حسن صحيح

في جامع الترمذي
دراسة وتطبيق

الجزء الثالث

إعداد

طلبة الصف الثاني النهائي لسنة ١٤٢٩هـ
من قسم التخصص في الحديث دار العلوم ديوبند

أشرف عليه

فضيلة الشيخ نعمة الله الأعظمي
فضيلة الأستاذ عبد الله المعروفي

قام بالنشر والتوزيع

أكاديمية شيخ الهند، دار العلوم ديوبند، الهند

«حسن صحيح»

في جامع الترمذي

دراسة وتطبيق

الطبعة الأولى ١٤٣٠هـ

الحديث الثالث بعد الألف

(الفتن / ما جاء في ذكر ابن الصائد)

٢٢٤٩ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِابْنِ صَيَّادٍ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ فِيهِمْ عُمَرُ ابْنُ الْخَطَّابِ ﷺ ؛ وَهُوَ يَلْعَبُ مَعَ الْغِلْمَان عِنْدَ أُطُمِ بَنِي مَغَالَةَ ، وَهُوَ غُلامٌ ، فَلَمْ يَشْعُرْ حَتَّى ضَرَبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ظَهْرَهُ بِيَدِهِ ، ثُمَّ قَالَ : «أَ تَشْهَدُ أَنِّي رَسُولُ اللهِ» ؟ فَنَظَرَ إِلَيْهِ ابْنُ صَيَّادٍ ، قَالَ : أَشْهَدُ أَنَّكَ رَسُولُ الأُمِّيِّينَ ، ثُمَّ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ لِلنَّبِيِّ ﷺ : أَ تَشْهَدُ أَنْتَ أَنِّي رَسُولُ اللهِ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «آمَنْتُ بِاللهِ وَبِرُسُلِهِ» ثُمَّ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «مَا يَأْتِيكَ»؟ قَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : يَأْتِينِي صَادِقٌ وَكَاذِبٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «خُلِّطَ عَلَيْكَ الأَمْرُ» ، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنِّي خَبَأْتُ لَكَ خَبِيئًا» ، وَخَبَأَ لَهُ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَان مُبِين﴾ ، فَقَالَ ابْنُ صَيَّادٍ : هُوَ الدُّخُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اخْسَأْ ، فَلَنْ تَعْدُوَ قَدْرَكَ» ، قَالَ عُمَرُ ﷺ : يَا رَسُولَ اللهِ ! ائْذَنْ لِي ، فَأَضْرِبَ عُنُقَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنْ يَكُ حَقًّا فَلَنْ تُسَلَّطَ عَلَيْهِ ، وَإِنْ لاَ يَكُنْهُ ؛ فَلا خَيْرَ لَكَ فِي قَتْلِهِ» .
قَالَ عَبْدُ الرَّزَّاق : يَعْنِي : الدَّجَّالَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن صحيح»، ولا يوجد في الهندية والتحفة أيُّ حكم عليه ، حينما نقل المزي في الأطراف (٦٩٣٢) قوله : «صحيح» فقط . وقد سبق من المصنف إخراجه مختصرًا برقم (٢٢٣٥)، واتفقت النسخ هناك على قوله : «حسن صحيح» .

وقد سبق منا تخريج الحديث وتطبيقه مفصلاً ، فليُرجع .

٤

الحديث الرابع بعد الألف

(الفتن / ما جاء في النهي عن سبِّ الرياح)

٢٢٥٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « لاَ تَسُبُّوا الرِّيحَ ، فَإِذَا رَأَيْتُمْ مَا تَكْرَهُونَ ، فَقُولُوا : اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْأَلُكَ مِنْ خَيْرِ هَذِهِ الرِّيحِ ، وَخَيْرِ مَا فِيهَا ، وَخَيْرِ مَا أُمِرَتْ بِهِ ، وَنَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ الرِّيحِ ، وَشَرِّ مَا فِيهَا وَشَرِّ مَا أُمِرَتْ بِهِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَجَابِرٍ ﷺ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٥٦) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٢٣) من طريق محمد بن فضيل ، وأسباط بن محمد . والنسائي في اليوم والليلة (٩٣٥) من طريق أبي عوانة . ثلاثتهم عن الأعمش به مرفوعًا .

وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (٩٣٦) ، والحاكم (٢ / ٢٧٢) من طريق جرير بن عبد الحميد ، عن الأعمش به موقوفًا على أبي بن كعب ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في محمد بن فضيل ، قال أحمد : كان يتشيع ، وكان حسن الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو داود : كان شيعيا محترقًا . وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقًا ، كثير الحديث ، متشيعًا ، وبعضهم لا يحتج به . وقال الحافظ في التقريب : صدوق عارف ، رُمي بالتشيع .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على الأعمش رفعًا ووقفًا ، فروى محمد بن فضيل ، وأسباط بن محمد ، وأبو عوانة عن الأعمش مرفوعًا ، وروى جرير بن عبد الحميد عنه موقوفًا كما عُلم من التخريج .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لما رأى محمد بن فضيل قد توبع بغير واحد على روايته عن الأعمش مرفوعاً مع ما له من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان محمد بن فضيل من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٦٨)

٢٢٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ حَاتِمٍ الْمُكْتِبُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «انْصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا» ، قُلْنَا : يَا رَسُولَ اللَّهِ نَصَرْتُهُ مَظْلُومًا ، فَكَيْفَ أَنْصُرُهُ ظَالِمًا ؟ قَالَ : «تَكُفُّهُ عَنِ الظُّلْمِ ، فَذَاكَ نَصْرُكَ إِيَّاهُ» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٧٥١) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٠١) ، والبخاري (المظالم / أعِن أخاك ظالمًا أو مظلوما ، ٢٤٤٤) من طريق حميد . والبخاري (الإكراه / يمين الرجل لصاحبه أنه أخوه ، ٦٩٥٢) من طريق عبيد الله بن أبي بكر . وأبو نعيم في الحلية (٣ / ١١١ ، رقم ٣٣٧٠) من طريق داود بن أبي هند . ثلاثتهم حميد ، وعبيد الله ، وداود) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع حميد بغيره عن أنس ، ولِما يشهد له حديث عائشة رضي الله عنها في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، ورجاله رجال الصحيح ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السادس بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٧٠)

٢٢٥٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ ابْنِ حَرْبٍ ، قَال : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّكُمْ مَنْصُورُونَ ، وَمُصِيبُونَ ، وَمَفْتُوحٌ لَكُمْ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ فَلْيَتَّقِ اللهَ ، وَلْيَأْمُرْ بِالْمَعْرُوفِ ، وَلْيَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٥٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٩٣) من طريق غندر عن شعبة . و(١ / ٣٨٩) من طريق المسعودي . و (١ / ٤٠١) ، وأبو داود (٥١١٨) من طريق سفيان . وأحمد (١ / ٤٤٩) من طريق إسرائيل . وابن ماجه مختصرًا (السنة / التغليظ في تعمد الكذب ، ٣٠) من طريق شريك . خمستهم عن سماك بن حرب به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ، قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين ، وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ، وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني : إذا حدث عنه شعبة ، والثوري ،

وأبو الأحوص ؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

وأبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

وإنما توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً من أجل أبي داود فحسب ، وأما سماك ؛ فلا يضر لأن الراوي عنه شعبة ، وحديثه عنه صحيح ، ثم حسنه لما توبع أبو داود بغير واحد كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، بالإضافة إلى أن كل معنى من معاني الحديث مؤيد بنصوص كثيرة ربما تبلغ الشهرة ، أو التواتر ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٧٥)

٢٢٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ : عَصَمَنِي اللهُ بِشَيْءٍ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ لَمَّا هَلَكَ كِسْرَى ، قَالَ : «مَنِ اسْتَخْلَفُوا» ؟ قَالُوا : ابْنَتَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَنْ يُفْلِحَ قَوْمٌ وَلَّوْا أَمْرَهُمُ امْرَأَةً» ، قَالَ : فَلَمَّا قَدِمَتْ عَائِشَةُ ، يَعْنِي الْبَصْرَةَ ؛ ذَكَرْتُ قَوْلَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَعَصَمَنِي اللهُ بِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٦٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٣) ، والنسائي (آداب القضاء / النهي عن استعمال النساء في الحكم ، ٥٣٩٠) من طريق حميد . والبخاري (المغازي / كتاب النبي ﷺ إلى كسرى وقيصر ، ٤٤٢٥) من طريق عوف . وأحمد (٥ / ٥١) من طريق مبارك بن فضالة . والبزار في مسنده (٣٦٤٨) من طريق أبي سهل كثير بن زياد . أربعتهم عن الحسن . وأحمد (٥ / ٣٨) من طريق عبد الرحمن بن جوشن . و(٥ / ٥٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة . والبزار (٣٦٨٥) من طريق عبد العزيز بن أبي بكرة . أربعتهم (الحسن ، وعبد الرحمن بن جوشن ، وعبد الرحمن بن أبي بكرة ، وعبد العزيز) عن أبي بكرة ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ في الطبقة الثالثة من المدلسين ، وفي الحسن بن أبي الحسن البصري أيضًا من جهة التدليس ، وعده الحافظ في الطبقة الثانية من المدلسين .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع كل من حميد ، والحسن بغيرهما كما علم من التخريج ، ولما يشهد له حديث جابر ابن سمرة ﷺ عند الطبراني في الأوسط (٤٨٥٥) نحوه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، ورجاله رجال الصحيح ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثامن بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٧٦)

٢٢٦٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِالرَّحْمَنِ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَقَفَ عَلَى أُنَاسٍ جُلُوسٍ ، فَقَالَ : «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِكُمْ مِنْ شَرِّكُمْ» ؟ قَالَ : فَسَكَتُوا ، فَقَالَ ذَلِكَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ ، فَقَالَ رَجُلٌ : بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ ، أَخْبِرْنَا بِخَيْرِنَا مِنْ شَرِّنَا ، قَالَ : «خَيْرُكُمْ مَنْ يُرْجَى خَيْرُهُ وَيُؤْمَنُ

شَرُّهُ ، وَشَرُّكُمْ مَنْ لاَ يُرْجَى خَيْرُهُ وَلاَ يُؤْمَنُ شَرُّهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «صحيح» ، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٧٦) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٨) من طريق عبد العزيز . و(٢ / ٣٦٨) من طريق حفص ابن ميسرة . كلاهما عن العلاء ، عن أبيه . والبيهقي في الشعب (١١٢٦٦) من طريق سعيد المقبري . كلاهما عن أبي هريرة رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه ،وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة . (وانظر للمزيد الحديث رقم ٢١٩٥) .

وإلا عبد العزيز الدراوردي ، فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز بغيره بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة رضي الله عنه من غير هذا الوجه كما مر في التخريج ، ولِما يشهد له من حديث جابر رضي الله عنه عند القضاعي في مسند الشهاب (١٢٤٨) ، ومن حديث أنس رضي الله عنه عند أبي يعلى (٣٩١٠) .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، فلم يبق ريبة في بلوغه درجة الصحيح ؛ فوصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٧٨)

٢٢٦٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا هِشَامُ بْنُ حَسَّانَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ ضَبَّةَ بْنِ مِحْصَنٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّهُ سَيَكُونُ عَلَيْكُمْ أَئِمَّةٌ تَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ ، فَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ بَرِئَ ، وَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ سَلِمَ ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ» ، فَقِيلَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَفَلاَ نُقَاتِلُهُمْ ؟ قَالَ : «لاَ مَا صَلَّوا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨١٦٦) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٩٥) ، ومسلم (الإمارة / وجوب الإنكار على الأمراء إلخ ، ١٨٥٤) ، وأبو داود (السنة / الخوارج ، ٤٧٦٠) من طريق هشام بن حسان . ومسلم ، وأبو داود من طريق المعلى بن زياد . ومسلم ، وأبو داود (٤٧٦١) ، وأحمد (٦ / ٣٠٢) من طريق قتادة . ثلاثتهم عن الحسن به .

والحديث رجاله ثقات إلا أنه تكلموا في رواية هشام بن حسان عن الحسن البصري، قال ابن عيينة : لقد أتى هشام أمرًا عظيمًا بروايته عن الحسن ، قيل لنعيم : لِم ؟ قال : إنه كان صغيرًا ، وأيضًا قال : كان هشام أعلم الناس بحديث الحسن ، وقال ابن علية : ما كنا نعد هشام بن حسان في الحسن شيئًا ، وقال أبو داود : إنما تكلموا في حديثه عن الحسن وعطاء لأنه كان يرسل ، وكانوا يرون أنه أخذ كتب حوشب ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة من أثبت الناس في ابن سيرين ، وفي روايته عن الحسن وعطاء مقال لأنه كان يرسل عنهما .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع هشام

بغيره في روايته عن الحسن ، ولما يشهد له من حديث ابن مسعود ﷺ عند أحمد (١ / ٤٥٦) ، ومن حديث أبي هريرة ﷺ عند أبي يعلى (٥٩٠٢) ، ومن حديث أبي سعيد ﷺ عند الطبراني في الأوسط كما في المجمع (٥ / ٢٣٦) نحوه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، والقصور يسيرًا انجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد الألف

(الفتن / باب بدون ترجمة ، رقم ٧٩)

٢٢٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ ، فَقَالَ : «هَاهُنَا أَرْضُ الْفِتَنِ» ، وَأَشَارَ إِلَى الْمَشْرِقِ ، يَعْنِي حَيْثُ يَطْلُعُ جِذْلُ الشَّيْطَانِ ، أَوْ قَالَ : قَرْنُ الشَّيْطَانِ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٩٣٩) .

أخرجه البخاري (الفتن / الفتنة من قبل المشرق ، ٧٠٩٢) من طريق هشام بن يوسف ، عن معمر . و(المناقب ، ٣٥١١) من طريق شعيب . ومسلم (الفتن / الفتنة من المشرق ، ٢٩٠٥) من طريق يونس . ثلاثتهم عن الزهري . ومسلم من طريق عكرمة بن عمار ، وحنظلة ، وفضيل . أربعتهم عن سالم . والبخاري (٧٠٩٣) ، ومسلم من طريق نافع . والبخاري (بدء الخلق / صفة إبليس وجنوده ، ٣٢٧٩) من طريق عبد الله بن دينار . ثلاثتهم (سالم ، ونافع ، وعبد الله بن دينار) عن ابن عمر ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل

(٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرخه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة تامة وقاصرة ، ولمجيء الحديث عن ابن عمر ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي عشر بعد الألف

(الرؤيا / رؤيا المؤمن جزء من ستة وأربعين جزءًا من النبوة)

٢٢٧٠ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِذَا اقْتَرَبَ الزَّمَانُ ؛ لَمْ تَكَدْ رُؤْيَا الْمُؤْمِنِ تَكْذِبُ ، وَأَصْدَقُهُمْ رُؤْيَا أَصْدَقُهُمْ حَدِيثًا ، وَرُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ ، وَالرُّؤْيَا ثَلاَثٌ : فَالرُّؤْيَا الصَّالِحَةُ بُشْرَى مِنَ اللهِ ، وَالرُّؤْيَا مِنْ تَحْزِينِ الشَّيْطَانِ ، وَالرُّؤْيَا مِمَّا يُحَدِّثُ بِهَا الرَّجُلُ نَفْسَهُ ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ مَا يَكْرَهُ؛ فَلْيَقُمْ فَلْيَتْفُلْ ، وَلاَ يُحَدِّثْ بِهَا النَّاسَ» ، قَالَ : «وَأُحِبُّ الْقَيْدَ فِي النَّوْمِ ، وَأَكْرَهُ الْغُلَّ ، الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ» .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٤٤٤) .

أخرجه مسلم (الرؤيا / كون الرؤيا من الله إلخ ، ٢٢٦٣) ، وأبو داود (الأدب /

الرؤيا ، ٥٠١٩) من طريق عبد الوهاب . ومسلم ، والترمذي (٢٢٩١) ، وأحمد (٢ / ٢٦٩) من طريق معمر . والحميدي (١١٤٥) من طريق سفيان بن عيينة . كلهم عن أيوب . والبخاري (التعبير / القيد في المنام ، ٧٠١٧) من طريق عوف . والمصنف (٢٢٨٠) ، ومسلم (٢٢٦٣) من طريق قتادة . ثلاثتهم عن محمد بن سيرين ، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا .

وأخرجه مسلم من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب ، وهشام بن حسان ، عن محمد ابن سيرين به موقوفًا .

والحديث مرفوعًا قد رُوي عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، فروى عنه أبو صالح ، وأبو سلمة ، وهمام بن منبه ، وابن المسيب عند مسلم (٢٢٦٣) . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم بكلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، قال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على أيوب رفعًا وقفًا ، فروى عنه حماد بن زيد موقوفًا ، رواه معمر ، وسفيان بن عيينة وغيرهما عنه مرفوعًا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما رأى الثقفي متابعًا بغير واحد على روايته عن أيوب مرفوعًا بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا من وجوهٍ غير هذا، ولما يشهد له حديث أنس ﷺ عند مسلم (٢٢٦٤).

ولما كان القصور يسيرًا انجبر بالعاضد ، ورجاله رجال الصحيح ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الثاني عشر بعد الألف

(الرؤيا / ما جاء في قول النبي ﷺ من رآني في المنام إلخ)

٢٢٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ رَآنِي فِي الْمَنَامِ فَقَدْ رَآنِي ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ لاَ يَتَمَثَّلُ بِي» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي قَتَادَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي مَالِكٍ الأَشْجَعِيِّ عَنْ أَبِيهِ ، وَأَبِي بَكْرَةَ ، وَأَبِي جُحَيْفَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٠٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٤٠) من طريق عبد الرحمن . وابن ماجه (تعبير الرؤيا / رؤية النبي ﷺ في المنام ، ٣٩٠٠) ، وأحمد (١ / ٤٠٠) من طريق وكيع . والدارمي (٢١٣٩) من طريق أبي نعيم . وأحمد (١ / ٣٧٥) من طريق إسحاق الأزرق . أربعتهم (عبد الرحمن، ووكيع ، وأبو نعيم ، وإسحاق) عن سفيان . وأحمد (١/ ٤٥٠) من طريق زكريا ابن أبي زائدة . كلاهما (سفيان ، وزكريا) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس و الاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر لأن الحديث من رواية سفيان الثوري ، وهو من قدماء أصحاب أبي إسحاق ، وأثبت الناس فيه ، ولكن أبا إسحاق قد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . وقد عنعن .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل الشواهد الكثيرة في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا جدًّا ، وانجبر بعواضده لا محالة ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث عشر بعد الألف

(الرؤيا / إذا رأى في المنام ما يكره ما يصنع)

٢٢٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي قَتَادَةَ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «الرُّؤْيَا مِنَ اللهِ ، وَالْحُلْمُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا رَأَى أَحَدُكُمْ شَيْئًا يَكْرَهُهُ ؛ فَلْيَنْفُثْ عَنْ يَسَارِهِ ثَلاَثَ مَرَّاتٍ ، وَلْيَسْتَعِذْ بِاللهِ مِنْ شَرِّهَا ، فَإِنَّهَا لاَ تَضُرُّهُ» .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَجَابِرٍ ، وَأَنَسٍ ﷺ .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢١٣٥) .

أخرجه مسلم (الرؤيا / كون الرؤيا من الله إلخ ، ٢٢٦١) ، وابن ماجه (تعبير الرؤيا/ من رأى رؤيا يكرهها ، ٣٩٠٩) من طريق الليث . والبخاري (الطب / النفث في الرقية ، ٥٧٤٧) ، ومسلم من طريق سليمان بن بلال . والبخاري (التعبير / الرؤيا من الله ، ٦٩٨٤) ، وأبو داود (الأدب / الرؤيا ، ٥٠٢١) من طريق زهير . ومسلم من طريق محمد ابن المثنى ، وعبد الوهاب ، وعبد الله بن نمير . ستتهم عن يحيى بن سعيد . والبخاري (٦٩٨٦ ، ٦٩٩٥ ، ٦٩٩٦ ، ٧٠٠٥ ، ٧٠٤٤) ، وأحمد (٥ / ٢٩٦) ، ومسلم (٢٢٦١) من طرق أخرى سوى طريق يحيى بن سعيد . كلهم عن أبي سلمة . وقد رُوي الحديث عند البخاري ، وأحمد أيضًا من طريق عبد الله بن أبي قتادة . كلاهما (أبو سلمة ، وعبد الله) عن أبي قتادة ﷺ . وانظر : «المسند الجامع» (١٦ / ١٢٥٥٤ - ١٢٥٥٦) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي قتادة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع عشر بعد الألف

(الرؤيا / ما جاء في تعبير الرؤيا)

٢٢٧٩ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ عُدُسٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَبِي رَزِينٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «رُؤْيَا الْمُسْلِمِ جُزْءٌ مِنْ سِتَّةٍ وَأَرْبَعِينَ جُزْءًا مِنَ النُّبُوَّةِ ، وَهِيَ عَلَى رِجْلِ طَائِرٍ مَا لَمْ يُحَدِّثْ بِهَا ، فَإِذَا حَدَّثَ بِهَا ؛ وَقَعَتْ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو رَزِينٍ الْعُقَيْلِيُّ اسْمُهُ لَقِيطُ بْنُ عَامِرٍ ، وَرَوَى حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، فَقَالَ : عَنْ وَكِيعِ بْنِ حُدُسٍ ، وقَالَ شُعْبَةُ ، وَأَبُو عَوَانَةَ ، وَهُشَيْمٌ عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، عَنْ وَكِيعِ بْنِ عُدُسٍ ، وَهَذَا أَصَحُّ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١١٧٤) .

أخرجه أحمد (٤ / ١٠) من طريق هشيم ، وحماد بن سلمة . و(٤ / ١٢) من طريق شعبة . وأبو داود (الأدب / في الرؤيا ، ٥٠٢٠) ، وابن ماجه (تعبير الرؤيا / الرؤيا إذا عبرت وقعت إلخ ، ٣٩١٤) من طريق هشيم . ثلاثتهم (هشيم ، وحماد ، وشعبة) عن يعلى ابن عطاء به .

والحديث رجاله ثقات إلا وكيع بن عدس ، انفرد بالرواية عنه يعلى بن عطاء ، وهو العامري ، قال ابن القطان : مجهول الحال ، وقال الذهبي في الميزان : لا يُعرَف ، وقال ابن قتيبة : غير معروف ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه نظرًا إلى الشواهد الكثيرة تعضد حديث أبي رزين هذا ، مثل حديث أبي هريرة ﷺ السابق برقم (٢٢٧٠) ،

وحديث أنس ﷺ عند الحاكم (٤ / ٣٩١) ، وحديث عائشة رضي الله عنها عند الدارمي (٢١٦٣) نحوه .

ولما كان وكيع بن عدس من طبقة التابعين ، ولحديثه هذا عواضد صحيحة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس عشر بعد الألف

(الرؤيا / في تأويل الرؤيا ما يستحب منها وما يُكره)

٢٢٨٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ أَبِي عُبَيْدِ اللهِ السَّلِيمِيُّ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ، حَدَّثَنَا سَعِيدٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الرُّؤْيَا ثَلاثٌ : فَرُؤْيَا حَقٌّ ، وَرُؤْيَا يُحَدِّثُ بِهَا الرَّجُلُ نَفْسَهُ ، وَرُؤْيَا تَحْزِينٌ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَمَنْ رَأَى مَا يَكْرَهُ فَلْيَقُمْ ، فَلْيُصَلِّ ، وَكَانَ يَقُولُ : يُعْجِبُنِي الْقَيْدُ ، وَأَكْرَهُ الْغُلَّ ، الْقَيْدُ ثَبَاتٌ فِي الدِّينِ » ، وَكَانَ يَقُولُ : « مَنْ رَآنِي فَإِنِّي أَنَا هُوَ ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ لِلشَّيْطَانِ أَنْ يَتَمَثَّلَ بِي » ، وَكَانَ يَقُولُ : « لاَ تُقَصُّ الرُّؤْيَا إِلاَّ عَلَى عَالِمٍ أَوْ نَاصِحٍ » .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ، وَأَبِي بَكْرَةَ ، وَأُمِّ الْعَلاَءِ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَجَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٤٩٦) .

أخرجه النسائي في اليوم والليلة (٩١٠) من طريق سعيد . ومسلم (الرؤيا / الرؤيا من الله إلخ ، ٢٢٦٣) من طريق هشام . كلاهما عن قتادة.

وقد سبق من المصنف إخراجه برقم (٢٢٧٠) من طريق أيوب . وسبق منا تخريجه هناك من طريق عوف أيضًا . ثلاثتهم عن ابن سيرين به .

وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، فروى عنه أبو صالح ، و أبو سلمة، وهمام بن منبه، وابن المسيب عند مسلم (٢٢٦٣). والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع قتادة بغير واحد في روايته عن ابن سيرين بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوه كثيرة مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعاضد ، وأخرجه مسلم بهذا الطريق ، والبخاري بغيره ؛ وصفه بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السادس عشر بعد الألف

(الرؤيا / في الذي يكذب في حلمه)

٢٢٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ تَحَلَّمَ كَاذِبًا كُلِّفَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنْ يَعْقِدَ بَيْنَ شَعِيرَتَيْنِ ، وَلَنْ يَعْقِدَ بَيْنَهُمَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (٥٩٨٦) .

أخرجه البخاري (التعبير / من كذب في حلمه ، ٧٠٤٢) من خريق سفيان . والترمذي (١٧٥١) ، وأبو داود (الأدب / الرؤيا ، ٥٠٢٤) من خريق حماد بن زيد . وابن ماجه (تعبير الرؤيا / من تحلّم حلما كاذبًا ، ٣٩١٦) من خريق عبد الوارث بن سعيد.

وأحمد (١ / ٢١٦) من طريق عباد بن عباد . والبخاري في الأدب المفرد (١١٥٩) من طريق إسماعيل . خمستهم عن أيوب . والبخاري (٧٠٤١) من طريق خالد . والطبراني في الكبير (١١٦٣٧) من طريق عمرو بن دينار . و(١١٨٨٤) من طريق هشام بن حسان. أربعتهم (أيوب ، وخالد ، وعمرو بن دينار ، وهشام بن حسان) عن عكرمة به.

والحديث رجاله ثقات معروفون ؛ إلا ما تُكلم في عكرمة مولى ابن عباس ، احتج به البخاري ، وأصحاب السنن ، وتركه مسلم ، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير ، و إنما تركه لكلام مالك فيه ، فكان يأمر أن لا يؤخذ عنه ، وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري : كان كذابًا . و الجمهور على توثيقه .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لأجل الشواهد الكثيرة المشار إليها في الباب .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع عشر بعد الألف

(الرؤيا / ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو)

٢٢٨٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا أَشْعَثُ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ ذَاتَ يَوْمٍ : «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ رُؤْيَا» ؟ ، فَقَالَ رَجُلٌ : أَنَا رَأَيْتُ كَأَنَّ مِيزَانًا نَزَلَ مِنَ السَّمَاءِ ، فَوُزِنْتَ أَنْتَ وَأَبُو بَكْرٍ ﷺ ، فَرَجَحْتَ أَنْتَ بِأَبِي بَكْرٍ ، وَوُزِنَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ ، فَرَجَحَ أَبُو بَكْرٍ ، وَوُزِنَ عُمَرُ وَعُثْمَانُ ، فَرَجَحَ عُمَرُ ، ثُمَّ رُفِعَ الْمِيزَانُ ، فَرَأَيْنَا الْكَرَاهِيَةَ فِي وَجْهِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» حينما نقل المزي في الأطراف

(١١٦٦٢) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أبو داود (السنة / في الخلفاء ، ٤٦٣٤) من طريق الحسن . وأحمد (٥/٤٤)، وأبو داود (٤٦٣٥) من طريق عبد الرحمن بن أبي بكرة . كلاهما عن أبي بكرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا أن الحسن بن أبي الحسن البصري كان مكثرًا من الحديث ويرسل كثيرًا عن كل أحد ، ووصفه بتدليس الإسناد النسائي وغيره . (طبقات المدلسين) ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة فقيه ، فاضل مشهور ، وكان يرسل كثيرا ، ويدلس ، قال البزار : كان يروي عن جماعة لم يسمع منهم ، فيتجوز ، ويقول حدثنا ، وخطبنا ، يعني : قومه الذين حُدثوا وخطبوا بالبصرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الحسن بعبد الرحمن في روايته عن أبي بكرة ﷺ ، ولما يشهد له حديث جابر ﷺ عند أبي داود (٤٦٣٦) ، وحديث سفينة مولى رسول الله ﷺ عند البزار (٣٨٢٩) ، والحاكم (٣ / ٧١) ، وحديث سمرة بن جندب ﷺ عند البيهقي في الدلائل (٦ / ٣٤٩) .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن عشر بعد الألف

(الرؤيا / ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو)

٢٢٩٣ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ يُحَدِّثُ أَنَّ رَجُلاً جَاءَ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي رَأَيْتُ اللَّيْلَةَ ظُلَّةً يَنْطِفُ مِنْهَا السَّمْنُ وَالْعَسَلُ ، وَرَأَيْتُ النَّاسَ يَسْتَقُونَ بِأَيْدِيهِمْ ، فَالْمُسْتَكْثِرُ وَالْمُسْتَقِلُّ ، وَرَأَيْتُ سَبَبًا وَاصِلاً مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ، وَأَرَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ أَخَذْتَ بِهِ ، فَعَلَوْتَ ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ

بَعْدَكَ ، فَعَلاَ ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ بَعْدَهُ ، فَعَلا ، ثُمَّ أَخَذَ بِهِ رَجُلٌ ، فَقُطِعَ بِهِ ، ثُمَّ وُصِلَ لَهُ، فَعَلاَ بِهِ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : أَيْ رَسُولَ اللهِ ! بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي وَاللهِ لَتَدَعَنِّي أَعْبُرُهَا ، فَقَالَ : «اعْبُرْهَا» ، فَقَالَ : أَمَّا الظُّلَّةُ ؛ فَظُلَّةُ الإِسْلامِ ، وَأَمَّا مَا يَنْطِفُ مِنَ السَّمْنِ وَ الْعَسَلِ؛ فَهُوَ الْقُرْآنُ ، لِينُهُ وَحَلاَوَتُهُ ، وَأَمَّا الْمُسْتَكْثِرُ وَالْمُسْتَقِلُّ ؛ فَهُوَ الْمُسْتَكْثِرُ مِنَ الْقُرْآنِ ، وَالْمُسْتَقِلُّ مِنْهُ ، وَأَمَّا السَّبَبُ الْوَاصِلُ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ ؛ فَهُوَ الْحَقُّ الَّذِي أَنْتَ عَلَيْهِ ، فَأَخَذْتَ بِهِ ، فَيُعْلِيكَ اللهُ ، ثُمَّ يَأْخُذُ بِهِ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَعْلُو بِهِ ، ثُمَّ يَأْخُذُ رَجُلٌ آخَرُ فَيَنْقَطِعُ بِهِ ، ثُمَّ يُوصَلُ لَهُ ، فَيَعْلُو ، أَيْ رَسُولَ اللهِ ! لَتُحَدِّثَنِّي أَصَبْتُ أَوْ أَخْطَأْتُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَصَبْتَ بَعْضًا ، وَأَخْطَأْتَ بَعْضًا»، قَالَ: أَقْسَمْتُ بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ! لَتُخْبِرَنِّي مَا الَّذِي أَخْطَأْتُ ؟ فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لاَ تُقْسِمْ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٥٧٥) .

أخرجه أبو داود (الأيمان والنذور / في القسم هل يكون يمينًا ، ٣٢٦٨) ، وابن ماجه (تعبير الرؤيا ، ٣٩١٨) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة ﷺ .

وأخرجه مسلم (الرؤيا / تأويل الرؤيا ، ٢٢٦٩) من طريق معمر ، والزبيدي . كلاهما عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس أو أبي هريرة ﷺ بالشك ، قال عبد الرزاق : كان معمر أحيانًا يقول : عن ابن عباس ، وأحيانًا يقول : عن أبي هريرة ﷺ .

وأخرجه عبد الرزاق في المصنف (٢٠٣٦٠) عن معمر ، عن الزهري ، عن عبيد الله، عن أبي هريرة ﷺ .

وأخرجه أحمد (١ / ٢١٩) ، وأبو داود (٣٢٦٧) ، ومسلم ، وابن ماجه من طريق سفيان . ومسلم ، وأبو داود (٣٢٦٩) من طريق سليمان بن كثير . والبخاري (التعبير / رؤيا الليل ، ٧٠٠٠) من طريق يونس بن يزيد الأيلي . وأحمد (١ / ٢٣٦) من طريق

معمر ، وسفيان بن حسين . خمستهم عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على الزهري ، فروى أكثر أصحابه عنه ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن النبي ﷺ ، وتردد الزبيدي هل هو عن ابن عباس ﷺ ، أو عن أبي هريرة ﷺ ، واختلف على معمر ، ففي رواية محمد بن رافع ، عن عبد الرزاق ، عن معمر، عن الزهري به بالشك مثل الزبيدي . وروى محمد بن يحيى الذهلي ، عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عنه به عند أبي داود ، فقال فيه : عن ابن عباس ﷺ ، قال : كان أبو هريرة ﷺ يحدث ، وكذا في رواية الحسين بن محمد عند المصنف ، وقال البزار : لا نعلم أحدًا قال : عن عبيد الله ، عن ابن عباس ، عن أبي هريرة ﷺ إلا عبد الرزاق عن معمر ، ورواه غير واحد ، فلم يذكروا أبا هريرة اهـ .

وأخرجه الذهلي في العلل عن إسحاق بن راهويه عن عبد الرزاق ، فاقتصر على ابن عباس ﷺ ، ولم يذكر أبا هريرة ﷺ . قال الحافظ : قال الذهلي : المحفوظ رواية الزبيدي ، وصنيع البخاري يقتضي ترجيح رواية يونس ومن تابعه ، وقد جزم بذلك في الأيمان والنذور ؛ حيث قال : وقال ابن عباس ﷺ : قال النبي ﷺ لأبي بكر ﷺ : «لا تقسم» ، فجزم بأنه عن ابن عباس ﷺ . انتهى ملخصًا من الفتح للحافظ .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرخه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة تامة وقاصرة ، ولمجيء الحديث عن ابن عباس من غير هذا الوجه كما مر في التخريج .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وأخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد الألف

(الرؤيا / ما جاء في رؤيا النبي ﷺ الميزان والدلو)

٢٢٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا صَلَّى بِنَا الصُّبْحَ ؛ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ بِوَجْهِهِ ، وَقَالَ : «هَلْ رَأَى أَحَدٌ مِنْكُمُ اللَّيْلَةَ رُؤْيَا» ؟

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ عَوْفٍ ، وَجَرِيرِ بْنِ حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، عَنْ سَمُرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قِصَّةٍ طَوِيلَةٍ . قَالَ : وَهَكَذَا رَوَى مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ وَهْبِ بْنِ جَرِيرٍ مُخْتَصَرًا .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٦٣٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٥) ، والبخاري (الجنائز ، ١٣٨٦) ، ومسلم (الرؤيا / رؤيا النبي ﷺ ، ٢٢٧٥) من طريق جرير بن حازم . وأحمد (٥ / ٨ ، ٩) ، والبخاري (التعبير / تعبير الرؤيا بعد صلاة الصبح ، ٧٠٤٧) من طريق عوف بن أبي جميلة . والطبراني في الكبير (٦٩٨٦) من طريق أبي الحارث العبدي . و(٦٩٨٧) من طريق خالد بن دينار . أربعتهم (جرير ، وعوف ، وأبو الحارث ، وخالد) عن أبي رجاء العطاردي به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جرير بن حازم من قِبل حفظه ، فقال أحمد : كثير الغلط . وقال ابن حبان في الثقات : كا يخطئ لأن أكثر ما كان يحدث من حفظه ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، لكن في حديثه عن قتادة ضعف ، وله أوهام إذا حدث من حفظه .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع جرير بغير واحد في روايته عن أبي رجاء كما مر في التخريج مع ما له من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان الكلام في جرير يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد الألف

(الشهادات / ما جاء في شهادة الزور)

٢٣٠١ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكَبَائِرِ» ؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : «الإِشْرَاكُ بِاللهِ ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ ، أَوْ قَوْلُ الزُّورِ ، قَالَ : فَمَا زَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَقُولُهَا ؛ حَتَّى قُلْنَا : لَيْتَهُ سَكَتَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو رضيَ الله عنهما .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة: «صحيح» فقط، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٧٩) .

قد سبق من المصنف إخراجه برقم (١٩٠١) بنفس الإسناد ، واتفقت النسخ هناك على قوله: «حسن صحيح» .

وقد سبق منا تخريج الحديث وتطبيقه مفصلاً ، فليُرجع .

الحديث الحادي والعشرون بعد الألف

(الزهد / من أحب لقاء الله أحب الله لقاءه)

٢٣٠٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ، قَال : سَمِعْتُ أَنَسًا ﷺ يُحَدِّثُ عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ

أَحَبَّ لِقَاءَ اللهِ أَحَبَّ اللهُ لِقَاءَهُ ، وَمَنْ كَرِهَ لِقَاءَ اللهِ كَرِهَ اللهُ لِقَاءَهُ» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي مُوسَى ﷺ .

قَالَ : حَدِيثُ عُبَادَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة: «صحيح» فقط، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٠٧٠) .

أخرجه أبو يعلى (٣٢٣٥) من طريق حجاج . وأحمد (٥ / ٣١٦) ، ومسلم (الذكر والدعاء / من أحب لقاء الله إلخ ، ٢٦٨٣) ، والنسائي (الجنائز / في من أحب لقاء الله ، ١٨٣٧) من طريق محمد بن جعفر . والطيالسي (٥٧٤) . ثلاثتهم (حجاج ، ومحمد ، والطيالسي) عن شعبة . والمصنف (الجنائز ، ١٠٦٦) ، والنسائي (١٨٣٨) من طريق سليمان التيمي . والبخاري (الرقاق / من أحب لقاء الله إلخ ، ٦٥٠٧) ، ومسلم (٢٦٨٣) من طريق همام . ثلاثتهم (شعبة ، وسليمان ، وهمام) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة ، ولمجيء الحديث عن قتادة من غير وجه ، مع ما له من شواهد عديدة في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن أبا داود من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في فضل البكاء من خشية الله)

٢٣١١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْمَسْعُودِيِّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عِيسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لاَ يَلِجُ النَّارَ رَجُلٌ بَكَى مِنْ خَشْيَةِ اللهِ حَتَّى يَعُودَ اللَّبَنُ فِي الضَّرْعِ ، وَلاَ يَجْتَمِعُ غُبَارٌ فِي سَبِيلِ اللهِ وَدُخَانُ جَهَنَّمَ» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي رَيْحَانَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ وَهُوَ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة: «صحيح» فقط، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٢٨٥) .

قد سبق من المصنف إخراجه في فضائل الجهاد برقم (١٦٣٣) بنفس الإسناد ، واتفقت النسخ هناك على قوله : «حسن صحيح» .

وقد سبق منا تخريج الحديث وتطبيقه مفصلاً ، فليُرجع .

الحديث الثالث والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في قلة الكلام)

٢٣١٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ جَدِّي ، قَال : سَمِعْتُ بِلاَلَ بْنَ الْحَارِثِ الْمُزَنِيَّ ﷺ صَاحِبَ رَسُول اللهِ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ يَقُولُ : «إِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ رِضْوَانِ اللهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ ، فَيَكْتُبُ اللهُ لَهُ بِهَا رِضْوَانَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ ، وَإِنَّ أَحَدَكُمْ لَيَتَكَلَّمُ بِالْكَلِمَةِ مِنْ

سَخَطِ اللهِ مَا يَظُنُّ أَنْ تَبْلُغَ مَا بَلَغَتْ ، فَيَكْتُبُ اللهُ عَلَيْهِ بِهَا سَخَطَهُ إِلَى يَوْمِ يَلْقَاهُ» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أُمِّ حَبِيبَةَ رضي الله عنها .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهَكَذَا رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو نَحْوَ هَذَا ، قَالُوا : عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ، عَنْ بِلاَلِ بْنِ الْحَارِثِ ، وَرَوَى هَذَا الْحَدِيثَ مَالِكٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ بِلاَلِ بْنِ الْحَارِثِ ، ولَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ جَدِّهِ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٠٢٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٦٩) ، وابن ماجه (الفتن / كف اللسان في الفتنة ، ٣٩٦٩) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن جده ، عن بلال المزني ﷺ .

وأخرجه مالك في الموطأ (٢ / ٩٨٥) ، والحاكم (١ / ٤٦) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبيه ، عن بلال بن الحارث به . ولم يذكر جده علقمة .

وأخرجه البخاري في التأريخ (٢ / ١٠٧) من طريق ابن المبارك ، عن موسى بن عقبة ، عن علقمة بن وقاص ، عن بلال المزني ﷺ . والبخاري في التأريخ أيضًا من طريق إبراهيم بن طهمان ، عن موسى بن عقبة ، عن محمد بن عمرو ، عن أبيه به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على محمد بن عمرو حسب ما يبدو من التخريج .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توافَق عليه غير واحد من أصحاب محمد بن عمرو على روايته عن أبيه ، عن جده ، عن بلال

ﷺ، ولِما يشهد له من حديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (الرقاق ، ٦٤٧٨) مثله . ومن حديث أم حبيبة رضي الله عنها الذي أشار إليه المصنف . (وراجع للمزيد في بيان وجوه الاختلاف على محمد بن عمرو ، وتبين الراجح منها : «التمهيد لابن عبد البر ٥ / ١١٩).

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، وأما القصور الناشئ من الاختلاف فمدفوع باتفاق عدة من أصحاب محمد ابن عمرو على روايته عن أبيه ، عن جده به ؛ فلذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد الألف

(الزهد / باب منه ، ١٥)

٢٣٢٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ مُسْتَوْرِدًا أَخَا بَنِي فِهْرٍ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ مِثْلُ مَا يَجْعَلُ أَحَدُكُمْ إِصْبَعَهُ فِي الْيَمِّ ، فَلْيَنْظُرْ بِمَاذَا يَرْجِعُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٢٥٥) .

أخرجه مسلم (الجنة / فناء الدنيا وبيان الحشر إلخ ، ٢٨٥٨) من طريق يحيى بن سعيد ، وابن إدريس ، وموسى بن أعين ، وأبي أسامة ، وابن نمير ، ومحمد بن بشر . وابن ماجه (الزهد / مثل الدنيا ، ٤١٠٨) من طريق ابن نمير ، ومحمد بن بشر . وأحمد (٤ / ٢٢٩) عن وكيع ، وابن نمير ، ويزيد بن هارون ، وجعفر بن عون ، ويحيى بن سعيد . كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد . والطبراني في الكبير (٢٠ / ٧١٧) من طريق إبراهيم بن

مهاجر . وأبو نعيم في الحلية (٨ / ١٣٧) من طريق سليمان الشيباني ، وبيان بن بشر . أربعتهم (إسماعيل ، وإبراهيم ، وسليمان ، وبيان) عن قيس بن أبي حازم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن أبي حازم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء أن الدنيا سجن المؤمن وجنة الكافر)

٢٣٢٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الدُّنْيَا سِجْنُ الْمُؤْمِنِ ، وَجَنَّةُ الْكَافِرِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٥٢) .

أخرجه مسلم (الزهد والرقائق / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٥٦) من طريق عبد العزيز بن محمد . وابن ماجه (الزهد / مثل الدنيا ، ٤١١٣) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم . وأحمد (٢ / ٢٢٣) من طريق زهير . و(٢ / ٣٨٩) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم . وأبو يعلى (٦٤٦٥) من طريق عبد الرحمن بن محمد . وأبو نعيم في الحلية (٦ / ٣٥٠) من طريق مالك بن أنس . ستتهم عن العلاء بن عبد الرحمن .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه ،وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج

له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة . (وانظر للمزيد الحديث رقم ٢١٩٥) .

وإلا عبد العزيز الدراوردي ، فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز بكثيرين في روايته عن العلاء ولِما يشهد للحديث من حديث ابن عمرو ﷺ عند الحاكم في المستدرك (٤ / ٣٥١) ، ومن حديث ابن عمر ﷺ عنده أيضًا (٦ / ٣٩٨) ، ومن حديث سلمان ﷺ عند الحاكم في المستدرك (٣ / ٦٩٩) ، والطبراني في الكبير (٦ / ٦٠٨٧) .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء مثل الدنيا مثل أربعة نفر)

٢٣٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا عُبَادَةُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ خَبَّابٍ ، عَنْ سَعِيدٍ الطَّائِيِّ أَبِي الْبَخْتَرِيِّ أَنَّهُ قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو كَبْشَةَ الأَنَّمَارِيُّ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ، ثَلاَثَةٌ أُقْسِمُ عَلَيْهِنَّ ، وَأُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ» ، قَالَ : «مَا نَقَصَ مَالُ عَبْدٍ مِنْ صَدَقَةٍ ، وَلاَ ظُلِمَ عَبْدٌ مَظْلَمَةً فَصَبَرَ عَلَيْهَا إِلاَّ زَادَهُ اللهُ عِزًّا ، وَلاَ فَتَحَ عَبْدٌ بَابَ مَسْأَلَةٍ إِلاَّ فَتَحَ اللهُ عَلَيْهِ بَابَ فَقْرٍ» ، أَوْ كَلِمَةً نَحْوَهَا . وَأُحَدِّثُكُمْ حَدِيثًا فَاحْفَظُوهُ ، قَالَ : «إِنَّمَا الدُّنْيَا لأَرْبَعَةِ نَفَرٍ : عَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً

وَعِلْمًا ، فَهُوَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ ، وَيَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ ، وَيَعْلَمُ لِلَّهِ فِيهِ حَقًّا ، فَهَذَا بِأَفْضَلِ الْمَنَازِلِ ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ عِلْمًا ، وَلَمْ يَرْزُقْهُ مَالاً فَهُوَ صَادِقُ النِّيَّةِ ، يَقُولُ : لَوْ أَنَّ لِي مَالاً لَعَمِلْتُ بِعَمَلِ فُلاَنٍ ، فَهُوَ بِنِيَّتِهِ ، فَأَجْرُهُمَا سَوَاءٌ ، وَعَبْدٍ رَزَقَهُ اللهُ مَالاً ، وَلَمْ يَرْزُقْهُ عِلْمًا ، فَهُوَ يَخْبِطُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ ، لاَ يَتَّقِي فِيهِ رَبَّهُ ، وَلاَ يَصِلُ فِيهِ رَحِمَهُ ، وَلاَ يَعْلَمُ لِلَّهِ فِيهِ حَقًّا ، فَهَذَا بِأَخْبَثِ الْمَنَازِلِ ، وَعَبْدٍ لَمْ يَرْزُقْهُ اللهُ مَالاً وَلاَ عِلْمًا ؛ فَهُوَ يَقُولُ : لَوْ أَنَّ لِي مَالاً ؛ لَعَمِلْتُ فِيهِ بِعَمَلِ فُلاَنٍ ، فَهُوَ بِنِيَّتِهِ فَوِزْرُهُمَا سَوَاءٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢١٤٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٣١) من طريق عبادة بن مسلم ، عن يونس بن خباب ، عن سعيد الطائي . وأحمد (٤ / ٢٣٠) ، وابن ماجه (الزهد / النية ، ٤٢٢٨) من طريق منصور ، عن سالم بن أبي الجعد ، عن ابن أبي كبشة . كلاهما (سعيد ، وابن أبي كبشة) عن أبي كبشة ﷺ .

وأخرجه أحمد (٤ / ٢٣٠) من طريق منصور ، والأعمش . كلاهما عن سالم ، عن أبي كبشة ﷺ . وسالم لم يسمع من أبي كبشة كما قال الحافظ في « النكت الظراف » .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في يونس بن خباب ، قال عثمان بن أبي شيبة : ثقة صدوق . وقال الساجي : صدوق في الحديث ، تكلموا فيه من جهة رأيه السوء ، وضعفه البخاري ، وأبو حاتم ، والنسائي ، وابن حبان ، وابن معين في أكثر رواياته ، وقال ابن معين في رواية عنه : كان ثقة ، وكان يشتم عثمان ﷺ ، وقال ابن عدي : وأحاديثه مع غلوه تكتب ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ ، ورُمي بالرفض .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِمجيء الحديث عن أبي كبشة ﷺ من غير هذا الوجه ولِما له من شواهد من حديث ابن عبد الرحمن بن عوف عند أحمد (١ / ١٩٣) ، ومن حديث أبي هريرة ﷺ عنده أيضًا (٢ /

٤٣٦) ، ومن حديث أم سلمة رضي الله عنها عند الطبراني في الأوسط (٢٢٩١) ، ومن حديث ابن عباس رضي الله عنه عنده في الكبير (١٢١٥٠) .

ولما كان الكلام في يونس بن خباب شديدًا ، ولكنه لا ينحط عن درجة من يُحسَّن له ، فارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والعشرون بعد الألف

(الزهد / باب منه)

٢٣٣٠ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ رضي الله عنه أَنَّ رَجُلاً قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّ النَّاسِ خَيْرٌ ؟ قَالَ : «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ ، وَحَسُنَ عَمَلُهُ» ، قَالَ : فَأَيُّ النَّاسِ شَرٌّ ؟ قَالَ : «مَنْ طَالَ عُمُرُهُ ، وَسَاءَ عَمَلُهُ» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٨٩) .

أخرجه أحمد (٥ / ٤٠) ، والطيالسي (٨٦٤) من طريق علي بن زيد ، عن عبد الرحمن بن أبي بكرة . وأخرجه أحمد (٥ / ٤٤) ، والحاكم (١ / ٣٣٩) من طريق حميد ، ويونس ، وثابت ، عن الحسن . كلاهما (عبد الرحمن ، والحسن) عن أبي بكرة رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جدعان ، وقال المصنف في الجامع (العلم/ الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة) : صدوق ، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره . وقال شعبة: كان رفّاعاً . وقال الحافظ في التقريب : ضعيف ، وقال الذهبي في الكاشف : أحد الحفاظ ، ليس بالثبت . (وتقدم برقم ٥٤٥)

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لمجيء الحديث عن أبي بكرة ﷺ من وجه صحيح غير هذا ، ولما يشهد له في الباب من أحاديث أبي هريرة ، وجابر ، وعبد الله بن بسر ﷺ كما أشار إليها المصنف .

ولما كان علي بن زيد مع كلام شديد فيه لا ينحط عن درجة من يُحسَّن حديثه عند المصنف ، وقد روي من غير وجه ، وله شواهد كثيرة قوية ، فانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في قصر الأمل)

٢٣٣٤ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «هَذَا ابْنُ آدَمَ ، وَهَذَا أَجَلُهُ» ، وَوَضَعَ يَدَهُ عِنْدَ قَفَاهُ ، ثُمَّ بَسَطَهَا ، فَقَالَ : «وَثَمَّ أَمَلُهُ ، وَثَمَّ أَمَلُهُ ، وَثَمَّ أَمَلُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٠٧٩) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٢٣) ، وابن ماجه (الزهد / الأمل والأجل ، ٤٢٣٢) من خريق حماد بن سلمة ، عن عبيد الله بن أبي بكر . وأحمد (٣ / ٢٦٥) من خريق عمارة ، عن ثابت . والبخاري (الرقاق ، ٦٤١٨) من خريق همام ، عن إسحاق بن عبد الله بن أبي خلحة . ثلاثتهم عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في حماد بن سلمة ، فهو على جلالة

قدره وحفظه أورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما حدث بالحديث المنكر . وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ؛ إلا أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فلذا تركه البخاري ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لمجيء الحديث عن أنس ﷺ من غيرهذا الوجه ، ولما يشهد له من حديث أبي سعيد ﷺ ، وغيره.

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن حماد بن سلمة من رجال الصحيح ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والعشرون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في قصر الأمل)

٢٣٣٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي السَّفَرِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ : مَرَّ عَلَيْنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَنَحْنُ نُعَالِجُ خُصًّا لَنَا ، فَقَالَ : «مَا هَذَا» ؟ فَقُلْنَا : قَدْ وَهَى ، فَنَحْنُ نُصْلِحُهُ ، قَالَ : «مَا أَرَى الأَمْرَ إِلاَّ أَعْجَلَ مِنْ ذَلِكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٦٥٠) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٦١) ، وأبو داود (الأدب / في البناء ، ٥٢٣٦) ، وابن ماجه (الزهد / البناء والخراب ، ٤١٦٠) من طريق أبي معاوية . والبخاري في الأدب المفرد (٤٥٦) ، وأبو داود (٥٢٣٥) من طريق حفص . كلاهما عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرخه بناءً على شواهده في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في قلب الشيخ شاب على حب اثنتين)

٢٣٣٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «قَلْبُ الشَّيْخِ شَابٌّ عَلَى حُبِّ اثْنَتَيْنِ :طُولِ الْحَيَاةِ ، وَكَثْرَةِ الْمَالِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٢٨٦٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٩) من خريق ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم ، عن أبي صالح . والبخاري (الرقاق / من بلغ ستين سنة ، ٦٤٢٠) ، ومسلم (الزكاة / كراهة الحرص على الدنيا ، ١٠٤٦) من خريق الزهري ، عن سعيد بن المسيب . وأحمد (٢ / ٣٥٨) ، ومسلم من خريق أبي الزناد . وابن ماجه (الزهد / الأمل والأجل ، ٤٢٣٣) من خريق العلاء . كلاهما عن عبد الرحمن الأعرج . وأحمد (٢ / ٣١٧) من خريق عبد الرزاق، عن همام بن منبه . و(٢ / ٥٠١) من خريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . و (٢ / ٣٣٥) من خريق هلال بن علي ، عن عطاء بن يسار . ستتهم (أبو صالح ، وسعيد، والأعرج ، وهمام ، وأبو سلمة ، وعطاء) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ »، وثقه ابن معين، و النسائي، و أبو حاتم: و قال الترمذي (٢٦٣٨): سمعت ابن أبي عمر يقول: سمعت ابن عيينة يقول: محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث . و ذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا ، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثرة غير هذا ، ولما يشهد له حديث أنس ﷺ الآتي .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في قلب الشيخ شاب على حب اثنتين)

٢٣٣٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ ، وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَتَانِ : الْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ ، وَالْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٤٣٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٩٢) ، ومسلم (الزكاة / كراهة الحرص على الدنيا ، ١٠٤٧)، وابن ماجه (الزهد / الأمل والأجل ، ٤٢٣٤) من خريق أبي عوانة . والبخاري (الرقاق / من بلغ ستين سنة ، ٦٤٢١) ، ومسلم من خريق هشام . وأحمد (٣ / ١١٥) ، ومسلم من خريق شعبة . وأبو نعيم في الحلية (٧ / ٣٠٧) ، والبخاري تعليقًا (٦٤٢١) من خريق

مسعر . أربعتهم (أبو عوانة ، وهشام ، وشعبة ، ومسعر) عن قتادة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

بالإضافة إلى ما في رواية أبي عوانة عن قتادة من ضعف كما قال ابن المديني : كان في قتادة ضعيفاً لأنه كان قد ذهب كتابه ، وكان أحفظ من سعيد ، وقد أغرب في أحاديث ، وقال أحمد ، وأبو حاتم وأبو زرعة ، وابن عبد البر : إذا حدث من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم . وإلا فهو ثقة ثبت . (تقريب).

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لما تُوبع أبو عوانة بغيره في روايته عن قتادة ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه بالصحة أيضاً .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الثاني والثلاثون بعد الألف

(الزهد / باب منه)

٢٣٤١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، حَدَّثَنَا حُرَيْثُ بْنُ السَّائِبِ ، قَال : سَمِعْتُ الْحَسَنَ يَقُولُ : حَدَّثَنِي حُمْرَانُ بْنُ أَبَانَ ، عَنْ عُثْمَانَ ابْنِ عَفَّانَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لَيْسَ لابْنِ آدَمَ حَقٌّ فِي سِوَى هَذِهِ الْخِصَالِ : بَيْتٌ يَسْكُنُهُ ، وَثَوْبٌ يُوَارِي عَوْرَتَهُ ، وَجِلْفُ الْخُبْزِ وَالْمَاءِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَهُوَ حَدِيثُ الْحُرَيْثِ بْنِ السَّائِبِ.

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٧٩٠) .

أخرجه أحمد (١ / ٦٢) ، والحاكم (٤ / ٣١٢) من طريق عبد الصمد بن عبد الوارث . والطبراني في الكبير (١٤٧) من طريق مسلم بن إبراهيم . والطيالسي (٨٣) . ثلاثتهم (عبد الصمد ، ومسلم ، والطيالسي) عن حريث بن السائب به . وقال الحاكم : صحيح الإسناد .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في حريث بن السائب ، قال ابن معين في رواية : صالح ، وفي رواية : ثقة ، وقال العجلي : لا بأس به ، وذكره ابن حبان ، وابن شاهين في الثقات ، وضعفه الساجي ، وقال أبو داود : ليس بشيء ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث ، جابر الجعفي أحب إلينا منه ، وقال مرةً : ما به بأس . وقال أحمد : روى عن الحسن ، عن حمران ، عن عثمان حديثًا منكرًا ، يعني هذا الحديث ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ . والحديث أعله أحمد كما مر ، والدارقطني في العلل (٣ / ٢٩).

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لاعتضاده بأحاديث الباب ، منها :

١ - حديث عبد الله بن الشخير ﷺ الآتي عند المصنف .

٢ - حديث ثوبان ﷺ عند الطبراني في الأوسط كما في «مجمع الزوائد» (١٠ / ٢٥٤) مثل حديث عثمان ﷺ . وقال الهيثمي : فيه الحسن بن عمارة ، وهو متروك .

ولما كان حريث بن السائب من رجال الحسن لذاته ، واعتضد حديثه بأحاديث أخر؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» ، ووافقه في التصحيح الحاكم في المستدرك ، والمناوي في الفيض .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد الألف

(الزهد / باب منه ، ٣١)

٢٣٤٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ : ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ ، قَالَ : « يَقُولُ ابْنُ آدَمَ : مَالِي ، مَالِي ، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلاَّ مَا تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ ، أَوْ أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ ، أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٣٤٦) .

أعاده المصنف في التفسير (سورة التكاثر ، ٣٣٥٤) ، وأخرجه أحمد (٤ / ٢٤) ، ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٥٨) من طريق محمد بن جعفر . والنسائي (الوصايا / الكراهية في تأخير الوصية ، ٣٦٤٢) من طريق يحيى القطان . كلاهما عن شعبة . وأحمد (٤ / ٢٦) ، ومسلم من طريق همام ، وسعيد . وأحمد (٤ / ٢٤) ، ومسلم من طريق هشام . أربعتهم (شعبة ، وهمام ، وسعيد ، وهشام) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة ، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

مع ما تُكلم في وهب بن جرير ، قال العجلي : ثقة ، كان عفان يتكلم فيه ، وقال ابن حبان : كان يخطئ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع وهب بن جرير بغير واحد ، ولِما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (٢٩٥٩) مثله .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ ولا سيما قد صرح قتادة بسماعه عن مطرف عند ابن حبان (٦٩٩) ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الرابع والثلاثون بعد الألف

(الزهد / باب منه ، ٣٢)

٢٣٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ يُونُسَ ، هُوَ الْيَمَامِيُّ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا شَدَّادُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا أُمَامَةَ ﷺ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَا ابْنَ آدَمَ ! إِنَّكَ إِنْ تَبْذُلِ الْفَضْلَ ؛ خَيْرٌ لَكَ ، وَإِنْ تُمْسِكْهُ ؛ شَرٌّ لَكَ، وَلاَ تُلاَمُ عَلَى كَفَافٍ ، وَابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ ، وَالْيَدُ الْعُلْيَا خَيْرٌ مِنَ الْيَدِ السُّفْلَى» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٤٨٧٩) .

أخرجه مسلم (الزكاة / بيان أن اليد العليا خير إلخ ، ١٠٣٦) من طريق عمر بن يونس . وأحمد (٥ / ٢٦٣) من طريق أبي نوح . والطبراني (٧٦٢٥) من طريق عنبسة بن عبد الواحد . و(٧٦٢٦) من طريق النضر بن محمد الجرشي . أربعتهم (عمر ، وأبو نوح، وعنبسة ، والنضر) عن عكرمة بن عمار به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عكرمة بن عمار ، وثقه ابن معين ، وابن حبان ، وأحمد بن صالح وغيرهم ، وقال أحمد : مضطرب الحديث عن يحيى بن أبي كثير ، وقال أبو حاتم : كان صدوقًا ، وربما وهِم في حديثه ، وربما دلس ، وفي حديثه عن يحيى ابن أبي كثير بعض الأغاليط ، قال ابن عدي : مستقيم الحديث إذا روى عنه ثقة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يغلط ، وفي حديثه عن يحيى بن أبي كثير اضطراب ، ولم يكن له كتاب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لاعتضاد حديثه بأحاديث أخر في الباب ، منها : حديث ابن عمر ﷺ ، وحكيم بن حزام ، وأبي هريرة ﷺ عند مسلم (الزكاة ، ١٠٣٣ ، ١٠٣٤ ، ١٠٤٢) ، وأبي سعيد الخدري ﷺ ، والزبير بن العوام عند البخاري (١٤٦٩ ، ١٤٧١) ، وحديث طارق بن عبد الله ، وعبد الله بن مسعود ﷺ عند

الطبراني في الكبير (٨ / ٨١٧٥) ، و(١٠ / ١٠٤٠٥) .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في التوكل على الله)

٢٣٤٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : كَانَ أَخَوَانِ عَلَى عَهْدِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَكَانَ أَحَدُهُمَا يَأْتِي النَّبِيَّ ﷺ ، وَالآخَرُ يَحْتَرِفُ ، فَشَكَا الْمُحْتَرِفُ أَخَاهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «لَعَلَّكَ تُرْزَقُ بِهِ» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هذا الحكم إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة ، والباقية ساكتة عن أي حكم عليه ، وكذا المزي في الأطراف (٣٧٩) حين ما نقل المناوي في الفيض (٥ / ٢٦٧)، والخطيب التبريزي في المشكاة : «صحيح غريب» .

أخرجه الحاكم في المستدرك (١ / ٩٤) من طريق حماد بن سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في حماد بن سلمة ، فهو على جلالة قدره وحفظه أورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً ، ومنها هذا الحديث أيضًا ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما حدث بالحديث المنكر . وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ؛ إلا أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فلذا تركه البخاري ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير بأخرة .

وفي أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و

كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

والحديث تفرد به حماد بن سلمة كما قال ابن عدي ، ولم نجد هذا الحديث إلا بهذا الإسناد ، فالظاهر أن ما نقل المناوي والتبريزي من قوله : « صحيح غريب » هواللائق بهذا الحديث ؛ دون قوله : « حسن صحيح » . والله أعلم .

الحديث السادس والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الكفاف والصبر عليه)

٢٣٤٨ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ ، حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ أَبِي أَيُّوبَ ، عَنْ شُرَحْبِيلَ بْنِ شَرِيكٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحُبُلِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « قَدْ أَفْلَحَ مَنْ أَسْلَمَ ، وَكَانَ رِزْقُهُ كَفَافًا، وَقَنَّعَهُ اللهُ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٨٤٨) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٨) ، ومسلم (الزكاة / في الكفاف والقناعة ، ١٠٥٤) من طريق شرحبيل بن شريك . وابن ماجه (القناعة ، ٤١٣٨) من طريق عبيد الله بن أبي جعفر ، وحميد بن هانئ . ثلاثتهم عن أبي عبد الرحمن الحبلي . وابن حبان (٦٦٩) من طريق سعيد بن عبد العزيز ، عن عبد الرحمن بن سلمة الجمحي. كلاهما (أبو عبد الرحمن، وعبد الرحمن) عن عبد الله بن عمرو ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في شرحبيل بن شريك ، قال أبو حاتم : صالح الحديث، وقال النسائي: ليس به بأس، وضعفه الأزدي، وقال الحافظ في التقريب: صدوق .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لِما توبع شرحبيل بغيره في روايته عن أبي عبد الرحمن بجانب مجيء الحديث عن عبد الله بن عمرو ﷺ من غير هذا

الوجه مع ما له من شاهد من حديث فضالة بن عبيد الآتي .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في التوكل على الله)

٢٣٤٩ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِئُ ، أَخْبَرَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلَانِيُّ أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ الْجَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «طُوبَى لِمَنْ هُدِيَ إِلَى الإِسْلامِ ، وَكَانَ عَيْشُهُ كَفَافًا ، وَقَنَعَ» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «حسن صحيح»، و الباقية متفقة على قوله : «صحيح» فقط. وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٠٣٣).

أخرجه أحمد (٦ / ١٩) ، وابن حبان (٧٠٣) ، والحاكم (١ / ٣٤ ، ٣٥) بأسانيدهم من طريق حيوة بن شريح ، عن أبي هانئ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع التصحيح ، فصححه الترمذي ، ولا يُروى عن فضالة بن عبيد في ما تتبعنا إلا بهذا الإسناد ، وإنما حسنه نظرًا إلى شواهده ، منها ما أخرجه الترمذي في نفس الباب من حديث أبي أمامة ، وعبد الله بن عمر ﷺ ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء أن الفقراء والمهاجرين يدخلون الجنة إلخ)

٢٣٥٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا قَبِيصَةُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَدْخُلُ الْفُقَرَاءُ الْجَنَّةَ قَبْلَ الأَغْنِيَاءِ بِخَمْسِ مِائَةِ عَامٍ نِصْفِ يَوْمٍ» .

قَالَ هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٣٥٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَدْخُلُ فُقَرَاءُ الْمُسْلِمِينَ الْجَنَّةَ قَبْلَ أَغْنِيَائِهِمْ بِنِصْفِ يَوْمٍ ، وَهُوَ خَمْسُ مِائَةِ عَامٍ» .

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقع في نسخة إبراهيم عطوة والعارضة قوله : «صحيح» فقط في الموضع الثاني ، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٢٩ ، ١٥٠٣٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٦) ، وابن ماجه (الزهد / منزلة الفقراء ، ٤١٢٢) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٥١٩) من طريق أبي نضرة ، عن شتير بن نهار . و(٢ / ٥١٣) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح . ثلاثتهم (أبو سلمة ، وشتير ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة من وجوهٍ غير هذا مع ما يشهد له من حديث أبي سعيد ﷺ ، وحديث أنس ﷺ عند الترمذي في الباب .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحة البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثلاثون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله)

٢٣٥٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَال : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : مَا شَبِعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ خُبْزِ شَعِيرٍ يَوْمَيْنِ مُتَتَابِعَيْنِ حَتَّى قُبِضَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٦٠١٤) .

أخرجه الطيالسي (١٣٨٩) ، وأحمد (٦ / ٩٨) ، ومسلم (الزهد / الدينا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٧٠) ، وابن ماجه (الأخعمة / خبز الشعير ، ٣٣٤٦) من خريق محمد بن جعفر . كلاهما (الطيالسي ، ومحمد) عن شعبة ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد . وأحمد (٢ / ٤٢) ، ومسلم من خريق أبي معاوية ، عن الأعمش . والبخاري (الأخعمة / ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون ، ٥٤١٦) ، ومسلم من خريق جرير . وابن ماجه (الأخعمة / خبز البر ، ٣٣٤٤) من خريق زائدة . كلاهما عن منصور . ثم كلاهما (منصور ، والأعمش) عن إبراهيم . والاثنان (عبد الرحمن بن يزيد ، وإبراهيم) عن الأسود به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، وكان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع أبو داود بغيره في روايته عن شعبة ، ولمجيء الحديث عن الأسود ، عن عائشة من غير وجه كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله)

٢٣٦٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاوِيَةَ الْجُمَحِيُّ ، حَدَّثَنَا ثَابِتُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ هِلاَلِ ابْنِ خَبَّابٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَبِيتُ اللَّيَالِيَ الْمُتَتَابِعَةَ طَاوِيًا ؛ وَأَهْلُهُ لاَ يَجِدُونَ عَشَاءً ، وَكَانَ أَكْثَرُ خُبْزِهِمْ خُبْزَ الشَّعِيرِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٢٣٣) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٥٥) ، وابن ماجه (الأطعمة / خبز الشعير ، ٣٣٤٧) من طريق هلال بن خباب ، عن عكرمة به .

والحديث رجاله ثقات معروفون ؛ إلا ما تُكلم في عكرمة مولى ابن عباس ، احتج به البخاري ، وأصحاب السنن ، وتركه مسلم ، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج

مقروناً بسعيد بن جبير ، و إنما تركه لكلام مالك فيه ، فكان يأمر أن لا يؤخذ عنه ، وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري : كان كذابًا . و الجمهور على توثيقه .

وفي هلال بن خباب ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: يخطئ ويخالف ، وذكره أيضًا في المجروحين ، وقال : اختلط في آخر عمره ، فكان يحدث بالشيء على التوهم ، لا يجوز الاحتجاج به إذا انفرد ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق تغير بآخره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لأجل الشواهد الصحيحة الكثيرة في الباب .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله)

٢٣٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ الْقَعْقَاعِ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اللَّهُمَّ اجْعَلْ رِزْقَ آلِ مُحَمَّدٍ قُوتًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٨٩٨) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٦) ، ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ١٠٥٥) ، وابن ماجه (الزهد / القناعة ، ٤١٣٩) من طريق وكيع . ومسلم ، وابن حبان (٦٣٠٩) من طريق أبي أسامة . كلاهما عن الأعمش . وأحمد (٢ / ٢٣٢) ، والبخاري (الرقاق /

ما كان عيش النبي ﷺ وأصحابه ، ٦٤٦٠) ، ومسلم من طريق محمد بن فضيل ، عن أبيه. كلاهما (الأعمش ، وفضيل) عن عمارة بن القعقاع به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره ، ولما يشهد له أحاديث الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ ولا سيما قد صرح الأعمش بسماعه عند ابن حبان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة النبي ﷺ وأهله)

٢٣٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الْحَنَفِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَازِمٍ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ ، أَنَّهُ قِيلَ لَهُ : أَكَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّقِيَّ يَعْنِي الْحُوَّارَى ؟ فَقَالَ سَهْلٌ ﷺ : مَا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ النَّقِيَّ حَتَّى لَقِيَ اللهَ ، فَقِيلَ لَهُ : هَلْ كَانَتْ لَكُمْ مَنَاخِلُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ؟ قَالَ : مَا كَانَتْ لَنَا مَنَاخِلُ ، قِيلَ : فَكَيْفَ كُنْتُمْ تَصْنَعُونَ بِالشَّعِيرِ ؟ قَالَ : كُنَّا نَنْفُخُهُ ، فَيَطِيرُ مِنْهُ مَا طَارَ ، ثُمَّ نُثَرِّيهِ فَنَعْجِنُهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ أَبِي حَازِمٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٧٠٤) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٢٢) من طريق عبد الرحمن بن عبد الله . والبخاري (الأطعمة /

النفخ في الشعير ، ٥٤١٠) من طريق أبي غسان . والبخاري (الأطعمة / ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلونه ، ٥٤١٣) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن . وابن ماجه (الأطعمة / الحوارى ، ٣٣٣٥) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم . أربعتهم (عبد الرحمن ، وأبو غسان ، ويعقوب ، وعبد العزيز) عن أبي حازم به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار ، قال الدوري عن ابن معين : في حديثه عندي ضعف ، وقد حدث عنه يحيى القطان ، ويكفيه رواية يحيى عنه ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يحتج به . وقال ابن المديني : صدوق. وقال الدارقطني : خالف فيه البخاري الناس ، وليس هو بمتروك ، وذكره ابن عدي في الكامل ، وأورد له أحاديث ، وقال : بعض ما يرويه منكر مما لا يتابع عليه ، وهو في جملة من يكتب حديثه من الضعفاء . اهـ . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل المتابعات الكثيرة كما عُلم من التخريج ، ولِما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان عبد الرحمن بن عبد الله بن دينار من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثالث والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ)

٢٣٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا قَيْسٌ ، قَال : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ : إِنِّي أَوَّلُ رَجُلٍ مِنَ الْعَرَبِ رَمَى بِسَهْمٍ فِي سَبِيلِ اللهِ ، وَلَقَدْ رَأَيْتُنَا نَغْزُو مَعَ رَسُول اللهِ ﷺ ؛ وَمَا لَنَا طَعَامٌ إِلاَّ الْحُبْلَةَ ، وَهَذَا السَّمُرَ ، حَتَّى إِنَّ أَحَدَنَا لَيَضَعُ كَمَا تَضَعُ الشَّاةُ ، ثُمَّ أَصْبَحَتْ بَنُو أَسَدٍ

يُعَزِّرُونِي فِي الدِّينِ ، لَقَدْ خِبْتُ إِذًا وَضَلَّ عَمَلِي.

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ عُتْبَةَ بْنِ غَزْوَانَ ﷺ.

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٣٩١٣) أي حكم عليه .

أخرجه أحمد (١ / ١٧٤) ، والبخاري (المناقب / مناقب سعد ، ٣٧٢٨) ، ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٦٦) ، وابن ماجه (السنة / فضائل أصحاب رسول الله ﷺ ، ١٣١) من طريق عن إسماعيل بن أبي خالد . والترمذي (٢٣٦٥) من طريق بيان ابن بشر . كلاهما (إسماعيل ، وبيان) عن قيس بن أبي حازم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن أبي حازم من غير وجه ، مع ما له من شواهد ، فأخرج أحمد (٤ / ١٧٤) ، ومسلم (٢٩٦٧)، وابن ماجه (٤١٥٦) عن عتبة بن غزوان ﷺ حديثًا طويلاً ، وفيه : قال : لقد رأيتني سابع سبعة مع رسول الله ﷺ ما لنا طعام نأكله إلا ورق الشجر ، حتى قرحت أشداقنا . لذلك قال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ)

٢٣٦٨ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلانِيُّ : أَنَّ أَبَا عَلِيٍّ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ الْجَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ : إِذَا صَلَّى بِالنَّاسِ يَخِرُّ رِجَالٌ مِنْ قَامَتِهِمْ فِي الصَّلاَةِ مِنَ الْخَصَاصَةِ ، وَهُمْ أَصْحَابُ الصُّفَّةِ ؛ حَتَّى يَقُولَ الأَعْرَابُ : هَؤُلاءِ مَجَانِينُ ، أَوْ مَجَانُونَ ، فَإِذَا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ انْصَرَفَ إِلَيْهِمْ ، فَقَالَ : «لَوْ تَعْلَمُونَ مَا لَكُمْ

عِنْدَ اللهِ لأَحْبَبْتُمْ أَنْ تَزْدَادُوا فَاقَةً وَحَاجَةً» ، قَالَ فَضَالَةُ : وَأَنَا يَوْمَئِذٍ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ [حسن] صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة: «صحيح» فقط ، و الباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح». وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٠٣٥).

أخرجه أحمد (٦ / ١٨) ، وابن حبان (٧٢٢) ، والطبراني (١٨٧٩٨) ، والبيهقي في الشعب (١٠٤٤٠) من طرق عن أبي هانئ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى ما يشهد له من حديث أبي هريرة ﷺ الذي أخرجه الشيخان ، والمصنف في نفس الباب ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في معيشة أصحاب النبي ﷺ)

٢٣٧٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، قَال : سَمِعْتُ النُّعْمَانَ بْنَ بَشِيرٍ ﷺ يَقُولُ : «أَلَسْتُمْ فِي طَعَامٍ وَشَرَابٍ مَا شِئْتُمْ ؟ لَقَدْ رَأَيْتُ نَبِيَّكُمْ ﷺ وَمَا يَجِدُ مِنَ الدَّقَلِ مَا يَمْلأُ بِهِ بَطْنَهُ .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَرَوَى أَبُو عَوَانَةَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ نَحْوَ حَدِيثِ أَبِي الأَحْوَصِ ، وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سِمَاكٍ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ .

اختلفت هنا نسخ الجامع، ففي الهندية والتحفة قوله : «حسن صحيح». والباقية متفقة على قوله : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٢١) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٦٨) ، ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٧٧) من طريق زهير ، وإسرائيل ، وأبي الأحوص . وابن حبان (٦٣٠٧) من طريق أبي عوانة . أربعتهم عن سماك بن حرب به .

وأخرجه أحمد (١ / ٢٤) ، ومسلم (٨\٢٩٧٦) ، وابن ماجه (الزهد / معيشة آل محمد ، ٤١٤٦) من طرق عن شعبة ، عن سماك ، عن النعمان ﷺ ، عن عمر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ، قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين ، وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ، وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني : إذا حدث عنه شعبة ، والثوري ، وأبو الأحوص ؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

بالإضافة إلى ما اختلف في إسناده على سماك ، فروى أبو الأحوص وغيره عنه ، عن النعمان بن بشير ، وروي شعبة عنه ، عن النعمان ، عن عمر ﷺ ، والاختلاف ينبئ عن نوع خلل في ضبط الراوي للحديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ثم حسنه حسب شرطه لِما توافق سائر أصحاب سماك على مثل رواية أبي الأحوص عنه ، ولِما يشهد للحديث من أحاديث الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء أن الغنى غنى النفس)

٢٣٧٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ بُدَيْلِ بْنِ قُرَيْشٍ الْيَامِيُّ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ

عَيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي حَصِينٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «لَيْسَ الْغِنَى عَنْ كَثْرَةِ الْعَرَضِ ، وَلَكِنَّ الْغِنَى غِنَى النَّفْسِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٨٤٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٩٠) ، والبخاري (الرقاق / الغنى غنى النفس ، ٦٤٤٦) من طريق أبي بكر ، عن أبي حصين . والبخاري في الأدب المفرد (٢٧٦) من طريق ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم . كلاهما عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٢٤٣) ، ومسلم (الزكاة / فضل القناعة والحث عليها ، ١٠٥١) ، وابن ماجه (الزهد / القناعة ، ٤١٣٧) من طرق عن أبي الزناد ، عن الأعرج . وأحمد (٢ / ٢٦١) من طريق أبي سلمة . و(٢ / ٣١٥) من طريق همام بن منبه . وأحمد (٢ / ٤٤٣) من طريق يزيد بن الأصم . وأبو يعلى (٦٥٩٩) من طريق سعيد المقبري . وابن حبان (٦٢١٧) من طريق عبد الرحمن بن حجيرة . ثمانيتهم (أبو صالح ، والأعرج ، وأبو سلمة ، وهمام بن منبه ، ويزيد الأصم ، وسعيد المقبري ، وعبد الرحمن بن حجيرة) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا أبا بكر بن عياش ، فقد تُكلم فيه بكلام يسير ، قال أبو نعيم : لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا منه ، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك ، فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابًا . وذكره ابن عدي في الكامل ، وقال : لم أجد له حديثًا منكراً من رواية الثقات عنه ، وقال ابن حبان : كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ، وذلك أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فكان يهم . وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقًا عالما بالحديث ؛ إلا أنه كثير الغلط . وقال يعقوب بن شيبة : كان له فقه وعلم ورواية ، وفي حديثه اضطراب . قال الحافظ في التقريب : ثقة عابد إلا أنه لما كبر ساء حفظه ، وكتابه صحيح . اهـ . لم يرو له مسلم إلا شيئًا في مقدمة صحيحه ، وروى له البخاري أحاديث مقرونًا بغيره كما قال الحافظ في المقدمة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبِع بغير واحد متابعةً قاصرةً ، ولما له من الشواهد .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن أبا بكرٍ من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والأربعون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في أخذ المال بحقه)

٢٣٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي الْوَلِيدِ ، قَال : سَمِعْتُ خَوْلَةَ بِنْتَ قَيْسٍ ؛ وَكَانَتْ تَحْتَ حَمْزَةَ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ تَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم يَقُولُ : «إِنَّ هَذَا الْمَالَ خَضِرَةٌ حُلْوَةٌ ، مَنْ أَصَابَهُ بِحَقِّهِ بُورِكَ لَهُ فِيهِ ، وَرُبَّ مُتَخَوِّضٍ فِيمَا شَاءَتْ بِهِ نَفْسُهُ مِنْ مَالِ اللهِ وَرَسُولِهِ ؛ لَيْسَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلاَّ النَّارُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٨٣٠) .

أخرجه أحمد (٦ / ٣٧٨) ، والبخاري في التأريخ (٥ / ٤٥١) من طريق الليث . والبخاري في التأريخ (٥ / ٤٥٠ ، ٤٥١) من طريق ابن عجلان ، ومعافى بن عمران ، وموسى بن مروان ، وعبد الحميد بن جعفر . والطبراني في الكبير (٢٤ / رقم ٥٧٧) من طريق أبي معشر . و(٢٤ / رقم ٥٧٩) من طريق محمد بن عمرو . سبعتهم عن سعيد المقبري . والبخاري أيضًا (٥ / ٤٥٠) ، وأحمد (٦ / ٣٦٤) من طريق عمر بن كثير بن أفلح . كلاهما (سعيد المقبري، وعمر بن كثير) عن عبيد أبي الوليد . والبخاري أيضًا (٥/

٤٥٠) من طريق عيسى الزرقي ، والنعمان بن أبي عياش ، وحنظلة ابن قيس الزرقي . أربعتهم عن خولة بنت قيس رضي الله عنها به .

وخالف الرواةَ عن سعيد إسماعيل بن أمية ، فرواه عن سعيد ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ﷺ ، ورواه مرةً ثانية عن سعيد ، عن أبي هريرة ﷺ ، ولا يقول : عن أبيه . قال الدارقطني في العلل (١٠/ ٣٨٦) : كلاهما وهم ، وإنما روى هذا الحديث المقبري ، عن عبيد ، عن خولة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سعيد المقبري من قِبَل تغيره ، قال يعقوب بن شيبة : قد كان تغير وكبِرَ ، واختلط قبل موته يقال بأربع سنين . وقال الحافظ في التقريب: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين . وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (١٥٧٩) . بالإضافة إلى ما اختُلِف عليه مثل ما بينه المصنف مفصلاً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توافق سائر أصحاب سعيد على حديثه عنه ، عن أبي الوليد ، عن خولة بنت قيس . بجانب مجيء الحديث عن خولة من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر القصور الناشئ من الاختلاف بالعواضد ، فلم يبق ريبة في بلوغه درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والأربعون بعد الألف

(الزهد / باب ، ٤٣)

٢٣٧٦ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ زَكَرِيَّا بْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ بْنِ زُرَارَةَ ، عَنِ ابْنِ كَعْبِ بْنِ مَالِكٍ الأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا ذِئْبَانِ جَائِعَانِ أُرْسِلاَ فِي غَنَمٍ بِأَفْسَدَ لَهَا مِنْ حِرْصِ الْمَرْءِ عَلَى الْمَالِ وَالشَّرَفِ لِدِينِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى فِي هَذَا الْبَابِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلاَ يَصِحُّ إِسْنَادُهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١١٣٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٦٠) ، والدارمي (٢٧٣٠) ، والنسائي في الكبرى كما في أطراف المزي ، والطبراني في الكبير (١٩/ ١٨٩) من طريق عبد الله بن المبارك . وأحمد (٤٥٦/٣) من طريق عيسى بن يونس . كلاهما عن زكريا بن أبي زائدة به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه لمجيئه عن زكريا بن أبي زائدة من غير وجه مع ما للحديث من الشواهد في الباب ، منها حديث أبي هريرة ﷺ عند الطبراني في الأوسط (١ / ٧٧٢)، وحديث عاصم بن عدي ﷺ عنده أيضًا (٤ / ٥٣١٧) ، وحديث ابن عباس ﷺ عنده في الكبير (١٠٧٧٨) ، وحديث ابن عمر ﷺ عند البزار (٣٦٠٨) .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والأربعون بعد الألف

(الزهد / باب ، ٤٤)

٢٣٧٧ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ ، أَخْبَرَنِي الْمَسْعُودِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : نَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى حَصِيرٍ ، فَقَامَ ، وَقَدْ أَثَّرَ فِي جَنْبِهِ ، فَقُلْنَا : يَا رَسُولَ اللهِ ! لَوِ اتَّخَذْنَا لَكَ وِطَاءً ، فَقَالَ : «مَا لِي ، وَمَا لِلدُّنْيَا ؟ مَا أَنَا فِي الدُّنْيَا إِلاَّ كَرَاكِبٍ اسْتَظَلَّ تَحْتَ شَجَرَةٍ ، ثُمَّ رَاحَ ، وَتَرَكَهَا» .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، و الباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح». وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٤٣).

أخرجه أحمد (١ / ٣٩١) من طريق يزيد بن هارون . وابن ماجه (الزهد / مثل الدنيا ، ٤١٠٩) من طريق جعفر بن عون . وأحمد (١ / ٤٤١) من طريق وكيع . وأبو نعيم في الحلية (٤ / ٢٦١) من طريق آدم بن أبي إياس . والطيالسي (٢٧٧) . خمستهم (يزيد ، وجعفر بن عون ، ووكيع ، وآدم ، وأبو داود) عن المسعودي به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي من جهة الاختلاط ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، اختلط قبل موته . ورواية المتقدمين عنه صحيحة ، والضابط أن من سمع منه ببغداد ؛ فسماعه ضعيف ، و من سمع منه بالكوفة ، والبصرة ؛ فسماعه صحيح ، كذا قال ابن عمار ، وأحمد (نهاية الاغتباط) . وقد شدد قوم في أمرالمسعودي ، ورد حديثه كله لأنه لايتميز حديثه القديم من حديثه الجديد .

وفي زيد بن حباب ، قال أحمد : كان صدوقًا ، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ؛ لكن كان كثير الخطأ . وقال ابن معين : كان يقلب حديث الثوري ، ولم يكن به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ ، يُعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير ، وأما الرواية عن المجاهيل ؛ ففيها مناكير. وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ في حديث الثوري .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه نظراً إلى ما توبع زيد بن حباب بغير واحد ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء مثل ابن آدم وأهله وولده وماله وعمله)

٢٣٧٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بَكْرٍ ، هُوَ ابْنُ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ حَزْمٍ الأَنْصَارِيُّ ، قَال : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَتْبَعُ الْمَيِّتَ ثَلاَثٌ ، فَيَرْجِعُ اثْنَانِ ، وَيَبْقَى وَاحِدٌ ، يَتْبَعُهُ أَهْلُهُ ، وَمَالُهُ ، وَعَمَلُهُ ، فَيَرْجِعُ أَهْلُهُ ، وَمَالُهُ ، وَيَبْقَى عَمَلُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٠) .

أخرجه أحمد (٣ / ١١٠) ، والبخاري (الرقاق / سكرات الموت ، ٦٥١٤) ، ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٦٠) ، والنسائي (الجنائز / النهي عن سب الأموات ، ١٩٣٩) من طريق سفيان بن عيينة ، عن عبد الله بن أبي بكر . والطيالسي (٢٠١٣) ، وابن حبان (٣٠٩٨) ، والحاكم (١ / ٣٧١) من طريق قتادة . كلاهما عن أنس رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الله بن أبي بكر بن حزم ، وهو - وإن كان من رجال الجماعة - نقل فيه الشافعي عن ابن عيينة يقول : كنا إذا رأينا الرجل يكتب الحديث عند واحد من نفر سماهم منهم عبد الله بن أبي بكر ؛ سخرنا منه ؛ لأنهم لم يكونوا يعرفون الحديث . (شرح معاني الآثار في الطهارة/ مس الفرج) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع عبد الله ابن أبي بكر بقتادة كما علم من التخريج .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعاضد ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في كراهية كثرة الأكل)

٢٣٨٠ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ ابْنُ عَيَّاشٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ الْحِمْصِيُّ ، وَحَبِيبُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ جَابِرٍ الطَّائِيِّ ، عَنْ مِقْدَامِ بْنِ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «مَا مَلأَ آدَمِيٌّ وِعَاءً شَرًّا مِنْ بَطْنٍ ، بِحَسْبِ ابْنِ آدَمَ أُكُلاَتٌ يُقِمْنَ صُلْبَهُ ، فَإِنْ كَانَ لاَ مَحَالَةَ ؛ فَثُلُثٌ لِطَعَامِهِ ، وَثُلُثٌ لِشَرَابِهِ ، وَثُلُثٌ لِنَفَسِهِ» .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَرَفَةَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عَيَّاشٍ نَحْوَهُ ، وقَالَ : الْمِقْدَامُ بْنُ مَعْدِي كَرِبَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٧٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ١٣٢) من طريق أبي المغيرة ، عن أبي سلمة . وابن حبان (٦٧٣)، والحاكم (٤/ ١٢١) من طريق معاوية بن صالح . كلاهما عن يحيى بن جابر به.

وأخرجه ابن حبان (٥٢١٣) من طريق محمد بن حرب ، عن أبي سلمة سليمان بن سليم ، عن صالح بن يحيى بن المقدام ، عن أبيه ، عن جده المقدام .

وأخرجه النسائي في الكبرى (٦٧٦٨) من طريق عمرو بن عثمان ، عن أبي سلمة سليمان بن سليم ، عن صالح بن يحيى بن المقدام ، عن جده المقدام . فلم يذكر أباه .

وأخرجه ابن ماجه (الأطعمة / الاقتصاد في الأكل إلخ ، ٣٣٤٩) من طريق محمد بن حرب ، عن أمه ، عن أمها ، عن المقدام ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن إسماعيل بن عياش الشامي قال الحافظ فيه : صدوق في روايته عن أهل بلده ، مخلط في غيره ، ووضعه الحافظ في أصحاب المرتبة الثالثة من

مراتب المدلسين . ولكنه صرح بالتحديث .

وإلا أن يحيى بن جابر الطائي ، تكلموا في سماعه عن المقدام ، فقال أبو حاتم : يحيى عن المقدام مرسل كما في المراسيل ، وتابعه عليه المزي والحافظ ، واختلف قول الحاكم فيه، فصحح ما ورد فيه التصريح بالسماع ، وسكت عما رواه بالعنعنة .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على أبي سلمة الحمصي ، فرُوي عنه ، عن ، يحيى بن جابر ، عن مقدام ، ورُوي عنه ، عن صالح بن يحيى بن المقدام ، عن أبيه ، عن جده . ورُوي عنه ، عن صالح بن يحيى ، عن جده المقدام . كما عُلم من التخريج .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لاعتضاد حديث أبي سلمة ، عن يحيى ، عن جابر ، عن مقدام بحديث حبيب بن صالح ، ومعاوية بن صالح ، ولمجيء الحديث عن مقدام ﷺ من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ و انجبر القصور بمجيء الحديث من غير وجه لم يبق شك في بلوغه رتبة الصحيح ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، كما صححه أيضًا ابن حبان ، والحاكم ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء أن المرأ مع من أحب)

٢٣٨٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّال ﷺ ، قَالَ : جَاءَ أَعْرَابِيٌّ جَهْوَرِيُّ الصَّوْتِ ، قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ ؛ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زِرٍّ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

نَحْوَ حَدِيثِ مَحْمُودٍ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة : « صحيح » فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٩٥٢) .

هذا طرف من حديث طويل ، وقد سبق من المصنف إخراج طرف منه في الطهارة (رقم ٩٦) ، وأخرجه بتمامه في الدعوات (٣٥٣٥، ٣٥٣٦) مطولاً ، والنسائي (١٢٦، ١٢٧، ١٥٨، ١٥٩) وابن ماجه (٤٧٨) ، وأحمد (٤ / ٢٣٩، ٢٤٠، ٢٤١) بأسانيدهم من طريق عاصم بن أبي النجود به. والروايات مطولة ومختصرة.

وأخرجه أحمد (٢٤٠/٤) من طريق أبي روق عطية بن الحارث الهمداني، عن أبي الغَريف عبيد الله بن خليفة ، عن صفوان ﷺ مطولاً مثله.

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، و حديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لأجل المتابعة، فقال في الطهارة : وقد رُوي حديث صفوان بن عسان أيضاً من غير حديث عاصمٍ ، ولأجل الشواهد المذكورة في الباب .

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بتعدد الطرق ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الثالث والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في حسن الظن بالله)

٢٣٨٨ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ بُرْقَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَصَمِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ يَقُولُ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ

عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ إِذَا دَعَانِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٨٢١) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٥) ، ومسلم (الذكر والدعاء / فضل الذكر والدعاء ، ٢٦٧٥) من طريق وكيع عن جعفر بن برقان ، عن يزيد بن الأصم . وأحمد (٢ / ٢٥١)، والبخاري (التوحيد / قوله : ويحذركم الله إلخ ، ٧٤٠٥) ، ومسلم ، وابن ماجه (الأدب / فضل العمل ، ٣٨٢٢) من طرق عن الأعمش ، عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٤٣٥) ، والبخاري (التوحيد ، ٧٥٣٧) ، ومسلم من طريق سليمان التيمي عن أنس . وأحمد (٢ / ٣١٥) ، ومسلم من طريق معمر ، عن همام بن منبه . والبخاري (التوحيد ، ٧٥٠٥) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج . خمستهم (يزيد بن الأصم ، وأبو صالح ، وأنس ، وهمام ، والأعرج) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جعفر بن برقان ، قال أحمد : إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به ، وفي حديث الزهري يخطئ . وكذا نقل عن غير واحد من الأئمة، وقال ابن خزيمة : لما سئل عنه وعن أبي بكر الهذلي : لا يُحتج بواحد منهما إذا انفرد ، وقال الساجي : عنده مناكير . وقال الدارقطني : حديثه عن ميمون بن مهران و يزيد بن الأصم ثابت صحيح . وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهِم في حديث الزهري.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في البر والإثم)

٢٣٨٩ - حَدَّثَنَا مُوسَى بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ حُبَابٍ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ جُبَيْرِ بْنِ نُفَيْرٍ الْحَضْرَمِيُّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّوَّاسِ بْنِ سَمْعَانَ ﷺ أَنَّ رَجُلاً سَأَلَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الْبِرِّ وَالإِثْمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صلَّى الله عليه وسلَّمَ : « الْبِرُّ حُسْنُ الْخُلُقِ ، وَالإِثْمُ مَا حَاكَ فِي نَفْسِكَ وَكَرِهْتَ أَنْ يَطَّلِعَ عَلَيْهِ النَّاسُ » .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ صَالِحٍ نَحْوَهُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٧١٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ١٨٢) من طريق زيد بن حباب . وأحمد (٤ / ١٨٢) ، ومسلم (البر / تفسير البر والإثم ، ٢٥٥٣) ، والمصنف هنا من طريق ابن مهدي . ومسلم من طريق ابن وهب . والحاكم (٢ / ١٤) من طريق عبد الله بن صالح . والبخاري في الأدب المفرد (٢٩٥) من طريق معن . خمستهم عن معاوية بن صالح ، عن عبد الرحمن بن جبير ، عن أبيه . وأحمد (٤ / ١٨٢) من طريق يحيى بن جابر . كلاهما (جبير بن نفير ، ويحيى) عن النواس بن سمعان رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في زيد بن حباب ، قال أحمد : كان صدوقًا ، وكان يضبط الألفاظ عن معاوية بن صالح ؛ لكن كان كثير الخطأ . وقال ابن معين : كان يقلب حديث الثوري ، ولم يكن به بأس . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ ، يُعتبر حديثه إذا روى عن المشاهير ، وأما الرواية عن المجاهيل ؛ ففيها مناكير. وقال الحافظ

في التقريب : صدوق ، يخطئ في حديث الثوري .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه نظراً إلى ما توبع زيد بن حباب بغير واحد ، ولِمجيء الحديث عن النواس رضي الله عنه من غير وجه ، ولما له من شواهد في الباب كحديث أبي ثعلبة الخشني عند أحمد (٤ / ١٥٤) ، ووابصة بن معبد رضي الله عنه عنده (٤ / ٢٢٧) ، وأبي أمامة رضي الله عنه عنده أيضًا (٥ / ٢٥١) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الحب في الله)

٢٣٩٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا كَثِيرُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ بُرْقَانَ، حَدَّثَنَا حَبِيبُ بْنُ أَبِي مَرْزُوق ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ الْخَوْلَانِيِّ، حَدَّثَنِي مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ : قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : « الْمُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِي لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ ، يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ » .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَعُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ رضي الله عنهم .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٣٢٥) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٣٧) من طريق جعفر بن برقان ، وأبي المليح . كلاهما عن حبيب بن أبي مرزوق ، عن عطاء ، عن أبي مسلم الخولاني . وأحمد (٥ / ٢٣٣) من طريق شهر . و(٥ / ٢٢٩) ، والحاكم (٤ / ١٦٩) من طريق أبي إدريس الخولاني . و

(٤/ ٤١٩) من طريق حارث بن عميرة . أربعتهم عن معاذ بن جبل ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جعفر بن برقان ، قال أحمد : إذا حدث عن غير الزهري فلا بأس به ، وفي حديث الزهري يخطئ . وقال ابن خزيمة : لما سئل عنه وعن أبي بكر الهذلي : لا يُحتج بواحد منهما إذا انفرد ، وقال الساجي : عنده مناكير . وقال الحافظ في التقريب: صدوق يهم في حديث الزهري .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لما توبع جعفر بغيره ، ولمجيء الحديث عن معاذ ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الحب في الله)

٢٣٩١ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : « سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لاَ ظِلَّ إِلاَّ ظِلُّهُ : إِمَامٌ عَادِلٌ ، وَشَابٌّ نَشَأَ بِعِبَادَةِ اللَّهِ ، وَرَجُلٌ كَانَ قَلْبُهُ مُعَلَّقًا بِالْمَسْجِدِ إِذَا خَرَجَ مِنْهُ حَتَّى يَعُودَ إِلَيْهِ ، وَرَجُلاَنِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ ، فَاجْتَمَعَا عَلَى ذَلِكَ وَتَفَرَّقَا ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا ، فَفَاضَتْ عَيْنَاهُ ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ حَسَبٍ وَجَمَالٍ ، فَقَالَ : إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لاَ تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ مِثْلَ هَذَا ، وَشَكَّ فِيهِ ، وقَالَ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَعُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ رَوَاهُ عَنْ خُبَيْبِ بْنِ

عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، ولَمْ يَشُكَّ فِيهِ ، يَقُولُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

حَدَّثَنَا سَوَّارُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْعَنْبَرِيُّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالاَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، حَدَّثَنِي خُبَيْبٌ ، عَنْ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ بِمَعْنَاهُ ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : «كَانَ قَلْبُهُ مُعَلَّقًا بِالْمَسَاجِدِ» ، وَقَالَ : «ذَاتُ مَنْصِبٍ وَجَمَالٍ» .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (١٢٢٦٤) .

أخرجه مسلم (الزكاة / فضل إخفاء الصدقة ، ١٠٣١) من طريق مالك . وأحمد (٢/ ٤٣٩) ، والبخاري (الأذان / من جلس في المسجد مجلسًا ، ٦٦٠) ، ومسلم ، والمصنف هنا من طريق عبيد الله بن عمر . كلاهما عن خبيب بن عبد الرحمن به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناد الحديث أولاً لشك مالك في روايته من مسند أبي هريرة ﷺ أو من مسند أبي سعيد ﷺ ، قال الحافظ في الفتح (٢ / ١٨٢) : لم تختلف الرواة عن عبيد الله في ذلك ، ورواه مالك في الموطأ عن خبيب ، فقال عن أبي سعيد أو أبي هريرة على الشك ، ورواه أبو قرة عن مالك بواو العطف ، فجعله عنهما ، وتابعه مصعب الزبيري ، وشذا في ذلك عن أصحاب مالك ، والظاهر أن عبيد الله حفظه لكونه لم يشك فيه ، ولكونه من رواية خاله وجده . والله أعلم . اهـ .

ثم حسنه حسب شرطه لما توبع مالك بعبيد الله في أصل الحديث ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، فأخرجه البيهقي في الشعب (٧٩٤) من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عن أبي هريرة ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور الناشئ من الاختلاف بمجيء الحديث من غير هذا الوجه عن أبي هريرة ﷺ ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في كراهية المدحة والمداحين)

٢٣٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، قَالَ : قَامَ رَجُلٌ ، فَأَثْنَى عَلَى أَمِيرٍ مِنَ الأُمَرَاءِ ، فَجَعَلَ الْمِقْدَادُ ﷺ يَحْثُو فِي وَجْهِهِ التُّرَابَ ، وَقَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَحْثُوَ فِي وُجُوهِ الْمَدَّاحِينَ التُّرَابَ . وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَى زَائِدَةُ عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، وَحَدِيثُ مُجَاهِدٍ عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ أَصَحُّ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٤٥) .

أخرجه أحمد (٦ / ٥) ، والبخاري في الأدب المفرد (٣٣٩) ، ومسلم (الزهد / النهي عن المدح إلخ ، ٣٠٠٢) ، وابن ماجه (الأدب / المدح ، ٣٧٤٢) من طريق سفيان الثوري ، عن حبيب بن أبي ثابت ، عن مجاهد ، عن أبي معمر . وأحمد (٦ / ٥) ، ومسلم ، وأبو داود (الأدب / كراهية التمادح، ٤٨٠٤) من طريق همام بن الحارث . وأحمد (٦ / ٥) من طريق ميمون بن شبيب ، وعبد الله البهي ، ومجاهد . خمستهم (أبو معمر ، وهمام، وميمون ، وعبد الله البهي ، ومجاهد) عن المقداد ﷺ .

وأخرجه الترمذي في العلل (٣٦٤) من طريق يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن المقداد ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلاهم يمنع من التصحيح إلا ما اختلف فيه على مجاهد ، فبينه المصنف هنا ، وفي العلل ، واستوفاه الدارقطني ، فقال : يرويه مجاهد ، واختُلف عنه ، فرواه يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن

المقداد ، وخالفهما عيسى بن زيد بن علي ، وجرير بن عبد الحميد ، فرواه عن يزيد ، عن مجاهد مرسلاً عن المقداد ، ورواه حبيب بن أبي ثابت ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن المقداد ﷺ .

ثم حسنه حسب شرخه لمجيء الحديث عن المقداد ﷺ من غير وجه مع ما للحديث من شواهد في الباب ، ورجح حديث حبيب بن أبي ثابت ، عن مجاهد ، عن أبي معمر ، عن المقداد على حديث يزيد بن أبي زياد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ، عن المقداد ، لأن حبيب بن أبي ثابت أوثق من يزيد.

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الصبر على البلاء)

٢٣٩٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَعْمَشِ قَال : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ﷺ يَقُولُ : قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها : مَا رَأَيْتُ الْوَجَعَ عَلَى أَحَدٍ أَشَدَّ مِنْهُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦١٥٥) .

أخرجه الطيالسي (١٥٣٦) . وابن حبان (٢٩٠٧) من طريق أبي عامر العقدي . كلاهما (أبو داود ، وأبو عامر) عن شعبة به .

وأخرجه أحمد (٦ / ١٧٣) ، ومسلم (البر / ثواب المؤمن في ما يصيبه إلخ ، ٢٥٧٠) من طريق محمد بن جعفر ، ومعاذ ، وابن أبي عدي . والبخاري (المرضى / شدة المرض ،

٥٦٤٦) من طريق عبد الله . أربعتهم عن شعبة . ومسلم من طريق جرير . وأحمد (٦ / ١٨١) ، والبخاري (٥٦٤٦) ، ومسلم ، وابن ماجه (الجنائز / في ذكر مرض رسول الله ﷺ ، ١٦٢٢) من طريق سفيان . ثلاثتهم (شعبة ، وجرير ، وسفيان) عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، وكان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على شعبة ، فروى أبو داود ، وأبو عامر عنه ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن عائشة رضي الله عنها . وروى غندر ، ومعاذ ، وابن أبي عدي ، وابن المبارك ، عنه ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة رضي الله عنها ، فأدخلوا بين أبي وائل وعائشة مسروقًا ، فالظاهر أن حديث أبي داود عن شعبة فيه انقطاع بين أبي وائل ، وعائشة .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لاتفاق أكثر أصحاب شعبة على روايته عنه ، عن الأعمش ، عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة ، ولتوافق سائر أصحاب الأعمش على روايته عن أبي وائل ، عن مسروق ، عن عائشة .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر قصور الانقطاع بتعدد الطرق ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والخمسون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الصبر على البلاء)

٢٣٩٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ ، عَنْ

مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاءً ؟ قَالَ : «الأَنْبِيَاءُ ، ثُمَّ الأَمْثَلُ ، فَالأَمْثَلُ ، فَيُبْتَلَى الرَّجُلُ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ، فَإِنْ كَانَ دِينُهُ صُلْبًا ؛ اشْتَدَّ بَلاؤُهُ ، وَإِنْ كَانَ فِي دِينِهِ رِقَّةٌ ؛ ابْتُلِيَ عَلَى حَسَبِ دِينِهِ ، فَمَا يَبْرَحُ الْبَلاَءُ بِالْعَبْدِ حَتَّى يَتْرُكَهُ يَمْشِي عَلَى الأَرْضِ مَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، وَأُخْتِ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ سُئِلَ : أَيُّ النَّاسِ أَشَدُّ بَلاَءً ؟ قَالَ : «الأَنْبِيَاءُ ثُمَّ الأَمْثَلُ فَالأَمْثَلُ» .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩٣٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٨٥) ، وابن ماجه (الزهد / الصبر على البلاء ، ٤٠٢٣) من طريق حماد بن زيد . وأحمد (١ / ١٧٢) من طريق سفيان . و(١ / ١٧٤) من طريق شعبة . و(١ / ١٨٠) من طريق هشام . والبزار (١١٥٥) من طريق العلاء بن المسيب . و(١١٥٦) من طريق حماد بن سلمة . ستتهم (حماد ، وسفيان ، وشعبة ، وهشام ، والعلاء، وحماد بن سلمة) عن عاصم . والبزار (١١٥٠) من طريق شريك ، عن سماك . كلاهما (عاصم ، وسماك) عن مصعب بن سعد به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، و حديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِما توبع عاصم بغيره ، ولما يشهد له أحاديث الباب .

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بتعدد الطرق ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الستون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في الصبر على البلاء)

٢٣٩٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا يَزَالُ الْبَلاءُ بِالْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَةِ فِي نَفْسِهِ وَوَلَدِهِ وَمَالِهِ ؛ حَتَّى يَلْقَى اللهَ ؛ وَمَا عَلَيْهِ خَطِيئَةٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥١١٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٨٦) ، وابن حبان (٢٩١٣) ، والحاكم (٤ / ٣١٥) ، والبخاري في الأدب المفرد (٤٩٤) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . والبيهقي في الشعب (٩٨٣٦) من طريق سعيد بن يسار . والحاكم (١ / ٣٤٤) من طريق أبي زرعة. ثلاثتهم عن أبي هريرة ﵁ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﵁ من غير وجه .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والستون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في ذهاب البصر)

٢٤٠١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ رَفَعَهُ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « يَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : مَنْ أَذْهَبْتُ حَبِيبَتَيْهِ ، فَصَبَرَ ، وَاحْتَسَبَ لَمْ أَرْضَ لَهُ ثَوَابًا دُونَ الْجَنَّةِ » .

وَفِي الْبَاب عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٢٣٨٦) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٦٥) عن عبد الرزاق ، عن سفيان . والدارمي (٢٧٩٥) من طريق جرير بن عبد الحميد . والنسائي في الكبرى (١١٤٤٦) من طريق أبي الأحوص . وابن حبان (٢٩٢١) من طريق سهيل بن أبي صالح . والطبراني في الأوسط (١ / ١٧٧) من طريق عبيد الله بن زحر . خمستهم (سفيان ، وجرير ، وأبو الأحوص ، وسهيل ، وعبيد الله) عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) . إضافةً إلى ما يُخشى من قبل تدليس الأعمش .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة ، ولما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والستون بعد الألف

(الزهد / ما جاء في حفظ اللسان)

٢٤١٠ – حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَاعِزٍ ، عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! حَدِّثْنِي بِأَمْرٍ أَعْتَصِمُ بِهِ ، قَالَ : «قُلْ : رَبِّيَ اللهُ ، ثُمَّ اسْتَقِمْ» ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! مَا أَخْوَفُ مَا تَخَافُ عَلَيَّ ، فَأَخَذَ بِلِسَانِ نَفْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ : «هَذَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ الثَّقَفِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٤٧٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ٤١٣) ، والدارمي (٢٧١١) ، وابن حبان (٥٦٧٢) ، والحاكم (٤ / ٣١٣) ، وابن ماجه (الفتن / كف اللسان في الفتنة ، ٣٩٧٢) من طريق عبد الرحمن ابن ماعز . وأحمد (٣ / ٤١٣) ، والدارمي (٢٧١٠) من طريق عبد الله بن سفيان . وأحمد (٣ / ٤١٣) ، ومسلم (الإيمان / جامع أوصاف الإسلام ، ٣٨) من طريق عروة . وابن حبان (٥٦٦٨) من طريق محمد بن سويد . أربعتهم عن سفيان بن عبد الله ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ، إلا أنه اختلف في تسمية عبد الرحمن بن ماعز على الزهري، فقيل : محمد بن عبد الرحمن بن ماعز ، وقيل : ماعز بن عبد الرحمن ، وقيل : عبد الرحمن ابن ماعز ، ولم يُنقل عن أحد منهم توثيق ولا تجريح إلا ما ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عبد الرحمن بن ماعز بغير واحد في روايته عن سفيان الثقفي ﷺ ، ولما يشهد له أحاديث الباب . ولما كان عبد الرحمن بن ماعز من طبقة التابعين ، واعتضد حديثه بالمتابعات

والشواهد ؛ فلم يبق شك في بلوغ حديثه رتبة الصحيح البتة ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في القيامة)

٢٤١٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ خَيْثَمَةَ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا مِنْكُمْ مِنْ رَجُلٍ إِلاَّ سَيُكَلِّمُهُ رَبُّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، وَلَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ تُرْجُمَانٌ ، فَيَنْظُرُ أَيْمَنَ مِنْهُ ، فَلاَ يَرَى شَيْئًا إِلاَّ شَيْئًا قَدَّمَهُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ أَشْأَمَ مِنْهُ ، فَلاَ يَرَى شَيْئًا إِلاَّ شَيْئًا قَدَّمَهُ ، ثُمَّ يَنْظُرُ تِلْقَاءَ وَجْهِهِ ، فَتَسْتَقْبِلُهُ النَّارُ» ، قَالَ رَسُولُ اللهِ صلَّى الله عليه وسلم : «مَنِ اسْتَطَاعَ مِنْكُمْ أَنْ يَقِيَ وَجْهَهُ حَرَّ النَّارِ وَلَوْ بِشِقِّ تَمْرَةٍ ؛ فَلْيَفْعَلْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٨٥٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٥٦) ، ومسلم (الزكاة / الحث على الصدقة إلخ ، ١٠١٦) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٤ / ٢٥٦) ، وابن ماجه (السنة / فيما أنكرت الجهمية ، ١٨٥) ، والمصنف هنا من طريق وكيع . والبخاري (الرقاق / من نوقش الحساب عذب ، ٦٥٣٩) من طريق حفص . و(التوحيد ، ٧٤٤٣) من طريق أبي أسامة . والتوحيد (٧٥١٢) ، ومسلم من طريق عيسى بن يونس . خمستهم عن الأعمش به .

وأخرجه أحمد (٤ / ٢٥٦) ، والبخاري (الأدب / طيب الكلام ، ٦٠٢٣) من طريق شعبة . والبخاري (٦٥٤٠ ، ٧٥١٢) ، ومسلم (١٠١٦) من طرق عن الأعمش . كلاهما (شعبة ، والأعمش) عن عمرو بن مرة ، عن خيثمة به .

وأخرجه أحمد (٤ / ٢٥٦) من طريق عبد الله بن معقل ، ومُحل بن خليفة الطائي ، كلاهما عن عدي بن حاتم ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، بالإضافة إلى ما اختلف فيه على الأعمش ، فرُوي عنه ، عن خيثمة ، ورُوي عنه ، عن عمرو بن مرة ، عن خيثمة . قال ابن حبان (٧٣٢٩) : والطريقان جميعًا صحيحان .

ثم حسنه حسب شرطه لما روى غير واحد عن الأعمش بكلا الوجهين ، والظاهر أن كلا الطريقين صحيحان ، ولمجيء الحديث عن عدي ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في القيامة)

٢٤١٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا الأَسْوَدُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ جُرَيْجٍ ، عَنْ أَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ ﷺ : قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : «لاَ تَزُولُ قَدَمَا عَبْدٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُسْأَلَ عَنْ عُمُرِهِ فِيمَا أَفْنَاهُ ، وَعَنْ عِلْمِهِ فِيمَ فَعَلَ ، وَعَنْ مَالِهِ مِنْ أَيْنَ اكْتَسَبَهُ وَفِيمَ أَنْفَقَهُ ، وَعَنْ جِسْمِهِ فِيمَ أَبْلاَهُ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٩٧) .

أخرجه أبو يعلى (٧٤٣٤) ، والدارمي في المقدمة (٥٣٧) من طريق أبي بكر بن

عياش . وأبو نعيم في الحلية (١٠ / ٢٤٧ ، رقم ١٥١٠٩) من طريق ابن نمير . كلاهما عن الأعمش به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا أبا بكر بن عياش ، فقد تُكلم فيه بكلام يسير ، قال أبو نعيم : لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا منه ، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك ، فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابًا . وقال ابن حبان : كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ، وذلك أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فكان يهم . وقال الحافظ في التقريب : ثقة عابد إلا أنه لما كبِر ساء حفظه ، وكتابه صحيح . اهـ . لم يرو له مسلم إلا شيئًا في مقدمة صحيحه ، وروى له البخاري أحاديث مقرونًا بغيره كما قال الحافظ في المقدمة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبِع أبو بكر بغيره في روايته عن الأعمش ولِما له من الشواهد ؛ من حديث ابن مسعود ، وأبي سعيد رضي الله عنهما عند المصنف في الباب ، ومن حديث معاذ بن جبل ﷺ عند الدارمي (٥٣٩) ، ومن حديث ابن عباس ﷺ عند الطبراني في الكبير (١١ / ١١١٧٧) .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن أبا بكرٍ من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في شأن الحساب والقصاص)

٢٤١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «أَتَدْرُونَ مَا الْمُفْلِسُ» ؟ قَالُوا : الْمُفْلِسُ فِينَا يَا رَسُولَ اللَّهِ مَنْ لا دِرْهَمَ لَهُ ، وَلا مَتَاعَ ، قَالَ رَسُولُ اللَّهِ : «الْمُفْلِسُ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلاَتِهِ وَصِيَامِهِ وَزَكَاتِهِ ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا ،

وَقَذَفَ هَذَا ، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا ، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا ، وَضَرَبَ هَذَا ، فَيَقْعُدُ فَيَقْتَصُّ هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يُقْتَصَّ مَا عَلَيْهِ مِنَ الْخَطَايَا ؛ أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ ، فَطُرِحَ عَلَيْهِ ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٧٣) .

أخرجه ابن حبان (٤٣٩٤) من طريق عبد العزيز . وأحمد (٢ / ٣٧١) ، ومسلم (البر والصلة / تحريم الظلم ، ٢٥٨١) من طريق إسماعيل بن جعفر . وأحمد (٢ / ٣٠٣) من طريق زهير . ثلاثتهم عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه . وأحمد (٢ / ٤٣٥) ، والبخاري (الرقاق / القصاص يوم القيامة ، ٦٥٣٤) من طريق سعيد المقبري . كلاهما (عبد الرحمن ، وسعيد) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه ،وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة . (وانظر للمزيد الحديث رقم ٢١٩٥) .

وإلا عبد العزيز الدراوردي ، فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز بغير واحد في روايته عن العلاء بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج ، ولِما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا

الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في شأن الحساب والقصاص)

٢٤٢٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لَتُؤَدُّنَّ الْحُقُوقَ إِلَى أَهْلِهَا حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ أُنَيْسٍ رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَحَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٧٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٢) ، ومسلم (البر والصلة / تحريم الظلم ، ٢٥٨٢) من طريق إسماعيل بن جعفر . وأحمد (٢ / ٢٣٥) من طريق شعبة . وأحمد (٢ / ٤١١) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم . ثلاثتهم عن العلاء بن عبد الرحمن به .

وقد رُوي هذا الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، فرواه ابن حجيرة ، ويحيى ابن عقيل ، وزرارة بن أوفى ، وعبد الله بن شقيق بنحوه . انظر : «المسند الجامع» (١٨ / ١٥٢٨٢ - ١٥٢٨٥) .

والحديث رجاله ثقات إلا أن فيه العلاء بن عبد الرحمن ، وعبد العزيز الدراوردي، وقد سبق الكلام عليهما في الحديث السابق .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز بغير واحد في روايته عن العلاء بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج ، ولِما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في شأن الحساب والقصاص)

٢٤٢١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمُ بْنُ عَامِرٍ ، حَدَّثَنَا الْمِقْدَادُ ﷺ صَاحِبُ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا كَانَ يَوْمُ الْقِيَامَةِ ؛ أُدْنِيَتِ الشَّمْسُ مِنَ الْعِبَادِ حَتَّى تَكُونَ قِيدَ مِيلٍ أَوِ اثْنَيْنِ» ، قَالَ سُلَيْمٌ : لاَ أَدْرِي أَيَّ الْمِيلَيْنِ عَنَى ، أَمَسَافَةُ الأَرْضِ ، أَمِ الْمِيلُ الَّذِي تُكْتَحَلُ بِهِ الْعَيْنُ ، قَالَ : «فَتَصْهَرُهُمُ الشَّمْسُ ، فَيَكُونُونَ فِي الْعَرَقِ بِقَدْرِ أَعْمَالِهِمْ ، فَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى عَقِبَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى رُكْبَتَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يَأْخُذُهُ إِلَى حِقْوَيْهِ ، وَمِنْهُمْ مَنْ يُلْجِمُهُ إِلْجَامًا» . فَرَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يُشِيرُ بِيَدِهِ إِلَى فِيهِ، أَيْ يُلْجِمُهُ إِلْجَامًا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ وَابْنِ عُمَرَ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١١٥٤٣) .

أخرجه أحمد (٦ / ٣) ، ومسلم (الجنة / صفة يوم القيامة ، ٢٨٦٤) من طريق عبد الرحمن بن يزيد بن جابر . والطبراني (٢٠ / ٦٦٦) من طريق عمر بن أبي خثعم . كلاهما عن سليم بن عامر به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ؛ إلا أن الترمذي لعله أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة عن عبد الرحمن بن يزيد ، فقد تابعه عليه عمر بن أبي خثعم بجانب ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الحديث ثقات أثباتًا ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والستون بعد الألف

(صفة القيامة / في شأن الحساب والقصاص)

٢٤٢٢ - حَدَّثَنَا أَبُو زَكَرِيَّا يَحْيَى بْنُ دُرُسْتَ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، قَالَ حَمَّادٌ : وَهُوَ عِنْدَنَا مَرْفُوعٌ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ : «يَقُومُونَ فِي الرَّشْحِ إِلَى أَنْصَافِ آذَانِهِمْ» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٥٤٢) .

أعاده المصنف من طريق أيوب ، وابن عون في التفسير (٣٣٣٦) . وأخرجه أحمد (٢ / ٦٤) ، ومسلم (الجنة / صفة يوم القيامة ، ٢٨٦٢) من طريق أيوب . والبخاري (الرقاق / قوله : ألا يظن أولئك أنهم مبعوثون ، ٦٥٣١) ، ومسلم ، وابن ماجه (الزهد/ ذكر البعث ، ٤٢٧٨) من طريق ابن عون . والبخاري (التفسير ، ٤٩٣٨) ، ومسلم من طريق مالك . وأحمد (٢ / ١٣) ، ومسلم من طريق عبيد الله . وأحمد (٢ / ٣١) من طريق محمد بن إسحاق . و(٢ / ١٠٥) من طريق صخر بن جويرية . ومسلم من طريق موسى بن عقبة وصالح . ثمانيتهم عن نافع عن ابن عمر ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن نافع من غير

وجه، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والستون بعد الألف

(صفة القيامة / ما جاء في شأن الحشر)

٢٤٢٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يُحْشَرُ النَّاسُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حُفَاةً عُرَاةً غُرْلاً كَمَا خُلِقُوا» ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَاعِلِينَ﴾ ، «وَأَوَّلُ مَنْ يُكْسَى مِنَ الْخَلاَئِقِ إِبْرَاهِيمُ ، وَيُؤْخَذُ مِنْ أَصْحَابِي بِرِجَالٍ ذَاتَ الْيَمِينِ وَذَاتَ الشِّمَالِ ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ أَصْحَابِي ، فَيُقَالُ : إِنَّكَ لاَ تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بَعْدَكَ ، إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ : ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالاَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ ، بِهَذَا الإِسْنَادِ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هذا الحكم إنما هو في نسخة إبراهيم عطوة والعارضة ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٦٢٢) ، وأما الهندية والتحفة ؛ فليس فيهما أي حكم عليه .

أخرجه البخاري (أحاديث الأنبياء ، ٣٣٤٩) من طريق محمد بن كثير . و(٣٣٤٧) من طريق محمد بن يوسف . وأحمد (١ / ٢٢٣) ، والنسائي (الجنائز / أرواح المؤمنين ، ٢٠٨٤) من طريق يحيى . والنسائي في الكبرى (١١١٦٠) من طريق إسحاق الأزرق . أربعتهم عن سفيان بن عيينة . والبخاري (التفسير ، ٤٦٢٥) و(الأنبياء ، ٤٧٤٠) ، ومسلم (الجنة / فناء الدنيا إلخ ، ٢٨٦٠) ، والنسائي (الجنائز / ذكر أول من يكسى ،

٢٠٨٩) ، والمصنف هنا وفي التفسير (٣١٦٧) من طريق شعبة . كلاهما (سفيان ، وشعبة) عن المغيرة بن النعمان به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي أحمد الزبيري ، قال أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأ في حديث سفيان ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده ما لم يقرنه بغيره ، فحسنه حسب شرطه لمتابعاته الكثيرة ما بين تامة وقاصرة ، ولما يشهد له من أحاديث الباب .

ولَمَّا كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السبعون بعد الألف

(صفة القيامة / ما جاء في شأن الحشر)

٢٤٢٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا بَهْزُ بْنُ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ رِجَالاً وَرُكْبَانًا ، وَتُجَرُّونَ عَلَى وُجُوهِكُمْ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هذا شطر من حديث طويل ، واختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة، والعارضة : « حسن صحيح » والباقية متفقة على قوله : « حسن » فقط . وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٣٩١)، والمنذري في الترغيب (٤/٢٠٨) . وأعاده المصنف في التفسير (سورة بني إسرائيل ، ٣١٤٣) ، واتفقت النسخ هناك على قوله : « حسن » فقط ، وسلف شطر منه في الفتن (٢١٩٢) ، واتفقت النسخ هناك على قوله : « حسن

صحيح» .

أخرجه أحمد (٥ / ٥) ، والمصنف أيضاً (التفسير / بني إسرائيل ، ٣١٤٣) ، و الحاكم (٤ / ٥٦٤) من طريق بهز . والنسائي في الكبرى (١١٣٤١) ، وأحمد (٤/ ٤٤٧) من طريق أبي قَزَعة . وأحمد (٥ / ٣) من طريق الجريري طرفًا منه . ثلاثتهم عن حكيم بن معاوية به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في بهز بن حكيم ، و أبيه ، وقد تكلم الكلام عليه مفصلاً ، وقد جعل الذهبي حديث هذه الترجمة من أدنى مراتب الصحيح، و أعلى مراتب الحسن، و قد تقدم الكلام عليه مفصلاً في الحديث رقم (٢١٩٢) ، فراجعه لزاماً.

ولَمَّا كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث ؛ توقف في تصحيح هذا الإسناد أولاً ، ثم حسنه لِما توبع بهز بغير واحد في روايته عن أبيه ، ولِما يعضده من الشواهد في الباب .

ولما كان إسناد بهز بن حكيم عن أبيه عن جده من أعلى مراتب الحسن ، وأدنى مراتب الصحيح ؛ فارتقى بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسخ التي وقع فيها قوله : «حسن صحيح» أولى بالصواب .

الحديث الحادي والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة / باب منه)

٢٤٢٦ – حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الأَسْوَدِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي اللهُ عنها قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ» ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنَّ اللهَ تَعَالى يَقُولُ : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ فَسَوْفَ يُحَاسَبُ حِسَابًا يَسِيرًا﴾ ، قَالَ : ذَلِكَ الْعَرْضُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ حَسَنٌ . وَرَوَاهُ أَيُّوبُ أَيْضًا عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٢٥٤) .

أعاده المصنف في التفسير (سورة إذا السماء انشقت ، ٣٣٣٧) من طريق عبيد الله ابن موسى . والنسائي في الكبرى (١١٦١٨) من طريق عبد الله بن المبارك . والبخاري (التفسير ، ٤٩٣٩) ، ومسلم (الجنة / إثبات الحساب ، ٢٨٧٦) من طريق يحيى القطان . ثلاثتهم عن عثمان بن الأسود . وأحمد (٦ / ٤٧) ، والبخاري ، ومسلم أيضًا من طريق أيوب ، وأبي يونس . وأحمد (٦ / ١٢٧) من طريق بكار . و(٦ / ٢٠٦) من طريق عبد الجبار . وأبو داود (الجنائز / عيادة النساء ، ٣٠٩٣) من طريق أبي عامر الخزاز . والنسائي في الكبرى (١١٦١٩) من طريق نافع بن عمر . سبعتهم عن ابن أبي مليكة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن أبي مليكة من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة / ما جاء في الشفاعة)

٢٤٣٤ - أَخْبَرَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو حَيَّانَ التَّيْمِيُّ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : أُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِلَحْمٍ ، فَرُفِعَ إِلَيْهِ الذِّرَاعُ ، فَأَكَلَهُ ، وَكَانَتْ تُعْجِبُهُ ، فَنَهَسَ مِنْهَا نَهْسَةً ، ثُمَّ قَالَ : «أَنَا سَيِّدُ النَّاسِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، هَلْ تَدْرُونَ لِمَ ذَاكَ ؟ يَجْمَعُ اللهُ النَّاسَ الأَوَّلِينَ وَالآخِرِينَ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، فَيُسْمِعُهُمُ الدَّاعِي ، وَيَنْفُذُهُمُ الْبَصَرُ ، وَتَدْنُو الشَّمْسُ مِنْهُمْ ، فَبَلَغَ النَّاسُ

مِنَ الْغَمِّ وَالْكَرْبِ مَا لاَ يُطِيقُونَ وَلاَ يَحْتَمِلُونَ ، فَيَقُولُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : أَلاَ تَرَوْنَ مَا قَدْ بَلَغَكُمْ ، أَلاَ تَنْظُرُونَ مَنْ يَشْفَعُ لَكُمْ إِلَى رَبِّكُمْ ، فَيَقُولُ النَّاسُ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ : عَلَيْكُمْ بِآدَمَ ﷺ ، فَيَأْتُونَ آدَمَ ، فَيَقُولُونَ : أَنْتَ أَبُو الْبَشَرِ ، خَلَقَكَ اللهُ بِيَدِهِ ، وَنَفَخَ فِيكَ مِنْ رُوحِهِ ، وَأَمَرَ الْمَلاَئِكَةَ ، فَسَجَدُوا لَكَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ آدَمُ ﷺ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ ، وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ نَهَانِي عَنِ الشَّجَرَةِ فَعَصَيْتُ ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى نُوحٍ ، فَيَأْتُونَ نُوحًا ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا نُوحُ ! أَنْتَ أَوَّلُ الرُّسُلِ إِلَى أَهْلِ الأَرْضِ ، وَقَدْ سَمَّاكَ اللهُ عَبْدًا شَكُوراً ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى إِلَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ أَلاَ تَرَى مَا قَدْ بَلَغَنَا ؟ فَيَقُولُ لَهُمْ نُوحٌ ﷺ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنَّهُ قَدْ كَانَ لِي دَعْوَةٌ دَعَوْتُهَا عَلَى قَوْمِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى إِبْرَاهِيمَ ، فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا إِبْرَاهِيمُ ! أَنْتَ نَبِيُّ اللهِ وَخَلِيلُهُ مِنْ أَهْلِ الأَرْضِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ كَذَبْتُ ثَلاَثَ كَذِبَاتٍ ، فَذَكَرَهُنَّ أَبُو حَيَّانَ فِي الْحَدِيثِ ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُوسَى ﷺ ، فَيَأْتُونَ مُوسَى ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا مُوسَى ! أَنْتَ رَسُولُ اللهِ ، فَضَّلَكَ اللهُ بِرِسَالَتِهِ وَبِكَلاَمِهِ عَلَى الْبَشَرِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، وَإِنِّي قَدْ قَتَلْتُ نَفْسًا لَمْ أُومَرْ بِقَتْلِهَا ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلَى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى ﷺ ، فَيَأْتُونَ عِيسَى ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا عِيسَى ! أَنْتَ رَسُولُ اللهِ وَكَلِمَتُهُ أَلْقَاهَا إِلَى مَرْيَمَ وَرُوحٌ مِنْهُ ، وَكَلَّمْتَ النَّاسَ فِي الْمَهْدِ ، اشْفَعْ لَنَا إِلَى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ عِيسَى ﷺ : إِنَّ رَبِّي قَدْ غَضِبَ الْيَوْمَ غَضَبًا لَمْ يَغْضَبْ قَبْلَهُ مِثْلَهُ وَلَنْ يَغْضَبَ

بَعْدَهُ مِثْلَهُ ، ولَمْ يَذْكُرْ ذَنْبًا ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، نَفْسِي ، اذْهَبُوا إِلى غَيْرِي ، اذْهَبُوا إِلَى مُحَمَّدٍ ، قَالَ : فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ ، فَيَقُولُونَ : يَا مُحَمَّدُ ! أَنْتَ رَسُولُ اللهِ ، وَخَاتَمُ الأَنْبِيَاءِ ، وقَدْ غُفِرَ لَكَ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ ، اشْفَعْ لَنَا إِلى رَبِّكَ ، أَلاَ تَرَى مَا نَحْنُ فِيهِ ؟ فَأَنْطَلِقُ ، فَآتِي تَحْتَ الْعَرْشِ ، فَأَخِرُّ سَاجِدًا لِرَبِّي ، ثُمَّ يَفْتَحُ اللهُ عَلَيَّ مِنْ مَحَامِدِهِ وَحُسْنِ الثَّنَاءِ عَلَيْهِ شَيْئًا لَمْ يَفْتَحْهُ عَلَى أَحَدٍ قَبْلِي ، ثُمَّ يُقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! ارْفَعْ رَأْسَكَ ، سَلْ تُعْطَهْ ، واشْفَعْ تُشَفَّعْ ، فَأَرْفَعُ رَأْسِي ، فَأَقُولُ : يَا رَبِّ ! أُمَّتِي ، يَا رَبِّ ! أُمَّتِي ، يَا رَبِّ ! أُمَّتِي ، فَيَقُولُ : يَا مُحَمَّدُ ! أَدْخِلْ مِنْ أُمَّتِكَ مَنْ لاَ حِسَابَ عَلَيْهِ مِنَ الْبَابِ الأَيْمَنِ مِنْ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، وَهُمْ شُرَكَاءُ النَّاسِ فِيمَا سِوَى ذَلِكَ مِنَ الأَبْوَابِ ، ثُمَّ قَالَ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ مَا بَيْنَ الْمِصْرَاعَيْنِ مِنْ مَصَارِيعِ الْجَنَّةِ كَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَهَجَرَ ، وَكَمَا بَيْنَ مَكَّةَ وَبُصْرَى» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَأَنَسٍ ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قد سبق من المصنف إخراج طرف منه في الأطعمة (١٨٣٧) ، وقد سبق منا تخريجه هناك مفصلاً من طريق محمد بن فضيل ، ومحمد بن بشر ، ومحمد بن عبيد ، وابن المبارك ، وأبي عقيل ، ويحيى القطان ، ستتهم عن أبي حيان . ومن طريق عمارة بن القعقاع . كلاهما عن أبي زرعة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي زرعة من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ١٦)

٢٤٤٦ - حَدَّثَنَا أَبُو حَصِينٍ عَبْدُ اللهِ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يُونُسَ كُوفِيٌّ ، حَدَّثَنَا عَبْثَرُ بْنُ الْقَاسِمِ ، حَدَّثَنَا حُصَيْنٌ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ قَالَ : لَمَّا أُسْرِيَ بِالنَّبِيِّ ﷺ جَعَلَ يَمُرُّ بِالنَّبِيِّ وَالنَّبِيَّيْنِ ؛ وَمَعَهُمُ الْقَوْمُ ، وَالنَّبِيِّ وَالنَّبِيَّيْنِ ؛ وَمَعَهُمُ الرَّهْطُ ، وَالنَّبِيِّ وَالنَّبِيَّيْنِ ؛ وَلَيْسَ مَعَهُمْ أَحَدٌ ، حَتَّى مَرَّ بِسَوَادٍ عَظِيمٍ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ قِيلَ : مُوسَى وَقَوْمُهُ ، وَلَكِنِ ارْفَعْ رَأْسَكَ فَانْظُرْ ، قَالَ : فَإِذَا سَوَادٌ عَظِيمٌ قَدْ سَدَّ الأُفُقَ مِنْ ذَا الْجَانِبِ وَمِنْ ذَا الْجَانِبِ ، فَقِيلَ : هَؤُلاَءِ أُمَّتُكَ ، وَسِوَى هَؤُلاَءِ مِنْ أُمَّتِكَ سَبْعُونَ أَلْفًا يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ بِغَيْرِ حِسَابٍ ، فَدَخَلَ ، وَلَمْ يَسْأَلُوهُ ، وَلَمْ يُفَسِّرْ لَهُمْ ، فَقَالُوا : نَحْنُ هُمْ ، وَقَالَ قَائِلُونَ : هُمْ أَبْنَاؤُنَا الَّذِينَ وُلِدُوا عَلَى الْفِطْرَةِ وَالإِسْلامِ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : هُمِ الَّذِينَ لاَ يَكْتَوُونَ ، وَلا يَسْتَرْقُونَ ، وَلاَ يَتَطَيَّرُونَ ، وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ، فَقَامَ عُكَّاشَةُ بْنُ مِحْصَنٍ ﵁ : فَقَالَ : أَنَا مِنْهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» ، ثُمَّ قَامَ آخَرُ ، فَقَالَ : أَنَا مِنْهُمْ ؟ فَقَالَ : «سَبَقَكَ بِهَا عُكَّاشَةُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنهما .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف للمزي (٥٤٩٣) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٧٦٠٤) من طريق عبثر . وأحمد (١ / ٢٧١) ، والبخاري (الرقاق ، ٦٥٤١) ، ومسلم (الإيمان / الدليل على دخول طوائف من المسلمين الجنة إلخ ، ٢٢٠) من طريق هشيم ، ومحمد بن فضيل . والبخاري (الطب / من لم يرق ، ٥٧٥٢) من طريق حصين بن نمير . أربعتهم عن حصين بن عبد الرحمن به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في حصين بن عبد الرحمن السلمي ، فقال أبو

حاتم : ثقة في الحديث ، وفي آخر عمره ساء حفظه ، وقال النسائي : تغير . وقال يزيد بن هارون : اختلط ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير حفظه في الآخر . والراوي عنه عبثر ابن القاسم ، وهو ممن سمع منه بعد الاختلاط . (نهاية الاغتباط) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع عبثر بغير واحد من أصحاب حصين ، منهم من سماعه منه صحيح قديم .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٢٢)

٢٤٥٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَهْرَمُ ابْنُ آدَمَ ، وَيَشِبُّ مِنْهُ اثْنَانِ : الْحِرْصُ عَلَى الْمَالِ ، وَالْحِرْصُ عَلَى الْعُمُرِ » .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح» ، وسبق من المؤلف إخراجه برقم (٢٣٣٩) ، اتفقت النسخ هناك على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٤٣٤) . وسبق منا تخريجه وتطبيقه ، فليرجع .

الحديث الخامس والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٢٧)

٢٤٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ

، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي ثوْرٍ ، قَال : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ : أَخْبَرَنِي عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ ، قَالَ : دَخَلْتُ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَإِذَا هُوَ مُتَّكِئٌ عَلَى رَمْلِ حَصِيرٍ ، فَرَأَيْتُ أَثَرَهُ فِي جَنْبِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وفي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وأعاده المصنف في التفسير مطولاً (سورة التحريم ، ٣٣١٨) ، واختلفت النسخ هناك أيضًا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة : «حسن صحيح غريب» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٠٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٣) ، ومسلم (الطلاق / الإيلاء ، ١٤٧٩) من طريق عبد الرزاق . والنسائي في الكبرى (٩١٥٧) من طريق ابن ثور . كلاهما عن معمر . والبخاري (المظالم / الغرفة والعلية المشرفة إلخ ، ٢٤٦٨) من طريق عقيل . و(النكاح / موعظة الرجل ابنته لحال زوجها ، ٥١٩١) من طريق شعيب . والنسائي (الصيام / كم الشهر إلخ ، ٢١٣٤) من طريق صالح بن كيسان . أربعتهم عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن أبي ثور . وأخرجه أحمد (١ / ٤٨) ، والبخاري (النكاح / حب الرجل بعض نسائه إلخ ، (٥٢١٨) ، ومسلم (١٤٧٩) من طريق عبيد بن حنين . والبخاري في الأدب المفرد (٨٣٥) ، ومسلم ، وابن ماجه (٤١٥٣) ، والترمذي (التفسير ، ٢٦٩١) من طريق أبي زميل . وأبو داود (الأدب / في الرجل يفارق الرجل ثم يلقاه ، أيُسلم عليه ،٥٢٠١) من طريق سعيد بن جبير . أربعتهم (عبيد الله ، وعبيد بن حنين ، وأبو زميل ، وسعيد) عن ابن عباس ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح

العلل لابن رجب (٢/٧٥٦) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرخه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة تامة وقاصرة ، ولمجيء الحديث عن ابن عباس رضي الله عنهما ، عن عمر رضي الله عنه من غير وجه كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسخ التي وقع فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب .

الحديث السادس والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٢٨)

٢٤٦٢ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، وَيُونُسَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ أَنَّ عُرْوَةَ بْنَ الزُّبَيْرِ أَخْبَرَهُ : أَنَّ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ رضي الله عنه أَخْبَرَهُ : أَنَّ عَمْرَو بْنَ عَوْفٍ رضي الله عنه ، وَهُوَ حَلِيفُ بَنِي عَامِرِ بْنِ لُؤَيٍّ ، وَكَانَ شَهِدَ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ رضي الله عنه ، فَقَدِمَ بِمَالٍ مِنَ الْبَحْرَيْنِ، وَسَمِعَتِ الأَنْصَارُ بِقُدُومِ أَبِي عُبَيْدَةَ رضي الله عنه ، فَوَافَوْا صَلاَةَ الْفَجْرِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَلَمَّا صَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ انْصَرَفَ ، فَتَعَرَّضُوا لَهُ ، فَتَبَسَّمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ حِينَ رَآهُمْ ، ثُمَّ قَالَ: أَظُنُّكُمْ سَمِعْتُمْ أَنَّ أَبَا عُبَيْدَةَ رضي الله عنه قَدِمَ بِشَيْءٍ ، قَالُوا : أَجَلْ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : «فَأَبْشِرُوا ، وَأَمِّلُوا مَا يَسُرُّكُمْ ، فَوَاللهِ مَا الْفَقْرَ أَخْشَى عَلَيْكُمْ ، وَلَكِنِّي أَخْشَى أَنْ تُبْسَطَ الدُّنْيَا عَلَيْكُمْ كَمَا بُسِطَتْ عَلَى مَنْ قَبْلَكُمْ ، فَتَنَافَسُوهَا كَمَا تَنَافَسُوهَا ، فَتُهْلِكَكُمْ كَمَا أَهْلَكَتْهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ،

وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ،وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٧٨٤) .

أخرجه البخاري (المغازي ، ٤٠١٥) من طريق معمر ، ويونس . ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن ، ٢٩٦١) ، وابن ماجه (الفتن / فتنة المال ، ٣٩٩٧) من طريق يونس. وأحمد (٤ / ٣٢٧) من طريق معمر . والبخاري (الجزية / الجزية إلخ ، ٣١٥٨) ، ومسلم من طريق شعيب . وأحمد (٤ / ١٣٧) ، ومسلم من طريق صالح . والبخاري (الرقاق / ما يحذر من زهرة الدنيا إلخ ، ٦٤٢٥) من طريق موسى بن عقبة . خمستهم عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، منها حديث عبد الله بن عمرو بن العاص ﷺ عند مسلم (٢٩٦٢) . وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٣٤)

٢٤٧٤ - حَدَّثَنَا أَبُو حَفْصٍ عَمْرُو بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَبَّاسٍ الْجُرَيْرِيِّ ، قَالَ : سَمِعْتُ أَبَا عُثْمَانَ النَّهْدِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ أَصَابَهُمْ جُوعٌ ، فَأَعْطَاهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ تَمْرَةً تَمْرَةً .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، بينما نقل المزي في الأطراف (١٣٦١٧) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٨) ، وابن ماجه (الزهد / معيشة أصحاب النبي ﷺ ، ٤١٥١) من طريق شعبة . وأحمد (٢ / ٤١٥) ، والبخاري (الأطعمة / ما كان النبي ﷺ وأصحابه يأكلون ، ٥٤١١) من طريق حماد بن زيد . كلاهما عن عباس الجريري .

والبخاري (الأطعمة ، ٥٤٤١) من طريق عاصم الأحول . كلاهما عن أبي عثمان . وأحمد (٢ / ٣٢٤) ، والحاكم (٤ / ١٠٦) من طريق عبد الله بن شقيق . كلاهما (أبو عثمان ، وعبد الله بن شقيق) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا أنه اختُلف في لفظه على عباس الجريري ، وأبي عثمان ، فوقع عند البخاري (٥٤٤١) في حديث حماد عنه لفظه : «فأصابني سبع تمرات ، إحداهن حشفة» ، وفي حديث عاصم ، عن أبي عثمان : «فأصابني منه خمس أربع تمرات وحشفة» ، قال الحافظ بعد ذكر هاتين الروايتين : وقد وقع في الحديث اختلاف أشد من هذا ، فإن الترمذي أخرجه من طريق شعبة عن عباس الجريري بلفظ : «أصابهم جوع ، فأعطاهم النبي ﷺ تمرة تمرة» ، وأخرجه النسائي من هذا الوجه بلفظ : «قسم سبع تمرات بين سبعة أنا فيهم» ، وابن ماجه وأحمد من هذا الوجه بلفظ : «أصابهم جوع وهم سبعة ، فأعطاني النبي ﷺ سبع تمرات ، لكل إنسان تمرة» . قال الحافظ : وهذه الروايات متقاربة المعنى ، ومخالفة لرواية حماد بن زيد عن عباس ، وكأنها رجحت عند البخاري على رواية شعبة ، فاقتصر عليها ، وأيدها برواية عاصم ؛ لأنها توافقها من حيثية الزيادة على الواحدة في الجملة.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، وأكثر الروايات متفقة على أن القسمة وقعت بسبع تمرات على كل رأس .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٣٤)

٢٤٧٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَنَحْنُ ثَلاثُ مِائَةٍ ، نَحْمِلُ زَادَنَا عَلَى رِقَابِنَا ، فَفَنِيَ زَادُنَا ، حَتَّى إِنْ كَانَ يَكُونُ لِلرَّجُلِ مِنَّا كُلَّ يَوْمٍ تَمْرَةٌ ، فَقِيلَ لَهُ : يَا أَبَا عَبْدِ اللهِ ! وَأَيْنَ كَانَتْ تَقَعُ التَّمْرَةُ مِنَ الرَّجُلِ ؟ فَقَالَ : لَقَدْ وَجَدْنَا فَقْدَهَا حِينَ فَقَدْنَاهَا ، وَأَتَيْنَا الْبَحْرَ ؛ فَإِذَا نَحْنُ بِحُوتٍ قَدْ قَذَفَهُ الْبَحْرُ ، فَأَكَلْنَا مِنْهُ ثَمَانِيَةَ عَشَرَ يَوْمًا مَا أَحْبَبْنَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، وَرَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ عَنْ وَهْبِ بْنِ كَيْسَانَ أَتَمَّ مِنْ هَذَا وَأَطْوَلَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «صحيح» فقط ، وفي الهندية والتحفة : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣١٢٥) .

أخرجه البخاري (الجهاد / حمل الزاد على الرقاب ، ٢٩٨٣) ، ومسلم (الصيد / إباحة ميتات البحر ، ١٩٣٥) ، والنسائي (الصيد / ميتة البحر ، ٤٣٥٦) ، وابن ماجه (الزهد / معيشة أصحاب النبي ﷺ ، ٤١٥٩) من طريق هشام بن عروة . وأحمد (٣ / ٣٠٦) ، والبخاري (الشركة / الشركة في الطعام إلخ ، ٢٤٨٣) ، ومسلم من طريق مالك. ومسلم من طريق الوليد بن كثير . ثلاثتهم (هشام ، ومالك ، والوليد) عن وهب بن كيسان به .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن جابر ﷺ من وجوهٍ أخر ، فرواه عنه عمرو بن دينار، وأبو الزبير ، وعبيد الله بن مقسم ، انظر للطرق : «المسند الجامع» (٤ / ٢٦٦١ - ٢٦٦٣) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده ، وقال ابن خراش : كان مالك

لا يرضاه ، بلغني أن مالكًا نقم عليه حديثه لأهل العراق . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرحه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية كثيرين غير عبدة عنه ، ولما توبع هشام بغير واحد في روايته عن وهب بن كيسان ،ولمجيء الحديث عن جابر ﷺ من وجوهٍ كثيرة كما صرح به الترمذي.

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، ولم يبق ريبة في اتصافه بالصحة ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والسبعون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٣٤)

٢٤٧٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ بْنُ بُكَيْرٍ ، حَدَّثَنِي عُمَرُ بْنُ ذَرٍّ ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، قَالَ : كَانَ أَهْلُ الصُّفَّةِ أَضْيَافُ أَهْلِ الإِسْلاَمِ لاَ يَأْوُونَ عَلَى أَهْلٍ وَلاَ مَالٍ ، وَاللهِ الَّذِي لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ ! إِنْ كُنْتُ لأَعْتَمِدُ بِكَبِدِي عَلَى الأَرْضِ مِنَ الْجُوعِ ، وَأَشُدُّ الْحَجَرَ عَلَى بَطْنِي مِنَ الْجُوعِ ، وَلَقَدْ قَعَدْتُ يَوْمًا عَلَى طَرِيقِهِم الَّذِي يَخْرُجُونَ فِيهِ ، فَمَرَّ بِي أَبُو بَكْرٍ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ مَا أَسْأَلُهُ إِلاَّ لِيُشْبِعَنِي ، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ ، ثُمَّ مَرَّ بِي عُمَرُ ﷺ ، فَسَأَلْتُهُ عَنْ آيَةٍ مِنْ كِتَابِ اللهِ ، مَا أَسْأَلُهُ إِلاَّ لِيُشْبِعَنِي، فَمَرَّ وَلَمْ يَفْعَلْ ، ثُمَّ مَرَّ أَبُو الْقَاسِمِ ﷺ ، فَتَبَسَّمَ حِينَ رَآنِي ، وَقَالَ : «أَبَا هُرَيْرَةَ!» قُلْتُ : لَبَّيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : «الْحَقْ» ، وَمَضَى ، فَاتَّبَعْتُهُ ، وَدَخَلَ مَنْزِلَهُ ، فَاسْتَأْذَنْتُ ، فَأَذِنَ لِي ، فَوَجَدَ قَدَحًا مِنْ لَبَنٍ ، فَقَالَ : «مِنْ أَيْنَ هَذَا اللَّبَنُ لَكُمْ» ؟ قِيلَ : أَهْدَاهُ لَنَا فُلاَنٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَبَا هُرَيْرَةَ!» ، قُلْتُ : لَبَّيْكَ ، فَقَالَ : «الْحَقْ إِلَى أَهْلِ الصُّفَّةِ ، فَادْعُهُمْ» ، وَهُمْ أَضْيَافُ الإِسْلاَمِ ، لاَ يَأْوُونَ عَلَى أَهْلٍ ، وَلاَ

مَال ، إِذَا أَتَتْهُ صَدَقَةٌ ؛ بَعَثَ بِهَا إِلَيْهِمْ ، وَلَمْ يَتَنَاوَلْ مِنْهَا شَيْئًا ، وَإِذَا أَتَتْهُ هَدِيَّةٌ ؛ أَرْسَلَ إِلَيْهِمْ ، فَأَصَابَ مِنْهَا ، وَأَشْرَكَهُمْ فِيهَا ، فَسَاءَنِي ذَلِكَ ، وَقُلْتُ : مَا هَذَا الْقَدَحُ بَيْنَ أَهْلِ الصُّفَّةِ ، وَأَنَا رَسُولُهُ إِلَيْهِمْ ، فَسَيَأْمُرُنِي أَنْ أُدِيرَهُ عَلَيْهِمْ ، فَمَا عَسَى أَنْ يُصِيبَنِي مِنْهُ ، وَقَدْ كُنْتُ أَرْجُو أَنْ أُصِيبَ مِنْهُ مَا يُغْنِينِي ، وَلَمْ يَكُنْ بُدٌّ مِنْ طَاعَةِ اللهِ وَطَاعَةِ رَسُولِهِ ، فَأَتَيْتُهُمْ ، فَدَعَوْتُهُمْ، فَلَمَّا دَخَلُوا عَلَيْهِ ، فَأَخَذُوا مَجَالِسَهُمْ ؛ فَقَالَ : «أَبَا هُرَيْرَةَ ! خُذِ الْقَدَحَ ، وَأَعْطِهِمْ» ، فَأَخَذْتُ الْقَدَحَ ، فَجَعَلْتُ أُنَاوِلُهُ الرَّجُلَ ، فَيَشْرَبُ حَتَّى يَرْوَى ، ثُمَّ يَرُدُّهُ ، فَأُنَاوِلُهُ الآخَرَ، حَتَّى انْتَهَيْتُ بِهِ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ وَقَدْ رَوِيَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، فَأَخَذَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْقَدَحَ، فَوَضَعَهُ عَلَى يَدَيْهِ ، ثُمَّ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَتَبَسَّمَ ، فَقَالَ : «أَبَا هُرَيْرَةَ ! اشْرَبْ» ، فَشَرِبْتُ ، ثُمَّ قَالَ : «اشْرَبْ» ، فَلَمْ أَزَلْ أَشْرَبُ ، وَيَقُولُ : «اشْرَبْ» حَتَّى قُلْتُ : وَالَّذِي بَعَثَكَ بِالْحَقِّ مَا أَجِدُ لَهُ مَسْلَكًا ، فَأَخَذَ الْقَدَحَ ، فَحَمِدَ اللهَ ، وَسَمَّى ، ثُمَّ شَرِبَ.

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، بينما نقل المزي في الأطراف (١٤٣٤٤) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه الحاكم (٣ / ١٧) من طريق يونس بن بكير . وأحمد (٢ / ٥١٥) من طريق روح . والبخاري (الرقاق / كيف كان عيش النبي ﷺ إلخ ، ٦٤٥٢) عن أبي نعيم . و(الاستيذان / إذا دُعي الرجل فجاء ، ٦٢٤٦) من طريق عبد الله بن المبارك . وابن حبان (٦٥٠١) من طريق علي بن مسهر . خمستهم (يونس ، وروح ، وأبو نعيم ، وابن المبارك، وعلي بن مسهر) عن عمر بن ذر ، عن مجاهد . والبخاري (الأطعمة ، ٥٣٧٥) من طريق أبي حازم . كلاهما (مجاهد ، وأبو حازم) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في يونس بن بكير ، قال ابن أبي حاتم : محله الصدق . وقال أبو داود : ليس هو عندي بحجة . وقال النسائي : ليس بالقوي : وقال مرة: ضعيف . ووثقه آخرون ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع يونس بغير واحد من الثقات في روايته عن عمر بن ذر ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه .

ولما كان يونس بن بكير من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح لا محالة ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٤٠)

٢٤٨٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ حَارِثَةَ ابْنِ مُضَرِّبٍ ، قَالَ أَتَيْنَا خَبَّابًا ﷺ نَعُودُهُ ؛ وَقَدِ اكْتَوَى سَبْعَ كَيَّاتٍ ، فَقَالَ : لَقَدْ تَطَاوَلَ مَرَضِي ، وَلَوْلاَ أَنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «لاَ تَمَنَّوُا الْمَوْتَ» ؛ لَتَمَنَّيْتُ ، وَقَالَ: «يُؤْجَرُ الرَّجُلُ فِي نَفَقَتِهِ كُلِّهَا إِلاَّ التُّرَابَ» ، أَوْ قَالَ : «فِي الْبِنَاءِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٥١١) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٠٩) ، وابن ماجه (الزهد / في البناء والخراب ، ٤١٦٣) من طريق شريك . وأحمد (٥ / ١١٠) ، والترمذي (الجنائز / النهي عن التمني للموت ، ٩٧٠) من طريق شعبة . وأحمد (٥ / ١١١) من طريق إسرائيل . ثلاثتهم عن أبي إسحاق، عن حارثة بن مضرب . وأخرجه أحمد (٥ / ١٠٩) ، والبخاري (الرقاق / ما يحذَّر من زهرة الدنيا إلخ ، ٦٤٣٠) ، ومسلم (الذكر / كراهة تمني الموت إلخ ، ٢٦٨١) من طريق إسماعيل بن أبي خالد ، عن قيس . كلاهما (حارثة ، وقيس) عن خباب ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر هنا ؛ فإنه من رواية شريك عنه ، وسماعه منه قبل الاختلاط . وأما التدليس ؛ فقد عدَّه الحافظ في المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع .

وفي شريك النخعي ، قال الحافظ في التقريب: صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً ، فاضلاً ، عابداً ، شديداً على أهل البدع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبِع شريك بغير واحد ، وأبو إسحاق السبيعي بغيره ، ولمجيء الحديث عن خباب ﷺ من غير وجه ، ولِما يشهد للحديث حديث أنس ﷺ في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن أبا إسحاق من رجال الجماعة ، وشريك من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٤٥)

٢٤٨٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها : أَيُّ شَيْءٍ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَصْنَعُ إِذَا دَخَلَ بَيْتَهُ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَكُونَ فِي مَهْنَةِ أَهْلِهِ ، فَإِذَا حَضَرَتِ الصَّلاةُ ؛ قَامَ ، فَصَلَّى.

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٩٢٩) .

أخرجه أحمد (٦ / ٤٩) عن يحيى . و(٦ / ١٢٤) عن غندر . والبخاري (الأذان /

من كان في حاجة أهله إلخ ، ٦٧٦) عن آدم . و(النفقات / خدمة الرجل في أهله ، ٥٣٦٣) عن محمد بن عرعرة . و(الأدب / كيف يكون الرجل في أهله ، ٦٠٣٩) عن حفص بن عمر . خمستهم عن شعبة ، عن الحكم به .

وأخرجه الترمذي في الشمائل (٣٤٣) من طريق عمرة ، عن عائشة رضي الله عنها قالت : «كان بشرًا من البشر ، يفلي ثوبه ، ويحلب شاته ، ويخدم نفسه» . الحديث .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عائشة رضي الله عنها من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٤٩)

٢٤٩٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ سُوَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْعُودٍ ﷺ بِحَدِيثَيْنِ ، أَحَدِهِمَا عَنْ نَفْسِهِ ، وَالآخَرِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ عَبْدُ اللهِ ﷺ : إِنَّ الْمُؤْمِنَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَأَنَّهُ فِي أَصْلِ جَبَلٍ يَخَافُ أَنْ يَقَعَ عَلَيْهِ ، وَإِنَّ الْفَاجِرَ يَرَى ذُنُوبَهُ كَذُبَابٍ وَقَعَ عَلَى أَنْفِهِ ، قَالَ بِهِ هَكَذَا ، فَطَارَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩١٩٠) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٧٧٤٣) من طريق أبي معاوية . ومسلم (التوبة / الحض على التوبة والفرح بها ، ٢٧٤٤) من طريق جرير بن عبد الحميد ، وقطبة بن عبد العزيز ، وأبي أسامة . (والبخاري (الدعوات / التوبة ، ٦٣٠٨) من طريق أبي شهاب . خمستهم (أبو معاوية ، وجرير ، وقطبة ، وأبو أسامة ، وأبو شهاب) عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن الحارث بن سويد . قال البخاري : وتابعه (أبا شهاب) أبو عوانة ، وجرير عن

الأعمش . وقال أبو أسامة حدثنا الأعمش ، حدثنا عمارة ، سمعت الحارث بن سويد . وقال شعبة ، وأبو مسلم عن الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد . وقال أبو معاوية : حدثنا الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن الأسود ، عن عبد الله ﷺ . وعن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد ، عن عبد الله ﷺ .

وأخرجه أحمد (١ / ٣٨٣) ، وابن حبان (٦١٧) من خريق أبي معاوية . والنسائي في الكبرى (٧٧٤١) من خريق على بن مسهر . وأبو نعيم في الحلية(٤ / ١٢٩) من خريق أبي عوانة . ثلاثتهم (أبو معاوية ، وعلي بن مسهر ، وأبو عوانة) عن الأعمش ، عن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد .

وأخرجه أحمد (١ / ٣٨٣) من خريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن الأسود . و(الأعمش) عن إبراهيم التيمي ، عن الحارث بن سويد . كلاهما عن عبد الله ﷺ .

وأخرجه النسائي في الكبرى (٧٧٤٢) من خريق أبي معاوية ، عن الأعمش ، عن عمارة بن عمير ، عن الحارث بن سويد ، والأسود . كلاهما عن عبد الله ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا أنه قد اختلف في إسناده على الأعمش ، وعمارة بن عمير مثل ما سبق في التخريج ، وجملة صور الاختلاف حسب ما بينه الحافظ في الفتح (٦٣٠٨) أنه قال : وفي الجملة فقد اختُلف فيه على عمارة في شيخه ، هل هو الحارث بن سويد ، أو الأسود ، وتبين مما ذكرتُه أنه عنده (البخاري) عنهما جميعًا ، واختُلف على الأعمش في شيخه ، هل هو عمارة ، أو إبراهيم التيمي ، وتبين أيضًا أنه عنده عنهما جميعًا ، والراجح من الاختلاف كله ما قال أبو شهاب ومن تبعه ، ولذلك اقتصر عليه مسلم ، وصدر به البخاري كلامه ، فأخرجه موصولاً ، وذكر الاختلاف معلَّقًا كعادته في الإشارة إلى ان مثل هذا الخلاف ليس بقادح . اهـ .

ولما كان هذا الاختلاف غير قادح في صحة الحديث ، ورُوي الحديث عن عبد الله ﷺ من غير وجه مع ما له من شواهد في الباب ؛ وصفه الترمذي بالصحة والحسن معًا ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٥١)

٢٥٠٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ الأَقْمَرِ ، عَنْ أَبِي حُذَيْفَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضيَ الله عنهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا أُحِبُّ أَنِّي حَكَيْتُ أَحَدًا ، وَأَنَّ لِي كَذَا وَكَذَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦١٣٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ١٣٦) من طريق وكيع . و(٦ / ١٢٨) من طريق عبد الرزاق . والترمذي (٢٥٠٢) ، وأبو داود (الأدب / الغيبة ، ٤٨٧٥) من طريق يحيى . وأحمد (٦ / ١٨٩) ، والترمذي (٢٥٠٢) من طريق ابن مهدي . أربعتهم عن سفيان به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، وقد تفرد به سفيان ، ولكن حسنه نظرًا إلى شواهده الكثيرة في الباب ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٥٧)

٢٥١١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عُيَيْنَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلم : «مَا مِنْ ذَنْبٍ أَجْدَرُ أَنْ يُعَجِّلَ اللهُ لِصَاحِبِهِ الْعُقُوبَةَ فِي الدُّنْيَا مَعَ مَا يَدَّخِرُ لَهُ فِي الآخِرَةِ مِنَ

الْبَغْيِ وَقَطِيعَةِ الرَّحِمِ».

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٩٣) .

أخرجه أبو داود (الأدب / النهي عن البغي ، ٤٩٠٢) من طريق إسماعيل . وأحمد (٥ / ٣٦) عن يحيى ، ووكيع ، ويزيد . والبخاري في الأدب المفرد (٢٩) من طريق عبد الله بن يزيد . و(٦٧) من طريق شعبة . وابن ماجه (الزهد / البغي ، ٤٢١١) من طريق ابن المبارك . سبعتهم عن عيينة بن عبد الرحمن عن أبيه . وأحمد (٥ / ٣٦) من طريق مولى لأبي بكرة . كلاهما عن أبي بكرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي بكرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٥٩)

٢٥١٤ - حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ هِلاَلٍ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ ، قَالَ . ح وحَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَزَّازُ ، حَدَّثَنَا سَيَّارٌ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدٍ الْجُرَيْرِيِّ ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ حَنْظَلَةَ الأُسَيِّدِيِّ ﷺ ، وَكَانَ مِنْ كُتَّابِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ مَرَّ بِأَبِي بَكْرٍ ﷺ ؛ وَهُوَ يَبْكِي ، فَقَالَ : مَا لَكَ يَا حَنْظَلَةُ ! قَالَ : نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا أَبَا بَكْرٍ ، نَكُونُ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ كَأَنَّا رَأْيَ عَيْنٍ ، فَإِذَا رَجَعْنَا إِلى الأَزْوَاجِ وَالضَّيْعَةِ ؛ نَسِينَا كَثِيرًا ، قَالَ : فَوَاللهِ إِنَّا لَكَذَلِكَ ، انْطَلِقْ بِنَا إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَانْطَلَقْنَا ، فَلَمَّا رَآهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ قَالَ : «مَا

لَكَ يَا حَنْظَلَةُ !» قَالَ : نَافَقَ حَنْظَلَةُ يَا رَسُولَ اللهِ ! نَكُونُ عِنْدَكَ تُذَكِّرُنَا بِالنَّارِ وَالْجَنَّةِ كَأَنَّا رَأْيَ عَيْنٍ ، فَإِذَا رَجَعْنَا عَافَسْنَا الأَزْوَاجَ وَالضَّيْعَةَ ، وَنَسِينَا كَثِيرًا ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَوْ تَدُومُونَ عَلَى الْحَالِ الَّذِي تَقُومُونَ بِهَا مِنْ عِنْدِي لَصَافَحَتْكُمُ الْمَلائِكَةُ فِي مَجَالِسِكُمْ ، وَفِي طُرُقِكُمْ ، وَعَلَى فُرُشِكُمْ ، وَلَكِنْ يَا حَنْظَلَةُ ! سَاعَةً ، وَسَاعَةً ، وَسَاعَةً، وَسَاعَةً» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٤٤٨) .

أخرجه مسلم (التوبة / فضل دوام الذكر إلخ ، ٢٧٥٠) من طريق جعفر بن سليمان. وأحمد (٤ / ١٧٨) ، ومسلم ، وابن ماجه (الزهد / المداومة على العمل ، ٤٢٣٩) من طريق سفيان . ومسلم من طريق عبد الوارث بن سعيد . ثلاثتهم عن سعيد الجريري ، عن أبي عثمان . والطبراني (٣٤٩٠) من طريق الهيثم بن حنش . كلاهما عن حنظلة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جعفر بن سليمان الضبعي ، وثقه غير واحد من النقاد ، وضعفه بعضهم من جهة غلوه في التشيع ، وقال البخاري في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه . وقال ابن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه . وقال ابن المديني : هو ثقة عندنا ، وقال أيضًا: أكثر عن ثابت وبقية ، أحاديثه مناكير . وقال الحافظ في التقريب : صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع جعفر بغير واحد في روايته عن سعيد الجريري ، ولمجيء الحديث عن حنظلة ﷺ من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات سوى جعفر ؛ وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٥٩)

٢٥١٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدِ بْنِ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَابْنُ لَهِيعَةَ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ الْحَجَّاجِ ، قَالَ ح وحَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، حَدَّثَنِي قَيْسُ بْنُ الْحَجَّاجِ ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، عَنْ حَنَشٍ الصَّنْعَانِيِّ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، قَالَ : كُنْتُ خَلْفَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمًا ، فَقَالَ : «يَا غُلَامُ إِنِّي أُعَلِّمُكَ كَلِمَاتٍ : احْفَظِ اللهَ يَحْفَظْكَ ، احْفَظِ اللهَ تَجِدْهُ تُجَاهَكَ ، إِذَا سَأَلْتَ ؛ فَاسْأَلِ اللهَ ، وَإِذَا اسْتَعَنْتَ فَاسْتَعِنْ بِاللهِ ، وَاعْلَمْ أَنَّ الأُمَّةَ لَوِ اجْتَمَعَتْ عَلَى أَنْ يَنْفَعُوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَنْفَعُوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ لَكَ ، وَلَوِ اجْتَمَعُوا عَلَى أَنْ يَضُرُّوكَ بِشَيْءٍ لَمْ يَضُرُّوكَ إِلاَّ بِشَيْءٍ قَدْ كَتَبَهُ اللهُ عَلَيْكَ ، رُفِعَتِ الأَقْلَامُ ، وَجَفَّتِ الصُّحُفُ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤١٥) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٩٣) من طريق الليث . وأحمد (١ / ٣٠٧) ، والبيهقي في الشعب (١٠٧٤) من طريق نافع بن يزيد ، وابن لهيعة . والبيهقي (١٠٧٤) من طريق كهمس بن الحسن ، وهمام بن يحيى . خمستهم عن قيس ، عن حنش . وأحمد (١ / ٣٠٧) من طريق حجاج بن الفرافصة . كلاهما عن ابن عباس ﷺ به .

والحديث رجاله رجال الصحيح ؛ إلا ما تُكلم في الليث بن سعد بكلام يسير ، قال أحمد : الليث ثقة ولكن في أخذه سهولة . وقال ابن معين : كان يساهل في السماع والشيوخ . وقال الأزدي : صدوق إلا أنه كان يساهل .

وفي ابن لهيعة ، قال الحافظ : صدوق ، خلط بعد احتراق كتبه ، ورواية ابن المبارك، وابن وهب أعدل من غيرهما ، وله في مسلم بعض شيء مقرون. اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لتعاضد كل واحد من الليث وابن لهيعة بالآخر ، ولمجيء الحديث عن ابن عباس ﵄ من وجوه كثيرة، فرواه عنه ابنه علي ، ومولاه عكرمة ، وعطاء بن أبي رباح ، وعمرو بن دينار ، وعبيد الله ابن عبد الله ، وعمر مولى غفرة ، وابن أبي مليكة وغيرهم . كما قال ابن رجب في «جامع العلوم» (١ / ٤٦٠) .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح سوى ابن لهيعة ، ولكنه مع كونه مقرونًا بغيره روى عنه ابن المبارك ، ورواياته عنه مستقيمة ، فلم يبق شك في بلوغ الحديث رتبة الصحيح ؛ فلذلك وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثمانون بعد الألف

(صفة القيامة ، والزهد / باب بعد : صفة أواني الحوض ، ٦٠)

٢٥١٨ – حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ أَبِي مَرْيَمَ ، عَنْ أَبِي الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيِّ ، قَالَ : قُلْتُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ﵄ : مَا حَفِظْتَ مِنْ رَسُولِ اللهِ ؟ قَالَ : حَفِظْتُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ : «دَعْ مَا يَرِيبُكَ إِلَى مَا لاَ يَرِيبُكَ ، فَإِنَّ الصِّدْقَ طُمَأْنِينَةٌ ، وَإِنَّ الْكَذِبَ رِيبَةٌ» ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

قَالَ : وَأَبُو الْحَوْرَاءِ السَّعْدِيُّ اسْمُهُ رَبِيعَةُ بْنُ شَيْبَانَ .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ بُرَيْدٍ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٤٠٥) .

أخرجه النسائي (الأشربة / الحث على ترك الشبهات ، ٥٧١٤) من طريق ابن إدريس . والمصنف هنا من طريق محمد بن جعفر . وأحمد (١ / ٢٠٠) من طريق يحيى بن سعيد . والطيالسي (١١٧٨) ، والحاكم (٢ / ١٣) من طريق يزيد بن زريع . و(٤ / ٩٩) من طريق روح . والدرامي (٢٥٣٢) من طريق سعيد بن عامر . سبعتهم عن شعبة . والحاكم (٢ / ١٣) من طريق الحسن بن عبد الله النخعي . كلاهما (شعبة ، والحسن) عن بريد بن أبي مريم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن بريد بن أبي مريم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، منها حديث أنس ﷺ عند أحمد (٣ / ١٥٣)، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثمانون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في صفة غرف الجنة)

٢٥٢٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ عَبْدِ الصَّمَدِ أَبُو عَبْدِ الصَّمَدِ الْعَمِّيُّ ، عَنْ أَبِي عِمْرَانَ الْجَوْنِيِّ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ جَنَّتَيْنِ ، آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا مِنْ فِضَّةٍ ، وَجَنَّتَيْنِ آنِيَتُهُمَا وَمَا فِيهِمَا مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَا بَيْنَ الْقَوْمِ وَبَيْنَ أَنْ يَنْظُرُوا إِلَى رَبِّهِمْ إِلاَّ رِدَاءُ الْكِبْرِيَاءِ عَلَى وَجْهِهِ فِي جَنَّةِ عَدْنٍ» .

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَخَيْمَةً مِنْ دُرَّةٍ مُجَوَّفَةٍ عَرْضُهَا سِتُّونَ مِيلاً ، فِي كُلِّ زَاوِيَةٍ مِنْهَا أَهْلٌ ، مَا يَرَوْنَ الآخَرِينَ ، يَطُوفُ عَلَيْهِمُ الْمُؤْمِنُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح»،

وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩١٣٥) .

أخرجه البخاري (التفسير / سورة رحمن ، ٤٨٧٨) ، ومسلم (الأيمان / إثبات رؤية المؤمنين في الآخرة ، ١٨٠) ، وابن ماجه (السنة / في ما أنكرت الجهمية ، ١٨٦) من طريق عبد العزيز بن عبد الصمد . والدارمي (٢٨٢٥) من طريق أبي قدامة . والبخاري (بدء الخلق ، ٣٢٤٣) من طريق همام . ثلاثتهم (عبد العزيز ، وأبو قدامة ، وهمام) عن أبي عمران الجوني به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه أبي عمران من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثمانون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في صفة نساء أهل الجنة)

٢٥٣٥ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ بْنُ مُحَمَّدٍ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، أَخْبَرَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ فِرَاسٍ ، عَنْ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَوَّلُ زُمْرَةٍ تَدْخُلُ الْجَنَّةَ عَلَى صُورَةِ الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، وَالثَّانِيَةُ عَلَى لَوْنِ أَحْسَنِ كَوْكَبٍ دُرِّيٍّ فِي السَّمَاءِ ، لِكُلِّ رَجُلٍ مِنْهُمْ زَوْجَتَانِ ، عَلَى كُلِّ زَوْجَةٍ سَبْعُونَ حُلَّةً ، يَبْدُو مُخُّ سَاقِهَا مِنْ وَرَائِهَا» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٢٢٢) .

أخرجه ابن أبي شيبة في المصنف (٧ / ٣٤٠٠٦) من طريق فراس . وأحمد (٣ / ١٦) ، والمصنف هنا (٢٥٣٤) من طريق فضيل بن مرزوق . كلاهما عن عطية به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عطية ، وفراس بن يحيى .

أما عطية بن سعد العوفي ؛ فقال ابن معين : صالح ، وقال أبو زرعة : ليِّن . وقال أبو حاتم : ضعيف يكتب حديثه . و هو مدلس أيضاً ، عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين الذي لا يحتج بحديثهم ما لم يصرحوا بالسماع . وقال : مشهور بالتدليس القبيح . وقال في التقريب : صدوق يخطئ كثيراً ، كان شيعياً مدلساً .

وأما فراس ؛ فقال أبو حاتم : شيخ ، ما بحديثه بأس . وقال عثمان بن أبي شيبة : صدوق . قيل له : ثبت ؟ قال : لا ، وقال يعقوب بن شيبة : كان مكتِبا ، وفي حديثه لين، وهو ثقة ، وقال في التقريب : صدوق ، ربما وهِم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع فراس بفضيل بن مرزوق ، وأما عطية ؛ فلم يتابَع البتة ، ولكن للحديث شواهد قوية في الباب تسوغ التحسين ، منها حديث عبد الله بن مسعود ﷺ في الباب ، وحديث أبي هريرة ﷺ عند البخاري (٣٢٤٦) .

هذا، ولما كان من دأب الإمام الترمذي في الجامع إنما هو مجرد التحسين لحديث عطية ، وقلَّما وجدنا يصحح له إلا أن يتابَع بمتابعة أو شهادة قوية ، وشاهد الحديث هنا قوي جدًا مخرج في الصحيح ، فصحه أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في صف أهل الجنة)

٢٥٤٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَال : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ مَيْمُون يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي قُبَّةٍ نَحْوًا مِنْ أَرْبَعِينَ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا رُبُعَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» ؟ قَالُوا : نَعَمْ ، قَالَ : «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا ثُلُثَ أَهْلِ الْجَنَّةِ» ؟ قَالُوا :

نَعَمْ ، قَالَ : «أَتَرْضَوْنَ أَنْ تَكُونُوا شَطْرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ إِنَّ الْجَنَّةَ لاَ يَدْخُلُهَا إِلاَّ نَفْسٌ مُسْلِمَةٌ، مَا أَنْتُمْ فِي الشِّرْكِ إِلاَّ كَالشَّعْرَةِ الْبَيْضَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَسْوَدِ ، أَوْ كَالشَّعْرَةِ السَّوْدَاءِ فِي جِلْدِ الثَّوْرِ الأَحْمَرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنهما .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٨٣) .

أخرجه البخاري (الرقاق / الحشر ، ٦٥٢٨) ، ومسلم (الإيمان / بيان كون هذه الأمة نصف أهل الجنة إلخ ، ٢٢٨) ، وابن ماجه (الزهد / صفة أمة محمد ﷺ ، ٤٢٨٣) من طريق غندر . وأحمد (١ / ٣٨٦) عن يحيى . كلاهما (غندر ، ويحيى) عن شعبة . والبخاري (الأيمان والنذور / كيف كانت يمين النبي ﷺ ، ٦٦٤٢) من طريق إبراهيم بن يوسف ، عن أبيه . ومسلم من طريق أبي الأحوص ، ومالك بن مغول . أربعتهم (شعبة ، ويوسف ، وأبو الأحوص ، ومالك بن مغول) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث من أجل أبي داود ، وأما أبو إسحاق ؛ فلا يضر اختلاطه ولا تدليسه ؛ لأنه قد روى عنه شعبة ، وصرح بالسماع ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد متابعةً تامة وقاصرة ، ولِما يشهد له أحاديث في الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في رؤية الرب تبارك وتعالى)

٢٥٥١ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْمَعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ ابْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ الْبَجَلِيِّ ﷺ قَالَ : كُنَّا جُلُوسًا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَنَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، فَقَالَ : «إِنَّكُمْ سَتُعْرَضُونَ عَلَى رَبِّكُمْ ، فَتَرَوْنَهُ كَمَا تَرَوْنَ هَذَا الْقَمَرَ ، لاَ تُضَامُّونَ فِي رُؤْيَتِهِ ، فَإِنِ اسْتَطَعْتُمْ أَنْ لاَ تُغْلَبُوا عَلَى صَلاَةٍ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ ، وَصَلاَةٍ قَبْلَ غُرُوبِهَا ؛ فَافْعَلُوا ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ الْغُرُوبِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٢٢٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٦٠) من طريق شعبة . و(٤ / ٣٦٢) من طريق يحيى بن سعيد. و(٤ / ٣٦٥) ، والبخاري (الصلاة / ترك العصر ، ٥٥٤) و(فضل صلاة الفجر ، ٥٧٣)، ومسلم (الصلاة / فضل صلاتي الصبح والعصر ، ٦٣٣) ، وأبو داود (السنة / الرؤية ، ٤٧٢٩) ، وابن ماجه (السنة / في ما أنكرت الجهمية ، ١٧٧) من طرق عن إسماعيل بن أبي خالد . والبخاري (التوحيد ، ٧٤٣٦) مختصرًا من طريق بيان بن بشر . كلاهما عن قيس بن أبي حازم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن

أبي حازم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، منها حديث أبي هريرة عند البخاري (٧٤٣٨) نحوه مطولاً ، وحديث صهيب عند المصنف في الباب .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / باب ، ١٨)

٢٥٥٥ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلى الله عليه وسلم : «إِنَّ اللهَ يَقُولُ لأَهْلِ الْجَنَّةِ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ! فَيَقُولُونَ : لَبَّيْكَ رَبَّنَا وَسَعْدَيْكَ ، فَيَقُولُ : هَلْ رَضِيتُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : مَا لَنَا لاَ نَرْضَى ؛ وَقَدْ أَعْطَيْتَنَا مَا لَمْ تُعْطِ أَحَدًا مِنْ خَلْقِكَ ، فَيَقُولُ : أَنَا أُعْطِيكُمْ أَفْضَلَ مِنْ ذَلِكَ ، قَالُوا : أَيُّ شَيْءٍ أَفْضَلُ مِنْ ذَلِكَ ؟ قَالَ : أُحِلُّ عَلَيْكُمْ رِضْوَانِي ، فَلاَ أَسْخَطُ عَلَيْكُمْ أَبَدًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، حين ما نقل في الأطراف (٤١٦٢) قوله «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (٣ / ٨٨) ، والبخاري (الرقاق / صفة الجنة والنار ، ٦٥٤٨) ، و مسلم (الرقاق / إجلال الرضوان على أهل الجنة إلخ ، ٢٨٢٩) من طرق ، عن مالك ، عن زيد بن أسلم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، وقد انفرد بالحديث مالك الإمام ، ولكن حسنه نظرًا إلى ما يشهد له من أحاديث الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في ترائي أهل الجنة)

٢٥٥٦ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا فُلَيْحُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِلاَلِ بْنِ عَلِيٍّ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : «إِنَّ أَهْلَ الْجَنَّةِ لَيَتَرَاءَوْنَ فِي الْغُرْفَةِ كَمَا تَتَرَاءَوْنَ الْكَوْكَبَ الشَّرْقِيَّ ، أَوِ الْكَوْكَبَ الْغَرْبِيَّ الْغَارِبَ فِي الأُفُقِ ، وَالطَّالِعَ فِي تَفَاضُلِ الدَّرَجَاتِ» ، فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ ! أُولَئِكَ النَّبِيُّونَ ؟ قَالَ : «بَلَى ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ، وَأَقْوَامٌ آمَنُوا بِاللهِ وَرَسُولِهِ ، وَصَدَّقُوا الْمُرْسَلِينَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ ، على قوله : «حسن صحيح» حين ما نقل المزي في الأطراف (١٤٢٤٠) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٣٥) من طريق فليح بن سليمان به .

وأخرجه البخاري (بدء الخلق ، ٣٢٥٦) عن عبد العزيز بن عبد الله . ومسلم (الجنة/ ترائي أهل الجنة إلخ ، ٢٨٣١) من طريق معن ، وابن وهب . ثلاثتهم عن مالك ، عن صفوان بن سليم ، عن عطاء بن يسار ، عن أبي سعيد ﷺ به .

وأخرجه البخاري (الرقاق / صفة الجنة إلخ ٦٥٥٦) ، ومسلم من طريق أبي حازم ، عن النعمان بن عياش ، عن أبي سعيد ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في فليح بن سليمان ، ضعفه يحيى بن معين ، وابن المديني ، والنسائي ، وأبو داود ، وقال أبو حاتم : ليس بالقوي . وقال الساجي : هو من أهل الصدق ، وكان يهم . وقال الدارقطني : مختلف فيه ، ولا بأس به . وقال ابن عدي : له أحاديث صالحة مستقيمة وغرائب ، وهو عندي لا بأس به . قال الحافظ في المقدمة : قلت: لم يعتمد عليه البخاري اعتمادَه على مالك وابن عيينة وأضرابهما ، وإنما أخرج له

أحاديث أكثرها في المناقب وبعضها في الرقاق . وقال في التقريب : صدوق ، كثير الخطأ .

بالإضافة إلى ما اختلف في إسناده على عطاء بن يسار ، فروى هلال بن علي ، عنه، عن أبي هريرة ﷺ حينما روى صفوان بن سليم عنه ، عن أبي سعيد ﷺ ، ونقل الدارقطني في الغرائب عن الذهلي أنه قال : لست أدفع حديث فليح ، يجوز أن يكون عطاء بن يسار حدث به عن أبي سعيد ، وعن أبي هريرة . اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، وفليح بن سليمان قد تفرد به بهذا الإسناد ، ولكن حسنه الترمذي لِما يشهد له حديث أبي سعيد ﷺ المروي عنه من غير وجه ، وحديث سهل بن سعد ﷺ عند البخاري (٦٥٥٥) ، ومسلم (٢٨٣٠) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن فليحًا من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد القوية مما لم يترك ريبة في بلوغ الحديث درجة الصحيح ؛ فوصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في خلود أهل الجنة وأهل النار)

٢٥٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلاءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «يَجْمَعُ اللَّهُ النَّاسَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي صَعِيدٍ وَاحِدٍ ، ثُمَّ يَطَّلِعُ عَلَيْهِمْ رَبُّ الْعَالَمِينَ ، فَيَقُولُ : أَلا ! يَتْبَعُ كُلُّ إِنْسَانٍ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَهُ ، فَيُمَثَّلُ لِصَاحِبِ الصَّلِيبِ صَلِيبُهُ ، وَلِصَاحِبِ التَّصَاوِيرِ تَصَاوِيرُهُ ، وَلِصَاحِبِ النَّارِ نَارُهُ ، فَيَتْبَعُونَ مَا كَانُوا يَعْبُدُونَ ، وَيَبْقَى الْمُسْلِمُونَ . الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ رِوَايَاتٌ كَثِيرَةٌ مِثْلُ هَذَا مَا يُذْكَرُ فِيهِ أَمْرُ الرُّؤْيَةِ أَنَّ النَّاسَ يَرَوْنَ رَبَّهُمْ ، وَذِكْرُ الْقَدَمِ ، وَمَا أَشْبَهَ هَذِهِ الأَشْيَاءَ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» حين ما نقل المزي في الأطراف (١٤٠٥٥) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٦٨) من طريق عبد العزيز ، وحفص بن ميسرة . كلاهما عن العلاء ، عن أبيه . وأحمد (٢ / ٢٩٣) ، والبخاري (الرقاق / الصراط جسر جهنم ، ٦٥٧٣) من طريق عطاء بن يزيد . والبخاري (الأذان / فضل السجود ، ٨٠٦) ، ومسلم (الإيمان / معرفة طريق الرؤية ، ١٨٢) ، وأحمد (٢ / ٢٩٣) من طريق عطاء بن يزيد ، وسعيد بن المسيب . ومسلم (الزهد / الدنيا سجن المؤمن إلخ ، ٢٩٦٨) ، وأبو داود (السنة/ الرؤية ، ٤٧٣٠) من طريق أبي صالح . أربعتهم (عبد الرحمن ، وعطاء ، وسعيد ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه ،وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة . (وانظر للمزيد الحديث رقم ٢١٩٥) .

وإلا عبد العزيز الدراوردي ، فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز بغيره بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج ، ولِما يشهد له أحاديث كثيرة كما أشار إليها المصنف إجمالاً .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء حفت الجنة بالمكاره إلخ)

٢٥٦٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ : «لَمَّا خَلَقَ اللهُ الْجَنَّةَ وَالنَّارَ ؛ أَرْسَلَ جِبْرِيلَ ﷺ إلى الْجَنَّةِ ، فَقَالَ : انْظُرْ إِلَيْهَا ، وَإِلى مَا أَعْدَدْتُ لأَهْلِهَا فِيهَا ، قَالَ : فَجَاءَهَا ، وَنَظَرَ إِلَيْهَا وَإِلى مَا أَعَدَّ اللهُ لأَهْلِهَا فِيهَا ، قَالَ : فَرَجَعَ إِلَيْهِ ، قَالَ : فَوَعِزَّتِكَ لا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ إِلاَّ دَخَلَهَا ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَحُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ ، فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَيْهَا، فَانْظُرْ إِلى مَا أَعْدَدْتُ لأَهْلِهَا فِيهَا ، قَالَ : فَرَجَعَ إِلَيْهَا ، فَإِذَا هِيَ قَدْ حُفَّتْ بِالْمَكَارِهِ ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : وَعِزَّتِكَ ! لَقَدْ خِفْتُ أَنْ لاَ يَدْخُلَهَا أَحَدٌ ، قَالَ : اذْهَبْ إِلى النَّارِ ، فَانْظُرْ إِلَيْهَا وَإِلى مَا أَعْدَدْتُ لأَهْلِهَا فِيهَا ، فَإِذَا هِيَ يَرْكَبُ بَعْضُهَا بَعْضًا ، فَرَجَعَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ : وَعِزَّتِكَ ! لا يَسْمَعُ بِهَا أَحَدٌ فَيَدْخُلَهَا ، فَأَمَرَ بِهَا ، فَحُفَّتْ بِالشَّهَوَاتِ، فَقَالَ : ارْجِعْ إِلَيْهَا ، فَرَجَعَ إِلَيْهَا ، فَقَالَ : وَعِزَّتِكَ ! لَقَدْ خَشِيتُ أَنْ لاَ يَنْجُوَ مِنْهَا أَحَدٌ إِلاَّ دَخَلَهَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٦٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٣٣) ، وأبو داود (السنة / في خلق الجنة والنار ، ٤٧٤٤) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٢٦٠) من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة

بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﵁، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيط. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﵁ من غير هذا الوجه ، ولِما يشهد له حديث أنس ﵁ عند المصنف في الباب .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في احتجاج الجنة والنار)

٢٥٦١ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «احْتَجَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ ، فَقَالَتِ الْجَنَّةُ : يَدْخُلُنِي الضُّعَفَاءُ وَالْمَسَاكِينُ ، وَقَالَتِ النَّارُ : يَدْخُلُنِي الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ ، فَقَالَ لِلنَّارِ : أَنْتِ عَذَابِي أَنْتَقِمُ بِكِ مِمَّنْ شِئْتُ ، وَقَالَ لِلْجَنَّةِ : أَنْتِ رَحْمَتِي أَرْحَمُ بِكِ مَنْ شِئْتُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٦٣) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٥٠) ، والبخاري في الأدب المفرد (٥٨٩) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٢٧٦) ، ومسلم (الجنة / النار يدخلها الجبارون إلخ ، ٢٨٤٦) من طريق محمد بن سيرين . وأحمد (٢ / ٣١٥) ، ومسلم ، والبخاري (التفسير ،

٤٨٥٠) من طريق همام بن منبه . ومسلم من طريق الأعرج . أربعتهم عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال الحافظ : صدوق ، له أوهام كما سبق الكلام عليه في الحديث السابق .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، ولِما يشهد له حديث أبي سعيد ﷺ عند أبي يعلى (١١٧٢) .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / باب ، ٢٦)

٢٥٦٩ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ خُبَيْبِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَدِّهِ حَفْصِ بْنِ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يُوشِكُ الْفُرَاتُ يَحْسِرُ عَنْ كَنْزٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَمَنْ حَضَرَهُ فَلاَ يَأْخُذْ مِنْهُ شَيْئًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٥٧٠ - حَدَّثَنَا أَبُو سَعِيدٍ الأَشَجُّ ، حَدَّثَنَا عُقْبَةُ بْنُ خَالِدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ ، إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : «يَحْسِرُ عَنْ جَبَلٍ مِنْ ذَهَبٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح» في الموضع الثاني ، وأما الأول ؛ ففي

الهندية والتحفة : «صحيح» فقط ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٢٦٤ ، ١٣٧٩٥) في الموضعين .

أخرجه البخاري (الفتن / خروج النار ، ٧١١٩) ، ومسلم (الفتن / لا تقوم الساعة حتى يحسر الفرات ، ٢٨٩٤) ، وأبو داود (الملاحم / حسر الفرات عن كنز ، ٤٣١٣ ، ٤٣١٤) من طريق عقبة بن خالد بالإسنادين معًا .

وأخرجه أحمد (٢ / ٢٦١) ، وابن ماجه (الفتن / أشراط الساعة ، ٤٠٤٦) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٣٠٦) ، ومسلم (٢٨٩٤) من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والتسعون بعد الألف

(صفة الجنة / ما جاء في صفة أنهار الجنة)

٢٥٧١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ مُعَاوِيَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ بَحْرَ الْمَاءِ ، وَبَحْرَ الْعَسَلِ ، وَبَحْرَ اللَّبَنِ ، وَبَحْرَ الْخَمْرِ ، ثُمَّ تُشَقَّقُ الأَنْهَارُ بَعْدُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَحَكِيمُ بْنُ مُعَاوِيَةَ هُوَ وَالِدُ بَهْزِ ابْنِ حَكِيمٍ ، وَالْجُرَيْرِيُّ يُكْنَى أَبَا مَسْعُودٍ ، وَاسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ إِيَاسٍ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١١٣٩٤) .

أخرجه أحمد (٥ / ٥) ، والدارمي (٢٨٣٦) من طريق يزيد بن هارون . وابن عدي في الكامل (٢ / ٦٧) من طريق علي بن عاصم . وابن حبان (٧٣٦٦) من طريق خالد بن

عبد الله الواسطي . ثلاثتهم عن سعيد بن إياس الجريري به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن سعيد الجريري مع كونه ثقة ، واحتج به الشيخان ؛ كان قد اختلط بأخرة ، قال أبو حاتم : تغير حفظه قبل موته ، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح ، وهو حسن الحديث ، وقال كهمس : أنكرنا الجريري أيام الطاعون . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين .

قلنا : والراوي عنه هنا يزيد بن هارون ، وقد سمع منه بعد الاختلاط ،لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لَمَّا رأى سعيدًا قد روى عنه غير واحد ممن سمع منه قبل الاختلاط أيضًا مع ما يشهد له من أثر كعب الأحبار ، قال : « نهر النيل نهر العسل في الجنة ، ونهر دجلة نهر اللبن في الجنة ، ونهر الفرات نهر الخمر في الجنة ، ونهر سيحان نهر الماء في الجنة ، قال : فأطفأ الله نورهن ليصيرهن الى الجنة » . ويتأيد ذلك أيضًا بقوله تعالى : ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعِدَ الْمُتَّقُونَ فِيهَا أَنْهَارٌ مِنْ مَاءٍ غَيْرِ آسِنٍ وَأَنْهَارٌ مِنْ لَبَنٍ لَمْ يَتَغَيَّرْ طَعْمُهُ وَأَنْهَارٌ مِنْ خَمْرٍ لَذَّةٍ لِلشَّارِبِينَ وَأَنْهَارٌ مِنْ عَسَلٍ مُصَفًّى﴾ .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، ورجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والتسعون بعد الألف

(صفة جهنم / ما جاء في صفة شراب أهل النار)

٢٥٨٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَرَأَ هَذِهِ الآيَةَ : ﴿اتَّقُوا اللهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلاَ تَمُوتُنَّ إِلاَّ وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « لَوْ أَنَّ قَطْرَةً مِنَ الزَّقُّومِ قُطِرَتْ فِي دَارِ الدُّنْيَا ؛ لأَفْسَدَتْ عَلَى أَهْلِ الدُّنْيَا مَعَايِشَهُمْ ، فَكَيْفَ بِمَنْ يَكُونُ طَعَامَهُ »؟

قَالَ أَبو عِيسَى هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٣٩٨) .

أخرجه الطيالسي (٢٦٤٣) ، وأحمد (١ / ٣٠١) عن روح . وابن ماجه (الزهد / صفة النار ، ٤٣٢٥) من طريق ابن أبي عدي . والحاكم (٢ / ٢٩٤) من طريق آدم بن أبي إياس . و(٢ / ٤٥١) من طريق وهب بن جرير . والطبراني (١١٠٦٨) من طريق فضيل بن مرزوق . ستتهم عن شعبة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بكثيرين في روايته عن شعبة ، مع ما له من شواهد عديدة في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن أبا داود من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الموفي ١١٠٠

(صفة جهنم / باب ، ٦)

٢٥٨٨ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا سَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي السَّمْحِ ، عَنْ عِيسَى بْنِ هِلاَلٍ الصَّدَفِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِي ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَوْ أَنَّ رَصَاصَةً مِثْلَ هَذِهِ ، وَأَشَارَ إِلَى مِثْلِ الْجُمْجُمَةِ أُرْسِلَتْ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الأَرْضِ هِيَ مَسِيرَةُ خَمْسِ مِائَةِ سَنَةٍ ؛ لَبَلَغَتِ الأَرْضَ قَبْلَ اللَّيْلِ ، وَلَوْ أَنَّهَا أُرْسِلَتْ مِنْ رَأْسِ السِّلْسِلَةِ لَسَارَتْ أَرْبَعِينَ خَرِيفًا اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ قَبْلَ

أَنْ تَبْلُغَ أَصْلَهَا أَوْ قَعْرَهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ حَسَنٌ [صَحِيحٌ] وَسَعِيدُ بْنُ يَزِيدَ هُوَ مِصْرِيٌّ ، وقَدْ رَوَى عَنْهُ اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ .

اتفقت النسط على قوله : «إسناده حسن صحيح» ، حينما نقل المزي في الأطراف (٨٩١٠) قوله : «إسناده حسن» ، وكذا فيما نقله المنذري في الترغيب ، وابن كثير في التفسير .

وأخرجه أحمد (٢ /١٩٧) ، والطبري في التفسير (الحاقة) من طريق عبد الله . والحاكم (٢ / ٤٣٨) من طريق عبد الله بن يزيد المقرئ . كلاهما (ابن المبارك ، وابن يزيد) عن سعيد بن يزيد به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في درَّاج أبي السمح ، قال أحمد : حديثه منكر ، وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال مرةً : منكر الحديث . وقال أبو حاتم : في حديثه ضعف . وقال أحمد : أحاديث دراج عن أبي الهيثم ، عن أبي سعيد ، فيها ضعف ، وذكره ابن حبان في الثقات . ووثقه آخرون ، وقال في التقريب : صدوق ، وفي حديثه عن أبي الهيثم ضعف .

والحديث تفرد به سعيد بن يزيد بهذا الإسناد ، ولم نجد له متابعًا ، ولا شاهدًا ، وحكم المصنف هنا لا يلائم عادتَه في الحكم ، فقال : «إسناده حسن» على ما في بعض النسط التي نقل منها المزي ، والمنذري ، وابن كثير ، وذلك بأنه لا يصدق عليه قوله : «ويُروى نحوه من غير وجه» فإنه غريب ، والإسناد حسن .

وأما قوله : «إسناده حسن صحيح» كما في النسط التي بين أيدينا فغير متجه .

الحديث الحادي بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / ما جاء أن ناركم هذه جزء من سبعين جزأً إلخ)

٢٥٨٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «نَارُكُمْ هَذِهِ الَّتِي تُوقِدُونَ جُزْءٌ وَاحِدٌ مِنْ سَبْعِينَ جُزْءًا مِنْ حَرِّ جَهَنَّمَ» ، قَالُوا : وَاللهِ ! إِنْ كَانَتْ لَكَافِيَةً يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : «فَإِنَّهَا فُضِّلَتْ بِتِسْعَةٍ وَسِتِّينَ جُزْءًا كُلُّهُنَّ مِثْلُ حَرِّهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٦٩٠) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣١٣) ، ومسلم (الجنة / جهنم أعاذنا الله منها ، ٢٨٤٣) من طريق معمر ، عن همام بن منبه . وأحمد (٢ / ٢٤٤) ، والبخاري (بدء الخلق / صفة النار إلخ ، ٣٢٦٥) ، ومسلم من طريق أبي الزناد ، عن الأعرج . وأحمد (٢ / ٣٧٨) من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه . ثلاثتهم (همام، والأعرج، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / ما جاء أن للنار نفسين إلخ)

٢٥٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عُمَرَ بْنِ الْوَلِيدِ الْكِنْدِيُّ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلم : «اشْتَكَتِ النَّارُ إِلَى رَبِّهَا ، وَقَالَتْ : أَكَلَ بَعْضِي بَعْضًا ، فَجَعَلَ لَهَا نَفَسَيْنِ : نَفَسًا فِي الشِّتَاءِ ، وَنَفَسًا فِي الصَّيْفِ ، فَأَمَّا نَفَسُهَا فِي الشِّتَاءِ ؛ فَزَمْهَرِيرٌ ، وَأَمَّا نَفَسُهَا فِي الصَّيْفِ ؛ فَسَمُومٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ [حسن] صَحِيحٌ .

قَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، وَالْمُفَضَّلُ بْنُ صَالِحٍ لَيْسَ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ بِذَلِكَ الْحَافِظِ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «صحيح» فقط، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤٦٣) .

أخرجه ابن ماجه (الزهد / صفة النار ، ٤٣١٩) من طريق عبد الله بن إدريس ، عن الأعمش . والدارمي (٢٨٤٦) من طريق عاصم بن بهدلة . كلاهما عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٢٧٧) ، والبخاري (بدء الخلق / صفة النار إلخ ، ٣٢٦٠) ، ومسلم (المساجد/ استحباب الإبراد بالظهر إلخ ، ٦١٧) من طريق أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٢٣٨) من طريق سعيد بن المسيب . وأحمد (٢ / ٤٦٢) ، ومسلم من طريق أبي سلمة ، ومحمد ابن عبد الرحمن بن ثوبان . أربعتهم (أبو صالح ، وأبو سلمة ، وسعيد ، ومحمد) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في مفضل بن صالح ، فقال البخاري وأبو حاتم : منكر الحديث . وقال الترمذي : ليس عند أهل الحديث بذلك الحافظ . وقال ابن حبان : يروي المضطربات عن الثقات ، فوجب ترك الاحتجاج به ، وقال الحافظ في التقريب : ضعيف .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لِما توبع المفضل بغيره ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ قوية غير هذا كما علم من التخريج .

ومفضل بن صالح وإن كان ضعيفًا ؛ ولكن الجابر قوي متعدد مما لا يُبقي شكا في بلوغ حديثه رتبة الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / ما جاء أن للنار نفسين إلخ)

٢٥٩٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ وَهِشَامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «يَخْرُجُ مِنَ النَّارِ» ، وقَالَ شُعْبَةُ : «أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ شَعِيرَةً ، أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ بُرَّةً ، أَخْرِجُوا مِنَ النَّارِ مَنْ قَالَ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَكَانَ فِي قَلْبِهِ مِنَ الْخَيْرِ مَا يَزِنُ ذَرَّةً» ، و قَالَ شُعْبَةُ : «مَا يَزِنُ ذُرَةً» مُخَفَّفَةً .

وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٥٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٧٣) عن حجاج ، ومحمد بن جعفر . و(٣ / ٢٧٦) عن يزيد ابن هارون . ثلاثتهم عن شعبة . والبخاري (الإيمان / زيادة الإيمان ونقصانه ، ٤٤) ، ومسلم (الإيمان / أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، ١٩٣) من طريق هشام ، وسعيد بن أبي عروبة . ثلاثتهم (شعبة ، وهشام ، وسعيد) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات سوى ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري: أخطأ أبو داود في ألف حديث . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، وكان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود الطيالسي بغير واحد في روايته عن شعبة كما توبع شعبة بغير واحد في روايته عن

قتادة ، ولما يشهد له من أحاديث الباب . وأما تدليس قتادة فقد كفيناه لأنه قد صرح بالتحديث عند البخاري .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن أبا داود من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب منه)

٢٥٩٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنِّي لأَعْرِفُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا ، رَجُلٌ يَخْرُجُ مِنْهَا زَحْفًا ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ! قَدْ أَخَذَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ ، قَالَ : فَيُقَالُ لَهُ : انْطَلِقْ ، فَادْخُلِ الْجَنَّةَ ، قَالَ : فَيَذْهَبُ لِيَدْخُلَ ، فَيَجِدُ النَّاسَ قَدْ أَخَذُوا الْمَنَازِلَ ، فَيَرْجِعُ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ! قَدْ أَخَذَ النَّاسُ الْمَنَازِلَ ، قَالَ : فَيُقَالُ لَهُ: أَتَذْكُرُ الزَّمَانَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، فَيُقَالُ لَهُ : تَمَنَّ ، قَالَ : فَيَتَمَنَّى ، فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ مَا تَمَنَّيْتَ وَعَشْرَةَ أَضْعَافِ الدُّنْيَا ، قَالَ : فَيَقُولُ : أَتَسْخَرُ بِي وَأَنْتَ الْمَلِكُ ؟ قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَحِكَ ؛ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٩٤٠٥) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٨) ، ومسلم (الإيمان / آخر أهل النار خروجًا ، ١٨٦) من طريق أبي معاوية ، عن الأعمش . والبخاري (الرقاق / صفة الجنة والنار ، ٦٥٧١) ، ومسلم ، وابن ماجه (الزهد / صفة الجنة ، ٤٣٣٩) من طريق منصور . كلاهما (الأعمش، ومنصور) عن إبراهيم به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب منه)

٢٥٩٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنِ الْمَعْرُورِ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنِّي لَأَعْرِفُ آخِرَ أَهْلِ النَّارِ خُرُوجًا مِنَ النَّارِ ، وَآخِرَ أَهْلِ الْجَنَّةِ دُخُولاً الْجَنَّةَ ، يُؤْتَى بِرَجُلٍ ، فَيَقُولُ : سَلُوا عَنْ صِغَارِ ذُنُوبِهِ، وَاخْبَئُوا كِبَارَهَا ، فَيُقَالُ لَهُ : عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا يَوْمَ كَذَا وَكَذَا ؟ عَمِلْتَ كَذَا وَكَذَا فِي يَوْمِ كَذَا وَكَذَا ؟ قَالَ : فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ مَكَانَ كُلِّ سَيِّئَةٍ حَسَنَةً ، قَالَ : فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ! لَقَدْ عَمِلْتُ أَشْيَاءَ مَا أَرَاهَا هَاهُنَا» ، قَالَ : فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ضَحِكَ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٩٨٣) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٧٠) ، ومسلم (الإيمان / أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، ١٩٠) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٥ / ١٥٧) عن وكيع . ومسلم من طريق وكيع ، وابن نمير . وأبو عوانة (٤٣٤) من طريق أبي يحيى الحماني . أربعتهم عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة

التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه لِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب منه)

٢٥٩٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « يُعَذَّبُ نَاسٌ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ فِي النَّارِ حَتَّى يَكُونُوا فِيهَا حُمَمًا ، ثُمَّ تُدْرِكُهُمُ الرَّحْمَةُ ، فَيُخْرَجُونَ ، وَيُطْرَحُونَ عَلَى أَبْوَابِ الْجَنَّةِ ، قَالَ : فَيَرُشُّ عَلَيْهِمْ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْمَاءَ ، فَيَنْبُتُونَ كَمَا يَنْبُتُ الْغُثَاءُ فِي حِمَالَةِ السَّيْلِ ، ثُمَّ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٣٣٢) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٩١) من طريق الأعمش ، عن أبي سفيان . و(٣ / ٣٠٨) ، ومسلم (الإيمان / أدنى أهل الجنة منزلة فيها ، ١٩١) ، والبخاري (الرقاق / صفة الجنة والنار ، ٦٥٥٨) من طريق عمرو بن دينار . وأحمد (٣ / ٣٢٦) ، ومسلم من طريق أبي الزبير . وأحمد (٣ / ٣٥٥) ، ومسلم من طريق يزيد بن صهيب الفقير . وأحمد (٣ / ٣٣٠) من طريق طلق بن حبيب . خمستهم (أبو سفيان ، وعمرو ، وأبو الزبير ، ويزيد ، وطلق) عن جابر ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن أبا سفيان لم يسمع من جابر ﷺ إلا أربعة أحاديث ،

قال ابن المديني : أبو سفيان يُكتب حديثه ، وليس بالقوي . وقال أبو حاتم عن شعبة : لم يسمع سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث ، قلنا : وهذا الحديث ليس من تلك الأربعة ، وانظر ترجمة أبي سفيان في تهذيب الحافظ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه نظرًا إلى كونه مرويًا عن جابر ﵁ من غير وجه كما صرح به نفسه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر خلل الانقطاع بمجيء الحديث من غير وجه ؛ لم يبق شك في بلوغه رتبة الصحيح ، لا سيما وقد أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب منه)

٢٥٩٨ – حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ زَيْدِ ابْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ يَسَار ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﵁ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «يُخْرَجُ مِنَ النَّار مَنْ كَانَ فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ مِنَ الإِيمَانِ» ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﵁ : فَمَنْ شَكَّ فَلْيَقْرَأْ: ﴿إِنَّ اللَّهَ لاَ يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤١٨١) .

أخرجه أحمد (٣ / ٩٤) ، والنسائي (الإيمان / زيادة الإيمان ، ٥٠١٣) ، وابن ماجه (الإيمان ، ٦٠) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر . وأحمد (٣ / ١٦) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق . والبخاري (التفسير / النساء ، ٤٥٨١) ، ومسلم (الإيمان / معرفة طريق الرؤية ، ١٨٣) من طريق حفص بن ميسرة . والبخاري (التفسير / القلم ، ٤٩١٩)

من طريق سعيد بن أبي هلال . ومسلم من طريق هشام بن سعد . خمستهم (معمر ، وعبد الرحمن ، وحفص ، وسعيد ، وهشام) عن زيد بن أسلم به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (١/٥٣٥) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٢/٧٥٦) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لِما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعةً قاصرة ، فتابع معمرًا كثيرون كما مر في التخريج مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وقد توبع ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب منه)

٢٦٠٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ ذَكْوَانَ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَيَخْرُجَنَّ قَوْمٌ مِنْ أُمَّتِي مِنَ النَّارِ بِشَفَاعَتِي يُسَمَّوْنَ الْجَهَنَّمِيُّونَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٨٧١) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٣٤) ، والبخاري (الرقاق / صفة الجنة إلخ ، ٦٥٦٦) ، وأبو داود (السنة / الشفاعة ، ٤٧٤٠) ، وابن ماجه (الزهد / ذكر الشفاعة ، ٤٣١٥) من

طريق الحسن بن ذكوان . والطبراني في الكبير (١٨ / ٢٨٨) من طريق يحيى القطان ، عن عمران القصير . كلاهما (الحسن ، وعمران) عن أبي رجاء به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في الحسن بن ذكوان ، فقد ضعفه ابن معين ، وأبو حاتم ، والنسائي ، والدارقطني ، وقال أحمد : أحاديثه أباطيل . وحسن القول فيه يحيى القطان ، وقال الساجي : إنما ضُعف لمذهبه ، وفي حديثه بعض المناكير . وقال ابن عدي ، والبزار : لا بأس به . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ ، ورُمي بالقدر ، وكان يدلس .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لِما توبع الحسن بغيره ، مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الحسن بن ذكوان من رجال الحسن لذاته ، وقد توبع ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / ما جاء أن أكثر أهل النار النساء)

٢٦٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَوْفٌ ، هُوَ ابْنُ أَبِي جَمِيلَةَ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ الْعُطَارِدِيِّ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « اطَّلَعْتُ فِي النَّارِ ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا النِّسَاءَ ، وَاطَّلَعْتُ فِي الْجَنَّةِ ، فَرَأَيْتُ أَكْثَرَ أَهْلِهَا الْفُقَرَاءَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهَكَذَا يَقُولُ عَوْفٌ ، عَنْ أَبِي رَجَاءٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ . وَيَقُولُ أَيُّوبُ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ : عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، وَكِلاَ الإِسْنَادَيْنِ لَيْسَ فِيهِمَا مَقَالٌ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ أَبو رَجَاءٍ سَمِعَ مِنْهُمَا جَمِيعًا ،

وَقَدْ رَوَى غَيْرُ عَوْفٍ أَيْضًا هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي رَجَاءٍ عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٨٧٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٢٩) ، والبخاري (الرقاق / صفة الجنة والنار ، ٦٥٤٦) من طريق عوف . و(الرقاق / فضل الفقر ، ٦٤٤٩) من طريق سلم بن زرير . والطبراني (١٨٢٩٠) من طريق يحيى بن أبي كثير . ثلاثتهم عن أبي رجاء . وأحمد (٤ / ٤٤٥) من طريق مطرف . كلاهما عن عمران ﷺ .

وأخرجه أحمد (٤ / ٤٢٩) من طريق سعيد . و(١ / ١٥٩) من طريق أيوب . كلاهما عن أبي رجاء ، عن ابن عباس ﷺ به .

وأخرجه البيهقي في الشعب (١٠٣٨٦) من طريق أبي الأشهب جعفر بن حيان ، وجرير بن حازم ، وسلم بن زَرير ، وحماد بن نجيح ، وصخر بن جويرية ، عن أبي رجاء العطاردي ، عن عمران بن حصين ، وعبد الله بن عباس رضي الله عنهما .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عوف بن أبي جميلة من جهة القدر والرفض ، وثقه غير واحد ، وقال مسلم في مقدمة صحيحه : وإذا وازنت بين الأقران كابن عون وأيوب مع عوف وأشعث الحمراني ، وهما صاحبا الحسن وابن سيرين كما أن ابن عون وأيوب صاحباهما ؛ وجدت البون بينهما وبين هذين بعيدًا في كمال الفضل وصحة النقل؛ وإن كان عوف وأشعث غير مدفوعين عن صدق وأمانة . اهـ . وقال الحافظ : ثقة ، رُمي بالقدر والتشيع .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على أبي رجاء ، فرُوي عنه ، عن عمران ﷺ ، ورُوي عنه ، عن ابن عباس ﷺ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عوف بغير واحد في روايته عن أبي رجاء بجانب مجيء الحديث عن عمران ﷺ من غير هذا الوجه ، فصار حديث أبي رجاء عن عمران راجحًا لدى المصنف مع تجويز أن يكون أبو

رجاء قد سمع منهما معًا ، قلنا : بل الغالب على الظن هو الثاني ؛ فإن هناك غير واحد قد رووا عنه ، عن عمران وعن ابن عباس معًا.

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب ، ١٢)

٢٦٠٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ أَهْوَنَ أَهْلِ النَّارِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ فِي أَخْمَصِ قَدَمَيْهِ جَمْرَتَانِ يَغْلِي مِنْهُمَا دِمَاغُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ، وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ.

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٣٦) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٧١) عن يحيى بن سعيد . و(٤ / ٢٧٤) ، والبخاري (الرقاق / صفة الجنة والنار ، ٦٥٦١) ، ومسلم (الإيمان / أهون أهل النار عذابًا ، ٢١٣) من طريق محمد بن جعفر . كلاهما عن شعبة . والبخاري (٦٥٦٢) من طريق إسرائيل . ومسلم من طريق الأعمش . ثلاثتهم (شعبة ، وإسرائيل ، والأعمش) عن أبي إسحاق السبيعي به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر هنا ؛ فإنه من رواية شعبة عنه ، وسماعه منه قبل الاختلاط . وأما التدليس ؛ فقد عدَّه الحافظ في المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل الشواهد المذكورة في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن أبا إسحاق من رجال الجماعة ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عندهما ، وأحمد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي عشر بعد ١١٠٠

(صفة جهنم / باب ، ١٣)

٢٦٠٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَعْبَدِ ابْنِ خَالِدٍ ، قَال سَمِعْتُ حَارِثَةَ بْنَ وَهْبٍ الْخُزَاعِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ الْجَنَّةِ ؟ كُلُّ ضَعِيفٍ مُتَضَعِّفٍ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللهِ لأَبَرَّهُ ، أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِأَهْلِ النَّارِ ؟ كُلُّ عُتُلٍّ جَوَّاظٍ مُتَكَبِّرٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٢٨٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٠٦) ، والبخاري (التفسير / القلم ، ٤٩١٨) ، ومسلم (الجنة / النار يدخلها الجبارون إلخ ، ٢٨٥٣) ، وابن ماجه (الزهد / من لا يؤبه به ، ٤١١٦) ، وأبو داود (٤٨٠١) مختصرًا ، كلهم من طريق سفيان . والبخاري (الأيمان ، ٦٦٥٧) ، ومسلم من طريق شعبة . كلاهما (سفيان ، وشعبة) عن معبد بن خالد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده ، مثل حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (٢٨٥٤) : «رب أشعث مدفوع بالأبواب ، لو أقسم على الله

لأبره». وحديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند الحاكم في المستدرك (٢ / ٥٤١) مرفوعًا : «أهل النار كل جعظري ، جواظ ، مستكبر ، جماع ، وأهل الجنة الضعفاء المغلوبون».
وقال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم .
فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا إلخ)

٢٦٠٦ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا ؛ مَنَعُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ» .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥٠٦) .

أخرجه أبو داود (الجهاد / كل ما يقاتل المشركون ، ٢٦٤٠) ، والنسائي (تحريم الدم ، ٣٩٨٦) ، وابن ماجه (الفتن / الكف عمن قال لا إله إلا الله ، ٣٩٢٧) من طريق أبي معاوية . ومسلم (الإيمان / الأمر بقتال الناس إلخ ، ٢١) ، وابن ماجه (٣٩٢٧) من طريق حفص بن غياث . كلاهما (أبو معاوية ، وحفص) عن الأعمش . وأحمد (٢ / ٣٧٧) من طريق عاصم . كلاهما (الأعمش ، وعاصم) عن أبي صالح . ومسلم ، وأحمد (٢ / ٤٢٣) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . ومسلم من طريق سعيد بن المسيب . ثلاثتهم (أبو صالح ، وعبيد الله ، وسعيد) عن أبي هريرة ﷺ به .

وقد رُوي هذا الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة ، فرواه عنه عجلان ، وعبد الرحمن بن أبي عمرة ، وأبو حازم ، وعبد الرحمن بن يعقوب ، والحسن ، وزياد بن

قيس ، وصالح مولى التوأمة ، وهمام بن منبه . انظر لطرق أحاديثهم : «المسند الجامع» (١٨ / ١٤٥٥٧ - ١٤٥٦٥) .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء أُمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا إلخ)

٢٦٠٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ بَعْدَهُ ؛ كَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ لأَبِي بَكْرٍ ﷺ : كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ ؛ وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ ، وَمَنْ قَالَ : لاَ إِلَهَ إِلاَ اللهُ ؛ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلاَّ بِحَقِّهِ ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللهِ» ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : وَاللهِ لأُقَاتِلَنَّ مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الزَّكَاةِ وَالصَّلاَةِ ، وَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ ، وَاللهِ لَوْ مَنَعُونِي عِقَالاً كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ : فَوَاللهِ مَا هُوَ إِلاَّ أَنْ رَأَيْتُ أَنَّ اللهَ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ ﷺ لِلْقِتَالِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ الْحَقُّ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رَوَى شُعَيْبُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ

أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ . وَرَوَى عِمْرَانُ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ ﷺ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ ﷺ ، وَهُوَ حَدِيثٌ خَطَأٌ ، وَقَدْ خُولِفَ عِمْرَانُ فِي رِوَايَتِهِ عَنْ مَعْمَرٍ .

اتفقت النسط ، على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٦٦٦) .

أخرجه البخاري (استتابة المرتدين ، ٦٩٢٤) ، والنسائي (تحريم الدم ، ٣٩٧٠) من طريق الليث ، عن عقيل . والبخاري (الزكاة ، ١٤٥٧) من طريق عبد الرحمن بن خالد . وأحمد (١ / ٤٧) من طريق رباح ، عن معمر . والبخاري (١٤٠٠) ، ومسلم (الإيمان / الأمر بقتال الناس ، ٢١) من طريق شعيب . وأحمد (١/ ١١) من طريق سفيان بن حسين. و(٢ / ٥٢٨) من طريق محمد ابن أبي حفصة . ستتهم عن الزهري ، عن عبيد الله بن عبد الله بن عتبة ، عن أبي هريرة ﷺ به .

وأخرجه النسائي (تحريم الدم ، ٣٩٦٩) من طريق عمران القطان ، عن معمر ، عن الزهري ، عن أنس بن مالك ﷺ ، عن أبي بكر ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه بجانب مجيئه عن أبي هريرة ﷺ أيضًا من غير كما مر في تخريج الحديث الساق ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء بُني الإسلام على خمس)

٢٦٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ سُعَيْرِ بْنِ الْخِمْسِ التَّمِيمِيِّ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « بُنِيَ

الإِسْلامُ عَلَى خَمْسٍ : شَهَادَةِ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللَّهُ ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ ، وَإِقَامِ الصَّلاَةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَصَوْمِ رَمَضَانَ ، وَحَجِّ الْبَيْتِ» .

وَفِي الْبَابِ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا ، وَسُعَيْرُ بْنُ الْخِمْسِ ثِقَةٌ عِنْدَ أَهْلِ الْحَدِيثِ .

حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ حَنْظَلَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ الْجُمَحِيِّ ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ خَالِدٍ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٦٨٢ ، ٧٣٤٤) .

أخرجه الحميدي (٧٠٣) من طريق سعير بن الخِمس ، عن حبيب بن أبي ثابت . وأحمد (٢ / ١٤٣) ، والبخاري (الإيمان / بُني الإسلام على خمس ، ٨) ، ومسلم (الإيمان / بيان أركان الإسلام إلخ ، ١٦) ، والنسائي (الإيمان / على كم بُني الإسلام ، ٥٠٠٤) من طريق حنظلة بن أبي سفيان ، عن عكرمة بن خالد . ومسلم من طريق سعد ابن عبيدة السلمي . وأحمد (٢ / ١١٩) ، ومسلم من طريق زيد بن عبد الله بن عمر . وأحمد (٢ / ٢٦) من طريق يزيد بن بشر . خمستهم (حبيب ، وعكرمة ، وسعد ، وزيد ، ويزيد) عن ابن عمر ﷺ به .

وكلا الحديثين رجالهما ثقات ، إلا ما تُكلم في سُعير بن الخِمس ، فقال أبو حاتم : صالح الحديث ، يُكتب حديثه ، ولا يُحتج به ، وقال ابن عمار : أخطأ في غير ما حديث مع قلة ما روى ، وقال الترمذي : هو ثقة عند أهل الحديث . وقال في التقريب : صدوق.

وفي حبيب بن أبي ثابت ، قال القطان : له غير حديث عن عطاء لا يُتابع عليه ، و ليست بمحفوظة ، وقال ابن حبان في الثقات : كان مدلسًا . وقال الحافظ في التقريب : ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس. وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين.

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن ابن عمر ﷺ من غير هذا الوجه كما علم من التخريج ، وأشار إليه الترمذي .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في وصف جبريل ﷺ للنبي ﷺ الإيمان والإسلام)

٢٦١٠ حَدَّثَنَا أَبُو عَمَّارٍ الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ الْخُزَاعِيُّ ، أَخْبَرَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ يَعْمَرَ ، قَالَ : أَوَّلُ مَنْ تَكَلَّمَ فِي الْقَدَرِ مَعْبَدٌ الْجُهَنِيُّ ، قَالَ : فَخَرَجْتُ أَنَا وَحُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْحِمْيَرِيُّ حَتَّى أَتَيْنَا الْمَدِينَةَ ، فَقُلْنَا : لَوْ لَقِينَا رَجُلاً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَسَأَلْنَاهُ عَمَّا أَحْدَثَ هَؤُلاَءِ الْقَوْمُ ، قَالَ : فَلَقِينَاهُ يَعْنِي عَبْدَ اللهِ بْنَ عُمَرَ ﷺ ؛ وَهُوَ خَارِجٌ مِنَ الْمَسْجِدِ ، قَالَ : فَاكْتَنَفْتُهُ أَنَا وَصَاحِبِي ، قَالَ : فَظَنَنْتُ أَنَّ صَاحِبِي سَيَكِلُ الْكَلاَمَ إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! إِنَّ قَوْمًا يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ ، وَيَتَقَفَّرُونَ الْعِلْمَ ، وَيَزْعُمُونَ أَنْ لاَ قَدَرَ ، وَأَنَّ الأَمْرَ أُنُفٌ ، قَالَ : فَإِذَا لَقِيتَ أُولَئِكَ فَأَخْبِرْهُمْ أَنِّي مِنْهُمْ بَرِيءٌ ، وَأَنَّهُمْ مِنِّي بُرَءَاءُ ، وَالَّذِي يَحْلِفُ بِهِ عَبْدُ اللهِ ! لَوْ أَنَّ أَحَدَهُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا ؛ مَا قُبِلَ ذَلِكَ مِنْهُ حَتَّى يُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ ، قَالَ : ثُمَّ أَنْشَأَ يُحَدِّثُ ، فَقَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ : كُنَّا عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَجَاءَ رَجُلٌ شَدِيدُ بَيَاضِ الثِّيَابِ ، شَدِيدُ سَوَادِ الشَّعَرِ ، لاَ يُرَى عَلَيْهِ أَثَرُ السَّفَرِ ، وَلاَ يَعْرِفُهُ مِنَّا أَحَدٌ ؛ حَتَّى أَتَى النَّبِيَّ ﷺ فَأَلْزَقَ رُكْبَتَهُ بِرُكْبَتِهِ ، ثُمَّ قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! مَا الإِيمَانُ ؟ قَالَ : «أَنْ تُؤْمِنَ بِاللهِ ، وَمَلاَئِكَتِهِ ، وَكُتُبِهِ ، وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الآخِرِ ، وَالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ» . الحديث بطوله .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، أَخبْرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخبْرَنَا كَهْمَسُ بْنُ الْحَسَنِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ مُعَاذٍ ، عَنْ كَهْمَسٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

وَفِي الْبَاب عَنْ طَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ نَحْوُ هَذَا عَنْ عُمَرَ ﷺ ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَالصَّحِيحُ هُوَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسط ، على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٧٢) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٨) ، والبخاري في «خلق أفعال العباد» (٢٦) ، ومسلم (الإيمان / الإيمان والإحسان والإسلام ، ٨) ، وأبو داود (السنة / في القدر ، ٤٦٩٥) ، والنسائي (الإيمان / نعت الإسلام ، ٤٩٩٣) ، وابن ماجه (السنة / الإيمان ، ٦٣) من طريق كهمس بن الحسن . ومسلم من طريق مطر الوراق . ومسلم أبو داود (٤٦٩٦) من طريق عثمان بن غياث . ثلاثتهم عن عبد الله بن بريدة . ومسلم من طريق سليمان التيمي. وأبو داود (٤٦٩٧) من طريق سليمان بن بريدة . ثلاثتهم (عبد الله بن بريدة ، وسليمان التيمي ، وسليمان بن بريدة) عن يحيى بن يعمر به .

والحديث رجاله رجال الصحيح ، إلا أن كهمس بن الحسن قد تُكلم فيه ، قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال الساجي : صدوق يهم . ونقل أن ابن معين ضعفه . وتبعه الأزدي في نقل ذلك عنه . ووثقه أحمد وغيره ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة .

لذلك توقف الترمذي أولاً عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع كهمس بغير واحد على روايته عن عبد الله بن بريدة مع مجيء الحديث عن عمر ﷺ من غير وجه كما أشار إليه المصنف ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا انجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛

وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السادس عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في إضافة الفرائض إلى الإيمان)

٢٦١١ حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبَّادُ بْنُ عَبَّادٍ الْمُهَلَّبِيُّ ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه قَالَ : قَدِمَ وَفْدُ عَبْدِ الْقَيْسِ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالُوا : إِنَّا هَذَا الْحَيَّ مِنْ رَبِيعَةَ ، وَلَسْنَا نَصِلُ إِلَيْكَ إِلاَّ فِي أَشْهُرِ الْحَرَامِ ، فَمُرْنَا بِشَيْءٍ نَأْخُذُهُ عَنْكَ ، وَنَدْعُو إِلَيْهِ مَنْ وَرَاءَنَا ، فَقَالَ : آمُرُكُمْ بِأَرْبَعٍ : الإِيمَانِ بِاللهِ ، ثُمَّ فَسَّرَهَا لَهُمْ : شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ ، وَإِقَامِ الصَّلاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَأَنْ تُؤَدُّوا خُمُسَ مَا غَنِمْتُمْ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَبِي جَمْرَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو جَمْرَةَ الضُّبَعِيُّ اسْمُهُ نَصْرُ بْنُ عِمْرَانَ ، وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي جَمْرَةَ أَيْضًا : وَزَادَ فِيهِ : « أَتَدْرُونَ مَا الإِيمَانُ ؟ شَهَادَةُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَأَنِّي رَسُولُ اللهِ ، وَذَكَرَ الْحَدِيثَ .

اتفقت النسط على قوله « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٥٢٤) .

قد سبق من المصنف إخراجه في السير برقم (١٥٩٩) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث السابع عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في استكمال الإيمان وزيادته ونقصانه)

٢٦١٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللهُ عليه وسلم : «الإِيمَانُ بِضْعٌ وَسَبْعُونَ بَابًا ، أَدْنَاهَا إِمَاطَةُ الأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ، وَأَرْفَعُهَا قَوْلُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَهَكَذَا رَوَى سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، وَرَوَى عُمَارَةُ بْنُ غَزِيَّةَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : «الإِيمَانُ أَرْبَعَةٌ وَسِتُّونَ بَابًا» . قَالَ : حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ غَزِيَّةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٨١٦) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤١٤) ، ومسلم (الإيمان / بيان عدد شعب الإيمان إلخ ، ٣٥) ، وأبو داود (السنة / رد الإرجاء ، ٤٦٧٦) ، والنسائي (الإيمان / ذكر شُعب الإيمان ، ٥٠٠٨) ، وابن ماجه (السنة / الإيمان ، ٥٧) من طريق سهيل . والبخاري (الإيمان / أمور الإيمان ، ٩) ، ومسلم ، والنسائي (٥٠٠٧) من طريق سليمان بن بلال . والنسائي (٥٠٠٩) ، وابن ماجه (٥٧) من طريق ابن عجلان . ثلاثتهم (سهيل ، وسليمان ، وابن عجلان) عن عبد الله بن دينار ، عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٤٤٥) من طريق يزيد بن الأصم . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في سهيل ؛ فقال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة: كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ،

وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع سهيل بغير واحد في روايته عن عبد الله بن دينار ، مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور في الرجل خفيفاً كما علم من ترجمته ، وانجبرذلك بمجيء الحديث من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثامن عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء أن الحياء من الإيمان)

٢٦١٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، الْمَعْنَى وَاحِدٌ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ مَرَّ بِرَجُلٍ ؛ وَهُوَ يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الْحَيَاءُ مِنَ الإِيمَانِ » . قَالَ أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ فِي حَدِيثِهِ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ سَمِعَ رَجُلاً يَعِظُ أَخَاهُ فِي الْحَيَاءِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي بَكْرَةَ ، وَأَبِي أُمَامَةَ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله « حسن صحيح » ، حينما نقل المزي في الأطراف (٦٨٢٨) قوله : « صحيح » .

أخرجه أحمد (٢ / ٩) ، ومسلم (الإيمان / بيان عدد شعب الإيمان ، ٣٦) ، وابن ماجه (السنة / الإيمان ، ٥٨) من طريق سفيان . والبخاري (الإيمان ، ٢٤) ، وأبو داود (الأدب ، ٤٧٩٥) ، وأحمد (٢ / ٥٦) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ١٤٧) ، ومسلم

من طريق معمر . والبخاري (الأدب / الحياء ، ٦١١٨) من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة. أربعتهم (سفيان ، ومالك ، ومعمر ، وعبد العزيز) عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في حرمة الصلاة)

٢٦١٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مُعَاذٍ الصَّنْعَانِيُّ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَأَصْبَحْتُ يَوْمًا قَرِيبًا مِنْهُ ؛ وَنَحْنُ نَسِيرُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَخْبِرْنِي بِعَمَلٍ يُدْخِلُنِي الْجَنَّةَ ، وَيُبَاعِدُنِي عَنِ النَّارِ ، قَالَ : لَقَدْ سَأَلْتَنِي عَنْ عَظِيمٍ ، وَإِنَّهُ لَيَسِيرٌ عَلَى مَنْ يَسَّرَهُ اللهُ عَلَيْهِ ، تَعْبُدُ اللهَ وَلاَ تُشْرِكْ بِهِ شَيْئًا ، وَتُقِيمُ الصَّلاَةَ ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ ، وَتَصُومُ رَمَضَانَ ، وَتَحُجُّ الْبَيْتَ» ، ثُمَّ قَالَ : «أَلاَ أَدُلُّكَ عَلَى أَبْوَابِ الْخَيْرِ ؟ الصَّوْمُ جُنَّةٌ ، وَالصَّدَقَةُ تُطْفِئُ الْخَطِيئَةَ كَمَا يُطْفِئُ الْمَاءُ النَّارَ ، وَصَلاَةُ الرَّجُلِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ» . قَالَ : ثُمَّ تَلاَ ﴿تَتَجَافَى جُنُوبُهُمْ عَنِ الْمَضَاجِعِ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿ يَعْمَلُونَ ﴾ ، ثُمَّ قَالَ : «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِرَأْسِ الأَمْرِ كُلِّهِ ، وَعَمُودِهِ ، وَذِرْوَةِ سَنَامِهِ» ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : «رَأْسُ الأَمْرِ الإِسْلاَمُ ، وَعَمُودُهُ الصَّلاَةُ ، وَذِرْوَةُ سَنَامِهِ الْجِهَادُ» ، ثُمَّ قَالَ : «أَلاَ أُخْبِرُكَ بِمَلاَكِ ذَلِكَ كُلِّهِ» ؟ قُلْتُ : بَلَى يَا نَبِيَّ اللهِ ، فَأَخَذَ بِلِسَانِهِ ، قَالَ : «كُفَّ عَلَيْكَ هَذَا» ، فَقُلْتُ : يَا نَبِيَّ اللهِ ، وَإِنَّا لَمُؤَاخَذُونَ بِمَا نَتَكَلَّمُ بِهِ ، فَقَالَ : «ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ يَا مُعَاذُ ، وَهَلْ يَكُبُّ النَّاسَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ أَوْ عَلَى مَنَاخِرِهِمْ إِلاَّ حَصَائِدُ أَلْسِنَتِهِمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٣١١) .

أخرجه ابن ماجه (الفتن / كف اللسان في الفتنة ، ٣٩٧٣) من طريق عبد الله بن معاذ . وأحمد (٥ / ٢٣١) عن عبد الرزاق . والنسائي في الكبرى (١١٣٩٤) من طريق محمد بن ثور . ثلاثتهم (عبد الله بن معاذ ، وعبد الرزاق ، ومحمد) عن معمر ، عن عاصم، عن أبي وائل . وابن حبان (٢١٤) من طريق مكحول . وأحمد (٥ / ٢٣٥ ، ٢٣٦) من طريق ابن غنم . و(٥ / ٢٣٧) من طريق عروة بن النزال . و(٥ / ٢٣٤) من طريق عطية ابن قيس . خمستهم (أبو وائل ، ومكحول ، وابن غنم ، وعروة ، وعطية) عن معاذ ﷺ به.

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصمٍ بن بهدلة، قال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، و حديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن معاذ ﷺ من وجوهٍ عديدة كما مر في التخريج . ولِما له من شواهد ، مثل حديث أبي هريرة ، وأنس ، وجابر ، وأبي أيوب الأنصاري ﷺ عند أحمد (٢ / ٣٤٢ ، ٣ / ١٤٣ ، ٣٤٨ ، ٥ / ٤١٨) .

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بتعدد الطرق ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في ترك الصلاة)

٢٦١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي

سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «بَيْنَ الْكُفْرِ وَالإِيمَانِ تَرْكُ الصَّلاَةِ» .

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَسْبَاطُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ . وَقَالَ: «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الشِّرْكِ ، أَوِ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٦٢٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «بَيْنَ الْعَبْدِ وَبَيْنَ الْكُفْرِ تَرْكُ الصَّلاَةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٣٠٣ ، ٢٧٤٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٧٠) ، ومسلم (الإيمان / بيان إطلاق اسم الكفر على من ترك الصلاة ، ٨٢) من طريق أبي سفيان . وأحمد (٣ / ٣٨٩) ، ومسلم ، وأبو داود (السنة / رد الإرجاء ، ٤٦٧٨) ، والنسائي (الصلا ة / الحكم في تارك الصلاة ، ٤٦٥) ، وابن ماجه (الصلاة / فيمن ترك الصلاة ، ١٠٧٨) من طريق أبي الزبير . وأبو يعلى (١٧٨٣) من طريق عمرو بن دينار . و(٢١٩١) من طريق الحسن البصري . أربعتهم (أبو سفيان ، وأبو الزبير ، وعمرو ، والحسن) عن جابر ﷺ .

وكلا الإسنادين رجالهما ثقات إلا ما تُكلم في أبي سفيان في الإسناد الأول ، قال ابن المديني : يُكتب حديثه ، وليس بالقوي . وقال أبو حاتم عن شعبة : لم يسمع سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث ، قلنا : ولم يذكر هذا الحديث في تلك الأربعة ، كما في ترجمة أبي سفيان في تهذيب الحافظ ، قلنا : ولكن قد صرح بسماعه عن جابر لهذا الحديث عند مسلم.

وفي أبي الزبير المكي في الإسناد الثاني ؛ فإنه مشهور بالتدليس ، وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ، وقد عنعن هنا ، ولكنه قد صرح بالسماع من جابر ﷺ عند مسلم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح الإسنادين ، ثم حسنه نظرًا إلى كونه مرويًا عن

جابر ﷺ من غير وجه كما مر في التخريج .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث عن جابر ﷺ من غير وجه ؛ فلم يبق شك في بلوغه رتبة الصحيح ، لا سيما وقد أخرجه مسلم ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / باب ، ١٠)

٢٦٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنِ الْعَبَّاسِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «ذَاقَ طَعْمَ الإِيمَانِ مَنْ رَضِيَ بِاللَّهِ رَبًّا ، وَبِالإِسْلامِ دِينًا ، وَبِمُحَمَّدٍ ﷺ نَبِيًّا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥١٢٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٠٨) من طريق الليث . وأحمد أيضًا ، ومسلم (الإيمان / الدليل على أن من رضي بالله ربًا إلخ ، ٣٤) من طريق عبد العزيز الدراوردي . وأبو يعلى (٦٦٩٢) من طريق عبد العزيز بن أبي حازم . ثلاثتهم (الليث ، والدراوردي ، وابن أبي حازم) عن يزيد بن الهاد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / باب ، ١٠)

٢٦٢٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «ثَلاَثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ طَعْمَ الإِيمَانِ، مَنْ كَانَ اللهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لاَ يُحِبُّهُ إِلاَّ لِلَّهِ ، وَأَنْ يَكْرَهَ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْقَذَهُ اللهُ مِنْهُ كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقْذَفَ فِي النَّارِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٠٣) . والبخاري (الإيمان / حلاوة الإيمان ، ١٦) عن محمد بن المثنى . ومسلم (الإيمان / بيان خصال من اتصف بهن إلخ ، ٤٣) عن ابن أبي عمر ، وإسحاق ، ومحمد بن بشار . والبخاري (الإكراه ، ٦٩٤١) عن محمد بن عبد الله بن حوشب . ستتهم (أحمد ، وابن المثنى ، وابن بشار ، وابن أبي عمر ، وإسحاق ، ومحمد بن عبد الله) عن عبد الوهاب الثقفي به .

وأخرجه أحمد (٣ / ١٧٢) ، والبخاري (الإيمان/ من كره أن يعود في الكفر إلخ ، ٢١) ، ومسلم ، والنسائي (الإيمان / حلاوة الإيمان ، ٤٩٩١) ، وابن ماجه (الفتن / الصبر على البلاء ، ٤٠٣٣) من طريق قتادة . وأحمد (٣ / ١٧٤) ، ومسلم من طريق ثابت . والنسائي (الإيمان / حلاوة الإسلام ، ٤٩٩٢) من طريق حميد . وأحمد (٣ / ٢٠٧) من طريق طلق بن حبيب . و(٣ / ١١٣) من طريق نوفل بن مسعود . خمستهم (قتادة ، وثابت ، وحميد ، وطلق ، ونوفل) عن أنس ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في أن المسلم من سلم المسلمون إلخ)

٢٦٢٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الْمُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ ، وَالْمُؤْمِنُ مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى دِمَائِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَيُرْوَى عَنِ النَّبِيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم أَنَّهُ سُئِلَ : أَيُّ الْمُسْلِمِينَ أَفْضَلُ ؟ قَالَ : «مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» . وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَعَبْدِ اللهِ ابْنِ عَمْرٍو ﷺ .

اتفقت النسط على قوله « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٢٨٦٤) .

أخرجه النسائي (الإيمان / صفة المؤمن ، ٤٩٩٨) ، وأحمد (٢ / ٣٧٩) من طريق ابن عجلان ، عن القعقاع بن حكيم ، عن أبي صالح . وهناد بن السري في الزهد (١١٣٤) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . كلاهما (أبو صالح ، وعبيد الله) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ » ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم : وقال الترمذي (٢٦٣٨) : سمعت ابن أبي عمر يقول : سمعت ابن عيينة يقول : محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث . وذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في علامة المنافق)

٢٦٣٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوق ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « أَرْبَعٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ كَانَ مُنَافِقًا ، وَإِنْ كَانَتْ خَصْلَةٌ مِنْهُنَّ فِيهِ كَانَتْ فِيهِ خَصْلَةٌ مِنَ النِّفَاقِ حَتَّى يَدَعَهَا : مَنْ إِذَا حَدَّثَ ؛ كَذَبَ ، وَإِذَا وَعَدَ ؛ أَخْلَفَ ، وَإِذَا خَاصَمَ ؛ فَجَرَ ، وَإِذَا عَاهَدَ ؛ غَدَرَ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٩٣١) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٨٩) ، والبخاري (الإيمان / علامة المنافق ، ٣٤) ، ومسلم (الإيمان / بيان خصال الإيمان ، ٥٨) ، وأبو داود (السنة / الدليل على زيادة الإيمان ونقصانه ، ٤٦٨٨) ، والنسائي (الإيمان / علامة المنافق ، ٥٠٢٣) من طريق الأعمش ، عن عبد الله بن مرة ، عن مسروق . وأحمد (٢ / ٢٠٠) من طريق مجاهد . كلاهما

(مسروق ، ومجاهد) عن عبد الله بن عمرو ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن عبد الله بن عمرو ﷺ من غير هذا الوجه ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء سباب المؤمن فسوق)

٢٦٣٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَزِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْحَكِيمِ بْنُ مَنْصُورٍ الْوَاسِطِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « قِتَالُ الْمُسْلِمِ أَخَاهُ كُفْرٌ ، وَسِبَابُهُ فُسُوقٌ » .

وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مُغَفَّلٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٦٠) .

أخرجه أحمد (١ / ٤١٧) ، والنسائي (تحريم الدم / قتال المسلم ، ٤١١٣) من طريق عبد الملك بن عمير ، عن عبد الرحمن بن عبد الله . وأحمد (١ / ٤٤٦) ، والنسائي (٤١١٢) من طريق أبي الأحوص . وأحمد (١ / ٣٨٥) ، والبخاري (الأدب / ما يُنهى من السباب واللعن ، ٦٠٤٤) ، ومسلم (الإيمان / بيان قول النبي ﷺ : سباب المسلم

فسوق إلخ ، ٦٤) ، والنسائي (٤١١٤) من طريق أبي وائل . ثلاثتهم (عبد الرحمن ، وأبو الأحوص ، وأبو وائل) عن عبد الله بن مسعود ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن عمير ؛ فقال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها ، وقال : سماك أصلح منه ، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ ، وقال ابن معين : ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين ، وقال مرةً : مخلِّط . وقال العجلي : صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وهو مشهور بالتدليس . و قال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس . اهـ .

بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من جهة الانقطاع ؛ فقال الحافظ : وقد سمع من أبيه ، لكن شيئًا يسيرًا .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن ابن مسعود ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، ولِما له من الشواهد في الباب.

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء سباب المؤمن فسوق)

٢٦٣٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ زُبَيْدٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « سِبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(٩٢٤٣) .

قد سبق من المصنف إخراجه في البر والصلة (١٩٨٣) بنفس الإسناد ، وقد سبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث السابع والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في من رمى أخاه بكفر)

٢٦٣٦ – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ ، عَنْ هِشَامٍ الدَّسْتُوَائِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي قِلاَبَةَ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ الضَّحَّاكِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَيْسَ عَلَى الْعَبْدِ نَذْرٌ فِيمَا لاَ يَمْلِكُ ، وَلاَعِنُ الْمُؤْمِنِ كَقَاتِلِهِ ، وَمَنْ قَذَفَ مُؤْمِنًا بِكُفْرٍ فَهُوَ كَقَاتِلِهِ ، وَمَنْ قَتَلَ نَفْسَهُ بِشَيْءٍ عَذَّبَهُ اللهُ بِمَا قَتَلَ بِهِ نَفْسَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ».

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٠٦٢) .

قد سبق من المصنف إخراج طرف منه في النذور والأيمان (١٥٢٧) بنفس الإسناد ، وقد سبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الثامن والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في افتراق هذه الأمة)

٢٦٤٠ – حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ أَبُو عَمَّارٍ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «تَفَرَّقَتِ الْيَهُودُ عَلَى إِحْدَى وَسَبْعِينَ ، أَوِ اثْنَتَيْنِ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، وَالنَّصَارَى مِثْلَ ذَلِكَ ، وَتَفْتَرِقُ أُمَّتِي عَلَى ثَلاَثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً» .

وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَوْفِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ .
قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٨٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٣٢) ، وأبو داود (السنة / شرح السنة ، ٤٥٩٦) ، وابن ماجه (الفتن / افتراق الأمة ، ٣٩٩١) من طرق عن محمد بن عمرو به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيط. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه ، فرُوي عنه نحو هذا الحديث من مسند معاوية بن أبي سفيان ﷺ عند أحمد (٤ / ١٠٢) ، وأبي داود (٤٥٩٧) ، ومن مسند عوف بن مالك ، وأنس عند ابن ماجه (٣٩٩٢ ، ٣٩٩٣) وعبد الله بن عمرو ﷺ عند المصنف في الباب .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والعشرون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في افتراق هذه الأمة)

٢٦٤٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ :

«أَتَدْرِي مَا حَقُّ اللهِ عَلَى الْعِبَادِ» ؟ قُلْتُ : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «فَإِنَّ حَقَّهُ عَلَيْهِمْ أَنْ يَعْبُدُوهُ ، وَلاَ يُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا» ، قَالَ : «أَتَدْرِي مَا حَقُّهُمْ عَلَيْهِ إِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ» ؟ قُلْتُ: اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «أَنْ لاَ يُعَذِّبَهُمْ» .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٣٥١) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٢٨) من طريق عبد الرحمن ، عن سفيان . و(٥ / ٢٢٨) من طريق إسرائيل ، ومعمر . والبخاري (الجهاد / اسم الفرس والحمار ، ٢٨٥٦) من طريق أبي الأحوص عمار بن رزيق . ومسلم (الإيمان / الدليل على من مات على التوحيد إلخ ، ٣٠) ، وأبو داود (الجهاد / في الرجل يسمي دابته ، ٢٥٥٩) من طريق أبي الأحوص سلام بن سليم . خمستهم (سفيان ، وإسرائيل ، ومعمر ، وأبو الأحوص عمار بن رزيق ، وأبو الأحوص سلام بن سليم) عن أبي إسحاق ، عن عمرو بن ميمون . وأحمد (٥ / ٢٢٨) من طريق أنس ، والأسود بن هلال . و(٥ / ٢٣٠) من طريق عبد الرحمن بن أبي ليلى . و(٥ / ٢٣٤) من طريق أبي عثمان النهدي ، وأبي العوام ، وأبي رزين . و(٥ / ٢٣٩) من طريق ابن غنم . ثمانيتهم عن معاذ بن جبل ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي أحمد الزبيري ، قال أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأ في حديث سفيان ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده ما لم يقرنه بغيره ، فحسنه حسب شرطه لمتابعاته الكثيرة ما بين تامة وقاصرة ، ولما يشهد له من أحاديث الباب .

ولَمَّا كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، قال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثلاثون بعد ١١٠٠

(الإيمان / ما جاء في افتراق هذه الأمة)

٢٦٤٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ حَبِيبِ ابْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، وَعَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ رُفَيْعٍ ، وَالأَعْمَشِ ، كُلُّهُمْ سَمِعُوا زَيْدَ بْنَ وَهْبٍ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «أَتَانِي جِبْرِيلُ ﷺ ، فَبَشَّرَنِي ، فَأَخْبَرَنِي أَنَّهُ مَنْ مَاتَ لاَ يُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا دَخَلَ الْجَنَّةَ» ، قُلْتُ : وَإِنْ زَنَى وَإِنْ سَرَقَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١١٩١٥) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٦١) من طريق غندر . والبخاري (بدء الخلق / ذكر الملائكة ، ٣٢٢٢) من طريق ابن عدي . والنسائي في اليوم والليلة ، ١١٢٠) من طريق يحيى بن بكير . و(١١٢٢) من طريق بقية . أربعتهم عن شعبة . والبخاري (الاستقراض / أداء الديون ، ٢٣٨٨) من طريق أبي شهاب . و(الاستيذان / من أجاب بلبيك ، ٦٢٦٨) من طريق حفص . و(الرقاق / ما يسرني أن عندي مثل أحد ذهبا ، ٦٤٤٤) من طريق أبي الأحوص . ومسلم (الزكاة / الترغيب في الصدقة ، ٩٤) من طريق أبي معاوية . خمستهم عن الأعمش ، عن زيد بن وهب . ومسلم (الإيمان ، ٩٤) من طريق المعرور بن سويد ، وأبي الأسود الديلي مفرقًا . ثلاثتهم (زيد ، ومعرور ، وأبو الأسود) عن أبي ذر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة ، بجانب مجيء الحديث عن أبي ذر ﷺ من غير وجه

مع ما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ وانجبر القصور بالعواضد، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / إذا أراد الله بعبد خيرًا فقهه في الدين)

٢٦٤٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ اللهِ ابْنُ سَعِيدِ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ يُرِدِ اللهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَمُعَاوِيَةَ ﷺ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٥٦٦٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٠٦) ، والدارمي (٢٢٥) من طريق إسماعيل بن جعفر به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الله بن سعيد بن أبي هند ، وثقه جماعة ، وقال يحيى بن سعيد : كان صالحًا ، يعرف وينكر ، وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال : يخطئ . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ربما وهِم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه ، فإن هناك شواهد عديدة على معنى هذا الحديث.

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن عبد الله بن سعيد بن أبي هند وثقه الجمهور خلافًا لأبي حاتم ، وابن حبان ؛ وانجبر القصور البتة بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في ذهاب العلم)

٢٦٥٢ – حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «إِنَّ اللهَ لاَ يَقْبِضُ الْعِلْمَ انْتِزَاعًا يَنْتَزِعُهُ مِنَ النَّاسِ ، وَلَكِنْ يَقْبِضُ الْعِلْمَ بِقَبْضِ الْعُلَمَاءِ، حَتَّى إِذَا لَمْ يَتْرُكْ عَالِمًا ؛ اتَّخَذَ النَّاسُ رُءُوسًا جُهَّالاً ، فَسُئِلُوا ، فَأَفْتَوْا بِغَيْرِ عِلْمٍ، فَضَلُّوا وَأَضَلُّوا» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَزِيَادِ بْنِ لَبِيدٍ رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَعَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ هَذَا .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٨٨٣) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٢) ، والبخاري (العلم / كيف يُقبض العلم ، ١٠٠) ، ومسلم (العلم / رفع العلم وقبضه ، ٢٦٧٣) ، وابن ماجه (السنة / اجتناب الرأي والقياس، ٥٢) من طريق هشام بن عروة . والطيالسي (٢٢٩٢) من طريق يحيى بن أبي كثير . ومسلم من طريق أبي الأسود . وأحمد (٢ / ٢٠٣) من طريق الزهري . أربعتهم (هشام ، ويحيى ، وأبو الأسود ، والزهري) عن عروة ابن الزبير . ومسلم من طريق عمر بن الحكم . كلاهما عن عبد الله بن عمرو ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية كثيرين غير عبدة عنه ، وفيهم مدنيون كمالك ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الحث على تبليغ السماع)

٢٦٥٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ ابْنِ حَرْبٍ قَال : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَسْعُودٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : « نَضَّرَ اللهُ امْرَأً سَمِعَ مِنَّا شَيْئًا ، فَبَلَّغَهُ كَمَا سَمِعَ ، فَرُبَّ مُبَلَّغٍ أَوْعَى مِنْ سَامِعٍ » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عُمَيْرٍ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدِ اللهِ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٦١) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٣٦) ، وابن ماجه (السنة / من بلغ علمًا ، ٢٣٢) من طريق غندر ، عن شعبة ، عن سماك . والمصنف هنا ، وابن عبد البر في الجامع (١٧١) من طريق عبد الملك بن عمير . كلاهما عن عبد الرحمن بن عبد الله . وابن عبد البر أيضًا (١٧٣ ، ١٧٤) من طريق إبراهيم عن الأسود . كلاهما (عبد الرحمن ، والأسود) عن عبد الله به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ، قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين ، وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ،

وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني : إذا حدث عنه شعبة ، والثوري ، وأبو الأحوص ؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

وأبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ثم حسنه لما توبع كل من أبي داود وسماك ، ولمجيء الحديث عن عبد الله ﷺ من غير هذا الوجه كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في تعظيم الكذب على رسول الله ﷺ)

٢٦٦٠ – حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ مُوسَى الْفَزَارِيُّ، ابْنُ بِنْتِ السُّدِّيِّ ، حَدَّثَنَا شَرِيكُ ابْنُ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لاَ تَكْذِبُوا عَلَيَّ ؛ فَإِنَّهُ مَنْ كَذَبَ عَلَيَّ يَلِجُ فِي النَّارِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَكْرٍ ، وَعُمَرَ ، وَعُثْمَانَ ، وَالزُّبَيْرِ ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ، وَعَبْدِاللهِ ابْنِ عَمْرٍو، وَأَنَسٍ، وَجَابِرٍ، وَابْنِ عَبَّاسٍ، وَأَبِي سَعِيدٍ، وَعَمْرِو بْنِ عَبَسَةَ، وَعُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ، وَمُعَاوِيَةَ ، وَبُرَيْدَةَ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَأَبِي أُمَامَةَ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ، وَالْمُقَنَّعِ وَأَوْسٍ الثَّقَفِيِّ.

قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ عَلِيٍّ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٠٨٧) .

أعاده المصنف في المناقب (٣٧١٥) ، وابن ماجه (السنة / التغليظ في تعمد الكذب ، ٣١) من طريق شريك . وأحمد (١ / ٨٣) ، والبخاري (العلم / إثم من كذب على النبي ﷺ ، ١٠٦) ، ومسلم في المقدمة (تغليظ الكذب على رسول الله ﷺ ، ١) من طريق شعبة . وأحمد (١ / ٢٢٣) من طريق شعبة ، وحجاج . ثلاثتهم (شريك ، وشعبة ، وحجاج) عن منصور بن المعتمر به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في شريك القاضي النخعي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً ، فاضلاً ، عابداً ، شديداً على أهل البدع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبِع شريك بغير واحد ، ولكثرة كاثرة من الشواهد ربما تبلغ حد التواتر .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وشريك من رجال الحسن لذاته ارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / في من روى حديثًا وهو يرى أنه كذب)

٢٦٦٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ حَدَّثَ عَنِّي حَدِيثًا ؛ وَهُوَ يَرَى أَنَّهُ كَذِبٌ ؛ فَهُوَ أَحَدُ الْكَاذِبِينَ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، وَسَمُرَةَ رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١١٥٣١) .

أخرجه مسلم (المقدمة ، ١) ، وابن ماجه (السنة / من حدث عن رسول الله ﷺ وهو يرى أنه كذب ، ٤١) ، وأحمد (٤ / ٢٥٠ ، ٢٥٢) ، والطيالسي (٦٩٠) كلهم من طريق حبيب بن أبي ثابت ، عن ميمون به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في ميمون بن أبي شبيب ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وضعفه ابن معين ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق كثير الإرسال .

وفي حبيب بن أبي ثابت ، قال القطان : له غير حديث عن عطاء لا يُتابع عليه ، و ليست بمحفوظة، وقال ابن حبان في الثقات : كان مدلسًا . وقال الحافظ في التقريب : ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس . وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه نظرًا إلى شواهده الكثيرة ، منها حديث علي ﷺ ، وسمرة ﷺ .

والقصور في الإسناد يسير ، لأن فيه مظنة الانقطاع ، وقد تفرد به حبيب بهذا الإسناد ، ولكن للحديث شواهد قوية تقوي حاله ، وحديث سمرة ﷺ أخرجه مسلم ؛ فنظرًا إلى مجموع طرقه وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» ، فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / في الرخصة في ذلك ، يعني كتابة العلم)

٢٦٦٧ – حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى ، وَمَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا الْوَلِيدُ بْنُ مُسْلِمٍ ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ خَطَبَ ، فَذَكَرَ الْقِصَّةَ فِي الْحَدِيثِ ، قَالَ أَبُو شَاهٍ : اكْتُبُوا لِي يَا رَسُولَ اللهِ ! فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اكْتُبُوا لِأَبِي شَاهٍ» ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَى شَيْبَانُ عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ مِثْلَ هَذَا .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٣٨٢) .

هذا الحديث طرف من حديث طويل ، وقد سبق من المصنف إخراج طرف آخر منه في الديات (١٤٠٥) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث السابع والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / في الرخصة في ذلك ، يعني كتابة العلم)

٢٦٦٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ وَهْبِ ابْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَخِيهِ ، وَهُوَ هَمَّامُ بْنُ مُنَبِّهٍ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا هُرَيْرَةَ ﷺ يَقُولُ : لَيْسَ أَحَدٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنِّي إِلاَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ ، وَكُنْتُ لاَ أَكْتُبُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٨٠٠) .

أخرجه البخاري (العلم / كتابة العلم ، ١١٣) ، وأحمد (٢ / ٢٤١) من طريق سفيان ، عن عمرو ، عن وهب بن منبه . وعبد الرزاق (٢٠٤٨٩) عن معمر . كلاهما (معمر ، ووهب) عن همام به .

وأخرجه أحمد (٢ /٤٠٣) من طريق محمد بن سلمة ، عن محمد بن إسحاق ، عن عمرو بن شعيب ، عن مجاهد والمغيرة بن حكيم ، عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من

غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الحديث عن بني إسرائيل)

٢٦٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنِ ابْنِ ثَوْبَانَ ، هُوَ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ ثَابِتِ بْنِ ثَوْبَانَ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً ، وَحَدِّثُوا عَنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، وَلاَ حَرَجَ ، وَمَنْ كَذَبَ عَلَيَّ مُتَعَمِّدًا فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنِ الأَوْزَاعِيِّ ، عَنْ حَسَّانَ بْنِ عَطِيَّةَ، عَنْ أَبِي كَبْشَةَ السَّلُولِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

وَهَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٨٩٦٨) .

انفرد به الترمذي من طريق ابن ثوبان . وأخرجه أحمد (٢ / ١٥٩ ، ٢٠٢ ، ٢١٤)، والبخاري (الأنبياء / ما ذُكر عن بني إسرائيل ، ٣٤٦١) ، و المصنف هنا. كلهم بأسانيدهم المختلفة عن الأوزاعي . كلاهما (ابن ثوبان ، والأوزاعي) عن حسان به .

والحديث رجاله ثقات ، إلا ما تُكلم في عبد الرحمن بن ثابت بن ثوبان ، قال أبو داود : كان فيه سلامة ، وليس به بأس ، وكان مجاب الدعوة . وقال ابن معين : صالح . وقال مرةً : ضعيف . وقال أحمد : أحاديثه مناكير . وقال الحافظ في التقريب : الزاهد ، صدوق يخطئ ، ورُمي بالقدر ، وتغير بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع ابن ثوبان بغيره ، ولِما له من شواهد في الباب ، منها حديث أبي هريرة ﷺ عند ابن حبان

(٦٢٥٤) ، وحديث أبي سعيد ﷺ عند البيهقي (٣ / ٤٣١) .

ولما كان ابن ثوبان من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، وأخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثلاثون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الدال على الخير كفاعله)

٢٦٧١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا عَمْرٍو الشَّيْبَانِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الْبَدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلاً أَتَى النَّبِيَّ ﷺ يَسْتَحْمِلُهُ ، فَقَالَ : إِنَّهُ قَدْ أُبْدِعَ بِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «ائْتِ فُلانًا» ، فَأَتَاهُ ، فَحَمَلَهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» ، أَوْ قَالَ : «عَامِلِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ نُمَيْرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ . وَقَالَ : «مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ» . وَلَمْ يَشُكَّ فِيهِ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٩٨٦) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٧٣) . ومسلم (الإمارة / فضل إعانة الغازي في سبيل الله ، ١٨٩٣ من طريق محمد جعفر . كلاهما (أحمد ، ومحمد بن جعفر) عن شعبة . ومسلم (١٨٩٣) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٤ / ١٢٠) ، ومسلم ، وأبو داود (الأدب / الدال على الخير كفاعله ، ٥١٢٩) من طريق سفيان . وأحمد (٤ / ١٢٠) عن عبد الله بن

نمير ، ويعلى بن عبيد ، ومحمد بن عبيد . والمصنف هنا من خريق عبد الله بن نمير . ستهم (شعبة ، وأبو معاوية ، وسفيان ، وعبد الله بن نمير ، ويعلى ، ومحمد) عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة ، كما توبع شعبة بكثيرين في روايته عن الأعمش ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الدال على الخير كفاعله)

٢٦٧٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ بُرَيْدِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ جَدِّهِ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « اشْفَعُوا ، وَلْتُؤْجَرُوا ، وَلْيَقْضِ اللهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا شَاءَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وبُرَيْدٌ يُكْنَى أَبَا بُرْدَةَ أَيْضًا ، هُوَ ابْنُ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ، وَهُوَ كُوفِيٌّ ثِقَةٌ فِي الْحَدِيثِ ، رَوَى عَنْهُ شُعْبَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف

. (٩٠٣٦)

أخرجه البخاري (الأدب ، ٦٠٢٨) من طريق أبي أسامة . والبخاري (الزكاة / التحريض على الصدقة إلخ ، ١٤٣٢) من طريق عبد الواحد . ومسلم (البر / استحباب الشفاعة فيما ليس بحرام ، ٢٦٢٧) من طريق علي بن مسهر ، وحفص بن غياث . والبخاري (الأدب ، ٦٠٢٧) ، وأبو داود (الأدب / في الشفاعة ، ٥١٣١ ، ٥١٣٣) من طريق سفيان . وأحمد (٤ / ٤٠٠) عن وكيع. كلهم عن بريد بن عبد الله بن أبي بردة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في بريد بن عبد الله بن أبي بردة ، قال الحافظ في مقدمة الفتح : وثقه ابن معين ، والعجلي ، والترمذي ، وأبو داود ، وقال النسائي : ليس به بأس . وقال مرة : ليس بذلك القوي . وقال أبو حاتم : ليس بالمتين يكتب حديثه ، وقال ابن عدي : صدوق ، وأحاديثه مستقيمة . وأنكر ما روى حديث «إذا أراد الله بأمة خيرًا قبض نبيها قبلها» . وقال في التقريب : ثقة يخطئ قليلاً .

وفي أبي أسامة حماد بن أسامة ، وثقه جمهور النقاد ، إلا ما نقل الأزدي عن سفيان ابن وكيع ، قال : إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة ؟ كان أمره بيناً ، كان من أسرق الناس لحديثٍ جيد . وقال وكيع : نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب ، وكان دفن كتبه ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت ، ربما دلَّس ، وكان بأخرة يحدث عن كتب غيره . اهـ .

ولما كان من دأب الإمام الترمذي التورع في الحكم على الحديث ؛ لاحظ الكلام اليسر فيهما معًا ؛ وإن كان قد وثق هو بريدًا ، فتوقف في تصحيح حديثهما أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع أبو أسامة ، ولمجيء نحو الحديث عن غير واحد من الصحابة رضي الله عنه بأسانيد صحيحة .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، وأخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الدال على الخير كفاعله)

٢٦٧٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، وَعَبْدُ الرَّزَّاق ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوق ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلاَّ كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ كِفْلٌ مِنْ دَمِهَا ، وَذَلِكَ لأَنَّهُ أَوَّلُ مَنْ أَسَنَّ الْقَتْلَ» ، وَقَالَ عَبْدُ الرَّزَّاق : «سَنَّ الْقَتْلَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ، قَالَ : «سَنَّ الْقَتْلَ» .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي في الأطراف (٥٩٦٨) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٣٣) عن وكيع . والبخاري (الديات / باب ومن أحياها ، ٦٨٦٧) عن قبيصة . وابن ماجه (الديات / التغليظ في قتل مسلم ظلمًا ، ٢٦١٦) من طريق عيسى بن يونس . والنسائي (المحاربة / تحريم الدم ، ٣٩٩٠) من طريق عبد الرحمن . أربعتهم عن سفيان الثوري .

والبخاري (الاعتصام / إثم من دعى إلى ضلالة ، ٧٣٢١) عن الحميدي . ومسلم (القسامة / إثم من سن القتل ، ١٦٧٧) ، والمصنف هنا عن ابن أبي عمر . كلاهما عن سفيان بن عيينة .

ومسلم ، وأحمد (١ / ٣٨٣) من طريق أبي معاوية . والبخاري (الأنبياء / خلق آدم وذريته ، ٣٣٣٥) من طريق حفص بن غياث . ومسلم من طريق جرير ، وعيسى بن يونس . ستتهم (الثوري ، وابن عيينة ، وأبو معاوية ، وحفص بن غياث ، وجرير ، وعيسى) عن الأعمش به . وصرح الأعمش بالتحديث في رواية حفص بن غياث عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا أن الترمذي وقع في إسناده عبد الرزاق مقرونًا بوكيع ، وله وقفة في عبد الرزاق ، فنقل في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. بالإضافة إلى ما يُخشى من جهة تدليس الأعمش .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع عبد الرزاق بكثيرين متابعة تامة وقاصرة ، ولما يشهد له من أحاديث في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، وأخرج الحديث الشيخان ، وقد صرح الأعمش أيضًا بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في من دعى إلى هدىً إلخ)

٢٦٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ يَتَّبِعُهُ ، لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلاَلَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الإِثْمِ مِثْلُ آثَامِ مَنْ يَتَّبِعُهُ ، لاَ يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئًا».

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في لخراف المزي (١٣٩٧٦) .

أخرجه مسلم (العلم / من سن سنة حسنة إلخ ، ٢٦٧٤) ، وأبو داود (السنة / لزوم السنة ، ٤٦٠٩) ، وأحمد (٢ / ٣٩٧) من خريق إسماعيل بن جعفر . وابن ماجه (السنة / من سن سنة حسنة ، ٢٠٦) من خريق عبد العزيز بن أبي حازم . كلاهما (إسماعيل ، وعبد العزيز) عن العلاء ، عن أبيه . وأحمد (٢ / ٥٢٠) ، وابن ماجه (٢٠٤) من خريق محمد بن سيرين . وأحمد (٢ / ٥٠٤) من خريق الحسن . ثلاثتهم (عبد الرحمن ، ومحمد ،

والحسن) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه . وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وتقدم الكلام عليه مرارًا ، انظر مثلاً رقم (١٩٣٤) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ولِما له من الشواهد في الباب .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، وأخرجه مسلم في الصحيح ، لم يبق ريبة في بلوغه درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثالث والأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في من دعى إلى هدىً إلخ)

٢٦٧٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ سَنَّ سُنَّةَ خَيْرٍ ، فَاتُّبِعَ عَلَيْهَا ؛ فَلَهُ أَجْرُهُ وَمِثْلُ أُجُورِ مَنِ اتَّبَعَهُ غَيْرَ مَنْقُوصٍ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئًا ، وَمَنْ سَنَّ سُنَّةَ شَرٍّ ، فَاتُّبِعَ عَلَيْهَا ؛ كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهُ وَمِثْلُ أَوْزَارِ مَنِ اتَّبَعَهُ غَيْرَ مَنْقُوصٍ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْئًا» .

وَفِي الْبَاب عَنْ حُذَيْفَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوُ هَذَا ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الْمُنْذِرِ بْنِ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . وَقَدْ رُوِيَ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَيْضًا .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح» ولم ينقل المزي في الأطراف (٣٢٢٠)

أيَّ حكم عليه .

أخرجه مسلم (العلم / من سنة سنة إلخ ، ١٠١٧) ، وابن ماجه (السنة / من سن سنة حسنة ، ٢٠٣) من طريق المسعودي . وأحمد (٤ / ٣٥٧) ، ومسلم ، والنسائي (الزكاة / التحريض على الصدقة ، ٢٥٥٥) من طريق أبي عوانة . كلاهما عن عبد الملك بن عمير . ومسلم ، والنسائي (٢٥٥٥) ، وأحمد (٤/ ٣٥٧) ، من طرق عن عون بن أبي جحيفة . كلاهما (عبد الملك ، وعون) عن المنذر بن جرير . وأخرجه أحمد (٤ / ٣٦١ ، ٣٦٢) ، ومسلم من طرُق عن عبد الرحمن بن هلال العبسي . وأخرجه أحمد (٤ / ٣٦٠) من طريق حميد بن هلال . وأخرجه الحميدي (٨٠٥) ، وأحمد (٣ /٦١) من طريق أبي وائل . أربعتهم (المنذر ، وعبد الرحمن ، وحميد ، وأبو وائل) عن جرير بن عبد الله ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن عمير ؛ فقال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها ، وقال : سماك أصلح منه ، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ ، وقال ابن معين : ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين ، وقال مرةً : مخلِّط . وقال العجلي : صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وهو مشهور بالتدليس . و قال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس . اهـ .

وفي عبدالرحمن بن عبدالله المسعودي من جهة الاختلاط ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، اختلط قبل موته . ورواية المتقدمين عنه صحيحة ، والضابط أن من سمع منه ببغداد ؛ فسماعه ضعيف ، و من سمع منه بالكوفة ، والبصرة ؛ فسماعه صحيح ، كذا قال ابن عمار ، وأحمد (نهاية الاغتباط) . وقد شدد قوم في أمرالمسعودي ، ورد حديثه كله لأنه لايتميز حديثه القديم من حديثه الجديد .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع كل من المسعودي ، وعبد الملك بغير واحد ، ولِمجيء الحديث عن جرير ﷺ من غير وجه كما مر في التخريج .

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه

الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الأخذ بالسنة واجتناب البدع)

٢٦٧٦ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا بَقِيَّةُ بْنُ الْوَلِيدِ ، عَنْ بَحِيرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ﷺ قَالَ : وَعَظَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ يَوْمًا بَعْدَ صَلاةِ الْغَدَاةِ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً ؛ ذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ ، ووَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ ، فَقَالَ رَجُلٌ : إِنَّ هَذِهِ مَوْعِظَةُ مُوَدِّعٍ ، فَمَاذَا تَعْهَدُ إِلَيْنَا يَا رَسُولَ اللهِ ! قَالَ : «أُوصِيكُمْ بِتَقْوَى اللهِ ، وَالسَّمْعِ ، وَالطَّاعَةِ ؛ وَإِنْ عَبْدٌ حَبَشِيٌّ ، فَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ ؛ يَرَى اخْتِلافًا كَثِيرًا ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحْدَثَاتِ الأُمُورِ ، فَإِنَّهَا ضَلالَةٌ ، فَمَنْ أَدْرَكَ ذَلِكَ مِنْكُمْ ؛ فَعَلَيْهِ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِذِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقَدْ رَوَى ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا أَبُو عَاصِمٍ ، عَنْ ثَوْرِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ خَالِدِ بْنِ مَعْدَانَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَمْرٍو السُّلَمِيِّ ، عَنِ الْعِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

وَالْعِرْبَاضُ بْنُ سَارِيَةَ يُكْنَى أَبَا نَجِيحٍ ، وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنْ حُجْرِ بْنِ حُجْرٍ ، عَنْ عِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٨٩٠) .

انفرد الترمذي بإخراجه من خريق بقية ، عن بَحير بن سعد . وأخرجه أحمد (٤ / ١٢٦) ، وأبو داود (السنة / لزوم السنة ، ٤٦٠٧) من خريق الوليد بن مسلم . وأحمد (٤ / ١٢٦) ، والدارمي (٩٦) من خريق أبي عاصم . كلاهما (الوليد ، وأبو عاصم) عن ثور اين يزيد . كلاهما (بحير ، وثور) عن خالد بن خالد بن معدان . وابن ماجه (السنة / اتباع سنة الخلفاء الراشدين ، ٤٢) من خريق ضمرة بن حبيب . كلاهما (خالد ، وضمرة) عن عبد الرحمن بن عمرو السلمي ، عن العرباض ﵁ به .

وأخرجه أبو داود (٤٦٠٧) ، وأحمد (٤ / ١٢٦) من خريق الوليد، عن ثور بن يزيد، عن خالد ، عن عبد الرحمن بن عمرو ، وحجر بن حجر ، عن العرباض ﵁ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في بقية بن الوليد ، نقل الترمذي في الجامع (٢١٢٠) عن الإمام أحمد قوله : إسماعيل بن عياش أصلح حديثًا من بقية ، ولبقية أحاديث مناكير عن الثقات . اهـ . وقال ابن القطان : بقية يدلس عن الضعفاء ، ويستبيح ذلك . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، كثير التدليس عن الضعفاء . ووضعه في المرتبة الرابعة من المدلسين . وقد عنعن .

وفيه عبد الرحمن عمرو السلمي أيضًا ، لم يُنقل في جرح ولا تعديل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع بقية متابعة قاصرةً في روايته من حديث خالد بن معدان ، مع مجيء الحديث عن العرباض ﵁ من غير هذا الوجه ، ولشواهده في الباب .

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بالعواضد القوية ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس والأربعون بعد ١١٠٠

(العلم / ما جاء في الانتهاء عما نهى عنه رسول الله ﷺ)

٢٦٧٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اتْرُكُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ ، فَإِذَا حَدَّثْتُكُمْ ؛ فَخُذُوا عَنِّي ، فَإِنَّمَا هَلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ بِكَثْرَةِ سُؤَالِهِمْ وَاخْتِلَافِهِمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في لخراف المزي (١٢٥١٨) .

أخرجه مسلم (الفضائل / توقيره ﷺ إلخ ، ١٣٣٧) من خريق أبي معاوية ، وعبد الله بن نمير . وابن ماجه (السنة / اتباع سنة رسول الله ﷺ ، ٢) من خريق أبي معاوية . وأحمد (٢ / ٣٥٥) من خريق شريك . وابن ماجه من خريق شريك ، وجرير . أربعتهم (أبو معاوية ، وشريك ، وعبد الله بن نمير ، وجرير) عن الأعمش ، عن أبي صالح . والبخاري (الاعتصام / الاقتداء بسنن رسول الله ﷺ ، ٧٢٨٨) من خريق أبي الزناد ، عن الأعرج . ومسلم (الحج / فرض الحج مرةً في العمر ، ١٣٣٧) ، والنسائي (المناسك / وجوب الحج، ٢٦٢٠) من خريق محمد بن زياد . وأحمد (٢ / ٤٨٢) من خريق عبد الرحمن بن أبي عمرة. أربعتهم (أبو صالح ، والأعرج ، ومحمد بن زياد ، وعبد الرحمن) عن أبي هريرة ﷺ.

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرخه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، ولما له من الشواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في إفشاء السلام)

٢٦٨٨ – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لاَ تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا ، وَلاَ تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا ، أَلاَ أَدُلُّكُمْ عَلَى أَمْرٍ إِذَا أَنْتُمْ فَعَلْتُمُوهُ ؛ تَحَابَبْتُمْ ؟ أَفْشُوا السَّلاَمَ بَيْنَكُمْ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلامٍ ، وَشُرَيْحِ بْنِ هَانِئٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَالْبَرَاءِ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ رضي الله عنهم .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥١٣) .

أخرجه مسلم (الإيمان / لا يدخل الجنة إلا المؤمنون إلخ ، ٥٤) من طريق وكيع ، وأبي معاوية ، وجرير . وأبو داود (الأدب / إفشاء السلام ، ٥١٩٣) من طريق زهير . وابن ماجه (الأدب / إفشاء السلام ، ٣٦٩٢) من طريق أبي معاوية ، وابن نمير . وأحمد (٢ / ٤٤٣) من طريق وكيع . خمستهم (وكيع ، وأبو معاوية ، وجرير ، وزهير ، وابن نمير) عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه بناءً على شواهده في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والأربعون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في أن الاستيذان ثلاث)

٢٦٩٠ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ : اسْتَأْذَنَ أَبُو مُوسَى ﷺ عَلَى عُمَرَ ﷺ، فَقَالَ : السَّلامُ عَلَيْكُمْ ، أَ أَدْخُلُ ؟ قَالَ عُمَرُ ﷺ : وَاحِدَةٌ ، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً ، ثُمَّ قَالَ : السَّلامُ عَلَيْكُمْ ، أَ أَدْخُلُ ؟ قَالَ عُمَرُ ﷺ : ثِنْتَان ، ثُمَّ سَكَتَ سَاعَةً ، فَقَالَ : السَّلامُ عَلَيْكُمْ ، أَ أَدْخُلُ ؟ فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : ثَلاثٌ ، ثُمَّ رَجَعَ ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ لِلْبَوَّابِ : مَا صَنَعَ؟ قَالَ : رَجَعَ ، قَالَ : عَلَيَّ بِهِ ، فَلَمَّا جَاءَهُ ؛ قَالَ : مَا هَذَا الَّذِي صَنَعْتَ ؟ قَالَ : السُّنَّةَ ، قَالَ : آ السُّنَّةُ ؟ وَاللهِ ! لَتَأْتِيَنِّي عَلَى هَذَا بِبُرْهَان ، أَوْ بِبَيِّنَةٍ ؛ أَوْ لأَفْعَلَنَّ بِكَ ، قَالَ : فَأَتَانَا ؛ وَنَحْنُ رُفْقَةٌ مِنَ الأَنْصَار ، فَقَالَ : يَا مَعْشَرَ الأَنْصَار ! أَلَسْتُمْ أَعْلَمَ النَّاسِ بِحَدِيثِ رَسُولِ اللهِ ﷺ؟ أَ لَمْ يَقُلْ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الاسْتِئْذَانُ ثَلاثٌ ، فَإِنْ أُذِنَ لَكَ ؛ وَإِلاَّ ؛ فَارْجِعْ»؟ فَجَعَلَ الْقَوْمُ يُمَازِحُونَهُ ، قَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ : ثُمَّ رَفَعْتُ رَأْسِي إِلَيْهِ ، فَقُلْتُ : فَمَا أَصَابَكَ فِي هَذَا مِنَ الْعُقُوبَةِ ؛ فَأَنَا شَرِيكُكَ ، قَالَ : فَأَتَى عُمَرَ ﷺ ، فَأَخْبَرَهُ بِذَلِكَ ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : مَا كُنْتُ عَلِمْتُ بِهَذَا .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيّ ، وَأُمِّ خَارِق مَوْلاةِ سَعْدٍ رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيحٌ] .

وَالْجُرَيْرِيُّ اسْمُهُ سَعِيدُ بْنُ إِيَاس، يُكْنَى أَبَا مَسْعُودٍ، وَقَدْ رَوَى هَذَا غَيْرُهُ أَيْضًا عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، وَأَبُو نَضْرَةَ الْعَبْدِيُّ اسْمُهُ الْمُنْذِرُ بْنُ مَالِكِ بْن قُطَعَةَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٣٣٠).

أخرجه أحمد (٤ / ٣٩٣) ، ومسلم (الآداب / الاستيذان ، ٢١٥٤) من طريق

الجريري . وأحمد (٣/١٩، ٤/٤١٠، ٤١٨) ، وابن ماجه (الأدب/ الاستيذان ، ٣٧٠٦)، والدارمي (الاستيذان / الاستيذان ثلاث) من طريق داود بن أبي هند . ومسلم أيضًا من طريق أبي مسلمة سعيد بن يزيد . ثلاثتهم (الجريري ، وداود ، وأبومسلمة) عن أبي نضرة. والحميدي (٧٣٤) ، وأحمد (٣/٦) ، والبخاري (الاستيذان / التسليم والاستيذان ثلاثاً ، ٦٢٤٥) ، ومسلم ، وأبو داود (الأدب / كم مرة يسلم الرجل في الاستيذان ، ٥١٨٠) من طريق بسر بن سعيد . كلاهما (أبو نضرة ، وبسر) عن أبي سعيد ﷺ .

وقد روي هذا الحديث عن أبي موسى الأشعري ﷺ صاحب القصة من طرق لا حاجة بنا إلى تخريجها هنا ، انظر : «المسند الجامع» (١١ / ٨٨٧٦ - ٨٨٨٠) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سفيان بن وكيع ، وهو ضعيف ، كان صدوقاً إلا أنه ابتلي بوارق سوء ، فأدخل عليه ما ليس من حديثه ، فترك حديثه ، وقد تقدم الكلام عليه مراراً ، وتقد مرارًا ، انظر مثلاً : رقم (٣٥٢) .

وفي سعيد بن إياس الجُريري ، وهو ثقة من رجال الجماعة ؛ إلا أنه اختلط قبل موته بثلاث سنين ؛ لكن قال العجلي: عبد الأعلى من أصحهم عنه حديثاً ، سمع منه قبل أن يختلط بثمان سنين ، وهذا الحديث من رواية عبد الأعلى عنه.

فنزل إسناد الحديث عن درجة الصحة لمكان سفيان بن وكيع ، ثم حسنه لما رأى له من متابعات ، وشواهد، فتوبع سفيان متابعة قاصرة ، كما توبع الجريري من داود بن أبي هند ، وأبي مسلمة متابعة تامة ، على أن الحديث قد روي عن أبي سعيد ، و أبي موسى رضي الله عنهما من وجوهٍ كثيرة .

والقصور في الإسناد وإن كان شديدًا في بادئ النظر لأجل سفيان بن وكيع ؛ ولكن الأمر عند الترمذي أنه فوق من يُضعَّف حديثه لما تجلَّى له خلال تجربته لأحاديثه أنه كثير المتابعة فيما يرويه ، كما اتضح ذلك هنا بالتخريج . فهو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه هذا بالعواضد الكثيرة إلى درجة الصحيح البتة ، لذلك وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه إن شاء الله تعالى .

الحديث الثامن والأربعون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في تبليغ السلام)

٢٦٩٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْمُنْذِرِ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ زَكَرِيَّا ابْنِ أَبِي زَائِدَةَ ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ ، حَدَّثَنِي أَبُو سَلَمَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهَا : «إِنَّ جِبْرِيلَ يُقْرِئُكِ السَّلَامَ» ، قَالَتْ : وَعَلَيْهِ السَّلَامُ ، وَرَحْمَةُ اللهِ ، وَبَرَكَاتُهُ .

وَفِي الْبَاب عَنْ رَجُلٍ مِنْ بَنِي نُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ جَدِّهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ الزُّهْرِيُّ أَيْضًا عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في أطراف المزي (١٧٧٢٧) .

أخرجه أحمد (٦ / ٥٥) عن يحيى بن سعيد . و(٦ / ٢٠٨) عن وكيع ، ويزيد . و(٦ / ٢٢٤) عن يعلى . والبخاري (الاستيذان / إذا قال : فلان يقرئك السلام ، ٦٢٥٣) عن أبي نعيم . ومسلم (فضائل الصحابة / فضل عائشة ، ٢٤٤٧) من طريق عبد الرحيم ابن سليمان ، ويعلى بن عبيد . وأبو داود (الأدب / الرجل يقول فلان يقرئك السلام ، ٥٢٣٢) ، وابن ماجه (الأدب / رد السلام ، ٣٦٩٦) من طريق عبد الرحيم بن سليمان . والمصنف هنا من طريق محمد بن فضيل . وفي (المناقب ، ٣٨٨٢) من طريق ابن المبارك . كلهم (يحيى ، ووكيع ، ويزيد بن هارون ، ويعلى ، وأبو نعيم ، وعبد الرحيم ، ومحمد بن فضيل ، وابن المبارك) عن زكريا بن أبي زائدة ، عن الشعبي .

وأخرجه البخاري (بدء الخلق / ذكر الملائكة ، ٣٢١٧) ، و(الاستيذان / تسليم الرجال على النساء ، ٦٢٤٩) من طريق معمر . و(فضائل أصحاب النبي / فضل عائشة ، ٣٧٦٨) من طريق يونس . و(الأدب / من دعاء صاحبه فنقص من اسمه حرفًا ، ٦٢٠١)، وأحمد (٦ / ٨٨) من طريق شعيب . ثلاثتهم (معمر ، ويونس ، وشعيب) عن الزهري .

كلاهما (الشعبي ، والزهري) عن أبي سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في زكريا بن أبي زائدة ، وثقه النسائي ، ويعقوب ابن سفيان ، وأبو بكر البزار ، وابن سعد ، وقال أحمد : ثقة ، حلو الحديث ، وقال أبو زرعة : صويلح ، يدلس كثيرًا عن الشعبي . وقال أبو حاتم : لين الحديث . كان يدلس ، وإسرائيل أحب إليَّ منه ، ويقال : إن المسائل التي كان يرويها عن الشعبي لم يسمعها منه ، إنما أخذها عن أبي حريز . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، وكان يدلس ، وسماعه من أبي إسحاق بأخرة .

وفي محمد بن فضيل ، قال أحمد : كان يتشيع ، وكان حسن الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال أبو داود : كان شيعيا محترقًا . وقال ابن سعد : كان ثقة صدوقًا ، كثير الحديث ، متشيعًا ، وبعضهم لا يحتج به . وقال الحافظ في التقريب : صدوق عارف ، رُمي بالتشيع.

وفي علي بن المنذر شيخ الترمذي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق يتشيع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع كل من هؤلاء الثلاثة متابعاتٍ ما بين تامة وقاصرة ، بجانب مجيء الحديث عن أبي سلمة ، عن عائشة رضي الله عنها من غير هذا الوجه .

ولما كان محمد بن فضيل ، وعلي بن المنذر من رجال الحسن لذاته ، وقد توبعا بغير واحد ؛ فارتقى الحديث إلى درجة الصحيح لا محالة ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والأربعون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في التسليم على أهل الذمة)

٢٧٠٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ،

عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «لاَ تَبْدَءُوا الْيَهُودَ وَالنَّصَارَى بِالسَّلاَمِ ، وَإِذَا لَقِيتُمْ أَحَدَهُمْ فِي الطَّرِيقِ ؛ فَاضْطَرُّوهُمْ إِلَى أَضْيَقِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٧٠٤) .

قد سبق من المصنف إخراجه في السير برقم (١٦٠٢) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في التسليم على أهل الذمة)

٢٧٠١ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : إِنَّ رَهْطًا مِنَ الْيَهُودِ دَخَلُوا عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالُوا : السَّامُ عَلَيْكَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «عَلَيْكُمْ» ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها : بَلْ عَلَيْكُمُ السَّامُ وَاللَّعْنَةُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «يَا عَائِشَةُ ! إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الرِّفْقَ فِي الأَمْرِ كُلِّهِ» ، قَالَتْ عَائِشَةُ : أَلَمْ تَسْمَعْ مَا قَالُوا ؟ قَالَ : «قَدْ قُلْتُ : عَلَيْكُمْ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي بَصْرَةَ الْغِفَارِيِّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْجُهَنِيِّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ عَائِشَةَ رضي الله عنها حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٤٣٧) .

أخرجه أحمد (٦ / ٣٧) ، والبخاري (استتابة المرتدين / إذا عرض الذمي أو غيره بسب النبي ﷺ ، ٦٩٢٧) ، ومسلم (السلام / النهي عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام ، ٢١٦٥) من طريق سفيان بن عيينة . وأحمد (٦ / ٨٥) ، وابن ماجه (٣٦٨٩) من طريق

الأوزاعي . وأحمد (٦ / ١٩٩) ، والبخاري (الدعوات ، ٦٣٩٥) ، ومسلم من طريق معمر . والبخاري (٦٠٢٤) ، ومسلم من طريق صالح . والبخاري (٦٢٥٦) من طريق شعيب . خمستهم (ابن عيينة ، والاوزاعي ، ومعمر ، وصالح بن كيسان ، وشعيب) عن الزهري به .

هذا ، والحديث قد رُوي عن عائشة رضي الله عنها من وجوهٍ كثيرة ، فرواه عنها مسروق ، وابن أبي مليكة ، وأبو بكر بن محمد عمرو بن حزم ، ومحمد بن الأشعث ، وأبو صالح ، وانظر لطرق أحاديثهم : «المسند الجامع» (٢٠ / ١٧٠٤٣ - ١٧٠٤٨) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عائشة رضي الله عنها من وجوه كثيرة ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في السلام على مجلس فيه المسلمون وغيرهم)

٢٧٠٢ - حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ أَنَّ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ بِمَجْلِسٍ ؛ وَفِيهِ أَخْلَاطٌ مِنَ الْمُسْلِمِينَ وَالْيَهُودِ ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٩) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٠٣) ، ومسلم (الجهاد / في دعاء النبي ﷺ وصبره على أذى المنافقين ، ١٧٩٨) من طريق عبد الرزاق مطولاً . والبخاري (الاستيذان / التسليم في مجلس فيه أخلاط إلخ ، ٦٢٥٤) من طريق هشام . كلاهما (عبد الرزاق ، وهشام) عن

معمر . وأحمد (٥ / ٢٠٣) ، والبخاري (المرضى ، ٥٦٦٣) ، ومسلم من طريق عقيل . وأحمد (٥ / ٢٠٣) ، والبخاري (التفسير ، ٤٥٦٦) من طريق شعيب . والبخاري (اللباس، ٥٩٦٤) من طريق يونس مختصرًا . والبخاري (٦٢٠٧) من طريق شعيب ، ومحمد بن أبي عتيق . خمستهم (معمر ، وعقيل ، وشعيب ، يونس ، وابن أبي عتيق) عن الزهري به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (١/٥٣٥) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٢/٧٥٦) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر ، كما توبع معمر بكثيرين من أصحاب الزهري عنه .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في تسليم الراكب على الماشي)

٢٧٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، وَإِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ الشَّهِيدِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يُسَلِّمُ الرَّاكِبُ عَلَى الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» ، وَزَادَ ابْنُ الْمُثَنَّى فِي حَدِيثِهِ : «وَيُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ شِبْلٍ ، وَفَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَجَابِرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

وَ قَالَ أَيُّوبُ السَّخْتِيَانِيُّ ، وَيُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، وَعَلِيُّ بْنُ زَيْدٍ ، إِنَّ الْحَسَنَ لَمْ يَسْمَعْ مِنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

٢٧٠٤ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَنْبَأَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يُسَلِّمُ الصَّغِيرُ عَلَى الْكَبِيرِ ، وَالْمَارُّ عَلَى الْقَاعِدِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» إلا أن المزي إنما نقل في الأطراف (١٤٦٧٩) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه وأحمد (٢ / ٥١٠) من طريق روح ، عن حبيب بن الشهيد ، عن الحسن به.

وأخرجه البخاري (الاستيذان / تسليم القليل على الكثير ، ٦٢٣١) من طريق عبدالله. وأحمد (٢ / ٣١٤) ، وأبو داود (الأدب / من أولى بالسلام ، ٥١٩٨) من طريق عبد الرزاق . كلاهما عن معمر ، عن همام بن منبه . والبخاري (٦٢٣٢ ، ٦٢٣٤) من طريق ثابت . كلاهما (همام ، وثابت) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن في الإسناد الأول انقطاعًا بين الحسن وأبي هريرة ؛ فإنه لم يسمع منه كما قال المصنف هنا ، وابن أبي حاتم عن أبيه في المراسيل .

لذلك أردفه الترمذي بالإسناد الثاني بعد ما قال : هذا حديث قد رُوي من غير وجه عن أبي هريرة ﷺ ، فتحسين الترمذي لهذا الحديث إنما هو جبرًا لخلل الانقطاع في الإسناد الأول ، وذلك بأن الحسن لم ينفرد به عن أبي هريرة ﷺ ، بل تابعه عليه همام ، وثابت كما عُلم من التخريج مع ما للحديث من شواهد في الباب كما أشار إليها المصنف .

ولما كان رجال الإسنادين ثقات ، وبخاصة : الإسناد الثاني ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في تسليم الراكب على الماشي)

٢٧٠٥ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَنْبَأَنَا حَيْوَةُ بْنُ شُرَيْحٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو هَانِئٍ اسْمُهُ حُمَيْدُ بْنُ هَانِئٍ الْخَوْلانِيُّ ، عَنْ أَبِي عَلِيٍّ الْجَنْبِيِّ ، عَنْ فَضَالَةَ بْنِ عُبَيْدٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «يُسَلِّمُ الْفَارِسُ عَلَى الْمَاشِي ، وَالْمَاشِي عَلَى الْقَائِمِ ، وَالْقَلِيلُ عَلَى الْكَثِيرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٠٣٤) .

أخرجه أحمد (٦ / ١٩) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩٩٨ ، ٩٩٩) من طريق حيوة بن شريح . والبخاري أيضًا (٩٩٦) من طريق ابن وهب . وأحمد (٦ / ٢٠) من طريق ابن لهيعة . ثلاثتهم (حيوة ، وابن وهب ، وابن لهيعة) عن أبي هانئ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / من اطلع في دار قوم بغير إذنهم)

٢٧٠٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ فِي بَيْتِهِ ، فَاطَّلَعَ عَلَيْهِ رَجُلٌ ، فَأَهْوَى إِلَيْهِ بِمِشْقَصٍ ، فَتَأَخَّرَ الرَّجُلُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٢١) .

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (١٠٧٢) من طريق الفزاري . وأحمد (٣ / ١٠٨) من طريق ابن عدي . و(٣ / ١٢٥) من طريق يحيى . و(٣ / ١٧٨) من طريق سهل . وأبو يعلى الموصلي (٣٨٦٤) من طريق يزيد بن هارون . خمستهم (الفزاري ، وابن عدي، ويحيى ، وسهل ، ويزيد) عن حميد . وأحمد (٣ / ١٤٠) من طريق عيسى بن طهمان . و(٣ / ١٩١) من طريق إسحاق بن عبد الله . و(٣ / ٢٣٩) من طريق عبيد الله بن أبي بكر . أربعتهم (حميد ، وعيسى ، وإسحاق ، وعبيد الله) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ . بالإضافة إلى كلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين ، وقد توبِع هنا .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع كل من حميد ، وعبد الوهاب بغير واحد ، مع ما للحديث من شواهد في الباب.

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، ورجاله رجال الصحيح ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الخامس والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / من اطلع في دار قوم بغير إذنهم)

٢٧٠٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ أَنَّ رَجُلاً اطَّلَعَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مِنْ جُحْرٍ فِي حُجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ ؛

وَمَعَ النَّبِيِّ ﷺ مِدْرَاةٌ يَحُكُّ بِهَا رَأْسَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «لَوْ عَلِمْتُ أَنَّكَ تَنْظُرُ لَطَعَنْتُ بِهَا فِي عَيْنِكَ ، إِنَّمَا جُعِلَ الاسْتِئْذَانُ مِنْ أَجْلِ الْبَصَرِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٢١) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٣٠) ، والبخاري (الاستيذان ، ٦٢٤١) ، ومسلم (الآداب / تحريم النظر في بيت غيره ، ٢١٥٦) من طرق عن سفيان بن عيينة . وأحمد (٥ / ٢٣٤) ، ومسلم من طريق معمر . والبخاري (اللباس ، ٥٩٢٤) من طريق ابن أبي ذئب . والدارمي (٢٣٨٩) من طريق الأوزاعي . والبخاري (الديات ، ٦٩٠١) ، ومسلم من طريق الليث . ومسلم من طريق يونس . ستتهم (سفيان ، ومعمر ، وابن أبي ذئب ، والأوزاعي ، والليث ، ويونس) عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في التسليم قبل الاستيذان)

٢٧١١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ الْمُبَارَكِ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : اسْتَأْذَنْتُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ فِي دَيْنٍ كَانَ عَلَى أَبِي ، فَقَالَ: «مَنْ هَذَا» ؟ فَقُلْتُ : أَنَا ، فَقَالَ : «أَنَا ، أَنَا» كَأَنَّهُ كَرِهَ ذَلِكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٤٢) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٩٨) من طريق محمد بن جعفر ، وحجاج . و(٣ / ٢٣٠) من طريق يحيى . و(٣ / ٣٦٣) من طريق عفان . والبخاري (الاستيذان / إذا قال من ذا إلخ ، ٦٢٥٠) من هشام بن عبد الملك . ومسلم (الأدب / كراهية قول المستأذن أنا ، ٢١٥٥) من طريق عبد الله بن إدريس ، ووكيع ، وأبي عامر ، والنضر بن شميل ، ووهب بن جرير، وبهز . وأبو داود (الأدب / الرجل يستأذن بالدق ، ٥١٨٧) من طريق بشر . وابن ماجه (الأدب / الاستيذان ، ٣٧٠٩) من طريق وكيع . كلهم عن شعبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى ما يشهد له من حديث كلدة بن حنبل عند المصنف في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في كراهية طروق الرجل أهله ليلاً)

٢٧١٢ - أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ، عَنْ نُبَيْحٍ الْعَنَزِيِّ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَاهُمْ أَنْ يَطْرُقُوا النِّسَاءَ لَيْلاً .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» حين ما لم ينقل المزي في الأطراف (٣١٢٠) أيَّ حكم عليه .

أخرجه الحميدي (١٢٩٧) ، وأحمد (٣ / ٣٠٨) من طريق سفيان . و(٣ / ٢٩٩)

من طريق شعبة . و(٣ / ٣٥٨) من طريق عبيدة . و(٣ / ٣٩١) من طريق أبي عوانة . أربعتهم عن الأسود بن قيس ، عن نبيح . والبخاري (الحج ، ١٨٠١) من طريق محارب . و(النكاح / لا يطرق أهله ليلاً ، ٥٢٤٦) ، ومسلم (المسافرين ، ٧١٥) ، وأبو داود (الجهاد ، ٢٧٧٧) ، وأحمد (٣ / ٢٩٨) من طريق الشعبي . ثلاثتهم (نبيح ، ومحارب ، والشعبي) عن جابر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ، إلا أن نُبيحًا العنزي قال فيه الذهبي : فيه لين ، وقد وُثق . وذكره ابن المديني في جملة المجهولين الذي يروى عنهم الأسود بن قيس . ووثقه العجلي . وقال الحافظ في التقريب : مقبول .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع نبيح بغير واحد في على روايته عن جابر ﷺ ، مع ما للحديث من شواهد في الباب.

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثامن والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في تعليم السريانية)

٢٧١٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ خَارِجَةَ بْنِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ أَبِيهِ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَعَلَّمَ لَهُ كَلِمَاتٍ مِنْ كِتَابِ يَهُودَ ، قَالَ : «إِنِّي وَاللهِ مَا آمَنُ يَهُودَ عَلَى كِتَابِي» ، قَالَ : فَمَا مَرَّ بِي نِصْفُ شَهْرٍ حَتَّى تَعَلَّمْتُهُ لَهُ ، قَالَ : فَلَمَّا تَعَلَّمْتُهُ ؛ كَانَ إِذَا كَتَبَ إِلَى يَهُودَ كَتَبْتُ إِلَيْهِمْ ، وَإِذَا كَتَبُوا إِلَيْهِ ؛ قَرَأْتُ لَهُ كِتَابَهُمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، رَوَاهُ الأَعْمَشُ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ

عُبَيْدٍ الأَنْصَارِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ قَالَ : أَمَرَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ أَتَعَلَّمَ السُّرْيَانِيَّةَ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في أطراف المزي (٣٧٠٢) .

أخرجه البخاري تعليقًا (الأحكام / ترجمة الحكام إلخ ٧١٩٥) . وأحمد (٥ / ١٨٦) عن سريج بن النعمان . و(٥ / ١٨٦) عن سليمان بن داود . وأبو داود (العلم / رواية حديث أهل الكتاب ، ٣٦٤٥) عن أحمد بن يونس . ثلاثتهم عن عبد الرحمن بن أبي الزناد، عن أبيه به .

وأخرجه أحمد (٥ / ١٨٢) ، وعبد بن حميد (٢٤٣) من طريق الأعمش ، عن ثابت ابن عبيد ، عن زيد بن ثابت ﷺ نحوه .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري تعليقًا ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن زيد بن ثابت ﷺ من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والخمسون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء كيف يُكتب إلى أهل الشرك)

٢٧١٧ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَنْبَأَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَنْبَأَنَا يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّهُ أَخْبَرَهُ أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ بْنَ حَرْبٍ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ هِرَقْلَ أَرْسَلَ إِلَيْهِ فِي نَفَرٍ مِنْ قُرَيْشٍ ، وَكَانُوا تُجَّارًا بِالشَّامِ ، فَأَتَوْهُ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، قَالَ: ثُمَّ دَعَا بِكِتَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقُرِئَ : فَإِذَا فِيهِ : «بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ ، مِنْ مُحَمَّدٍ عَبْدِ اللهِ وَرَسُولِهِ إِلَى هِرَقْلَ عَظِيمِ الرُّومِ ، السَّلامُ عَلَى مَنِ اتَّبَعَ الْهُدَى ، أَمَّا بَعْدُ».

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٧٠٢) .

هذا طرف من حديث طويل ؛ حديث هرقل ، أخرجه البخاري (الجزية ، ٣١٧٤ ، ٢٨٠٤ ، ٦٢٦١) من طريق يونس . وأحمد (١ / ٢٦٢) من طريق ابن أخي الزهري . و أحمد (١ / ٢٦٣) ، والبخاري (الإيمان ، ٥١ ، و ٢٩٤١) ، ومسلم (الجهاد / كتب النبي ﷺ إلى هرقل ، ١٧٧٣) من طريق صالح بن كيسان . والبخاري (بدء الوحي ، ٧) من طريق شعيب . ومسلم ، والبخاري (٤٥٥٣) من طريق معمر . والبخاري (٥٩٨٠) من طريق عقيل . ستتهم (يونس ، وابن أخي ابن شهاب ، وصالح ، ومعمر ، وشعيب ، وعقيل) عن الزهري به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري تكلم فيها بعض أهل العلم، قال أحمد: روى عن الزهري أحاديث منكرة ، قال الحافظ في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأً . روى له الجماعة.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لأجل المتابعات الكثيرة عن الزهري .

ولما كان القصور في الإسناد قليلاً وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه.

الحديث الستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في ختم الكتاب)

٢٧١٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ : لَمَّا أَرَادَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ أَنْ يَكْتُبَ إِلَى الْعَجَمِ ؛ قِيلَ لَهُ : إِنَّ الْعَجَمَ لاَ يَقْبَلُونَ إِلاَّ كِتَابًا عَلَيْهِ خَاتَمٌ ، فَاصْطَنَعَ خَاتَمًا ، قَالَ فَكَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَى بَيَاضِهِ فِي كَفِّهِ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في أطراف المزي (١٣٦٨) .

أخرجه مسلم (اللباس / لبس النبي ﷺ خاتمًا من ورق ، ٢٠٩٢) من خريق معاذ بن هشام ، عن أبيه . والبخاري (العلم / ما يُذكر في المناولة ، ٦٥) من خريق عبد الله . و(الجهاد ، ٢٩٣٨) من خريق علي بن الجعد . و(اللباس ، ٥٨٧٥) من خريق آدم بن أبي إياس . و(الأحكام ، ٧١٦٢) ، ومسلم ، وأحمد (٣ / ١٦٩) من خريق غندر . وأيضًا من خريق وكيع . خمستتهم عن شعبة . والبخاري (٥٨٧٢) من خريق سعيد . ثلاثتهم (هشام، وشعبة ، وسعيد) عن قتادة به .

وحديث اتخاذ النبي ﷺ الخاتم قد رُوي عن أنس ﷺ من وجوهٍ كثيرة ، انظر : «المسند الجامع» (٢ / ٩٠٧ – ٩٢٢) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في معاذ بن هشام ، قال ابن معين : صدوق و ليس بحجة . وقال أيضًا : ليس بذاك القوي . وقال أبو داود : كان يحيى لا يرضاه ، و ذكره ابن عدي في الكامل ، وقال : له عن أبيه عن قتادة حديث كثير ، وله عن غير أبيه أحاديث صالحة ، وربما يغلط في الشيء بعد الشيء ، وأرجو أنه صدوق . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، ربما وهِم . بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لأجل المتابعات ، ولمجيء الحديث عن أنس ﷺ من وجوه كثيرة .

ولما كان معاذ من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند البخاري (٢٩٣٨) ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الحادي والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / باب كيف السلام)

٢٧١٩ – حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ الْمُغِيرَةِ، حَدَّثَنَا ثَابِتٌ الْبُنَانِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي لَيْلَى ، عَنِ الْمِقْدَادِ ابْنِ الأَسْوَدِ ﷺ قَالَ :

أَقْبَلْتُ أَنَا وَصَاحِبَانِ لِي قَدْ ذَهَبَتْ أَسْمَاعُنَا وَأَبْصَارُنَا مِنَ الْجَهْدِ ، فَجَعَلْنَا نَعْرِضُ أَنْفُسَنَا عَلَى أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَيْسَ أَحَدٌ يَقْبَلُنَا ، فَأَتَيْنَا النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَتَى بِنَا أَهْلَهُ ، فَإِذَا ثَلاثَةُ أَعْنُزٍ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «احْتَلِبُوا هَذَا اللَّبَنَ بَيْنَنَا» ، فَكُنَّا نَحْتَلِبُهُ ، فَيَشْرَبُ كُلُّ إِنْسَانٍ نَصِيبَهُ، وَنَرْفَعُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ نَصِيبَهُ ، فَيَجِيءُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنَ اللَّيْلِ ، فَيُسَلِّمُ تَسْلِيمًا ، لاَ يُوقِظُ النَّائِمَ ، وَيُسْمِعُ الْيَقْظَانَ ، ثُمَّ يَأْتِي الْمَسْجِدَ ، فَيُصَلِّي ، ثُمَّ يَأْتِي شَرَابَهُ ، فَيَشْرَبُهُ.

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٤٦) .

أخرجه النسائي (عمل اليوم والليلة / كيف السلام ، ٣٢٣) من طريق ابن المبارك . والبخاري في الأدب المفرد (١٠٢٨) من طريق موسى بن إسماعيل . ومسلم (الأشربة / إكرام الضيف وفضل إيثاره ، ٢٠٥٥) من طريق شبابة بن سوار ، والنضر بن شميل . وأحمد (٦ / ٣) ، وأبو عوانة (٣٨٩٧) من طريق أبي النضر هاشم بن القاسم . وابن السني في اليوم والليلة (٤٥٦) من طريق أبي عامر . كلهم عن سليمان بن المغيرة . وأحمد (٦ /٤) من طريق حماد بن سلمة . كلاهما (سليمان ، وحماد) عن ثابت به .

وأخرجه أحمد (٦ / ٤) من طريق طارق بن شهاب ، عن المقداد رضي الله عنه نحوه مختصرًا .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن المقداد رضي الله عنه من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / كراهية التسليم على من يبول)

٢٧٢٠ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَنَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ،

عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَجُلاً سَلَّمَ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَهُوَ يَبُولُ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ يَعْنِي السَّلاَمَ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنِ الضَّحَّاكِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ الْفَغْوَاءِ ، وَجَابِرٍ ، وَالْبَرَاءِ ، وَالْمُهَاجِرِ بْنِ قُنْفُذٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٦٩٦) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الطهارة رقم (٩٠) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الثالث والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / كراهية أن يقول عليك السلام مبتدئا)

٢٧٢٢ – حَدَّثَنَا بِذَلِكَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، حَدَّثَنَا أَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ أَبِي غِفَارٍ الْمُثَنَّى بْنِ سَعِيدٍ الطَّائِيِّ ، عَنْ أَبِي تَمِيمَةَ الْهُجَيْمِيِّ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سُلَيمٍ ﷺ قَالَ : أَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقُلْتُ : عَلَيْكَ السَّلاَمُ ، فَقَالَ : «لاَ تَقُلْ عَلَيْكَ السَّلاَمُ ، وَلَكِنْ قُل : السَّلامُ عَلَيْكَ» . وَذَكَرَ قِصَّةً طَوِيلَةً .

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢١٢٣) .

أخرجه أبو داود (اللباس / ما جاء في إسبال الإزار ، ٤٠٨٤) من طريق يحيى ، عن أبي غفار . والنسائي في اليوم والليلة (٣١٧) من طريق أبي السليل . وأحمد (٥ / ٦٣) من طريق عبيدة الهجيمي . ثلاثتهم (أبو غفار ، وأبو السليل ، وعبيدة) عن أبي تميمة . وأحمد

(٥ / ٦٤) من طريق خالد الحذاء . والبخاري في الأدب المفرد (١١٨٢) من طريق قرة بن موسى الهجيمي . ثلاثتهم (أبو تميمة ، وخالد ، وقرة) عن جابر بن سليم به ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي أسامة حماد بن أسامة ، وثقه جمهور النقاد، إلا ما نقل الأزدي عن سفيان ابن وكيع ، قال : إني لأعجب كيف جاز حديث أبي أسامة؟ كان أمره بيناً ، كان من أسرق الناس لحديثٍ جيد . وقال وكيع : نهيتُ أبا أسامة أن يستعير الكتب ، وكان دفن كتبه ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت ، ربما دلَّس ، وكان بأخرة يحدث عن كتب غيره . اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع أبو أسامة بغيره ، ولمجيء الحديث عن جابر بن سليم ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / باب : اجلس حيث انتهى بك المجلس)

٢٧٢٤ – حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي مُرَّةَ مَوْلَى عَقِيلِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ، عَنْ أَبِي وَاقِدٍ اللَّيْثِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَيْنَمَا هُوَ جَالِسٌ فِي الْمَسْجِدِ ؛ وَالنَّاسُ مَعَهُ ؛ إِذْ أَقْبَلَ ثَلاثَةُ نَفَرٍ ، فَأَقْبَلَ اثْنَانِ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَذَهَبَ وَاحِدٌ ، فَلَمَّا وَقَفَا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ سَلَّمَا ، فَأَمَّا أَحَدُهُمَا ؛ فَرَأَى فُرْجَةً فِي الْحَلْقَةِ ، فَجَلَسَ فِيهَا ، وَأَمَّا الآخَرُ ؛ فَجَلَسَ خَلْفَهُمْ ، وَأَمَّا الآخَرُ فَأَدْبَرَ ذَاهِبًا ، فَلَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ قَالَ : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ عَنِ النَّفَرِ الثَّلاَثَةِ ؟ أَمَّا أَحَدُهُمْ ؛ فَأَوَى إِلَى اللهِ ، فَأَوَاهُ اللهُ ، وَأَمَّا الآخَرُ ؛ فَاسْتَحْيَا ، فَاسْتَحْيَا اللهُ مِنْهُ ، وَأَمَّا

الآخَرُ ؛ فَأَعْرَضَ ، فَأَعْرَضَ اللهُ عَنْهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٥١٤) .

أخرجه البخاري (العلم / من قعد حيث ينتهي به المجلس إلخ ، ٦٦) ومسلم (السلام/ من أتى مجلسًا فوجد فرجة إلخ ، ٢١٧٦) من طريق مالك . ومسلم ، وأحمد (٥ / ٢١٩) من طريق يحيى بن أبي كثير . كلاهما (مالك ، ويحيى) عن إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن إسحاق بن عبدالله من غير وجه ، مع ما للحديث من شاهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في المصافحة)

٢٧٢٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا هَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ : هَلْ كَانَتِ الْمُصَافَحَةُ فِي أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؟ قَالَ : نَعَمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٥) .

أخرجه البخاري (الاستيذان / المصافحة ، ٦٢٦٣) من طريق عمرو بن عاصم ، عن همام به .

وأخرجه المصنف في نفس الباب (٢٧٢٨) عن سويد ، عن عبد الله ، عن حنظلة بن عبيد الله ، عن أنس بن مالك ﷺ قال : قال رجل : يا رسول الله ! الرجل منا يلقى أخاه أو

صديقه ، أينحني له ؟ قال : «لا» ، قال : أفيلتزمه ، ويقبله ؟ قال : «لا» ، قال : أفيأخذ بيده ويصافحه ؟ قال : «نعم» . وقال هذا حديث حسن (قلنا : وحنظلة ضعيف ، والتحسين بالعواضد) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ؛ إلا أنه موقوف ، ولعل الترمذي أراد بالتحسين جبر هذا الوقف بالمرفوعات في الباب ، منها حديث أنس ﷺ ، وحديث ابن مسعود ﷺ كلاهما عند المصنف في الباب ، والحديثان وإن كان في كل منهما مقال ؛ ولكن يشد كل من هذه الثلاثة بعضها بعضًا مع ما في الباب من أحاديث وآثار تؤيد معناها .

ولما كان رجال الإسناد ثقات أثباتًا ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في قبلة اليد والرجل)

٢٧٣٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِدْرِيسَ ، وَأَبُو أُسَامَةَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّالٍ ﷺ قَالَ : قَالَ يَهُودِيٌّ لِصَاحِبِهِ : اذْهَبْ بِنَا إِلَى هَذَا النَّبِيِّ ، فَقَالَ صَاحِبُهُ : لاَ تَقُلْ : نَبِيٌّ ، إِنَّهُ لَوْ سَمِعَكَ ؛ كَانَ لَهُ أَرْبَعَةُ أَعْيُنٍ ، فَأَتَيَا رَسُولَ اللهِ : فَسَأَلاهُ عَنْ تِسْعِ آيَاتٍ بَيِّنَاتٍ ، فَقَالَ لَهُمْ : «لاَ تُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا ، وَلاَ تَسْرِقُوا ، وَلاَ تَزْنُوا ، وَلاَ تَقْتُلُوا النَّفْسَ الَّتِي حَرَّمَ اللهُ إِلاَّ بِالْحَقِّ ، وَلاَ تَمْشُوا بِبَرِيءٍ إِلَى ذِي سُلْطَانٍ لِيَقْتُلَهُ ، وَلاَ تَسْحَرُوا ، وَلاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا ، وَلاَ تَقْذِفُوا مُحْصَنَةً ، وَلاَ تُوَلُّوا الْفِرَارَ يَوْمَ الزَّحْفِ ، وَعَلَيْكُمْ خَاصَّةً الْيَهُودَ أَنْ لاَ تَعْتَدُوا فِي السَّبْتِ» ، قَالَ : فَقَبَّلُوا يَدَهُ وَرِجْلَهُ ، فَقَالاَ : نَشْهَدُ أَنَّكَ نَبِيٌّ ، قَالَ : «فَمَا يَمْنَعُكُمْ أَنْ تَتَّبِعُونِي» ، قَالُوا : إِنَّ دَاوُدَ دَعَا رَبَّهُ أَنْ لاَ يَزَالَ فِي ذُرِّيَّتِهِ نَبِيٌّ ، وَإِنَّا نَخَافُ إِنْ تَبِعْنَاكَ

أَنْ تَقْتُلَنَا الْيَهُودُ .

وَفِي الْبَاب عَنْ يَزِيدَ بْنِ الأَسْوَدِ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَكَعْبِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٩٥١) .

أخرجه ابن ماجه (الأدب / الرجل يقبل يد الرجل ، ٣٧٠٥) من طريق عبد الله بن إدريس ، وأبي أسامة ، وغندر . وأحمد (٤ / ٢٣٩) من طريق غندر ، ويزيد . أربعتهم عن شعبة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الله بن سلمة ، قال الحافظ : صدوق ، تغير حفظه . وحماد بن أسامة أبو أسامة ، قال الحافظ : ثقة ثبت ، ربما دلَّس ، وكان بأخرة يحدث عن كتب غيره . اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لما توبع أبو أسامة بغير واحد في روايته عن شعبة ، ولِما يشهد لأصل الحديث أحاديث أخرى في الباب كما أشار إليها المصنف .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والستون بعد ١١٠٠

(الاستيذان / ما جاء في مرحبًا)

٢٧٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، أَنَّ أَبَا مُرَّةَ مَوْلَى أُمِّ هَانِئٍ بِنْتِ أَبِي طَالِبٍ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ أُمَّ هَانِئٍ رضي الله عنها تَقُولُ : ذَهَبْتُ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ عَامَ الْفَتْحِ ، فَوَجَدْتُهُ يَغْتَسِلُ ؛ وَفَاطِمَةُ تَسْتُرُهُ بِثَوْبٍ ، قَالَتْ : فَسَلَّمْتُ ، فَقَالَ : «مَنْ هَذِهِ» ؟ قُلْتُ : أَنَا أُمُّ هَانِئٍ ، فَقَالَ : «مَرْحَبًا بِأُمِّ هَانِئٍ» . قَالَ : فَذَكَرَ فِي الْحَدِيثِ قِصَّةً طَوِيلَةً .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة : «حسن صحيح» ، والبواقي متفقة على قوله : «صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٠١٨) .

أخرجه البخاري (الجزية والموادعة / أمان النساء وجوارهن ، ٣١٧١) ، ومسلم (المسافرين / استحباب صلاة الضحى إلخ ، ٣٣٦) ، وأحمد (٦ / ٣٤٣ ، ٤٢٣) من طريق مالك ، عن أبي النضر . وأحمد (٦ / ٣٤١ ، ٤٢٣) ، والنسائي في الكبرى (٨٦٨٤) من طريق . والحميدي (٣٣١) من طريق سعيد المقبري . وأحمد (٦ / ٣٤٢) من طريق إبراهيم بن عبد الله بن حنين . وأحمد (٦ / ٤٢٥) من طريق موسى بن ميسرة . ومسلم (الطهارة / تستر المغتسل بثوب ونحوه ، ٣٣٦) من طريق سعيد بن أبي هند . ومن طريق محمد بن علي بن الحسين . ستتهم (أبو النضر ، وسعيد المقبري ، وموسى بن ميسرة ، وإبراهيم بن عبد الله ، وسعيد بن أبي هند ، ومحمد بن علي) عن أبي مرة به .

وقد رُوي عن أم هانئ من طريق غير أبي مرة أيضًا ، فرواه عنها ابن عباس ﵄ عند أبي داود (٢٧٦٤) ، والنسائي في الكبرى (٨٦٨٥) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أم هانئ رضي الله عنها من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والستون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في تشميت العاطس)

٢٧٣٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لِلْمُؤْمِنِ عَلَى الْمُؤْمِنِ سِتُّ خِصَالٍ : يَعُودُهُ إِذَا مَرِضَ ، وَيَشْهَدُهُ إِذَا مَاتَ ، وَيُجِيبُهُ إِذَا دَعَاهُ ، وَيُسَلِّمُ

عَلَيْهِ إِذَا لَقِيَهُ ، وَيُشَمِّتُهُ إِذَا عَطَسَ ، وَيَنْصَحُ لَهُ إِذَا غَابَ أَوْ شَهِدَ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَمُحَمَّدُ بْنُ مُوسَى الْمَخْزُومِيُّ الْمَدَنِيُّ ثِقَةٌ ، رَوَى عَنْهُ عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، وَ ابْنُ أَبِي فُدَيْكٍ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة قوله : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٠٦٦) .

أخرجه النسائي (الجنائز / النهي عن سب الأموات ، ١٩٤٠) من طريق محمد بن موسى ، عن سعيد بن أبي سعيد . وأحمد (٢ / ٣٢١) من طريق حجيرة . و(٢ / ٣٣٢) من طريق أبي سلمة . و(٢ / ٣٧٢) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩٢٥) ، ومسلم (السلام / من حق المسلم رد السلام ، ٢١٦٢) من طريق العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه . أربعتهم (سعيد ، وحجيرة ، وأبو سلمة ، وعبد الرحمن) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سعيد المقبري من قِبَل تغيره ، قال يعقوب بن شيبة : قد كان تغير وكبِرَ ، واختلط قبل موته يقال بأربع سنين . وقال الحافظ في التقريب: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين . وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (١٥٧٩) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع سعيد المقبري بغير واحد في روايته عن أبي هريرة ﷺ مع ما للحديث من شواهد .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والستون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء كيف تشميت العاطس)

٢٧٣٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ ، عَنْ حَكِيمِ بْنِ دَيْلَمَ ، عَنْ أَبِي بُرْدَةَ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ قَالَ : كَانَ الْيَهُودُ يَتَعَاطَسُونَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ يَرْجُونَ أَنْ يَقُولَ لَهُمْ : «يَرْحَمُكُمُ اللَّهُ» ، فَيَقُولُ : «يَهْدِيكُمُ اللَّهُ ، وَيُصْلِحُ بَالَكُمْ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَسَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٠٨٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٠٠) ، وأبو داود (الأدب / كيف يشمت الذمي ، ٥٠٣٨) ، والبخاري في الأدب المفرد (٩٤٠) ، والحاكم في المستدرك (٤ / ٢٦٨) ، كلهم من طريق سفيان الثوري ، عن حكيم بن ديلم .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده التي أشار إليها في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في إيجاب التشميت بحمد الله)

٢٧٤٢ - حَدَّثَنا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَنَسِ ابْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَجُلَيْنِ عَطَسَا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَشَمَّتَ أَحَدَهُمَا ، وَلَمْ يُشَمِّتِ الآخَرَ ، فَقَالَ الَّذِي لَمْ يُشَمِّتْهُ : يَا رَسُولَ اللَّهِ : شَمَّتَّ هَذَا وَلَمْ تُشَمِّتْنِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : «إِنَّهُ حَمِدَ اللَّهَ ، وَإِنَّكَ لَمْ تَحْمَدِ اللَّهَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٧٢) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق ابن أبي عمر ، عن ابن عيينة . وأخرجه البخاري (الأدب / الحمد للعاطس ، ٦٢٢١) ، وأبو داود (الأدب / في من يعطس ولا يحمد الله ، ٥٠٣٩) من طريق محمد بن كثير ، عن سفيان الثوري . والبخاري (٦٢٢٢) من طريق شعبة . ومسلم (الزهد / تشميت العاطس ، ٢٩٩١) من طريق حفص بن غياث ، وأبي خالد الأحمر . وأحمد (٣ / ١٠٠) من طريق المعتمر . و(٣ / ١١٧) من طريق يحيى بن سعيد . و(٣ / ١٧٦) من طريق إسماعيل بن علية . وأبو داود أيضًا من طريق زهير . وابن ماجه (الأدب / تشميت العاطس ، ٣٧١٣) من طريق يزيد بن هارون . كلهم عن سليمان التيمي به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سليمان التيمي من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، منها حديث أبي هريرة عند أحمد (٢ / ٣٢٨) ، وحديث أبي موسى ﷺ عند مسلم (٢٩٩٢) ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء كم يُشمَّت العاطس)

٢٧٤٣ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : عَطَسَ رَجُلٌ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَأَنَا شَاهِدٌ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَرْحَمُكَ اللهُ ، ثُمَّ عَطَسَ الثَّانِيَةَ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «هَذَا رَجُلٌ مَزْكُومٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عِكْرِمَةُ بْنُ عَمَّارٍ ، عَنْ إِيَاسِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ : «أَنْتَ مَزْكُومٌ». قَالَ : هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ الْمُبَارَكِ . وَقَدْ رَوَى شُعْبَةُ عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ هَذَا الْحَدِيثَ نَحْوَ رِوَايَةِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ أَحْمَدُ بْنُ الْحَكَمِ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ بِهَذَا .

وَرَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ عِكْرِمَةَ بْنِ عَمَّارٍ نَحْوَ رِوَايَةِ ابْنِ الْمُبَارَكِ ، وَقَالَ لَهُ فِي الثَّالِثَةِ : «أَنْتَ مَزْكُومٌ» . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٥١٣) .

انفرد المصنف بإخراجه من طريق ابن المبارك . وأخرجه مسلم (الزهد / تشميت العاطس ، وكراهية التثاؤب ، ٢٩٩٣) من طريق وكيع ، وأبي النضر ، وأبو داود (الأدب/ كم مرة يشمت العاطس ، ٥٠٣٧) من طريق ابن أبي زائدة . وأحمد (٤ / ٤٦) من طريق عاصم بن علي . والنسائي في الكبرى (١٠٠٥١) من طريق سليم بن الأخضر . والدرامي (٢٦٦١) من طريق أبي الوليد . سبعتهم عن عكرمة بن عمار به ، وفي أحاديثهم : قال في الثانية : مزكوم .

وأخرجه المصنف هنا من طريق يحيى ، وشعبة ، وعبد الرحمن . وأحمد (٤ / ٥٠) من طريق يحيى . و(٤ / ٤٦) من طريق بهز . أربعتهم عن عكرمة به . وفي روايتهم : قال في الثالثة : مزكوم . إلا أن في رواية أحمد : شك يحيى في الثانية أو الثالثة .

قال الحافظ في الفتح (٦٢٢٢) بعد ذكر الاختلاف مفصلاً : وأكثر الروايات المذكورة ليس فيها تعرض للثالثة ، ورجح الترمذي رواية من قال في الثالثة على رواية من

قال في الثانية ، وقد وجدت الحديث من رواية يحيى القطان يوافق ما ذكره النووي(وهو الشك في الثانية أو الثالثة) عند قاسم بن أصبغ في مصنفه وابن عبد البر بلفظ : عطس رجل عند النبي ﷺ ، فشمتَه ، ثم عطس فشمته ، ثم عطس ، فقال له في الثالثة : أنت مزكوم . ثم قال الحافظ : وهذا اختلاف شديد في لفظ هذا الحديث ، لكن الأكثر على ترك ذكر التشميت بعد الأولى ، وأخرجه ابن ماجه من طريق وكيع عن عكرمة بلفظ آخر ، قال : يشمت العاطس ثلاثًا ، فما زاد فهو مزكوم ، وجعل الحديث كله من لفظ النبي ﷺ وأفاد تكرير التشميت ، وهي رواية شاذة لمخالفة جميع أصحاب عكرمة بن عمار في سياقه ، ولعل ذلك من عكرمة المذكور لما حدث به وكيعًا ، فإن في حفظه مقالاً ، فإن كانت محفوظة ؛ فهو شاهد قوي لحديث أبي هريرة . اهـ .

ولهذا الاختلاف الشديد توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لاتفاق الحفاظ الثقات من أصحاب عكرمة على قول النبي ﷺ في الثالثة : أنت مزكوم ، ولمجيء نحوِه عن أبي هريرة ﷺ وغير واحد من الصحابة ﷺ موقوفًا ومرفوعًا كما ذكره الحافظ في الفتح في الموضع المذكور .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في خفض الصوت وتخمير الوجه عند العطاس)

٢٧٤٥ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ وَزِيرٍ الْوَاسِطِيُّ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا عَطَسَ ؛ غَطَّى وَجْهَهُ بِيَدِهِ ، أَوْ بِثَوْبِهِ ، وَغَضَّ بِهَا صَوْتَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥٨١) .

أخرجه أبو داود (الأدب / باب في العطاس ، ٥٠٢٩) ، وأحمد (٢ / ٤٣٩) من طريق يحيى بن سعيد القطان . والحميدي (١١٥٧) ، وأبو يعلى (٦٦٦٣) من طريق سفيان بن عيينة . كلاهما عن محمد بن عجلان به .

وأخرجه الحاكم (٤ / ٢٦٤) من طريق الأعرج عن أبي هريرة ﷺ نحوه من قول النبي ﷺ . وقال : صحيح الإسناد ، ووافقه الذهبي . والمصنف أيضًا إثر هذا الحديث من طريق ابن عجلان ، عن المقبري ، عن أبي هريرة ﷺ نحوه .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ » ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم : وقال الترمذي (٢٦٣٨) : سمعت ابن أبي عمر يقول : سمعت ابن عيينة يقول : محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث ، وقد بين في الحديث التالي (٢٧٤٦) أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ . وذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء إن الله يحب العطاس)

٢٧٤٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ،

عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «الْعُطَاسُ مِنَ اللهِ ، وَالتَّثَاؤُبُ مِنَ الشَّيْطَانِ ، فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ ؛ فَلْيَضَعْ يَدَهُ عَلَى فِيهِ ، وَإِذَا قَالَ : آهْ ، آهْ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ مِنْ جَوْفِهِ ، وَإِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ ، فَإِذَا قَالَ الرَّجُلُ : آهْ ، آهْ إِذَا تَثَاءَبَ ؛ فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَضْحَكُ فِي جَوْفِهِ» .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [صحيحٌ] .

٢٧٤٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ يُحِبُّ الْعُطَاسَ ، وَيَكْرَهُ التَّثَاؤُبَ ، فَإِذَا عَطَسَ أَحَدُكُمْ ، فَقَالَ: الْحَمْدُ للهِ ؛ فَحَقٌّ عَلَى كُلِّ مَنْ سَمِعَهُ أَنْ يَقُولَ : يَرْحَمُكَ اللهُ ، وَأَمَّا التَّثَاؤُبُ ؛ فَإِذَا تَثَاءَبَ أَحَدُكُمْ ؛ فَلْيَرُدَّهُ مَا اسْتَطَاعَ ، وَلا يَقُولَنَّ : هَاهْ ، هَاهْ ؛ فَإِنَّمَا ذَلِكَ مِنَ الشَّيْطَانِ ، يَضْحَكُ مِنْهُ».

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَجْلانَ ، وَ ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ أَحْفَظُ لِحَدِيثِ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، وَأَثْبَتُ مِنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَجْلانَ ، قَالَ : سَمِعْت أَبَا بَكْرٍ الْعَطَّارَ الْبَصْرِيَّ ؛ يَذْكُرُ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْمَدِينِيِّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ قَالَ: قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ عَجْلانَ : أَحَادِيثُ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ رَوَى بَعْضَهَا سَعِيدٌ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَبَعْضُهَا عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ رَجُلٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَاخْتَلَطَ عَلَيَّ ، فَجَعَلْتُهَا عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن صحيح» والباقية متفقة على قوله : «حسن» فقط ، وكذا في ما نقل المزي في الأطراف (١٣٠٤٥).

أخرجه الحميدي (١١٦١) ، وأحمد (٢/٢٦٥) ، والنسائي في اليوم والليلة (٢١٧) من طريق محمد بن عجلان . وأيضاً النسائي في الموضع المذكور (٢١٦) من طريق القاسم بن يزيد ، عن ابن أبي ذئب . كلاهما عن سعيد المقبري ، عن أبي هريرة ﷺ.

وأخرجه البخاري (الأدب / ما يستحب من العطاس وما يكره من التثاؤب) من طريق عاصم بن علي . وفي الأدب المفرد (٩١٩) من طريق آدم بن أبي إياس . وأبو داود (الأدب / التثاؤب) من طريق يزيد بن هارون . وأحمد (٤٢٨/٢) من طريق يحيى بن سعيد، وحجاج . والنسائي في اليوم والليلة (٢١٤) من طريق أبي داود الطيالسي . ستتهم عن ابن أبي ذئب، عن سعيد المقبري، عن أبيه، عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ ما عدا ابن عجلان ، وهو صدوق ؛ إلا أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ، كما نقله الترمذي من قول ابن عجلان .

قلنا : وقد ثبت من مجموع طرق الحديث أن ابن عجلان قد وهِم في إسناد هذا الحديث أيضاً، فإن ابن أبي ذئب – وهو أثبت، و أحفظ لحديث سعيد المقبري من ابن عجلان – رواه عن المقبري بزيادة «عن أبيه»، وهذا هو المحفوظ من حديث ابن أبي ذئب، وأما رواية القاسم عنه بدون واسطة مثل حديث ابن عجلان ؛ فشاذ.

فهذا هو الذي حمل الترمذي على الحكم بالانقطاع على حديث ابن عجلان ، ثم حسنه حسب شرطه لاعتضاده بمجيئه من طريق ابن أبي ذئب موصولاً ، ولِما يشهد له حديث أبي سعيد الخدري ﷺ عند مسلم (الزهد / تشميت العاطس ، وكراهية التثاؤب) ، وأبي داود (الأدب/ التثاؤب) ، وأحمد (٣٧/٣) بلفظ : «إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه ؛ فإن الشيطان يدخل».

ولما كان رجال الإسناد ثقات سوى ابن عجلان ، وقد اعتضد حديثه بالعواضد القوية ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسخ التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» أولى بالصواب .

الحديث الرابع والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / كراهية أن يقام الرجل من مجلسه ثم يجلس فيه)

٢٧٤٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لاَ يُقِمْ أَحَدُكُمْ أَخَاهُ مِنْ مَجْلِسِهِ ثُمَّ يَجْلِسُ فِيهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٥٤١) .

أخرجه مسلم (السلام / تحريم إقامة الإنسان إلخ ، ٢١٧٧) من طريق حماد ، عن أيوب . وأحمد (٢ / ١٦ ، ٢٢) ، والبخاري (الجمعة / لا يقيم الرجل أخاه ، ٩١١) ، ومسلم من طريق عبيد الله بن عمر . وأحمد (٢ / ٣٢) من طريق محمد بن إسحاق . و(٢ / ٤٥) من طريق أيوب بن موسى . و(٢ / ١٢١) من طريق شعيب . ومسلم أيضًا من طريق الليث . وأحمد (٢ / ١٤٩) من طريق ابن جريج . كلهم (أيوب ، وعبيد الله ، وأيوب بن موسى ، وشعيب ، والليث ، وابن جريج) عن نافع . وأحمد (٢ / ٨٩) ، ومسلم ، والترمذي هنا (٢٧٥٠) من طريق سالم . كلاهما (نافع ، وسالم) عن ابن عمر ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / كراهية القعود وسط الحلقة)

٢٧٥٣ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي مِجْلَزٍ أَنَّ رَجُلاً قَعَدَ وَسْطَ حَلْقَةٍ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ ﷺ : «مَلْعُونٌ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ، أَوْ لَعَنَ اللهُ عَلَى لِسَانِ مُحَمَّدٍ ﷺ مَنْ قَعَدَ وَسْطَ الْحَلْقَةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٣٨٩) .

أخرجه أبو داود (الأدب / في الجلوس وسط الحلقة ، ٤٨٢٦) ، وأحمد (٥ / ٣٨٤) من طريق يحيى بن سعيد . و(٥ / ٣٩٨) من طريق غندر ، وحجاج . و(٥ / ٤٠٢) من طريق وكيع . أربعتهم عن شعبة . وأبو داود من طريق أبان . كلاهما (شعبة ، وأبان) عن قتادة به . صرح قتادة بالتحديث عن أبي داود .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح سوى ما يُخشى من قِبل تدليس قتادة ؛ فإنه مدلس من المرتبة الثالثة ، وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن واثلة بن الأسقع ﷺ نحوه ، فأخرجه الطبراني في «مسند الشاميين» (١ / ١١٧) قال : أتيت رسول الله ﷺ ؛ وهو جالس في نفر من أصحابه ، فجلست وسط الحلقة ، فقال بعضهم : يا واثلة ! قم من هذا المجلس ؛ فإنا قد نُهينا عنه ، فقال رسول الله : «دعوا واثلة؛ فإني أعلم بالذي أخرجه من منزله» الحديث .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات أثباتًا ، وانجبر مظنة الانقطاع بمجيء الحديث من غير هذا الوجه ، وقد وُجد التصريح بالسماع أيضًا ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في تقليم الأظفار)

٢٧٥٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «خَمْسٌ مِنَ الْفِطْرَةِ : الاسْتِحْدَادُ ، وَالْخِتَانُ ، وَقَصُّ الشَّارِبِ ، وَنَتْفُ الْإِبْطِ ، وَتَقْلِيمُ الْأَظْفَارِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ولم ينقل المزي في الأطراف (١٣٢٨٦) أيَّ حكم عليه.

أخرجه أحمد (٢ / ٢٢٩) ، والنسائي (الطهارة / تقليم الأظفار ، ١٠) من طريق المعتمر ، عن معمر . والبخاري (اللباس / قص الشارب ، ٥٨٨٩) ، ومسلم (الطهارة / خصال الفطرة ، ٢٥٧) من طريق سفيان . و(٥٨٩١ ، ٦٢٩٧) من طريق إبراهيم بن سعد . ومسلم من طريق يونس . أربعتهم (معمر ، وسفيان ، وإبراهيم بن سعيد ، ويونس) عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لِما توبع عبد الرزاق بغيره متابعة تامة ، وبغير واحد متابعةً قاصرة ، فتابع معمرًا كثيرون كما مر في التخريج مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وقد توبع ، والحديث أخرجه الشيخان ؛

وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في قص الشارب)

٢٧٦١ – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ يَسَارٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ لَمْ يَأْخُذْ مِنْ شَارِبِهِ فَلَيْسَ مِنَّا» .

وَفِي الْبَاب عَنْ الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ يُوسُفَ بْنِ صُهَيْبٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٦٦٠) .

أخرجه النسائي (الطهارة / قص الشارب ، ١٣) من طريق عبيدة . وأحمد (٤ / ٣٦٦) من طريق وكيع . وأحمد أيضًا ، والمصنف إثر هذا الحديث ، والنسائي في الكبرى (١٤) من طريق يحيى بن سعيد. وعبد بن حميد (٢٦٤) من طريق يعلى ، ومحمد ابني عبيد. خمستهم عن يوسف بن صهيب به .

والحديث رجاله ثقات إلا عَبيدة بن حميد ؛ فإنه وإن كان ثقة عند الأكثرين ؛ ولكن ابن المديني قال: أحاديثه صحاح ، وما رويت عنه شيئًا ، وضعفه ، وقال الساجي: ليس بالقوي ، وهو من أهل الصدق ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، نحوي ، ربما أخطأ.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عبيدة بغير واحد في روايته عن يوسف بن صهيب ، ولما له من شواهد في الباب.

ولَما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، ولم تبق ريبة في بلوغه درجة الصحة ؛ وصفه بالصحة أيضاً ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثامن والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في إعفاء اللحية)

٢٧٦٤ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي بَكْرِ بْنِ نَافِعٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ أَمَرَنَا بِإِحْفَاءِ الشَّوَارِبِ ، وَإِعْفَاءِ اللِّحَى .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَأَبُو بَكْرِ بْنُ نَافِعٍ هُوَ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ ثِقَةٌ ، وَعُمَرُ بْنُ نَافِعٍ ثِقَةٌ ، وَعَبْدُ اللهِ بْنُ نَافِعٍ مَوْلَى ابْنِ عُمَرَ يُضَعَّفُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٥٤٣) .

أخرجه مالك في الموطأ (الجامع ، ١٧٦٤) ، ومسلم (الطهارة / الفطرة ، ٢٥٩) ، وأبو داود (الترجل / أخذ الشارب ، ٤١٩٩) من طريق أبي بكر بن نافع . والبخاري (اللباس / تقليم الأظفار ، ٥٨٩٣) ، ومسلم ، وأحمد (٦ / ١٦) من طريق عبيد الله . والبخاري (٥٨٩٢) ، ومسلم من طريق محمد بن عمر بن زيد . ومسلم من طريق يحيى بن سعيد . أربعتهم (أبوبكر ، وعبيد الله ، ومحمد بن عمر ، ويحيى) عن نافع به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن نافع من غير وجه، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والسبعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في وضع إحدى الرجلين على الأخرى مستلقيًا)

٢٧٦٥ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ تَمِيمٍ ، عَنْ عَمِّهِ أَنَّهُ رَأَى النَّبِيَّ ﷺ مُسْتَلْقِيًا فِي الْمَسْجِدِ وَاضِعًا إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٩٨) .

أخرجه المصنف في الشمائل (١٢٨) عن سعيد بن عبد الرحمن المخزومي . وأحمد (٤/ ٤٠) عن محمد بن أحمد . والبخاري (الاستيذان / الاستلقاء ، ٦٢٨٧) عن عن علي بن عبد الله . ومسلم (اللباس / في إباحة الاستلقاء إلخ ، ٢١٠٠) عن يحيى بن يحى ، وأبي بكر ، وابن نمير ، وزهير ، وإسحاق بن إبراهيم . كلهم عن سفيان بن عيينة . والبخاري (الصلاة / الاستلقاء في المسجد ، ٤٧٥) ، ومسلم ، وأبو داود (الأدب / الرجل يضع إحدى رجليه على الأخرى ، ٤٨٦٦) ، وأحمد (٤ / ٣٨) من طريق مالك . وأحمد (٤ / ٤٤٨) ، ومسلم من طريق معمر . وأحمد (٤ / ٣٩) من طريق يحيى بن جرجة . والبخاري (اللباس / الاستلقاء ووضع الرجل على الأخرى ، ٥٩٦٩) من طريق إبراهيم ابن سعد . ومسلم من طريق يونس . ستتهم (سفيان ، ومالك ، ويحيى ، ومعمر ، و إبراهيم ، ويونس) عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في الكراهة في ذلك)

٢٧٦٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَى عَنِ اشْتِمَالِ الصَّمَّاءِ ، وَالاحْتِبَاءِ فِي ثَوْبٍ وَاحِدٍ ، وَأَنْ يَرْفَعَ الرَّجُلُ إِحْدَى رِجْلَيْهِ عَلَى الأُخْرَى ؛ وَهُوَ مُسْتَلْقٍ عَلَى ظَهْرِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «حسن صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٩٠٥) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٤٩) عن حجين ، ويونس . ومسلم (اللباس والزينة / في منع الاستلقاء على الظهر ، ٢٠٩٩) من طريق قتيبة ، وابن رمح . أربعتهم عن الليث. والمصنف (٢٧٦٦) من طريق خداش . ومسلم ، وأحمد (٣ / ٢٩٣ ، ٣٢٧) من طريق زهير . وأحمد (٣ / ٢٩٣) من طريق سفيان . ومسلم ، وأحمد (٣ / ٢٩٧) من طريق ابن جريج . ومسلم ، وأحمد (٣ / ٢٩٩) من طريق عبيد الله بن الأخنس . ومسلم ، وأحمد (٣ /٣٢٥) من طريق مالك . وأحمد (٣ / ٣٥٧) من طريق هشام بن عبد الله . و(٣ / ٣٦٢) ، وأبو داود (الأدب / في الرجل يضع إحدى رجليه إلخ ، ٤٨٦٥) من طريق حماد بن سلمة . وأحمد (٣ / ٣٦٧) من طريق إبراهيم طهمان . عشرتهم عن أبي الزبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي الزبير من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في الكراهة في ذلك)

٢٧٧٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ رَجَاءٍ ، عَنْ أَوْسِ بْنِ ضَمْعَجٍ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لا يُؤَمُّ الرَّجُلُ فِي سُلْطَانِهِ ، وَلا يُجْلَسُ عَلَى تَكْرِمَتِهِ فِي بَيْتِهِ ؛ إِلاَّ بِإِذْنِهِ».

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم ، والعارضة : «حسن صحيح» ، والباقية متفقة على قوله «حسن» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٩٧٦).

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة برقم (٢٣٥) ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليرجع .

الحديث الثاني والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في اتخاذ الأنماط)

٢٧٧٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «هَلْ لَكُمْ أَنْمَاطٌ» ؟ قُلْتُ : وَأَنَّى تَكُونُ لَنَا أَنْمَاطٌ ؟ قَالَ : «أَمَا ! إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ أَنْمَاطٌ» ، قَالَ: فَأَنَا أَقُولُ لامْرَأَتِي : أَخِّرِي عَنِّي أَنْمَاطَكِ ، فَتَقُولُ : أَلَمْ يَقُلِ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّهَا سَتَكُونُ لَكُمْ أَنْمَاطٌ» ؟ قَالَ : فَأَدَعُهَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٩٦١) . وأشار محقق الهندية إلى أنه وقع في بعض النسخ : «حسن غريب» . والله أعلم.

أخرجه البخاري (النكاح / الأنماط و نحوها للنساء ، ٥١٦١) ، ومسلم ، وأبو

داود (اللباس / في الفرش ، ٤١٤٥) ، والنسائي (النكاح / الأنماط ، ٣٣٨٦) كلهم من طريق عن سفيان بن عيينة . وأحمد (٣ / ٢٩٤) ، والبخاري (المناقب ، ٣٦٣١) ومسلم (اللباس / جواز اتخاذ الأنماط ، ٢٠٨٣) من طريق عن سفيان الثوري . كلاهما (ابن عيينة، والثوري) عن محمد بن المنكدر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن المنكدر من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في نظرة المفاجاة)

٢٧٧٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ أَبِي زُرْعَةَ بْنِ عَمْرِو بْنِ جَرِيرٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم عَنْ نَظْرَةِ الْفُجَاءَةِ ، فَأَمَرَنِي أَنْ أَصْرِفَ بَصَرِي .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَأَبُو زُرْعَةَ بْنُ عَمْرٍو اسْمُهُ هَرِمٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٢٣٧) .

أخرجه مسلم (الآداب / نظر الفجاءة ، ٢١٥٩) عن يزيد بن زريع ، وإسماعيل بن علية ، وهشم ، وعبد الأعلى ، وسفيان . وأبو داود (النكاح / ما يؤمر به من غض البصر، ٢١٤٨) من طريق سفيان . وأحمد (٤ / ٣٥٨) من طريق إسماعيل . و(٤ / ٣٦١) من طريق هشيم . كلهم (يزيد ، وإسماعيل ، وهشيم ، وعبد الأعلى ، وسفيان) كلهم عن يونس بن عبيد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن يونس بن عبيد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في احتجاب النساء من الرجال)

٢٧٧٨ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ يَزِيدَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ نَبْهَانَ مَوْلَى أُمِّ سَلَمَةَ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ أَنَّ أُمَّ سَلَمَةَ رضي الله عنها حَدَّثَتْهُ أَنَّهَا كَانَتْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَمَيْمُونَةَ ، قَالَتْ : فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ أَقْبَلَ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ، وَذَلِكَ بَعْدَ مَا أُمِرْنَا بِالْحِجَابِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «احْتَجِبَا مِنْهُ» ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَلَيْسَ هُوَ أَعْمَى لاَ يُبْصِرُنَا وَلاَ يَعْرِفُنَا ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَ فَعَمْيَاوَانِ أَنْتُمَا ؟ أَلَسْتُمَا تُبْصِرَانِهِ» ؟

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٢٢٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٩٦) ، وأبو داود (اللباس / باب في قوله : وقل للمؤمنات يغضضن إلخ ، ٤١١٢) من طريق ابن المبارك . وأخرجه النسائي في الكبرى (٩٢٤١) من طريق ابن وهب . كلاهما عن يونس . والنسائي في الكبرى (٩٢٤٢) من طريق عقيل . كلاهما عن (الزهري) به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري تكلم فيها بعض أهل العلم ، قال أحمد : روى عن الزهري أحاديث منكرة ، قال الحافظ في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأً. روى له الجماعة.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِما توبع يونس بغيره في روايته عن الزهري ، ويشهد له حديث سفيان ، عن الزهري ، عن نبهان ، عن أم سلمة رضي الله عنها عند المصنف في البيوع (١٢٦١) مرفوعًا : «إذا كان عند مكاتب إحداكن ما يؤدي فلتحتجب منه» .

ولما كان القصور في الإسناد قليلاً ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في النهي عن الدخول على النساء)

٢٧٧٩ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ ، عَنْ ذَكْوَانَ ، عَنْ مَوْلَى عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ أَنَّ عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ ﷺ أَرْسَلَهُ إِلى عَلِيٍّ ﷺ يَسْتَأْذِنُهُ عَلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ عُمَيْسٍ ، فَأَذِنَ لَهُ حَتَّى إِذَا فَرَغَ مِنْ حَاجَتِهِ ؛ سَأَلَ الْمَوْلَى عَمْرَو بْنَ الْعَاصِ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ نَهَانَا أَوْ نَهَى أَنْ نَدْخُلَ عَلَى النِّسَاءِ بِغَيْرِ إِذْنِ أَزْوَاجِهِنَّ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، وَجَابِرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولكن نقل المزي في الأطراف (١٠٧٥٢) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (٤ / ١٩٧) عن بهز . و(٤ / ٢٠٣) عن محمد بن جعفر . كلاهما عن شعبة ، عن الحكم به . وأحمد (٤ / ١٩٦) عن يحيى بن سعيد . و(٤ / ٢٠٥) عن أبي معاوية . كلاهما عن الأعمش ، عن أبي صالح ذكوان ، عن عمرو بن العاص ﷺ بدون ذكر مولى عمرو .

وأخرجه الطبراني (كما في جامع المسانيد ٣ / ٢٩٤) من طريق حبيب بن أبي ثابت، عن يحيى بن جعدة بن هبيرة ، عن عمرو بن العاص ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن مولى عمرو بن العاص مبهم مجهولا ، لا يُعرف من هو؟ لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن عمرو بن العاص ﷺ من غير وجه ، ولِما يشهد له في الباب من أحاديث .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في تحذير فتنة النساء)

٢٧٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى الصَّنْعَانِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُعْتَمِرُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، وَسَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ رضي الله عنهما ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِي النَّاسِ فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقَدْ رَوَى هَذَا الْحَدِيثَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الثِّقَاتِ عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، ولَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو ابْنِ نُفَيْلٍ ، ولاَ نَعْلَمُ أَحَدًا قَالَ عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ غَيْرُ الْمُعْتَمِرِ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ .

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٩٩) .

أخرجه مسلم (الدعوات / أكثر أهل الجنة الفقراء إلخ ، ٢٧٤٠) من طريق المعتمر ، وسفيان . والبخاري (النكاح / ما يتقى من شؤم المرأة ، ٥٠٩٦) من طريق شعبة . وأحمد (٥ / ٢٠٠) من طريق هشيم . و(٥ / ٢١٠) من طريق يحيى بن سعيد . ومسلم من طريق أبي خالد ، وهشيم ، وجرير . ابن ماجه (الفتن / فتنة النساء ، ٣٩٩٨) من طريق عبد الوارث بن سعيد ، وابن المبارك . كلهم (المعتمر ، وسفيان ، وشعبة ، وهشيم ، ويحيى ، وأبو خالد ، وجرير ، وعبد الوارث ، وابن المبارك) عن سليمان التيمي به . وفي حديث المعتمر قرن بأسامة سعيد بن زيد .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في المعتمر بن سليمان ، وثقه ابن معين ، وأبو حاتم ، وابن سعد ، والعجلي ، وقال ابن خراش : صدوق يخطئ من حفظه ، وإذا حدث من كتابه فهو ثقة . وقال يحيى بن سعيد القطان : إذا حدثكم المعتمر بشيء فاعرضوه ؛ فإنه سيء الحفظ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة .

بالإضافة إلى ما خولف المعتمر في زيادة سعيد بن زيد مع أسامة خلافًا لسائر أصحاب التيمي ، فإنه يروونه من مسند أسامة فحسب كما بينه الترمذي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع المعتمر بكثيرين على أصل الحديث عن التيمي ، مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن المعتمر من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية اتخاذ القُصَّة)

٢٧٨١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ مُعَاوِيَةَ بِالْمَدِينَةِ يَخْطُبُ يَقُولُ : أَيْنَ عُلَمَاؤُكُمْ يَا أَهْلَ

الْمَدِينَةِ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْهَى عَنْ هَذِهِ الْقُصَّةِ ، وَيَقُولُ : «إِنَّمَا هَلَكَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ حِينَ اتَّخَذَهَا نِسَاؤُهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ مُعَاوِيَةَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٤٠٧) .

أخرجه البخاري (الأنبياء / حديث الغار ، ٣٤٦٨) ، و(اللباس / وصل الشعر ، ٥٩٣٢) ، وأبو داود (الترجل / صلة الشعر ، ٤١٦٧) من طريق مالك . ومسلم (اللباس/ تحريم فعل الواصلة والمستوصلة ، ٢١٢٧) من طريق مالك ، وابن عيينة ، ويونس ، ومعمر. وأحمد (٤ / ٩٧) ، والنسائي (الزينة / الوصل في الشعر ، ٥٢٤٧) من طريق ابن عيينة . وأحمد (٤ / ٩٥) من طريق معمر . كلهم (مالك ، وابن عيينة ، ويونس ، ومعمر) عن الزهري به .

وقد رُوي الحديث عن معاوية ﷺ من غير وجه ، فرواه عنه سعيد بن المسيب ، وسعيد المقبري ، عن زيد بن أبي عتاب ، انظر لطرق أحاديثهم : «المسند الجامع» (١٥ / ١١٦٣٨ - ١١٦٤١) .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري تكلم فيها بعض أهل العلم ، قال أحمد : روى عن الزهري أحاديث منكرة ، قال الحافظ في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأً. روى له الجماعة.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِما توبع يونس بغير واحد في روايته عن الزهري ، بجانب مجيء الحديث عن معاوية ﷺ من غير وجه.

ولما كان القصور في الإسناد قليلاً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثامن والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في الواصلة والمستوصلة)

٢٧٨٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا عَبِيدَةُ بْنُ حُمَيْدٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَعَنَ الْوَاشِمَاتِ ، وَالْمُسْتَوْشِمَاتِ ، وَالْمُتَنَمِّصَاتِ ؛ مُبْتَغِيَاتٍ لِلْحُسْنِ ، مُغَيِّرَاتٍ خَلْقَ اللهِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ عَنْ مَنْصُورٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٥٠) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق عبيدة بن حميد . وأخرجه أحمد (١ / ٤٣٣) ، و البخاري (التفسير / وما آتاكم الرسول فخذوه ، ٤٨٨٦) ، والنسائي (الزينة / المتنمصات، ٥١٠٢) ، وابن ماجه (النكاح / الواصلة والمستوصلة ، ١٩٨٩) كلهم من طريق سفيان الثوري . والحميدي (٩٧) من طريق ابن عيينة . والبخاري (اللباس / المتفلجات للحسن ، ٥٩٣١ ، ٥٩٣٩) ، وأبو داود (الترجل / صلة الشعر ، ٤١٦٩) من طريق جرير . ومسلم (اللباس / تحريم فعل الواصلة إلخ ، ٢١٢٥) من طريق جرير ، وسفيان ، ومفضل بن مهلهل ، وشعبة . كلهم (عبيدة ، والثوري ، وابن عيينة ، وجرير ، ومفضل ، وشعبة) عن منصور . وأحمد (١ / ٤٥٤) من طريق الأعمش . كلاهما (منصور ، والأعمش) عن إبراهيم به .

والحديث رجاله ثقات إلا عَبيدة بن حميد ؛ فإنه وإن كان ثقة عند الأكثرين ؛ ولكن ابن المديني قال: أحاديثه صحاح ، وما رويت عنه شيئًا ، وضعفه ، وقال الساجي: ليس بالقوي ، وهو من أهل الصدق ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، نحوي ، ربما أخطأ. لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما

توبع عبيدة بغير واحد في روايته عن منصور كما توبع منصور بغيره ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولَما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والثمانون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في الواصلة والمستوصلة)

٢٧٨٣ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «لَعَنَ اللهُ الْوَاصِلَةَ ، وَالْمُسْتَوْصِلَةَ ، وَالْوَاشِمَةَ ، وَالْمُسْتَوْشِمَةَ» . قَالَ نَافِعٌ : الْوَشْمُ فِي اللِّثَةِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، وَأَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ يَحْيَى قَوْلَ نَافِعٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٧٩٣٠) .

قد سبق من المصنف إخراجه في اللباس (١٧٥٩) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث التسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في المتشبهات بالرجال من النساء)

٢٧٨٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ،

وَهَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ ، وَالْمُتَشَبِّهِينَ بِالنِّسَاءِ مِنَ الرِّجَالِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٧٨٥ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِير ، وَأَيُّوبَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : لَعَنَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمُخَنَّثِينَ مِنَ الرِّجَالِ ، وَالْمُتَرَجِّلَاتِ مِنَ النِّسَاءِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦١٨٨ ، ٦٢٤٠) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق أبي داود . وأخرجه البخاري (اللباس / المتشبهون بالنساء إلخ ، ٥٨٨٥) من طريق محمد بن جعفر . وأبو داود (اللباس / في لباس النساء ، ٤٠٩٧) من طريق معاذ . وابن ماجه (النكاح / في المخنثين ، ١٩٠٤) من طريق خالد بن الحارث . خمستهم عن شعبة . وقرن به أبو داود الطيالسي همَّامًا . كلاهما (شعبة ، وهمام) عن قتادة .

وأخرجه أحمد (١ / ٣٦٥) عن عبد الرزاق ، عن معمر . وأحمد (١ / ٢٢٥) ، والبخاري (اللباس / إخراج المتشبهين بالنساء إلخ ، ٥٨٨٦) ، وأبو داود (الأدب / في الحكم في المخنثين ، ٤٩٣٠) ، والنسائي في الكبرى (٩٢٥٤) من طريق هشام . والنسائي في الكبرى (٩٢٥٥) من طريق الأوزاعي . ثلاثتهم (معمر ، وهشام ، والأوزاعي) عن يحيى بن أبي كثير . وزاد معمر في روايته أيوبَ مع يحيى . وأحمد (١ / ٢٥١) من طريق أبي الأسود . وأحمد (١ / ٢٥٤) من طريق يزيد بن أبي زياد . (خمستهم (قتادة ، ويحيى ابن أبي كثير ، وأيوب ، وأبو الأسود ، ويزيد) عن عكرمة به .

والحديث رجال إسناديه كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي في الإسناد الأول ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان

ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

وفي عبد الرزاق في الإسناد الثاني ؛ فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي أولاً عن تصحيح الإسنادين ، ثم حسنهما حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة في الإسناد الأول ، كما توبع عبد الرزاق في الإسناد الثاني متابعة قاصرة في روايته عن يحيى بن أبي كثير ، وعكرمة ، والإسنادان يشد أحدهما الآخر بجانب ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسنادين يسيرًا ، وانجبر بالعواضد البتة ؛ والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية خروج المرأة متعطرة)

٢٧٨٦ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، عَنْ ثَابِتِ بْنِ عُمَارَةَ الْحَنَفِيِّ ، عَنْ غُنَيْمِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «كُلُّ عَيْنٍ زَانِيَةٌ ، وَالْمَرْأَةُ إِذَا اسْتَعْطَرَتْ ، فَمَرَّتْ بِالْمَجْلِسِ ؛ فَهِيَ كَذَا وَكَذَا» ، يَعْنِي زَانِيَةً .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٠٢٣).

أخرجه أحمد (٤ / ٣٩٤ ، ٤١٣) من طريق مروان بن معاوية . و(٤ / ٤٠٠ ، ٤٠٧) من طريق يحيى بن سعيد . و(٤ / ٤١٨) من طريق عبد الواحد ، وروح بن عبادة. وأبو داود (الترجل / في المرأة تتطيب للخروج ، ٤١٧٣) من طريق يحيى . والنسائي (الزينة/ ما يُكره للنساء من الطيب ، ٥١٢٩) من طريق خالد . وابن خزيمة (١٦٨١) من طريق النضر بن شميل . ستتهم (مروان ، ويحيى ، وعبد الواحد ، وروح ، وخالد ، والنضر) عن ثابت بن عمارة الحنفي به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في ثابت بن عمارة الحنفي ، وثقه ابن معين ، والدارقطني ، وابن حبان ، وقال أحمد ، والنسائي : لا بأس به . وقال الذهبي : صدوق . وتفرد أبو حاتم بقوله : ليس عند بالمتين ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، فيه لين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ عند المصنف في الباب التالي ، وحديثه أيضًا عند أبي داود (٤١٧٤) بمعناه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثاني والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية رد الطيب)

٢٧٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَزْرَةُ ابْنُ ثَابِتٍ ، عَنْ ثُمَامَةَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ، قَالَ : كَانَ أَنَسٌ لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ ، وَقَالَ أَنَسٌ ﷺ : إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ لاَ يَرُدُّ الطِّيبَ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٩٩) .

أخرجه المصنف في الشمائل (٢١٧) ، وأحمد (٣ / ١٣٣) من طريق ابن مهدي . وأحمد (٣ / ١١٨) ، والنسائي (الزينة / الطيب ، ٥٢٦٠) من طريق وكيع . وأحمد (٣ / ٢٦١) ، والبخاري (اللباس / من لم يرد الطيب ، ٢٥٨٢) من طريق الفضل بن دكين . والبخاري (الهبة / ما لا يرد من الهدية ، ٥٩٢٩) من طريق عبد الوارث . أربعتهم (ابن مهدي ، ووكيع ، والفضل ، وعبد الوارث) عن عزرة بن ثابت ، عن ثمامة . وأحمد (٣ / ٢٢٦ ، ٢٥٠) من طريق إسماعيل بن عبد الله بن أبي طلحة . كلاهما (ثمامة ، وإسماعيل) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظراً إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثالث والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / كراهية مباشرة الرجال والمرأة المرأة)

٢٧٩٢ – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لاَ تُبَاشِرُ الْمَرْأَةُ الْمَرْأَةَ حَتَّى تَصِفَهَا لِزَوْجِهَا كَأَنَّمَا يَنْظُرُ إِلَيْهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٥٢).

أخرجه أحمد (١ / ٣٨٠) من طريق أبي معاوية . والبخاري (النكاح / لا تباشر

المرأة المرأة إلخ ، ٥٢٤١) من طريق حفص . وأبو داود (النكاح / ما يؤمر به من غض البصر ، ٢١٥٠) من طريق أبي عوانة . ثلاثتهم (أبو معاوية ، وحفص ، وأبو عوانة) عن الأعمش . والبخاري (٥٢٤٠) ، وأحمد (١ / ٤٣٨) من طريق منصور . وأحمد (١ / ٤٦٠) من طريق عاصم بن أبي النجود . ثلاثتهم (الأعمش ، ومنصور ، وعاصم) عن شقيق بن سلمة به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغير واحد عن أبي وائل ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، والحديث أخرجه البخاري ، وقد صرح الأعمش بالسماع في رواية شعبة وحفص عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب أو تصاوير)

٢٨٠٤ - حَدَّثَنَا سَلَمَةُ بْنُ شَبِيبٍ ، وَالْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، وَاللَّفْظُ لِلْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ أَنَّهُ سَمِعَ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ أَبَا طَلْحَةَ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «لاَ تَدْخُلُ الْمَلاَئِكَةُ بَيْتًا فِيهِ كَلْبٌ وَلاَ صُورَةُ تَمَاثِيلَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (٣٧٧٩)

قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨) ، ومسلم (اللباس / تحريم تصوير صورة الحيوان ، ٢١٠٦) من طريق عبد الرزاق . والبخاري (بدء الخلق / إذا قال أحدكم آمين ، ٣٢٢٥) من طريق عبد الله . وأحمد (٥ / ١٠٥) من طريق هشام . والنسائي (الزينة/ التصاوير ، ٥٣٥٠) من طريق يزيد بن زريع . أربعتهم (عبد الرزاق ، وابن المبارك ، وهشام ، ويزيد) عن معمر .

والبخاري (المغازي/ شهود الملائكة بدرًا ، ٤٠٠٢) ، ومسلم ، وابن ماجه (اللباس/ الصور في البيت ، ٣٦٥١) كلهم من طريق سفيان بن عيينة . والبخاري (اللباس / التصاوير ، ٥٩٤٩) من طريق محمد بن أبي عتيق . والبخاري (المغازي / شهود الملائكة بدرًا ، ٤٠٠٢) من طريق ابن أبي ذئب . ومسلم من طريق يونس .

خمستهم (معمر ، وسفيان ، وابن أبي عتيق ، وابن أبي ذئب ، ويونس) عن الزهري ، عن عبيد الله ، عن ابن عباس ﭬ .

وأحمد (٤ / ٣٠) ، ومسلم ، وأبو داود (٤١٥٣) من طريق زيد بن خالد الجهني . كلاهما (ابن عباس ، وزيد بن خالد) عن أبي طلحة ﭬ به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن الترمذي وقع في إسناده عبد الرزاق مقرونًا بوكيع ، وله وقفة في عبد الرزاق ، فنقل في العلل (١/٥٣٥) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بكثيرين متابعة تامة وقاصرة ، ولما يشهد له من أحاديث في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب أو تصاوير)

٢٨٠٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، أَنَّ رَافِعَ بْنَ إِسْحَاقَ أَخْبَرَهُ قَالَ : دَخَلْتُ أَنَا وَعَبْدُ اللهِ بْنُ أَبِي طَلْحَةَ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ نَعُودُهُ ، فَقَالَ أَبُو سَعِيدٍ ﷺ : أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ «أَنَّ الْمَلاَئِكَةَ لاَ تَدْخُلُ بَيْتًا فِيهِ تَمَاثِيلُ ، أَوْ صُورَةٌ» شَكَّ إِسْحَاقُ : لاَ يَدْرِي أَيُّهُمَا قَالَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة المزي (٤٠٣١).

أخرجه مالك في الموطأ (الاستئذان / ما جاء في الصور والتماثيل ، ٥٩٨) ، وأحمد (٣ / ٩٠) من طريق روح . وابن حبان (٥٩٤٩) من طريق أحمد بن أبي بكر . والبيهقي في الشعب (٦٣٠٩) من طريق ابن وهب . ثلاثتهم (روح ، وأحمد ، وابن وهب) عن مالك به.

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / الملائكة لا تدخل بيتًا فيه كلب أو تصاوير)

٢٨٠٦ - حَدَّثَنَا سُوَيْدٌ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا يُونُسُ بْنُ أَبِي إِسْحَاقَ ، حَدَّثَنَا مُجَاهِدٌ ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَتَانِي جِبْرِيلُ ﷺ ، فَقَالَ : إِنِّي كُنْتُ أَتَيْتُكَ الْبَارِحَةَ ، فَلَمْ يَمْنَعْنِي أَنْ أَكُونَ دَخَلْتُ عَلَيْكَ الْبَيْتَ الَّذِي كُنْتَ فِيهِ إِلاَّ أَنَّهُ كَانَ فِي بَابِ الْبَيْتِ تِمْثَالُ الرِّجَالِ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ قِرَامُ

سِتْرٍ فِيهِ تَمَاثِيلُ ، وَكَانَ فِي الْبَيْتِ كَلْبٌ ، فَمُرْ بِرَأْسِ التِّمْثَالِ الَّذِي بِالْبَابِ ؛ فَلْيُقْطَعْ ، فَلْيُصَيَّرْ كَهَيْئَةِ الشَّجَرَةِ ، وَمُرْ بِالسِّتْرِ ؛ فَلْيُقْطَعْ وَيُجْعَلْ مِنْهُ وِسَادَتَيْنِ مُنْتَبَذَتَيْنِ يُوطَآنِ ، وَمُرْ بِالْكَلْبِ ؛ فَيُخْرَجْ ، فَفَعَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَكَانَ ذَلِكَ الْكَلْبُ جَرْوًا لِلْحَسَنِ أَوِ الْحُسَيْنِ تَحْتَ نَضَدٍ لَهُ ، فَأَمَرَ بِهِ فَأُخْرِجَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي طَلْحَةَ رضي الله عنهما .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولكن نقل المزي في الأطراف (١٤٣٤٥) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٠٥) ، وأبو داود (اللباس / الصور ، ٤١٥٨) ، والنسائي (الصيد / امتناع الملائكة من دخول بيت إلخ ، ٤٢٨٨) من طرق عن يونس بن أبي إسحاق . وأحمد (٢ / ٣٠٨) ، و٣٩٠) من طريق أبي إسحاق . كلاهما (يونس ، وأبو إسحاق) عن مجاهد به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في يونس بن أبي إسحاق ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وابن سعد ، وقال يحيى القطان : كانت فيه غفلة شديدة ، وكانت فيه سخنة ، وقال أحمد : حديثه مضطرب ، وقال أبو حاتم : كان صدوقًا إلا أنه لا يُحتج بحديثه . وقال أبو أحمد الحاكم : ربما وهِم في روايته . وقال الساجي : صدوق ، كان يقدم عثمان ﷺ على علي ﷺ ، وضعفه بعضهم ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يهم قليلاً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِما توبع يونس بأبي إسحاق ولمجيء نحوه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، فأخرجه مسلم من طريق سهيل بن أبي صالح ، عن أبيه ، عنه ﷺ مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان يونس هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، وأخرجه مسلم في الصحيح من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه ، والنسخ التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب .

الحديث السابع والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / في كراهية لبس المعصفر للرجال)

٢٨٠٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ هُبَيْرَةَ بْنِ يَرِيمَ ، قَالَ : قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ : عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، وَعَنِ الْقَسِّيِّ ، وَعَنِ الْمِيثَرَةِ ، وَعَنِ الْجِعَةِ . قَالَ أَبُو الأَحْوَصِ : وَهُوَ شَرَابٌ يُتَّخَذُ بِمِصْرَ مِنَ الشَّعِيرِ.

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٣٠٤).

أخرجه أحمد (١ / ١٣٢) ، وابن ماجه (اللباس / المياثر ، ٣٦٥٤) من طريق أبي الأحوص . وأحمد (١ / ٩٢ ، ١٠٤) ، وأبو داود (اللباس / من كرهه ، ٤٠٥١) من طريق شعبة . والنسائي (الزينة / خاتم الذهب ، ٥١٧٥ ، ٥١٧٦) من طريق زكريا ، وزهير . كلهم عن أبي إسحاق ، عن هبيرة . وأحمد (١ / ٨١) ، والنسائي (٥١٧٧) من طريق عبد الله بن حنين . و(٥١٧٨) من طريق ابن عباس . و(٥١٧٩) من طريق إبراهيم مولى علي . أربعتهم (هبيرة ، وعبد الله ، وابن عباس ، وإبراهيم) عن علي ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، قال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا أبو الأحوص سلام بن سليم ، وسماعه منه بعد تغيره ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما روى

عن أبي إسحاق غير واحد من أصحابه ، وفيهم من سماعه منه قديم مع مجيء الحديث عن علي ﷺ من غير وجه .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ؛ وصفه بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / في كراهية لبس المعصفر للرجال)

٢٨٠٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَشْعَثِ بْنِ سُلَيْمٍ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ سُوَيْدِ بْنِ مُقَرِّنٍ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ بِسَبْعٍ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ ، أَمَرَنَا بِاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ ، وَعِيَادَةِ الْمَرِيضِ ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ ، وَإِبْرَارِ الْقَسَمِ ، وَرَدِّ السَّلاَمِ ، وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ : عَنْ خَاتَمِ الذَّهَبِ ، أَوْ حَلْقَةِ الذَّهَبِ ، وَآنِيَةِ الْفِضَّةِ ، وَلُبْسِ الْحَرِيرِ ، وَالدِّيبَاجِ ، وَالإِسْتَبْرَقِ ، وَالْقَسِّيِّ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، ولم ينقل المزي في الأطراف (١٩١٦) أيَّ حكم عليه .

أخرجه البخاري (الجنائز / الأمر باتباع الجنائز ، ١٢٣٩) ، و(اللباس ، ٥٨٦٢) ، ومسلم (اللباس / تحريم استعمال إناء الذهب ، ٢٠٦٦) ، وأحمد (٤ / ٢٨٤) من طريق شعبة . والبخاري (الاستئذان / إفشاء السلام ، ٦٢٣٥) ، وأحمد (٤ / ٢٨٧) ، والترمذي (اللباس / ركوب المياثر ، ١٧٦٠) من طريق أبي إسحاق الشيباني . والبخاري (النكاح / حق إجابة الوليمة ، ٥١٧٥) ، والنسائي (الجنائز / الأمر باتباع الجنازة ، ١٩٤١) من طريق أبي الأحوص . والبخاري (المرضى / وجوب عيادة المريض ، ٥٦٥٠) ، والبخاري

(اللباس / لبس القسي ، ٥٨٣٨) ، وأحمد (٤ / ٢٩٩) من طريق سفيان . والبخاري (الأشربة / آنية الفضة ، ٥٦٣٥) من طريق أبي عوانة . ومسلم (اللباس / تحريم استعمال إناء الذهب ، ٢٠٦٦) من طريق أبي خيثمة ، وأبي عوانة ، والشيباني ، وليث بن أبي سليم، وشعبة ، وسفيان) كلهم (شعبة ، وأبو إسحاق الشيباني ، وسفيان ، وأبو الأحوص ، وأبو عوانة ، وأبو خيثمة ، وليث) عن الأشعث بن أبي الشعثاء به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الأشعث من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والتسعون بعد ١١٠٠

(الأدب / ما جاء في لبس البياض)

٢٨١٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَبِيبٍ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الْبَسُوا الْبَيَاضَ ؛ فَإِنَّهَا أَطْهَرُ ، وَأَطْيَبُ ، وَكَفِّنُوا فِيهَا مَوْتَاكُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٤٦٣٥).

أخرجه المصنف في الشمائل (٦٨) من طريق ابن مهدي . أحمد (٥ / ١٣) من طريق يحيى بن سعيد . و(٥ / ١٩) ، وابن ماجه (اللباس / البياض من الثياب ، ٣٥٦٧) من طريق وكيع . والنسائي في الكبرى (٩٦٤٢) من طريق يزيد بن زريع . أربعتهم (عبد الرحمن ، ويحيى ، ووكيع ، ويزيد) عن سفيان ، عن حبيب بن أبي ثابت . وأحمد (٥ /

١٧ ، ١٨) من طريق المسعودي ، عن حبيب بن أبي ثابت ، والحكم . كلاهما (حبيب ، والحكم) عن ميمون بن أبي شبيب . وأحمد (٥ / ١٠ ، ١٢) من طريق أبي قلابة . كلاهما (ميمون ، وأبو قلابة) عن سمرة رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في ميمون بن أبي شبيب ، قال أبو حاتم : صالح الحديث ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وضعفه ابن معين ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق كثير الإرسال .

وفي حبيب بن أبي ثابت ، قال القطان : له غير حديث عن عطاء لا يُتابع عليه ، و ليست بمحفوظة، وقال ابن حبان في الثقات : كان مدلسًا . وقال الحافظ في التقريب : ثقة فقيه جليل ، وكان كثير الإرسال والتدليس . وعده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرط لِما توبع كل من شبيب ، وحبيب إضافةً إلى شواهد في الباب .

والقصور في الإسناد يسير لمظنة الانقطاع ، وانجبر بالعواضد ، وبعض شواهده مخرج في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الموفي مائتين وألفًا

(الأدب / ما جاء في كراهية التزعفر)

٢٨١٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، قَالَ .ح وحَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه قَالَ : نَهَى رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنِ التَّزَعْفُرِ لِلرِّجَالِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى شُعْبَةُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ عُلَيَّةَ ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ صُهَيْبٍ ، عَنْ أَنَسٍ رضي الله عنه أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَهَى عَنِ التَّزَعْفُرِ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ حَدَّثَنَا آدَمُ عَنْ شُعْبَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٢٧٣) أيّ حكم عليه .

أخرجه أحمد (٣ / ١٨٧) ، ومسلم (اللباس / نهي الرجل عن التزعفر ، ٢١٠١) ، وأبو داود (الترجل / الخلوق للرجال ، ٤١٧٩) ، وابن ماجه (الحج / الزعفران للمحرم ، ٢٧٠٨) من طريق حماد بن زيد . والبخاري (اللباس / النهي عن التزعفر للرجال ، ٥٨٤٦) من طريق عبد الوارث . والنسائي (الزينة ، ٥٢٥٧) من طريق زكريا بن يحيى . وابن خزيمة (٢٦٧٤) من طريق عبد الوهاب . وأحمد (٣ / ١٠١) ، ومسلم ، وأبو داود (٤١٨٠) من طريق إسماعيل بن علية . خمستهم (حماد ، وعبد الوارث ، وزكريا ، وعبد الوهاب ، وابن علية) عن عبد العزيز بن صهيب به .

هذا ، وسائر من روى عن ابن علية رواه عنه بلفظ : التزعفر للرجال ، وانفرد شعبة عنه بلفظ : نهى عن التزعفر مطلقًا كما بين المصنف .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ؛ ولكن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لِما رأى شعبة رواه عن إسماعيل ، عن عبد العزيز بلفظ : نهى عن التزعفر مطلقًا خلافًا لما رواه حماد ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء مثل حديث حماد من طريق غير واحد من أصحاب عبد العزيز ، ولِما توافق عليه أكثر أصحاب إسماعيل بن علية على خلاف ما رواه عنه شعبة .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات أثباتاً ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية الحرير والديباج)

٢٨١٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَقُ بْنُ يُوسُفَ الأَزْرَقُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ

الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنِي مَوْلَى أَسْمَاءَ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَال : سَمِعْتُ عُمَرَ ﷺ يَذْكُرُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مَنْ لَبِسَ الْحَرِيرَ فِي الدُّنْيَا لَمْ يَلْبَسْهُ فِي الآخِرَةِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَحُذَيْفَةَ ، وَأَنَسٍ ، وَغَيْرِ وَاحِدٍ ﷺ ، وَقَدْ ذَكَرْنَاهُ فِي كِتَابِ اللِّبَاسِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي عَمْرٍو مَوْلَى أَسْمَاءَ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَاسْمُهُ عَبْدُ اللهِ ، وَيُكْنَى أَبَا عَمْرٍو ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ عَطَاءُ بْنُ أَبِي رَبَاحٍ وَعَمْرُو بْنُ دِينَارٍ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٤٢) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٦) عن يحيى . ومسلم (اللباس / تحريم لبس الحرير ، ٢٠٦٨) من طريق خالد بن عبد الله . والنسائي في الكبرى (٩٠٨٩) من طريق يعلى بن عبيد ، وعبدة بن سليمان . أربعتهم عن عبد الملك بن أبي سليمان ، عن عبد الله مولى أسماء . وأحمد (١ / ٣٧) من طريق أبي ذبيان ، عن عبد الله بن الزبير . ومسلم من طريق نافع ، عن ابن عمر . ثلاثتهم (عبد الله مولى أسماء ، وابن الزبير ، وابن عمر) عن عمر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الترمذي : ثقة مأمون ، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة ، وقال : قد كان حدث شعبة ، عنه ، ثم تركه ، ويقال : إنه ترك لحديث الشفعة الذي تفرد به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: ربما أخطأ . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن عمر ﷺ من غير وجه ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولَما كان عبد الملك من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح لا محالة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية الحرير والديباج)

٢٨١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَسَمَ أَقْبِيَةً وَلَمْ يُعْطِ مَخْرَمَةَ شَيْئًا ، فَقَالَ مَخْرَمَةُ : يَا بُنَيَّ انْطَلِقْ بِنَا إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَانْطَلَقْتُ مَعَهُ ، قَالَ : ادْخُلْ فَادْعُهُ لِي ، فَدَعَوْتُهُ لَهُ ، فَخَرَجَ النَّبِيُّ ﷺ ؛ وَعَلَيْهِ قَبَاءٌ مِنْهَا ، فَقَالَ : «خَبَأْتُ لَكَ هَذَا» ، قَالَ : فَنَظَرَ إِلَيْهِ ، فَقَالَ: رَضِيَ مَخْرَمَةُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٢٦٨) .

أخرجه البخاري (الهبة / كيف يقبض العبد والمتاع ، ٢٥٩٩) ، ومسلم (الزكاة / إعطاء من سأل بفحش وغلظة ، ١٠٥٨) ، وأبو داود (اللباس / في الأقبية ، ٤٠٢٨) ، والنسائي (الزينة / لبس الأقبية ، ٥٣٢٦) من طريق الليث . والبخاري (الشهادات ، ٢٦٥٧) من طريق أيوب . كلاهما (الليث ، وأيوب) عن ابن أبي مليكة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن أبي مليكة من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في كراهية الحرير والديباج)

٢٨٢٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ،

وَحَمْزَةَ ابْنَيْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِمَا ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «الشُّؤْمُ فِي ثَلاثَةٍ: فِي الْمَرْأَةِ ، وَالْمَسْكَنِ ، وَالدَّابَّةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ [حسن] صَحِيحٌ .

وَبَعْضُ أَصْحَابِ الزُّهْرِيِّ لاَ يَذْكُرُونَ فِيهِ عَنْ حَمْزَةَ ، إِنَّمَا يَقُولُونَ : عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

وَهَكَذَا رَوَى لَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ وَحَمْزَةَ ابْنَيْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِمَا ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ . وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ عَنْ حَمْزَةَ ، وَرِوَايَةُ سَعِيدٍ أَصَحُّ لأَنَّ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ وَالْحُمَيْدِيَّ رَوَيَا عَنْ سُفْيَانَ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ ، وَذَكَرَا عَنْ سُفْيَانَ ، قَالَ : لَمْ يَرْوِ لَنَا الزُّهْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ إِلاَّ عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، وَرَوَى مَالِكٌ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الزُّهْرِيِّ ، وَقَالَ : عَنْ سَالِمٍ وَحَمْزَةَ ابْنَيْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ، عَنْ أَبِيهِمَا .

وَفِي الْبَاب عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ، وَعَائِشَةَ ، وَأَنَسٍ ﷺ . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «إِنْ كَانَ الشُّؤْمُ فِي شَيْءٍ ؛ فَفِي الْمَرْأَةِ وَالدَّابَّةِ وَالْمَسْكَنِ» .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «صحيح» فقط ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٤٣٩).

أخرجه مسلم (السلام / الطيرة والفال ، ٢٢٢٥) من طريق ابن أبي عمر ، عن سفيان بن عيينة . ومالك في الموطأ (الجامع ، ١٨٢٧) ، وأحمد (٢ / ١٢٦) ، والبخاري (النكاح / ما يتقى من شؤم المرأة ، ٥٠٩٣) ، ومسلم ، والنسائي (الخيل / شؤم الخيل ، ٣٥٦٨) من طريق مالك . والبخاري (البيوع ، ٢٠٩٩) ، ومسلم من طريق يونس .

ثلاثتهم عن الزهري ، عن حمزة ، وسالم ، عن ابن عمر ﷺ .

وأخرجه أحمد (٢ / ٨) عن ابن عيينة. وأحمد (٢ / ١٥٢) عن يونس . والبخاري (الجهاد / شؤم الفرس ، ٢٨٥٨) من طريق شعيب . ومسلم من طريق سفيان، وعقيل ، وعبد الرحمن بن إسحاق ، وشعيب . وابن ماجه (النكاح / ما يكره فيه اليمن والشؤم ، ١٩٩٥) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق . كلهم (ابن عيينة ، وشعيب ، ويونس ، وعقيل ، وعبد الرحمن بن إسحاق) عن الزهري ، عن سالم ، عن ابن عمر ﷺ . وليس فيه حمزة مع سالم .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد في الباب ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع بعد ١٢٠٠

(الأدب / باب لا يتناجى اثنان دون ثالث)

٢٨٢٥ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، قَالَ .ح وحَدَّثَنِي ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِذَا كُنْتُمْ ثَلاثَةً ؛ فَلا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ صَاحِبِهِمَا» . وقَالَ سُفْيَانُ فِي حَدِيثِهِ : «لاَ يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ الثَّالِثِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُحْزِنُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «لا يَتَنَاجَى اثْنَانِ دُونَ وَاحِدٍ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ يُؤْذِي الْمُؤْمِنَ ، وَاللهُ عَزَّ وَجَلَّ يَكْرَهُ أَذَى الْمُؤْمِنِ» . وَفِي الْبَابِ عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٤٣٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٢٥) عن أبي معاوية . و(١ / ٣٧٥) عن سفيان . كلاهما عن الأعمش . ومسلم (السلام / تحريم مناجاة الاثنين إلخ ، ٢١٨٤) . ومسلم ، وأبو داود (الأدب / التناجي ، ٤٨٥١) ، وابن ماجه (الأدب / لا يتناج اثنان دون الثالث ، ٣٧٧٥) من طرق عن الأعمش . والبخاري (الاستيذان / إذا كانوا أكثر من ثلاثة إلخ ، ٦٢٩٠) ، ومسلم ، وأحمد (١ / ٤٤٠) من طرق عن منصور . وأحمد (١ / ٤٦٠) من طريق عاصم بن أبي النجود . ثلاثتهم (الأعمش ، ومنصور ، وعاصم) عن أبي وائل به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغير واحد في روايته عن شقيق ، ولما له من الشواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في فداك أبي وأمي)

٢٨٢٩ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيَّبِ يَقُولُ : قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : مَا جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَاهُ وَأُمَّهُ لأَحَدٍ إِلاَّ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ ، قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ : «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي ، وَأُمِّي »، وَقَالَ لَهُ : «ارْمِ أَيُّهَا الْغُلاَمُ الْحَزَوَّرُ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ الزُّبَيْرِ ، وَجَابِرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ.

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٠١١٦) .

أعاده المصنف في المناقب (٣٧٥٣) بنفس الإسناد ، وأخرجه المصنف (٢٨٢٨) ، والنسائي في اليوم والليلة (١٩٤) عن إبراهيم بن سعيد الجوهري ، عن سفيان ، عن يحيى بن سعيد . والنسائي في اليوم والليلة (١٩٣) عن سليما بن مطر النيسابوري . عن سفيان ، عن ابن جدعان . كلاهما (يحيى ، وابن جدعان) عن ابن المسيب . والبخاري (المغازي / إذ همت طائفتان إلخ ، ٤٠٥٩) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل سعد ﷺ ، ٢٤١١)، وأحمد (١ / ٩٢ ، ١٢٤)من طريق سعد بن إبراهيم ، عن عبد الله بن شداد . كلاهما (ابن المسيب ، وابن شداد) عن علي ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جدعان ، قال المصنف في الجامع (العلم / الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة) : صدوق ، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره . وقال شعبة: كان رفَّاعاً . وقال الحافظ في التقريب : ضعيف . وانظر لمزيد الكلام عليه : الحديث رقم (٥٤٥) ، لكنه لم ينفرد بالحديث ، بل مقرون بيحيى .

والحسن بن الصباح ، قال أحمد : اكتب عنه ، صاحب سنة ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وكانت له جلالة عجيبة ببغداد . وقال النسائي : ليس بالقوي . وذكره ابن حبان في الثقات . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يهم ، وكان عابدًا فاضلاً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع كل من الحسن وابن جدعان بغيره مع مجيء الحديث عن علي ﷺ ، وعن النبي ﷺ من غير وجه .

ولما كان علي بن زيد لا ينزل حديثه عن درجة الحسن لذاته ، وقد روى عنه الأئمة الثقات ، فارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في فداك أبي وأمي)

٢٨٣٠ - وَقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ : جَمَعَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ، قَالَ : «ارْمِ فِدَاكَ أَبِي وَأُمِّي» .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، وَعَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ يَحْيَى ابْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيَّبِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ قَالَ : جَمَعَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ أُحُدٍ .

وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٨٥٧) .

أعاده المصنف في المناقب (٣٧٥٤) بنفس الإسناد ، وأخرجه البخاري (المغازي ، ٤٠٥٦) من طريق يحيى . والبخاري (٤٠٥٧) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل سعد ، ٢٤١١) من طريق الليث . والبخاري (فضائل / مناقب سعد ، ٣٧٢٥) ، ومسلم من طريق عبد الوهاب . وابن ماجه (فضائل أصحاب رسول الله / فضل سعد ﷺ ، ١٣٠) من طريق حاتم بن إسماعيل ، وإسماعيل بن عياش . كلهم (يحيى ، والليث ، وعبد الوهاب ، وحاتم ، وإسماعيل) عن يحيى بن سعيد الأنصاري به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد العزيز الدراوردي ، فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب ، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع

عبد العزيز بغير واحد في روايته عن يحيى بن سعيد الأنصاري مع مجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما يُكره من الأسماء)

٢٨٣٦ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبو دَاوُدَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مَنْصُور ، عَنْ هِلال بْنِ يَسَافٍ ، عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ عُمَيْلَةَ الْفَزَارِيِّ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « لا تُسَمِّ غُلامَكَ رَبَاحٌ ، وَلاَ أَفْلَحُ ، وَلاَ يَسَارٌ ، وَلاَ نَجِيحٌ ، يُقَالُ: أَثَمَّ هُوَ ، فَيُقَالُ : لاَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٤٦١٢) أيَّ حكم عليه .

أخرجه أحمد (٥ / ٧) ، ومسلم (الآداب / كراهية التسمية بالأسماء القبيحة ، ٢١٣٦) من طريق محمد بن جعفر ، عن شعبة . وأحمد (٥ / ١٠) ، ومسلم ، وأبو داود (الأدب / في تغيير الاسم القبيح ، ٤٩٥٨) من طريق زهير . ومسلم من طريق جرير وروح . أربعتهم (شعبة ، وزهير ، وجرير ، وروح) عن منصور ، عن هلال بن يساف . وأحمد (٢ / ١٢) ، ومسلم ، وأبو داود (٤٩٥٩) ، وابن ماجه (الأدب / ما يكره من الأسماء ، ٣٧٣٠) عن الركين بن الربيع . والنسائي في اليوم والليلة (٨٤٥) من طريق عمارة بن عمير . ثلاثتهم (هلال ، والركين ، وعمارة) عن الربيع بن عُميلة به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة ، كما توبع شعبة بكثيرين في روايته عن منصور ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثامن بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما يُكره من الأسماء)

٢٨٣٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مَيْمُونٍ الْمَكِّيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «أَخْنَعُ اسْمٍ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَجُلٌ تَسَمَّى بِمَلِكِ الأَمْلاكِ» . قَالَ سُفْيَانُ : شَاهَانْ شَاهْ ، وَأَخْنَعُ يَعْنِي : وَأَقْبَحُ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٦٧٢) .

أخرجه البخاري (الأدب / أبغض الأسماء إلى الله ، ٦٢٠٦) عن علي بن عبد الله . ومسلم (الآداب / تحريم التسمي بملك الأملاك ، ٢١٤٢) من طريق سعيد بن عمرو الأشعثي ، وأحمد ، وأبي بكر بن أبي شيبة . وأحمد (٢ / ٢٤٤) ، وأبو داود (الأدب / في تغيير الاسم القبيح ، ٤٩٦١) عن أحمد .

كلهم (علي ، والأشعثي ، وأحمد ، وابن أبي شيبة) عن سفيان . والبخاري (٦٢٠٥) من طريق شعيب . كلاهما عن أبي الزناد ، عن الأعرج . وأحمد (٢ / ٣١٥) ، ومسلم من طريق همام بن منبه . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا شيخ الترمذي محمد بن ميمون المكي ، قال أبو حاتم : كان أميا مغفلا ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ربما وهم ، وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ربما أخطأ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع محمد بن ميمون بغير واحد ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث من طرق كثيرة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع بعد ١٢٠٠

(الأدب / كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته)

٢٨٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلم نَهَى أَنْ يَجْمَعَ أَحَدٌ بَيْنَ اسْمِهِ وَكُنْيَتِهِ ، وَيُسَمِّيَ: مُحَمَّدًا أَبَا الْقَاسِمِ .

وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ﷺ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤١٤٣) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٣٣) من طريق يحيى . والبخاري في المفرد (٨٤٤) من طريق الليث . كلاهما عن ابن عجلان ، عن أبيه . وأحمد (٢ / ٢٤٧) ، والبخاري (المناقب ، ٣٥٣٩) ، و(الأدب ، ٦١٨٨) ، ومسلم (الاستيذان ، ٢١٣٤) ، وأبو داود (الأدب ،

٤٩٦٥) ، وابن ماجه (الأدب ، ٣٧٣٥) من طريق محمد بن سيرين . كلاهما (عجلان ، وابن سيرين) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ» ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم : وقال الترمذي (٢٦٣٨) : سمعت ابن أبي عمر يقول : سمعت ابن عيينة يقول : محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث ، وقد بين في الحديث (٢٧٤٦) أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ . وذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا ، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ولما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / كراهية الجمع بين اسم النبي ﷺ وكنيته)

٢٨٤٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ ، حَدَّثَنَا فِطْرُ ابْنُ خَلِيفَةَ ، حَدَّثَنِي مُنْذِرٌ ، وَهُوَ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنَفِيَّةِ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَرَأَيْتَ إِنْ وُلِدَ لِي بَعْدَكَ أُسَمِّيهِ مُحَمَّدًا وَأُكَنِّيهِ بِكُنْيَتِكَ ؟ قَالَ : «نَعَمْ» ، قَالَ : فَكَانَتْ رُخْصَةً لِي .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي الهندية والتحفة «حسن صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٧٦) .

انفرد بالمصنف بإخراجه من طريق يحيى القطان . وأخرجه أحمد (١ / ٩٥) ، وأبو داود (الأدب / الرخصة في الجمع بينهما ، ٤٩٦٧) من طريق أبي أسامة . كلاهما (يحيى، وأبو أسامة) عن فطر بن خليفة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في فطر بن خليفة ، وثقه أحمد ، والقطان ، والدارقطني ، وابن معين ، والعجلي ، والنسائي ، وآخرون ، وقال ابن سعد : كان ثقة إن شاء الله ، ومن الناس من قد يستضعفه . وقال أبو بكر بن عياش : تركت الرواية عنه لسوء مذهبه ، روى له البخاري حديثًا واحدًا مقرونًا بغيره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه الترمذي حسب شرطه لِما يشهد له حديث عائشة رضي الله عنها عن أبي داود (٤٩٦٨) نحوه .

ولما كان الكلام في فطر يسيرًا ، ووثقه الجمهور ، وانجبر ذلك بمجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / إن من الشعر حكمة)

٢٨٤٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ مِنَ الشِّعْرِ حِكَمًا» .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولكن نقل المزي في الأطراف (٦١٠٦) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (١ / ٢٦٩) ، وأبو داود (الأدب / في الشعر ، ٥٠١١) من طريق سماك ، عن عكرمة . والطبراني في الكبير (١٢٨٨٨) من طريق أبي يزيد المديني . والحاكم في المستدرك (٣ / ٦١٣) ، والبيهقي في «الدلائل» (٥ / ٣١٧) من طريق

مقسم. ثلاثتهم (عكرمة ، وأبو يزيد ، ومقسم) عن ابن عباس رضي الله عنه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ؛ قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين . وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث . وكان شعبة يضعفه ، و قال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه ، قال الدارقطني: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة. وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع سماك بغيره متابعةً ، ولِما له من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في إنشاد الشعر)

٢٨٤٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ شُرَيْحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَ : قِيلَ لَهَا : هَلْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَتَمَثَّلُ بِشَيْءٍ مِنَ الشِّعْرِ ؟ قَالَتْ : كَانَ يَتَمَثَّلُ بِشِعْرِ ابْنِ رَوَاحَةَ ، وَيَتَمَثَّلُ ، وَيَقُولُ : وَيَأْتِيكَ بِالأَخْبَارِ مَنْ لَمْ تُزَوِّدِ .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٤٩) .

أخرجه المصنف في الشمائل (٢٤١) ، والنسائي في اليوم والليلة (٩٩٧) من طريق

على بن حجر . وأحمد (٦ / ١٣٨) من طريق وكيع . و(٦ / ١٥٦) من طريق أبي النضر. و(٦ / ٢٢٢) من طريق حجاج . والبخاري في الأدب المفرد (٨٦٧) من طريق محمد بن الصباح . كلهم عن شريك ، عن المقدام بن شريح ، عن شريح . وأحمد (٦ / ٣١) من طريق الشعبي . كلاهما (شريح ، والشعبي) عن عائشة رضي الله عنها .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في شريك القاضي النخعي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً ، فاضلاً ، عابداً ، شديداً على أهل البدع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن عائشة رضي الله عنها من غير هذا الوجه . ولِما له من الشواهد في الباب ، منها حديث ابن عباس رضي الله عنهما عند البخاري في المفرد (٧٩٣) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وشريك من رجال الحسن لذاته ، ارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في إنشاد الشعر)

٢٨٤٩ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَشْعَرُ كَلِمَةٍ تَكَلَّمَتْ بِهَا الْعَرَبُ كَلِمَةُ لَبِيدٍ : أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلا اللَّهَ بَاطِلُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ الثَّوْرِيُّ وَغَيْرُهُ عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٤٩٧٦) .

أخرجه مسلم (الشعر / إنشاد ، ٢٢٥٦) من طريق شريك ، وسفيان ، وزائدة ، وشعبة ، وإسرائيل . والبخاري (مناقب الأنصار / أيام الجاهلية ، ٣٨٤١) من طريق سفيان. و(الأدب / ما يجوز من الشعر ، ٦٤٨٩) من طريق شعبة . وأحمد (٢ / ٣٩١) عن الأسود . و(٢ / ٤٤٤) من طريق وكيع . كلهم عن عبد الملك به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في شريك القاضي النخعي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً ، فاضلاً ، عابداً ، شديداً على أهل البدع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع شريك بغير واحد من الحفاظ الأثبات في روايته عن عبد الملك بن عمير ، وأما الكلام اليسير في عبد الملك من جهة تغيره وتدليسه ؛ فلا يضر مطلقًا فإن في الرواة عنه شعبة ، وشعبة لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وشريك من رجال الحسن لذاته ، ارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / ما جاء في إنشاد الشعر)

٢٨٥٠ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا شَرِيكٌ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ : جَالَسْتُ النَّبِيَّ ﷺ أَكْثَرَ مِنْ مِائَةِ مَرَّةٍ ، فَكَانَ أَصْحَابُهُ يَتَنَاشَدُونَ الشِّعْرَ ، وَيَتَذَاكَرُونَ أَشْيَاءَ مِنْ أَمْرِ الْجَاهِلِيَّةِ ؛ وَهُوَ سَاكِتٌ ، فَرُبَّمَا تَبَسَّمَ مَعَهُمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ زُهَيْرٌ عَنْ سِمَاكٍ أَيْضًا .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢١٧٦) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٠٥) من طريق شريك . وأبو داود الطيالسي (٧٧١) من طريق شريك ، وقيس . والطبراني في الكبير (٢ / ١٩١٠) من طريق شعبة . وفي الأوسط (٢ / ١٦٠٨) من طريق عبد الملك بن عبد ربه . أربعتهم عن سماك به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في شريك القاضي النخعي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق ، يخطئ كثيراً ، تغير حفظه منذ ولي القضاء بالكوفة ، وكان عادلاً ، فاضلاً ، عابداً ، شديداً على أهل البدع .

وفي سماك بن حرب ، قال ابن المبارك : ضعيف الحديث . وكان شعبة يضعفه ، و قال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه ، قال الدارقطني : إذا حدث عنه شعبة ، والثوري ، وأبو الأحوص ؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع شريك بغير واحد مع ما يشهد له قول أبي سلمة عند ابن أبي شيبة في المصنف (٥ / رقم ٢٦٠٥٨) : لم يكن أصحاب رسول الله ﷺ منحرفين ، ولا متماوتين ، وكانوا يتناشدون الشعر في مجالسهم ، ويذكرون أمر جاهليتهم ، فإذا أريد أحدهم على شيء من دينه ؛ دارت حماليق عينيه كأنه مجنون .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وشريك من رجال الحسن لذاته ، ارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا خير من أن إلخ)

٢٨٥١ - حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عُثْمَانَ بْنِ عِيسَى الرَّمْلِيُّ ، حَدَّثَنَا عَمِّي يَحْيَى بْنُ عِيسَى ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا يَرِيَهُ خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا» .

وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤٧٨) .

أخرجه البخاري (الأدب / ما يكره أن يكو الغالب على الإنسان الشعر ، ٦١٥٥) من طريق عمر بن حفص ، عن أبيه . ومسلم (الشعر / في إنشاد الشعر ، ٢٢٥٧) ، وابن ماجه (الأدب / ما كره من الشعر ، ٣٧٥٩) من طريق حفص ، وأبي معاوية ، ووكيع . وأحمد (٢ / ٢٨٨) من طريق سفيان . أربعتهم عن الأعمش . وأحمد (٢ / ٣٣١) من طريق عاصم . كلاهما (الأعمش ، وعاصم) عن أبي صالح به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الأعمش بغيره مع ما للحديث من شواهد في الباب.

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / لأن يمتلئ جوف أحدكم قيحًا خير من أن إلخ)

٢٨٥٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، أَخْبَرَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ : « لأَنْ يَمْتَلِئَ جَوْفُ أَحَدِكُمْ قَيْحًا خَيْرٌ لَهُ مِنْ أَنْ يَمْتَلِئَ شِعْرًا » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩١٩) .

أخرجه أحمد (١ / ١٧٥) من طريق محمد بن جعفر ، وحجاج . و(١ / ١٧٧) من طريق بهز . و(١ / ١٨١) من طريق يحيى . ومسلم (الشعر / في إنشاد الشعر ، ٢٢٥٨) من طريق محمد بن جعفر . وابن ماجه (الأدب / ما كُره من الشعر ، ٣٧٦٠) من طريق يحيى بن سعيد ، ومحمد بن جعفر . أربعتهم عن شعبة ، عن قتادة ، عن يونس بن جبير ، عن محمد بن سعد . وأحمد (١ / ١٧٥) من طريق عمر بن سعد . كلاهما (محمد ، وعمر) عن سعد بن أبي وقاص رضي الله عنه .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح سوى ما يُخشى من قِبل تدليس قتادة ؛ فإنه مدلس من المرتبة الثالثة ، وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن سعد رضي الله عنه من غير هذا الوجه ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات أثباتًا ، وانجبر مظنة الانقطاع بمجيء الحديث من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / باب في الفصاحة والبيان)

٢٨٥٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَتَخَوَّلُنَا بِالْمَوْعِظَةِ فِي الأَيَّامِ مَخَافَةَ السَّآمَةِ عَلَيْنَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، حَدَّثَنِي شَقِيقُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٥٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٢٥) من طريق أبي معاوية ، وابن نمير . والبخاري (العلم / ما كان النبي ﷺ يتخولهم بالموعظة إلخ ، ٦٨) ، ومسلم (صفات المنافقين / الاقتصاد في الموعظة ، ٢٨٢١) من طريق سفيان . و(الدعوات / الموعظة ساعة بعد ساعة ، ٦٤١١) من طريق حفص . أربعتهم (أبو معاوية ، وابن نمير ، وسفيان ، وحفص) عن الأعمش . ومسلم أيضًا من طريق منصور ، وعمرو بن مرة . ثلاثتهم (الأعمش ، ومنصور ، وعمرو) عن شقيق بن سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي أحمد الزبيري ، قال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، وقال أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأ في حديث سفيان .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لِما توبع أبو أحمد بغير واحد ، ولمجيئه عن أبي وائل عن ابن مسعود ﷺ من غير هذا الوجه ، ولما له من شواهد .

ولَمَّا كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث

أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / باب ، ٧٣)

٢٨٥٦ - حَدَّثَنَا أَبُو هِشَامٍ الرِّفَاعِيُّ ، حَدَّثَنَا ابْنُ فُضَيْلٍ عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، قَالَ : سُئِلَتْ عَائِشَةُ وَأُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنهما : أَيُّ الْعَمَلِ كَانَ أَحَبَّ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؟ قَالَتَا : مَا دِيمَ عَلَيْهِ وَإِنْ قَلَّ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ غَرِيبٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : كَانَ أَحَبُّ الْعَمَلِ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ مَا دِيمَ عَلَيْهِ .

حَدَّثَنَا بِذَلِكَ هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلف هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة « حسن صحيح » ، والباقية متفقة على قوله : « صحيح » فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٠٧٣) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق عبدة . وأخرجه أحمد (٦ / ١٧٦) من طريق مالك . كلاهما (مالك ، وعبدة) عن هشام بن عروة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن

هشام بن عروة من رواية غير عبدة عنه ، فتابعه مالك في روايته عن هشام ، ولمجيء الحديث عن أم سلمة وعائشة من غير هذا الوجه كما أخرجه المصنف ، ولما له من شواهد.

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد ١٢٠٠

(الأدب / باب ، ٧٤)

٢٨٥٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ شِنْظِيرٍ ، عَنْ عَطَاءِ ابْنِ أَبِي رَبَاحٍ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «خَمِّرُوا الآنِيَةَ ، وَأَوْكِئُوا الأَسْقِيَةَ ، وَأَجِيفُوا الأَبْوَابَ ، وَأَطْفِئُوا الْمَصَابِيحَ ؛ فَإِنَّ الْفُوَيْسِقَةَ رُبَّمَا جَرَّتِ الْفَتِيلَةَ فَأَحْرَقَتْ أَهْلَ الْبَيْتِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٤٧٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٨٨) ، والبخاري (بدء الخلق / إذا وقع الذباب إلخ ، ٣٣١٦) من طريق حماد ، عن كثير . وأبو داود (الأشربة / في إيكاء الآنية ، ٣٧٣١) من طريق ابن جريج . كلاهما عن عطاء ، عن جابر ﷺ به .

وقد رُوي الحديث عن جابر ﷺ من وجوهٍ عديدة ، فرواه عنه القعقاع بن حكيم ، وأبو الزبير ، ووهب بن منبه ، انظر لطرق أحاديثهم : «المسند الجامع» (٤ / ٢٦٩٧ - ٢٧٠١) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في كثير بن شنظير ، قال النسائي : ليس بالقوي ،

ووثقه ابن سعد ، وقال الساجي : صدوق فيه بعض الضعف . وقال أبو زرعة : لين . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع كثير بن شنظير متابعة قاصرة ، ولمجيئ الحديث عن جابر ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان كثير من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح لا محالة ، وأخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد ١٢٠٠

(الأدب / باب ، ٧٥)

٢٨٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا سَافَرْتُمْ فِي الْخِصْبِ فَأَعْطُوا الإِبِلَ حَظَّهَا مِنَ الأَرْضِ ، وَإِذَا سَافَرْتُمْ فِي السَّنَةِ فَبَادِرُوا بِهَا نِقْيَهَا ، وَإِذَا عَرَّسْتُمْ فَاجْتَنِبُوا الطَّرِيقَ ، فَإِنَّهَا طُرُقُ الدَّوَابِّ ، وَمَأْوَى الْهَوَامِّ بِاللَّيْلِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ وَأَنَسٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٧٠٦) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٨) ، ومسلم (الإمارة / مراعاة مصلحة الدواب إلخ ، ١٩٢٦) من طريق عبد العزيز الدراوردي . ومسلم من طريق جرير . وأحمد (٢ / ٢٣٧) من طريق حماد . ثلاثتهم عن سهيل به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وسهيل بن أبي صالح ، أما الدراوردي ؛ فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ .

وأما سهيل ؛ فقال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

فلأجلهما توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ،ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع عبد العزيز بغير واحد في روايته عن سهيل ، ولِما يشهد له من أحاديث كما أشار إليها المصنف .

ولما كان القصور في الرجلين خفيفاً كما علم من ترجمتهما ، وانجبر ذلك بالعواضد، والحديث مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / مثل المؤمن القارئ إلخ)

٢٨٦٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الأُتْرُنْجَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ ، وَطَعْمُهَا طَيِّبٌ ، وَمَثَلُ الْمُؤْمِنِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ التَّمْرَةِ لاَ رِيحَ لَهَا ، وَطَعْمُهَا حُلْوٌ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الرَّيْحَانَةِ رِيحُهَا طَيِّبٌ وَطَعْمُهَا مُرٌّ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ الَّذِي لاَ يَقْرَأُ الْقُرْآنَ كَمَثَلِ الْحَنْظَلَةِ رِيحُهَا مُرٌّ وَطَعْمُهَا مُرٌّ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ قَتَادَةَ أَيْضًا .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٩٨١) .

أخرجه مسلم (المسافرين / فضيلة حافظ القرآن ، ٧٩٧) من طريق أبي عوانة ،

وشعبة ، وهمام . والبخاري (فضائل القرآن / فضل القرآن ، ٥٠٢٠) من طريق همام . وأبو داود (الأدب / من يُؤمر أن يجالَس ، ٤٨٢٩) من طريق أبان . وأحمد (٤ / ٧٩٧) ، والنسائي (الإيمان / مثل الذي يقرأ القرآن إلخ ، ٥٠٤١) من طريق سعيد . وابن ماجه (المقدمة / فضل من تعلم القرآن ، ٢١٤) من طريق شعبة . كلهم (أبو عوانة ، وشعبة ، وهمام ، وأبان ، وسعيد) عن قتادة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

بالإضافة إلى ما في رواية أبي عوانة عن قتادة من ضعف كما قال ابن المديني : كان في قتادة ضعيفاً لأنه كان قد ذهب كتابه ، وكان أحفظ من سعيد ، وقد أغرب في أحاديث ، وقال أحمد ، وأبو حاتم وأبو زرعة ، وابن عبد البر : إذا حدث من كتابه فهو أثبت ، وإذا حدث من غير كتابه ربما وهم . وإلا فهو ثقة ثبت . (تقريب).

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع أبو عوانة بغير واحد في روايته عن قتادة ،ولِما له من الشواهد في الباب .

ولما كان الضعف يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وقد صرح قتادة بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثاني والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / مثل المؤمن القارئ إلخ)

٢٨٦٦ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، وَغَيْرُ واحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَثَلُ الْمُؤْمِنِ كَمَثَلِ الزَّرْعِ ، لاَ تَزَالُ الرِّيَاحُ تُفَيِّئُهُ ، ولاَ يَزَالُ

الْمُؤْمِنُ يُصِيبُهُ بَلاَءٌ ، وَمَثَلُ الْمُنَافِقِ مَثَلُ شَجَرَةِ الأَرْزِ ، لاَ تَهْتَزُّ حَتَّى تُسْتَحْصَدَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٢٧٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٨٤) من طريق عبد الرزاق . ومسلم (صفات المنافقين / مثل المؤمن كالزرع إلخ ، ٢٨٠٩) من طريق عبد الأعلى ، وعبد الرزاق . كلاهما عن معمر ، عن الزهري ، عن سعيد بن المسيب . وأحمد (٢ / ٥٢٣) ، والبخاري (المرضى ، ٥٦٤٤) من طريق عطاء بن يسار . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر بجانب مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / مثل المؤمن القارئ إلخ)

٢٨٦٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ مِنَ الشَّجَرِ شَجَرَةً

لاَ يَسقُطُ وَرَقُهَا ، وَهِيَ مَثَلُ الْمُؤْمِنِ ، حَدِّثُونِي مَا هِيَ» ؟ قَالَ عَبْدُ اللهِ : فَوَقَعَ النَّاسُ فِي شَجَرِ الْبَوَادِي ، وَوَقَعَ فِي نَفْسِي أَنَّهَا النَّخْلَةُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «هِيَ النَّخْلَةُ» ، فَاسْتَحْيَيْتُ أَنْ أَقُولَ ، قَالَ عَبْدُ اللهِ ﷺ : فَحَدَّثْتُ عُمَرَ ﷺ بِالَّذِي وَقَعَ فِي نَفْسِي ، فَقَالَ: لأَنْ تَكُونَ قُلْتَهَا أَحَبَّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ يَكُونَ لِي كَذَا وَكَذَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٢٣٤) .

أخرجه البخاري (العلم / الحياء في العلم ، ١٣١) ، وأحمد (٢ / ٦١) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ١٥٧) من طريق سفيان . وأحمد (٢ / ١٢٣) من طريق عبد العزيز . ثلاثتهم عن عبد الله بن دينار . وأحمد (٢ / ٣١) من طريق محارب بن دثار . كلاهما عن ابن عمر ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / مثل الصلوات الخمس)

٢٨٦٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنَّ نَهْرًا بِبَابِ أَحَدِكُمْ يَغْتَسِلُ مِنْهُ كُلَّ يَوْمٍ خَمْسَ مَرَّاتٍ ، هَلْ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ» ؟ قَالُوا : لاَ يَبْقَى مِنْ دَرَنِهِ شَيْءٌ ، قَالَ : «فَذَلِكَ مَثَلُ الصَّلَوَاتِ الْخَمْسِ ، يَمْحُو اللهُ بِهِنَّ

الْخَطَايَا» . وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا بَكْرُ بْنُ مُضَرَ الْقُرَشِيُّ ، عَنِ ابْنِ الْهَادِ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٩٩٨) .

أخرجه مسلم (المساجد / المشي إلى الصلاة ، ٦٦٧) ، وأحمد (٢ / ٣٧٩) من طريق الليث ، وبكر بن مضر . والنسائي (الصلاة / فضل الصلوات ، ٤٦٣) من طريق الليث . والبخاري (مواقيت الصلاة / الصلوات الخمس كفارة ، ٥٢٨) من طريق ابن أبي حازم ، والدراوردي . أربعتهم (الليث ، وبكر بن مضر ، وابن أبي حازم ، والدراوردي) عن ابن الهاد ، عن محمد بن إبراهيم ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٤٤١) من طريق أبي صالح . وأحمد (٢ / ٤٨٤) ، ومسلم من طريق عبد الرحمن بن يعقوب . وأحمد (٢ / ٣٥٩) ، ومسلم من طريق ابن سيرين . وأحمد (٢ / ٤٠٠) ، ومسلم من طريق إسحاق مولى زائدة. وأحمد (٢ / ٤١٤) من طريق الحسن . كلهم (أبو سلمة ، وأبو صالح ، وعبد الرحمن ، وابن سيرين ، وإسحاق ، والحسن) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله)

٢٨٧١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَلِكٌ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّمَا أَجَلُكُمْ فِيمَا خَلاَ مِنَ الأُمَمِ

كَمَا بَيْنَ صَلاةِ الْعَصْرِ إِلى مَغَارِبِ الشَّمْسِ ، وَإِنَّمَا مَثَلُكُمْ وَمَثَلُ الْيَهُودِ وَالنَّصَارَى كَرَجُلٍ اسْتَعْمَلَ عُمَّالاً ، فَقَالَ : «مَنْ يَعْمَلُ لِي إِلى نِصْفِ النَّهَارِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، فَعَمِلَتِ الْيَهُودُ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، فَقَالَ : مَنْ يَعْمَلُ لِي مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ إِلَى صَلاَةِ الْعَصْرِ عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، فَعَمِلَتِ النَّصَارَى عَلَى قِيرَاطٍ قِيرَاطٍ ، ثُمَّ أَنْتُمْ تَعْمَلُونَ مِنْ صَلاَةِ الْعَصْرِ إِلى مَغَارِبِ الشَّمْسِ عَلَى قِيرَاطَيْنِ قِيرَاطَيْنِ ، فَغَضِبَتِ الْيَهُودُ وَالنَّصَارَى ، وَقَالُوا : نَحْنُ أَكْثَرُ عَمَلاً ، وَأَقَلُّ عَطَاءً ؟ قَالَ : هَلْ ظَلَمْتُكُمْ مِنْ حَقِّكُمْ شَيْئًا ، قَالُوا : لاَ ، قَالَ : فَإِنَّهُ فَضْلِي أُوتِيهِ مَنْ أَشَاءُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٢٣٣) .

أخرجه البخاري (الإجارة / الإجارة إلى صلاة العصر ، ٢٢٦٩) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ١١١ ، ١١٢) من طريق سفيان . كلاهما عن عبد الله بن دينار . وأحمد (٢/ ١٢١) من طريق سالم بن عبد الله . وأحمد (٢ / ٦) من طريق نافع . ثلاثتهم (عبد الله ابن دينار ، وسالم ، ونافع) عن ابن عمر ﵄ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر ﵄ من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله)

٢٨٧٢ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ ، الْخَلاَّلُ وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﵄ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ

ﷺ : «إِنَّمَا النَّاسُ كَإِبِلٍ مِائَةٍ ، لاَ يَجِدُ الرَّجُلُ فِيهَا رَاحِلَةً» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْمَخْزُومِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ . وقَالَ : «لاَ تَجِدُ فِيهَا رَاحِلَةً ، أَوْ قَالَ لاَ تَجِدُ فِيهَا إِلاَّ رَاحِلَةً»

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المز في الأطراف (٦٩٤٥) .

أخرجه مسلم (فضائل الصحابة / قوله : الناس كإبل إلخ ، ٢٥٤٧) ، وأحمد (٢ / ٨٨) من طريق عبد الرزاق . وأحمد (٢ / ٧) من طريق محمد بن جعفر . كلاهما عن معمر . والترمذي هنا من طريق سفيان . وأحمد (٢ / ١٢١) ، والبخاري (الرقاق ، ٦٤٩٨) من طريق شعيب . وأحمد (٢ / ١٢٢) من طريق إبراهيم بن سعد . أربعتهم (معمر ، وسفيان ، وشعيب ، وإبراهيم) عن الزهري ، عن سالم . وأحمد (٢ / ٧٠) من طريق زيد بن أسلم . و(٢ / ١٠٩) من طريق عبد الله بن دينار . ثلاثتهم (سالم ، وزيد ، وابن دينار) عن عبد الله بن عمر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر كما توبع معمر بغير واحد عن الزهري بجانب مجيء الحديث عن ابن عمر ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والعشرون بعد ١٢٠٠

(الأمثال / ما جاء في مثل ابن آدم وأجله وأمله)

٢٨٧٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلم قَالَ : «إِنَّمَا مَثَلِي وَمَثَلُ أُمَّتِي كَمَثَلِ رَجُلٍ اسْتَوْقَدَ نَارًا ، فَجَعَلَتِ الذُّبَابُ وَالْفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا ، وَأَنَا آخُذُ بِحُجَزِكُمْ وَأَنْتُمْ تَقَحَّمُونَ فِيهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٨٧٩) .

أخرجه مسلم (الفضائل / شفقته ﷺ على الأمة ، ٢٢٨٤) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن ، ومسلم ، وأحمد (٢ / ٢٤٤) من طريق سفيان . والبخاري (الأنبياء / أحب الصلاة إلى صلاة داود ، ٢٤٢٦) من طريق شعيب . ثلاثتهم (المغيرة ، وسفيان ، وشعيب) عن أبي الزناد ، عن الأعرج . وأحمد (٢ / ٣١٣) ، ومسلم من طريق همام بن منبه . وأحمد (٢ / ٣٩٨) ، ومسلم من طريق أبي صالح السمان . وأحمد (٢ / ٥٣٩) من طريق يزيد بن الأصم . كلهم عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في المغيرة بن أبي عبد الرحمن ، قال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو داود : رجل صالح . وقال مرةً : لا بأس به . وقال ابن عدي : ينفرد بأحاديث ، وعامتها مستقيمة . وقال الحافظ في التقريب: ثقة ، له غرائب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع المغيرة بغير واحد في روايته عن أبي الزناد ، ولمجيئ الحديث عن أب هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .
فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والعشرون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل فاتحة الكتاب)

٢٨٧٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ خَرَجَ عَلَى أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﵁ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ : «يَا أُبَيُّ» ، وَهُوَ يُصَلِّي ، فَالْتَفَتَ أُبَيٌّ ، وَلَمْ يُجِبْهُ ، وَصَلَّى أُبَيٌّ ، فَخَفَّفَ ، ثُمَّ انْصَرَفَ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ : السَّلاَمُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «وَعَلَيْكَ السَّلاَمُ ، مَا مَنَعَكَ يَا أُبَيُّ أَنْ تُجِيبَنِي إِذْ دَعَوْتُكَ» ؟ فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنِّي كُنْتُ فِي الصَّلاَةِ ، قَالَ : «أَ فَلَمْ تَجِدْ فِيمَا أَوْحَى اللهُ إِلَيَّ أَنْ ﴿اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ﴾ » ؟ قَالَ : بَلَى ، وَلاَ أَعُودُ إِنْ شَاءَ اللهُ ، قَالَ : «أَتُحِبُّ أَنْ أُعَلِّمَكَ سُورَةً لَمْ يَنْزِلْ فِي التَّوْرَاةِ ، وَلاَ فِي الإِنْجِيلِ ، وَلاَ فِي الزَّبُورِ ، وَلاَ فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا» ؟ قَالَ : نَعَمْ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «كَيْفَ تَقْرَأُ فِي الصَّلاَةِ» ، قَالَ : فَقَرَأَ أُمَّ الْقُرْآنِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! مَا أُنْزِلَتْ فِي التَّوْرَاةِ وَلاَ فِي الإِنْجِيلِ وَلاَ فِي الزَّبُورِ وَلاَ فِي الْفُرْقَانِ مِثْلُهَا ، وَإِنَّهَا سَبْعٌ مِنَ الْمَثَانِي وَالْقُرْآنُ الْعَظِيمُ الَّذِي أُعْطِيتُهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﵁ ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي سَعِيدِ بْنِ الْمُعَلَّى .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٠٧٠) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤١٣) من طريق عبد الرحمن بن إبراهيم . وابن خزيمة (٨٦١) من طريق روح بن القاسم ، وحفص بن ميسرة . والبغوي في شرح السنة (فضائل القرآن ، ١١٨١) من طريق إسماعيل بن جعفر . و(١١٨٣) من طريق محمد بن جعفر . كلهم (عبد الرحمن ، وروح ، وحفص ، وإسماعيل ، ومحمد) عن العلاء ابن عبد الرحمن به .

وأخرجه أحمد (٢ / ٤٤٨) ، والبخاري (التفسير ، ٤٧٠٤) ، وأبو داود (الصلاة ، ١٤٥٧) ، والترمذي (١٣٢٤) من طريق سعيد المقبري عنه ﷺ مختصرًا .

والحديث رجاله ثقات إلا أن العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، و لكنه أنكِر من حديثه أشياء ، وقال النسائي: ليس به بأس، وثقه ابن سعد، و العجلي، قال ابن عدي : للعلاء نسخ يرويها عنه الثقات ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة.

وعبد العزيز الدراوردي هو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب ، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع كل من العلاء ، وعبد العزيز متابعة تامة وقاصرة مع ما للحديث من شاهد صحيح من حديث أبي سعيد بن المعلى عند البخاري (التفسير ، ٤٤٤٧) .

ولما كان القصور يسيراً انجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والعشرون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل سورة البقرة وآية الكرسي)

٢٨٧٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لاَ تَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ مَقَابِرَ ، وَإِنَّ الْبَيْتَ الَّذِي تُقْرَأُ فِيهِ الْبَقَرَةُ لاَ يَدْخُلُهُ الشَّيْطَانُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٧٢٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٧٨) من طريق عبد العزيز . و(٢ / ٣٣٧) من طريق حماد . و (٢ / ٣٨٨) من طريق وهيب . و(٢ / ٢٨٤) من طريق معمر . ومسلم (المسافرين / استحباب صلاة النافلة في بيته ، ٧٨٠) من طريق يعقوب بن عبد الرحمن . خمستهم عن سهيل ، عن أبيه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وسهيل بن أبي صالح ، أما الدراوردي ؛ فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ .

وأما سهيل ؛ فقال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

فلأجلهما توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع عبد العزيز بغير واحد في روايته عن سهيل ، ولِما يشهد له من حديث النعمان بن بشير عند أحمد (٤ / ٢٧٤) ، وحديث سهيل بن سعد عند الطبراني في الكبير (٥٨٦٤) ، وحديث ابن مسعود ﷺ عند الحاكم (١ / ٥٦١) .

ولما كان القصور في الرجلين خفيفاً ، وانجبر بالعواضد، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في آخر سورة البقرة)

٢٨٨١ – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ قَرَأَ الآيَتَيْنِ مِنْ آخِرِ سُورَةِ الْبَقَرَةِ فِي لَيْلَةٍ كَفَتَاهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٩٩٩٩) .

أخرجه مسلم (المسافرين / فضل الفاتحة إلخ ، ٨٠٧) من طريق زهير ، وجرير ، وشعبة . وأحمد (٤ / ١٢١) من طريق شعبة ، وحجاج . والبخاري (فضائل القرآن / فضل سورة البقرة ، ٥٠٠٩) من طريق سفيان . وأبو داود (قراءة القرآن / تحزيب القرآن ، ١٣٩٧) من طريق شعبة . خمستهم عن منصور به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن منصور من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل سورة الكهف)

٢٨٨٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ ، قَال : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﷺ يَقُولُ : بَيْنَمَا رَجُلٌ يَقْرَأُ سُورَةَ الْكَهْفِ إِذْ رَأَى دَابَّتَهُ تَرْكُضُ ، فَنَظَرَ ، فَإِذَا مِثْلُ الْغَمَامَةِ أَوِ السَّحَابَةِ ، فَأَتَى رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «تِلْكَ السَّكِينَةُ نَزَلَتْ مَعَ الْقُرْآنِ ، أَوْ نَزَلَتْ عَلَى الْقُرْآنِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٧٢) .

أخرجه مسلم (فضائل القرآن / نزول السكينة إلخ ، ٧٩٥) من طريق أبي داود ، وابن جعفر ، وابن مهدي . وأحمد (٤ / ٢٨١) من طريق محمد بن جعفر . وأحمد (٤ / ٢٨٤) من طريق عفان . أربعتهم عن شعبة . وأحمد (٤ / ٢٩٣) ، والبخاري (فضائل القرآن / فضل الكهف ، ٥٠١١) من طريق زهير . وأحمد (٤ / ٢٩٨) من طريق إسرائيل. ثلاثتهم (شعبة ، وزهير ، وإسرائيل) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة ، كما توبع شعبة أيضًا في روايته عن أبي إسحاق ، ولما يشهد له من حديث أسيد بن حضير ﷺ في الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثاني والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل سورة الكهف)

٢٨٨٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ ، عَنْ مَعْدَانَ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي الدَّرْدَاءِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ قَرَأَ ثَلاَثَ آيَاتٍ مِنْ أَوَّلِ الْكَهْفِ عُصِمَ مِنْ فِتْنَةِ الدَّجَّالِ» .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٩٦٣) .

أخرجه مسلم (فضائل القرآن / فضل سورة الكهف ، ٨٠٩) من طريق هشام . وأبو داود (الملاحم / خروج الدجال ، ٤٣٢٣) من طريق همام . والنسائي في اليوم والليلة (٩٤٨) من طريق شعبة . وأحمد (٦ / ٤٤٩) من طريق سعيد ، وهمام ، وهشيم . كلهم عن قتادة به . ولفظهم : «من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف إلخ» .

ومسلم ، والنسائي في اليوم والليلة (٩٤٨ ، ٩٥٠) من طريق شعبة . وأحمد (٦ / ٤٦٤) من طريق حجاج . كلاهما عن قتادة به . ولفظهم : «من قرأ عشر آيات من آخر الكهف إلخ» .

والحديث رجاله ثقات إلا ما يُخشى من جهة تدليس قتادة ، فإنه من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ، وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لما يشهد له من حديث معاذ ﷺ عند أحمد (٣ / ٤٣٩) ، ومن حديث أبي سعيد ﷺ عند النسائي في اليوم والليلة (٩٥٢) .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والراوي عن قتادة شعبة، وشعبة لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل سورة الإخلاص)

٢٨٩٩ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الدُّورِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ بِلاَلٍ ، حَدَّثَنَا سُهَيْلُ بْنُ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ تَعْدِلُ ثُلُثَ الْقُرْآنِ» .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» حين ما نقل المزي في الأطراف (١٢٦٧١) قوله : «صحيح».

أخرجه ابن ماجه (الأدب / ثواب القرآن ، ٣٧٨٧) من طريق خالد بن مخلد به . وأحمد (٤ / ٤٢٩) ، ومسلم (فضائل القرآن / فضل قراءة قل هو الله أحد ، ٨١٢) ، والترمذي (٢٩٠٠) من طريق أبي حازم ، عن أبي هريرة ﷺ نحوه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في خالد بن مخلد القطواني ، قال أحمد : له أحاديث مناكير . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال أبو داود : صدوق ولكنه يتشيع . وقال العجلي : ثقة فيه قليل تشيع ، وكان كثير الحديث ، وقال ابن عدي : هو عندي إن شاء الله لا بأس به . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يتشيع ، وله أفراد .

وفي سهيل بن أبي صالح ، قال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به

مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

فلأجلهما توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، ولِما له من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان القصور في الرجلين خفيفاً كما علم من ترجمتهما ، وانجبر ذلك بالعواضد، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في المعوذتين)

٢٩٠٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، أَخْبَرَنِي قَيْسُ بْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « قَدْ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيَّ آيَاتٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ ، وَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ إِلَى آخِرِ السُّورَةِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٩٤٨) .

أخرجه أحمد (٤ / ١٤٤) من طريق يحيى بن سعيد ، وحفص بن غياث . و(٤ / ١٥٠) من طريق يزيد بن هارون . و(٤ / ١٥٢) من طريق وكيع . ومسلم (فضائل القرآن / فضل قراءة المعوذتين ، ٨١٤) عن عبد الله بن نمير . والنسائي في الكبرى (٨٠٣٠) من طريق الفضيل بن موسى . كلهم عن إسماعيل . ومسلم من طريق بيان . كلاهما (إسماعيل ، وبيان) عن قيس به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن أبي حازم من غير وجه ، مع ما يشهد له من حديث عقبة بن عامر ﷺ عند المصنف ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في فضل قارئ القرآن)

٢٩٠٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، وَهِشَامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ زُرَارَةَ بْنِ أَوْفَى ، عَنْ سَعْدِ بْنِ هِشَامٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الَّذِي يَقْرَأُ الْقُرْآنَ ؛ وَهُوَ مَاهِرٌ بِهِ مَعَ السَّفَرَةِ الْكِرَامِ الْبَرَرَةِ ، وَالَّذِي يَقْرَؤُهُ» قَالَ هِشَامٌ : «وَهُوَ شَدِيدٌ عَلَيْهِ» ، قَالَ شُعْبَةُ : «وَهُوَ عَلَيْهِ شَاقٌّ ؛ فَلَهُ أَجْرَانِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦١٠٢) .

أخرجه البخاري (التفسير / سورة عبس ، ٤٩٣٧) من طريق آدم ، عن شعبة . ومسلم (المسافرين / فضل الماهر بالقرآن إلخ ، ٧٩٨) من طريق أبي عوانة . وأيضًا من طريق سعيد ، وهشام . وأبو داود (الصلاة / ثواب قراءة القرآن ، ١٤٥٤) من طريق هشام، وهمام . وابن ماجه (الأدب / ثواب القرآن ، ٣٧٧٩) من طريق سعيد بن أبي عروبة . وأحمد (٦ / ٤٨) من طريق هشام . كلهم (شعبة ، وأبو عوانة ، وسعيد ، وهشام، وهمام) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة

حافظ ، غلط في أحاديث . بالإضافة إلى ما يُخشى من جهة تدليس قتادة ، وقد عنعن.

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع أبو داود بغيره في روايته عن شعبة ، كما توبع شعبة أيضًا بكثيرين في روايته عن قتادة مع ما للحديث من شواهد .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / ما جاء في تعليم القرآن)

٢٩٠٧ – حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ ، قَال : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « خَيْرُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ » . قَالَ أَبُو عَبْدِ الرَّحْمَنِ : فَذَاكَ الَّذِي أَقْعَدَنِي مَقْعَدِي هَذَا ، وَعَلَّمَ الْقُرْآنَ فِي زَمَنِ عُثْمَانَ ﷺ حَتَّى بَلَغَ الْحَجَّاجَ بْنَ يُوسُفَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٩٠٨ – حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « خَيْرُكُمْ أَوْ أَفْضَلُكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هَكَذَا رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيّ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُثْمَانَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَسُفْيَانُ لاَ

يَذْكُرُ فِيهِ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ .

وَقَدْ رَوَى يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ الْقَطَّانُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ابْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُثْمَانَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ ، قَالَ مُحَمَّدُ ابْنُ بَشَّارٍ : وَهَكَذَا ذَكَرَهُ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ عَنْ سُفْيَانَ وَشُعْبَةَ غَيْرَ مَرَّةٍ ، عَنْ عَلْقَمَةَ بْنِ مَرْثَدٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ عُثْمَانَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : وَأَصْحَابُ سُفْيَانَ لاَ يَذْكُرُونَ فِيهِ عَنْ سُفْيَانَ عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، قَالَ مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ : وَهُوَ أَصَحُّ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَقَدْ زَادَ شُعْبَةُ فِي إِسْنَادِ هَذَا الْحَدِيثِ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ ، وَكَأَنَّ حَدِيثَ سُفْيَانَ أَصَحُّ ، قَالَ عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ : قَالَ يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ : مَا أَحَدٌ يَعْدِلُ عِنْدِي شُعْبَةَ ، وَإِذَا خَالَفَهُ سُفْيَانُ ؛ أَخَذْتُ بِقَوْلِ سُفْيَانَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : سَمِعْت أَبَا عَمَّارٍ يَذْكُرُ عَنْ وَكِيعٍ ، قَالَ : قَالَ شُعْبَةُ : سُفْيَانُ أَحْفَظُ مِنِّي ، وَمَا حَدَّثَنِي سُفْيَانُ عَنْ أَحَدٍ بِشَيْءٍ ، فَسَأَلْتُهُ إِلاَّ وَجَدْتُهُ كَمَا حَدَّثَنِي .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَسَعْدٍ رضي الله عنهما .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٨١٣) .

أخرجه أحمد (١ / ٥٨) ، والبخاري (فضائل القرآن / خيركم من تعلم القرآن إلخ ، ٥٠٢٧) ، وأبو داود (الصلاة ، ١٤٥٢) ، وابن ماجه (المقدمة ، ٢١١) ، والنسائي (فضائل القرآن ، ٦١) كلهم بأسانيدهم الكثيرة عن شعبة ، عن علقمة ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي به .

وأخرجه أحمد (١ / ٥٧) من طريق وكيع ، وعبد الرحمن . والبخاري (٥٠٢٧) من طريق أبي نعيم . وابن ماجه (المقدمة ، ٢١٢) من طريق وكيع . والنسائي (فضائل القرآن ،

٦٣) من طريق عبد الله بن المبارك . والترمذي هنا من طريق بشر بن السري . خمستهم (وكيع ، وعبد الرحمن ، وأبو نعيم ، وابن المبارك ، وبشر) عن سفيان ، عن علقمة ، عن أبي عبد الرحمن السلمي ، وليس فيه سعد بن عبيدة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

بالإضافة إلى ما اختلف في إسناده على علقمة بن مرثد حسب ما بينه المصنف مفصلاً ، فروى شعبة عنه ، عن سعد بن عبيدة ، عن أبي عبد الرحمن حينما روى سفيان عنه ، عن أبي عبد الرحمن بدون ذكر سعد .

لذلك توقف الترمذي أولاً عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بكثيرين في روايته عن شعبة ، كما توبع شعبة أيضًا بسفيان في أصل الحديث مع الاختلاف المذكور ، ورجح المصنف حديث سفيان على حديث شعبة ، وكأن ذكر سعد ابن عبيدة في الإسناد من قبيل المزيد في متصل الأسانيد .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / باب ، ١٨)

٢٩١٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ الَّذِي لَيْسَ فِي جَوْفِهِ شَيْءٌ مِنَ الْقُرْآنِ كَالْبَيْتِ الْخَرِبِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٠٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٣) ، والدارمي (٣٣٠٩) من طريق جرير بن عبد الحميد به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في قابوس بن أبي ظبيان ، وثقه أحمد ، وابن معين، ويعقوب بن سفيان . وقال العجلي : لا بأس به . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يُحتج به . وقال النسائي : ليس بالقوي ، ضعيف . وقال الساجي : ليس بثبت ، يقدم عليًّا على عثمان ، وقال الحافظ في التقريب : فيه لين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لاعتضاده بالأحاديث الواردة في الباب ، منها حديث عثمان ﷺ السابق ، وحديث أنس ﷺ عند الترمذي (٢٨٦٥) مطولاً ، وفيه : «مثل المؤمن الذي لا يقرأ القرآن كمثل التمرة لا ريح لها ، وطعمها حلو . ومثل المنافق الذي لا يقرأ القرآن كمثل الحنظلة ريحها مر وطعمها مر .

ولما كان قابوس بن أبي ظبيان لا ينحط عن درجة من يحسَّن له تحسينًا ذاتيًا ، واعتضد حديثه بالشواهد الكثيرة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» ، ووافقه في التصحيح الحاكم ، والضياء في المختارة ، وما ذلك إلا بالعواضد .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / باب ، ١٨)

٢٩١٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، عَنْ زِرٍّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يُقَالُ لِصَاحِبِ الْقُرْآنِ : اقْرَأْ ، وَارْتَقِ ، وَرَتِّلْ كَمَا كُنْتَ تُرَتِّلُ فِي الدُّنْيَا ؛ فَإِنَّ مَنْزِلَتَكَ عِنْدَ آخِرِ آيَةٍ تَقْرَأُ بِهَا».

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا بُنْدَارٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٦٢٧) .

أخرجه أحمد (٢ /١٩٢) ، وأبو داود (الصلا ة / استحباب الترتيل في القراءة ، ١٤٦٤) ، والنسائي في الكبرى (٨٠٥٦) من طريق عاصم به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة ، قال الذهبي : وُثِّق ، وقال الدارقطني : في حفظه شيئ ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢ / ٤٧١) ، وأبي سعيد ﷺ عند أحمد (٣ / ٤٠) نحوه.

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثلاثون بعد ١٢٠٠

(فضائل القرآن / باب ، ١٨)

٢٩١٥ - حَدَّثَنَا نَصرُ بْنُ عَلِيٍّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يَجِيءُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ! حَلِّهِ ، فَيُلْبَسُ تَاجَ الْكَرَامَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبِّ ! زِدْهُ ، فَيُلْبَسُ حُلَّةَ الْكَرَامَةِ ، ثُمَّ يَقُولُ : يَا رَبِّ ! ارْضَ عَنْهُ ، فَيَرْضَى عَنْهُ ، فَيُقَالُ لَهُ : اقْرَأْ وَارْقَ ، وتُزَادُ بِكُلِّ آيَةٍ حَسَنَةً» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ نَحْوَهُ ، ولَمْ يَرْفَعْهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَهَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الصَّمَدِ عَنْ شُعْبَةَ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة ، والتحفة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية : « حسن » فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٨١١).

أخرجه الحاكم في المستدرك (١ / ٥٥٢) ، والبيهقي في الشعب (١٩٩٦ ، ١٩٩٧) من طريق عبد الصمد ، عن شعبة ، عن عاصم به مرفوعًا .

وأخرجه الترمذي هنا من طريق محمد بن جعفر عن شعبة . والدارمي (٣٣١١) من طريق زيد بن أبي أنيسة . وابن أبي شيبة (٦ / ٣٠٠٣٨) من طريق زائدة . ثلاثتهم عن عاصم به موقوفًا .

وأخرجه الطبراني في الأوسط (٥٧٦٤) من طريق أبي سلمة ، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة ، قال الذهبي : وُثِّق ، وقال الدارقطني : في حفظه شيء ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على شعبة ، فروى عبد الصمد عنه ، عن عاصم ، عن أبي صالح ، عن أبي هريرة ﷺ مرفوعًا . حينما روى محمد بن جعفر ، عنه ، عن عاصم به موقوفًا على أبي هريرة ﷺ ، ثم رجح حديث شعبة ، عن عاصم موقوفًا لموافقة غير واحد من أصحاب عاصم إياه على ذلك .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه مرفوعًا ، ولما يشهد له حديث عبد الله بن عمرو السابق عند المصنف ، وحديث جابر ﷺ عند البيهقي في الشعب (٢٠١٠) ، وحديث ابن

عمر ﵁ عند الدارمي (٣٣١٢) .

ولَما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ومن سورة القمر)

٢٩٣٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَقْرَأُ ﴿فَهَلْ مِنْ مُدَّكِرٍ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩١٧٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٠٦) ، والبخاري (التفسير / وانشق القمر ، ٤٨٦٩) من طريق أبي أحمد ، عن سفيان . وأحمد (١ / ٣٩٥) ، والبخاري (٤٨٧٠) من طريق إسرائيل . وأحمد (١ / ٤١٣) ، والبخاري (٤٨٧١) ، وأبو داود (الحروف ، ٣٩٩٤) من طريق شعبة . وأحمد (١ / ٤٦١) ، والبخاري (٤٨٧٤) ، ومسلم (المسافرين / ما يتعلق بالقراءة، ٨٢٣) من طريق زهير. أربعتهم (سفيان ، وإسرائيل ، وشعبة ، وزهير) عن أبي إسحاق به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر فإن الحديث من رواية سفيان عنه ، وهو قديم السماع منه ، وأما التدليس ؛ فقد عده من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن هنا . ولكنه قد صرح بالسماع عند البخاري ، وأحمد .

وفي أبي أحمد الزبيري ؛ فقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في

حديث الثوري ، وقال أحمد بن حنبل: كان كثير الخطأ في حديث سفيان.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع أبو أحمد بغير واحد متابعةً قاصرةً ، ولمجيء الحديث عن ابن مسعود ﷺ من غير وجه كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ومن سورة الليل)

٢٩٣٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، قَالَ : قَدِمْنَا الشَّامَ ، فَأَتَانَا أَبُو الدَّرْدَاءِ ﷺ ، فَقَالَ : أَفِيكُمْ أَحَدٌ يَقْرَأُ عَلَيَّ قِرَاءَةَ عَبْدِ اللهِ ﷺ ؟ قَالَ : فَأَشَارُوا إِلَيَّ ، فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : كَيْفَ سَمِعْتَ عَبْدَ اللهِ ﷺ يَقْرَأُ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى﴾ ؟ قَالَ : قُلْتُ : سَمِعْتُهُ يَقْرَؤُهَا ﴿وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى ، وَالذَّكَرِ وَالأُنْثَى﴾ ، فَقَال أَبُو الدَّرْدَاءِ ﷺ : وَأَنَا وَاللهِ هَكَذَا سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقْرَؤُهَا ، وَهَؤُلاءِ يُرِيدُونَنِي أَنْ أَقْرَأَهَا ﴿وَمَا خَلَقَ﴾ ، فَلاَ أُتَابِعُهُمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٩٥٥) .

أخرجه مسلم (المسافرين / ما يتعلق بالقراءات ، ٨٢٤) من طريق أبي معاوية . والبخاري (التفسير / وما خلق الذكر والأنثى ، ٤٩٤٣) من طريق سفيان . و(٤٩٤٤) من طريق حفص . ثلاثتهم عن الأعمش . ومسلم من طريق مغيرة . كلاهما (الأعمش ومغيرة) عن إبراهيم . ومسلم من طريق الشعبي ، وداود بن عامر . ثلاثتهم (إبراهيم ،

والشعبي ، وداود) عن علقمة به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرخه لما توبع الأعمش بغير واحد في روايته عن إبراهيم مع مجيء الحديث عن علقمة من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ومن سورة الذاريات)

٢٩٤٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : أَقْرَأَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنِّي أَنَا الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في لخراف المزي (٩٣٨٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٤١٨) من خريق يحيى بن آدم ، ويحيى بن بكير . و(١ / ٣٩٧) من خريق أبي سعيد . وأبو داود (الحروف ، ٣٩٩٤) من خريق أبي أحمد . والنسائي في الكبرى (١١٥٢٧) من خريق عبيد الله بن موسى . خمستهم (يحيى بن آدم ، ويحيى بن بكير، وأبو سعيد ، وأبو أحمد ، وعبيد الله) عن إسرائيل . وابن حبان (٦٣٢٩) من خريق شعبة . وأبو داود الطيالسي (٣١٧) من خريق قيس بن الربيع . ثلاثتهم (إسرائيل ، وشعبة ، وقيس) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس

والاختلاط ، والراوي عنه هنا إسرائيل ، وسماعه منه بعد ما اختلط ، وأما التدليس ؛ فقد عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما روى غير واحد من أصحاب أبي إسحاق عنه ، وفيهم شعبة ، وسماعه منه صحيح قديم .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ ومن رواة الحديث عن أبي إسحاق شعبة أيضًا ، ومعلوم من عادته أنه لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، فعلى هذا قد حصل الأمن من تدليس أبي إسحاق أيضًا ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ومن سورة الذاريات)

٢٩٤٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ مَنْصُور، قَال : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « بِئْسَمَا لأَحَلِهِمْ أَوْ لأَحَدِكُمْ أَنْ يَقُولَ : نَسِيتُ آيَةَ كَيْتَ وَكَيْتَ ، بَلْ هُوَ نُسِّيَ ، فَاسْتَذْكِرُوا الْقُرْآنَ ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَهُوَ أَشَدُّ تَفَصِّيًا مِنْ صُدُورِ الرِّجَالِ مِنَ النَّعَمِ مِنْ عُقُلِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٩٥) .

أخرجه أحمد (١ / ٤١٧) من طريق سليمان بن داود أبي داود . والبخاري (فضائل القرآن / استذكار القرآن ، ٥٠٣٢) من طريق محمد بن عرعرة . والنسائي (الافتتاح / جامع ما جاء في القرآن ، ٩٤٤) من طريق يزيد بن زريع . ثلاثتهم عن شعبة . ومسلم (المسافرين / الأمر بتعاهد القرآن ، ٧٩٠) من طريق جرير . كلاهما (شعبة ، وجرير) عن

منصور . وأحمد (١ / ٣٨١) ، ومسلم من طريق الأعمش . وأحمد (١ / ٤٤٩) ، ومسلم من طريق عبدة بن أبي لبابة . وأحمد (١ / ٤٦٣) من طريق عاصم ، ومنصور . أربعتهم (منصور ، والأعمش ، وعبدة ، وعاصم) عن شقيق بن أبي سلمة به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة مع مجيء الحديث عن أبي وائل من غير وجه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف)

٢٩٤٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلالُ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ﷺ، وَعَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَبْدٍ الْقَارِيِّ ، أَخْبَرَاهُ أَنَّهُمَا سَمِعَا عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ : مَرَرْتُ بِهِشَامِ بْنِ حَكِيمِ بْنِ حِزَامٍ ؛ وَهُوَ يَقْرَأُ سُورَةَ الْفُرْقَانِ فِي حَيَاةِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَاسْتَمَعْتُ قِرَاءَتَهُ ، فَإِذَا هُوَ يَقْرَأُ عَلَى حُرُوفٍ كَثِيرَةٍ لَمْ يُقْرِئْنِيهَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَكِدْتُ أُسَاوِرُهُ فِي الصَّلاةِ ، فَنَظَرْتُ حَتَّى سَلَّمَ ، فَلَمَّا سَلَّمَ ؛ لَبَّبْتُهُ بِرِدَائِهِ ، فَقُلْتُ مَنْ أَقْرَأَكَ هَذِهِ السُّورَةَ الَّتِي سَمِعْتُكَ تَقْرَؤُهَا ؟ الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ ، إِلاَّ أَنَّهُ لَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْمِسْوَرَ بْنَ مَخْرَمَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٠٥٩١) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه مسلم (المسافرين / بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، ٨١٨) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر . والبخاري (فضائل القرآن / أنزل القرآن على سبعة أحرف ، ٤٩٩٢) من طريق عقيل . و(٥٠٤١) من طريق شعيب . و(استتابة المرتدين / ما جاء في المتأولين ، ٦٩٣٦) من طريق يونس . وأحمد (١ / ٤٠) من طريق مالك . كلهم عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة في روايته عن الزهري .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف)

٢٩٤٤ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُوسَى ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ عَاصِمٍ ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ : لَقِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ

ﷺ فَقَالَ : «يَا جِبْرِيلُ ! إِنِّي بُعِثْتُ إِلَى أُمَّةٍ أُمِّيِّينَ ، مِنْهُمُ الْعَجُوزُ ، وَالشَّيْخُ الْكَبِيرُ ، وَالْغُلامُ ، وَالْجَارِيَةُ ، وَالرَّجُلُ الَّذِي لَمْ يَقْرَأْ كِتَابًا قَطُّ ، قَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! إِنَّ الْقُرْآنَ أُنْزِلَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرُفٍ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ ، وَحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأُمِّ أَيُّوبَ ، وَهِيَ امْرَأَةُ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ ، وَسَمُرَةَ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي جُهَيْمِ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ الصِّمَّةِ، وَعَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ، وَأَبِي بَكْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تخراف المزي (٢٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٣٢) من تخريق حسين بن علي الجعفي ، عن زائدة ، عن عاصم ، عن زر بن حبيش . وأحمد (٥ / ١٢٧) ، ومسلم (المسافرين / بيان أن القرآن أنزل على سبعة أحرف ، ٨٢٠) من تخريق عبد الرحمن بن أبي ليلى . والنسائي في اليوم والليلة (٦٧٠) ، وأبو داود (الحروف ، ١٤٧٧) من تخريق سليمان صُرَد . ثلاثتهم (زر ، وابن أبي ليلى ، وسليمان) عن أبي بن كعب ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة ، قال الذهبي : وُثِّق ، وقال الدارقطني : في حفظه شيئ ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لمجيئه عن أبي بن كعب ﷺ من غير وجه .

ولما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد ١٢٠٠

(القراءات / ما جاء أن القرآن أنزل على سبعة أحرف)

٢٩٤٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَمْ يَفْقَهْ مَنْ قَرَأَ الْقُرْآنَ فِي أَقَلَّ مِنْ ثَلَاثٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٩٥٠) .

أخرجه الترمذي هنا ، وأحمد (٢ / ١٩٥) ، وابن ماجه (١٣٤٧) من طريق محمد بن جعفر ، عن شعبة . وأحمد (٢ / ١٦٤) ، وأبو داود (١٣٩٠) من طريق همام . وأبو داود (١٣٩٤) من طريق سعيد بن أبي عروبة . ثلاثتهم (شعبة ، وهمام ، وسعيد) عن قتادة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السابع والأربعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ما جاء في الذي يفسر القرآن برأيه)

٢٩٥٠ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ قَالَ فِي الْقُرْآنِ بِغَيْرِ عِلْمٍ فَلْيَتَبَوَّأْ مَقْعَدَهُ مِنَ النَّارِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (٥٥٤٥) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٣) ، والنسائي في الكبرى (٨٠٨٤ ، ٨٠٨٥) من طريق سفيان . وأحمد (١ / ٢٩٣) ، والمصنف هنا (٢٩٥١) من طريق أبي عوانة . كلاهما (سفيان ، وأبو عوانة) عن عبد الأعلى به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الأعلى الثعلبي ، ضعفه غير واحد من النقاد ، قال الدارقطني : يُعتبر به . وقال الساجي : صدوق يهم . وقال ابن عدي : يحدث بأشياء لا يُتابَع عليها ، وقد حدث عنه الثقات . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يهم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لشواهد عديدة في الباب .

ولَما كان عبد الأعلى هذا من رجال الحسن لذاته ؛ ولحديثه شواهد قوية ، فارتقى إلى درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والأربعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَعَبْدُ الْوَهَّابِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا عَوْفُ بْنُ أَبِي جَمِيلَةَ الأَعْرَابِيُّ ، عَنْ قَسَامَةَ بْنِ زُهَيْرٍ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ مِنْ قَبْضَةٍ قَبَضَهَا مِنْ جَمِيعِ الأَرْضِ ، فَجَاءَ بَنُو آدَمَ عَلَى قَدْرِ الأَرْضِ ، فَجَاءَ مِنْهُمُ الأَحْمَرُ وَالأَبْيَضُ وَالأَسْوَدُ ، وَبَيْنَ ذَلِكَ ، وَالسَّهْلُ وَالْحَزْنُ وَالْخَبِيثُ وَالطَّيِّبُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٠٢٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٠٠) من طريق يحيى بن سعيد ، ومحمد بن جعفر ، وروح ، وهوذة . كلهم عن عوف بن أبي جميلة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولعل الترمذي أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة المطلقة ، وذلك بأن عوف بن أبي جميلة وإن كان قد تفرد به بهذا الإسناد ، ولكن المتن مروي عن النبي ﷺ من غير هذا الوجه ، فأخرج البيهقي في «الأسماء والصفات» (٨١٧) عن ابن عباس ﷺ نحوه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والأربعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٥٦ حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿ادْخُلُوا الْبَابَ سُجَّدًا﴾ ، قَالَ: «دَخَلُوا مُتَزَحِّفِينَ عَلَى أَوْرَاكِهِمْ» ، أَيْ مُنْحَرِفِينَ .

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿فَبَدَّلَ الَّذِينَ ظَلَمُوا قَوْلاً غَيْرَ الَّذِي قِيلَ لَهُمْ﴾ ، قَالَ: «قَالُوا : حَبَّةٌ فِي شَعْرَةٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٦٩٧) .

أخرجه البخاري (التفسير / الأعراف ، ٤٦٤١) ، ومسلم (التفسير ، ٣٠١٥) من طريق عبد الرزاق . وأحمد (٢ / ٣١٢) من طريق ابن المبارك . كلاهما (عبد الرزاق ، وابن المبارك) عن معمر به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٥٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَبِي سُلَيْمَانَ ، قَال : سَمِعْتُ سَعِيدَ بْنَ جُبَيْرٍ يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يُصَلِّي عَلَى رَاحِلَتِهِ تَطَوُّعًا أَيْنَمَا تَوَجَّهَتْ بِهِ ؛ وَهُوَ جَاءٍ مِنْ مَكَّةَ إِلَى الْمَدِينَةِ ،

ثُمَّ قَرَأَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ الآيَةَ ، فَقَالَ ابْنُ عُمَرَ ﷺ : فَفِي هَذَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٠٥٧) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٠) ، ومسلم (المسافرين / جواز صلاة النافلة على الدابة ، ٧٠٠) من طريق يحيى . ومسلم من طريق ابن المبارك ، وابن أبي زائدة ، وعبد الله بن نمير. وأحمد (٢ / ٤١) من طريق عبد الله بن إدريس . كلهم عن عبد الملك بن أبي سليمان به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الترمذي : ثقة مأمون ، لا نعلم أحدًا تكلم فيه غير شعبة ، وقال : قد كان حدث شعبة ، عنه ، ثم تركه ، ويقال : إنه ترك لحديث الشفعة الذي تفرد به ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال: ربما أخطأ . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لما يشهد له حديث جابر بن عبد الله ﷺ عند البخاري (المغازي ، ٤١٤٠) قال : رأيت رسول الله ﷺ في غزوة أنمار يصلي على راحلته متوجهاً قبل المشرق تطوّعاً .

وحديث أنس ﷺ عند أبي داود (١٢٢٥) أن النبي ﷺ كان إذا سافر وأراد أن يتطوّع بالصلاة ؛ استقبل بناقته القبلة وكبر ، ثم صلى حيث توجهت الناقة .

ولَما كان عبد الملك من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح لا محالة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مِنْهَالٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! لَوْ صَلَّيْنَا خَلْفَ الْمَقَامِ ، فَنَزَلَتْ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٩٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ الطَّوِيلُ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ : قُلْتُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ : لَوِ اتَّخَذْتَ مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى ، فَنَزَلَتْ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٤٠٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٤) ، والبخاري (الصلاة / ما جاء في القبلة ، ٤٠٢) من طريق هشيم . وأحمد (١ / ٣٦) من طريق يحيى . كلاهما عن حميد عن أنس ﷺ . ومسلم (فضائل الصحابة/ فضائل عمر ﷺ ، ٢٣٩٩) من طريق نافع ، عن ابن عمر ﷺ . كلاهما عن عمر ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ . بالإضافة إلى كلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما

توبع حميد بغيره متابعة قاصرةً ، فروي الحديث عن عمر ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح حميد بالسماع عند البخاري (٤٠٢) ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثاني والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾ قَالَ : «عَدْلاً» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٩٦١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يُدْعَى نُوحٌ ، فَيُقَالُ: هَلْ بَلَّغْتَ ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ ، فَيُدْعَى قَوْمُهُ ، فَيُقَالُ ؟ هَلْ بَلَّغَكُمْ ؟ فَيَقُولُونَ : مَا أَتَانَا مِنْ نَذِيرٍ وَمَا أَتَانَا مِنْ أَحَدٍ ، فَيُقَالُ : مَنْ شُهُودُكَ ؟ فَيَقُولُ : مُحَمَّدٌ ﷺ وَأُمَّتُهُ ، قَالَ : فَيُؤْتَى بِكُمْ تَشْهَدُونَ أَنَّهُ قَدْ بَلَّغَ ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ تَعَالى ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ ، وَالْوَسَطُ الْعَدْلُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ عَوْنٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(٤٠٠٣) إلا أن في نسخة التحفة وقع قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (٣ / ٩) ، وابن ماجه (الزهد / صفة أمة محمد ﷺ ، ٤٢٨٤) من طريق أبي معاوية . والبخاري (الانبياء / قول الله عز وجل ولقد أرسلنا نوحًا ، ٣٣٣٩) من طريق عبد الوراث . والتفسير (٤٤٨٧) من طريق جرير ، وأبي أسامة . وأحمد (٣ / ٣٢) من طريق وكيع . خمستهم عن الأعمش به . وقد صرح الأعمش بالسماع عن البخاري .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الأعمش من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الثالث والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٢ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا قَدِمَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمَدِينَةَ ؛ صَلَّى نَحْوَ بَيْتِ الْمَقْدِسِ سِتَّةَ أَوْ سَبْعَةَ عَشَرَ شَهْرًا ، وَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يُحِبُّ أَنْ يُوَجَّهَ إِلى الْكَعْبَةِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ فَلَنُوَلِّيَنَّكَ قِبْلَةً تَرْضَاهَا فَوَلِّ وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ الحديث . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٠٤) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة رقم (٣٤٠) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الرابع والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : كَانُوا رُكُوعًا فِي صَلَاةِ الْفَجْرِ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ الْمُزَنِيِّ ، وَابْنِ عُمَرَ ، وَعُمَارَةَ بْنِ أَوْسٍ ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ ابْنِ عُمَرَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، ولكن نقل المزي في الأطراف (٧١٥٤) قوله «صحيح» فقط .

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة رقم (٣٤١) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الخامس والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٤ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، وَأَبُو عَمَّارٍ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا وُجِّهَ النَّبِيُّ ﷺ إِلى الْكَعْبَةِ ؛ قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ ! كَيْفَ بِإِخْوَانِنَا الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يُصَلُّونَ إِلى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؟ فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالى ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ ، الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦١٠٨) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٤٧) من طريق وكيع . و(١ / ٢٩٥) من طريق شاذان . و(١/

٣٠٤) من طريق خلف . و(١ / ٣٢٢) من طريق يحيى بن آدم . أربعتهم عن إسرائيل . وأبو داود (السنة / الدليل على زيادة الإيمان إلخ (٤٦٨٠) من طريق سفيان . كلاهما (إسرائيل ، وسفيان) عن سماك به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا سماك بن حرب ، قال النسائي : ليس بالقوي ، وكان يقبل التلقين ، وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ، وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لما يشهد له حديث البراء ابن عازب ﷺ عند البخاري (٤٠) .

ولما كان الكلام في سماك يسيراً ؛ وهو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ؛ فصححه أيضاً ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، قَال سَمِعْتُ الزُّهْرِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ عُرْوَةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ رضي الله عنها : مَا أَرَى عَلَى أَحَدٍ لَمْ يَطُفْ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ شَيْئًا ، وَمَا أُبَالِي أَنْ لاَ أَطُوفَ بَيْنَهُمَا ، فَقَالَتْ : بِئْسَ مَا قُلْتَ يَا ابْنَ أُخْتِي ، طَافَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَطَافَ الْمُسْلِمُونَ ، وَإِنَّمَا كَانَ مَنْ أَهَلَّ لِمَنَاةَ الطَّاغِيَةِ الَّتِي بِالْمُشَلَّلِ لاَ يَطُوفُونَ بَيْنَ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى ﴿فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾ ، الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٤٣٨) .

أخرجه البخاري (التفسير / النجم ، ٢٩٦٥) عن الحميدي . ومسلم (الحج / بيان أن السعي بين الصفا والمروة ركن ، ١٢٧٧) من طريق عمرو الناقد ، وابن أبي عمر . ثلاثتهم عن سفيان . وأحمد (٦ / ١٤٤) من طريق إبراهيم بن سعد . و(٦ / ١٦٢) من طريق معمر . و(٦ / ٢٢٧) من طريق إبراهيم . أربعتهم عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شاهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السابع والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ أَبِي حَكِيمٍ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ ، قَالَ : سَأَلْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ عَنِ الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ ، فَقَالَ : كَانَا مِنْ شَعَائِرِ الْجَاهِلِيَّةِ ، فَلَمَّا كَانَ الإِسْلامُ ؛ أَمْسَكْنَا عَنْهُمَا ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَرَ فَلا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَنْ يَطَّوَّفَ بِهِمَا﴾، قَالَ : هُمَا تَطَوُّعٌ ﴿وَمَنْ تَطَوَّعَ خَيْرًا فَإِنَّ اللهَ شَاكِرٌ عَلِيمٌ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٩) .

أخرجه البخاري (التفسير ، ٤٤٩٦) من طريق محمد بن يوسف ، عن سفيان . و(الحج / ما جاء في السعي إلخ ، ١٦٤٨) من طريق عبد الله . ومسلم (الحج / بيان أن

السعي إلخ ، ١٢٧٨) من طريق أبي معاوية . ثلاثتهم عن عاصم .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عاصم من غير وجه ، مع ما للحديث من شاهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ حِينَ قَدِمَ مَكَّةَ طَافَ بِالْبَيْتِ سَبْعًا، فَقَرَأَ ﴿وَاتَّخِذُوا مِنْ مَقَامِ إِبْرَاهِيمَ مُصَلًّى﴾ ، فَصَلَّى خَلْفَ الْمَقَامِ ، ثُمَّ أَتَى الْحَجَرَ ، فَاسْتَلَمَهُ ، ثُمَّ قَالَ : « نَبْدَأُ بِمَا بَدَأَ اللهُ » ، وَقَرَأَ ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرْوَةَ مِنْ شَعَائِرِ اللهِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٥٩٥) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الحج رقم (٨٥٦) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث التاسع والخمسون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ بْنِ يُونُسَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ : كَانَ أَصْحَابُ النَّبِيِّ ﷺ إِذَا كَانَ الرَّجُلُ صَائِمًا فَحَضَرَ الإِفْطَارُ ، فَنَامَ قَبْلَ أَنْ يُفْطِرَ ؛ لَمْ يَأْكُلْ لَيْلَتَهُ وَلاَ يَوْمَهُ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَإِنَّ

قَيْسَ بْنَ صِرْمَةَ الأَنْصَارِيَّ ﷺ كَانَ صَائِمًا ، فَلَمَّا حَضَرَ الإِفْطَارُ ؛ أَتَى امْرَأَتَهُ ، فَقَالَ : هَلْ عِنْدَكِ طَعَامٌ ؟ قَالَتْ : لاَ ، وَلَكِنْ أَنْطَلِقُ ، فَأَطْلُبُ لَكَ ، وَكَانَ يَوْمَهُ يَعْمَلُ ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنُهُ ، وَجَاءَتْهُ امْرَأَتُهُ ، فَلَمَّا رَأَتْهُ ؛ قَالَتْ : خَيْبَةً لَكَ ، فَلَمَّا انْتَصَفَ النَّهَارُ ؛ غُشِيَ عَلَيْهِ ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿أُحِلَّ لَكُمْ لَيْلَةَ الصِّيَامِ الرَّفَثُ إِلى نِسَائِكُمْ﴾ ، فَفَرِحُوا بِهَا فَرَحًا شَدِيدًا ، ﴿وَكُلُوا وَاشْرَبُوا حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٨٠١) .

أخرجه البخاري (الصوم / قول الله : وأحل لكم ليلة الصيام إلخ ، ١٩١٥) من طريق عبيد الله . وأبو داود (الصوم / مبدأ فرض الصيام ، ٢٣١٤) من طريق أبي أحمد . وأحمد (٤ / ٢٩٥) من طريق أسود بن عامر ، وأبي أحمد . ثلاثتهم (عبيد الله ، وأسود ، وأبو أحمد) عن إسرائيل . وأحمد (٤ / ٢٩٥) من طريق زهير . والبخاري (١٩١٥) من طريق يوسف . ثلاثتهم (إسرائيل ، وزهير ، ويوسف) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، والراوي عنه هنا إسرائيل ، وقد سمع منه بعد الاختلاط . وأما التدليس ؛ فقد عده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما روى هذا الحديث غير واحد من أصحاب أبي إسحاق عنه ، ولِما يشهد للحديث حديث معاذ ﷺ عند أحمد (٥ / ٢٤٦ - ٢٤٧) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، والحديث أخرجه البخاري ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عنده ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٦٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ يُسَيْعٍ الْكِنْدِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ ، قَالَ : «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» وَقَرَأَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿دَاخِرِينَ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٤٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٧١) من طريق أبي معاوية ، وابن نمير . و(٤ / ٢٦٧) من طريق سفيان . و(٤ / ٢٧٦) من طريق وكيع . كلهم عن الأعمش . وأبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٧٩)، وابن ماجه (الدعاء ، ٣٨٢٨) من طريق منصور . كلاهما (الأعمش ، ومنصور) عن ذر به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الأعمش بغيره في روايته عن ذرٍّ مع مجيء الحديث عن علقمة من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، أَخْبَرَنَا عَدِيُّ بْنُ حَاتِمٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ مِنَ الْفَجْرِ﴾ قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّمَا ذَاكَ بَيَاضُ النَّهَارِ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا مُجَالِدٌ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ ابْنِ حَاتِمٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ ذَلِكَ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٨٥٦) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٧٧) ، والبخاري (الصوم / قوله تعالى : كلوا واشربوا ، ١٩١٦) من طريق هشيم . و(التفسير ، ٤٥٠٩) من طريق أبي عوانة . ومسلم (الصيام / بيان أن الدخول في الصوم إلخ ، ١٠٩٠) من طريق عبد الله بن إدريس . وأبو داود (الصيام/ وقت السحور ، ٢٣٤٩) من طريق مسدد ، وعبد الله بن إدريس . كلهم عن حصين . ومسلم من طريق جرير . وأحمد (٤ / ٢٧٧) من طريق مجالد . وابن خزيمة (١٩٢٦) من طريق مطرف . أربعتهم عن عامر الشعبي به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في حصين بن عبد الرحمن بن السلمي من قبل تغير حفظه ، فقد قال الحافظ في التقريب : ثقة ، تغير حفظه في الآخر ، ولكن في مقدمة الفتح أن هشيما الراوي عن حصين قد سمع منه قبل تغيره ، والحديث أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عامر الشعبي من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُجَالِدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ حَاتِمٍ ، قَالَ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنِ الصَّوْمِ ، فَقَالَ ﴿حَتَّى يَتَبَيَّنَ لَكُمُ الْخَيْطُ الأَبْيَضُ مِنَ الْخَيْطِ الأَسْوَدِ﴾ ، قَالَ : فَأَخَذْتُ عِقَالَيْنِ ، أَحَدُهُمَا أَبْيَضُ ، وَالآخَرُ أَسْوَدُ ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ إِلَيْهِمَا ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيْئًا ، لَمْ يَحْفَظْهُ سُفْيَانُ ، قَالَ : إِنَّمَا هُوَ اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، حين ما نقل المزي في الأطراف (٩٨٦٧) قوله : «حسن» فقط .

قد مر تخريجه في الحديث السابق .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في مجالد بن سعيد ، قال البخاري : أنا لا أكتب حديث مجالد ، وقال أحمد : أحاديثه كلها حلو ، وقال ابن معين : لا يحتج بحديثه ، ومرة قال : ثقة ، وقال ابن حبان : كان ردئ الحفظ ، يقلب الأسانيد ، ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به ، وقال البخاري : صدوق ، وقال الحافظ : ليس بالقوي ، وقد تغير في آخر عمره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع مجالد بكثيرين في روايته عن الشعبي كما مر في تخريج الحديث السابق .

ومجالد بن سعيد ضعيف لا يليق التحسين ، ولكنه قد توبع بمتابعات كثيرة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ، فلم يبق شك في بلوغ حديثه هذا رجة الصحيح لكثرة العواضد القوية ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح». فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧٣ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا مُغِيرَةُ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، قَالَ : كَعْبُ بْنُ عُجْرَةَ ﷺ : وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لَفِيَّ نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ، وَإِيَّايَ عَنَى بِهَا ﴿فَمَنْ كَانَ مِنْكُمْ مَرِيضًا أَوْ بِهِ أَذًى مِنْ رَأْسِهِ فَفِدْيَةٌ مِنْ صِيَامٍ أَوْ صَدَقَةٍ أَوْ نُسُكٍ﴾ ، قَالَ: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ بِالْحُدَيْبِيَةِ ؛ وَنَحْنُ مُحْرِمُونَ ، وَقَدْ حَصَرَنَا الْمُشْرِكُونَ ، وَكَانَتْ لِي وَفْرَةٌ ، فَجَعَلَتِ الْهَوَامُّ تَسَاقَطُ عَلَى وَجْهِي ، الحديث بطوله .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، عَنْ أَشْعَثَ بْنِ سَوَّارٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِ ذَلِكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ الأَصْبِهَانِيِّ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَعْقِلٍ نَحْوَ هَذَا .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١١١٤) .

قد سبق من المصنف إخراج هذا الحديث في الحج (٩٥٣) مختصرًا ، وقد سبق منا تخريجه هناك مفصلاً ، فليُرجع ، ولحديث كعب بن عجرة ﷺ هذا طرق كثيرة لا حاجة بنا إلى إعادتها هنا .

والحديث رجاله ثقات إلا أن الإسناد الأول فيه انقطاع بين مجاهد ، وكعب ، والمحذوف هو عبد الرحمن بن أبي ليلى كما بينه المصنف بإردافه طريق أبي بشر ، عن

مجاهد ، عن عبد الرحمن بن أبي ليلى ، عن كعب ، عبد الرحمن بن ليلى ثقة .

ولعل الترمذي أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة عن هشيم ، وذلك بأنه قد رواه كثيرون عن مجاهد بجانب ما للحديث من طريق كثيرة عن كعب بن عجرة ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، والانقطاع منجبر بالطرق الكثيرة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧٤ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي لَيْلَى ، عَنْ كَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، قَالَ : أَتَى عَلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَنَا أُوقِدُ تَحْتَ قِدْرٍ ؛ وَالْقَمْلُ يَتَنَاثَرُ عَلَى جَبْهَتِي ، أَوْ قَالَ : حَاجِبَيَّ ، فَقَالَ : «أَتُؤْذِيكَ هَوَامُّ رَأْسِكَ» ؟ قَالَ : قُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : «فَاحْلِقْ رَأْسَكَ ، وَانْسُكْ نَسِيكَةً ، أَوْ صُمْ ثَلاثَةَ أَيَّامٍ ، أَوْ أَطْعِمْ سِتَّةَ مَسَاكِينَ» ، قَالَ أَيُّوبُ : لا أَدْرِي بِأَيَّتِهِنَّ بَدَأَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١١١٤) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الحج (٩٥٣) من طريق ابن عيينة . وأخرجه البخاري (المغازي / غزوة الحديبية ، ٤١٩٠) ، و(الطب / الحلق من الأذى، ٥٧٠٣) ، ومسلم (الحج / جواز حلق الرأس للمحرم إذا كان به أذى إلخ ، ١٢٠١) من طريق حماد بن زيد . وهنا من طريق ابن علية . ثلاثتهم عن أيوب . وقد توبع أيوب أيضًا بغير واحد في روايته عن مجاهد . كما مر برقم (٩٥٣) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن كعب بن عجرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : كَانَتِ الْيَهُودُ إِذَا حَاضَتِ امْرَأَةٌ مِنْهُمْ لَمْ يُؤَاكِلُوهَا وَلَمْ يُشَارِبُوهَا وَلَمْ يُجَامِعُوهَا فِي الْبُيُوتِ ، فَسُئِلَ النَّبِيُّ ﷺ عَنْ ذَلِكَ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالَى ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الْمَحِيضِ قُلْ هُوَ أَذًى﴾ ، فَأَمَرَهُمْ رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ يُؤَاكِلُوهُنَّ وَيُشَارِبُوهُنَّ وَأَنْ يَكُونُوا مَعَهُنَّ فِي الْبُيُوتِ وَأَنْ يَفْعَلُوا كُلَّ شَيْءٍ مَا خَلا النِّكَاحَ ، فَقَالَتِ الْيَهُودُ : مَا يُرِيدُ أَنْ يَدَعَ شَيْئًا مِنْ أَمْرِنَا إِلاَّ خَالَفَنَا فِيهِ ، قَالَ : فَجَاءَ عَبَّادُ بْنُ بِشْرٍ ، وَأُسَيْدُ بْنُ حُضَيْرٍ رضي الله عنهما إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَأَخْبَرَاهُ بِذَلِكَ ، وَقَالا : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَفَلاَ نَنْكِحُهُنَّ فِي الْمَحِيضِ ؟ فَتَمَعَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ قَدْ غَضِبَ عَلَيْهِمَا ، فَقَامَا فَاسْتَقْبَلَتْهُمَا هَدِيَّةٌ مِنْ لَبَنٍ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي أَثَرِهِمَا ، فَسَقَاهُمَا، فَعَلِمَا أَنَّهُ لَمْ يَغْضَبْ عَلَيْهِمَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٣٠٩) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٣٣) ، ومسلم (الحيض / جواز غسل الحائض إلخ ، ٣٠٢) ، وأبو داود (الطهارة / في مواكلة الحائض ، ٢٥٨) ، و(٢١٦٥) ، والنسائي (الطهارة /

تأويل قول الله : ويسألونك عن المحيض ، ٢٨٨ ، ٣٦٩) ، وابن ماجه (الطهارة / ما جاء في مواكلة الحائض ، ٢٤٤) كلهم من طريقهم المختلفة عن حماد بن سلمة . والنحاس في الناسخ والمنسوخ (ص ٧٣) من طريق عمرو بن عاصم . كلاهما عن ثابت به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن حماد بن سلمة على جلالة قدره وحفظه أورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما حدث بالحديث المنكر، وقال العجلي : إن عنده ألف حديث حسن ليس عند غيره ، قال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ؛ إلا أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فلذا تركه البخاري ، وقال الحافظ في التقريب: ثقة عابد، أثبت الناس في ثابت ، وتغير بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه نظراً إلى المتابعة ، و إلى ما يعضده من الشواهد الدالة على جواز مواكلة الحائض ومعاشرتها .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه إن شاء الله .

الحديث السادس والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٧٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، سَمِعَ جَابِرًا ﷺ يَقُولُ : كَانَتِ الْيَهُودُ تَقُولُ : مَنْ أَتَى امْرَأَتَهُ فِي قُبُلِهَا مِنْ دُبُرِهَا كَانَ الْوَلَدُ أَحْوَلَ ، فَنَزَلَتْ ﴿نِسَاؤُكُمْ حَرْثٌ لَكُمْ فَأْتُوا حَرْثَكُمْ أَنَّى شِئْتُمْ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٣٠٣٠) .

أخرجه البخاري (التفسير / نساؤكم حرث لكم ، ٤٥٢٨) من طريق أبي نعيم . و مسلم (النكاح / جواز جماعه امرأته في قبلها إلخ ، ١٤٣٥) من طريق قتيبة، وأبي بكر بن أبي

شيبة ، وعمرو الناقد. وأبو داود (النكاح/ في جامع النكاح، ٢١٦٣) من طريق عبدالرحمن . وابن ماجه (النكاح / النهي عن إتيان النساء في أدبارهن ، ١٨٢٥) من طريق سهل بن أبي سهيل ، وجميل بن الحسن . كلهم عن سفيان . ومسلم من طريق أبي حازم ، وأبي عوانة ، وأيوب ، وشعبة ، وسفيان ، والزهري ، وسهيل بن أبي صالح . كلهم عن ابن المنكدر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن المنكدر من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السابع والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا الْهَاشِمُ بْنُ الْقَاسِمِ ، عَنِ الْمُبَارَكِ بْنِ فَضَالَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ مَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ﷺ أَنَّهُ زَوَّجَ أُخْتَهُ رَجُلاً مِنَ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَكَانَتْ عِنْدَهُ مَا كَانَتْ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً لَمْ يُرَاجِعْهَا حَتَّى انْقَضَتِ الْعِدَّةُ ، فَهَوِيَهَا وَهَوِيَتْهُ ، ثُمَّ خَطَبَهَا مَعَ الْخُطَّابِ ، فَقَالَ لَهُ : يَا لُكَعُ ! أَكْرَمْتُكَ بِهَا ، وَزَوَّجْتُكَهَا فَطَلَّقْتَهَا ، وَاللهِ لاَ تَرْجِعُ إِلَيْكَ أَبَدًا ، آخِرُ مَا عَلَيْكَ ، قَالَ : فَعَلِمَ اللهُ حَاجَتَهُ إِلَيْهَا وَحَاجَتَهَا إِلَى بَعْلِهَا ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى ﴿وَإِذَا طَلَّقْتُمُ النِّسَاءَ فَبَلَغْنَ أَجَلَهُنَّ﴾ إِلَى قَوْلِهِ ﴿وَأَنْتُمْ لاَ تَعْلَمُونَ﴾ ، فَلَمَّا سَمِعَهَا مَعْقِلٌ ﷺ ؛ قَالَ : سَمْعًا لِرَبِّي وَطَاعَةً، ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ : أُزَوِّجُكَ وَأُكْرِمُكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْحَسَنِ ، وَهُوَ عَنِ الْحَسَنِ غَرِيبٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١١٤٦٥) .

أخرجه البخاري (التفسير / وإذا طلقتم النساء إلخ ، ٤٥٢٩) من طريق عباد بن

راشد ، ويونس بن عبيد . و(٥٣٣٠) من طريق قتادة . وأبو داود (النكاح / في العضل ، ٢٠٨٧) من طريق عباد . والطيالسي (٩٣٠) من طريق مبارك بن فضالة ، وعباد . كلهم عن الحسن به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في مبارك بن فضالة ، قال أبو زرعة : يدلس كثيرًا ، فإذا قال : حدثنا فهو ثقة ، وقال ابن معين : ثقة ، وقال مرةً : ضعيف . وقال أحمد : كان يرفع حديثًا كثيرًا ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يدلس ، ويسوي .

وأما الحسن البصري ؛ فقد صرح بالسماع عند البخاري ، فقد أُمِن تدليسه .

ولأجل مبارك بن فضالة توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع بغير واحد في روايته عن الحسن البصري .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، قَالَ . ح وَحَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ ، عَنْ أَبِي يُونُسَ مَوْلَى عَائِشَةَ قَالَ : أَمَرَتْنِي عَائِشَةُ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا أَنْ أَكْتُبَ لَهَا مُصْحَفًا ، فَقَالَتْ : إِذَا بَلَغْتَ هَذِهِ الآيَةَ فَآذِنِّي ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى﴾ ، فَلَمَّا بَلَغْتُهَا ؛ آذَنْتُهَا، فَأَمْلَتْ عَلَيَّ : ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلاةِ الْوُسْطَى وَصَلاةِ الْعَصْرِ وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ وَقَالَتْ : سَمِعْتُهَا مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

وَفِي الْبَاب عَنْ حَفْصَةَ رضي الله عنها .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٨٠٩) .

أخرجه أحمد (٦ / ٧٣) من طريق إسحاق . و(٦ / ١٧٨) من طريق عبد الرحمن . ومسلم (المساجد / الدليل لمن قال : الصلاة الوسطى صلاة العصر ، ٦٢٩) من طريق يحيى ابن يحيى التميمي . وأبو داود (الصلاة / في وقت صلاة العصر ، ٤١٠) من طريق القعنبي. والنسائي (الصلاة / المحافظة على صلاة العصر ، ٤٧٣) من طريق قتيبة . كلهم عن مالك ابن أنس به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، وقد تفرد به مالك ، ولكن حسنه الترمذي نظرًا إلى شواهده ، فقد رُوي نحوه عن النبي ﷺ من مسند غير واحد من الصحابة ، منهم حفصة، وسمرة بن جندب ، والبراء ﷺ . فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والستون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨٣ - حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ مَسْعَدَةَ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ زُرَيْعٍ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، حَدَّثَنَا الْحَسَنُ ، عَنْ سَمُرَةَ بْنِ جُنْدَبٍ ﷺ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ : «صَلاةُ الْوُسْطَى صَلاةُ الْعَصْرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٦٠٢) .

أخرجه أحمد (٥ / ٧) من طريق محمد بن جعفر ، وروح . و(٥ / ١٢) من طريق عبد الوهاب . و(٥ / ١٣) من طريق يحيى بن سعيد . والترمذي (١٨٢) من طريق عبدة .

خمستهم عن سعيد . وأحمد (٥ / ٨) من طريق أبان . وأحمد (٥ / ٢٢) من طريق همام . ثلاثتهم (سعيد ، وأبان ، وهمام) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات ، إلا ما فيه من اختلاف العلماء في سماع الحسن عن سمرة ﷺ ، وانقسموا في ذلك إلى ثلاثة مذاهب ، ذكرها الزيلعي في نصب الراية (٨٩/١) ، الأول: أنه سمع منه مطلقاً. والثاني : أنه لم يسمع منه مطلقاً . والثالث : أنه سمع منه حديث العقيقة فقط . وهناك قول رابع منسوب إلى النووي، وهو أن الأحاديث التي سمعها الحسن من سمرة ثلاثة أحاديث ، والباقي مرسل . وقد مر الكلام على هذا السند مفصلاً في الحديث رقم (١٢٣٧) .

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح الإسناد أولاً ، ولما كان من دأبه التورع في الحكم على الحديث ، ورأى الناس اختلفوا في سماع الحسن عن سمرة ﷺ ؛ وإن كان الصحيح عنده أن سماعه منه ثابت ، فحسنه لأجل الشواهد الكثيرة في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وسماع الحسن عن سمرة صحيحا عند المصنف ؛ والحديث مروي من طرق عن النبي ﷺ ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨٤ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي حَسَّانَ الأَعْرَجِ ، عَنْ عَبِيدَةَ السَّلْمَانِيِّ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ حَدَّثَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ يَوْمَ الأَحْزَابِ : « اللَّهُمَّ امْلَأْ قُبُورَهُمْ وَبُيُوتَهُمْ نَارًا كَمَا شَغَلُونَا عَنْ صَلاةِ الْوُسْطَى حَتَّى غَابَتِ الشَّمْسُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَلِيٍّ ﷺ ، وَأَبُو حَسَّانَ الأَعْرَجُ اسْمُهُ مُسْلِمٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٣٢) .

أخرجه أحمد (١ / ١٥٢) ، والنسائي (الصلاة / المحافظة على صلاة العصر ، ٤٧٤) من طريق أبي حسان الأعرج . والبخاري (الجهاد / الدعاء على المشركين إلخ ، ٢٩٢١) ، وأبو داود (الصلاة / في وقت صلاة العصر ، ٤٠٩) من طريق محمد بن سيرين . ومسلم (المساجد / التغليظ في تفويت صلاة العصر ، ٦٢٧) من طريق محمد بن سيرين ، وأبي حسان . كلاهما عن عبيدة به .

والحديث رجاله ثقات إلا أبا حسان الأعرج قال أحمد فيه : مستقيم الحديث ، أو مقارب الحديث . وقال ابن معين : ثقة ، وقال أبو زرعة : لا بأس به . وقال العجلي : تابعي ثقة ، ويقال : إنه كان يرى رأي الخوارج ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، رُمي برأي الخوارج .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لِما توبع أبو حسان بغيره كما أشار إلى ذلك بقوله : قد رُوي من غير وجه عن علي ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعاضد ، والحديث أخرجه الشيخان؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو النَّضْرِ ، وَأَبُو دَاوُدَ ن عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ طَلْحَةَ بْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ زُبَيْدٍ ، عَنْ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «صَلاةُ الْوُسْطَى صَلاةُ الْعَصْرِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَبِي هَاشِمِ بْنِ عُتْبَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٤٩) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة رقم (١٨١) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الثاني والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٨٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ شُبَيْلٍ ، عَنْ أَبِي عَمْرٍو الشَّيْبَانِيِّ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ : كُنَّا نَتَكَلَّمُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي الصَّلاةِ ، فَنَزَلَتْ ﴿وَقُومُوا لِلَّهِ قَانِتِينَ﴾ ، فَأُمِرْنَا بِالسُّكُوتِ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ نَحْوَهُ ، وَزَادَ فِيهِ : «وَنُهِينَا عَنِ الْكَلامِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، حين ما نقل المزي في الأطراف (٣٦٦١) قوله : «حسن» فقط .

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة رقم (٤٠٥) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الثالث

(التفسير / ومن سورة البقرة)

٢٩٩٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ آدَمَ بْنِ

سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ : ﴿إِنْ تُبْدُوا مَا فِي أَنْفُسِكُمْ ، أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ قَالَ : دَخَلَ قُلُوبَهُمْ مِنْهُ شَيْءٌ ، لَمْ يَدْخُلْ مِنْ شَيْءٍ ، فَقَالُوا لِلنَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «قُولُوا : سَمِعْنَا ، وَأَطَعْنَا ، فَأَلْقَى اللَّهُ الإِيمَانَ فِي قُلُوبِهِمْ ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى : ﴿ آمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ﴾ الآيَةَ . ﴿لا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلاَّ وُسْعَهَا ، لَهَا مَا كَسَبَتْ ، وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ، رَبَّنَا لا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا ، أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ ، قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ ، ﴿ رَبَّنَا وَلا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾ ، قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ ، ﴿رَبَّنَا وَلا تُحَمِّلْنَا مَا لا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ، وَاعْفُ عَنَّا ، وَاغْفِرْ لَنَا ، وَارْحَمْنَا﴾ الآيَةَ . قَالَ : قَدْ فَعَلْتُ .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ . وَقَدْ رُوِيَ هَذَا مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ . وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ.

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٣٤) ، إلا أنه وقع في نسخة التحفة : «حسن صحيح» .

أخرجه أحمد (٢٣٣/١) ، ومسلم (الإيمان / قوله تعالى : وإن تبدوا ما في أنفسكم، أو تخفوه) ، والنسائي في الكبرى (التفسير/ سورة البقرة) من طريق وكيع ، عن سفيان به.

وأخرجه أحمد (٣٣٢/١) عن عبد الرزاق ، عن معمر ، عن حميد ، عن مجاهد ، عن ابن عباس ﷺ مثله .

و الحديث رجاله ثقات ما عدا آدم بن سليمان القرشي ، قال الحافظ : صدوق، و قال أبو حاتم : صالح . ووثقه النسائي ، والعجلي ، وذكره ابن حبان في الثقات . قال المغلطاي : روى له مسلم حديثاً واحداً متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لمجيئه من غير وجه عن ابن عباس ﷺ . ولما يشهد له حديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (الإيمان/ قوله تعالى و إن تبدوا ما في أنفسكم أو تخفوه) مثله .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور اليسير بالعواضد ؛ والحديث أخرجه

مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسخة التي ورد فيها قوله : « حسن صحيح » هي الأولى بالصواب .

الحديث الرابع والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٢٩٩٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَامِرٍ ، وَهُوَ الْخَزَّازُ ، وَيَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، كِلاَهُمَا عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، قَالَ يَزِيدُ : عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، وَلَمْ يَذْكُرْ أَبُو عَامِرٍ الْقَاسِمَ، قَالَتْ : سَأَلْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَنْ قَوْلِهِ ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ﴾ ، قَالَ : «فَإِذَا رَأَيْتِيهِمْ فَاعْرِفِيهِمْ» ، وقَالَ يَزِيدُ : «فَإِذَا رَأَيْتُمُوهُمْ فَاعْرِفُوهُمْ» ، قَالَهَا مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٢٩٩٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا أَبُو الْوَلِيدِ الطَّيَالِسِيُّ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : سُئِلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ مِنْهُ آيَاتٌ مُحْكَمَاتٌ﴾ إِلى آخِرِ الآيَةِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِذَا رَأَيْتُمُ الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ؛ فَأُولَئِكَ الَّذِينَ سَمَّاهُمُ اللهُ ، فَاحْذَرُوهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَرُوِي عَنْ أَيُّوبَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنْ عَائِشَةَ ، وَلَمْ يَذْكُرُوا فِيهِ عَنِ الْقَاسِمِ بْنِ مُحَمَّدٍ، وَإِنَّمَا ذَكَرَ يَزِيدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ التُّسْتَرِيُّ «عَنِ الْقَاسِمِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ.

وَابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ هُوَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، سَمِعَ مِنْ عَائِشَةَ أَيْضًا.

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٤٦٠) .

أخرجه البخاري (التفسير / آل عمران ، ٤٥٤٧) ، ومسلم (العلم / النهي عن اتباع متشابه القرآن ، ٢٦٦٥) ، وأبو داود (السنة / النهي عن أهل الجدال إلخ ، ٤٥٩٨) عن عبد الله بن مسلمة ، عن يزيد بن إبراهيم . وأحمد (٦ / ١٢٤ ، ١٣٢) من طريق حماد . كلاهما (يزيد، وحماد) عن عبد الله بن أبي مليكة، عن القاسم، عن عائشة رضي الله عنها.

وأخرجه أحمد (٦ / ٤٨) ، وابن ماجه (المقدمة ، ٤٧) من طريق أيوب . والمصنف هنا من طريق أبي عامر . كلاهما (أيوب ، وأبو عامر) عن عبد الله بن أبي مليكة ، عن عائشة رضي الله عنها ، وليس فيه القاسم بن محمد .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على ابن أبي مليكة حسب ما بينه المصنف ، وسبق في التخريج .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد متابعة تامة وقاصرة ، وأما الاختلاف فلا يضر ؛ لأن ابن أبي مليكة سماع ثابت عن عائشة رضي الله عنها عند المصنف .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٢٩٩٦ – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَنْ حَلَفَ عَلَى يَمِينٍ هُوَ فِيهَا فَاجِرٌ لِيَقْتَطِعَ بِهَا مَالَ امْرِئٍ مُسْلِمٍ لَقِيَ اللهَ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» . فَقَالَ الأَشْعَثُ بْنُ قَيْسٍ ﷺ : فِيَّ وَاللهِ كَانَ ذَلِكَ ، كَانَ بَيْنِي وَبَيْنَ رَجُلٍ مِنَ الْيَهُودِ أَرْضٌ ، فَجَحَدَنِي ، فَقَدَّمْتُهُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَ لَكَ بَيِّنَةٌ» ؟ فَقُلْتُ : لاَ ، فَقَالَ لِلْيَهُودِيِّ : «احْلِفْ» ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِذَنْ يَحْلِفُ ، فَيَذْهَبُ بِمَالِي ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَبَارَكَ وَتَعَالى ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ وَأَيْمَانِهِمْ ثَمَنًا قَلِيلاً﴾ إِلى آخِرِ الآيَةِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ أَبِي أَوْفَى ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٤٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٧) من طريق سفيان ، عن جامع بن راشد . والبخاري (المساقاة / الخصومة في البئر والقضاء فيها ، ٢٣٥٦) . وأبو داود (الأيمان / في من حلف ليقطتع بها مالاً ، ٣٢٤٣) ، وابن ماجه (الأحكام / من حلف على يمين فاجرة ، ٢٣٢٣) من طريق الأعمش . والبخاري (٦٦٥٩) من طريق الأعمش ، ومنصور . ومسلم (الأيمان/ وعيد من اقتطع حق مسلم إلخ ، ١٣٨) من طريق الأعمش ، ومنصور ، وجامع. ثلاثتهم (جامع ، والأعمش ، ومنصور) عن شقيق به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الأعمش بغير واحد في روايته عن أبي وائل مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٢٩٩٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ بَكْرٍ السَّهْمِيُّ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿لَنْ تَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ أَوْ ﴿مَنْ ذَا الَّذِي يُقْرِضُ اللهَ قَرْضًا حَسَنًا﴾ ؛ قَالَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ ، وَكَانَ لَهُ حَائِطٌ ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللهِ ! حَائِطِي لِلَّهِ ، وَلَوِ اسْتَطَعْتُ أَنْ أُسِرَّهُ لَمْ أُعْلِنْهُ ، فَقَالَ : « اجْعَلْهُ فِي قَرَابَتِكَ، أَوْ أَقْرَبِيكَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٠٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ١١٥) من طريق حميد . والبخاري (التفسير / لن تنالوا البر إلخ ، ٤٥٥٤ ، ٤٥٥٥) من طريق ثمامة . ومالك في الموطأ (٢٨٤٥) ، والبخاري (الزكاة ، ١٤٦١) ، ومسلم (٢٢٧٨) ، وأحمد (٣ / ١٤١) من طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة ثلاثتهم عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين، وقال: صاحب أنس ﷺ مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ.

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع حميد بغير واحد عن أنس ﷺ كما أشار إلى ذلك بذكره طريق إسحاق بن عبد الله بن أبي طلحة .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السابع والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ يَوْمَ أُحُدٍ ، وَشُجَّ وَجْهُهُ شَجَّةً فِي جَبْهَتِهِ ، حَتَّى سَالَ الدَّمُ عَلَى وَجْهِهِ ، فَقَالَ : «كَيْفَ يُفْلِحُ قَوْمٌ فَعَلُوا هَذَا بِنَبِيِّهِمْ ؛ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ» ، فَنَزَلَتْ ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ﴾ إلى آخِرِهَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٣٠٠٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، وَعَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا حُمَيْدٌ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ شُجَّ فِي وَجْهِهِ ، وَكُسِرَتْ رَبَاعِيَتُهُ ، وَرُمِيَ رَمْيَةً عَلَى كَتِفِهِ ، فَجَعَلَ الدَّمُ يَسِيلُ عَلَى وَجْهِهِ ، وَهُوَ يَمْسَحُهُ ، وَيَقُولُ: «كَيْفَ تُفْلِحُ أُمَّةٌ فَعَلُوا هَذَا بِنَبِيِّهِمْ وَهُوَ يَدْعُوهُمْ إِلَى اللهِ» ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالى ﴿لَيْسَ لَكَ مِنَ الأَمْرِ شَيْءٌ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ أَوْ يُعَذِّبَهُمْ فَإِنَّهُمْ ظَالِمُونَ﴾ ، سَمِعْت عَبْدَ بْنَ حُمَيْدٍ يَقُولُ : غَلِطَ يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ فِي هَذَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي

في الأخراف (٧٢٥) .

أخرجه أحمد (٣ / ٩٩) من طريق هشيم . و(٣ / ١٧٨) من طريق سهل . و(٣ / ٢٠١) من طريق يزيد بن هارون . و(٣ / ٢٠٦) من طريق ابن أبي عدي . وابن ماجه (الفتن / الصبر على البلاء ، ٤٠٢٧) من طريق عبد الوهاب . كلهم عن حميد . وأحمد (٣/ ٢٥٣ ، ٢٨٨) من طريق عفان . ومسلم (الجهاد / غزوة أحد ، ١٧٩١) من طريق عبد الله بن مسلمة القعنبي . كلاهما عن حماد بن سلمة ، عن ثابت . كلاهما (حميد ، وثابت) عن أنس ﷺ .

والحديث رجال إسناديه كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع حميد بثابت في روايته عن أنس ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الثامن والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠٠٧ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ، عَنْ أَبِي طَلْحَةَ ﷺ قَالَ : رَفَعْتُ رَأْسِي يَوْمَ أُحُدٍ ، فَجَعَلْتُ أَنْظُرُ وَمَا مِنْهُمْ يَوْمَئِذٍ أَحَدٌ إِلاَّ يَمِيدُ تَحْتَ حَجَفَتِهِ مِنَ النُّعَاسِ ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿ثُمَّ أَنْزَلَ عَلَيْكُمْ مِنْ بَعْدِ الْغَمِّ أَمَنَةً نُعَاسًا﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عَبَادَةَ ، عَنْ حَمَّادِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ هِشَامِ ابْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ الزُّبَيْرِ ﷺ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٧٧١ ، ٣٦٤١) .

أخرج المصنف الحديثين من طريق حماد بن سلمة ، أما الأول ؛ فأخرجه النسائي في الكبرى (١١٠٧٩) من طريق حماد بن سلمة ، عن ثابت . والبخاري (المغازي / قوله : أمنة نعاسا إلخ ، ٤٠٦٨) ، و(التفسير ، ٤٥٦٢) من طريق قتادة. والنسائي في الكبرى (١١٠٨٠) من طريق حميد . ثلاثتهم عن أنس ﷺ .

وأما الثاني ؛ فأخرج ابن إسحاق كما في التفسير لابن كثير (١ / ٣٩٥) من طريق يحيى بن عباد بن عبد الله بن الزبير ، عن أبيه ، عن عبد الله بن الزبير ، عن الزبير ﷺ نحوه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في حماد بن سلمة ، فهو على جلالة قدره وحفظه أورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما حدث بالحديث المنكر . وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ؛ إلا أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فلذا تركه البخاري ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديثين أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الأول عن أنس عن أبي طلحة من غير وجه ، ولمجيء الثاني أيضًا عن ابن الزبير ، عن الزبير ﷺ من غير هذا الوجه كما مر في التخريج ، ولما يشهد لأصل الحديث حديث عبد الرحمن بن عوف ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن حماد بن سلمة من رجال الصحيح ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة،

وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والسبعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠٠٨ - حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ أَبَا طَلْحَةَ ﷺ قَالَ : غُشِينَا ؛ وَنَحْنُ فِي مَصَافِّنَا يَوْمَ أُحُدٍ ، حَدَّثَ أَنَّهُ كَانَ فِيمَنْ غَشِيَهُ النُّعَاسُ يَوْمَئِذٍ قَالَ : فَجَعَلَ سَيْفِي يَسْقُطُ مِنْ يَدِي ، وَآخُذُهُ ، وَيَسْقُطُ مِنْ يَدِي ، وَآخُذُهُ ، وَالطَّائِفَةُ الأُخْرَى الْمُنَافِقُونَ ، لَيْسَ لَهُمْ هَمٌّ إِلاَّ أَنْفُسُهُمْ ، أَجْبَنُ قَوْمٍ وَأَرْعَبُهُ وَأَخْذَلُهُ لِلْحَقِّ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٧٧١) .

تقدم تخريجه في الحديث السابق .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أنس ، عن أبي طلحة ﷺ من غير وجه ، ولما له من شواهد في الباب.

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ، وقد صرح قتادة بالتحديث عنده ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠١١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ مَسْرُوق ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّهُ سُئِلَ عَنْ قَوْلِهِ ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللهِ أَمْوَاتًا بَلْ أَحْيَاءٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ ، فَقَالَ : أَمَا ! إِنَّا قَدْ سَأَلْنَا عَنْ ذَلِكَ ، فَأُخْبِرْنَا : «أَنَّ أَرْوَاحَهُمْ فِي طَيْرٍ خُضْرٍ تَسْرَحُ فِي الْجَنَّةِ حَيْثُ شَاءَتْ ، وَتَأْوِي إِلى قَنَادِيلَ مُعَلَّقَةٍ بِالْعَرْشِ ، فَاطَّلَعَ إِلَيْهِمْ رَبُّكَ اطِّلاعَةً ، فَقَالَ : هَلْ تَسْتَزِيدُونَ شَيْئًا فَأَزِيدَكُمْ ؟ قَالُوا : رَبَّنَا وَمَا نَسْتَزِيدُ ؛ وَنَحْنُ فِي الْجَنَّةِ نَسْرَحُ حَيْثُ شِئْنَا ، ثُمَّ اطَّلَعَ إِلَيْهِمُ الثَّانِيَةَ ، فَقَالَ : هَلْ تَسْتَزِيدُونَ شَيْئًا فَأَزِيدَكُمْ ؟ فَلَمَّا رَأَوْا أَنَّهُمْ لَمْ يُتْرَكُوا ؛ قَالُوا تُعِيدُ أَرْوَاحَنَا فِي أَجْسَادِنَا حَتَّى نَرْجِعَ إِلى الدُّنْيَا ، فَنُقْتَلَ فِي سَبِيلِكَ مَرَّةً أُخْرَى» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدَةَ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ مِثْلَهُ ، وَزَادَ فِيهِ : «وَتُقْرِئُ نَبِيَّنَا السَّلامَ وَتُخْبِرُهُ عَنَّا أَنَّا قَدْ رَضِينَا وَرُضِيَ عَنَّا» . قال أبو عيسى : هذا حديث حسن .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٧٠) .

أخرجه مسلم (الإمارة / بيان أن أرواح الشهدء في الجنة ، ١٨٨٧) من طريق أبي معاوية ، وجرير ، وعيسى بن يونس ، وأسباط . وابن ماجه (الجهاد / فضل الشهادة في سبيل الله ، ٢٨٠١) من طريق أبي معاوية . والحميدي (١٢٠) عن سفيان بن عيينة . والدارمي (٢٤١٥) من طريق شعبة . كلهم (أبو معاوية ، وجرير ، وعيسى ، وأسباط ، وابن عيينة ، وشعبة) عن سليمان الأعمش به .

وأخرجه الحميدي (١٢١) عن سفيان . وأحمد (١ / ٤١٦) من طريق حماد .
كلاهما عن عطاء بن السائب به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن ابن مسعود ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعاضد ؛ والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠١٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَامِعٍ وَهُوَ ابْنُ أَبِي رَاشِدٍ ، وَعَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ أَعْيَنَ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ رَجُلٍ لاَ يُؤَدِّي زَكَاةَ مَالِهِ إِلاَّ جَعَلَ اللهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي عُنُقِهِ شُجَاعًا» ، ثُمَّ قَرَأَ عَلَيْنَا مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿وَلاَ يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلُونَ بِمَا آتَاهُمُ اللهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ الآيَةَ ، وَقَالَ مَرَّةً : قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ﴾ ، «وَمَنِ اقْتَطَعَ مَالَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ بِيَمِينٍ لَقِيَ اللهَ ؛ وَهُوَ عَلَيْهِ غَضْبَانُ» ، ثُمَّ قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِصْدَاقَهُ مِنْ كِتَابِ اللهِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَشْتَرُونَ بِعَهْدِ اللهِ﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، و لم ينقل المزي في الأطراف (٩٢٤٤) أيَّ حكم عليه .

أخرجه ابن ماجة (الزكاة / ما جاء في منع الزكاة ، ١٧٨٤) عن ابن أبي عمر . والحميدي (٩٣) . كلاهما عن سفيان بن عيينة ، عن عبد الملك بن أعيَن ، وجامع بن أبي

راشد . وأحمد (١ / ٣٧٧) ، والنسائي في الكبرى (١١٠٨٤) من طريق جامع بن أبي راشد . كلاهما (عبد الملك ، وجامع) عن أبي وائل به . والحديث قد رواه عن أبي وائل الأعمش ، ومنصور ، وعاصم بن أبي النجود ، ومسلم البطين أيضًا ، راجع الحديث رقم ١٢٦٩ ، ٢٩٩٦) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن أعين ، قال أبو حاتم : هو من أعتى الشيعة ، محله الصدق ، صالح الحديث ، يكتب حديثه ، وقال : سفيان : شيعي كان عندنا ، رافضي صاحب رأي . وقال ابن معين : ليس بشيء . وقال الحافظ في التقريب : صدوق شيعي ، له في الصحيحين حديث واحد متابعة .

ولما جاء عبد الملك هذا في الإسناد عند الترمذي مقرونًا بغيره ، وقد توبع بآخرين من الثقات ؛ حسن إسناد الحديث حسب شرطه .

ولما كا رجال الإسناد ثقات أثباتًا ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة آل عمران)

٣٠١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، وَسَعِيدُ بْنُ عَامِرٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ مَوْضِعَ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ لَخَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، اقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ : ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٢٨) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٣٨) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٨٤٢) ، والبخاري (بدء الخلق / ما جاء في صفة الجنة إلخ ، ٣٢٥٢) من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة . والبخاري (٣٢٤٤) ، ومسلم (الجنة / صفة الجنة ، ٢٨٢٤) ، والترمذي (٣١٩٧) من طريق الأعرج . والترمذي (صفة الجنة ، ٢٥٢٣) مختصرًا من طريق سعيد المقبري . وأحمد (٢ / ٣٧٠) من طريق أبي رافع . وأحمد (٢ / ٤٦٦) من طريق أبي صالح . كلهم عن أبي هريرة ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه مع ما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠١٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ آدَمَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، قَال : سَمِعْتُ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ : مَرِضْتُ ، فَأَتَانِي رَسُولُ اللهِ ﷺ يَعُودُنِي ؛ وَقَدْ أُغْمِيَ عَلَيَّ ، فَلَمَّا أَفَقْتُ ؛ قُلْتُ : كَيْفَ أَقْضِي فِي مَالِي ؟

فَسَكَتَ عَنِّي حَتَّى نَزَلَتْ ﴿يُوصِيكُمُ اللهُ فِي أَوْلَادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنْثَيَيْنِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ مُحَمَّدِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ .

حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ ابْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ. وَفِي حَدِيثِ الْفَضْلِ بْنِ الصَّبَّاحِ كَلَامٌ أَكْثَرُ مِنْ هَذَا.

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٢٨) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الفرائض رقم (٢٠٩٦ ، ٢٠٩٧) بنفس الإسناد ، وفي الحديث اختلاف كثير ، وقد أشبعنا الكلام هناك في تخريجه وتطبيقه ، فليرجَع .

الحديث الرابع والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ فِرَاسٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « الْكَبَائِرُ الإِشْرَاكُ بِاللهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ ، أَوْ قَالَ : الْيَمِينُ الْغَمُوسُ» شَكَّ شُعْبَةُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٨٣٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٠١) ، والبخاري (الديات / باب ومن أحياها ، ٦٨٧٠) ، والنسائي (تحريم الدم / ذكر الكبائر ، ٤٠١١) من طريق شعبة . والبخاري (استتابة المرتدين / إثم من أشرك بالله ، ٦٩٢٠) من طريق شيبان . كلاهما (شعبة ، وشيبان) عن فراس به . وشك شعبة في ذكر يمين الغموس ، أو قتل النفس ، وجزم شيبان بذكر يمين الغموس دون قتل النفس ، والباقي اتفقا عليه .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن فراس من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠٢٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، قَال : سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ يَزِيدَ يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ فِي هَذِهِ الآيَةِ ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ ، قَالَ : رَجَعَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ ، فَكَانَ النَّاسُ فِيهِمْ فَرِيقَيْنِ : فَرِيقٌ يَقُولُ : اقْتُلْهُمْ ، وَفَرِيقٌ يَقُولُ : لا ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿فَمَا لَكُمْ فِي الْمُنَافِقِينَ فِئَتَيْنِ﴾ ، وَقَالَ : « إِنَّهَا طَيِّبَةُ ، وَقَالَ إِنَّهَا تَنْفِي الْخَبَثَ كَمَا تَنْفِي النَّارُ خَبَثَ الْحَدِيدِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٧٢٧) .

أخرجه البخاري (التفسير / فما لكم في المنافقين ، ٤٥٨٩) من طريق غندر ، وعبد الرحمن . و(فضائل المدينة / المدينة تنفي الخبث ، ١٨٨٤) من طريق سليمان بن حرب . و(المغازي / غزوة أحد ، ٤٠٥٠) من طريق أبي الوليد . ومسلم (الحج / المدينة تنفي خبثها ، ١٣٨٤) من طريق معاذ . وأحمد (٥ /١٨٤) من طريق بهز . و(٥ / ٢٨٧) من طريق عفان . كلهم عن شعبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، وقد تفرد بالحديث شعبة ، ولكن حسنه

الترمذي نظرًا إلى شواهده ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠٣١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ﴾ الآيَةَ ؛ جَاءَ عَمْرُو بْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ﷺ إِلى النَّبِيِّ ﷺ ، قَالَ : وَكَانَ ضَرِيرَ الْبَصَرِ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! مَا تَأْمُرُنِي ؟ إِنِّي ضَرِيرُ الْبَصَرِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالى هَذِهِ الآيَةَ ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾ الآيَةَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « إِيتُونِي بِالْكَتِفِ ، وَالدَّوَاةِ ، أَوِ اللَّوْحِ ، وَالدَّوَاةِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٥٤) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٩٠) من طريق سفيان الثوري . وأحمد (٤ / ٢٨٢ ، ٢٩٩) ، والبخاري (الجهاد ، ٢٨٣١) ، ومسلم (الإمارة / سقوط فرض الجهاد عن المعذورين ، ١٨٩٨) من طريق شعبة . وأحمد (٤ / ٣٠١) من طريق زهير . والبخاري (التفسير ، ٤٥٩٤) من طريق إسرائيل . ومسلم من طريق مسعر . والترمذي (١٦٧٠) ، والنسائي (الجهاد ، ٣١٠١) من طريق سليمان التيمي . والنسائي (٣١٠٢) من طريق أبي بكر بن عياش . سبعتهم (سفيان ، وشعبة ، وزهير ، وإسرائيل ، ومسعر ، وسليمان ، وأبي بكر) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر فإن الحديث من رواية سفيان عنه ، وهو قديم

السماع منه ، وأما التدليس ؛ فقد عده من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما رواه غير واحد من أصحاب أبي إسحاق عنه ، ولِما يشهد له حديث زيد بن ثابت ﷺ الآتي عند المصنف .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عند أحمد (٤ / ٢٨٢) ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠٣٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ صَالِحِ بْنِ كَيْسَانَ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، حَدَّثَنِي سَهْلُ بْنُ سَعْدٍ ﷺ قَالَ : رَأَيْتُ مَرْوَانَ بْنَ الْحَكَمِ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ ، فَأَقْبَلْتُ حَتَّى جَلَسْتُ إِلَى جَنْبِهِ ، فَأَخْبَرَنَا أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ﷺ أَخْبَرَهُ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَمْلَى عَلَيْهِ ﴿لاَ يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللهِ﴾ قَالَ : فَجَاءَهُ ابْنُ أُمِّ مَكْتُومٍ ، وَهُوَ يُمْلِيهَا عَلَيَّ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! وَاللهِ لَوْ أَسْتَطِيعُ الْجِهَادَ لَجَاهَدْتُ ، وَكَانَ رَجُلاً أَعْمَى ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى رَسُولِهِ ﷺ ؛ وَفَخِذُهُ عَلَى فَخِذِي ، فَثَقُلَتْ حَتَّى هَمَّتْ تَرُضُّ فَخِذِي ، ثُمَّ سُرِّيَ عَنْهُ ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَيْهِ: ﴿غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ﴾.

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هَكَذَا رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ ﷺ نَحْوَ هَذَا ، وَرَوَى مَعْمَرٌ عَنِ الزُّهْرِيِّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ قَبِيصَةَ بْنِ ذُؤَيْبٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(٣٧٣٩) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٨٤) ، والبخاري (الجهاد / قول الله : لا يستوي القاعدون إلخ، ٢٨٣٢) ، والنسائي (الجهاد / فضل المجاهدين على القاعدين ، ٣١٠٢) من طريق صالح ابن كيسان . والنسائي (الجهاد / ٣١٠٣) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق . كلاهما عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا ما اختلف فيه على الزهري حسب ما بينه الترمذي ، لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده، ثم حسنه لاعتضاد حديث صالح بن كيسان بأحاديث غير واحد من أصحاب الزهري ، عن الزهري مع ما للحديث من شواهد .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، ورجال الصحيح ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة النساء)

٣٠٣٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ أَبِي عَمَّارٍ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بَابَاهُ ، عَنْ يَعْلَى ابْنِ أُمَيَّةَ ، قَالَ : قُلْتُ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ : إِنَّمَا قَالَ اللهُ ﴿أَنْ تَقْصُرُوا مِنَ الصَّلَاةِ إِنْ خِفْتُمْ أَنْ يَفْتِنَكُمْ﴾ ؛ وَقَدْ أَمِنَ النَّاسُ ، فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : عَجِبْتُ مِمَّا عَجِبْتَ مِنْهُ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ : «صَدَقَةٌ تَصَدَّقَ اللهُ بِهَا عَلَيْكُمْ ، فَاقْبَلُوا صَدَقَتَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٦٥٩) .

أخرجه أبو داود (الصلاة / صلاة المسافرين ، ١٢٠٠) من طريق عبد الرزاق ، ومحمد بن بكر . وأحمد (١ / ٣٦) من طريق عبد الرزاق . وأحمد (١ / ٣٦) ، ومسلم (المسافرين ، ٦٨٦) ، وأبو داود (١١٩٩) من طريق يحيى . وأحمد (١ / ٢٥) ، ومسلم ، والنسائي (تقصير الصلاة ، ١٤٣٤) ، وابن ماجه (الصلاة / تقصير الصلاة ، ١٠٦٥) من طريق عبد الله بن إدريس . أربعتهم (عبد الرزاق ، ومحمد بن بكر ، ويحيى ، وابن إدريس) عن ابن جريج .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغير واحد على روايته عن ابن جريج ، وابن جريج قد صرح بالسماع .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثمانون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٤٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مِسْعَرٍ وَغَيْرِهِ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ طَارِقِ بْنِ شِهَابٍ ، قَالَ : قَالَ رَجُلٌ مِنَ الْيَهُودِ لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ ﷺ : يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ! لَوْ عَلَيْنَا أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلامَ دِينًا﴾ ؛ لاتَّخَذْنَا ذَلِكَ الْيَوْمَ عِيدًا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ بْنُ

الْخَطَّابِ ﷺ : إِنِّي أَعْلَمُ أَيَّ يَوْمٍ أُنْزِلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ، أُنْزِلَتْ يَوْمَ عَرَفَةَ ، فِي يَوْمِ الْجُمُعَةِ .
قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٤٦٨) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٩) ، والبخاري (التفسير / قوله : اليوم أكلمت إلخ ، ٤٦٠٦)، ومسلم (التفسير ، ٣٠١٧) من طريق عبد الرحمن بن مهدي . والبخاري (المغازي / حجة الوداع ، ٤٤٠٧) من طريق محمد بن يوسف . والبخاري (الاعتصام ، ٧٢٦٨) من طريق الحميدي . ثلاثتهم عن سفيان ، عن مسعر . وأحمد (١ / ٢٨) ، والبخاري (الإيمان ، ٤٥) من طريق أبي عميس . والنسائي (المناسك / ما ذُكر في يوم عرفة ، ٣٠٠٥) من طريق عبد الله بن إدريس ، عن أبيه . ثلاثتهم (مسعر ، وأبو عميس ، وإدريس) عن قيس بن مسلم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن مسلم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٤٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَمِينُ الرَّحْمَنِ مَلأَى سَحَّاءُ ، لاَ يُغِيضُهَا اللَّيْلُ وَالنَّهَارُ ، قَالَ : أَرَأَيْتُمْ مَا أَنْفَقَ مُنْذُ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ ، فَإِنَّهُ لَمْ يَغِضْ مَا فِي يَمِينِهِ ، وَعَرْشُهُ عَلَى الْمَاءِ ، وَبِيَدِهِ الأُخْرَى الْمِيزَانُ ، يَرْفَعُ وَيَخْفِضُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وتَفْسِيرُ هَذِهِ الآيَةِ ﴿وقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ ولُعِنُوا بِمَا قَالُوا بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَان يُنْفِقُ كَيْفَ يَشَاءُ﴾ ، وَهَذَا حَدِيثٌ قَدْ رَوَتْهُ الأَئِمَّةُ نُؤْمِنُ بِهِ كَمَا جَاءَ مِنْ غَيْرِ أَنْ يُفَسَّرَ أَوْ يُتَوَهَّمَ ، هَكَذَا قَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ مِنَ الأَئِمَّةِ ، مِنْهِمْ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ ، وَمَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، وَابْنُ عُيَيْنَةَ ، وَابْنُ الْمُبَارَكِ أَنَّهُ تُرْوَى هَذِهِ الأَشْيَاءُ ، وَيُؤْمَنُ بِهَا ، وَلاَ يُقَالُ كَيْفَ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٨٦٣) .

أخرجه ابن ماجه (المقدمة / فيما أنكرت الجهمية ، ١٩٧) من طريق محمد بن إسحاق . وأحمد (٢ / ٢٤٢) ، ومسلم (الزكاة / الحث على النفقة ، ٩٣٣) من طريق سفيان . والبخاري (التفسير / سورة هود ، ٤٦٨٤) من طريق شعيب . ثلاثتهم عن أبي الزناد به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن فيه محمد بن إسحاق ، قال الذهبي في الميزان : وثقه غير واحد ، ووَهَّاه آخرون ، وهو صالح الحديث ، ماله عندي ذنْب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة ، والأشعار المكذوبة ، قال أحمد بن حنْبَل : هو حسن الحديث ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق يُدلس ، ورُمي بالتشيع ، والقدر ، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا تقبل روايتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده، ثم حسنه لِما توبع ابن إسحاق بغير واحد في روايته عن أبي الزناد .

ولما كان ابن إسحاق من رجال الحسن لذاته، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٥٠ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ ، قَالَ : مَاتَ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ قَبْلَ أَنْ تُحَرَّمَ الْخَمْرُ ، فَلَمَّا حُرِّمَتِ الْخَمْرُ ؛ قَالَ رِجَالٌ : كَيْفَ بِأَصْحَابِنَا وَقَدْ مَاتُوا يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ ؟ فَنَزَلَتْ ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ أَيْضًا .

٣٠٥١ - حَدَّثَنَا بِذَلِكَ بُنْدَارٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : قَالَ الْبَرَاءُ ﷺ : مَاتَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَهُمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ، فَلَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُهَا ؛ قَالَ نَاسٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ : فَكَيْفَ بِأَصْحَابِنَا الَّذِينَ مَاتُوا ؛ وَهُمْ يَشْرَبُونَهَا ، فَنَزَلَتْ ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٢١ ، ١٨٨٣) .

انفرد المصنف بإخراجه من طريق إسرائيل . وأخرجه أبو يعلى (١٧٢٠) من طريق عبد الرحمن . وأبو داود الطيالسي (٣١٥) . وابن حبان (٥٣٢٧) من طريق أبي الوليد . والمصنف هنا من طريق محمد بن جعفر . أربعتهم (عبد الرحمن ، والطيالسي ، وأبو الوليد ، ومحمد بن جعفر) عن شعبة . كلاهما عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، والراوي عنه هنا إسرائيل ، وسماعه منه بعد ما اختلط ، وأما التدليس ؛ فقد عده الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين ، وقد عنعن .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما رواه شعبة أيضًا عن أبي إسحاق ، وسماعه منه صحيح قديم .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ ومن رواة الحديث عن أبي إسحاق شعبة أيضًا ، ومعلوم من عادته أنه لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم ، فعلى هذا قد حصل الأمن من تدليس أبي إسحاق أيضًا ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٥٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي رِزْمَةَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَرَأَيْتَ الَّذِينَ مَاتُوا وَهُمْ يَشْرَبُونَ الْخَمْرَ لَمَّا نَزَلَ تَحْرِيمُ الْخَمْرِ ؟ فَنَزَلَتْ ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، ونقل المزي في الأخراف (٦١١٨) قوله : « حسن » فقط .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣٤ ، ٢٧٢) من خريق إسرائيل ، عن سماك به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا سماك بن حرب ، قال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ، وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني: إذا حدث

عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لما يشهد له من أحاديث كثيرة في الباب ، منها حديث البراء ﷺ عند المصنف ، وحديث أنس ﷺ عند البخاري (٤٦٢٠) .

ولما كان الكلام في سماك يسيراً ؛ وهو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ؛ فصححه أيضاً ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثالث والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٥٣ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَخْلَدٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ مُسْهِرٍ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ ، قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا وَآمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾؛ قَالَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَنْتَ مِنْهُمْ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (٩٤٢٧) .

أخرجه النسائي في الكبرى (١١١٥٣) من طريق خالد بن مخلد . ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل ابن مسعود وأمه ، ٢٤٥٩) من طريق منجاب بن الحارث التيمي ، وسهل بن عثمان ، وعبد الله بن عامر بن زرارة ، وسويد بن سعيد ، والوليد بن شجاع . كلهم عن علي بن مسهر . والطبراني في الكبير (١٠٠١١) من طريق سليمان بن قرم . كلاهما عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في خالد بن مخلد القطواني ، قال أحمد : له

أحاديث مناكير . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، وقال أبو داود : صدوق ولكنه يتشيع . وقال العجلي : ثقة فيه قليل تشيع ، وكان كثير الحديث ، وقال ابن عدي : هو عندي إن شاء الله لا بأس به . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يتشيع ، وله أفراد .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع خالد بن مخلد بكثيرين .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفاً ، وانجبر ذلك بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّكُمْ تَقْرَءُونَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لاَ يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ ، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : « إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا ظَالِمًا ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ ؛ أَوْشَكَ أَنْ يَعُمَّهُمُ اللهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ مَرْفُوعًا ، وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ قَوْلَهُ ، وَلَمْ يَرْفَعُوهُ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٦٦١٥) أي حكم عليه .

أخرجه الحميدي (٣) من طريق مروان الفرزاري . وأحمد (١ / ٢) من طريق عبد الله بن نمير . و(١ / ٥) من طريق زهير . و(١ / ٧) من طريق حماد بن أسامة ، ويزيد بن

هارون . و(١ / ٩) من طريق شعبة . وأبو داود (الملاحم / الأمر والنهي ، ٤٣٣٨) من طريق خالد وهشيم . وابن ماجه (الفتن / الأمر بالمعروف ، ٤٠٠٥) من طريق عبد الله بن نمير ، وأبي أسامة . كلهم عن إسماعيل بن أبي خالد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولعل الترمذي توقف في تصحيح إسناده لأجل الاختلاف فيه على إسماعيل بن أبي خالد ، فروى بعض أصحابه عنه ، عن قيس ، عن أبي بكر ﷺ موقوفًا حينما روى عامة أصحابه عنه بهذا الإسناد مرفوعًا ، ثم حسنه حسب شرطه لاتفاق أكثر أصحاب إسماعيل على الرفع .

ولما كان رجال الإسناد ثقات أثباتًا ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة المائدة)

٣٠٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ طَاوُوسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : يُلَقَّى عِيسَى حُجَّتَهُ ، فَلَقَّاهُ اللهُ فِي قَوْلِهِ ﴿وَإِذْ قَالَ اللهُ يَا عِيسَى ابْنَ مَرْيَمَ أَأَنْتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَهَيْنِ مِنْ دُونِ اللهِ﴾ ، قَالَ أَبُو هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَلَقَّاهُ اللهُ ﴿سُبْحَانَكَ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أَقُولَ مَا لَيْسَ لِي بِحَقٍّ﴾ الآيَةَ كُلَّهَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٣٥٣١) .

أخرجه النسائي في الكبرى (١١١٦٢) من طريق ابن أبي عمر ، عن سفيان بن عيينة به . وقد أخرجه الطبري من طريق وكيع ، عن الثوري ، عن معمر ، عن ابن طاوس ،

عن خاوس بنحوه موقوفًا عليه .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، وقد تفرد به سفيان بهذا الإسناد مرفوعًا ، ولكنه قد رُوي عن خاوس بإسناد آخر موقوفًا ، وهذا يدل على أن للحديث أصلاً ، وذلك يكفي للتحسين عند الترمذي ، فحسنه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنعام)

٣٠٦٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿ قُلْ هُوَ الْقَادِرُ عَلَى أَنْ يَبْعَثَ عَلَيْكُمْ عَذَابًا مِنْ فَوْقِكُمْ أَوْ مِنْ تَحْتِ أَرْجُلِكُمْ ﴾ ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَعُوذُ بِوَجْهِكَ» ، فَلَمَّا نَزَلَتْ ﴿ أَوْ يَلْبِسَكُمْ شِيَعًا وَيُذِيقَ بَعْضَكُمْ بَأْسَ بَعْضٍ ﴾ ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «هَاتَانِ أَهْوَنُ ، أَوْ هَاتَانِ أَيْسَرُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (٢٥١٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٠٩) . والبخاري (الاعتصام / قوله : أو يلبسكم شيعًا ، ٧٣١٣) من خريق علي بن عبد الله . كلاهما (أحمد ، وعلي) عن سفيان . والبخاري (التوحيد ، ٧٤٠٦) ، والنسائي في الكبرى (١١١٦٤) من خريق حماد بن زيد . والبخاري (التفسير ، ٤٦٢٨) ، والنسائي أيضًا (١١١٦٥) من خريق معمر . ثلاثتهم (سفيان ، وحماد ، ومعمر) عن عمرو بن دينار به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عمرو بن دينار من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السابع والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنعام)

٣٠٦٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ ﴿الَّذِينَ آمَنُوا وَلَمْ يَلْبِسُوا إِيمَانَهُمْ بِظُلْمٍ﴾ شَقَّ ذَلِكَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ فَقَالُوا : يَا رَسُولَ اللهِ ! وَأَيُّنَا لاَ يَظْلِمُ نَفْسَهُ ؟ قَالَ : «لَيْسَ ذَلِكَ ، إِنَّمَا هُوَ الشِّرْكُ ، أَلَمْ تَسْمَعُوا مَا قَالَ لُقْمَانُ لابْنِهِ : ﴿يَا بُنَيَّ لا تُشْرِكْ بِاللهِ إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (٩٤٢٠) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٨) من طريق أبي معاوية . و(١ / ٤٢٤) من طريق ابن نمير . و (١ / ٤٤٤) من طريق وكيع . والبخاري (الإيمان / ظلم دون ظلم ، ٣٢) من طريق شعبة . و(٣٣٦٠) من طريق حفص بن غياث . و (٣٤٢٩) من طريق عيسى بن يونس . ومسلم (الإيمان / صدق الإيمان وإخلاصه ، ١٢٤) من طريق وكيع ، وابن يونس ، وعلي بن مسهر ، وابن إدريس . كلهم عن الأعمش به . وقد صرح الأعمش عند البخاري في رواية حفص بن غياث .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لأجل رواية الكثيرين عن الأعمش هذا الحديث ، وفيهم شعبة ، وشعبة لا يحمل عن مشايخه إلا صحيح حديثهم .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنعام)

٣٠٦٨ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا دَاوُدُ بْنُ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوق ، قَالَ : كُنْتُ مُتَّكِئًا عِنْدَ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، فَقَالَتْ : يَا أَبَا عَائِشَةَ ! ثَلاثٌ مَنْ تَكَلَّمَ بِوَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ عَلَى اللهِ الْفِرْيَةَ : مَنْ زَعَمَ أَنَّ مُحَمَّدًا رَأَى رَبَّهُ ؛ فَقَدْ أَعْظَمَ الْفِرْيَةَ عَلَى اللهِ ، وَاللهُ يَقُولُ ﴿لاَ تُدْرِكُهُ الأَبْصَارُ وَهُوَ يُدْرِكُ الأَبْصَارَ وَهُوَ اللَّطِيفُ الْخَبِيرُ﴾ ، ﴿وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَنْ يُكَلِّمَهُ اللهُ إِلاَّ وَحْيًا أَوْ مِنْ وَرَاءِ حِجَابٍ﴾ ، الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٦١٣) .

أخرجه أحمد (٦ / ٤٩ ، ٥٠) ، والبخاري (التفسير ، ٤٦١٢) ، ومسلم (الإيمان / معنى قوله : ولقد رآه نزلة أخرى ، ١٧٧ ، ٢٨٩) من طريق إسماعيل . والبخاري (بدء الخلق / إذا قال أحدكم آمين إلخ ، ٣٢٣٥) من طريق ابن أشوع . ومسلم (١٧٧) من طريق داود ، وابن أشوع . ثلاثتهم (إسماعيل ، وابن أشوع ، وداود) عن الشعبي به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في داود بن أبي هند ، قال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة ، من المتقنين في الراوايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ، وقال أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة متقن ، كان يهم

بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع داود بغير واحد في روايته عن الشعبي .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح، والقصور يسير انجبر بالعواضد، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والتسعون بعد ١٢٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنعام)

٣٠٧٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يَعْلَى بْنُ عُبَيْدٍ ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « ثَلَاثٌ إِذَا خَرَجْنَ لَمْ يَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا لَمْ تَكُنْ آمَنَتْ مِنْ قَبْلُ الآيَةَ : الدَّجَّالُ ، وَالدَّابَّةُ ، وَخُلُوعُ الشَّمْسِ مِنَ الْمَغْرِبِ ، أَوْ مِنْ مَغْرِبِهَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٣٤٢١) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٦) ، ومسلم (الإيمان / بيان الزمن الذي لا يقبل فيه الإيمان، ١٥٨) من خريق وكيع . ومسلم من خريق إسحاق بن يوسف ، ومحمد بن فضيل . ثلاثتهم عن فضيل بن غزوان به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن فضيل بن غزوان من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الموفي ثلاث مائة وألفًا

(التفسير / ومن سورة الأنعام)

٣٠٧٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ، وَقَوْلُهُ الْحَقُّ : إِذَا هَمَّ عَبْدِي بِحَسَنَةٍ ؛ فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً ، فَإِنْ عَمِلَهَا ؛ فَاكْتُبُوهَا لَهُ بِعَشْرِ أَمْثَالِهَا ، وَإِذَا هَمَّ بِسَيِّئَةٍ ؛ فَلاَ تَكْتُبُوهَا ، فَإِنْ عَمِلَهَا فَاكْتُبُوهَا بِمِثْلِهَا ، فَإِنْ تَرَكَهَا ، وَرُبَّمَا قَالَ : لَمْ يَعْمَلْ بِهَا ؛ فَاكْتُبُوهَا لَهُ حَسَنَةً» ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿مَنْ جَاءَ بِالْحَسَنَةِ فَلَهُ عَشْرُ أَمْثَالِهَا﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة المزي (١٣٦٧٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٤٢) . ومسلم (الإيمان / إذا هم العبد بحسنة ، ١٢٨) من طريق أبي بكر بن أبي شيبة ، وزهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم . والنسائي في الكبرى (١١١٨١) من طريق قتيبة . كلهم سفيان . والبخاري (التوحيد / قوله : يريدون أن يبدلوا كلام الله إلخ ، ٧٥٠١) من طريق المغيرة بن عبد الرحمن . كلاهما (سفيان ، والمغيرة) عن أبي الزناد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي الزناد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الحادي بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأعراف)

٣٠٧٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ

زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَمَّا خَلَقَ اللهُ آدَمَ ؛ مَسَحَ ظَهْرَهُ ، فَسَقَطَ مِنْ ظَهْرِهِ كُلُّ نَسَمَةٍ هُوَ خَالِقُهَا مِنْ ذُرِّيَّتِهِ إِلى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَجَعَلَ بَيْنَ عَيْنَيْ كُلِّ إِنْسَانٍ مِنْهُمْ وَبِيصًا مِنْ نُورٍ ، ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى آدَمَ ، فَقَالَ : أَيْ رَبِّ ! مَنْ هَؤُلاَءِ ؟ قَالَ : هَؤُلاَءِ ذُرِّيَّتُكَ ، فَرَأَى رَجُلاً مِنْهُمْ ، فَأَعْجَبَهُ وَبِيصُ مَا بَيْنَ عَيْنَيْهِ ، فَقَالَ : أَيْ رَبِّ ! مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : هَذَا رَجُلٌ مِنْ آخِرِ الأُمَمِ مِنْ ذُرِّيَّتِكَ ، الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٣٢٥) .

أخرجه أخرجه الحاكم (٤١٣٢) ، وأبو يعلى (٦٣٧٧) من طريق هشام بن سعد ، عن زيد بن أسلم ، عن أبي صالح . والترمذي (المناقب ، ٣٣٦٨) ، والنسائي في اليوم والليلة (٢١٨) من طريق الحارث بن عبد الرحمن بن أبي ذباب ، عن سعيد المقبري . والنسائي أيضًا (٢٢٠) من طريق سعيد المقبري ، ويزيد بن هرمز . ثلاثتهم (أبو صالح ، وسعيد المقبري ، ويزيد) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في هِشام بن سعد ، قال ابن حبان : كان ممن يقلب الأسانيد ؛ وهو لا يفهم ، ويُسنِد الموقوفات من حيث لا يعلم ، فلما كثُر مخالفته الأثبات فيما يروي عن الثقات ؛ بطل الاحتجاج به ، وإن اعتبر بما وافق الثقات من حديثه؛ فلا ضير (المجروحين ٨٩/٣) . وقال ابن معين : ضعيف ، حديثه مختلط . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه، ولا يحتج به . وقال أحمد : لم يكن بالحافظ ، وليس هو محكمَ الحديث ، و قال الحافظ في التقريب : صدوق له أوهام ، رمي بالتشيع .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه كما أشار بذلك نفسه .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفاً ؛ فإن هشامًا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنفال)

٣٠٧٩ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ بَهْدَلَةَ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَالَ : لَمَّا كَانَ يَوْمُ بَدْرٍ ؛ جِئْتُ بِسَيْفٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنَّ اللهَ قَدْ شَفَى صَدْرِي مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، أَوْ نَحْوَ هَذَا ، هَبْ لِي هَذَا السَّيْفَ ، فَقَالَ : « هَذَا لَيْسَ لِي ، وَلاَ لَكَ » ، فَقُلْتُ : عَسَى أَنْ يُعْطَى هَذَا مَنْ لاَ يُبْلِي بَلاَئِي ، فَجَاءَنِي الرَّسُولُ ﷺ : فَقَالَ : « إِنَّكَ سَأَلْتَنِي ؛ وَلَيس لِي ، وَإِنَّهُ قَدْ صَارَ لِي ، وَهُوَ لَكَ » ، قَالَ : فَنَزَلَتْ ﴿يَسْأَلُونَكَ عَنِ الأَنْفَالِ﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ مُصْعَبٍ أَيْضًا ، وَفِي الْبَاب عَنْ عُبَادَةَ بْنِ الصَّامِتِ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩٣٠) .

أخرجه أحمد (١ / ١٧٨) من طريق عاصم بن بهدلة . وأحمد (١ / ٨١) ، والبخاري في الأدب المفرد (٢٤) ، ومسلم (الجهاد / الأنفال ، ١٧٤٨) من طرُقٍ عن سماك بن حرب . كلاهما (عاصم ، وسماك) عن مصب به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة ، قال الذهبي : وُثِّق ، وقال الدارقطني : في حفظه شيئ ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لما توبع عاصم بسماك كما أشار إلى ذلك الترمذي نفسه .

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنفال)

٣٠٨٠ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا فَرَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مِنْ بَدْرٍ ؛ قِيلَ لَهُ : عَلَيْكَ الْعِيرَ لَيْسَ دُونَهَا شَيْءٌ ، قَالَ : فَنَادَاهُ الْعَبَّاسُ ؛ وَهُوَ فِي وَثَاقِهِ : لاَ يَصْلُحُ ، وَقَالَ : لأَنَّ اللَّهَ وَعَدَكَ إِحْدَى الطَّائِفَتَيْنِ ، وَقَدْ أَعْطَاكَ مَا وَعَدَكَ ، قَالَ : صَدَقْتَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : « حسن صحيح »، والباقية متفقة على قوله « حسن » فقط ، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (٦١٢٠).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة ، وأخرجه أحمد (١/٢٢٨، ٣١٤، ٣٢٦)، و الطبراني في الكبير (١١/٢٧٩) بأسانيد من طريق إسرائيل ، عن سماك به .

والحديث رجاله ثقات؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخرة، فكان ربما تلقّن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، و قال أحمد: مضطرب الحديث، وقال أبو حاتم : صدوق، ثقة، وقال يعقوب: وفي غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، استشهد به البخاري .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لاعتضاد معناه بما روى محمد بن إسحاق من قصة سبب وقوع بدر بسنده عن ابن عباس ﷺ وفيه : لما سمع رسول الله ﷺ بأبي سفيان مقبلا من الشام ندب المسلمين إليهم ، وقال : هذه عير قريش . الحديث مطولاً ، وفيه: فاستشار رسول الله ﷺ، ...(فأشاروا ، وكان فيما قال سعد بن معاذ) : ولعل الله يُريك منا ما تقر به عينك ، فسِر بنا على بركة الله ، فسُرَّ رسول الله ﷺ بقول سعد ، ونشَّطه ذلك ، ثم قال : « سيروا على بركة الله ، وأبشروا ؛ فإن الله قد وعدني إحدى الطائفتين ، والله ! لكأني الآن أنظر إلى مصارع القوم غداً». أخرجه ابن جرير في التفسير ١٥٦/٩، و ذكره ابن كثير في التفسير(٢ / ٢٧٧) . ومعناه أن النفير كان تعين من قِبل الله تعالى دون العِير على لسان نبينا محمد ﷺ.

وأما قصة نداء العباس بعد الفراغ من بدر فتفرد به سماك، عن عكرمة، عن ابن عباس ﷺ؛ لم نجد له متابعاً ولا شاهداً. وذكَرَ حديث سماك ، عن عكرمة هذا ابن كثير في التفسير، وقال: إسناده جيد . وقال الحاكم (٢ / ٣٢٧ ، رقم ٣٢٦١) : صحيح الإسناد، ووافقه الذهبي .

ولما كان سماك من رجال الحسن لذاته ، واعتضد معنى حديثه بحديث ابن عباس ﷺ؛ فارتقى إلى درجة الصحيح ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسخ التي وقع فيها قوله : « حسن صحيح» غير بعيدة عن الصواب .

الحديث الرابع بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التوبة)

٣٠٨٧ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلَّالُ ، حَدَّثَنَا حُسَيْنُ بْنُ عَلِيٍّ الْجُعْفِيُّ ، عَنْ زَائِدَةَ ، عَنْ شَبِيبِ بْنِ غَرْقَدَةَ ، عَنْ سُلَيْمَانَ بْنِ عَمْرِو بْنِ الأَحْوَصِ ، حَدَّثَنَا أَبِي أَنَّهُ شَهِدَ

حَجَّةَ الْوَدَاعِ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَحَمِدَ اللهَ ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ ، وَذَكَّرَ ، وَوَعَظَ ، ثُمَّ قَالَ : «أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ ؟ أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ ؟ أَيُّ يَوْمٍ أَحْرَمُ ؟» قَالَ : فَقَالَ النَّاسُ : يَوْمُ الْحَجِّ الأَكْبَرِ يَا رَسُولَ اللهِ ! قَالَ : «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ» إلخ . الحديث بطوله.

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ شَبِيبِ بْنِ غَرْقَدَةَ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٠٦٩١) قوله : «صحيح» فقط .

قد سبق إخراج طرف منه عند المصنف في الرضاع (١١٦٣) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجَع .

الحديث الخامس بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التوبة)

٣٠٩٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ، قَالَ : سَأَلْنَا عَلِيًّا ﷺ : بِأَيِّ شَيْءٍ بُعِثْتَ فِي الْحَجَّةِ ؟ قَالَ : بُعِثْتُ بِأَرْبَعٍ : «أَنْ لا يَطُوفَ بِالْبَيْتِ عُرْيَانٌ ، وَمَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ النَّبِيِّ ﷺ عَهْدٌ ؛ فَهُوَ إِلى مُدَّتِهِ ، وَمَنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ عَهْدٌ ، فَأَجَلُهُ أَرْبَعَةُ أَشْهُرٍ ، وَلا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلاَّ نَفْسٌ مُؤْمِنَةٌ ، وَلا يَجْتَمِعُ الْمُشْرِكُونَ ، وَالْمُسْلِمُونَ بَعْدَ عَامِهِمْ هَذَا» .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وهو حَدِيثِ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، وَرَوَاهُ الثَّوْرِيُّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ بَعْضِ أَصْحَابِهِ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي

إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ يُثَيْعٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ نَحْوَهُ .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أُثَيْعٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ نَحْوَهُ . قَالَ أَبو عِيسَى : وَقَدْ رُوِيَ عَنِ ابْنِ عُيَيْنَةَ كِلْتَا الرِّوَايَتَيْنِ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط ، والباقية متفقة على قوله: «حسن صحيح»، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠١٠١).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة ، وأخرجه الحميدي (٤٨)، و أحمد (٧٩/١)، والدارمي (١٩٢٥) كلهم من طريق سفيان، عن أبي إسحاق به .

وأخرجه ابن جرير كما في تفسير ابن كثير (٣٣٤/٢) من طريق محمد بن عبد الأعلى ، عن ابن ثور ، عن معمر ، عن أبي إسحاق ، عن الحارث ، عن علي ﷺ نحوه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي ، وهوثقة مكثر ، اختلط بأخرة ، وسماع سفيان بن عيينة بعد اختلاطه ، قال الأبناسي : قال بعض أهل العلم : كان قد اختلط، وإنما تركوه مع ابن عيينة لاختلاطه، ولم يخرج له الشيخان من رواية ابن عيينة شيئاً. اهـ (الكواكب النيرات)، و إضافةً إلى ذلك: إن أبا إسحاق مدلس، و ضعه الحافظ في المرتبة الثالثة من المدلسين، و هم الذين لا يقبل حديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، و منهم من قبلهم ؛ وقد عنعن هنا.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن علي ﷺ من غير هذا الوجه كما أشار إلى ذلك الترمذي نفسه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسخ التي وقع فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب .

الحديث السادس بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التوبة)

٣٠٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ ، أَخْبَرَنَا نَافِعٌ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، قَالَ : جَاءَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ إِلى النَّبِيِّ ﷺ حِينَ مَاتَ أَبُوهُ ، فَقَالَ : أَعْطِنِي قَمِيصَكَ ؛ أُكَفِّنْهُ فِيهِ ، وَصَلِّ عَلَيْهِ ، وَاسْتَغْفِرْ لَهُ ، فَأَعْطَاهُ قَمِيصَهُ ، وَقَالَ : « إِذَا فَرَغْتُمْ ؛ فَآذِنُونِي » ، فَلَمَّا أَرَادَ أَنْ يُصَلِّيَ ؛ جَذَبَهُ عُمَرُ ﷺ، وَقَالَ : أَلَيْسَ قَدْ نَهَى اللهُ أَنْ تُصَلِّيَ عَلَى الْمُنَافِقِينَ ؟ فَقَالَ : « أَنَا بَيْنَ خِيرَتَيْنِ : ﴿اسْتَغْفِرْ لَهُمْ أَوْ لا تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ﴾ ، فَصَلَّى عَلَيْهِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَلاَ تُصَلِّ عَلَى أَحَدٍ مِنْهُمْ مَاتَ أَبَدًا وَلا تَقُمْ عَلَى قَبْرِهِ﴾ ، فَتَرَكَ الصَّلاةَ عَلَيْهِمْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٠٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٨) ، والبخاري (الجنائز / الكفن في القميص ، ١٢٦٩) ، و(اللباس ، ٥٧٥٦) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل عمر ﷺ ، ٢٤٠٠) ، والنسائي (الجنائز / القميص في الكفن ، ١٩٠١) من طريق عن يحيى . والبخاري (التفسير ، ٤٦٧٠) ، ومسلم من طريق أبي أسامة . والبخاري (التفسير ، ٤٦٧٢) من طريق أنس بن عياض . ثلاثتهم (يحيى ، وأبو أسامة ، وأنس) عن عبيد الله به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عبيد الله من غير وجه ، مع مجيء الحديث عن عمر ﷺ من غير هذا الوجه ، انظر مثلاً : صحيح البخاري (٤٦٧١) ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التوبة)

٣١٠٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ السَّبَّاقِ أَنَّ زَيْدَ بْنَ ثَابِتٍ ﷺ حَدَّثَهُ ، قَالَ : بَعَثَ إِلَيَّ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ مَقْتَلَ أَهْلِ الْيَمَامَةِ ، فَإِذَا عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ عِنْدَهُ ، فَقَالَ : إِنَّ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ ﷺ قَدْ أَتَانِي ، فَقَالَ : إِنَّ الْقَتْلَ قَدِ اسْتَحَرَّ بِقُرَّاءِ الْقُرْآنِ يَوْمَ الْيَمَامَةِ ، وَإِنِّي لأَخْشَى أَنْ يَسْتَحِرَّ الْقَتْلُ بِالْقُرَّاءِ فِي الْمَوَاطِنِ كُلِّهَا ، فَيَذْهَبَ قُرْآنٌ كَثِيرٌ ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَأْمُرَ بِجَمْعِ الْقُرْآنِ ، قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ لِعُمَرَ ﷺ : كَيْفَ أَفْعَلُ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؟ فَقَالَ عُمَرُ ﷺ : هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَ عُمَرَ ، وَرَأَيْتُ فِيهِ الَّذِي رَأَى ، قَالَ زَيْدٌ ﷺ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : إِنَّكَ شَابٌّ عَاقِلٌ ، لاَ نَتَّهِمُكَ ، قَدْ كُنْتَ تَكْتُبُ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ الْوَحْيَ ، فَتَتَبَّعِ الْقُرْآنَ ، قَالَ : فَوَاللهِ لَوْ كَلَّفُونِي نَقْلَ جَبَلٍ مِنَ الْجِبَالِ ؛ مَا كَانَ أَثْقَلَ عَلَيَّ مِنْ ذَلِكَ ، قَالَ : قُلْتُ : كَيْفَ تَفْعَلُونَ شَيْئًا لَمْ يَفْعَلْهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : هُوَ وَاللهِ خَيْرٌ ، فَلَمْ يَزَلْ يُرَاجِعُنِي فِي ذَلِكَ أَبُو بَكْرٍ وَعُمَرُ رضي الله عنهما حَتَّى شَرَحَ اللهُ صَدْرِي لِلَّذِي شَرَحَ لَهُ صَدْرَهُمَا صَدْرَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ ، فَتَتَبَّعْتُ الْقُرْآنَ ؛ أَجْمَعُهُ مِنَ الرِّقَاعِ وَالْعُسُبِ وَاللِّخَافِ ، يَعْنِي الْحِجَارَةَ ، وَصُدُورِ الرِّجَالِ ، فَوَجَدْتُ آخِرَ سُورَةِ بَرَاءَةٌ مَعَ خُزَيْمَةَ بْنِ ثَابِتٍ ﷺ ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ أَنْفُسِكُمْ عَزِيزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ فَإِنْ تَوَلَّوْا فَقُلْ حَسْبِيَ اللهُ لاَ إِلَهَ إِلا هُوَ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَهُوَ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٧٢٩) .

أخرجه أحمد (١ / ١٠) ، والنسائي في الكبرى (٧٩٩٥) من طريق إبراهيم بن سعد. والبخاري (التفسير ، لقد جاءكم رسول إلخ ، ٤٦٧٩) من طريق شعيب . وأحمد (١/١٣) من طريق يونس . ثلاثتهم إبراهيم بن سعد ، وشعيب ، ويونس) عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، والزهري وإن كان قد تفرد به بهذا الإسناد ، ولكن المتن مروي نحوه من غير هذا الوجه ، انظر : تفسير ابن كثير (٢ / ٣٨٦) .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة هود)

٣١١٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، وَالأَسْوَدِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ: إِنِّي عَالَجْتُ امْرَأَةً فِي أَقْصَى الْمَدِينَةِ ، وَإِنِّي أَصَبْتُ مِنْهَا مَا دُونَ أَنْ أَمَسَّهَا ، وَأَنَا هَذَا ، فَاقْضِ فِيَّ مَا شِئْتَ ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ﷺ : لَقَدْ سَتَرَكَ اللهُ لَوْ سَتَرْتَ عَلَى نَفْسِكَ ، فَلَمْ يَرُدَّ عَلَيْهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ شَيْئًا ، فَانْطَلَقَ الرَّجُلُ ، فَأَتْبَعَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ رَجُلاً ، فَدَعَاهُ ، فَتَلاَ عَلَيْهِ ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ﴾ إِلَى آخِرِ الآيَةِ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنَ الْقَوْمِ : هَذَا لَهُ خَاصَّةً ؟ قَالَ : « لاَ بَلْ لِلنَّاسِ كَافَّةً » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رَوَى إِسْرَائِيلُ عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، وَالأَسْوَدِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ ، وَرَوَى سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَهُ . وَرِوَايَةُ هَؤُلاءِ أَصَحُّ مِنْ رِوَايَةِ الثَّوْرِيِّ ، وَرَوَى شُعْبَةُ عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الأَسْوَدِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى النَّيْسَابُورِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، وَسِمَاكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ سِمَاكٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الأَعْمَشَ ، وَقَدْ رَوَى سُلَيْمَانُ التَّيْمِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩١٦٢) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٤٥) من طريق إسرائيل . و(١ / ٤٤٩) من طريق أبي عوانة . ومسلم (التوبة / قوله تعالى إن الحسنات يذهبن إلخ ، ٢٧٦٣) ، وأبو داود (الحدود / في الرجل يصيب من المرأة دون الجماع ، ٤٤٦٨) من طريق أبي الأحوص . ثلاثتهم (إسرائيل ، وأبو عوانة ، وأبو الأحوص) عن سماك بن حرب ، عن علقمة ، والأسود . كلاهما عن ابن مسعود ﷺ .

وأخرجه أحمد (١ / ٤٥٢) ، ومسلم من طريق شعبة . والنسائي في الكبرى (٧٣١٧) من طريق شعبة ، وأسباط بن نصر . كلاهما (شعبة ، وأسباط) عن سماك بن حرب ، عن إبراهيم ، عن خاله الأسود ، عن ابن مسعود ﷺ. (ليس فيه علقمة) .

وأخرجه أحمد (١ / ٤٠٦) ، والنسائي في الكبرى (٧٣١٨) من طريق سفيان الثوري ، عن سماك . والنسائي في الكبرى (٧٣١٧) ، والطبراني في الكبير (١٠٤٨٢) من

طريق سفيان الثوري ، عن سماك ، والأعمش . كلاهما عن إبراهيم ، عن عبد الرحمن بن يزيد ، عن ابن مسعود ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ما عدا سماك بن حرب ، قال النسائي : ليس بالقوي ، وكان يقبل التلقين ، وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث ، وكان شعبة يضعفه ، وقال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه . وقال الدارقطني: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه لمجيء الحديث عن ابن مسعود ﷺ من غير وجه .

ولما كان الكلام في سماك يسيراً ؛ وهو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ؛ فصححه أيضاً ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة هود)

٣١١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سُلَيْمَانَ التَّيْمِيِّ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ أَنَّ رَجُلاً أَصَابَ مِنِ امْرَأَةٍ قُبْلَةَ حَرَامٍ ، فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَسَأَلَهُ عَنْ كَفَّارَتِهَا ، فَنَزَلَتْ ﴿وَأَقِمِ الصَّلاَةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفاً مِنَ اللَّيْلِ إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ﴾ ، فَقَالَ الرَّجُلُ : أَلِي هَذِهِ يَا رَسُولَ اللهِ ! فَقَالَ : «لَكَ وَلِمَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ أُمَّتِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٧٦) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٨٦) من طريق يحيى . والبخاري (المواقيت / الصلاة كفارة ، ٥٢٦) من طريق قتيبة . و(التفسير ، ٤٦٨٧) من طريق مسدد . ومسلم (التوبة / إن الحسنات يذهبن السيئات ، ٢٧٦٣) من طريق قتيبة ، وأبي كامل . ثلاثتهم عن يزيد . وابن ماجه (الصلاة / الصلاة كفارة ، ١٣٩٨) من طريق إسماعيل بن علية . ثلاثتهم (يحيى ، ويزيد ، وابن علية) عن سليمان التيمي به . وللحديث طرق أخرى مر تخريجها في الحديث السابق .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن مسعود ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة إبراهيم)

٣١٢٠ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، أَخْبَرَنِي عَلْقَمَةُ بْنُ مَرْثَدٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ سَعْدَ بْنَ عُبَيْدَةَ يُحَدِّثُ عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِ اللهِ تَعَالَى ﴿يُثَبِّتُ اللهُ الَّذِينَ آمَنُوا بِالْقَوْلِ الثَّابِتِ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَفِي الآخِرَةِ﴾، قَالَ: «فِي الْقَبْرِ إِذَا قِيلَ لَهُ : مَنْ رَبُّكَ ؟ وَمَا دِينُكَ ؟ وَمَنْ نَبِيُّكَ ؟» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٦٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨٢) من طريق عفان . والبخاري (الجنائز / في عذاب القبر ، ١٣٦٩) من طريق حفص بن عمر . والبخاري أيضًا ، ومسلم (الجنة / عرض مقعد الميت من الجنة ، ٢٨٧١) ، والنسائي (الجنائز / عذاب القبر ، ٢٠٥٩) ، وابن ماجه (الزهد /

ذكر القبر والبلى ، ٤٢٦٩) من طريق محمد بن جعفر . والبخاري (التفسير / يثبت الله إلخ، ٤٦٩٩) ، وأبو داود (السنة / المسألة في القبر ، ٤٧٥٠) من طريق أبي الوليد . أربعتهم عن شعبه به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود بغير واحد في روايته عن شعبة مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة إبراهيم)

٣١٢١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوق ، قَالَ : تَلَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها هَذِهِ الآيَةَ ﴿يَوْمَ تُبَدَّلُ الأَرْضُ غَيْرَ الأَرْضِ﴾ قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ ! فَأَيْنَ يَكُونُ النَّاسُ ؟ قَالَ : «عَلَى الصِّرَاطِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَائِشَةَ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٦١٧) .

أخرجه أحمد (٦ / ٣٥) من طريق ابن أبي عدي . ومسلم (صفات المنافقين / في البعث والنشور ، ٢٧٩١) ، وابن ماجه (الزهد / ذكر البعث ، ٤٢٧٩) من طريق علي بن

مسهر . كلاهما (ابن أبي عدي ، وعلي) عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي ، عن مسروق . وأحمد (٦ / ١٠١) من طريق الحسن . كلاهما (مسروق ، والحسن) عن عائشة رضي الله عنها .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في داود بن أبي هند ، قال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة، من المتقنين في الراوايات إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه، وقال أحمد: كان كثير الاضطراب والخلاف ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة متقن ، كان يهم بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن عائشة رضي الله عنها من غير وجه كما أشار المصنف نفسه إلى ذلك.

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح، والقصور يسير انجبر بالعواضد؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الحجر)

٣١٢٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَلِيٍّ الْحَنَفِيُّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنِ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ أُمُّ الْقُرْآنِ ، وَأُمُّ الْكِتَابِ ، وَالسَّبْعُ الْمَثَانِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٠١٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٨) من طريق يزيد بن هارون ، وهاشم بن القاسم ، و إسماعيل بن عمر . والبخاري (التفسير ، ٤٧٠٤) من طريق آدم . وأبو داود (الصلاة /

فاتحة الكتاب ، ١٤٥٧) من طريق عيسى بن يونس . كلهم عن ابن أبي ذئب به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في أبي علي الحنفي بكلام يسير ، وثقه العجلي، والدارقطني ، وابن قانع ، وقال ابن معين ، وأبو حاتم : ليس به بأس . وضعفه العقيلي ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، لم يثبت أن يحيى بن معين ضعفه .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع أبو علي بغير واحد في روايته عن ابن أبي ذئب مع ما للحديث من شواهد في الباب.

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح، والقصور يسير انجبر بالعواضد؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٠ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، أَخْبَرَنِي سَعِيدُ بْنُ الْمُسَيِّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «حِينَ أُسْرِيَ بِي لَقِيتُ مُوسَى ﷺ ، قَالَ : فَنَعَتَهُ ، فَإِذَا رَجُلٌ - حَسِبْتُهُ قَالَ - مُضْطَرِبٌ، رَجِلُ الرَّأْسِ كَأَنَّهُ مِنْ رِجَالِ شَنُوءَةَ» ، قَالَ : «وَلَقِيتُ عِيسَى ﷺ »، قَالَ فَنَعَتَهُ ، قَالَ : « رَبْعَةٌ أَحْمَرُ كَأَنَّمَا خَرَجَ مِنْ دِيمَاسٍ ، يَعْنِي الْحَمَّامَ ، وَرَأَيْتُ إِبْرَاهِيمَ ﷺ » ، قَالَ : « وَأَنَا أَشْبَهُ وَلَدِهِ بِهِ» ، قَالَ : «وَأُتِيتُ بِإِنَاءَيْنِ أَحَدُهُمَا لَبَنٌ ، وَالآخَرُ خَمْرٌ، فَقِيلَ لِي : خُذْ أَيَّهُمَا شِئْتَ ، فَأَخَذْتُ اللَّبَنَ ، فَشَرِبْتُهُ ، فَقِيلَ لِي : هُدِيتَ لِلْفِطْرَةِ أَوْ أَصَبْتَ الْفِطْرَةَ ، أَمَا إِنَّكَ لَوْ أَخَذْتَ الْخَمْرَ غَوَتْ أُمَّتُكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٢٧٠) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٨١) ، والبخاري (أحاديث الأنبياء ، ٣٤٣٧) ، ومسلم (الإيمان / الإسراء برسول الله ﷺ إلى السماوات ، ١٦٨) من طريق عبد الرزاق . وأحمد (٢ / ٢٨١) من طريق عبد الأعلى . والبخاري (أحاديث الأنبياء ، ٣٣٩٤) من طريق هشام بن يوسف . ثلاثتهم عن معمر . وأحمد (٢ / ٥١٢) من طريق صالح بن أبي الأخضر . والبخاري (التفسير ، ٤٧٠٩) ، ومسلم من طريق يونس . ومسلم من طريق معقل . والبخاري (٤٧٠٩) من طريق شعيب . خمستهم عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر كما توبع معمر بغير واحد عن الزهري مع ما للحديث من شواهد .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ عُقَيْلٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لَمَّا كَذَّبَتْنِي قُرَيْشٌ ؛ قُمْتُ فِي الْحِجْرِ ، فَجَلَّى اللهُ لِي بَيْتَ الْمَقْدِسِ ، فَطَفِقْتُ أُخْبِرُهُمْ عَنْ آيَاتِهِ ؛ وَأَنَا أَنْظُرُ إِلَيْهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَأَبِي ذَرٍّ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣١٥١) .

أخرجه مسلم (الإيمان / ذكر المسيح بن مريم ، ١٧٠) من طريق قتيبة ، عن الليث، عن عقيل . وأحمد (٣ / ٣٧٧) من طريق معمر ، وصالح . والبخاري (مناقب الأنصار / حديث الإسراء ، ٣٨٨٦) من طريق عقيل ، ويونس . أربعتهم عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٤ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلاَّ فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ قَالَ: هِيَ رُؤْيَا عَيْنٍ أُرِيَهَا النَّبِيُّ ﷺ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِهِ إِلى بَيْتِ الْمَقْدِسِ ، قَالَ ﴿وَالشَّجَرَةَ الْمَلْعُونَةَ فِي الْقُرْآنِ﴾ هِيَ شَجَرَةُ الزَّقُّومِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٦١٦٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢١) . والبخاري (المناقب / المعراج ، ٣٨٨٨) عن الحميدي . و(التفسير / وما جعلنا الرؤيا إلخ ، ٤٧١٦) من طريق علي بن عبد الله . والنسائي في الكبرى (١١٢٩٢) من طريق محمد بن منصور . أربعتهم (أحمد ، والحميدي ، وعلي ، و

محمد) عن سفيان . وأحمد (١ / ٣٧٠) من طريق زكريا بن إسحاق . كلاهما (سفيان ، وزكريا) عن عمرو به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عمرو بن دينار من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السادس عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٥ - حَدَّثَنَا عُبَيْدُ بْنُ أَسْبَاطِ بْنِ مُحَمَّدٍ قُرَشِيٌّ كُوفِيٌّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَقُرْآنَ الْفَجْرِ إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ ، قَالَ : « تَشْهَدُهُ مَلائِكَةُ اللَّيْلِ وَمَلائِكَةُ النَّهَارِ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا بِذَلِكَ عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، فَذَكَرَ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٣٣٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٧٤) . وابن ماجه (الصلاة / وقت صلاة الفجر ، ٦٧٠) ، والنسائي في الكبرى (١١٢٩٣) من طريق عبيد بن أسباط . كلاهما (أحمد ، وعبيد) عن أسباط بن محمد به .

والحديث رجاله ثقات إلا شيط الترمذي عبيد بن أسباط ، قال أبو حاتم : شيط . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحضرمي : ثقة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما

توبع عبيد بغيره ولمجيء الحديث عن الأعمش بهذا الإسناد من غير هذا الوجه كما أردفه المصنف طريق علي بن حجر ، عن علي بن مسهر ، عن الأعمش .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السابع عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : دَخَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَّةَ عَامَ الْفَتْحِ ، وَحَوْلَ الْكَعْبَةِ ثَلاَثُ مِائَةٍ وَسِتُّونَ نُصُبًا ، فَجَعَلَ النَّبِيُّ ﷺ يَطْعُنُهَا بِمِخْصَرَةٍ فِي يَدِهِ ، وَرُبَّمَا قَالَ : بِعُودٍ ، وَيَقُولُ : ﴿جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ إِنَّ الْبَاطِلَ كَانَ زَهُوقًا جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِيهِ عَنِ ابْنِ عُمَرَ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٩٣٣٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٧) . والبخاري (المظالم / هل تكسر الدنان التي فيها خمر ، ٢٤٧٨) من طريق علي بن عبد الله . و(التفسير / جاء الحق وزهق الباطل ، ٤٧٢٠) من طريق الحميدي . والمغازي (٤٢٨٧) من طريق صدقة الفضل . ومسلم (الجهاد / إزالة الأصنام من حول الكعبة ، ١٧٨١) من طريق ابن أبي شيبة ، وعمرو الناقد ، وابن أبي عمر. والنسائي في الكبرى (١١٢٩٧) من طريق عبيد الله بن سعيد . ثمانيتهم عن سفيان . ومسلم أيضًا من طريق الثوري . كلاهما (ابن عيينة والثوري) عن ابن أبي نجيح به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظراً إلى مجيئه عن ابن أبي نجيح من

غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الثامن عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٣٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ قَابُوسَ بْنِ أَبِي ظَبْيَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ بِمَكَّةَ ، ثُمَّ أُمِرَ بِالْهِجْرَةِ ، فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿وَقُلْ رَبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَلْ لِي مِنْ لَدُنْكَ سُلْطَانًا نَصِيرًا﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٥٤٠٦) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٣) من طريق جرير . والطبراني في الكبير (١٢٦١٨) من طريق سفيان الثوري . كلاهما (جرير ، وسفيان) عن قابوس به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في قابوس بن أبي ظبيان ، وثقه أحمد ، وابن معين، ويعقوب بن سفيان . وقال العجلي : لا بأس به . وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ولا يُحتج به . وقال النسائي : ليس بالقوي ، ضعيف . وقال الساجي : ليس بثبت ، يقدم عليًّا على عثمان ، وقال الحافظ في التقريب : فيه لين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لاعتضاده بآثار التابعين مثل الحسن البصري ، وقتادة ، وعبد الرحمن بن زيد بن أسلم .

ولما كان قابوس بن أبي ظبيان لا ينحط عن درجة من يحسَّن له تحسينًا ذاتيًا ، واعتضد حديثه بالآثار الصحيحة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » ، ووافقه في التصحيح الحاكم في المستدرك .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، أَخْبَرَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : كُنْتُ أَمْشِي مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَرْثٍ بِالْمَدِينَةِ ؛ وَهُوَ يَتَوَكَّأُ عَلَى عَسِيبٍ ، فَمَرَّ بِنَفَرٍ مِنَ الْيَهُودِ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لَوْ سَأَلْتُمُوهُ ، فَقَالَ بَعْضُهُمْ : لاَ تَسْأَلُوهُ ، فَإِنَّهُ يُسْمِعُكُمْ مَا تَكْرَهُونَ ، فَقَالُوا لَهُ : يَا أَبَا الْقَاسِمِ ! حَدِّثْنَا عَنِ الرُّوحِ ، فَقَامَ النَّبِيُّ ﷺ سَاعَةً ، وَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلى السَّمَاءِ ، فَعَرَفْتُ أَنَّهُ يُوحَى إِلَيْهِ حَتَّى صَعِدَ الْوَحْيُ ، ثُمَّ قَالَ ﴿الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤١٩) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٨٩) ، والبخاري (العلم / وما أوتيتم من العلم إلخ ، ١٢٥) ، و(التفسير ، ٤٧٢١) ، ومسلم (صفات المنافقين / سؤال اليهود ، ٢٧٩٤) من طريق الأعمش . والطبري (١٥ / ١٥٦) من طريق مغيرة . كلاهما عن إبراهيم به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من طبقات المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الأعمش بغيره في روايته عن إبراهيم .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالتحديث عند البخاري (٤٧٢١) ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٤٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، وَيَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، وَأَبُو الْوَلِيدِ ، وَاللَّفْظُ لَفْظُ يَزِيدَ ، وَالْمَعْنَى وَاحِدٌ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ عَسَّال ﷺ أَنَّ يَهُودِيَّيْنِ قَالَ أَحَدُهُمَا لِصَاحِبِهِ : اذْهَبْ بِنَا إِلى هَذَا النَّبِيِّ ؛ نَسْأَلُهُ ، فَقَالَ : لاَ تَقُلْ نَبِيٌّ . الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٩٥١) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الاستيذان (٢٧٣٣) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الحادي والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٤٥ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، وَلَمْ يَذْكُرْ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَهُشَيْمٍ عَنْ أَبِي بِشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ﴿وَلا تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ﴾ قَالَ : نَزَلَتْ بِمَكَّةَ ، كَانَ رَسُولُ اللهِ إِذَا رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ ؛ سَبَّهُ الْمُشْرِكُونَ ، وَمَنْ أَنْزَلَهُ ، وَمَنْ جَاءَ بِهِ ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ﴾ ، فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ ، ﴿وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ بِأَنْ تُسْمِعَهُمْ حَتَّى يَأْخُذُوا عَنْكَ الْقُرْآنَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٣١٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو بِشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ فِي قَوْلِهِ ﴿وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ ، قَالَ : نَزَلَتْ وَرَسُولُ اللهِ مُخْتَفٍ بِمَكَّةَ ، فَكَانَ إِذَا صَلَّى بِأَصْحَابِهِ ؛ رَفَعَ صَوْتَهُ بِالْقُرْآنِ ، فَكَانَ الْمُشْرِكُونَ إِذَا سَمِعُوهُ ؛ شَتَمُوا الْقُرْآنَ وَمَنْ أَنْزَلَهُ وَمَنْ جَاءَ بِهِ ، فَقَالَ اللهُ لِنَبِيِّهِ ﷺ ﴿وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاَتِكَ﴾ أَيْ بِقِرَاءَتِكَ ، فَيَسْمَعَ الْمُشْرِكُونَ فَيَسُبُّوا الْقُرْآنَ ، ﴿وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا﴾ عَنْ أَصْحَابِكَ ، ﴿وَابْتَغِ بَيْنَ ذَلِكَ سَبِيلاً﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » في الموضعين ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٥١) . إلا أنه وقع في نسخة إبراهيم عطوة : «حسن» فقط في الموضع الأول .

أخرجه أحمد (١ / ٢٣) ، والبخاري (التفسير ، ٤٧٢٢) ، ومسلم (الصلاة / التوسط في القراءة ، ٤٤٦) ، والنسائي (الافتتاح / قول الله : ولا تجهر إلخ ، ١٠١٢) من طرق عن هشيم . والنسائي (١٠١٣) من طريق الأعمش . كلاهما (شعبة ، والأعمش) عن أبي بشر به .

والحديث رجاله في الإسنادين ثقات إلا ما تُكلم في الأول منهما في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث . مع إرسال فيه .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح الإسناد الأول ، ثم أردفه الإسناد الثاني ليكون جابرًا للأول ، فحسن الإسنادين حسب شرطه لما يشد كل منهما الآخر .

ولما كان رجال الإسنادين ثقاتٍ ، وقد صار القصور منجبرًا ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثاني والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة بني إسرائيل)

٣١٤٧ – حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مِسْعَرٍ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِحُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ : أَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي بَيْتِ الْمَقْدِسِ ؟ قَالَ : لاَ ، قُلْتُ : بَلَى ، قَالَ : أَنْتَ تَقُولُ ذَاكَ يَا أَصْلَعُ ، بِمَ تَقُولُ ذَلِكَ ؟ قُلْتُ : بِالْقُرْآنِ ، بَيْنِي وَبَيْنَكَ الْقُرْآنُ ، فَقَالَ حُذَيْفَةُ ﷺ : مَنِ احْتَجَّ بِالْقُرْآنِ فَقَدْ أَفْلَحَ ، قَالَ سُفْيَانُ : يَقُولُ : فَقَدِ احْتَجَّ ، وَرُبَّمَا قَالَ : قَدْ فَلَجَ ، فَقَالَ : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إلى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى﴾ ، قَالَ : أَفَتُرَاهُ صَلَّى فِيهِ ؟ قُلْتُ : لاَ ، قَالَ : لَوْ صَلَّى فِيهِ لَكُتِبَتْ عَلَيْكُمُ الصَّلاَةُ فِيهِ . الحديث .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٣٣٢٤) .

أخرجه الحميدي (٤٤٨) عن سفيان ، عن مسعر . وأحمد (٥ / ٣٨٧) من طريق شيبان . و(٥ / ٣٩٠) من طريق سفيان الثوري . و(٥ / ٣٩٢) من طريق حماد بن سلمة. أربعتهم (مسعر ، وشيبان ، والثوري ، وحماد) عن عاصم به .

والحديث رجاله ثقات ما عدا عاصم بن بهدلة، قال الذهبي: وُثِّق، وقال الدارقطني: في حفظه شيئ، و حديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل، وقال الحافظ في التقريب: صدوق، له أوهام.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لما يشهد لحديثه حديث أنس ﷺ عند مسلم (١٦٢) ، وحديث أبي هريرة ﷺ عند مسلم (١٧٢) نحوه.

ثم لما كان عاصم هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بتعدد الطرق ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الثالث والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الكهف)

٣١٤٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ سَعِيدِ ابْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : قُلْتُ لابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ : إِنَّ نَوْفًا الْبِكَالِيَّ يَزْعُمُ أَنَّ مُوسَى صَاحِبَ بَنِي إِسْرَائِيلَ لَيْسَ بِمُوسَى صَاحِبِ الْخَضِرِ ، قَالَ : كَذَبَ عَدُوُّ اللهِ ، سَمِعْتُ أُبَيَّ بْنَ كَعْبٍ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : قَامَ مُوسَى خَطِيبًا فِي بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَسُئِلَ أَيُّ النَّاسِ أَعْلَمُ ؟ فَقَالَ : أَنَا أَعْلَمُ ، فَعَتَبَ اللهُ عَلَيْهِ إِذْ لَمْ يَرُدَّ الْعِلْمَ إِلَيْهِ ، فَأَوْحَى اللهُ إِلَيْهِ أَنَّ عَبْدًا مِنْ عِبَادِي بِمَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ هُوَ أَعْلَمُ مِنْكَ . الحديث بطوله (قصة موسى مع خضر عليهما السلام) .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَاهُ الزُّهْرِيُّ عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ رَوَاهُ أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : سَمِعْت أَبَا مُزَاحِمٍ السَّمَرْقَنْدِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ الْمَدِينِيِّ يَقُولُ : حَجَجْتُ حَجَّةً ؛ وَلَيْسَ لِي هِمَّةٌ إِلاَّ أَنْ أَسْمَعَ مِنْ سُفْيَانَ يَذْكُرُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ الْخَبَرَ ، حَتَّى سَمِعْتُهُ يَقُولُ : حَدَّثَنَا عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، وَقَدْ كُنْتُ سَمِعْتُ هَذَا مِنْ سُفْيَانَ مِنْ قَبْلِ ذَلِكَ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الْخَبَرَ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٣٢٤) .

أخرجه البخاري (العلم / ما يستحب للعالم إذا سئل ، ١٢٢) من طريق عبد الله بن محمد . و(بدء الخلق ، ٣٢٧٨) ، و(التفسير ، ٤٧٢٥) من طريق الحميدي . ومسلم

(الفضائل / من فضل خضر ﷺ ، ٢٣٨٠) من طريق عمرو بن محمد ، وإسحاق بن راهويه ، وعبيد الله بن سعيد ، ومحمد بن أبي عمر . والنسائي في الكبرى (١١٣٠٨) من طريق قتيبة . سبعتهم عن سفيان ، عن عمرو بن دينار . والبخاري (٢٢٦٧) من طريق ابن جريج ، عن يعلى بن مسلم ، وعمرو بن دينار . ومسلم من طريق أبي إسحاق . ثلاثتهم عن سعيد بن جبير . والبخاري (العلم ، ٧٨) ومسلم ، وأحمد (٥ / ١٢٢) من طريق عبيد الله بن عبد الله بن عتبة . كلاهما عن ابن عباس ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عباس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الرابع والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة مريم)

٣١٥٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ أَبُو الْمُغِيرَةِ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ : قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ﴿وَأَنْذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ﴾ ، قَالَ : يُؤْتَى بِالْمَوْتِ كَأَنَّهُ كَبْشٌ أَمْلَحُ حَتَّى يُوقَفَ عَلَى السُّورِ بَيْنَ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ ، فَيُقَالُ : يَا أَهْلَ الْجَنَّةِ ! فَيَشْرَئِبُّونَ ، وَيُقَالُ : يَا أَهْلَ النَّارِ ! فَيَشْرَئِبُّونَ ، فَيُقَالُ : هَلْ تَعْرِفُونَ هَذَا ، فَيَقُولُونَ : نَعَمْ ، هَذَا الْمَوْتُ ، فَيُضْجَعُ ، فَيُذْبَحُ ، فَلَوْلا أَنَّ اللهَ قَضَى لأَهْلِ الْجَنَّةِ الْحَيَاةَ فِيهَا وَالْبَقَاءَ لَمَاتُوا فَرَحًا ، وَلَوْلاَ أَنَّ اللهَ قَضَى لأَهْلِ النَّارِ الْحَيَاةَ فِيهَا وَالْبَقَاءَ لَمَاتُوا تَرَحًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٠٠٢) .

أخرجه أحمد (٣ / ٩) ، والبخاري (التفسير ، ٤٧٣٠) ، ومسلم (الجنة وصفة نعيمها ، ٢٨٤٩) من طريق الأعمش ، عن أبي صالح . والترمذي (صفة الجنة / في خلود أهل الجنة إلخ ، ٢٥٥٨) من طريق عطية . كلاهما عن أبي سعيد الخدري ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي سعيد ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالتحديث عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة مريم)

٣١٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا شَيْبَانُ ، عَنْ قَتَادَةَ فِي قَوْلِهِ : ﴿وَرَفَعْنَاهُ مَكَانًا عَلِيًّا﴾ قَالَ : حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ قَالَ : « لَمَّا عُرِجَ بِي ؛ رَأَيْتُ إِدْرِيسَ ﷺ فِي السَّمَاءِ الرَّابِعَةِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ سَعِيدُ بْنُ أَبِي عَرُوبَةَ ، وَهَمَّامٌ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ حَدِيثَ الْمِعْرَاجِ بِطُولِهِ ، وَهَذَا عِنْدَنَا مُخْتَصَرٌ مِنْ ذَاكَ .

اختلفت النسط هنا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن » فقط ، والباقية متفقة على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٠٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٦٠) من طريق شيبان به . بدون مالك بن صعصعة .

وأخرجه (٤ / ٢٠٧) ، ومسلم (الإيمان / إلاسراء برسول الله ﷺ ، ١٦٤) من

طريق هشام . وأحمد (٤ / ٢٠٨) من طريق شيبان . ومن طريق همام بن يحيى . و(٤ / ٢١٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة . أربعتهم (هشام ، وشيبان ، وهمام ، وسعيد) عن قتادة ، عن أنس ﷺ ، عن مالك بن صعصعة ﷺ ، عن النبي ﷺ به مطولاً .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقتادة قد صرح بالسماع عن أنس ﷺ ، ولكن الترمذي إنما توقف في تصحيح الإسناد أولاً لما انفرد به شيبان ، عن أنس ، عن النبي ﷺ مرسلاً ، وبقية أصحاب قتادة يروونه عنه، عن أنس ، عن مالك بن صعصعة عن النبي ﷺ ، ثم حسنه لما رواه غير واحد من أصحاب قتادة عنه ، ولمجيء الحديث عن أنس ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور حيث بان بجمع الطرق أن شيبان قد حذف منه مالكَ بن صعصعة كما اختصر لفظ الحديث كما صرح به المصنف ، والدليل عليه أن شيبان أيضًا روى مثل هؤلاء موصولاً مطولاً ؛ والحديث الموصول المطول قد أخرجه مسلم ، فلذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسط التي ورد فيها قوله : « حسن صحيح » هي الأولى بالصواب ، والله أعلم .

الحديث السادس والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة مريم)

٣١٦١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « إِذَا أَحَبَّ اللهُ عَبْدًا ؛ نَادَى جِبْرِيلَ ﷺ : إِنِّي قَدْ أَحْبَبْتُ فُلانًا ، فَأَحِبَّهُ ، قَالَ : فَيُنَادِي فِي السَّمَاءِ ، ثُمَّ تَنْزِلُ لَهُ الْمَحَبَّةُ فِي أَهْلِ الأَرْضِ ، فَذَلِكَ قَوْلُ اللهِ ﴿إِنَّ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ سَيَجْعَلُ لَهُمُ الرَّحْمَنُ وُدًّا﴾ ، وَإِذَا أَبْغَضَ اللهُ عَبْدًا ؛ نَادَى جِبْرِيلَ ﷺ : إِنِّي أَبْغَضْتُ فُلانًا ، فَيُنَادِي فِي السَّمَاءِ، ثُمَّ تَنْزِلُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الأَرْضِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَى عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَبْدِاللهِ ابْنِ دِينَارٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ هَذَا .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٧٠٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٦٧) من طريق معمر . ومسلم (البر والصلة / إذا أحب الله عبداً ن ٢٦٧٣) من طريق جرير . كلاهما (معمر ، وجرير) عن سهيل . والبخاري (التوحيد ، كلام الرب تبارك وتعالى إلخ ، ٧٤٨٥) من طريق عبد الله بن دينار . والبخاري في خلق أفعال العباد (ص ٣٥) من طريق أبي حازم . ثلاثتهم (سهيل ، وابن دينار ، وأبو حازم) عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٥١٤) ، والبخاري (بدء الخلق ، ٣٢٠٩) من طريق نافع . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في عبد العزيز بن محمد الدراوردي ، وسهيل بن أبي صالح ، أما الدراوردي ؛ فهو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ .

وأما سهيل ؛ فقال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

فلأجلهما توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع كل من عبد العزيز ، وسهيل بغير واحد ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور في الرجلين خفيفاً كما علم من ترجمتهما ، وانجبر ذلك بالعواضد، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة مريم)

٣١٦٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي الضُّحَى، عَنْ مَسْرُوق ، قَال : سَمِعْتُ خَبَّابَ بْنَ الأَرَتِّ يَقُولُ : جِئْتُ الْعَاصَ بْنَ وَائِلٍ السَّهْمِيَّ أَتَقَاضَاهُ حَقًّا لِي عِنْدَهُ ، فَقَالَ : لاَ أُعْطِيكَ حَتَّى تَكْفُرَ بِمُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقُلْتُ : لاَ حَتَّى تَمُوتَ ثُمَّ تُبْعَثَ ، قَالَ : وَإِنِّي لَمَيِّتٌ ثُمَّ مَبْعُوثٌ ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ : « إِنَّ لِي هُنَاكَ مَالاً وَوَلَدًا ، فَأَقْضِيكَ ، فَنَزَلَتْ ﴿أَفَرَأَيْتَ الَّذِي كَفَرَ بِآيَاتِنَا وَقَالَ لَأُوتَيَنَّ مَالاً وَوَلَدًا الآيَةَ . حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ نَحْوَهُ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٣٥٢٠) .

أخرجه مسلم (صفات المنافقين / سؤال اليهود عن الروح ، ٢٧٩٥) من طريق ابن أبي عمر . وأحمد (٥ / ١١٠) من طريق عبد الرزاق . والبخاري (التفسير / أفرأيت الذي كفر ، ٤٧٣٢) من طريق الحميدي . و(٤٧٣٣) من طريق محمد بن كثير . أربعتهم عن سفيان . والبخاري (البيوع / ذكر القين والحداد ، ٢٠٩١) من طريق شعبة . والتفسير (٤٧٣٥) ، ومسلم من طريق وكيع . ثلاثتهم (سفيان ، وشعبة ، ووكيع) عن الأعمش به.

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وإنما توقف الترمذي في التصحيح لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن هنا.

ثم حسنه حسب شرطه لما يشهد له حديث ابن عباس ﵄ عند الطبري .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالتحديث عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنبياء)

٣١٦٦ – حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَحْيَى الأُمَوِيُّ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَمْ يَكْذِبْ إِبْرَاهِيمُ ﷺ فِي شَيْءٍ قَطُّ إِلاَّ فِي ثَلاثٍ : قَوْلِهِ ﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، ولَمْ يَكُنْ سَقِيمًا ، وقَوْلِهِ لِسَارَّةَ : أُخْتِي ، وقَوْلِهِ ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا﴾ .

وقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ يُسْتَغْرَبُ مِنْ حَدِيثِ ابْنِ إِسْحَاقَ عَنْ أَبِي الزِّنَادِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٨٦٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٠٣ ، ٤٠٤) من طريق ورقاء . والبخاري (البيوع / شراء المملوك من الحربي ، ٢٢١٧) من طريق شعيب . كلاهما عن أبي الزناد ، عن الأعرج . والبخاري (النكاح ، ٥٠٨٤) ، ومسلم (الفضائل ، ٢٣٧١) ، وأبو داود (٢٢١٢) من طريق محمد بن سيرين . كلاهما عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن ما تُكلم في محمد بن إسحاق ، قال الذهبي في الميزان: وثقه غير واحد ، ووَهَّاه آخرون ، وهو صالح الحديث ، ماله عندي ذنْب إلا ما قد حشا في السيرة من الأشياء المنكرة المنقطعة، والأشعار المكذوبة، قال أحمد بن حنْبَل: هو حسن الحديث، وقال الحافظ في التقريب: صدوق يُدلس، و رُمي بالتشيع، والقدر، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الرابعة من المدلسين الذين لا تقبل روايتهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع لكثرة تدليسهم عن الضعفاء والمجاهيل .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لِما توبع بغير واحد عن

أبي الزناد ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه .

ولما كان ابن إسحاق من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد القوية إلى درجة الصحيح لا محالة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والعشرون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأنبياء)

٣١٦٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، وَأَبُو دَاوُدَ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَان ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : قَامَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالْمَوْعِظَةِ ، فَقَالَ : «يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلى اللهِ عُرَاةً غُرْلاً ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعْدًا عَلَيْنَا﴾ إِلى آخِرِ الآيَةِ ، قَالَ : «أَوَّلُ مَنْ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ . الحديث .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَان نَحْوَهُ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَاهُ سُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ عَنِ الْمُغِيرَةِ بْنِ النُّعْمَانِ نَحْوَهُ . قَالَ أَبو عِيسَى : كَأَنَّهُ تَأَوَّلَهُ عَلَى أَهْلِ الرِّدَّةِ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٨٦٥) .

قد سبق من المصنف إخراجه في صفة القيامة (٢٤٢٣) من طريق أبي أحمد الزبير ، عن سفيان ، عن المغيرة ، وسبق منا تخريجه هناك ، فليرجع ، وأما تطبيقه ؛

فالحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط .

وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث . ولكنه قد جاء هنا مقرونًا بثقتين من أصحاب شعبة كما توبع شعبة بغير واحد في روايته عن المغيرة .

ولأجل المتابعات الكثيرة ما بين تامة وقاصرة حسن الترمذي هذا الإسناد إضافةً إلى ما يشهد للحديث عدة من أحاديث الباب .

ولَمَّا كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، قال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الحج)

٣١٦٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ أَبِي عَبْدِ اللهِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَتَفَاوَتَ بَيْنَ أَصْحَابِهِ فِي السَّيْرِ ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ صَوْتَهُ بِهَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمْ إِنَّ زَلْزَلَةَ السَّاعَةِ شَيْءٌ عَظِيمٌ﴾ إلى قَوْلِهِ ﴿عَذَابَ اللَّهِ شَدِيدٌ﴾ ، فَلَمَّا سَمِعَ ذَلِكَ أَصْحَابُهُ ؛ حَثُّوا الْمَطِيَّ ، وَعَرَفُوا أَنَّهُ عِنْدَ قَوْلٍ يَقُولُهُ ، فَقَالَ : «هَلْ تَدْرُونَ أَيُّ يَوْمٍ ذَلِكَ» ؟ قَالُوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «ذَاكَ يَوْمٌ يُنَادِي اللهُ فِيهِ آدَمَ ، فَيُنَادِيهِ رَبُّهُ ، فَيَقُولُ : يَا آدَمُ ابْعَثْ بَعْثَ النَّارِ ، فَيَقُولُ : يَا رَبِّ ! وَمَا بَعْثُ النَّارِ ؟ فَيَقُولُ: مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ فِي النَّارِ ، وَوَاحِدٌ فِي الْجَنَّةِ» ، فَيَئِسَ الْقَوْمُ ؛ حَتَّى مَا أَبَدَوْا بِضَاحِكَةٍ فَلَمَّا رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ الَّذِي بِأَصْحَابِهِ ؛ قَالَ : «اعْمَلُوا، وَأَبْشِرُوا ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! إِنَّكُمْ لَمَعَ خَلِيقَتَيْنِ مَا كَانَتَا مَعَ شَيْءٍ إِلاَّ كَثَّرَتَاهُ ، يَأْجُوجُ وَمَأْجُوجُ ، وَمَنْ مَاتَ مِنْ بَنِي آدَمَ وَبَنِي إِبْلِيسَ» ، قَالَ : فَسُرِّيَ عَنِ

الْقَوْمِ بَعْضُ الَّذِي يَجِدُونَ ، فَقَالَ : «اعْمَلُوا ، وَأَبْشِرُوا ، فَوَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! مَا أَنْتُمْ فِي النَّاسِ إِلاَّ كَالشَّامَةِ فِي جَنْبِ الْبَعِيرِ أَوْ كَالرَّقْمَةِ فِي ذِرَاعِ الدَّابَّةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٨٠٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٣٥) من طريق هشام ، عن قتادة . والحميدي (٨٢١) ، وأحمد (٤ / ٤٣٢) من طريق علي بن زيد بن جدعان . كلاهما عن الحسن . والطبري في التفسير (١٧ / ١١١) من طريق العلاء بن زياد العدوي . كلاهما عن عمران ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يُخشى من جهة تدليس قتادة ، والحسن بن أبي الحسن البصري ، فإن الأول من المرتبة الثالثة من مراتب المدلسين ، والثاني من المرتبة الثانية حسب ما بين الحافظ مراتبهم في طبقات المدلسين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً، ثم حسنه لِما توبع كل منهما بغيره ولِما له من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة النور)

٣١٧٨ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي سُلَيْمَانَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، قَالَ : سُئِلْتُ عَنِ الْمُتَلاعِنَيْنِ فِي إِمَارَةِ مُصْعَبِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ؟ فَمَا دَرَيْتُ مَا أَقُولُ ، فَقُمْتُ مَكَانِي إِلى مَنْزِلِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ ،

اسْتَأْذَنْتُ عَلَيْهِ ، فَقِيلَ لِي : إِنَّهُ قَائِلٌ ، فَسَمِعَ كَلامِي ، فَقَالَ : ابْنَ جُبَيْرٍ ! ادْخُلْ ، مَا جَاءَ بِكَ إِلاَّ حَاجَةٌ ، قَالَ : فَدَخَلْتُ ، فَإِذَا هُوَ مُفْتَرِشٌ بَرْدَعَةَ رَحْلٍ لَهُ ، فَقُلْتُ : يَا أَبَا عَبْدِ الرَّحْمَنِ ! الْمُتَلاَعِنَانِ أَيُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ؟ فَقَالَ : سُبْحَانَ اللهِ ! نَعَمْ ، إِنَّ أَوَّلَ مَنْ سَأَلَ عَنْ ذَلِكَ فُلانُ بْنُ فُلان ، أَتَى النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَرَأَيْتَ لَوْ أَنَّ أَحَدَنَا رَأَى امْرَأَتَهُ عَلَى فَاحِشَةٍ كَيْفَ يَصْنَعُ ؟ إِنْ تَكَلَّمَ ؛ تَكَلَّمَ بِأَمْرٍ عَظِيمٍ ، وَإِنْ سَكَتَ ؛ سَكَتَ عَلَى أَمْرٍ عَظِيمٍ . الحديث .

قد سبق من المصنف إخراجه في اللعان (١٢٠٢) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الثاني والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة النور)

٣١٨٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ وَاصِلٍ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ شُرَحْبِيلَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ رضي الله عنه قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّ الذَّنْبِ أَعْظَمُ ؟ قَالَ : «أَنْ تَجْعَلَ للهِ نِدًّا ؛ وَهُوَ خَلَقَكَ»، قَالَ: قُلْتُ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : «أَنْ تَقْتُلَ وَلَدَكَ خَشْيَةَ أَنْ يَطْعَمَ مَعَكَ» ، قَالَ : قُلْتُ : ثُمَّ مَاذَا ؟ قَالَ : «أَنْ تَزْنِيَ بِحَلِيلَةِ جَارِكَ» . قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ [غريب] .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوه ، والعارضة «حسن غريب»، والباقية متفقة على «حسن» فقط في هذا الحديث ، (يعني حديث سفيان عن واصل)، ثم أخرجه المصنف إثره من طريق سفيان عن الأعمش ، ومنصور ، وقال: «حسن صحيح»، واتفقت النسط فيه على ذلك ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٩٤٨٠) في هذا الحديث إلا قوله «حسن صحيح» ، فكأنه لاحظ المجموع .

قد سبقت عليه دراسة جادة من إخواننا السالفين في قسم التخصص في «حسن

غريب في جامع الترمذي / درسة وتطبيق» ٢ / ٨٧٠ - ٨٧٢) ملخصها أن تحسين الترمذي وتصحيحه ، وتغريبه معًا متجه ، فليرجع .

الحديث الثالث والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الشعراء)

٣١٨٤ - حَدَّثَنَا أَبُو الأَشْعَثِ أَحْمَدُ بْنُ الْمِقْدَامِ الْعِجْلِيُّ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيُّ ، حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ﴾ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَا صَفِيَّةُ بِنْتَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ! يَا فَاطِمَةُ بِنْتَ مُحَمَّدٍ ! يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ ! إِنِّي لا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللهِ شَيْئًا، سَلُونِي مِنْ مَالِي مَا شِئْتُمْ».

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهَكَذَا رَوَى وَكِيعٌ ، وَغَيْرُ وَاحِدٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها نَحْوَ حَدِيثِ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الطُّفَاوِيِّ . وَرَوَى بَعْضُهُمْ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مُرْسَلاً ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنْ عَائِشَةَ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٧٢٣٧) قوله : «حسن» فقط .

وقد سبق من المصنف إخراجه في الزهد (٢٣١٠) ، واختلفت النسط هناك ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة قوله «حسن غريب» ، والباقية متفقة على قوله : «حسن» فقط ، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٧٢٣٧) .

أخرجه المصنف (الزهد ، ٢٣١٠) من طريق الطفاوي . أحمد (٦ / ١٣٦ ، ١٨٧) من طريق وكيع . ومسلم (الإيمان / بيان أن من مات على الكفر فهو في النار ، ٢٠٥) من طريق وكيع ويونس بن بكير . والنسائي (الوصايا / إذا أوصى لعشيرته الأقربين ، ٣٦٤٨)

من طريق أبي معاوية . أربعتهم (الطفاوي ، ووكيع ، ويونس ، وأبو معاوية) عن هشام بن عروة به.

والحديث رجاله رجال الصحيح ؛ إلا ما تكلم في محمد بن عبد الرحمن الطفاوي قال الحافظ في الهدي : وثقه ابن المديني ، وقال أبوحاتم: صدوق ؛ إلا أنه يهم أحياناً ، وقال ابن معين : لا بأس به . وقال أبو زرعة : منكر الحديث، وأورد له ابن عدي عدة أحاديث، وقال : إنه لا بأس به . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يهم .

وعلاوةً على ذلك قد اختلِف في الإسناد وصلاً وإرسالاً كما أشار إلى ذلك الترمذي، وإن لم نظفر بطريق مرسل ، لذلك توقف الترمذي أولا عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع الطفاوي بغير واحد في روايته عن هشام بن عروة به .

ثم لما كان الطفاوي هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحة بتعدد الطرق ، والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة العنكبوت)

٣١٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالاَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، قَال : سَمِعْتُ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ سَعْدٍ ﷺ قَالَ : أُنْزِلَتْ فِيَّ أَرْبَعُ آيَاتٍ ، فَذَكَرَ قِصَّةً ، وَقَالَتْ أُمُّ سَعْدٍ : أَلَيْسَ قَدْ أَمَرَ اللهُ بِالْبِرِّ ؟ وَاللهِ لاَ أَطْعَمُ طَعَامًا ، وَلاَ أَشْرَبُ شَرَابًا ؛ حَتَّى أَمُوتَ ، أَوْ تَكْفُرَ ، قَالَ : فَكَانُوا إِذَا أَرَادُوا أَنْ يُطْعِمُوهَا ؛ شَجَرُوا فَاهَا ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ : ﴿وَوَصَّيْنَا الإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا وَإِنْ جَاهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِي﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩٣٠) .

هذا طرف من حديث طويل ، وأخرجه أحمد (١ / ١٨٦) ، ومسلم (الجهاد / الأنفال ، ١٧٤٨) من طريق شعبة . والبخاري في الأدب المفرد (٢٤) من طريق إسرائيل . ومسلم من طريق أبو عوانة ، وزهير. أربعتهم عن سماك . وأحمد (١ / ١٧٨) ، وأبو داود (الجهاد ،٢٧٤٠) ، والمصنف في التفسير (٣٠٧٩) من طريق عاصم بن أبي النجود . كلاهما (سماك ، وعاصم) عن مصعب به ، والروايات مطولة ومختصرة . وقد أخرج نحوه ابن أبي حاتم في التفسير (١٨٠١١) عن قتادة .

والحديث رجاله ثقات ؛ ما عدا سماك بن حرب، فقال الحافظ فيه: صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، و قد تغير بأخَرة، فكان ربما تلقَّن، وثقه ابن معين، وضعفه شعبة، و قال أحمد: مضطرب الحديث ، وقال أبو حاتم : صدوق ، ثقة ، وقال يعقوب: وفي غير عكرمة صالح، وليس من المتثبتين، استشهد به البخاري .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع سماك بعاصم أيضًا ، ولمجيء نحوه من غير وجه .

ولما كان سماك من رجال الحسن لذاته ، فارتقى حديثه إلى درجة الصحيح ، لذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة السجدة)

٣١٩٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ يَبْلُغُ بِهِ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : قَالَ اللهُ تَعَالى : أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لا عَيْنٌ رأَتْ ، وَلا أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلا خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، وَتَصْدِيقُ ذَلِكَ فِي كِتَابِ

اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ .
قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٦٧٥) .

أخرجه البخاري (٣٢٤٤) عن الحميدي ، و(٤٧٧٩) من طريق علي بن عبد الله . ومسلم (الجنة / صفة الجنة ، ٢٨٢٤) من طريق سعيد بن عمرو ، وزهير بن حرب . أربعتهم عن سفيان . ومسلم من طريق مالك . كلاهما (سفيان ، ومالك) عن أبي الزناد ، عن الأعرج . والترمذي (صفة الجنة ، ٢٥٢٣) مختصرًا من طريق سعيد المقبري . وأحمد (٢ / ٣٧٠) من طريق أبي رافع . وأحمد (٢ / ٤٦٦) ، والبخاري (٤٧٨٠) من طريق أبي صالح . أربعتهم (الأعرج ، وسعيد ، وأبو رافع ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السادس والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة السجدة)

٣١٩٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ طَرِيفٍ ، وَعَبْدِ الْمَلِكِ ، وَهُوَ ابْنُ أَبْجَرَ ، سَمِعَا الشَّعْبِيَّ يَقُولُ : سَمِعْتُ الْمُغِيرَةَ بْنَ شُعْبَةَ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ يَرْفَعُهُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام سَأَلَ رَبَّهُ ، فَقَالَ : أَيْ رَبِّ ! أَيُّ أَهْلِ الْجَنَّةِ أَدْنَى مَنْزِلَةً ؟ قَالَ : رَجُلٌ يَأْتِي بَعْدَمَا يَدْخُلُ أَهْلُ الْجَنَّةِ الْجَنَّةَ ، فَيُقَالُ لَهُ : ادْخُلِ الْجَنَّةَ ، فَيَقُولُ : كَيْفَ أَدْخُلُ وَقَدْ نَزَلُوا مَنَازِلَهُمْ ، وَأَخَذُوا أَخَذَاتِهِمْ ؟ قَالَ : فَيُقَالُ لَهُ :

أَتَرْضَى أَنْ يَكُونَ لَكَ مَا كَانَ لِمَلِكٍ مِنْ مُلُوكِ الدُّنْيَا ؟ فَيَقُولُ : نَعَمْ أَيْ رَبِّ ، قَدْ رَضِيتُ ، فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ هَذَا ، وَمِثْلَهُ ، وَمِثْلَهُ ، وَمِثْلَهُ ، فَيَقُولُ : رَضِيتُ أَيْ رَبِّ ، فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ هَذَا وَعَشْرَةَ أَمْثَالِهِ ، فَيَقُولُ : رَضِيتُ أَيْ رَبِّ ، فَيُقَالُ لَهُ : فَإِنَّ لَكَ مَعَ هَذَا مَا اشْتَهَتْ نَفْسُكَ وَلَذَّتْ عَيْنُكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَرَوَى بَعْضُهُمْ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ الشَّعْبِيِّ عَنِ الْمُغِيرَةِ ، وَلَمْ يَرْفَعْهُ ، وَالْمَرْفُوعُ أَصَحُّ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٥٣) .

أخرجه مسلم (الإيمان / أدنى أهل الجنة منزلة ، ١٨٩) من طريق ابن أبي عمر، وسعيد بن عمرو الأشعثي ، وبشر بن الحكم . ثلاثتهم عن سفيان . ومسلم من طريق عبيد الله . كلاهما (سفيان وعبيد الله) عن عبد الملك بن سعيد ، ومطرف بن طريف، عن الشعبي به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الشعبي من غير وجه، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث السابع والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٠٠ – حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا سُلَيْمَانُ ابْنُ الْمُغِيرَةِ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ عَمِّي أَنَسُ بْنُ النَّضْرِ سُمِّيتُ بِهِ لَمْ يَشْهَدْ بَدْرًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَكَبُرَ عَلَيَّ ، فَقَالَ : أَوَّلُ مَشْهَدٍ شَهِدَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ غِبْتُ عَنْهُ ، أَمَا وَاللهِ لَئِنْ أَرَانِي اللهُ مَشْهَدًا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ فِيمَا بَعْدُ لَيَرَيَنَّ اللهُ مَا أَصْنَعُ،

قَالَ : فَهَابَ أَنْ يَقُولَ غَيْرَهَا ، فَشَهِدَ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَوْمَ أُحُدٍ مِنَ الْعَامِ الْقَابِلِ ، فَاسْتَقْبَلَهُ سَعْدُ بْنُ مُعَاذٍ ﷺ ، فَقَالَ : يَا أَبَا عَمْرٍو ! أَيْنَ ؟ قَالَ : وَاهًا لِرِيحِ الْجَنَّةِ ، أَجِدُهَا دُونَ أُحُدٍ ، فَقَاتَلَ حَتَّى قُتِلَ ، فَوُجِدَ فِي جَسَدِهِ بِضْعٌ وَثَمَانُونَ مِنْ بَيْنِ ضَرْبَةٍ وَطَعْنَةٍ وَرَمْيَةٍ ، فَقَالَتْ عَمَّتِي الرُّبَيِّعُ بِنْتُ النَّضْرِ : فَمَا عَرَفْتُ أَخِي إِلاَّ بِبَنَانِهِ ، وَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا مَا عَاهَدُوا اللهَ عَلَيْهِ فَمِنْهُمْ مَنْ قَضَى نَحْبَهُ وَمِنْهُمْ مَنْ يَنْتَظِرُ وَمَا بَدَّلُوا تَبْدِيلاً﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقد أردفه المصنف من طريق حميد ، عن أنس ، واتفقت النسط فيهما على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٠٦) في الأول منهما ، وأما الثاني ؛ فنقل المزي (٨٠٨) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (٣ / ١٩٤) من طريق بهز ، وهاشم . ومسلم (الإمارة / ثبوت الجنة للشهيد ، ١٩٠٣) من طريق بهز بن أسد . والنسائي في الكبرى (٨٢٩١) من طريق عبد الله بن المبارك . والطيالسي (٢٠٤٤) . أربعتهم (بهز ، وهاشم ، وابن المبارك ، والطيالسي) عن سليمان بن المغيرة ، عن ثابت . والبخاري (الجهاد / قول الله : من المؤمنين إلخ ، ٢٨٠٥) ، و(المغازي ، ٤٠٤٨) من طريق حميد . كلاهما عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٠٤ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، عَنْ يُونُسَ بْنِ

يَزِيدَ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : لَمَّا أُمِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِتَخْيِيرِ أَزْوَاجِهِ ؛ بَدَأَ بِي ، فَقَالَ : « يَا عَائِشَةُ ! إِنِّي ذَاكِرٌ لَكِ أَمْرًا ، فَلاَ عَلَيْكِ أَنْ لاَ تَسْتَعْجِلِي حَتَّى تَسْتَأْمِرِي أَبَوَيْكِ » ، قَالَتْ : وَقَدْ عَلِمَ أَنَّ أَبَوَايَ لَمْ يَكُونَا لِيَأْمُرَانِي بِفِرَاقِهِ، قَالَتْ : ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللهَ تَعَالى يَقُولُ ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِأَزْوَاجِكَ إِنْ كُنْتُنَّ تُرِدْنَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ﴾ حَتَّى بَلَغَ ﴿لِلْمُحْسِنَاتِ مِنْكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا﴾، فَقُلْتُ : فِي أَيِّ هَذَا أَسْتَأْمِرُ أَبَوَيَّ ؟ فَإِنِّي أُرِيدُ اللهَ ، وَرَسُولَهُ ، وَالدَّارَ الآخِرَةَ ، وَفَعَلَ أَزْوَاجُ النَّبِيِّ ﷺ مِثْلَ مَا فَعَلْتُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عُرْوَةَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِي اللهُ عَنْهَا .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٧٦٧) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٤٨) ، ومسلم (الطلاق / بيان أن تخييره امرأته لا يكون طلاقًا، ١٤٧٥) من طريق يونس . والبخاري (التفسير ، ٤٧٨٥) من طريق شعيب . والنسائي في الكبرى (٥٣٠٩) من طريق يونس ، وموسى بن علي . ثلاثتهم عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن رواية يونس بن يزيد الأيلي عن الزهري تكلم فيها بعض أهل العلم ، قال أحمد : روى عن الزهري أحاديث منكرة ، قال الحافظ في التقريب: ثقة إلا أن في روايته عن الزهري وهماً قليلاً ، وفي غير الزهري خطأً. روى له الجماعة.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لِما توبع يونس بغير واحد في روايته عن الزهري مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد قليلاً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والثلاثون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٠٨ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوقٍ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : لَوْ كَانَ النَّبِيُّ ﷺ كَاتِمًا شَيْئًا مِنَ الْوَحْيِ لَكَتَمَ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٦٢٦) .

هذا طرف من حديث طويل ، وقد سبق طرف منه برقم (٣٠٦٨) ، أخرجه أحمد (٦ / ٤٩ ، ٥٠) ، والبخاري (التفسير ، ٤٦١٢) ، ومسلم (الإيمان / معنى قوله : ولقد رآه نزلة أخرى ، ١٧٧ ، ٢٨٩) من طريق إسماعيل . والبخاري (بدء الخلق / إذا قال أحدكم آمين إلخ ، ٣٢٣٥) من طريق ابن أشوع . ومسلم (١٧٧) من طريق داود ، وابن أشوع . ثلاثتهم (إسماعيل ، وابن أشوع ، وداود) عن الشعبي به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في داود بن أبي هند ، قال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة ، من المتقنين في الراوايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ، وقال أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف ، وقال الحافظ : ثقة متقن ، كان يهم بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع داود بغير واحد في روايته عن الشعبي .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح، والقصور يسير انجبر بالعواضد، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٠٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا يَعْقُوبُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : مَا كُنَّا نَدْعُو زَيْدَ بْنَ حَارِثَةَ إِلاَّ زَيْدَ بْنَ مُحَمَّدٍ حَتَّى نَزَلَ الْقُرْآنُ ﴿ادْعُوهُمْ لآبَائِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِنْدَ اللهِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٧٠٢١) .

أخرجه أحمد (٢ / ٧٧) ، والبخاري (التفسير ، ٤٧٨٢) ، ومسلم (التفسير ، ٢٤٢٥) ، والنسائي في الكبرى (١١٣٩٦ ، ١١٣٩٧) من طرقٍ عن موسى بن عقبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن موسى بن عقبة من غير وجه ، مع ورود معني الحديث في غير ما حديث ، فقد أخرج عبد الرزاق ، وابن المنذر ، وابن أبي حاتم ، والطبراني ، وابن مردويه عن عائشة رضي الله عنها «أن أبا حذيفة بن عتبة بن ربيعة بن عبد شمس ، وكان ممن شهد بدراً تبنى سالماً ، وأنكحه بنت أخيه هند بنت الوليد ابن عتبة بن ربيعة ، وهو مولى لامرأة من الأنصار ، كما تبنى النبي ﷺ زيداً ، وكان من تبنى رجلاً في الجاهلية دعاه الناس إليه ، وورثه من ميراثه حتى أنزل الله في ذلك ﴿ادعوهم لآبائهم هو أقسط عند الله فإن لم تعلموا آباءهم فإخوانكم في الدين ومواليكم﴾ الحديث . نقله السيوطي في الدر المنثور .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢١٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ،

عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَتُخْفِي فِي نَفْسِكَ مَا اللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى النَّاسَ﴾ فِي شَأْنِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ؛ جَاءَ زَيْدٌ ﷺ يَشْكُو ، فَهَمَّ بِطَلاقِهَا ، فَاسْتَأْمَرَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَاتَّقِ اللَّهَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت النسط هنا ، ففي الهندية والتحفة قوله : « حسن صحيح » ، والباقية متفقة على قوله : « صحيح » فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٩٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٤٩) من طريق مؤمل بن إسماعيل . والبخاري (التفسير ، ٤٧٨٧) من طريق معلى بن منصور . و(التوحيد ، ٧٤٢٠) من طريق محمد بن أبي بكر المقدمي . والترمذي (٣٢١٣) من طريق محمد بن الفضل . والنسائي في الكبرى (١٢٤٠٧) من طريق محمد بن سليمان . خمستهم عن حماد بن زيد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، وحماد وإن كان تفرد بالحديث بهذا الإسناد ، ولكن حسنه الترمذي نظرًا إلى شواهده ، منها حديث عائشة رضي الله عنها السابق برقم (٣٢٠٨) : لوكان النبي ﷺ كاتمًا شيئًا من الوحي لكتم هذه الآية ﴿وإذ تقول للذي أنعم الله عليه﴾ إلخ . فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢١٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْفَضْلِ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : نَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةُ فِي زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ ﴿فَلَمَّا قَضَى زَيْدٌ مِنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَاكَهَا﴾ ، قَالَ : فَكَانَتْ تَفْخَرُ عَلَى أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ تَقُولُ : زَوَّجَكُنَّ أَهْلُوكُنَّ ، وَزَوَّجَنِي اللَّهُ مِنْ فَوْقِ سَبْعِ سَمَاوَاتٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٧) .

قد مر تخريجه في الحديث السابق ، فليرجع .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن فضل السدوسي ، قال الدارقطني : تغير بأخرة ، وما ظهر له بعد اختلاطه حديث منكر ، وهو ثقة . وقال ابن حبان : اختلط في آخر عمره ، وتغير ؛ حتى كان لا يدري ما يحدث به ، فوقع في حديثه المناكير الكثيرة ، فيجب التنكب عن حديثه في ما رواه المتأخرون ، فإن لم يعلم هذا من هذا؛ ترك الكل ، ولا يحتج بشيء منها ، قال الحافظ : قرأت بخط الذهبي : لم يقدر ابن حبان أن يسوق له حديثًا منكرًا ، والقول فيه ما قال الدارقطني ، وقال في التقريب : ثقة ثبت ، تغير في آخر عمره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لمجيء نحوه في غير ما حديث ، فأخرج أحمد (٣ / ٢٢٦) من طريق عيسى بن طهمان ، عن أنس ﵁ : كانت زينب بنت جحش تفخر على نساء النبي ﷺ تقول : إن الله تعالى أنكحني من السماء إلخ .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢١٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرٍو ، عَنْ عَطَاءٍ ، قَالَ : قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها : مَا مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ حَتَّى أُحِلَّ لَهُ النِّسَاءُ .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٣٨٩) .

أخرجه أحمد (٦ / ٤١) ، والنسائي (النكاح / ما افترض الله على رسوله ﷺ ، وحرمه على خلقه إلخ) بأسانيده عن سفيان . وأحمد (٦ / ٢٠١) من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن عائشة رضي الله عنها . و (١٨٠/٦) من طريق ابن جريج ، عن عطاء ، عن عبيد بن عمير ، عن عائشة رضي الله عنها.

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عائشة رضي الله عنها من غير وجه ،مع ما يشهد له من حديث أم سلمة رضي الله عنها عند ابن أبي حاتم في التفسير كما في التحفة (٥٧/٩) . وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢١٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ ، عَنِ الْجَعْدِ بْنِ عُثْمَانَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : تَزَوَّجَ رَسُولُ اللهِ صَلَّى اللَّهم عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَدَخَلَ بِأَهْلِهِ قَالَ فَصَنَعَتْ أُمِّي أُمُّ سُلَيْمٍ حَيْسًا فَجَعَلَتْهُ فِي تَوْرٍ فَقَالَتْ يَا أَنَسُ اذْهَبْ بِهَذَا إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقُلْ لَهُ : بَعَثَتْ بِهَذَا إِلَيْكَ أُمِّي ؛ وَهِيَ تُقْرِئُكَ السَّلاَمَ ، وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا لَكَ مِنَّا قَلِيلٌ يَا رَسُولَ اللهِ ، قَالَ : فَذَهَبْتُ بِهِ إلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقُلْتُ : إِنَّ أُمِّي تُقْرِئُكَ السَّلاَمَ ، وَتَقُولُ : إِنَّ هَذَا مِنَّا لَكَ قَلِيلٌ ، فَقَالَ : «ضَعْهُ» ، ثُمَّ قَالَ : «اذْهَبْ فَادْعُ لِي فُلاَنًا وَفُلاَنًا وَفُلاَنًا ، وَمَنْ لَقِيتَ» ، فَسَمَّى رِجَالاً ، قَالَ : فَدَعَوْتُ مَنْ سَمَّى ، وَمَنْ لَقِيتُ ، قَالَ : قُلْتُ لأَنَسٍ ﷺ : عَدَدُ كَمْ كَانُوا ؟ قَالَ : زُهَاءَ ثَلاَثِ مِائَةٍ . الحديث

بطوله في شأن نزول الآية :

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَدْخُلُوا بُيُوتَ النَّبِيِّ إِلاَّ أَنْ يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلى طَعَامٍ غَيْرَ نَاظِرِينَ إِنَاهُ ولَكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَادْخُلُوا فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَانْتَشِرُوا وَلاَ مُسْتَأْنِسِينَ لِحَدِيثٍ إِنَّ ذَلِكُمْ كَانَ يُؤْذِي النَّبِيَّ﴾ إلى آخرِ الآيَةِ ، قَالَ الْجَعْدُ : قَالَ أَنَسٌ ﷺ : أَنَا أَحْدَثُ النَّاسِ عَهْدًا بِهَذِهِ الآيَاتِ ، وَحُجِبْنَ نِسَاءُ رَسُولِ اللهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥١٣) .

أخرجه مسلم (النكاح ، ١٤٢٨) من طريق جعفر بن سليمان. وأحمد (٣ / ١٦٣)، ومسلم من طريق معمر . والنسائي في الكبرى (٦٦١٨) من طريق إبراهيم بن طهمان. ثلاثتهم (جعفر ، ومعمر ، وابن طهمان) عن الجعد أبي عثمان به .

هذا ، والحديث مروي عن أنس ﷺ من طريق كثيرة بألفاظ مختلفة ما بين مطول ومختصر ، انظر : «المسند الجامع» (٢ / أرقام ٧٥٠ – ٧٦٥) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في جعفر بن سليمان الضبعي ، وثقه غير واحد من النقاد ، وضعفه بعضهم من غلوه في التشيع ، وقال البخاري في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه . وقال ابن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه . وقال ابن المديني هو ثقة عندنا ، وقال أيضًا : أكثر عن ثابت وبقية ، أحاديثه مناكير . وقال الحافظ في التقريب : صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع جعفر بغير واحد في روايته عن الجعد ، ولمجيء الحديث عن أنس ﷺ من وجوهٍ كثيرة غير هذا غير .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه

الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٢٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ نُعَيْمِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْمُجْمِرِ : أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ الأَنْصَارِيَّ وَعَبْدَ اللهِ بْنَ زَيْدٍ الَّذِي كَانَ أُرِيَ النِّدَاءَ بِالصَّلاةِ أَخْبَرَهُ عَنْ أَبِي مَسْعُودٍ الأَنْصَارِيِّ أَنَّهُ قَالَ : أَتَانَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ سَعْدِ بْنِ عُبَادَةَ ، الحديث بطوله .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَأَبِي حُمَيْدٍ ، وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ، وَطَلْحَةَ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَزَيْدِ بْنِ خَارِجَةَ ، وَيُقَالُ ابْنُ جَارِيَةَ ، وَبُرَيْدَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٠٠٠٧) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٧٤) ، ومسلم (الصلاة / الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، ٤٠٥) ، وأبو داود (الصلاة / الصلاة على النبي ﷺ بعد التشهد ، ٩٨٠) ، والنسائي (السهو / الأمر بالصلاة على النبي ﷺ ، ١٢٨٦) من طرقٍ عن مالك ، عن نعيم . والنسائي في اليوم والليلة (٤٩) ، وابن خزيمة (٧١١) من طريق محمد بن إبراهيم التيمي . كلاهما عن محمد بن عبد الله بن زيد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن محمد بن عبد الله بن زيد من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحزاب)

٣٢٢١ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا رَوْحُ بْنُ عُبَادَةَ عَنْ عَوْفٍ ، عَنِ الْحَسَنِ، وَمُحَمَّدٍ ، وَخِلاَسٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام كَانَ رَجُلاً حَيِيًّا سَتِيرًا ، مَا يُرَى مِنْ جِلْدِهِ شَيْءٌ اسْتِحْيَاءً مِنْهُ ، فَآذَاهُ مَنْ آذَاهُ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَقَالُوا : مَا يَسْتَتِرُ هَذَا التَّسَتُّرَ إِلاَّ مِنْ عَيْبٍ بِجِلْدِهِ ، إِمَّا بَرَصٌ ، وَإِمَّا أُدْرَةٌ ، وَإِمَّا آفَةٌ ، وَإِنَّ اللهَ عَزَّ وَجَلَّ أَرَادَ أَنْ يُبَرِّئَهُ مِمَّا قَالُوا ، وَإِنَّ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلام خَلا يَوْمًا وَحْدَهُ، فَوَضَعَ ثِيَابَهُ عَلَى حَجَرٍ ، ثُمَّ اغْتَسَلَ ، فَلَمَّا فَرَغَ ؛ أَقْبَلَ إِلَى ثِيَابِهِ لِيَأْخُذَهَا ، وَإِنَّ الْحَجَرَ عَدَا بِثَوْبِهِ ، فَأَخَذَ مُوسَى عَصَاهُ ، فَطَلَبَ الْحَجَرَ ، فَجَعَلَ يَقُولُ : ثَوْبِي حَجَرُ ، ثَوْبِي حَجَرُ ، حَتَّى انْتَهَى إِلَى مَلإٍ مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ ، فَرَأَوْهُ عُرْيَانًا أَحْسَنَ النَّاسِ خَلْقًا وَأَبْرَأَهُ مِمَّا كَانُوا يَقُولُونَ ، قَالَ : وَقَامَ الْحَجَرُ ، فَأَخَذَ ثَوْبَهُ ، وَلَبِسَهُ ، وَطَفِقَ بِالْحَجَرِ ضَرْبًا بِعَصَاهُ ، فَوَاللهِ إِنَّ بِالْحَجَرِ لَنَدَبًا مِنْ أَثَرِ عَصَاهُ ثَلاثًا أَوْ أَرْبَعًا أَوْ خَمْسًا ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ تَعَالَى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لا تَكُونُوا كَالَّذِينَ آذَوْا مُوسَى فَبَرَّأَهُ اللَّهُ مِمَّا قَالُوا وَكَانَ عِنْدَ اللَّهِ وَجِيهًا﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَفِيهِ عَنْ أَنَسٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٢٤٢) .

أخرجه البخاري (أحاديث الأنبياء / حديث الخضر مع موسى ، ٣٤٠٤) من طريق روح ، عن عوف ، عن الحسن ، ومحمد ، وخلاس . وأحمد (٢ / ٥١٤) من طريق روح، عن عوف ، عن خلاس ومحمد . وأحمد (٢ / ٢٩٣) من طريق قتادة عن

الحسن . وأحمد (٢ / ٢١٥) ، والبخاري (الغسل / من اغتسل عريانًا إلخ ، ٢٧٨) ، ومسلم (الحيض / جواز الاغتسال عريانًا ، ٣٣٩) من طريق همام بن منبه . كلهم عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة السبأ)

٣٢٢٣ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : « إِذَا قَضَى اللَّهُ فِي السَّمَاءِ أَمْرًا ؛ ضَرَبَتِ الْمَلَائِكَةُ بِأَجْنِحَتِهَا خُضْعَانًا لِقَوْلِهِ كَأَنَّهَا سِلْسِلَةٌ عَلَى صَفْوَانٍ ، فَإِذَا ﴿فُزِّعَ عَنْ قُلُوبِهِمْ قَالُوا مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُوا الْحَقَّ وَهُوَ الْعَلِيُّ الْكَبِيرُ﴾ ، قَالَ : وَالشَّيَاطِينُ بَعْضُهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٢٤٩) .

أخرجه البخاري (التفسير ، ٤٨٠٠) من طريق الحميدي . وأبو داود (الحروف ، ٣٩٨٩) من طريق أحمد بن عبدة ، وإسماعيل بن إبراهيم . وابن ماجه (السنة / فيما أنكرت الجهمية ، ١٩٤) من طريق يعقوب بن حميد . كلهم عن سفيان به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سفيان من غير

وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الثامن والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة السبأ)

٣٢٢٤ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيٍّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ حُسَيْنٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا رَسُولُ اللهِ ﷺ جَالِسٌ فِي نَفَرٍ مِنْ أَصْحَابِهِ ؛ إِذْ رُمِيَ بِنَجْمٍ فَاسْتَنَارَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا كُنْتُمْ تَقُولُونَ لِمِثْلِ هَذَا فِي الْجَاهِلِيَّةِ إِذَا رَأَيْتُمُوهُ» ؟ قَالُوا : كُنَّا نَقُولُ يَمُوتُ عَظِيمٌ أَوْ يُولَدُ عَظِيمٌ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «فَإِنَّهُ لاَ يُرْمَى بِهِ لِمَوْتِ أَحَدٍ ، وَلا لِحَيَاتِهِ ، وَلَكِنَّ رَبَّنَا عَزَّ وَجَلَّ إِذَا قَضَى أَمْرًا ؛ سَبَّحَ لَهُ حَمَلَةُ الْعَرْشِ ، ثُمَّ سَبَّحَ أَهْلُ السَّمَاءِ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ؛ حَتَّى يَبْلُغَ التَّسْبِيحُ إِلَى هَذِهِ السَّمَاءِ ، ثُمَّ سَأَلَ أَهْلُ السَّمَاءِ السَّادِسَةِ أَهْلَ السَّمَاءِ السَّابِعَةِ : مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ؟ قَالَ : فَيُخْبِرُونَهُمْ ، ثُمَّ يَسْتَخْبِرُ أَهْلُ كُلِّ سَمَاءٍ حَتَّى يَبْلُغَ الْخَبَرُ أَهْلَ السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، وَتَخْتَطِفُ الشَّيَاطِينُ السَّمْعَ ، فَيُرْمَوْنَ ، فَيَقْذِفُونَهُ إِلى أَوْلِيَائِهِمْ ، فَمَا جَاءُوا بِهِ عَلَى وَجْهِهِ فَهُوَ حَقٌّ ، وَلَكِنَّهُمْ يُحَرِّفُونَهُ وَيَزِيدُونَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا الْحَدِيثُ عَنِ الزُّهْرِيِّ عَنْ عَلِيِّ بْنِ الْحُسَيْنِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ، عَنْ رِجَالٍ مِنَ الأَنْصَارِ قَالُوا : كُنَّا عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَذَكَرَ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٦٢٨٥) .

أخرجه أحمد (١ / ٢١٨) من طريق معمر ، والأوزاعي . ومسلم (السلام / تحريم الكهانة إلخ ، ٢٢٢٩) من طريق الأوزاعي ، وصالح ، ويونس ، ومعقل بن عبيد الله . والنسائي في الكبرى (١١٢٧٢) من طريق الزبيدي . كلهم عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والأربعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة يس)

٣٢٢٧ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ ، قَالَ : دَخَلْتُ الْمَسْجِدَ حِينَ غَابَتِ الشَّمْسُ ؛ وَالنَّبِيُّ ﷺ جَالِسٌ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «أَتَدْرِي يَا أَبَا ذَرٍّ أَيْنَ تَذْهَبُ هَذِهِ» ؟ قَالَ : قُلْتُ : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : «فَإِنَّهَا تَذْهَبُ ، فَتَسْتَأْذِنُ فِي السُّجُودِ ، فَيُؤْذَنُ لَهَا ، وَكَأَنَّهَا قَدْ قِيلَ لَهَا : اطْلُعِي مِنْ حَيْثُ جِئْتِ ، فَتَطْلُعُ مِنْ مَغْرِبِهَا» ، قَالَ : ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَذَلِكَ مُسْتَقَرٌّ لَهَا﴾ ، قَالَ : وَذَلِكَ فِي قِرَاءَةِ عَبْدِ اللهِ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٩٩٣) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الفتن برقم (٢١٨٦) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجع .

الحديث الخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة ص)

٣٢٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هَانِئٍ أَبُو هَانِئٍ الْيَشْكُرِيُّ ، حَدَّثَنَا جَهْضَمُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ سَلَّامٍ ، عَنْ أَبِي

سَلاَّمٍ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَايِشٍ الْحَضْرَمِيِّ ، أَنَّهُ حَدَّثَهُ عَنْ مَالِكِ بْنِ يَخَامِرَ السَّكْسَكِيِّ ، عَنْ مُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ﷺ قَالَ : احْتُبِسَ عَنَّا رَسُولُ اللهِ ذَاتَ غَدَاةٍ عَنْ صَلاَةِ الصُّبْحِ حَتَّى كِدْنَا نَتَرَاءَى عَيْنَ الشَّمْسِ ، فَخَرَجَ سَرِيعًا ، فَثُوِّبَ بِالصَّلاَةِ ، فَصَلَّى رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَتَجَوَّزَ فِي صَلاَتِهِ ، فَلَمَّا سَلَّمَ ؛ دَعَا بِصَوْتِهِ ، فَقَالَ لَنَا : «عَلَى مَصَافِّكُمْ كَمَا أَنْتُمْ» ، ثُمَّ انْفَتَلَ إِلَيْنَا ، ثُمَّ قَالَ : «أَمَا ! إِنِّي سَأُحَدِّثُكُمْ مَا حَبَسَنِي عَنْكُمُ الْغَدَاةَ ، أَنِّي قُمْتُ مِنَ اللَّيْلِ فَتَوَضَّأْتُ ، وَصَلَّيْتُ مَا قُدِّرَ لِي فَنَعَسْتُ فِي صَلاَتِي ، فَاسْتَثْقَلْتُ ، فَإِذَا أَنَا بِرَبِّي تَبَارَكَ وَتَعَالَى فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! قُلْتُ : لَبَّيْكَ رَبِّ ، قَالَ فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى ؟ قُلْتُ : لاَ أَدْرِي رَبِّ ، قَالَهَا ثَلاَثًا ، قَالَ فَرَأَيْتُهُ وَضَعَ كَفَّهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ بَيْنَ ثَدْيَيَّ ، فَتَجَلَّى لِي كُلُّ شَيْءٍ ، وَعَرَفْتُ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! قُلْتُ: لَبَّيْكَ رَبِّ ، قَالَ : فِيمَ يَخْتَصِمُ الْمَلأُ الأَعْلَى ، قُلْتُ : فِي الْكَفَّارَاتِ ، قَالَ : مَا هُنَّ ؟ قُلْتُ : مَشْيُ الأَقْدَامِ إِلى الْجَمَاعَاتِ ، وَالْجُلُوسُ فِي الْمَسَاجِدِ بَعْدَ الصَّلَوَاتِ ، وَإِسْبَاغُ الْوُضُوءِ فِي الْمَكْرُوهَاتِ ، قَالَ : ثُمَّ فِيمَ ؟ قُلْتُ : إِطْعَامُ الطَّعَامِ ، وَلِينُ الْكَلاَمِ ، وَالصَّلاَةُ بِاللَّيْلِ وَالنَّاسُ نِيَامٌ ، قَالَ : سَلْ ، قُلِ اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ فِعْلَ الْخَيْرَاتِ ، وَتَرْكَ الْمُنْكَرَاتِ ، وَحُبَّ الْمَسَاكِينِ ، وَأَنْ تَغْفِرَ لِي ، وَتَرْحَمَنِي ، وَإِذَا أَرَدْتَ فِتْنَةَ قَوْمٍ ؛ فَتَوَفَّنِي غَيْرَ مَفْتُونٍ ، أَسْأَلُكَ حُبَّكَ وَحُبَّ مَنْ يُحِبُّكَ ، وَحُبَّ عَمَلٍ يُقَرِّبُ إِلى حُبِّكَ» ، قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّهَا حَقٌّ ، فَادْرُسُوهَا ، ثُمَّ تَعَلَّمُوهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

سَأَلْتُ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ عَنْ هَذَا الْحَدِيثِ : فَقَالَ هَذَا حَدِيثٌ صَحِيحٌ ، وقَالَ: هَذَا أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْوَلِيدِ بْنِ مُسْلِمٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ اللَّجْلاَجِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَايِشٍ الْحَضْرَمِيُّ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَذَكَرَ الْحَدِيثَ ، وَهَذَا غَيْرُ مَحْفُوظٍ .

هَكَذَا ذَكَرَ الْوَلِيدُ فِي حَدِيثِهِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَايِشٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ

اللهِ ﷺ ، وَرَوَى بِشْرُ بْنُ بَكْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ جَابِرٍ هَذَا الْحَدِيثَ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ عَايِشٍ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَهَذَا أَصَحُّ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَايِشٍ لَمْ يَسْمَعْ مِنَ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١١٣٦٢) .

أخرجه أحمد (٥ / ٢٤٣) عن أبي سعيد مولى بني هاشم . والطبراني في الكبير (٢٠/ ٢١٦) من خرق محمد بن سنان . كلاهما (أبو سعيد ، ومحمد) عن جهضم بن عبد الله . والطبراني في الكبير أيضًا من خريق موسى بن خلف العمي . كلاهما (جهضم ، وموسى بن خلف) عن يحيى بن أبي كثير به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في جهضم بن عبد الله ، قال الدوري عن ابن معين : ثقة إلا أن حديثه منكر ، يعنى ما روى عن المجهولين ، وقال أبو حاتم : هو ثقة إلا أنه يحدث أحيانًا عن المجهولين ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، يُكثر عن المجاهيل .

لذلك توقف الترمذي أولاً عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه لمجيء الحديث نحوه عن غير واحد من الصحابة ، عن النبي ﷺ ، منهم ابن عباس رضي الله عنه ، وحديثه عن المصنف في نفس الباب ، وخارق بن شهاب رضي الله عنه ، وحديثه عند الطبراني في الكبير ، وأبو رافع رضي الله عنه ، وحديثه عند الطبراني في الأوسط ، كما في المجمع (١ / ٢٣٧) ، وثوبان رضي الله عنه ، وحديثه عند البزار كما في المجمع (٧ / ١٧٧) .

وأما الاختلاف الواقع على عبد الرحمن بن عائش حيث روى بعضهم عنه ، عن مالك بن يُخامر ، عن معاذ رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ . وروى بعضهم عنه قال : سمعت النبي ﷺ بصريح صيغة السماع . وروى بعضهم عنه ، عن النبي ﷺ بصيغة محتملة للسماع ؛ فلا يضر ؛ فقد حكم الترمذي – نقلاً عن البخاري – أن الأول هو الصحيح ، والثاني غلط ، والثالث مرسل .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الزمر)

٣٢٣٦ – حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ عَلْقَمَةَ، عَنْ يَحْيَى بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ حَاطِبٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ قَالَ: لَمَّا نَزَلَتْ ﴿ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عِنْدَ رَبِّكُمْ تَخْتَصِمُونَ﴾ قَالَ الزُّبَيْرُ : يَا رَسُولَ اللهِ! أَتُكَرَّرُ عَلَيْنَا الْخُصُومَةُ بَعْدَ الَّذِي كَانَ بَيْنَنَا فِي الدُّنْيَا ، قَالَ : « نَعَمْ » ، فَقَالَ : إِنَّ الأَمْرَ إِذًا لَشَدِيدٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٦٢٩) .

أخرجه أحمد (١ / ١٦٤) ، وأبو يعلى (٦٨٧) من طريق سفيان . وأحمد (١ / ١٦٧) عن ابن نمير . والحاكم (٢ / ٤٣٥) من طريق أبي أسامة ، وعبدة بن سليمان . أربعتهم عن محمد بن عمرو به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له

من أحاديث الباب ، منها :

١ – حديث عقبة بن عامر ﷺ عند أحمد (٤ / ١٥١) مرفوعًا : «أول الخصمين يوم القيامة جاران» . وفي إسناده ابن لهيعة ، وهو حسن الحديث .

٢ – وحديث أبي سعيد ﷺ عند أحمد (٣ / ٢٩) مرفوعًا : «والذي نفسي بيده ! إنه ليختصم ؛ حتى الشاتان فيما انتطحتا» .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الزمر)

٣٢٣٨ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، حَدَّثَنِي مَنْصُورٌ وَ سُلَيْمَانُ الأَعْمَشُ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبِيدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : جَاءَ يَهُودِيٌّ إِلى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : يَا مُحَمَّدُ ! إِنَّ اللهَ يُمْسِكُ السَّمَاوَاتِ عَلَى إِصْبَعٍ ، وَ الأَرَضِينَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْجِبَالَ عَلَى إِصْبَعٍ، وَالْخَلَائِقَ عَلَى إِصْبَعٍ، ثُمَّ يَقُولُ : أَنَا الْمَلِكُ ، قَالَ : فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ حَتَّى بَدَتْ نَوَاجِذُهُ ، قَالَ : ﴿وَمَا قَدَرُوا اللهَ حَقَّ قَدْرِهِ﴾.

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٣٢٣٩ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا فُضَيْلُ بْنُ عِيَاضٍ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبِيدَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : فَضَحِكَ النَّبِيُّ ﷺ تَعَجُّبًا وَتَصْدِيقًا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٩٤٠٤) أيَّ حكم عليه .

أخرجه أحمد (١ / ٤٢٩) عن يحيى بن سعيد ، عن سفيان . والبخاري (التفسير / الزمر ، ٤٨١١) من طريق شيبان . والبخاري (التوحيد / كلام الرب مع الانبياء إلخ ، ٧٥١٣) من طريق جرير . والترمذي هنا من طريق فضيل بن عياض . أربعتهم (سفيان ، وشيبان ، وجرير ، وفضيل) عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيدة عن عبد الله ﷺ .

وأخرجه أحمد (١ / ٣٧٨) عن أبي معاوية . والبخاري (التوحيد ، ٧٤١٥) ، ومسلم (صفة الجنة والنار ، ٢٧٨٦) من طريق حفص بن غياث . كلاهما (أبو معاوية ، وحفص) عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا أنه قد اختلف في إسناده على منصور ، والأعمش قال الدارقطني في العلل (٥ / ١٧٧) : يرويه منصور والأعمش ، واختُلف عنهما ، فرواه شيبان ، وإسرائيل ، وجرير بن عبد الحميد ، وأبو الأشهب النخعي ، والحسين بن واقد عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله ﷺ . وكذلك رواه الثوري عن منصور والأعمش ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله . ورواه أسباط بن نصر عن منصور ، عن خيثمة بن عبد الرحمن ، عن علقمة ، عن عبد الله ، ووهم في ذكر خيثمة . ورواه أبو معاوية الضرير ، وجرير ، وابن فضيل ، وعيسى بن يونس عن الأعمش ، عن إبراهيم ، عن علقمة ، عن عبد الله ﷺ . وحديث عبيدة أثبت .

ورواه فضيل بن عياض عن منصور ، واختُلف عنه ، فقال يحيى القطان عن فضيل ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله ﷺ مثل قول شيبان ومن تابعه . وقال عبد الرزاق عن فضيل ، عن منصور ، عن إبراهيم ، عن همام بن الحارث ، عن ابن مسعود ﷺ . اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما أكثر أصحاب منصور ، والأعمش على روايته عنهما ، عن إبراهيم ، عن عبيدة ، عن عبد الله.

ولما كان رجال الإسنادين كلهم ثقات ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الزمر)

٣٢٤٢ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ مَسْرُوق ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنهما أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ ! ﴿وَالأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَالسَّمَوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ﴾ ، فَأَيْنَ الْمُؤْمِنُونَ يَوْمَئِذٍ؟ قَالَ : «عَلَى الصِّرَاطِ يَا عَائِشَةُ» .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٦١٧) .

قد سبق من المصنف إخراجه في التفسير برقم (٣١٢١) ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الرابع والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الزمر)

٣٢٤٥ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو، حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ يَهُودِيٌّ بِسُوقِ الْمَدِينَةِ : لاَ وَالَّذِي اصْطَفَى مُوسَى عَلَى الْبَشَرِ ، قَالَ : فَرَفَعَ رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ يَدَهُ ، فَصَكَّ بِهَا وَجْهَهُ ، قَالَ: تَقُولُ هَذَا ؛ وَفِينَا نَبِيُّ اللهِ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « ﴿وَنُفِخَ فِي الصُّورِ فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ إِلاَّ مَنْ شَاءَ اللهُ ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنْظُرُونَ﴾، فَأَكُونُ أَوَّلَ مَنْ رَفَعَ رَأْسَهُ ، فَإِذَا مُوسَى آخِذٌ بِقَائِمَةٍ مِنْ قَوَائِمِ الْعَرْشِ ، فَلاَ أَدْرِي أَرَفَعَ رَأْسَهُ قَبْلِي أَمْ كَانَ مِمَّنِ اسْتَثْنَى اللهُ ، وَمَنْ قَالَ : أَنَا

خَيْرٌ مِنْ يُونُسَ بْنِ مَتَّى فَقَدْ كَذَبَ».

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٦٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٥١) عن يزيد . وابن ماجه (الزهد / ذكر البعث ، ٤٢٧٦) من طريق علي بن مسهر . كلاهما (يزيد ، وعلي) عن محمد بن عمرو . والبخاري (الرقاق / نفخ الصور ، ٦٥١٧) ، ومسلم (الفضائل / من فضائل موسى ، ٢٣٧٣)، وأبو داود (السنة / باب في التخيير بين الأنبياء ، ٤٦٧١) ، كلهم من طريق الزهري . كلاهما (محمد بن عمرو) ، والزهري عن أبي سلمة ، والأعرج . والبخاري (التوحيد / في المشية والإرادة ، ٧٤٧٢) من طريق الزهري ، عن أبي سلمة ، وسعيد بن المسيب . ثلاثتهم (أبو سلمة ، والأعرج ، وسعيد) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع محمد بن عمرو بغيره مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، وقد أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المؤمن)

٣٢٤٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، وَالأَعْمَشِ ، عَنْ ذَرٍّ ، عَنْ يُسَيْعٍ الْحَضْرَمِيِّ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» ، ثُمَّ قَرَأَ : ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٤٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٦٧) عن عبد الرزاق ، عن سفيان . والترمذي (٢٩٦٩) ، والنسائي في الكبرى (١١٤٦٤) من طريق أبي معاوية . وابن ماجه (الدعاء / فضل الدعاء، من طريق وكيع . والترمذي (٣٣٧٢) من طريق مروان بن معاوية . أربعتهم (سفيان ، وأبو معاوية ، ووكيع ، ومروان بن معاوية) عن الأعمش . وأبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٧٩) من طريق شعبة ، عن منصور . كلاهما (الأعمش ، ومنصور) عن ذر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ذرٍ من غير وجه، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة السجدة)

٣٢٤٨ حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنْ

أَبِي مَعْمَر ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : اخْتَصَمَ عِنْدَ الْبَيْتِ ثَلاثَةُ نَفَرٍ : قُرَشِيَّانِ وَثَقَفِيٌّ ، أَوْ ثَقَفِيَّانِ وَقُرَشِيٌّ ، قَلِيلٌ فِقْهُ قُلُوبِهِمْ كَثِيرٌ شَحْمُ بُطُونِهِمْ ، فَقَالَ أَحَدُهُمْ : أَتَرَوْنَ أَنَّ اللَّهَ يَسْمَعُ مَا نَقُولُ ؟ فَقَالَ الآخَرُ : يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا ، وَلاَ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا ، وَقَالَ الآخَرُ : إِنْ كَانَ يَسْمَعُ إِذَا جَهَرْنَا فَإِنَّهُ يَسْمَعُ إِذَا أَخْفَيْنَا ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﴿وَمَا كُنْتُمْ تَسْتَتِرُونَ أَنْ يَشْهَدَ عَلَيْكُمْ سَمْعُكُمْ وَلا أَبْصَارُكُمْ وَلا جُلُودُكُمْ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت نسخ الجامع على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٣٥) .

أخرجه مسلم (صفات المنافقين ، ٢٧٧٥) عن ابن أبي عمر . والبخاري (التفسير ، ٤٨١٧) عن الحميد . والنسائي في الكبرى (١١٤٦٨) من طريق يحيى ، ومحمد بن منصور . أربعتهم (ابن أبي عمر ، والحميدي ، ويحيى ، ومحمد) عن سفيان . والبخاري (التفسير ، ٤٨١٦) من طريق روح بن القاسم . كلاهما (سفيان ، وروح) عن منصور ، عن مجاهد ، عن أبي معمر . والترمذي هنا (٣٢٤٩) ، وأحمد (١ / ٣٨١ ، ٤٢٦) من طريق عبد الرحمن بن يزيد . والترمذي أيضًا ، وأحمد (١ / ٤٠٨) من طريق وهب بن ربيعة . ثلاثتهم (أبو معمر ، وعبد الرحمن بن يزيد ، ووهب) عن عبد الله ﷺ به.

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن مسعود من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة حم عسق)

٣٢٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ

عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ مَيْسَرَةَ ، قَال : سَمِعْتُ طَاوُسًا ، قَالَ : سُئِلَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ ﴿قُلْ لاَ أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلاَّ الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾ ، فَقَالَ سَعِيدُ بْنُ جُبَيْرٍ : قُرْبَى آل مُحَمَّدٍ ﷺ ، فَقَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ ﷺ : أَ عَلِمْتَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمْ يَكُنْ بَطْنٌ مِنْ قُرَيْشٍ إِلاَّ كَانَ لَهُ فِيهِمْ قَرَابَةٌ ، فَقَالَ : إِلاَّ أَنْ تَصِلُوا مَا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مِنَ الْقَرَابَةِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٧٣١) .

أخرجه البخاري (التفسير ، ٤٨١٨) ، وأحمد (١ / ٢٨٦) من طريق محمد بن جعفر . والبخاري (المناقب ، ٣٤٩٧) ، وأحمد (١ / ٢٢٩) من طريق يحيى القطان . والطبري في التفسير (٢٥ / ٣٠) من طريق أبي أسامة . ثلاثتهم (غندر ، ويحيى القطان ، وأبو أسامة) عن شعبة ، عن عبد الملك ، عن طاؤس . والطبراني في الكبير (١١ / ١٢٢٣٣) من طريق سعيد بن جبير . كلاهما (طاوس ، وسعيد) عن ابن عباس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عباس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الدخان)

٣٢٥٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الْجُدِّيُّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَعْمَشِ وَمَنْصُورٍ ، سَمِعَا أَبَا الضُّحَى يُحَدِّثُ عَنْ مَسْرُوقٍ ، قَالَ : جَاءَ رَجُلٌ إِلى عَبْدِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ : إِنَّ قَاصًّا يَقُصُّ يَقُولُ : إِنَّهُ يَخْرُجُ مِنَ الأَرْضِ

الدُّخَانُ ، فَيَأْخُذُ بِمَسَامِعِ الْكُفَّارِ ، وَيَأْخُذُ الْمُؤْمِنَ كَهَيْئَةِ الزُّكَامِ ، قَالَ : فَغَضِبَ ، وَكَانَ مُتَّكِئًا ، فَجَلَسَ ، ثُمَّ قَالَ : إِذَا سُئِلَ أَحَدُكُمْ عَمَّا يَعْلَمُ فَلْيَقُلْ بِهِ ، قَالَ مَنْصُورٌ : فَلْيُخْبِرْ بِهِ، وَإِذَا سُئِلَ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ فَلْيَقُل : اللهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ مِنْ عِلْمِ الرَّجُلِ إِذَا سُئِلَ عَمَّا لاَ يَعْلَمُ أَنْ يَقُولَ : اللهُ أَعْلَمُ ، فَإِنَّ اللهَ تَعَالى قَالَ لِنَبِيِّهِ ﷺ : ﴿ قُلْ مَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ وَمَا أَنَا مِنَ الْمُتَكَلِّفِينَ ﴾ ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ لَمَّا رَأَى قُرَيْشًا اسْتَعْصَوْا عَلَيْهِ ؛ قَالَ : « اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَيْهِمْ بِسَبْعٍ كَسَبْعِ يُوسُفَ » ، فَأَخَذَتْهُمْ سَنَةٌ ، فَأَحْصَتْ كُلَّ شَيْءٍ حَتَّى أَكَلُوا الْجُلُودَ وَالْمَيْتَةَ ، وَقَالَ أَحَدُهُمَا : الْعِظَامَ ، قَالَ : وَجَعَلَ يَخْرُجُ مِنَ الأَرْضِ كَهَيْئَةِ الدُّخَانِ ، فَأَتَاهُ أَبُو سُفْيَانَ ، فَقَالَ : إِنَّ قَوْمَكَ قَدْ هَلَكُوا ، فَادْعُ اللهَ لَهُمْ ، قَالَ : فَهَذَا لِقَوْلِهِ ﴿يَوْمَ تَأْتِي السَّمَاءُ بِدُخَانٍ مُبِينٍ يَغْشَى النَّاسَ هَذَا عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ ، قَالَ مَنْصُورٌ : هَذَا لِقَوْلِهِ ﴿رَبَّنَا اكْشِفْ عَنَّا الْعَذَابَ إِنَّا مُؤْمِنُونَ﴾ ، فَهَلْ يُكْشَفُ عَذَابُ الآخِرَةِ ، قَدْ مَضَى الْبَطْشَةُ وَاللِّزَامُ وَالدُّخَانُ ، وقَالَ أَحَدُهُمُ : الْقَمَرُ ، وقَالَ الآخَرُ : الرُّومُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَاللِّزَامُ يَعْنِي يَوْمَ بَدْرٍ ، قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٧٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٤١) ، والبخاري (التفسير / ثم تولوا عنه إلخ ، ٤٨٢٤) من طريق محمد بن جعفر . والنسائي في الكبرى (١١٤٨٣) من طريق النضر بن شميل . كلاهما (محمد بن جعفر ، والنضر) عن شعبة . وأحمد (١ / ٣٨٠) ، والبخاري (التفسير / ما يغشى الناس هذا عذاب أليم ، ٤٨٢١) ، ومسلم (صفة القيامة والجنة / باب الدخان ، ٢٧٩٨) من طريق أبي معاوية . كلاهما (شعبة ، وأبو معاوية) عن الأعمش . والبخاري (الاستسقاء / دعاء النبي ﷺ اجعلها سنين إلخ ، ١٠٠٧) ، ومسلم من طريق جرير ، عن منصور . كلاهما (الأعمش ، والمنصور) عن أبي الضحى به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي الضحى من

غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والخمسون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الأحقاف)

٣٢٥٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ دَاوُدَ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ عَلْقَمَةَ قَالَ : قُلْتُ لابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ : هَلْ صَحِبَ النَّبِيَّ ﷺ لَيْلَةَ الْجِنِّ مِنْكُمْ أَحَدٌ ؟ قَالَ : مَا صَحِبَهُ مِنَّا أَحَدٌ ، وَلَكِنْ قَدِ افْتَقَدْنَاهُ ذَاتَ لَيْلَةٍ وَهُوَ بِمَكَّةَ ، فَقُلْنَا : اغْتِيلَ أَوِ اسْتُطِيرَ، مَا فُعِلَ بِهِ ؟ فَبِتْنَا بِشَرِّ لَيْلَةٍ بَاتَ بِهَا قَوْمٌ ، حَتَّى إِذَا أَصْبَحْنَا أَوْ كَانَ فِي وَجْهِ الصُّبْحِ ؛ إِذَا نَحْنُ بِهِ يَجِيءُ مِنْ قِبَلِ حِرَاءَ ، قَالَ : فَذَكَرُوا لَهُ الَّذِي كَانُوا فِيهِ ، فَقَالَ: أَتَانِي دَاعِي الْجِنِّ ، فَأَتَيْتُهُمْ ، فَقَرَأْتُ عَلَيْهِمْ ، فَانْطَلَقَ ، فَأَرَانَا آثَارَهُمْ ، وَآثَارَ نِيرَانِهِمْ ، قَالَ الشَّعْبِيُّ : وَسَأَلُوهُ الزَّادَ ، وَكَانُوا مِنْ جِنِّ الْجَزِيرَةِ ، فَقَالَ : «كُلُّ عَظْمٍ يُذْكَرُ اسْمُ اللهِ عَلَيْهِ يَقَعُ فِي أَيْدِيكُمْ أَوْفَرَ مَا كَانَ لَحْمًا ، وَكُلُّ بَعْرَةٍ أَوْ رَوْثَةٍ عَلَفٌ لِدَوَابِّكُمْ» ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «فَلاَ تَسْتَنْجُوا بِهِمَا ، فَإِنَّهُمَا زَادُ إِخْوَانِكُمُ الْجِنِّ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٩٤٧٣) أيَّ حكم عليه .

أخرجه أحمد (١ / ٤٣٦) عن إسماعيل بن إبراهيم ، وابن أبي زائدة . ومسلم (الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح إلخ ، ٤٥٠) من طريق عبد الأعلى . وأبو داود (الطهارة / الوضوء بالنبيذ ، ٨٥) من طريق وهيب . والترمذي (الطهارة ، ١٨) من طريق حفص بن غياث . كلهم (إسماعيل ، وابن أبي زائدة ، وعبد الأعلى ، ووهيب ، وحفص) عن داود بن أبي هند ، عن الشعبي . ومسلم من طريق إبراهيم . كلاهما (الشعبي ، و إبراهيم) عن علقمة ، عن ابن مسعود ﷺ .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن عبد الله بن مسعود ﷺ من غير وجه ، فرواه عنه أبو زيد مولى عمرو بن حريث ، وعبد الله بن الديلمي ، انظر : «المسند الجامع» (١١ / ٨٩٨٠ ، ٨٩٨٤) .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في داود بن أبي هند ، قال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة ، من المتقنين في الراوايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ، وقال أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف ، قال الحافظ : ثقة متقن ، كان يهم بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطِه لِما توبع داود متابعة قاصرة ، فقد رُوي الحديث عن علقمة ، وعن ابن مسعود ﷺ من غير وجه كما مر في التخريج .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح ، والقصور يسير الجبر بالعواضد، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة محمد)

٣٢٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ : ﴿وَاسْتَغْفِرْ لِذَنْبِكَ وَلِلْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ سَبْعِينَ مَرَّةً» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ أَيْضًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ إِنِّي لأَسْتَغْفِرُ اللهَ فِي الْيَوْمِ مِائَةَ مَرَّةٍ ، وَرَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٢٧٨) .

أخرجه النسائي في الكبرى (التفسير ، ١١٤٩٥) من طريق ابن المبارك ، عن معمر . وأحمد (٢ / ٣٤١) من طريق يزيد . والبخاري (الدعوات / استغفار النبي ﷺ في اليوم والليلة ، ٦٣٠٧) من طريق شعيب . ثلاثتهم (معمر ، ويزيد ، وشعيب) عن الزهري . وابن ماجه (الدعاء / باب الاستغفار ، ٣٨١٥) من طريق محمد بن عمرو . كلاهما (الزهري ، ومحمد بن عمرو) عن أبي سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة تامة وقاصرة كما مر في التخريج .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه البخاري؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الفتح)

٣٢٦٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : نَزَلَتْ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِنْ ذَنْبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ مَرْجِعَهُ مِنَ الْحُدَيْبِيَةِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « لَقَدْ نَزَلَتْ عَلَيَّ آيَةٌ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا عَلَى الأَرْضِ، ثُمَّ قَرَأَهَا النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْهِمْ ، فَقَالُوا : هَنِيئًا مَرِيئًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ، قَدْ بَيَّنَ اللَّهُ لَكَ مَاذَا يُفْعَلُ

بِكَ ، فَمَاذَا يُفْعَلُ بِنَا ؟ فَنَزَلَتْ عَلَيْهِ ﴿لِيُدْخِلَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الأَنْهَارُ﴾ ؛ حَتَّى بَلَغَ ﴿فَوْزًا عَظِيمًا﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِيهِ عَنْ مُجَمِّعِ بْنِ جَارِيَةَ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٤٢) .

أخرجه الطبري في تفسيره (٢٦ / ٨٢) من طريق ابن ثور ، عن معمر . وأحمد (٣ / ١٢٢) من طريق همام . ومسلم (الجهاد / صلح الحديبية ، ١٧٨٦) من طريق سعيد بن أبي عروبة . والحاكم (٢ / ٤٦٠) من طريق الحكم بن عبد الملك . أربعتهم عن قتادة . وابن حبان (٣٧٢) من طريق الحسن . كلاهما (قتادة ، والحسن) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر كما تقدم في الحديث السابق آنفاً . بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة ؛ فإنه من مدلسي المرتبة الثالثة عند الحافظ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة تامة وقاصرة كما توبع قتادة بالحسن في روايته عن أنس ﷺ.

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الفتح)

٣٢٦٤ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، قَالَ : حَدَّثَنِي سُلَيْمَانُ بْنُ حَرْبٍ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ سَلَمَةَ ، عَنْ ثَابِتٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ ثَمَانِينَ هَبَطُوا عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ وَأَصْحَابِهِ مِنْ جَبَلِ التَّنْعِيمِ عِنْدَ صَلاةِ الصُّبْحِ ؛ وَهُمْ يُرِيدُونَ أَنْ يَقْتُلُوهُ ، فَأُخِذُوا أَخْذًا ،

فَأَعْتَقَهُمْ رَسُولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّمَ ، فَأَنْزَلَ اللهُ : ﴿وَهُوَ الَّذِي كَفَّ أَيْدِيَهُمْ عَنْكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ عَنْهُمْ﴾ الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٩) .

انفرد المصنف بإخراجه من طريق سليمان بن حرب . وأخرجه أحمد (٣ / ١٢٢) ، ومسلم (الجهاد / قول الله : وهو الذي كف إلخ ، ١٨٠٨) من طريق يزيد . وأبو داود (الجهاد / في المن على الأسير إلخ ، ٢٦٨٨) عن موسى بن إسماعيل . والنسائي في الكبرى (١١٥١٠) من طريق عفان . والطبري في تفسيره (٢٦ / ١٠٩) من طريق عبيد الله بن عائشة . خمستهم عن حماد بن سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم بكلام يسير في حماد بن سلمة ، فهو على جلالة قدره وحفظه أورد له ابن عدي في الكامل عدة أحاديث مما ينفرد به متناً وإسناداً ، وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما حدث بالحديث المنكر . وقال البيهقي : هو أحد أئمة المسلمين ؛ إلا أنه لما كبِر ؛ ساء حفظه ، فلذا تركه البخاري ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة عابد ، أثبت الناس في ثابت ، وتغير بأخرة .

وقد تفرد حماد بن سلمة بهذا الحديث بهذا الإسناد ، لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له حديث عبد الله بن مغفل مطولاً نحوه عند أحمد (٤ / ٨٦) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن حماد بن سلمة من رجال الصحيح ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الحجرات)

٣٢٦٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ إِسْحَاقَ الْجَوْهَرِيُّ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو زَيْدٍ صَاحِبُ الْهَرَوِيِّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، قَال : سَمِعْتُ الشَّعْبِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي جَبِيرَةَ بْنِ الضَّحَّاكِ ، قَالَ : كَانَ الرَّجُلُ مِنَّا يَكُونَ لَهُ الاسْمَان ، وَالثَّلاَثَةُ ، فَيُدْعَى بِبَعْضِهَا ، فَعَسَى أَنْ يَكْرَهَ ، قَالَ : فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿ وَلاَ تَنَابَزُوا بِالأَلْقَابِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ يَحْيَى بْنُ خَلَفٍ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، عَنْ دَاوُدَ بْنِ أَبِي هِنْدٍ ، عَنِ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أَبِي جَبِيرَةَ بْنِ الضَّحَّاكِ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ولكن نقل المزي في الأطراف (١١٨٨٢) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٦٠) عن إسماعيل . وأبو داود (الأدب / باب في الألقاب ، ٤٩٦٢) من طريق وهيب بن خالد . وابن ماجه (الأدب / في الألقاب ، ٣٧٤١) من طريق عبد الله بن إدريس . والطبري في التفسير (٢٦ / ١٥٢) من طريق بشر . أربعتهم (إسماعيل ، ووهيب ، وعبد الله بن إدريس ، وبشر) عن داود بن أبي هند به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في داود بن أبي هند ، قال ابن حبان : كان من خيار أهل البصرة ، من المتقنين في الراوايات ؛ إلا أنه كان يهم إذا حدث من حفظه ، وقال أحمد : كان كثير الاضطراب والخلاف ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة، متقن ، كان يهم بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِمجيء نحوه عن ابن عباس ﷺ ، فقال السيوخي في الدر المنثور (٩ / ص ٢٥٤) :

وأخرج ابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما في قوله ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ ، قال: كان هذا الحي من الأنصار قل رجل منهم إلا وله إسمان أو ثلاثة ، فربما دعا النبي ﷺ الرجل منهم ببعض تلك الأسماء ، فيقال : يا رسول الله ! إنه يكره هذا الاسم ، فأنزل الله: ﴿ولا تنابزوا بالألقاب﴾ .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، من رجال الصحيح ، والقصور يسير انجبر بالعاضد؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة . وقال: « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة النجم)

٣٢٧٦ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ ، عَنْ طَلْحَةَ ابْنِ مُصَرِّفٍ ، عَنْ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : لَمَّا بَلَغَ رَسُولُ اللهِ ﷺ سِدْرَةَ الْمُنْتَهَى ؛ قَالَ : « انْتَهَى إِلَيْهَا مَا يَعْرُجُ مِنَ الأَرْضِ ، وَمَا يَنْزِلُ مِنْ فَوْقُ » ، قَالَ : فَأَعْطَاهُ اللهُ عِنْدَهَا ثَلاثًا لَمْ يُعْطِهِنَّ نَبِيًّا كَانَ قَبْلَهُ ، فُرِضَتْ عَلَيْهِ الصَّلاةُ خَمْسًا ، وَأُعْطِيَ خَوَاتِيمَ سُورَةِ الْبَقَرَةِ وَغُفِرَ لأُمَّتِهِ الْمُقْحِمَاتُ مَا لَمْ يُشْرِكُوا بِاللهِ شَيْئًا ، قَالَ ابْنُ مَسْعُودٍ ﷺ : ﴿إِذْ يَغْشَى السِّدْرَةَ مَا يَغْشَى﴾ قَالَ : السِّدْرَةُ فِي السَّمَاءِ السَّادِسَةِ ، قَالَ سُفْيَانُ : فَرَاشٌ مِنْ ذَهَبٍ ، وَأَشَارَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ ، فَأَرْعَدَهَا ، وقَالَ غَيْرُ مَالِكِ بْنِ مِغْوَلٍ : « إِلَيْهَا يَنْتَهِي عِلْمُ الْخَلْقِ ، لاَ عِلْمَ لَهُمْ بِمَا فَوْقَ ذَلِكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٤٨) .

انفرد الترمذي به الترمذي من طريق سفيان ، عن مالك بن مغول ، عن طلحة بن مصرف به . وأخرجه أحمد (١ / ٣٨٧) ، ومسلم (الإيمان / في ذكر سدرة المنتهى ،

١٧٣) ، والنسائي (الصلاة / فضل الصلاة إلخ ، ٤٥٢) من طريق عبد الله بن نمير . ومسلم من طريق أبي أسامة . والنسائي في الكبرى (....) من طريق يحيى بن آدم . ثلاثتهم (عبد الله بن نمير ، وأبو أسامة ، ويحيى بن آدم) عن مالك بن مغول ، عن الزبير بن عدي، عن طلحة بن مصرف به . فزادوا فيه الزبيرَ بن عدي بين مالك ، وطلحة .

والحديث رجاله ثقات إلا أن فيه انقطاعًا بين مالك بن مغول ، وطلحة بن مصرف كما عُلم من التخريج ، فتوقف الترمذي أولاً عن تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لِما رواه غير واحد عن مالك بن مغول عن الزبير بن عدي ، عن طلحة ، ولِما يشهد له من حديث حذيفة ﷺ عند أحمد (٥ / ٣٨٣) مختصرًا ، ومن حديث أبي ذر ﷺ عند أحمد (٥ / ١٥١) مختصرًا .

وإسناد الحديث وإن كان منقطعًا ، ولكنه قد ورد من طرق أخرى موصولاً ؛ لم يبق شك في اتصافه بالصحة ؛ فوصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة النجم)

٣٢٨٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، وَابْنُ أَبِي رِزْمَةَ ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ ﴿مَا كَذَبَ الْفُؤَادُ مَا رَأَى﴾ قَالَ : رَأَى رَسُولُ اللهِ ﷺ جِبْرِيلَ ﷺ فِي حُلَّةٍ مِنْ رَفْرَفٍ قَدْ مَلأَ مَا بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٩٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٩٤) عن يحيى بن آدم . والنسائي في الكبرى (٦ / ١١٥٣١)

من طريق عبيد الله بن موسى . والطبراني في الكبير (٩ / ٩٠٥٠) من طريق الفريابي . ثلاثتهم (يحيى بن آدم ، وعبيد الله ، والفريابي) عن إسرائيل ، عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد . وأحمد (١ / ٣٩٥) من طريق أبي وائل . والطبراني في الكبير (٩ / ٩٠٥٢) من طريق زر بن حبيش . ثلاثتهم (عبد الرحمن بن يزيد ، وأبو وائل ، وزر) عن عبد الله بن مسعود ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، وقال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا إسرائيل ، وسماعه منه بعد تغيره ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن ابن مسعود ﷺ من غير وجه كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ؛ وصفه بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القمر)

٣٢٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ مُسْهِرٍ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا نَحْنُ مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِمِنًى ، فَانْشَقَّ الْقَمَرُ فَلْقَتَيْنِ ، فَلْقَةٌ مِنْ وَرَاءِ الْجَبَلِ ، وَفَلْقَةٌ دُونَهُ ، فَقَالَ لَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اشْهَدُوا» ، يَعْنِي : ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ ,

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٣٦) .

أخرجه مسلم (صفة الجنة والنار / انشقاق القمر ، ٢٨٠٠) من طريق علي بن مسهر. وأحمد (١ / ٤٤٧) ، والبخاري (التفسير / باب وانشق القمر إلخ ، ٤٨٦٤) ، ومسلم من طريق شعبة . والبخاري (٤٨٦٤) من طريق سفيان . والبخاري (مناقب الأنصار / انشقاق القمر ، ٣٨٦٩) من طريق أبي حمزة . وأحمد (١ / ٤٥٦) عن أبي معاوية . خمستهم (علي بن مسهر ، وشعبة ، وسفيان ، وأبو حمزة ، وأبو معاوية) عن الأعمش ، عن إبراهيم . والترمذي (٣٢٨٧) من طريق مجاهد . كلاهما عن أبي معمر به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في علي بن مسهر بكلام يسير ، قال ابن نمير : كان قد دفن كتبه ، وقال أحمد لما سئل عن علي بن مسهر : لا أدري كيف أقول ؟ قال : كان قد ذهب بصره ، فكان يحدث من حفظه ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، له غرائب بعد أن أضرَّ . بالإضافة إلى ما يُخشى هنا من قِبل تدليس الأعمش ، فإنه مدلس من المرتبة الثانية من المدلسين .

لذلك توقف في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع علي بن مسهر بغير واحد في روايته عن الأعمش مع مجيء الحديث عن أبي معمر من غير هذا الوجه . ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، وانجبر القصور اليسير بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القمر)

٣٢٨٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ،

٤١٧

عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : سَأَلَ أَهْلُ مَكَّةَ النَّبِيَّ ﷺ آيَةً ، فَانْشَقَّ الْقَمَرُ بِمَكَّةَ مَرَّتَيْنِ ، فَنَزَلَتْ ﴿اقْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾ إِلى قَوْلِهِ ﴿سِحْرٌ مُسْتَمِرٌّ﴾ ، يَقُولُ : ذَاهِبٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٣٤) .

أخرجه أحمد (١ / ١٦٥) من طريق عبد الرزاق . والنسائي في الكبرى (٦ / ١١٥٥٤) من طريق محمد بن ثور . كلاهما (عبد الرزاق ، ومحمد بن ثور) عن معمر . والبخاري (المناقب / سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ إلخ ، ٣٦٣٧) ، ومسلم (صفة الجنة والنار ، ٢٨٠٢) من طريق شيبان . والبخاري (٣٦٣٧) من طريق سعيد بن أبي عروبة . ثلاثتهم (معمر ، وشيبان ، وسعيد) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لأجل المتابعة ، فقد توبع عبد الرزاق بغيره على روايته عن معمر ، كما توبع معمر بغير واحد عن قتادة مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ؛ وهو من رجال الصحيح ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند أحمد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القمر)

٣٢٨٧ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ أَبِي نَجِيحٍ ، عَنْ مُجَاهِدٍ، عَنْ أَبِي مَعْمَرٍ ، عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ قَالَ : انْشَقَّ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ، فَقَالَ لَنَا النَّبِيُّ ﷺ : «اشْهَدُوا» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٣٣٦) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٧) ، والبخاري (المناقب / سؤال المشركين أن يريهم النبي ﷺ إلخ ، ٣٦٣٦) ، ومسلم (صفة الجنة والنار / انشقاق القمر ، ٨٠٠) من طريق سفيان بن عيينة ، عن ابن أبي نجيح ، عن مجاهد . وقد رُوي الحديث من طرق عن الأعمش ، عن إبراهيم (كما مر تخريجها برقم ٣٢٨٥) . كلاهما (مجاهد ، وإبراهيم) عن أبي معمر به .

والحديث رجاله ثقات ؛ ما عدا عبدالله بن أبي نجيح ، فقال الحافظ: ثقة، رُمي بالقدر، والتدليس، وعدَّه من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يحتج الأئمة من أحاديثهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع . وقال : أكثر عن مجاهد ، وكان يدلس عنه . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي معمر ، عن ابن مسعود من غير وجه كما مر مع ما له من شواهد في الباب ، كحديث ابن عباس ﷺ عند البخاري (٣٦٣٨) ، وحديثي أنس ﷺ ، وابن عمر ﷺ عند المصنف في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والستون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القمر)

٣٢٨٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ، عَنْ مُجَاهِدٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : انْفَلَقَ الْقَمَرُ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اشْهَدُوا» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٣٩٠) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الفتن رقم (٢١٨٢) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث السبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القمر)

٣٢٩٠ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، وَأَبُو بَكْرٍ بُنْدَارٌ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ، عَنْ زِيَادِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبَّادِ بْنِ جَعْفَرٍ الْمَخْزُومِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : جَاءَ مُشْرِكُو قُرَيْشٍ يُخَاصِمُونَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْقَدَرِ ، فَنَزَلَتْ ﴿يَوْمَ يُسْحَبُونَ فِي النَّارِ عَلَى وُجُوهِهِمْ ذُوقُوا مَسَّ سَقَرَ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٥٨٩) .

قد سبق من المصنف إخراجه في القدر رقم (٢١٥٧) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الحادي والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الواقعة)

٣٢٩٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، وَعَبْدُ الرَّحِيمِ بْنُ سُلَيْمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، قَالَ : حَدَّثَنَا أَبُو سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « يَقُولُ اللهُ : أَعْدَدْتُ لِعِبَادِيَ الصَّالِحِينَ مَا لاَ عَيْنٌ رَأَتْ ، وَلاَ أُذُنٌ سَمِعَتْ ، وَلاَ خَطَرَ عَلَى قَلْبِ بَشَرٍ ، وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ : ﴿فَلاَ تَعْلَمُ نَفْسٌ مَا أُخْفِيَ لَهُمْ مِنْ قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَاءً بِمَا كَانُوا يَعْمَلُونَ﴾ ، وَفِي الْجَنَّةِ شَجَرَةٌ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ لاَ يَقْطَعُهَا ، وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ﴾ ، وَمَوْضِعُ سَوْطٍ فِي الْجَنَّةِ خَيْرٌ مِنَ الدُّنْيَا وَمَا فِيهَا ، وَاقْرَءُوا إِنْ شِئْتُمْ ﴿فَمَنْ زُحْزِحَ عَنِ النَّارِ وَأُدْخِلَ الْجَنَّةَ فَقَدْ فَازَ وَمَا الْحَيَاةُ الدُّنْيَا إِلاَّ مَتَاعُ الْغُرُورِ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٤٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٣٨) من طريق محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٤٨٢) ، والبخاري (بدء الخلق / ما جاء في صفة الجنة إلخ ، ٣٢٥٢) من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة . والبخاري (٣٢٤٤) ، ومسلم (الجنة / صفة الجنة ، ٢٨٢٤) ، والترمذي (٣١٩٧) من طريق الأعرج . والترمذي (صفة الجنة ، ٢٥٢٣) مختصرًا من طريق سعيد المقبري . وأحمد (٢ / ٣٧٠) من طريق أبي رافع . وأحمد (٢ / ٤٦٦) من طريق أبي صالح . كلهم عن أبي هريرة ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو

حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيخ. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه مع ما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان محمد بن عمرو من رجال الحسن لذاته ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، والحديث أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الواقعة)

٣٢٩٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ فِي الْجَنَّةِ لَشَجَرَةً يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي ظِلِّهَا مِائَةَ عَامٍ ؛ لا يَقْطَعُهَا ، وَإِنْ شِئْتُمْ فَاقْرَءُوا ﴿وَظِلٍّ مَمْدُودٍ وَمَاءٍ مَسْكُوبٍ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٣٤٣) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٣٤) ، والبخاري (بدء الخلق / في صفة الجنة إلخ ، ٣٢٥١) من خريق سعيد . وأحمد (٣ / ١١٠) من خريق سليم بن حيان . و(٣ / ٢٠٧) من خريق شيبان . والطبري في التفسير (٢٧ / ٢١٤) من خريق عمران . أربعتهم عن قتادة ، عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر كما تقدم في الحديث

الذي مر قريبًا (٣٢٨٦) . بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة ؛ فإنه من مدلسي المرتبة الثالثة عند الحافظ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة مع ما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ والحديث أخرجه البخاري ، وفيه صرح قتادة بالسماع ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المجادلة)

٣٣٠١ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا يُونُسُ ، عَنْ شَيْبَانَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، حَدَّثَنَا أَنَسُ بْنُ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ يَهُودِيًّا أَتَى عَلَى النَّبِيِّ ﷺ وَأَصْحَابِهِ ، فَقَالَ : السَّامُ عَلَيْكُمْ ، فَرَدَّ عَلَيْهِ الْقَوْمُ ، فَقَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ : «هَلْ تَدْرُونَ مَا قَالَ هَذَا» ؟ قَالُوا : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، سَلَّمَ يَا نَبِيَّ اللهِ ، قَالَ : «لاَ ، وَلَكِنَّهُ قَالَ كَذَا وَكَذَا» ، رُدُّوهُ عَلَيَّ ، فَرَدُّوهُ ، قَالَ : «قُلْتَ : السَّامُ عَلَيْكُمْ» ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ نَبِيُّ اللهِ ﷺ عِنْدَ ذَلِكَ : «إِذَا سَلَّمَ عَلَيْكُمْ أَحَدٌ مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ؛ فَقُولُوا : عَلَيْكَ مَا قُلْتَ» ، قَالَ : ﴿وَإِذَا جَاءُوكَ حَيَّوْكَ بِمَا لَمْ يُحَيِّكَ بِهِ اللَّهُ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٠٥) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢١٤) ، وابن ماجه (الأدب / رد السلام على أهل الذمة ، ٣٦٩٧) من طريق سعيد . وأحمد (٣ / ١٤٤) من طريق أبان . ومسلم (السلام / النهي

عن ابتداء أهل الكتاب بالسلام إلخ ، ٢١٦٣) ، وأبو داود (الأدب / باب في السلام على أهل الذمة ، ٥٢٠٧) من طريق شعبة . ثلاثتهم (سعيد ، وأبان ، وشعبة) عن قتادة. و البخاري (استتابة المرتدين / إذا عرض الذمي وغيره بسب النبي ﷺ ، ٦٩٢٦) من طريق هشام بن زيد . وأحمد (٣ / ٢٤١) من طريق ثابت . ثلاثتهم (قتادة ، وهشام ، وثابت) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن هنا .

ولما كان من عادة الترمذي التورع في الحكم على الحديث ، ويتقي تصحيح حديث مَن وجد فيه أدنى مقدار من التدليس ؛ توقف في تصحيح هذا الإسناد أيضًا ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع قتادة بغير واحد في روايته عن أنس ﷺ ، مع ما يشهد للحديث من أحاديث الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، ورجاله رجال الصحيح لا محالة ، بل أخرجه الشيخان ولو من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الحشر)

٣٣٠٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : «حَرَّقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَخْلَ بَنِي النَّضِيرِ ، وَقَطَّعَ ، وَهِيَ الْبُوَيْرَةُ ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿مَا قَطَعْتُمْ مِنْ لِينَةٍ أَوْ تَرَكْتُمُوهَا قَائِمَةً عَلَى أُصُولِهَا فَبِإِذْنِ اللهِ وَلِيُخْزِيَ الْفَاسِقِينَ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٢٦٧) .

قد سبق من المصنف إخراجه في السير برقم (١٥٥٢) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الخامس والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الحشر)

٣٣٠٤ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ غَزْوَانَ ، عَنْ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ بَاتَ بِهِ ضَيْفٌ ، فَلَمْ يَكُنْ عِنْدَهُ إِلاَّ قُوتُهُ وَقُوتُ صِبْيَانِهِ ، فَقَالَ لامْرَأَتِهِ : نَوِّمِي الصِّبْيَةَ ، وَأَطْفِئِي السِّرَاجَ ، وَقَرِّبِي لِلضَّيْفِ مَا عِنْدَكِ ، فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤١٩) .

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار / باب قوله تعالى ويؤثرون إلخ ، ٣٧٩٨) من طريق عبد الله بن داود . والبخاري (التفسير ، ٤٨٨٩) من طريق أبي أسامة . ومسلم (الأشربة / إكرام الضيف إلخ ، ٢٠٥٤) من طريق جرير بن عبد الحميد . ثلاثتهم (عبدالله، وأبو أسامة ، وجرير) عن فضيل به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن فضيل بن غزوان من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الممتحنة)

٣٣٠٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ مُحَمَّدٍ ، هُوَ ابْنُ الْحَنَفِيَّةِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَقُولُ : بَعَثَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنَا وَالزُّبَيْرَ ، وَالْمِقْدَادَ بْنَ الأَسْوَدِ ، فَقَالَ : «انْطَلِقُوا حَتَّى تَأْتُوا رَوْضَةَ خَاخٍ ، فَإِنَّ فِيهَا ظَعِينَةً مَعَهَا كِتَابٌ ، فَخُذُوهُ مِنْهَا ، فَأْتُونِي بِهِ، فَخَرَجْنَا تَتَعَادَى بِنَا خَيْلُنَا حَتَّى أَتَيْنَا الرَّوْضَةَ ؛ فَإِذَا نَحْنُ بِالظَّعِينَةِ ، فَقُلْنَا : أَخْرِجِي الْكِتَابَ ، فَقَالَتْ : مَا مَعِي مِنْ كِتَابٍ ، فَقُلْنَا : لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ ، أَوْ لَتُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ ، قَالَ : فَأَخْرَجَتْهُ مِنْ عِقَاصِهَا ، قَالَ : فَأَتَيْنَا بِهِ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَإِذَا هُوَ مِنْ حَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ إِلَى نَاسٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ بِمَكَّةَ ؛ يُخْبِرُهُمْ بِبَعْضِ أَمْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : «مَا هَذَا يَا حَاطِبُ» ؟ قَالَ : لاَ تَعْجَلْ عَلَيَّ يَا رَسُولَ اللهِ ، إِنِّي كُنْتُ امْرَأً مُلْصَقًا فِي قُرَيْشٍ ، وَلَمْ أَكُنْ مِنْ أَنْفُسِهَا ، وَكَانَ مَنْ مَعَكَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ لَهُمْ قَرَابَاتٌ يَحْمُونَ بِهَا أَهْلِيهِمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِمَكَّةَ ، فَأَحْبَبْتُ إِذْ فَاتَنِي ذَلِكَ مِنْ نَسَبٍ فِيهِمْ أَنْ أَتَّخِذَ فِيهِمْ يَدًا يَحْمُونَ بِهَا قَرَابَتِي ، وَمَا فَعَلْتُ ذَلِكَ كُفْرًا وَلاَ ارْتِدَادًا عَنْ دِينِي ، وَلاَ رِضًا بِالْكُفْرِ بَعْدَ الإِسْلاَمِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «صَدَقَ» ، فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ : دَعْنِي يَا رَسُولَ اللهِ ؛ أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا ، فَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللهَ اطَّلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ ، فَقَالَ : اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ ؛ فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ» ، قَالَ : وَفِيهِ أُنْزِلَتْ هَذِهِ السُّورَةُ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لاَ تَتَّخِذُوا عَدُوِّي وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ ، السُّورَةَ ، قَالَ عَمْرٌو : وَقَدْ رَأَيْتُ ابْنَ أَبِي رَافِعٍ ، وَكَانَ كَاتِبًا لِعَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَفِيهِ عَنْ عُمَرَ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ .

وَرَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ عَنْ سُفْيَانَ بْنِ عُيَيْنَةَ هَذَا الْحَدِيثَ نَحْوَ هَذَا ، وَذَكَرُوا هَذَا

الْحَرْفَ : وَقَالُوا لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَتُلْقِيَنَّ الثِّيَابَ ، وَقَدْ رُوِيَ أَيْضًا عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ نَحْوَ هَذَا الْحَدِيثِ ، ذَكَرَ بَعْضُهُمْ فِيهِ : فَقَالَ لَتُخْرِجِنَّ الْكِتَابَ أَوْ لَنُجَرِّدَنَّكِ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٢٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٨٠) ، والبخاري (الجهاد / باب الجاسوس إلخ ، ٣٠٠٧) عن علي بن عبد الله . والبخاري (المغازي / غزوة الفتح إلخ ، ٤٢٧٤) عن قتيبة بن سعيد . والبخاري (التفسير / سورة الممتحنة ، ٤٨٩٠) عن الحميدي . ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل حاطب بن أبي بلتعة إلخ ، ٢٤٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وعمرو الناقد ، وزهير بن حرب ، وإسحاق بن إبراهيم . وأبو داود (الجهاد / في حكم الجاسوس إذا كان مسلمًا ، ٢٦٥٠) عن مسدد . كلهم عن سفيان به . وأخرجه أحمد (١ / ١٠٥ ، ١٣١)، والبخاري (المغازي ، ٣٩٨٣) من طريق أبي عبد الرحمن السلمي ، عن علي ﷺ نحوه بفرق يسير .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن علي ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الممتحنة)

٣٣٠٦ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : مَا كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَمْتَحِنُ إِلاَّ بِالآيَةِ الَّتِي قَالَ اللهُ ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُؤْمِنَاتُ يُبَايِعْنَكَ﴾ الآيَةَ . قَالَ مَعْمَرٌ : فَأَخْبَرَنِي ابْنُ طَاوُوسٍ

عَنْ أَبِيهِ قَالَ : مَا مَسَّتْ يَدُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَدَ امْرَأَةٍ إِلاَّ امْرَأَةً يَمْلِكُهَا .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٦٤٠) .

أخرجه البخاري (الأحكام / بيعة النساء ، ٧٢١٤) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر مختصرًا . وأحمد (٦ / ١١٤) من طريق أبي أويس . والبخاري (الشروط / ما يجوز من الشروط في الأحكام إلخ ، ٢٧١٣) ، وابن ماجه (بيعة النساء ، ٢٨٧٥) من طريق عقيل . ومسلم (الإمارة / كيفية بيعة النساء ، ١٨٦٦) من طريق يونس بن يزيد . وأبو داود (الخراج والفيء/ ما جاء في البيعة ، ٢٩٤١) من طريق مالك . كلهم عن الزهري به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر مثل ما تقدم في الحديث الذي مر قريبًا (٣٢٨٦) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة مع ما يشهد له من أحاديث الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الجمعة)

٣٣١١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ أَبِي سُفْيَانَ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : بَيْنَمَا النَّبِيُّ ﷺ يَخْطُبُ يَوْمَ الْجُمُعَةِ قَائِمًا ؛ إِذْ قَدِمَتْ عِيرُ الْمَدِينَةِ ، فَابْتَدَرَهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى لَمْ يَبْقَ مِنْهُمْ إِلاَّ اثْنَا عَشَرَ رَجُلاً ، فِيهِمْ أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ رضي الله عنهما ، وَنَزَلَتْ الآيَةُ : ﴿وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً أَوْ لَهْوًا انْفَضُّوا إِلَيْهَا

وَتَرَكُوكَ قَائِمًا﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ سَالِمِ بْنِ أَبِي الْجَعْدِ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِنَحْوِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٢٣٩) .

أخرجه مسلم (الجمعة / باب القادم ، ٨٦٣) من طريق هشيم . والبخاري (التفسير، ٤٨٩٩) ، ومسلم (الجمعة / قوله تعالى : وإذا رأوا تجارة إلخ ، ٨٦٣) من طريق خالد الطحان . كلاهما (هشيم ، وخالد) عن حصين ، عن أبي سفيان ، وسالم بن أبي الجعد . كلاهما عن جابر ﷺ . والبخاري (الجمعة / إذا نفر الناس عن الإمام إلخ ، ٩٣٦) من طريق زائدة . والبخاري (البيوع / التجارة في البحر ، ٢٠٦٤) من طريق محمد بن فضيل . ومسلم من طريق جرير، وعبد الله بن إدريس . كلهم عن حصين ، عن سالم بن أبي الجعد، عن جابر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن أبا سفيان لم يسمع من جابر ﷺ إلا أربعة أحاديث ، قال ابن المديني : أبو سفيان يُكتب حديثه ، وليس بالقوي . وقال أبو حاتم عن شعبة : لم يسمع سفيان من جابر إلا أربعة أحاديث ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق . قلنا : و هذا الحديث أحد تلك الأربعة ، وانظر ترجمة أبي سفيان في تهذيب الحافظ ، فلا بأس إذاً ، والحديث أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا لمجيئه عن حصين من غير وجه ، مع ما له من شاهد عند البزار (كما في الكشف ، ٢٢٧٣) من حديث ابن عباس ﷺ نحوه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والسبعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المنافقين)

٣٣١٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ : كُنْتُ مَعَ عَمِّي ، فَسَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ ابْنَ سَلُولَ يَقُولُ لأَصْحَابِهِ : ﴿لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ ، وَ ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لِيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ﴾ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لِعَمِّي ، فَذَكَرَ ذَلِكَ عَمِّي للنَّبِيِّ ﷺ ، فَدَعَانِي النَّبِيُّ ﷺ ، فَحَدَّثْتُهُ ، فَأَرْسَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِلى عَبْدِ اللهِ بْنِ أُبَيٍّ وَأَصْحَابِهِ ، فَحَلَفُوا مَا قَالُوا ، فكَذَّبَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ وَصَدَّقَهُ ، فَأَصَابَنِي شَيْءٌ لَمْ يُصِبْنِي قَطُّ مِثْلُهُ ، فَجَلَسْتُ فِي الْبَيْتِ ، فَقَالَ عَمِّي : مَا أَرَدْتَ إِلاَّ أَنْ كَذَّبَكَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَمَقَتَكَ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالى ﴿إِذَا جَاءَكَ الْمُنَافِقُونَ﴾ ، فَبَعَثَ إِلَيَّ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَقَرَأَهَا ، ثُمَّ قَالَ : « إِنَّ اللهَ قَدْ صَدَّقَكَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٦٧٨) .

أخرجه البخاري (التفسير / قوله تعالى : ذلك بأنهم آمنوا إلخ ، ٤٩٠٠ ، ٤٩٠١) ، ومسلم (صفات المنافقين وأحكامهم ، ٢٧٧٢) من طريق إسرائيل . والبخاري (٤٩٠٣) ، ومسلم من طريق زهير . كلاهما عن أبي إسحاق . وأحمد (٤ / ٣٦٩) ، والبخاري (٤٩٠٢) ، والترمذي (٣٣١٤) من طريق محمد بن كعب القرظي . وأحمد (٤ / ٣٧٠) من طريق أبي حمزة . والترمذي (٣٣١٣) من طريق أبي سعد الأزدي . أربعتهم (أبو إسحاق ، ومحمد بن كعب ، وأبو حمزة ، وأبو سعد) عن زيد بن أرقم ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، قال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا

إسرائيل ، وسماعه منه بعد تغيره ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة . قلنا : وقد صرح بالسماع عن زيد ابن أرقم ﷺ عند البخاري .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِمجيء الحديث عن زيد بن أرقم ﷺ منخريق غير أبي إسحاق كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المنافقين)

٣٣١٣ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ ، عَنِ السُّدِّيِّ ، عَنْ أَبِي سَعْدٍ الأَزْدِيِّ ، حَدَّثَنَا زَيْدُ بْنُ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ : غَزَوْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ وَكَانَ مَعَنَا أُنَاسٌ مِنَ الأَعْرَابِ ، فَكُنَّا نَبْتَدِرُ الْمَاءَ ، وَكَانَ الأَعْرَابُ يَسْبِقُونَّا إِلَيْهِ ، فَسَبَقَ أَعْرَابِيٌّ أَصْحَابَهُ ، فَيَسْبَقُ الأَعْرَابِيُّ ، فَيَمْلأُ الْحَوْضَ ، وَيَجْعَلُ حَوْلَهُ حِجَارَةً ، وَيَجْعَلُ النِّطْعَ عَلَيْهِ حَتَّى يَجِيءَ أَصْحَابُهُ ، قَالَ : فَأَتَى رَجُلٌ مِنَ الأَنْصَارِ أَعْرَابِيًّا ، فَأَرْخَى زِمَامَ نَاقَتِهِ لِتَشْرَبَ ، فَأَبَى أَنْ يَدَعَهُ ، فَانْتَزَعَ قِبَاضَ الْمَاءِ ، فَرَفَعَ الأَعْرَابِيُّ خَشَبَتَهُ ، فَضَرَبَ بِهَا رَأْسَ الأَنْصَارِيِّ ، فَشَجَّهُ ، فَأَتَى عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيّ رَأْسَ الْمُنَافِقِينَ ، فَأَخْبَرَهُ ، وَكَانَ مِنْ أَصْحَابِهِ ، فَغَضِبَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ، ثُمَّ قَالَ : لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ . الحديث بنحوه ، وفيه زيادات ليس في الحديث السابق .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، إلا أن المزي نقل في الأطراف

(٣٦٩١) قوله : «حسن» فقط .

انفرد الترمذي بهذا السياق والإسناد معًا . وله طرق أخر مر ذكرها في الحديث السابق .

والحديث رجاله ثقات إلا أن أبا سعد الأزدي ، ذكره ابن حبان في الثقات ، عداده في المجهولين حالاً ، وقال الحافظ في التقريب : مقبول .

وإلا ما تُكلم في السُدِّي الكبير إسماعيل بن عبد الرحمن ، قال الذهبي في الكاشف : حسن الحديث . وقال النسائي : ليس به بأس . قال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يُحتج به . وقال ابن معين : ضعيف . وقال أحمد : ثقة . وقال مرةً : مقارب الحديث ، صالح . وقال الحافظ: صدوق ، يهِم ، ورُمي بالتشيع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لِمجيء الحديث عن زيد بن أرقم ﷺ من غير هذا الوجه نحوه ؛ وإن كان في حديث السدي ، وأبي سعد زيادات لا تروى إلا بهذا الإسناد .

ولما كان القصور في الإسناد من موضعين ، والجابر قاصر عن ترقيته إلى درجة الصحيح ؛ فالظاهر أن ما نقله المزي في الأطراف من قول الترمذي : «حسن» هو الأولى بالصواب ، والله أعلم .

فتحسين الترمذي لهذا الحديث متجه ، وأما التصحيح ؛ فلا . والله أعلم .

الحديث الحادي والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المنافقين)

٣٣١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الْحَكَمِ بْنِ عُتَيْبَةَ ، قَال : سَمِعْتُ مُحَمَّدَ بْنَ كَعْبٍ الْقُرَظِيَّ مُنْذُ أَرْبَعِينَ سَنَةً يُحَدِّثُ عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ أَنَّ عَبْدَ اللهِ بْنَ أُبَيٍّ قَالَ فِي غَزْوَةِ تَبُوكَ : ﴿لَئِنْ رَجَعْنَا إلى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ ﴾ قَالَ : فَأَتَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ ، فَذَكَرْتُ ذَلِكَ لَهُ ، فَحَلَفَ مَا قَالَهُ،

فَلاَمَنِي قَوْمِي ، وَقَالُوا : مَا أَرَدْتَ إِلاَّ هَذِهِ ، فَأَتَيْتُ الْبَيْتَ ، وَنِمْتُ كَئِيبًا حَزِينًا ، فَأَتَانِي النَّبِيُّ ﷺ أَوْ أَتَيْتُهُ ، فَقَالَ : « إِنَّ اللهَ قَدْ صَدَّقَكَ » ، قَالَ : فَنَزَلَتْ هَذِهِ الآيَةَ : ﴿هُمِ الَّذِينَ يَقُولُونَ لاَ تُنْفِقُوا عَلَى مَنْ عِنْدَ رَسُولِ اللهِ حَتَّى يَنْفَضُّوا﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٦٨٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٦٩) من طريق محمد بن جعفر . وأحمد (٤ / ٣٧٠) من طريق هاشم . ومن طريق معاذ بن نصر . والبخاري (التفسير ، ٤٩٠٢) من طريق آدم . أربعتهم (محمد بن جعفر ، وهاشم ، ومعاذ ، وآدم) عن شعبة ، عن الحكم ، عن محمد بن كعب القرظي . وله طرق أخرى سبق ذكرها في الحديث السابق برقم (٣٣١٢) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن زيد بن أرقم ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المنافقين)

٣٣١٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ : كُنَّا فِي غَزَاةٍ ، قَالَ سُفْيَانُ : يَرَوْنَ أَنَّهَا غَزْوَةُ بَنِي الْمُصْطَلِقِ ، فَكَسَعَ رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ ، فَقَالَ الْمُهَاجِرِيُّ : يَالَلْمُهَاجِرِينَ ! وَقَالَ الأَنْصَارِيُّ : يَالَلأَنْصَارِ ، فَسَمِعَ ذَلِكَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَقَالَ : « مَا بَالُ دَعْوَى الْجَاهِلِيَّةِ » ؟ قَالُوا : رَجُلٌ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ كَسَعَ رَجُلاً مِنَ الأَنْصَارِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « دَعُوهَا فَإِنَّهَا مُنْتِنَةٌ » فَسَمِعَ ذَلِكَ عَبْدُ اللهِ بْنُ أُبَيٍّ ابْنُ سَلُولٍ ، فَقَالَ : أَوَقَدْ فَعَلُوهَا ؟ وَاللهِ ! لَئِنْ

رَجَعْنَا إِلَى الْمَدِينَةِ لَيُخْرِجَنَّ الأَعَزُّ مِنْهَا الأَذَلَّ . فَقَالَ عُمَرُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! دَعْنِي أَضْرِبْ عُنُقَ هَذَا الْمُنَافِقِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «دَعْهُ ، لاَ يَتَحَدَّثِ النَّاسُ أَنَّ مُحَمَّدًا يَقْتُلُ أَصْحَابَهُ»، وقَالَ غَيْرُ عَمْرٍو : فَقَالَ لَهُ ابْنُهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ اللهِ : وَاللهِ ! لا تَنْقَلِبُ حَتَّى تُقِرَّ أَنَّكَ الذَّلِيلُ ، وَرَسُولُ اللهِ ﷺ الْعَزِيزُ ، فَفَعَلَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٥٢٥) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٩٣) عن حسين بن محمد . والبخاري (التفسير ، ٤٩٠٥) عن علي ﷺ . والبخاري (٤٩٠٧) عن الحميدي . ومسلم (نصر الأخ ظالمًا أو مظلوما ، ٢٥٨٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة ، وزهير ، وأحمد بن عبدة . كلهم عن سفيان به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سفيان من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التغابن)

٣٣١٧ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، حَدَّثَنَا سِمَاكُ بْنُ حَرْبٍ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ؛ وَسَأَلَهُ رَجُلٌ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ وَأَوْلادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ ، قَالَ : هَؤُلاَءِ رِجَالٌ أَسْلَمُوا مِنْ أَهْلِ مَكَّةَ ، وَأَرَادُوا أَنْ يَأْتُوا النَّبِيَّ ﷺ ، فَأَبَى أَزْوَاجُهُمْ وَأَوْلادُهُمْ أَنْ يَدَعُوهُمْ أَنْ يَأْتُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَلَمَّا أَتَوْا رَسُولَ اللهِ ﷺ ؛ رَأَوُا النَّاسَ قَدْ فَقُهُوا فِي الدِّينِ ، هَمُّوا أَنْ يُعَاقِبُوهُمْ ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِنَّ مِنْ أَزْوَاجِكُمْ

وَأَوْلادِكُمْ عَدُوًّا لَكُمْ فَاحْذَرُوهُمْ﴾ ، الآيَةَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦١٢٣) .

أخرجه الطبراني في الكبير (١١٧٢٠) من طريق عبد الله بن صالح العجلي ، عن إسرائيل به . وقال الحافظ ابن كثير في التفسير (٨ / ١٣٩) : ورُوي من طريق العوفي ، عن ابن عباس نحوه ، وهكذا قال عكرمة مولاه سواء .

ونقله السيوطي في الدر المنثور (١٠ / ٢٥) فقال : وأخرج عبد بن حميد ، وابن مردويه عن ابن عباس رضي الله عنهما في الآية قال : كان الرجل يريد الهجرة فتحبسه امرأته وولده ، فيقول : إنا والله لئن جمع الله بيني وبينكم في دار الهجرة لأفعلن ولأفعلن ، فجمع الله بينهم في دار الهجرة ، فأنزل الله { وإن تعفوا وتصفحوا وتغفروا } .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ؛ قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين . وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث . وكان شعبة يضعفه ، و قال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه ، قال الدارقطني: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة. وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن ابن عباس ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة التحريم)

٣٣١٨ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي ثَوْرٍ ، قَالَ : سَمِعْتُ ابْنَ عَبَّاسٍ ﷺ يَقُولُ : لَمْ أَزَلْ حَرِيصًا أَنْ أَسْأَلَ عُمَرَ ﷺ عَنِ الْمَرْأَتَيْنِ مِنْ أَزْوَاجِ النَّبِيِّ ﷺ اللَّتَيْنِ قَالَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ : ﴿إِنْ تَتُوبَا إِلَى اللهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا﴾ ، الحديث بطوله .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ .

اختلفت النسخ هنا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة قوله : « حسن صحيح غريب » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٠٧) .

وقد سبق من المصنف إخراج طرف من هذا الحديث الطويل في صفة القيامة والزهد (٢٤٦١) ، وسبق منا تخريجه مفصلاً ، ثم تطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الخامس والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الجن)

٣٣٢٣ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنِي أَبُو الْوَلِيدِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : مَا قَرَأَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى الْجِنِّ وَلاَ رَآهُمْ ، انْطَلَقَ رَسُولُ اللهِ ﷺ فِي طَائِفَةٍ مِنْ أَصْحَابِهِ عَامِدِينَ إِلَى سُوقِ عُكَاظٍ ؛ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الشَّيَاطِينِ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْهِمُ الشُّهُبُ ، فَرَجَعَتِ الشَّيَاطِينُ إِلَى قَوْمِهِمْ ، فَقَالُوا : مَا لَكُمْ ؟ قَالُوا : حِيلَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، وَأُرْسِلَتْ عَلَيْنَا الشُّهُبُ، فَقَالُوا : مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ إِلاَ أَمْرٌ حَدَثَ ، فَاضْرِبُوا مَشَارِقَ الأَرْضِ

وَمَغَارِبَهَا ، فَانْظُرُوا مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، قَالَ : فَانْطَلَقُوا يَضْرِبُونَ مَشَارِقَ الأَرْضِ وَمَغَارِبَهَا يَبْتَغُونَ مَا هَذَا الَّذِي حَالَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، فَانْصَرَفَ أُولَئِكَ النَّفَرُ الَّذِينَ تَوَجَّهُوا نَحْوَ تِهَامَةَ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ وَهُوَ بِنَخْلَةَ عَامِدًا إِلى سُوقِ عُكَاظٍ ، وَهُوَ يُصَلِّي بِأَصْحَابِهِ صَلاَةَ الْفَجْرِ ، فَلَمَّا سَمِعُوا الْقُرْآنَ ؛ اسْتَمَعُوا لَهُ ، فَقَالُوا : هَذَا وَاللهِ الَّذِي حَالَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ خَبَرِ السَّمَاءِ ، قَالَ : فَهُنَالِكَ رَجَعُوا إِلى قَوْمِهِمْ ، فَقَالُوا: يَا قَوْمَنَا ! ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلى الرُّشْدِ فَآمَنَّا بِهِ وَلَنْ نُشْرِكَ بِرَبِّنَا أَحَدًا﴾ ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَلَى نَبِيِّهِ ﷺ : ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ نَفَرٌ مِنَ الْجِنِّ﴾ ، وَإِنَّمَا أُوحِيَ إِلَيْهِ قَوْلُ الْجِنِّ .

٣٣٢٣ - وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ : قَوْلُ الْجِنِّ لِقَوْمِهِمْ : ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ ؛ قَالَ : لَمَّا رَأَوْهُ يُصَلِّي وَأَصْحَابُهُ يُصَلُّونَ بِصَلاَتِهِ ، فَيَسْجُدُونَ بِسُجُودِهِ ؛ قَالَ : تَعَجَّبُوا مِنْ طَوَاعِيَةِ أَصْحَابِهِ لَهُ ، قَالُوا لِقَوْمِهِمْ : ﴿لَمَّا قَامَ عَبْدُ اللهِ يَدْعُوهُ كَادُوا يَكُونُونَ عَلَيْهِ لِبَدًا﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٥٢) .

أخرجه أخرج الأول البخاري (الأذان / الجهر بقراءة صلاة الصبح ، ٧٧٣) ، ومسلم (الصلاة / باب الجهر بالقراءة في الصبح إلخ ، ٤٤٩) ، وأحمد (١/ ٢٥٢) من طريق أبي عوانة ، عن أبي بشر . وأحمد (١ / ٢٧٤) ، والترمذي (٣٣٢٤) من طريق أبي إسحاق . وأحمد (١ / ٣٢٣) من طريق سماك بن حرب . ثلاثتهم (أبو بشر ، وأبو إسحاق ، وسماك) عن سعيد بن جبير به .

والثاني أخرجه أحمد (١ / ٢٧٠) عن مؤمل ، عن أبي عوانة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سعيد بن جبير من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

وأما الحديث الثاني ؛ فلا يُروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به أبو عوانة ، فالحكم اللائق به : « صحيح غريب » ، أو « صحيح » فقط . والله أعلم .

الحديث السادس والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الجن)

٣٣٢٤ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يُوسُفَ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، حَدَّثَنَا أَبُو إِسْحَاقَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ الْجِنُّ يَصْعَدُونَ إِلَى السَّمَاءِ يَسْتَمِعُونَ الْوَحْيَ ، فَإِذَا سَمِعُوا الْكَلِمَةَ ؛ زَادُوا فِيهَا تِسْعًا ، فَأَمَّا الْكَلِمَةُ ؛ فَتَكُونُ حَقًّا ، وَأَمَّا مَا زَادُوهُ ؛ فَيَكُونُ بَاطِلاً ، فَلَمَّا بُعِثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ مُنِعُوا مَقَاعِدَهُمْ، فَذَكَرُوا ذَلِكَ لإِبْلِيسَ ، وَلَمْ تَكُنِ النُّجُومُ يُرْمَى بِهَا قَبْلَ ذَلِكَ ، فَقَالَ لَهُمْ إِبْلِيسُ : مَا هَذَا إِلاَّ مِنْ أَمْرٍ قَدْ حَدَثَ فِي الأَرْضِ ، فَبَعَثَ جُنُودَهُ ، فَوَجَدُوا رَسُولَ اللهِ ﷺ قَائِمًا يُصَلِّي بَيْنَ جَبَلَيْنِ أُرَاهُ قَالَ بِمَكَّةَ ، فَلَقُوهُ ، فَأَخْبَرُوهُ ، فَقَالَ : هَذَا الَّذِي حَدَثَ فِي الأَرْضِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٥٨٨) .

قد مر تخريجه آنفًا برقم (٣٣٢٣) ، فقد رُوي الحديث من طريق أبي إسحاق ، وأبي بشر ، وسماك بن حرب ، ثلاثتهم عن سعيد بن جبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، قال الفسوي : قال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا

إسرائيل ، وسماعه منه بعد تغيره ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع أبي إسحاق بغير واحد .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة المدثر)

٣٣٢٥ – حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، حَدَّثَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ؛ وَهُوَ يُحَدِّثُ عَنْ فَتْرَةِ الْوَحْيِ ، فَقَالَ فِي حَدِيثِهِ : «بَيْنَمَا أَنَا أَمْشِي سَمِعْتُ صَوْتًا مِنَ السَّمَاءِ ، فَرَفَعْتُ رَأْسِي ، فَإِذَا الْمَلَكُ الَّذِي جَاءَنِي بِحِرَاءَ جَالِسٌ عَلَى كُرْسِيٍّ بَيْنَ السَّمَاءِ وَالأَرْضِ، فَجُئِثْتُ مِنْهُ رُعْبًا ، فَرَجَعْتُ ، فَقُلْتُ : زَمِّلُونِي ، زَمِّلُونِي ، فَدَثَّرُونِي ، فَأَنْزَلَ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ ﴿يَا أَيُّهَا الْمُدَّثِّرُ قُمْ فَأَنْذِرْ﴾ إِلى قَوْلِهِ ﴿وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾ قَبْلَ أَنْ تُفْرَضَ الصَّلَاةُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ يَحْيَى بْنُ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ ، وَأَبُو سَلَمَةَ اسْمُهُ عَبْدُ اللهِ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣١٥٢) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٢٥) ، والبخاري (بدء الوحي / إذا أحدكم آمين إلخ ، ٤) ، و(التفسير ، ٤٩٢٥ ، ٤٩٢٦) ، ومسلم (الإيمان / بدء الوحي إلى النبي ﷺ ، ١٦١) من طريق عقيل . وأحمد (٣ / ٣٧٧) من طريق محمد بن أبي حفصة . والبخاري (التفسير ، ٤٩٥٤) ، ومسلم من طريق يونس . ثلاثتهم عن الزهري .

وأخرجه أحمد (٣ / ٣٠٦) ، والبخاري (التفسير ، ٤٩٢٢) ، ومسلم من طريق يحيى بن أبي كثير . كلاهما (الزهري ، ويحيى) عن أبي سلمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة ولمجيء الحديث عن أبي سلمة ، عن جابر ﷺ من غير الوجه كما مر في التخريج .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه الشيخان؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القيامة)

٣٣٢٩ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ مُوسَى بْنِ أَبِي عَائِشَةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْقُرْآنُ ؛ يُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَهُ ، يُرِيدُ أَنْ يَحْفَظَهُ ، فَأَنْزَلَ اللهُ : ﴿لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ﴾ . قَالَ : فَكَانَ يُحَرِّكُ بِهِ شَفَتَيْهِ ، وَحَرَّكَ سُفْيَانُ شَفَتَيْهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٦٣٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٠) ، والبخاري (التفسير / القيامة ، ٤٩٢٧) من طريق سفيان . وأحمد (١ / ٣٤٣) ، ومسلم (الصلاة / الاستماع للقراءة ، ٤٤٨) من طريق أبي عوانة . والبخاري (التفسير ، ٤٩٢٩) ، ومسلم من طريق جرير . والنسائي في الكبرى (٧٩٧٨) من طريق عبيدة . أربعتهم عن موسى بن أبي عائشة . والنسائي في الكبرى (١١٦٣٥ ، ١١٦٣٦) من طريق عمرو بن دينار ، وأبي إسحاق . ثلاثتهم (موسى ، وعمرو ، وأبو إسحاق) عن سعيد بن جبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سعيد بن جبير من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثمانون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة ويل للمطففين)

٣٣٣٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ ، عَنِ الْقَعْقَاعِ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ الْعَبْدَ إِذَا أَخْطَأَ خَطِيئَةً ؛ نُكِتَتْ فِي قَلْبِهِ نُكْتَةٌ سَوْدَاءُ ، فَإِذَا هُوَ نَزَعَ وَاسْتَغْفَرَ وَتَابَ ؛ سُقِلَ قَلْبُهُ ، وَإِنْ عَادَ ؛ زِيدَ فِيهَا حَتَّى تَعْلُوَ قَلْبَهُ ، وَهُوَ الرَّانُ الَّذِي ذَكَرَ اللهُ ﴿كَلاَّ بَلْ رَانَ عَلَى قُلُوبِهِمْ مَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٢٨٦٢) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق الليث . وأخرجه أحمد (٢ / ٢٩٧) من طريق صفوان بن عيسى . وابن ماجه (٤٢٤٤) من طريق حاتم بن إسماعيل ، والوليد بن مسلم . أربعتهم (الليث ، وصفوان ، وحاتم ، والوليد) عن محمد بن عجلان به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ » ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم : وقال الترمذي (٢٦٣٨) : سمعت ابن أبي عمر يقول : سمعت ابن عيينة يقول : محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث ، وقد بين في الحديث (٢٧٤٦) أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ . وذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لمجيء الحديث نحوه عن النبي ﷺ من غير وجه ، فروى ذلك عنه غير واحد من الصحابة ، انظر مثلاً : «الدر المنثور» (١٠ / ٢١٧) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة ويل للمطففين)

٣٣٣٦ – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنِ ابْنِ عَوْنٍ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ﴿يَوْمَ يَقُومُ النَّاسُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ قَالَ : يَقُومُ أَحَدُهُمْ فِي الرَّشْحِ إِلَى أَنْصَافِ أُذُنَيْهِ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة والهندية : «حسن صحيح» ، وفي التحفة «صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٧٧٤٣) أيَّ حكم عليه.

قد سبق من المصنف إخراجه في صفة القيامة رقم (٢٤٢٢) ، وسبق منا تخريجه و تطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الحادي والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة إذا السماء انشقت)

٣٣٣٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الأَسْوَدِ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ نُوقِشَ الْحِسَابَ هَلَكَ» ، قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنَّ اللهَ يَقُولُ : ﴿فَأَمَّا مَنْ أُوتِيَ كِتَابَهُ بِيَمِينِهِ﴾ إِلى قَوْلِهِ ﴿ يَسِيرًا ﴾ ، قَالَ : «ذَلِكِ الْعَرْضُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصرٍ ، أَخْبَرَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ الأَسْوَدِ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ . حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَبَانَ وَغَيْرُ وَاحِدٍ قَالُوا : حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٢٥٤) .

قد سبق من المصنف إخراجه في صفة القيامة رقم (٢٤٢٦) ، وسبق منا تخريجه و تطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الثاني والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الغاشية)

٣٣٤١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا

سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا : لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، فَإِذَا قَالُوهَا عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلاَّ بِحَقِّهَا، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللهِ» ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ لَسْتَ عَلَيْهِمْ بِمُصَيْطِرٍ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة المزي (٢٧٤٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٩٥) من طريق أبي الزبير ، وأخرجه أحمد (٣ / ٣٣٢) من طريق عبد الله بن محمد بن عقيل . ومسلم (الإيمان / الأمر بقتال الناس إلخ ، ٢١) ، وابن ماجه (الفتن / الكف عمن قال لا إله إلا الله ، ٣٩٢٨) من طريق أبي سفيان . والطبراني في الكبير (١٧٤٦) من طريق طاوس . أربعتهم (أبو الزبير ، وعبد الله بن محمد ، وأبو سفيان ، وطاوس) عن جابر ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي الزبير المكي ، قال أبو حاتم : لا يُحتج به ، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يقبَل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع ، و منهم من رد حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم بعضهم كأبي الزبير المكي . قال الحافظ في التقريب : صدوق إلا أنه يدلس . وقد عنعن هنا.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو الزبير بغير واحد في روايته عن جابر ﷺ ، ولما له من شواهد صحيحة في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الشمس)

٣٣٤٣ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ

هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زَمْعَةَ ﵁ قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَوْمًا يَذْكُرُ النَّاقَةَ ، وَالَّذِي عقَرَهَا ، فَقَالَ : ﴿ إِذِ انْبَعَثَ أَشْقَاهَا ﴾ ؛ «انْبَعَثَ لَهَا رَجُلٌ عَارِمٌ ، عَزِيزٌ ، مَنِيعٌ فِي رَهْطِهِ ، مِثْلُ أَبِي زَمْعَةَ» ، ثُمَّ سَمِعْتُهُ يَذْكُرُ النِّسَاءَ ، فَقَالَ : «إِلاَمَ يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ ، وَلَعَلَّهُ أَنْ يُضَاجِعَهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ» ، قَالَ : ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي ضَحِكِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ ، فَقَالَ : «إِلاَمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٢٩٤) .

أخرجه النسائي في الكبرى (١١٦٧٥) من طريق عبدة بن سليمان . وأحمد (٤ / ١٧) عن أبي معاوية . وأحمد أيضًا ، ومسلم (الجنة / النار يدخلها الجبارون إلخ ، ٢٨٥٥)، وابن ماجه (ضرب النساء ، ١٩٨٣) من طريق عبد الله بن نمير . والبخاري (التفسير / سورة الشمس ، ٤٩٤٢) من طريق وهيب . والبخاري أيضًا (التفسير ، ٣٣٧٧) من طرق سفيان . خمستهم (عبدة ، وأبو معاوية ، وابن نمير ، ووهيب ، وسفيان) عن هشام به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية كثيرين غير عبدة عنه ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة والليل إذا يغشى)

٣٣٤٤ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ابْنُ قُدَامَةَ ، عَنْ مَنْصُورِ بْنِ الْمُعْتَمِرِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ السُّلَمِيِّ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ ، قَالَ : كُنَّا فِي جَنَازَةٍ فِي الْبَقِيعِ ، فَأَتَى النَّبِيُّ ﷺ ، فَجَلَسَ وَجَلَسْنَا مَعَهُ ، وَمَعَهُ عُودٌ يَنْكُتُ بِهِ فِي الأَرْضِ ، فَرَفَعَ رَأْسَهُ إِلى السَّمَاءِ ، فَقَالَ : «مَا مِنْ نَفْسٍ مَنْفُوسَةٍ إِلاَّ قَدْ كُتِبَ مَدْخَلُهَا» ، فَقَالَ الْقَوْمُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَفَلاَ نَتَّكِلُ عَلَى كِتَابِنَا ؟ فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلسَّعَادَةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَإِنَّهُ يَعْمَلُ لِلشَّقَاءِ ، قَالَ : «بَلِ اعْمَلُوا ، فَكُلٌّ مُيَسَّرٌ ، أَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ السَّعَادَةِ فَإِنَّهُ يُيَسَّرُ لِعَمَلِ السَّعَادَةِ ، وَأَمَّا مَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الشَّقَاءِ فَإِنَّهُ يُيَسَّرُ لِعَمَلِ الشَّقَاءِ ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿فَأَمَّا مَنْ أَعْطَى وَاتَّقَى وَصَدَّقَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْيُسْرَى وَأَمَّا مَنْ بَخِلَ وَاسْتَغْنَى وَكَذَّبَ بِالْحُسْنَى فَسَنُيَسِّرُهُ لِلْعُسْرَى﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (١٠١٦٧) .

قد سبق من المصنف إخراجه في القدر برقم (٢١٣٦) من طريق الأعمش ، وهنا من طريق منصور . كلاهما عن سعد ابن عبيدة ، وسبق منا تخريج طرقه مفصلاً ، فليرجع .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا أن الترمذي لعله أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة المطلقة ، وذلك بأن سعد بن عبيدة قد تفرد به بهذا الإسناد ، ولكن للحديث شواهد كثيرة ذكرها المصنف في القدر .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات أثباتًا ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة الضحى)

٣٣٤٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنْ جُنْدَبٍ الْبَجَلِيِّ ﷺ قَالَ : كُنْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَارٍ ، فَدَمِيَتْ أُصْبُعُهُ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «هَلْ أَنْتِ إِلا إِصْبَعٌ دَمِيتِ ، وَفِي سَبِيلِ اللهِ مَا لَقِيتِ» ، قَالَ : وَأَبْطَأَ عَلَيْهِ جِبْرِيلُ ﷺ ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ : قَدْ وُدِّعَ مُحَمَّدٌ ﷺ ، فَأَنْزَلَ اللهُ تَعَالى ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَى﴾ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ ، وَالثَّوْرِيُّ ، عَنِ الأَسْوَدِ بْنِ قَيْسٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (٣٢٥٠) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه مسلم (الجهاد / ما لقي النبي ﷺ من أذى المشركين ، ١٧٩٦) من طريق ابن أبي شيبة ، وإسحاق . والحميد (٧٧٦) . ثلاثتهم عن ابن عيينة . وأحمد (٤ / ٣١) من طريق الثوري . وأحمد (٤ / ٣١٢) ، والبخاري (التفسير ، ٤٩٥١) من طريق شعبة . ومسلم ، والبخاري (الجهاد / ما ينكب أو يطعن في سبيل الله ، ٢٨٠٢) من طريق أبي عوانة . ومسلم من طريق زهير . أربعتهم (ابن عيينة ، والثوري ، وشعبة ، وأبو عوانة ، وزهير) عن الأسود به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الأسود بن قيس من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السادس والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة ألم نشرح)

٣٣٤٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، وَابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ صَعْصَعَةَ ﷺ رَجُلٌ مِنْ قَوْمِهِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «بَيْنَمَا أَنَا عِنْدَ الْبَيْتِ بَيْنَ النَّائِمِ وَالْيَقْظَانِ إِذْ سَمِعْتُ قَائِلاً يَقُولُ أَحَدٌ بَيْنَ الثَّلاَثَةِ ، فَأُتِيتُ بِطَسْتٍ مِنْ ذَهَبٍ فِيهَا مَاءُ زَمْزَمَ ، فَشَرَحَ صَدْرِي إِلى كَذَا وَكَذَا» ، قَالَ قَتَادَةُ : قُلْتُ لأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ : مَا يَعْنِي ؟ قَالَ : إِلى أَسْفَلِ بَطْنِي ، «فَاسْتُخْرِجَ قَلْبِي ، فَغُسِلَ قَلْبِي بِمَاءِ زَمْزَمَ ، ثُمَّ أُعِيدَ مَكَانَهُ ، ثُمَّ حُشِيَ إِيمَانًا وَحِكْمَةً» . وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ طَوِيلَةٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ ، وَهَمَّامٌ ، عَنْ قَتَادَةَ ، وَفِيهِ عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٢٠٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢١٠) من طريق سعيد بن أبي عروبة . وأحمد (٤ / ٢٠٨) من طريق شيبان . وأحمد (٤ / ٢٠٧) ، والبخاري (بدء الخلق / ذكر الملائكة ، ٣٢٠٧) ، ومسلم (الإيمان / الإسراء برسول الله إلخ ، ٢٦٥) من طريق هشام الدستوائي . والبخاري أيضًا من طريق همام . أربعتهم (سعيد ، وشيبان ، وهشام ، وهمام) عن قتادة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة ؛ فإنه من مدلسي المرتبة الثالثة كما ذكره الحافظ في طبقات المدلسين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لِما يشهد له

حديث أبي ذر ﷺ المشار إليه في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعاضد ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة القدر)

٣٣٥١ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدَةَ بْنِ أَبِي لُبَابَةَ ، وَعَاصِمٍ هُوَ ابْنُ بَهْدَلَةَ ، سَمِعَا زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ ، وَزِرُّ بْنُ حُبَيْشٍ يُكْنَى أَبَا مَرْيَمَ ، يَقُولُ : قُلْتُ لأُبَيِّ ابْنِ كَعْبٍ : إِنَّ أَخَاكَ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ يَقُولُ : مَنْ يَقُمِ الْحَوْلَ يُصِبْ لَيْلَةَ الْقَدْرِ ، فَقَالَ : يَغْفِرُ اللهُ لأَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، لَقَدْ عَلِمَ أَنَّهَا فِي الْعَشْرِ الأَوَاخِرِ مِنْ رَمَضَانَ ، وَأَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، وَلَكِنَّهُ أَرَادَ أَنْ لاَ يَتَّكِلَ النَّاسُ ، ثُمَّ حَلَفَ لاَ يَسْتَثْنِي أَنَّهَا لَيْلَةُ سَبْعٍ وَعِشْرِينَ ، قَالَ : قُلْتُ لَهُ : بِأَيِّ شَيْءٍ تَقُولُ ذَلِكَ يَا أَبَا الْمُنْذِرِ ؟ قَالَ : بِالآيَةِ الَّتِي أَخْبَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ ، أَوْ بِالْعَلاَمَةِ أَنَّ الشَّمْسَ تَطْلُعُ يَوْمَئِذٍ لا شُعَاعَ لَهَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١٨) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٣٠) . ومسلم (المسافرين / الندب الأكيد إلى قيام ليلة القدر ، ٧٦٢) من طريق محمد بن حاتم ، وابن أبي عمر . وابن خزيمة (٢١٩١) من طريق عبد الجبار بن العلاء. أربعتهم (أحمد ، وابن حاتم ، وابن أبي عمر ، وعبد الجبار) عن سفيان ، عن عبدة وعاصم .

وأحمد (٥ / ١٣٠) من طريق شعبة . مسلم من طريق الأوزاعي .كلاهما (شعبة

والأوزاعي) عن عبدة بن أبي لبابة .

وأحمد (٥ / ١٣٠) من طريق سفيان الثوري . وأبو داود (الصلاة / ليلة القدر ، ١٣٧٨) من طريق حماد بن زيد . والترمذي (٧٩٣) من طريق أبي بكر بن عياش . ثلاثتهم (الثوري ، وحماد ، وأبو بكر) عن عاصم بن أبي النجود . وأحمد (٥ / ١٣٠) من طريق عامر الشعبي . والنسائي في الكبرى (٣٤٠٦) من طريق إسماعيل إسماعيل بن أبي خالد . أربعتهم (عبدة ، وعاصم ، وإسماعيل ، والشعبي) عن زر بن حبيش به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ؛ إلا ما تُكلم في عاصم بن بهدلة ، قال الذهبي : وُثّق، وقال الدارقطني : في حفظه شيئ ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر وأبي وائل . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع عاصم متابعة تامة .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالمتابعات ، والحديث أخرجه مسلم؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثامن والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة لم يكن)

٣٣٥٢ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الْمُخْتَارِ بْنِ فُلْفُلٍ ، قَال : سَمِعْتُ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ : قَالَ رَجُلٌ لِلنَّبِيِّ ﷺ : يَا خَيْرَ الْبَرِيَّةِ ! قَالَ : «ذَلِكَ إِبْرَاهِيمُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١٥٧٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٧٨) من طريق الثوري . ومسلم (الفضائل / من فضائل إبراهيم

ﷺ ، ٢٣٦٩) من طريق علي بن مسهر . وأحمد ، وأبو داود (السنة / في التخيير بين الأنبياء ، ٤٦٧٢) من طريق عبد الله بن إدريس . ثلاثتهم (الثوري ، وعلي بن مسهر ، وعبد الله بن إدريس) عن المختار بن فلفل . والطبراني في الأوسط (١ / ١٣٨٢) من طريق عمرو بن عامر . كلاهما (المختار ، وعمرو بن عامر) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في المختار بن فلفل ، وثقه أحمد ، وابن معين ، وأبو حاتم ، وذكره بن حبان في الثقات ، وقال : يخطئ كثيرًا ، وتكلم فيه السليماني ، فعده في رواة المناكير عن أنس مع أبان بن أبي عياش وغيره ، وقال أبو بكر البزار : صالح الحديث ، وقد احتملوا حديثه . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، له أوهام .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع المختار بغير في روايته عن أنس ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد ثقات سوى المختار ، وقد توبع ، فارتقى الحديث إلى درجة الصحيح ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث التاسع والتسعون بعد ١٣٠٠

(التفسير / ومن سورة ألهاكم التكاثر)

٣٣٥٤ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا وَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ مُطَرِّفِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الشِّخِّيرِ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّهُ انْتَهَى إِلَى النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَهُوَ يَقْرَأُ ﴿أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ﴾ قَالَ : « يَقُولُ ابْنُ آدَمَ : مَالِي مَالِي ، وَهَلْ لَكَ مِنْ مَالِكَ إِلاَّ مَا تَصَدَّقْتَ فَأَمْضَيْتَ ، أَوْ أَكَلْتَ فَأَفْنَيْتَ ، أَوْ لَبِسْتَ فَأَبْلَيْتَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَن صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

. (٥٣٤٦)

قد سبق من المصنف إخراجه في الزهد برقم (٢٣٤٢) ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الموفي أربع مائة وألفًا

(التفسير / ومن سورة الكوثر)

٣٣٥٩ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ ﴿إِنَّا أَعْطَيْنَاكَ الْكَوْثَرَ﴾ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «هُوَ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ» ، قَالَ : فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «رَأَيْتُ نَهْرًا فِي الْجَنَّةِ حَافَّتَاهُ قِبَابُ اللُّؤْلُؤِ ، قُلْتُ : مَا هَذَا يَا جِبْرِيلُ ؟ قَالَ : هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَهُ اللهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٣٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٦٤) من طريق عبد الرزاق ، عن معمر . وأحمد (٣ / ٢٠٧) ، والبخاري (التفسير / سورة الكوثر ، ٤٩٦٤) من طريق شيبان . والترمذي (٣٣٦٠) من طريق الحكم بن عبد الملك . وأبو داود (السنة / باب في الحوض ، ٤٧٤٨) من طريق سليمان التيمي . وأحمد (٣ / ١٩١) ، والبخاري (الرقاق / باب في الحوض ، ٦٥٨١) من طريق همام بن يحيى . خمستهم (معمر ، وشيبان ، والحكم ، وسليمان ، وهمام) عن قتادة به .

هذا ، والحديث مروي عن أنس ﷺ من غير هذا الوجه ، فرواه عنه ثابت ، وعبدالله بن مسلم ، وحميد ، والحسن ، انظر طرق أحاديثهم في «المسند الجامع» (٢ / ١٤١٦ - ١٤١٩) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل

(٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني: عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) . بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من جهة تدليس قتادة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرخه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد متابعة قاصرة كما مر في التخريج ، وأما قتادة ؛ فقد صرح بالسماع عند البخاري .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه البخاري؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة الكوثر)

٣٣٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا سُرَيْجُ بْنُ النُّعْمَانِ ، حَدَّثَنَا الْحَكَمُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « بَيْنَا أَنَا أَسِيرُ فِي الْجَنَّةِ إِذْ عُرِضَ لِي نَهْرٌ حَافَّتَاهُ قِبَابُ اللُّؤْلُؤِ ، قُلْتُ لِلْمَلَكِ : مَا هَذَا ؟ قَالَ : هَذَا الْكَوْثَرُ الَّذِي أَعْطَاكَهُ اللهُ ، قَالَ : ثُمَّ ضَرَبَ بِيَدِهِ إِلَى طِينَةٍ فَاسْتَخْرَجَ مِسْكًا ، ثُمَّ رُفِعَتْ لِي سِدْرَةُ الْمُنْتَهَى ، فَرَأَيْتُ عِنْدَهَا نُورًا عَظِيمًا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَنَسٍ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٥٤) .

قد سبق تخريجه في الحديث السابق ، والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في الحكم بن عبد الملك ، وثقه العجلي ، وضعفه الجمهور ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : ينفرد عن الثقات بما لا يُتابع عليه . وقال الحافظ في التقريب : ضعيف .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرخه لما توبع الحكم بن عبد الملك بغير واحد من الثقات كما في ذكرهم في الحديث السابق ، فبان بذلك أن الرجل لم يخطئ ، ولم يهم ، مع ما للحديث من شواهد في الباب .

والحكم بن عبد الملك وإن كان ضعيفًا في نفس الأمر ؛ ولكن قد بان هنا بمتابعاته الكثيرة أنه لم يخطئ ، ولم يهِم ، وأصل الحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة الكوثر)

٣٣٦١ – حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ ، عَنْ مُحَارِبِ بْنِ دِثَارٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُمَرَ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الْكَوْثَرُ نَهْرٌ فِي الْجَنَّةِ حَافَّتَاهُ مِنْ ذَهَبٍ ، وَمَجْرَاهُ عَلَى الدُّرِّ وَالْيَاقُوتِ ، تُرْبَتُهُ أَطْيَبُ مِنَ الْمِسْكِ ، وَمَاؤُهُ أَحْلَى مِنَ الْعَسَلِ ، وَأَبْيَضُ مِنَ الثَّلْجِ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٤١٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٦٧) من طريق ورقاء . وابن ماجه (صفة الجنة ، ٤٣٣٤) من طريق محمد بن فضيل . وأحمد (٢ / ١١٢) من طريق حماد بن زيد . والدارمي (٢٨٤٠) من طريق أبي عوانة . أربعتهم عن عطاء بن السائب .

والحديث رجاله ثقات إلا أن عطاء بن السائب ، قال الحافظ : صدوق اختلط ، و الرواي عنه محمد بن فضيل مع كونه متكلَّمًا فيه لم يرو عن عطاء بن السائب إلا بعد اختلاطه ، فصار الإسناد ضعيفًا .

ثم حسنه الترمذي لِما رأى أن حديث عطاء قد رواه عنه غير واحد من أصحابه ، وفيهم من سماعه منه قديم مثل حماد بن زيد ، بجانب ما للحديث من شواهد كثيرة .

ولما كان القصور في الإسناد انجبر بالعواضد ، وارتقى إلى درجة الصحيح لا محالة ؛ وصفه الترمذي أيضا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة النصر)

٣٣٦٢ - حَدَّثَنَا عَبْدُ بْنُ حُمَيْدٍ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ عُمَرُ ﷺ يَسْأَلُنِي مَعَ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ : أَتَسْأَلُهُ ؛ وَلَنَا بَنُونَ مِثْلُهُ ؟ فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ﷺ : إِنَّهُ مِنْ حَيْثُ تَعْلَمُ ، فَسَأَلَهُ عَنْ هَذِهِ الآيَةِ : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ ؛ فَقُلْتُ : إِنَّمَا هُوَ أَجَلُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، أَعْلَمَهُ إِيَّاهُ ، وَقَرَأَ السُّورَةَ إِلَى آخِرِهَا ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ ﷺ : وَاللَّهِ مَا أَعْلَمُ مِنْهَا إِلاَّ مَا تَعْلَمُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي بِشْرٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ إِلاَّ أَنَّهُ قَالَ : فَقَالَ لَهُ عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ : أَتَسْأَلُهُ وَلَنَا أَبْنَاءٌ مِثْلُهُ ؟ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٥٦) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق أبي داود الطيالسي . وأخرجه البخاري (المناقب / علامات النبوة في الإسلام ، ٣٦٢٧) من طريق محمد بن عرعرة . والترمذي هنا من طريق محمد بن جعفر . ثلاثتهم (الطيالسي ، ومحمد بن عرعرة ، ومحمد بن جعفر) عن شعبة .

وأحمد (١ / ٣٣٧) عن هشيم . والبخاري (المغازي ، ٤٢٩٤) من طريق أبي عوانة . ثلاثتهم (شعبة ، وهشيم ، وأبو عوانة) عن أبي بشر . وأحمد (١ / ٢١٧) من طريق عطاء . والبخاري (التفسير / سورة النصر ، ٤٩٦٩) من طريق حبيب بن أبي ثابت . ثلاثتهم (أبو بشر ، وعطاء ، وحبيب) عن سعيد به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود الطيالسي بكثيرين متابعاتٍ ما بين تامة وقاصرة كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة تبَّت)

٣٣٦٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، وَأَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا الأَعْمَشُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ذَاتَ يَوْمٍ عَلَى الصَّفَا ، فَنَادَى : «يَا صَبَاحَاهُ !» فَاجْتَمَعَتْ إِلَيْهِ قُرَيْشٌ ، فَقَالَ : «إِنِّي ﴿نَذِيرٌ لَكُمْ بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ ، أَرَأَيْتُمْ لَوْ أَنِّي أَخْبَرْتُكُمْ أَنَّ الْعَدُوَّ مُمَسِّيكُمْ أَوْ مُصَبِّحُكُمْ ؛ أَكُنْتُمْ تُصَدِّقُونِي» ؟ فَقَالَ أَبُو لَهَبٍ : أَ لِهَذَا جَمَعْتَنَا ؟ تَبًّا لَكَ ، فَأَنْزَلَ اللهُ ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٥٩٤) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٠٧) عن عبد الله بن نمير . والبخاري (التفسير / سورة تبت ، ٤٩٧١) ، ومسلم (الإيمان / قوله : وأنذر عشيرتك الأقربين ، ٢٠٨) من طريق أبي أسامة. والبخاري (الجنائز / ذكر شرار الموتى ، ١٣٩٤) من طريق حفص . ثلاثتهم (ابن نمير ، وأبو أسامة ، وحفص) عن الأعمش ، عن عمرو بن مرة . والبخاري (المناقب / من نسب إلى آبائه في الإسلام والجاهلية ، ٣٥٢٦) من طريق حبيب بن أبي ثابت . كلاهما (عمرو ، وحبيب) عن سعيد به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن سعيد ، عن ابن عباس ﷺ من غير وجه كما عُلم ذلك من التخريج .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة المعوذتين)

٣٣٦٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْمَلِكِ بْنُ عَمْرٍو الْعَقَدِيُّ ، عَنِ ابْنِ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ نَظَرَ إِلَى الْقَمَرِ ، فَقَالَ : «يَا عَائِشَةُ ! اسْتَعِيذِي بِاللهِ مِنْ شَرِّ هَذَا ؛ فَإِنَّ هَذَا هُوَ الْغَاسِقُ إِذَا وَقَبَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٧٠٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢١٥) من طريق عبد الملك بن عمرو . وأحمد (٦ / ٦١) من طريق أبي داود الحفري . وأحمد (٦ / ٢٠٦) عن وكيع . و(٦ / ٢٣٧) عن يزيد . والحاكم (٢ / ٥٤١) من طريق آدم بن أبي إياس . وأبو يعلى (٤٤٤٠) من طريق محمد ابن بحر . ستتهم عن ابن أبي ذئب . وأحمد (٦ / ٢١٥) من طريق الحارث ، والمنذر بن أبي المنذر . كلاهما (الحارث ، والمنذر) عن أبي سلمة به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الحارث بن عبد الرحمن لم يروِ عنه إلا ابن أبي ذئب ، قاله الحاكم أبو أحمد ، وابن المديني ، وقال : مجهول . وقال ابن سعد : كان قليل الحديث، وقال أحمد : ما أرى به بأسًا . وقال ابن معين : يُروى عنه وهو مشهور . وقال الحافظ في التقريب : صدوق .

ولعل الترمذي أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة ؛ وذلك بأن ابن أبي ذئب وإن كان قد تفرد به بهذا الإسناد ، ولكن هناك آثار وأحاديث رُويت عن النبي ﷺ بهذا المعنى ، انظر تفسير ابن كثير في سورة الفلق .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، ورجال الصحيح سوى الحارث المذكور وقد اعتضد حديثه بغير واحد من الآثار والأحاديث ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس بعد ١٤٠٠

(التفسير / ومن سورة المعوذتين)

٣٣٦٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، حَدَّثَنِي قَيْسٌ ، وَهُوَ ابْنُ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ عُقْبَةَ بْنِ عَامِرٍ الْجُهَنِيِّ ﵁ ، عَنِ

النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «قَدْ أَنْزَلَ اللهُ عَلَيَّ آيَاتٍ لَمْ يُرَ مِثْلُهُنَّ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ النَّاسِ﴾ إِلى آخِرِ السُّورَةِ، وَ ﴿قُلْ أَعُوذُ بِرَبِّ الْفَلَقِ﴾ إِلى آخِرِ السُّورَةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٩٤٨) .

قد سبق من المصنف إخراجه في فضائل القرآن برقم (٢٩٠٢) ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث السابع بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في فضل الدعاء)

٣٣٧٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا مَرْوَانُ بْنُ مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ عَنْ ذَرٍّ، عَنْ يُسَيْعٍ ، عَنِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «الدُّعَاءُ هُوَ الْعِبَادَةُ» ، ثُمَّ قَرَأَ ﴿وَقَالَ رَبُّكُمُ ادْعُونِي أَسْتَجِبْ لَكُمْ إِنَّ الَّذِينَ يَسْتَكْبِرُونَ عَنْ عِبَادَتِي سَيَدْخُلُونَ جَهَنَّمَ دَاخِرِينَ﴾ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ مَنْصُورٌ وَالأَعْمَشُ عَنْ ذَرٍّ ، وَلاَ نَعْرِفُهُ إِلاَّ مِنْ حَدِيثِ ذَرٍّ ، هُوَ ذَرُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْهَمْدَانِيُّ ، ثِقَةٌ ، وَالِدُ عُمَرَ بْنِ ذَرٍّ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١١٦٤٣) .

قد سبق من المصنف إخراجه برقم (٣٢٤٧) ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الثامن بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في القوم يجلسون فيذكرون الله إلخ)

٣٣٧٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الأَغَرِّ أَبِي مُسْلِمٍ أَنَّهُ شَهِدَ عَلَى أَبِي هُرَيْرَةَ وَأَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنهما أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : «مَا مِنْ قَوْمٍ يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلاَّ حَفَّتْ بِهِمُ الْمَلائِكَةُ ، وَغَشِيَتْهُمُ الرَّحْمَةُ ، وَنَزَلَتْ عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ ، وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ يَعْقُوبَ ، حَدَّثَنَا حَفْصُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ قَال : سَمِعْتُ الأَغَرَّ أَبَا مُسْلِمٍ قَالَ : أَشْهَدُ عَلَى أَبِي سَعِيدٍ وَأَبِي هُرَيْرَةَ رَضِي اللَّهم عَنْهمَا أَنَّهُمَا شَهِدَا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ، فَذَكَرَ مِثْلَهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩٦٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ٩٢) من طريق سفيان . و(٢ / ٤٤٧) من طريق إسرائيل . ومسلم (الذكر والدعاء / فضل الاجتماع على تلاوة القرآن إلخ ، ٢٧٠٠) من طريق شعبة. وابن ماجه (الأدب / فضل الذكر ، ٣٧٩١) من طريق عمار بن رزيق . أربعتهم (سفيان، وإسرائيل ، وشعة ، وعمار) عن أبي إسحاق ، عن الأغر . وأحمد (٢ / ٢٠٧) ، ومسلم ، والترمذي (القراءات ، ٢٩٤٥) ، وأبو داود (الصلاة / ثواب قراءة القرآن ، ١٤٥٥) ، وابن ماجه (السنة / فضل العلماء إلخ، ٢٢٥) من طريق أبي صالح . كلاهما (الأغر ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس

والاختلاط ، وقال الفسوي : قال بعض أهل العلم : كان قد اختلط . قلنا : والراوي عنه هنا سفيان ، وسماعه منه صحيح قديم ، وأما التدليس ؛ فقد عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما عُلم من التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عند أحمد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في القوم يجلسون ولا يذكرون الله)

٣٣٨٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ صَالِحٍ مَوْلَى التَّوْأَمَةِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَا جَلَسَ قَوْمٌ مَجْلِسًا لَمْ يَذْكُرُوا اللهَ فِيهِ ، وَلَمْ يُصَلُّوا عَلَى نَبِيِّهِمْ إِلاَّ كَانَ عَلَيْهِمْ تِرَةً ، فَإِنْ شَاءَ عَذَّبَهُمْ ؛ وَإِنْ شَاءَ غَفَرَ لَهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة فؤاد والعارضة : «حسن صحيح» ، وفي الهندية والتحفة : « حسن» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٥٠٦) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٤٦) من طريق سفيان . و(٢ / ٤٥٣) من طريق ابن أبي ذئب. وأحمد (٢ / ٤٩٥) من طريق زياد بن سعد . ثلاثتهم (سفيان ، وابن أبي ذئب ، وزياد) عن صالح مولى التوأمة . وأحمد (٢ / ٣٨٩) ، وأبو داود (الأدب / كراهية أن يقوم الرجل

من مجلسه إلخ ، ٤٨٥٥) من طريق أبي صالح . وأبو داود (٤٨٥٦) من طريق سعيد المقبري . وأحمد (٢ / ٤٣٢) من طريق إسحاق . أربعتهم (صالح ، وأبو صالح ، وسعيد ، وإسحاق) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في صالح مولى التوأمة ، قال ابن معين : ثقة حجة ، وقال الجوزجاني : تغير أخيرًا ، فحديث ابن أبي ذئب عنه مقبول لسنه وسماعه القديم ، وأما الثوري ؛ فجالسه بعد التغير ، وقال أبو زرعة ، والنسائي : ضعيف ، وقال أبو حاتم والنسائي : ليس بقوي ، وقال ابن عدي : لا بأس به إذا روى عنه القدماء مثل ابن أبي عدي ، وابن جريج ، وابن أبي ذئب ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق اختلط، قال ابن عدي : لا بأس برواية القدماء عنه كابن أبي ذئب ، وقد أخطأ من زعم أن البخاري أخرج له .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لِما توبع صالح بغير واحد من الثقات ، وفيهم من سماعه منه قديم صحيح كابن أبي ذئب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات سوى صالح مولى التوأمة ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» . والنسخ التي ورد فيها «حسن صحيح» أولى بالصواب .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في من يستعجل في دعائه)

٣٣٨٧ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عُبَيْدٍ مَوْلَى ابْنِ أَزْهَرَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «يُسْتَجَابُ لأَحَدِكُمْ مَا لَمْ يَعْجَلْ ، يَقُولُ : دَعَوْتُ فَلَمْ يُسْتَجَبْ لِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٩٢٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٨٧) عن عبد الرحمن بن مهدي . والبخاري (الدعوات / يستجاب للعبد إلخ ، ٦٣٤٠) عن عبد الله بن يوسف . ومسلم (الدعوات / بيان أنه يستجاب للداعي إلخ ، ٢٧٣٥) عن يحيى بن يحيى . وأبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٨٤) عن القعنبي . وابن ماجه (الدعاء / يستجاب لأحدكم إلخ ، ٣٨٥٣) من طريق إسحاق بن سليمان . خمستهم عن مالك . وأحمد (٢ / ٣٩٦) من طريق أبي أويس . ومسلم من طريق عقيل . ثلاثتهم (مالك ، وأبو أويس ، وعقيل) عن الزهري به .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ، فرواه عنه زياد ، وعبيد الله ، وأبو إدريس الخولاني نحوه ، انظر لطرق أحاديثهم : المسند الجامع (١٧ / ١٤٣٧٠ - ١٤٣٧٢) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في الدعاء إذا أصبح وإذا أمسى)

٣٣٩٠ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنِ الْحَسَنِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ سُوَيْدٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا أَمْسَى ؛ قَالَ : «أَمْسَيْنَا وَأَمْسَى الْمُلْكُ لِلَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ ، لاَ شَرِيكَ لَهُ ، أُرَاهُ قَالَ فِيهَا : لَهُ الْمُلْكُ وَلَهُ الْحَمْدُ وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ، أَسْأَلُكَ خَيْرَ

مَا فِي هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَخَيْرَ مَا بَعْدَهَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ هَذِهِ اللَّيْلَةِ وَشَرِّ مَا بَعْدَهَا ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ وَسُوءِ الْكِبَرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ عَذَابِ النَّارِ وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَإِذَا أَصْبَحَ قَالَ ذَلِكَ أَيْضًا : أَصْبَحْنَا وَأَصْبَحَ الْمُلْكُ لِلَّهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ، لَمْ يَرْفَعْهُ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (٩٣٨٦) قوله : «حسن» فقط .

أخرجه مسلم (الذكر والدعاء / في الأدعية ، ٢٧٢٣) عن عثمان بن أبي شيبة . وأبو داود (الأدب / ما يقول إذا أصبح ، ٥٠٧١) من طريق خالد ، ومحمد بن قدامة . ثلاثتهم عن جرير . وأحمد (١ / ٤٤٠) ، ومسلم من طريق عبد الواحد بن زياد ، وزائدة، وخالد بن عبد الله . أربعتهم (جرير ، وعبد الواحد ، وزائدة ، وخالد) عن الحسن به .

وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (٥٧٤) من طريق شعبة ، عن سلمة بن كهيل ، عن إبراهيم بن سويد به موقوفًا ، ولم يرفعه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم يسيرًا في جرير بن عبد الحميد ، قال الحافظ في التقريب : ثقة صحيح الكتاب ، قيل : كان في آخر عمره يهم من حفظه .

وإلا ما تُكلم في سفيان بن وكيع ، قال البخاري : يتكلمون فيه لأشياء لقنوه ، و قال أبو زرعة: لايُشتغل به ، قيل : كان يكذب ؟ قال : كان أبوه رجلاً صالحاً ، قيل له : كان يتهم بالكذب ؟ قال : نعم . وذكره ابن حبان في المجروحين ، و قال : كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ؛ إلا أنه ابتُلي بوراق سوء ، فنُصِح ، فلم يقبل ، فسقط حديثه . (تهذيب) . وبمثله قال الحافظ في التقريب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع كل من جرير ، وسفيان بغير واحد كما مر في التخريج ، ولِما له من الشواهد .

والقصور في الإسناد وإن كان شديدًا في بادئ النظر لأجل سفيان بن وكيع ؛ ولكن

الأمر عند الترمذي أنه فوق من يُضعَّف حديثه لما تجلَّى له خلال تجربته لأحاديثه أنه كثير المتابعة فيما يرويه ، كما اتضح ذلك هنا بالتخريج . وأقل أحواله أنه من رجال الحسن لذاته عند المصنف ، وارتقى الحديث بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ، لذلك وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب منه ، ١٤)

٣٣٩٢ – حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَعْلَى بْنِ عَطَاءٍ ، قَال : سَمِعْتُ عَمْرَو بْنَ عَاصِمٍ الثَّقَفِيَّ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : يَا رَسُولَ اللهِ ! : مُرْنِي بِشَيْءٍ أَقُولُهُ إِذَا أَصْبَحْتُ وَإِذَا أَمْسَيْتُ ، قَالَ : «قُلِ اللَّهُمَّ عَالِمَ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ ، فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، رَبَّ كُلِّ شَيْءٍ وَمَلِيكَهُ ! أَشْهَدُ أَنْ لا إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ ، أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ نَفْسِي ، وَمِنْ شَرِّ الشَّيْطَانِ وَشَرَكِهِ» ، قَالَ : «قُلْهُ إِذَا أَصْبَحْتَ ، وَإِذَا أَمْسَيْتَ ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٢٧٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٩٨) من طريق محمد بن جعفر . والبخاري في الأدب المفرد (١٢٠٢) من طريق سعيد بن الربيع . كلاهما عن شعبة . وأبو داود (الأدب / ما يقول إذا أصبح ، ٥٠٦٧) من طريق هشيم . كلاهما (شعبة ، وهشيم) عن يعلى بن عطاء ، عن عمرو بن عاصم . وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (٥٧١) من طريق أبي زرعة بن عمرو. والبخاري في الأدب المفرد (٦٠٤) من طريق أبي سلمة . ثلاثتهم عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري :

أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرخه لما توبع أبو داود الطيالسي بغير واحد متابعة تامة وقاصرة ، مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثالث عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في الدعاء إلى فراشه)

٣٣٩٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رِبْعِيِّ بْنِ حِرَاشٍ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ ؛ وَضَعَ يَدَهُ تَحْتَ رَأْسِهِ ، ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ قِنِي عَذَابَكَ يَوْمَ تَجْمَعُ أَوْ تَبْعَثُ عِبَادَكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٣٢٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٨٢) ، والحميدي (٤٤٤) عن سفيان به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكُلم في عبد الملك بن عمير ؛ فقال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها ، وقال العجلي : صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وهو مشهور بالتدليس . وقال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس .

اهـ .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما يشهد له عدة من أحاديث الباب ، منها حديث البراء ﷺ عند المصنف في نفس الباب ، وحديث حفصة رضي الله عنها عند أحمد (٦ / ٢٨٨) ، وعبد الله بن مسعود عنده أيضًا (١ / ٣٩٤) .

ولما كان القصور يسيراً ، وانجبر بمجيء الحديث من خرق عديدة ؛ وصفه المصنف بالصحة أيضاً ، فقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب منه ، ١٩)

٣٤٠٠ – حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا عَمْرُو بْنُ عَوْنٍ ، أَخْبَرَنَا خَالِدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، عَنْ سُهَيْلٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَأْمُرُنَا إِذَا أَخَذَ أَحَدُنَا مَضْجَعَهُ أَنْ يَقُولَ : « اللَّهُمَّ رَبَّ السَّمَوَاتِ وَرَبَّ الأَرَضِينَ ، وَرَبَّنَا وَرَبَّ كُلِّ شَيْءٍ ، وَفَالِقَ الْحَبِّ وَالنَّوَى ، وَمُنْزِلَ التَّوْرَاةِ وَالإِنْجِيلِ وَالْقُرْآنِ ! أَعُوذُ بِكَ مِنْ شَرِّ كُلِّ ذِي شَرٍّ ، أَنْتَ آخِذٌ بِنَاصِيَتِهِ ، أَنْتَ الأَوَّلُ فَلَيْسَ قَبْلَكَ شَيْءٌ ، وَأَنْتَ الآخِرُ فَلَيْسَ بَعْدَكَ شَيْءٌ ، وَالظَّاهِرُ فَلَيْسَ فَوْقَكَ شَيْءٌ ، وَالْبَاطِنُ فَلَيْسَ دُونَكَ شَيْءٌ ، اقْضِ عَنِّي الدَّيْنَ وَأَغْنِنِي مِنَ الْفَقْرِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأخراف (١٢٦٣١) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٨١) من خريق وهيب . وأحمد (٢ / ٤٠٤) من خريق ابن عياش . وأحمد (٢ / ٥٣٦) من خريق حماد بن سلمة . ومسلم (الذكر والدعاء / الدعاء

عند النوم ، ٢٧١٣) من طريق جرير . وابن ماجه (الدعاء / ما يدعو به إذا أوى إلى فراشه، ٣٨٧٣) من طريق عبد العزيز بن مختار . ومسلم (٢٧١٣) ، وأبو داود (الأدب / ما يقول عند النوم ، ٥٠٥١) من طريق خالد الطحان . خمستهم (وهيب ، وابن عياش ، وحماد ، وعبد العزيز ، وخالد) عن سهيل . ومسلم ، وابن ماجه (٣٨٣١) من طريق الأعمش . كلاهما عن أبي صالح به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في سهيل بن أبي صالح ؛ قال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ،ثم حسنه لِما توبع سهيل بغيره في روايته عن أبي صالح ، ولما يشهد له

ولما كان القصور في الإسناد خفيفاً ، وانجبرذلك بالمتابعة ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ٢٥)

٣٤١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ ، حَدَّثَنَا عَطَاءُ بْنُ السَّائِبِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرٍو ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « خَلَّتَان لاَ يُحْصِيهِمَا رَجُلٌ مُسْلِمٌ إِلاَّ دَخَلَ الْجَنَّةَ ، أَلاَ ! وَهُمَا يَسِيرٌ ، وَمَنْ يَعْمَلُ بِهِمَا قَلِيلٌ ، يُسَبِّحُ اللهَ فِي دُبُرِ كُلِّ صَلاَةٍ عَشْرًا ، وَيَحْمَدُهُ عَشْرًا ، وَيُكَبِّرُهُ عَشْرًا» ، قَالَ : فَأَنَا رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ يَعْقِدُهَا بِيَدِهِ ، قَالَ : «فَتِلْكَ خَمْسُونَ وَمِائَةٌ بِاللِّسَان ، وَأَلْفٌ وَخَمْسُ مِائَةٍ فِي الْمِيزَانِ، وَإِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ ؛ تُسَبِّحُهُ وَتُكَبِّرُهُ وَتَحْمَدُهُ مِائَةً ، فَتِلْكَ مِائَةٌ بِاللِّسَانِ ،

وَأَلْفٌ فِي الْمِيزَانِ ، فَأَيُّكُمْ يَعْمَلُ فِي الْيَوْمِ وَاللَّيْلَةِ أَلْفَيْنِ وَخَمْسَ مِائَةِ سَيِّئَةٍ» ؟ قَالُوا : فكَيْفَ لاَ يُحْصِيهَا ؟ قَالَ : «يَأْتِي أَحَدَكُمُ الشَّيْطَانُ وَهُوَ فِي صَلاَتِهِ ، فَيَقُولُ : اذْكُرْ كَذَا، اذْكُرْ كَذَا ؛ حَتَّى يَنْفَتِلَ ، فَلَعَلَّهُ لاَ يَفْعَلُ ، وَيَأْتِيهِ وَهُوَ فِي مَضْجَعِهِ ، فَلاَ يَزَالُ يُنَوِّمُهُ حَتَّى يَنَامَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وقَدْ رَوَى شُعْبَةُ وَالثَّوْرِيُّ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ هَذَا الْحَدِيثَ ، وَرَوَى الأَعْمَشُ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ عَطَاءِ بْنِ السَّائِبِ مُخْتَصَرًا .

وَفِي الْبَاب عَنْ زَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ ، وَأَنَسٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٦٣٨) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٠٥) ، وأبو داود (الأدب / في التسبيح عند النوم ، ٥٠٦٥) من طريق شعبة . والبخاري في الأدب المفرد ، ١٢١٦) من طريق سفيان . وأبو داود (الوتر / التسبيح بالحصى ، ١٥٠٢) ، والترمذي (٣٤١١) من طريق الأعمش . وأحمد (٢/ ١٦٠) من طريق جرير . وابن ماجه (الصلاة / ما يقال بعد التسليم ، ٩٢٦) من طريق محمد بن فضيل ، وأبي يحيى التيمي ، وابن الأجلح . كلهم عن عطاء به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن عطاء بن السائب ، قال الحافظ : صدوق اختلط ، و الرواي عنه إسماعيل بن علية ، لم يرو عن عطاء بن السائب إلا بعد اختلاطه ، فصار الإسناد ضعيفاً .

ثم حسنه الترمذي لِما رأى أن حديث عطاء قد رواه عنه غير واحد من أصحابه ، وفيهم من سماعه منه قديم مثل شعبة وسفيان كما إشار إليه المصنف نفسه .

ولما كان القصور في الإسناد انجبر بالعواضد ، وارتقى إلى درجة الصحيح لا محالة ؛ وصفه الترمذي أيضا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ٢٧)

٣٤١٦ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُورٍ ، أَخْبَرَنَا النَّضْرُ بْنُ شُمَيْلٍ ، وَوَهْبُ بْنُ جَرِيرٍ ، وَأَبُو عَامِرٍ الْعَقَدِيُّ ، وَعَبْدُ الصَّمَدِ بْنُ عَبْدِ الْوَارِثِ ، قَالُوا : حَدَّثَنَا هِشَامٌ الدَّسْتُوَائِيُّ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ أَبِي كَثِيرٍ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ قَالَ : حَدَّثَنِي رَبِيعَةُ بْنُ كَعْبٍ الأَسْلَمِيُّ ، قَالَ : كُنْتُ أَبِيتُ عِنْدَ بَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَأُعْطِيهِ وَضُوءَهُ ، فَأَسْمَعُهُ الْهَوِيَّ مِنَ اللَّيْلِ ، يَقُولُ : «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ» ، وَأَسْمَعُهُ الْهَوِيَّ مِنَ اللَّيْلِ يَقُولُ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (٣٦٠٣) .

أخرجه أحمد (٤ / ٥٧) عن عبد الملك العقدي . وأحمد (٤ / ٥٨) عن إسماعيل بن إبراهيم . والبخاري في الأدب المفرد (١٢١٨) من طريق معاذ بن فضالة . ثلاثتهم عن هشام . وأحمد (٤ / ٥٧) من طريق معمر . ومسلم (الصلاة / فضل السجود إلخ ، ٤٨٩)، وأبو داود (الصلاة / وقت قيام النبي ﷺ من الليل ، ١٣٢٠) ، والنسائي (التطبيق / فضل السجود ، ١١٣٩) من طريق الأوزاعي . وابن ماجه (الدعاء / ما يدعو إذا انتبه من الليل ، ٣٨٧٩) من طريق شيبان . أربعتهم (هشام ، ومعمر ، والأوزاعي ، وشيبان) عن يحيى بن أبي كثير ، عن أبي سلمة . وأحمد (٤ / ٥٩) من طريق نعيم بن المجمر . كلاهما (أبو سلمة ، ونعيم) عن ربيعة بن كعب ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في يحيى بن أبي كثير من قِبل التدليس ، و الإرسال، قال ابن حبان : كان من العباد ، وكان يدلس . ووصفه النسائي بالتدليس ، و قال يحيى بن سعيد : مرسلات يحيى بن أبي كثير شبه الريح . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت ، لكنه يدلس ويرسل . وقد عنعن هنا

لذلك توقف الترمذي عن تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لِما روى هذا الحديث عن يحيى كثيرون من أصحابه مما يقوي حاله ، ولِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ؛ وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ، وقد صرح يحيى بالسماع عند الطبراني في الكبير (٤٥٧٣) ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والله أعلم .

الحديث السادس عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ٢٨)

٣٤١٧ - حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ مُجَالِدِ بْنِ سَعِيدٍ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ رِبْعِيٍّ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا أَرَادَ أَنْ يَنَامَ ؛ قَالَ : «اللَّهُمَّ بِاسْمِكَ أَمُوتُ وَأَحْيَا» ، وَإِذَا اسْتَيْقَظَ ؛ قَالَ : «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَحْيَا نَفْسِي بَعْدَ مَا أَمَاتَهَا وَإِلَيْهِ النُّشُورُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٣٠٦) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٨٥) ، والبخاري (الدعوات / ما يقول إذا نام ، ٦٣١٢) ، وأبو داود (الأدب / ما يقول عند النوم ، ٥٠٤٩) ، وابن ماجه (الدعاء / ما يدعو إذا انتبه من الليل ، ٣٨٨٠) من طريق سفيان . وأحمد (٥ /٣٨٧) من طريق شريك . والبخاري (التوحيد / السؤال بأسماء الله إلخ ، ٧٣٩٤) من طريق شعبة . والبخاري (الدعوات / وضع اليد تحت الخد ، ٦٣١٤) من طريق أبي عوانة . أربعتهم (سفيان ، وشريك ، وشعبة، وأبو عوانة) عن عبد الملك . والنسائي في اليوم والليلة (٧٤٨) من طريق الشعبي .

والنسائي أيضًا (٧٤٩) من خريق منصور . ثلاثتهم (عبد الملك ، والشعبي ، ومنصور) عن ربعي بن حراش به .

والحديث في إسناده ثلاثة تُكلم فيهم ، وهم عبد الملك ، وإسماعيل بن مجالد ، و ابنه عمر بن إسماعيل .

أما عبد الملك ؛ فقال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس . اهـ . وسبق الكلام عليه قريباً برقم (٣٣٩٨) .

وأما إسماعيل بن مجالد ؛ فقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ .

وأما ابنه عمر بن إسماعيل شيخ الترمذي ؛ فقال ابن أبي حاتم : كتب إلي عبد الله ابن أحمد : سمعت يحيى بن معين يقول : رأيت عمر بن إسماعيل ليس بشيء ، كذاب ، خبيث ، رجل سوء . وقال أبو حاتم : ضعيف الحديث . وقال النسائي : ليس بثقة ، متروك الحديث . وقال الحافظ في التقريب : متروك .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع كل من هؤلاء المتكلم فيهم من رجال الإسناد ، وللحديث خرق كثيرة صحيحة كما عُلم ذلك من التخريج .

والقصور في الإسناد وإن كان كثيرًا ، ولكن المصنف راعى كثرة خرقه مما يجبر ضعفه إلى حد يوصله إلى درجة الصحيح لا محالة ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما يقول إذا قام من الليل إلى الصلاة)

٣٤١٨ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ، عَنْ طَاوُسٍ الْيَمَانِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلى

الصَّلاَةِ مِنْ جَوْفِ اللَّيْلِ ؛ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ لَكَ الْحَمْدُ ، أَنْتَ نُورُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ قَيَّامُ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، وَلَكَ الْحَمْدُ أَنْتَ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَنْ فِيهِنَّ ، أَنْتَ الْحَقُّ ، وَوَعْدُكَ الْحَقُّ ، وَلِقَاؤُكَ حَقٌّ ، وَالْجَنَّةُ حَقٌّ ، وَالنَّارُ حَقٌّ ، وَالسَّاعَةُ حَقٌّ ، اللَّهُمَّ لَكَ أَسْلَمْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَعَلَيْكَ تَوَكَّلْتُ ، وَإِلَيْكَ أَنَبْتُ وَبِكَ خَاصَمْتُ ، وَإِلَيْكَ حَاكَمْتُ ، فَاغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ وَمَا أَعْلَنْتُ ، أَنْتَ إِلَهِي ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ أَنْتَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٧٥١) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٩٨) ، ومسلم (المسافرين / صلاة النبي ﷺ ودعائه إلخ ، ٧٦٩)، وأبو داود (الصلاة / ما يستفتح الصلا ة بالدعاء ، ٧٧١) من طريق مالك ، عن أبي الزبير . وأحمد (١ / ٣٥٨) ، والبخاري (التوحيد ، ٧٤٤٢) ، ومسلم ، وابن ماجه (الصلاة / ما جاء في الدعاء إلخ ، ١٣٥٥) من طريق سليمان بن أبي مسلم الأحول . ومسلم ، وأبو داود (٧٧٢) من طريق قيس بن سعد . ثلاثتهم (أبو الزبير ، وسليمان ، وقيس) عن طاوس به .

والحديث رجاله كلهم إلا أبا الزبير محمد بن مسلم المكي ؛ فهو صدوق ؛ إلا أنه يدلس كما في التقريب . وقال أبو حاتم : لا يُحتج به ، و عده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة من المدلسين الذين لا يقبَل ما رووا ما لم يصرحوا بالسماع ، و منهم من رد حديثهم مطلقاً ، ومنهم من قبلهم بعضهم كأبي الزبير المكي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو الزبير بغير واحد في روايته عن طاوس ، ولمجيء الحديث عن ابن عباس ﷺ من غير وجه كما قال الترمذي .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٣٢)

٣٤٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ أَبِي الشَّوَارِبِ ، حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ الْمَاجِشُون ، حَدَّثَنِي أَبِي عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ إِذَا قَامَ إِلى الصَّلاَةِ ؛ قَالَ : « وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا ، وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ ، إِنَّ صَلاَتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، لاَ شَرِيكَ لَهُ ، وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا مِنَ الْمُسْلِمِينَ ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لاَ إِلَهَ إِلاَ أَنْتَ ، أَنْتَ رَبِّي ، وَأَنَا عَبْدُكَ ، ظَلَمْتُ نَفْسِي ، وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي ، فَاغْفِرْ لِي ذُنُوبِي جَمِيعًا ، إِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ ، وَاهْدِنِي لأَحْسَنِ الأَخْلاَقِ لاَ يَهْدِي لأَحْسَنِهَا إِلاَّ أَنْتَ ، وَاصْرِفْ عَنِّي سَيِّئَهَا ، إِنَّهُ لاَ يَصْرِفُ عَنِّي سَيِّئَهَا إِلاَّ أَنْتَ ، آمَنْتُ بِكَ ، تَبَارَكْتَ ، وَتَعَالَيْتَ ، أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ » ، فَإِذَا رَكَعَ ؛ قَالَ : « اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، خَشَعَ لَكَ سَمْعِي وَبَصَرِي وَمُخِّي وَعِظَامِي وَعَصَبِي » ، فَإِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ ؛ قَالَ : « اللَّهُمَّ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ مِلْءَ السَّمَوَاتِ وَالأَرَضِينَ ، وَمِلْءَ مَا بَيْنَهُمَا ، وَمِلْءَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدُ » ، فَإِذَا سَجَدَ ؛ قَالَ : « اللَّهُمَّ لَكَ سَجَدْتُ ، وَبِكَ آمَنْتُ ، وَلَكَ أَسْلَمْتُ ، سَجَدَ وَجْهِيَ لِلَّذِي خَلَقَهُ ، فَصَوَّرَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ ، فَتَبَارَكَ اللهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ » ، ثُمَّ يَكُونُ آخِرَ مَا يَقُولُ بَيْنَ التَّشَهُّدِ وَالسَّلاَمِ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي مَا قَدَّمْتُ ، وَمَا أَخَّرْتُ ، وَمَا أَسْرَرْتُ ، وَمَا أَعْلَنْتُ ، وَمَا أَنْتَ أَعْلَمُ بِهِ مِنِّي ، أَنْتَ الْمُقَدِّمُ وَأَنْتَ الْمُؤَخِّرُ ، لاَ إِلَهَ إِلاَ أَنْتَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٢٨) .

أخرجه الترمذي (٣٤٢٢) ، ومسلم (٧٧١) من طريق يوسف بن الماجشون . و سبق عند الترمذي في الصلاة (٢٦٦) مختصرًا ، وهنا (٣٤٢٢) مطولاً ، ومسلم (المسافرين/ الدعاء في صلاة الليل وقيامه ، ٧٧١) ، والنسائي (الافتتاح / نوع آخر من الذكر والدعاء إلخ ، ٨٩٦) . وأبو داود (الصلاة / ما يستفتح به الصلاة من الدعاء ، ٧٦٠) ، كلهم من طرق عن عبد العزيز بن عبد الله . كلاهما (يوسف ، وعبد العزيز) عن يعقوب بن أبي سلمة عمِّ عبد العزيز . والترمذي (٣٤٢٣) ، وأبو داود (٧٦١) ، وابن ماجه (٨٦٤) من طريق عبد الله بن الفضل . كلاهما (يعقوب ، وعبد الله) عن عبدالرحمن الأعرج به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولعل الترمذي أراد بالتحسين تقوية حديث يعقوب بن أبي سلمة الماجشون ، فقد توبع يعقوب بعبد الله بن الفضل ، ونقل عن سليمان بن داود الهاشمي قوله : هذا عندنا مثل حديث الزهري ، عن سالم ، عن أبيه .

ولَما كان رجال الإسناد ثقات سوى يعقوب بن أبي سلمة ، فلم نظفر له على كبير توثيق ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، وقد توبع ، فلم يبق شك في صحته ، وأخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٣٢)

٣٤٢٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، حَدَّثَنَا سُلَيْمَانُ بْنُ دَاوُدَ الْهَاشِمِيُّ ،

حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنْ مُوسَى بْنِ عُقْبَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْفَضْلِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّهُ كَانَ إِذَا قَامَ إِلى الصَّلاَةِ الْمَكْتُوبَةِ ؛ رَفَعَ يَدَيْهِ حَذْوَ مَنْكِبَيْهِ ، وَيَصْنَعُ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا قَضَى قِرَاءَتَهُ ، وَأَرَادَ أَنْ يَرْكَعَ ، وَيَصْنَعُهَا إِذَا رَفَعَ رَأْسَهُ مِنَ الرُّكُوعِ ، وَلاَ يَرْفَعُ يَدَيْهِ فِي شَيْءٍ مِنْ صَلاَتِهِ وَهُوَ قَاعِدٌ ، فَإِذَا قَامَ مِنْ سَجْدَتَيْنِ ؛ رَفَعَ يَدَيْهِ كَذَلِكَ ، فَكَبَّرَ ، وَيَقُولُ حِينَ يَفْتَتِحُ الصَّلاَةَ بَعْدَ التَّكْبِيرِ : وَجَّهْتُ وَجْهِيَ لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ حَنِيفًا . الحديث نحو الحديث السابق .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . سَمِعْت أَبَا إِسْمَاعِيلَ يَعْنِي التِّرْمِذِيَّ مُحَمَّدَ بْنَ إِسْمَاعِيلَ بْنِ يُوسُفَ يَقُولُ : سَمِعْتُ سُلَيْمَانَ بْنَ دَاوُدَ الْهَاشِمِيَّ يَقُولُ : وَذَكَرَ هَذَا الْحَدِيثَ ، فَقَالَ : هَذَا عِنْدَنَا مِثْلُ حَدِيثِ الزُّهْرِيِّ عَنْ سَالِمٍ عَنْ أَبِيهِ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٢٨) .

أخرجه أحمد (١ / ١١٩) ، وابن ماجه (١٠٥٤) من طريق ابن جريج ، عن موسى ابن عقبة ، عن عبد الله بن الفضل . وقد سبق تخريج حديث يعقوب أبي سلمة في الحديث السابق . كلاهما عن عبد الرحمن الأعرج به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عبد الرحمن الأعرج من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٣٢)

٣٤٢٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ

الْحَذَّاءُ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ فِي سُجُودِ الْقُرْآنِ بِاللَّيْلِ : « سَجَدَ وَجْهِي لِلَّذِي خَلَقَهُ ، وَشَقَّ سَمْعَهُ وَبَصَرَهُ بِحَوْلِهِ وَقُوَّتِهِ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله « حسن صحيح » ، حين ما نقل المزي في الأطراف (١٦٠٨٣) قوله : « صحيح » فقط .

قد سبق من المصنف إخراجه في الصلاة برقم (٥٨٠) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الحادي والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٣٥)

٣٤٢٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ عَامِرٍ الشَّعْبِيِّ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا خَرَجَ مِنْ بَيْتِهِ ؛ قَالَ : « بِسْمِ اللهِ تَوَكَّلْتُ عَلَى اللهِ ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعُوذُ بِكَ مِنْ أَنْ نَزِلَّ أَوْ نَضِلَّ ، أَوْ نَظْلِمَ أَوْ نُظْلَمَ ، أَوْ نَجْهَلَ أَوْ يُجْهَلَ عَلَيْنَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨١٦٨) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٩٩١٥) عن محمود بن غيلان . وأحمد (٦ / ٣٠٦) . كلاهما عن وكيع . وأحمد (٦ / ٣١٨) ، والحاكم (١ / ٥١٩) من طريق عبد الرحمن . كلاهما (وكيع ، وعبد الرحمن) عن سفيان الثوري . وأبو داود (الأدب / ما يقول إذا خرج من بيته ، ٥٠٩٤) من طريق شعبة . وابن ماجه (الدعاء / ما يدعو به الرجل إلخ ، ٣٨٨٤) من طريق عبيدة بن حميد . ثلاثتهم (سفيان ، وشعبة ، وعبيدة) عن منصور . والنسائي في اليوم والليلة (٨٥) من طريق عاصم . كلاهما (منصور ، وعاصم) عن عامر

الشعبي به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في سماع الشعبي عن أم سلمة ، قال ابن المديني في العلل : لم يسمع الشعبي من أم سلمة . ولكن قال الحاكم في المستدرك : ربما توهم متوهم أن الشعبي لم يسمع من أم سلمة ، وليس كذلك ؛ فإنه دخل على عائشة وأم سلمة جميعًا ، ثم أكثر الرواية عنهما جميعًا ، ووافقه الذهبي ، وكذلك صححه الترمذي أيضًا ، ثم حسنه لِمجيئه عن الشعبي من غير وجه ، ولمجيء نحوه عن النبي ﷺ من غير ما وجه ، فأخرج الطبراني في الكبير والأوسط عن ميمونة رضي الله عنها قالت : ما خرج رسول الله ﷺ من بيتي قط ؛ إلا رفع طرفه إلى السماء ، فقال : «اللهم إني أعوذ بك أن أضِلَّ أو أُضَلَّ ، أو أزِلَّ أو أُزَلَّ ، أو أَجْهَل أو يُجْهَلَ عليَّ ، أو أظلِم أو أُظلَم» . قال الهيثمي في المجمع (١٠ / ١٢٩) : فيه أبو بكر الهذلي ، وهو ضعيف .

فقال الترمذي جامعًا بين الوصفين : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول عند الكرب)

٣٤٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاذُ بْنُ هِشَامٍ ، حَدَّثَنِي أَبِي ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ أَنَّ نَبِيَّ اللهِ ﷺ كَانَ يَدْعُو عِنْدَ الْكَرْبِ : «لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ الْحَلِيمُ الْحَكِيمُ ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ رَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمُ ، لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ رَبُّ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، وَرَبُّ الْعَرْشِ الْكَرِيمُ» .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ هِشَامٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي الْعَالِيَةِ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(٥٤٢٠) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٢٨) ، والبخاري (الدعوات / الدعاء عند الكرب ، ٦٣٤٦) من طريق يحيى . وأحمد (١ / ٢٥٨) عن عبد الوهاب . وأحمد (١ / ٢٥٤) عن روح . والبخاري (٦٣٤٥) عن مسلم بن إبراهيم . ومسلم (الدعوات / الدعاء عند الكرب ، ٢٧٣٠) ، وابن ماجه (الدعاء / الدعاء عند الكرب ، ٣٨٨٣) من طريق وكيع . خمستهم عن هشام . والبخاري (التوحيد ، ٧٤٢٦) ، ومسلم من طريق سعيد . وأحمد (١ / ٢٥٤) عن أبان بن يزيد . ثلاثتهم (هشام ، وسعيد ، وأبان) عن قتادة . والنسائي في اليوم والليلة (٦٥٢) من طريق يوسف بن عبد الله . كلاهما (قتادة ، ويوسف) عن أبي العالية . والبخاري في الأدب المفرد (٧٠٢) من طريق عبد الله بن الحارث . كلاهما (أبو العالية ، وعبد الله) عن ابن عباس ﵄ .

والحديث رجاله رجال الصحيح إلا ما تُكلم في معاذ بن هشام ، قال ابن معين : صدوق وليس بحجة . وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، ربما وهِم . وانظر للمزيد : الحديث رقم (١٨٠) . بالإضافة إلى ما يُخشى فيه من قِبل تدليس قتادة ، وقد عنعن .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل المتابعات الكثيرة ، ولمجيء الحديث عن ابن عباس ﵄ من غير وجه .

ولما كان معاذ من رجال الحسن لذاته ارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ؛ وصفه بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثالث والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا خرج مسافرًا)

٣٤٣٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ عَاصِمٍ الأَحْوَلِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَرْجِسَ ﵁ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ إِذَا سَافَرَ ؛ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ

أَنْتَ الصَّاحِبُ فِي السَّفَرِ ، وَالْخَلِيفَةُ فِي الأَهْلِ ، اللَّهُمَّ اصْحَبْنَا فِي سَفَرِنَا ، وَاخْلُفْنَا فِي أَهْلِنَا ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ وَعْثَاءِ السَّفَرَ ، وَكَآبَةِ الْمُنْقَلَبِ ، وَمِنَ الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْنِ ، وَمِنْ دَعْوَةِ الْمَظْلُومِ ، وَمِنْ سُوءِ الْمَنْظَرِ فِي الأَهْلِ وَالْمَالِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَيُرْوَى «الْحَوْرِ بَعْدَ الْكَوْرِ» أَيْضًا.

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٣٢٠) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٨٨٠١) عن يحيى بن حبيب ، عن حماد بن زيد . وأحمد (٥ / ٨٢) ، والنسائي (الاستعاذة من الحور بعد الكور ، ٥٥٠٠) من طريق شعبة . وأحمد (٥ / ٥٢) عن يزيد بن هارون . ومسلم (استحباب الذكر إذا ركب دابته إلخ ، ١٣٤٣) ، وابن ماجه (الدعاء / ما يدعو به الرجل إذا سافر ، ٣٨٨٨) من طريق أبي معاوية . ومسلم من طريق إسماعيل بن علية ، وعبد الواحد . والنسائي (٥٥٠١) من طريق جرير . وابن ماجه من طريق عبد الرحيم . ثمانيتهم عن عاصم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عاصم من غير وجه، مع ما للحديث من شواهد ، فأخرج المصنف نفسه في الباب ، والنسائي (٥٥٠١) من حديث أبي هريرة ﷺ مثله ، فقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا قدم من السفر)

٣٤٤٠ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَال : سَمِعْتُ الرَّبِيعَ بْنَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ إِذَا قَدِمَ مِنْ سَفَرٍ ؛ قَالَ : «آيِبُونَ تَائِبُونَ عَابِدُونَ لِرَبِّنَا حَامِدُونَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَرَوَى الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ عَنِ الْبَرَاءِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ عَنِ الرَّبِيعِ بْنِ الْبَرَاءِ ، وَرِوَايَةُ شُعْبَةَ أَصَحُّ .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَأَنَسٍ ، وَجَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٥٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨١) عن محمد بن جعفر . وأحمد (٤ / ٢٨٩) عن يحيى ، ويزيد . وأحمد (٤ / ٣٠٠) عن عبد الملك بن عمرو . والنسائي في الكبرى (١٠٣٨٤) من طريق خالد بن الحارث . وابن حبان (٢٧٠٠) من طريق أبي الوليد الطيالسي . كلهم عن شعبة به .

وأخرجه أحمد (٤ / ٣٠٠) من طريق سفيان الثوري . والنسائي في اليوم والليلة (٥٤٩) من طريق إسرائيل ، وسفيان ، وفطر . ثلاثهم عن أبي إسحاق ، عن البراء من غير ذكر الربيع بن البراء .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود الطيالسي بكثيرين في روايته عن شعبة ، مع مجيء الحديث عن أبي إسحاق من غير وجه ، ومع ما للحديث من شواهد .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخامس والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا ركب الناقة)

٣٤٤٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو الأَحْوَصِ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ رَبِيعَةَ ، قَالَ : شَهِدْتُ عَلِيًّا ﷺ أُتِيَ بِدَابَّةٍ لِيَرْكَبَهَا ، فَلَمَّا وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الرِّكَابِ ؛ قَالَ : بِسْمِ اللهِ ثَلاثًا ، فَلَمَّا اسْتَوَى عَلَى ظَهْرِهَا ؛ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ، ثُمَّ قَالَ : ﴿سُبْحَانَ الَّذِي سَخَّرَ لَنَا هَذَا وَمَا كُنَّا لَهُ مُقْرِنِينَ وَإِنَّا إِلَى رَبِّنَا لَمُنْقَلِبُونَ﴾ ، ثُمَّ قَالَ : الْحَمْدُ لِلَّهِ ثَلاثًا ، وَاللَّهُ أَكْبَرُ ثَلاثًا ، سُبْحَانَكَ إِنِّي قَدْ ظَلَمْتُ نَفْسِي فَاغْفِرْ لِي فَإِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ أَنْتَ، ثُمَّ ضَحِكَ ، قُلْتُ مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ؟ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَنَعَ كَمَا صَنَعْتُ ، ثُمَّ ضَحِكَ ، فَقُلْتُ : مِنْ أَيِّ شَيْءٍ ضَحِكْتَ يَا رَسُولَ اللهِ ؟ قَالَ : «إِنَّ رَبَّكَ لَيَعْجَبُ مِنْ عَبْدِهِ إِذَا قَالَ : رَبِّ اغْفِرْ لِي ذُنُوبِي ، إِنَّهُ لاَ يَغْفِرُ الذُّنُوبَ غَيْرُكَ» . وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ رَضِيِ اللَّهم عَنْهمَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٢٤٨) .

أخرجه أبو داود (الجهاد / ما يقول الرجل إذا ركب ، ٢٦٠٢) من طريق أبي الأحوص . والنسائي في الكبرى (٨٨٠٠) ، والحاكم (٢ / ٩٩) من طريق منصور . والبغوي في شرح السنة (١٣٣٦) من طريق معمر . ثلاثتهم (أبو الأحوص ، ومنصور ، ومعمر) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، قال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا أبو الأحوص سلام بن سليم ، وسماعه منه بعد تغيره ، وأما التدليس ؛ فعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في

التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرخه لِما رواه غير واحد من أصحاب أبي إسحاق عنه ، وفي رواية معمر عن أبي إسحاق تصريح بالسماع أيضًا عند البيهقي (٥ / ٢٥٢) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا رأى الباكور من الثمر)

٣٤٥٤ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنْ سُهَيْلِ بْنِ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّاسُ إِذَا رَأَوْا أَوَّلَ الثَّمَرِ جَاءُوا بِهِ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَإِذَا أَخَذَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ قَالَ : « اللَّهُمَّ بَارِكْ لَنَا فِي ثِمَارِنَا ، وبَارِكْ لَنَا فِي مَدِينَتِنَا ، وَبَارِكْ لَنَا فِي صَاعِنَا وَمُدِّنَا ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ عَبْدُكَ وَخَلِيلُكَ وَنَبِيُّكَ ، وإِنِّي عَبْدُكَ وَنَبِيُّكَ ، وإِنَّهُ دَعَاكَ لِمَكَّةَ ، وأَنَا أَدْعُوكَ لِلْمَدِينَةِ بِمِثْلِ مَا دَعَاكَ بِهِ لِمَكَّةَ وَمِثْلِهِ مَعَهُ» ، قَالَ : ثُمَّ يَدْعُو أَصْغَرَ وَلِيدٍ يَرَاهُ ، فَيُعْطِيهِ ذَلِكَ الثَّمَرَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٧٤٠) .

أخرجه مسلم (الحج / فضل المدينة إلخ ، ١٣٧٣) من طريق قتيبة . والنسائي في اليوم والليلة (٣٠٢) من طريق الحارث بن مسكين . والبغوي في شرح السنة (٢٠٠٥) من طريق أبي مصعب . ثلاثتهم عن مالك . ومسلم من طريق عبد العزيز بن محمد . كلاهما

عن سهيل ، عن أبيه أبي صالح . وابن السني في اليوم والليلة (٢٨٠) من طريق سعيد بن المسيب . كلاهما (أبو صالح ، وابن المسيب) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في سهيل بن أبي صالح ؛ قال الترمذي في الصلاة عن ابن عينة : كنا نعد سهيل بن أبي صالح ثبتاً في الحديث ، ولكن قال ابن معين : ليس بحجة ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، تغير حفظه بأخرة ، وقال أبو حاتم : يكتب حديثه ، ولا يحتج به ، واحتج به مسلم ، وأخرج له البخاري مقروناً .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ،ثم حسنه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفاً ، وانجبرذلك بالمتابعة ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا فرغ من الطعام)

٣٤٥٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا ثَوْرُ بْنُ يَزِيدَ، حَدَّثَنَا خَالِدُ بْنُ مَعْدَانَ ، عَنْ أَبِي أُمَامَةَ ﷺ قَالَ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ إِذَا رُفِعَتِ الْمَائِدَةُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ ؛ يَقُولُ : « الْحَمْدُ لِلَّهِ حَمْدًا كَثِيرًا طَيِّبًا مُبَارَكًا فِيهِ غَيْرَ مُوَدَّعٍ وَلاَ مُسْتَغْنًى عَنْهُ رَبَّنَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٨٥٦) .

أخرجه البخاري (الأطعمة / ما يقول إذا فرغ من طعامه ، ٥٤٥٨) ، وأبو داود (الأطعمة / ما يقول إذا طعِم ، ٣٨٤٩) ، وابن ماجه (الأطعمة / ما يقول إذا فرغ من

الطعام ، ٣٢٨٤) كلهم بأسانيدهم المختلفة من طريق ثور بن يزيد . وأحمد (٥ / ٢٦٢) من طريق عامر بن جشيب . وابن حبان (٥١٩٥) من طريق بحر بن سعيد . ثلاثتهم (ثور، وعامر ، وبحر) عن خالد بن معدان به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن خالد بن معدان من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء ما يقول إذا سمع نهيق الحمار)

٣٤٥٩ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ جَعْفَرِ بْنِ رَبِيعَةَ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِذَا سَمِعْتُمْ صِيَاحَ الدِّيَكَةِ ؛ فَاسْأَلُوا اللهَ مِنْ فَضْلِهِ ؛ فَإِنَّهَا رَأَتْ مَلَكًا ، وَإِذَا سَمِعْتُمْ نَهِيقَ الْحِمَارِ ؛ فَتَعَوَّذُوا بِاللهِ مِنَ الشَّيْطَانِ ؛ فَإِنَّهُ رَأَى شَيْطَانًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٦٢٩) .

أخرجه البخاري (بدء الخلق / خير مال المسلم غنم إلخ ، ٣٣٠٣) ، ومسلم (الذكر والدعاء / استحباب الدعاء عند صياح الديك ، ٢٧٢٩) ، وأبو داود (الأدب / باب في الديك والبهائم ، ٥١٠٢) عن قتيبة ، عن الليث . وأحمد (٢ / ٣٢١) من طريق سعيد بن أبي أيوب . كلاهما (الليث ، وسعيد) عن جعفر بن أبي ربيعة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن جعفر بن ربيعة

من غير وجه ، مع ما يشهد له حديث جابر ﷺ عند أحمد (٣ / ٣٠٦) نحوه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والعشرون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / ما جاء في فضل التسبح ، والتكبير والتهليل والتحميد)

٣٤٦١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مَرْحُومُ بْنُ عَبْدِ الْعَزِيزِ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنَا أَبُو نَعَامَةَ السَّعْدِيُّ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ : كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي غَزَاةٍ ، فَلَمَّا قَفَلْنَا ؛ أَشْرَفْنَا عَلَى الْمَدِينَةِ ، فَكَبَّرَ النَّاسُ تَكْبِيرَةً ، وَرَفَعُوا بِهَا أَصْوَاتَهُمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَصَمَّ ، وَلاَ غَائِبٍ ، هُوَ بَيْنَكُمْ وَبَيْنَ رُءُوسِ رِحَالِكُمْ» ، ثُمَّ قَالَ : «يَا عَبْدَ اللَّهِ بْنَ قَيْسٍ ! أَلاَ أُعَلِّمُكَ كَنْزًا مِنْ كُنُوزِ الْجَنَّةِ ؟ لاَ حَوْلَ وَلاَ قُوَّةَ إِلاَّ بِاللهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٠١٧) .

أخرجه البخاري (الدعوات / الدعاء إذا علا عقبة ، ٦٣٨٤) من طريق أيوب . و(الدعوات / قول لا حول ولا قوة إلخ ، ٦٤٠٤) من طريق سليمان التيمي . و(القدر / لا حول ولا قوة إلخ ، ٦٦١٠) من طريق خالد الحذاء . ومسلم (الذكر والدعاء / استحباب خفض الصوت بالذكر إلخ ، ٢٧٠٤) ، وابن ماجه (الأدب / في لا حول ولا قوة ، ٣٨٢٤) من طريق عاصم الأحول . وأبو داود (الصلاة / في الاستغفار ، ١٥٢٦) من طريق ثابت ، وعلي بن زيد ، وسعيد الجرير . سبعتهم عن أبي عثمان به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلِّم في أبي نعامة السعدي ، قال أحمد : ثقة إلا أنه اختلط قبل موته ، وقال ابن سعد : كان ضعيفًا ، ووثقه ابن معين ، والنسائي وغيرهما،

وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، اختلط .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرخه لِما توبع أبو نعامة بغير واحد من الثقات كما علم من التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفاً ، وانجبر ذلك بالمتابعة ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٥٩)

٣٤٦٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا مُوسَى الْجُهَنِيُّ ، حَدَّثَنِي مُصْعَبُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ أَبِيهِ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لِجُلَسَائِهِ : «أَيَعْجِزُ أَحَدُكُمْ أَنْ يَكْسِبَ أَلْفَ حَسَنَةٍ» ؟ فَسَأَلَهُ سَائِلٌ مِنْ جُلَسَائِهِ : كَيْفَ يَكْسِبُ أَحَدُنَا أَلْفَ حَسَنَةٍ ؟ قَالَ : «يُسَبِّحُ أَحَدُكُمْ مِائَةَ تَسْبِيحَةٍ ، تُكْتَبُ لَهُ أَلْفُ حَسَنَةٍ ، وتُحَطُّ عَنْهُ أَلْفُ سَيِّئَةٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٣٩٣٥) .

أخرجه أحمد (١ / ١٨٠) عن يحيى . وأحمد (١ / ١٧٤) من طريق شعبة . و(١ / ١٨٥) عن عبد الله بن نمير ، ويعلى بن عبيد . ومسلم (الدعوات / فضل التهليل والتسبيح إلخ ، ٢٦٩٨) من طريق علي بن مسهر . خمستهم عن موسى الجهني به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن موسى الجهني من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٦٠)

٣٤٦٦ – حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا الْمُحَارِبِيُّ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ قَالَ : سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ ؛ غُفِرَتْ لَهُ ذُنُوبُهُ وَإِنْ كَانَتْ مِثْلَ زَبَدِ الْبَحْرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥٧٨) .

أخرجه ابن ماجه (٣٨١٢) من طريق المحاربي . وأحمد (٢ / ٣٠٢) عن عبد الرحمن. وأحمد (٢ / ٣٧٥) عن إسحاق بن عيسى . والبخاري (الدعوات / فضل التسبيح، ٦٤٠٥) عن عبد الله بن مسلمة . ومسلم (الذكر والدعاء / فضل التهليل والتسبيح إلخ ، ٢٦٩١) عن يحيى بن يحيى . والترمذي (٣٤٦٨) من طريق معن . ستتهم عن مالك به .

وأخرجه أحمد (٢ / ٣٧١) من طريق أبي حازم ، عن أبي هريرة ﷺ نحوه .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرحمن بن محمد المحاربي ، وثقه ابن معين، والنسائي وغيرهما ، وقال أبو حاتم : صدوق إذا حدث عن الثقات ، ويروي عن المجهولين أحاديث منكرة ، فيفسد حديثه . وقال ابن سعد : كان ثقة كثير الغلط . وقال أحمد : بلغنا أنه كان يدلس . وقال العجلي : لا بأس به . وقال الساجي : صدوق يهم . وقال الحافظ في التقريب : لا بأس به ، وكان يدلس .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح الإسناد أولاً ، ثم حسنه لِما توبع المحاربي بكثيرين في روايته عن مالك ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ نحوه من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث

أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٦٠)

٣٤٦٨ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ سُمَيٍّ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ قَالَ : « لاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ وَحْدَهُ لاَ شَرِيكَ لَهُ ، لَهُ الْمُلْكُ ، وَلَهُ الْحَمْدُ ، يُحْيِي وَيُمِيتُ ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ» فِي يَوْمٍ مِائَةَ مَرَّةٍ ؛ كَانَ لَهُ عِدْلُ عَشْرِ رِقَابٍ ، وَكُتِبَتْ لَهُ مِائَةُ حَسَنَةٍ ، وَمُحِيَتْ عَنْهُ مِائَةُ سَيِّئَةٍ ، وَكَانَ لَهُ حِرْزًا مِنَ الشَّيْطَانِ يَوْمَهُ ذَلِكَ ؛ حَتَّى يُمْسِيَ ، وَلَمْ يَأْتِ أَحَدٌ بِأَفْضَلَ مِمَّا جَاءَ بِهِ إِلاَّ أَحَدٌ عَمِلَ أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ» .

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «مَنْ قَالَ سُبْحَانَ اللهِ وَبِحَمْدِهِ مِائَةَ مَرَّةٍ ؛ حُطَّتْ خَطَايَاهُ وَإِنْ كَانَتْ أَكْثَرَ مِنْ زَبَدِ الْبَحْرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥٧٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٠٢) عن عبد الرحمن . وأحمد (٢ / ٣٧٥) عن إسحاق بن عيسى . والبخاري (فضل التسبيح ، ٦٤٠٣) عن عبد الله بن مسلمة . ومسلم (فضل التهليل والتسبيح إلخ ، ٢٦٩١) عن يحيى بن يحيى . وابن ماجه (الأدب / فضل لا إله إلا الله ، ٣٧٩٨) من طريق زيد بن حباب . خمستهم عن مالك . والنسائي في اليوم والليلة (٢٦) من طريق عبد الله بن سعيد . كلاهما (مالك ، وعبد الله) عن سمي مولى أبي بكر ابن عبد الرحمن .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد

أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سُمي من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٦٥)

٣٤٧٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ ، قَالَ : حَدَّثَنِي أَبُو هَانِئٍ الْخَوْلاَنِيُّ أَنَّ عَمْرَو بْنَ مَالِكٍ الْجَنْبِيَّ أَخْبَرَهُ أَنَّهُ سَمِعَ فَضَالَةَ بْنَ عُبَيْدٍ ﷺ يَقُولُ : سَمِعَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلاً يَدْعُو فِي صَلاَتِهِ ، فَلَمْ يُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «عَجِلَ هَذَا» ، ثُمَّ دَعَاهُ ، فَقَالَ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ فَلْيَبْدَأْ بِتَحْمِيدِ اللهِ ، وَالثَّنَاءِ عَلَيْهِ ، ثُمَّ لْيُصَلِّ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، ثُمَّ لْيَدْعُ بَعْدُ بِمَا شَاءَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١١٠٣١) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٨١) عن أحمد بن حنبل . وأحمد (٦ / ١٨)، وابن خزيمة (٧١٠) من طريق بكر بن إدريس . وابن حبان (١٩٥٨) من طريق يوسف بن موسى . والطبراني في الكبير (٧٩١) من طريق هارون بن ملول . كلهم عن عبد الله بن يزيد ، عن حيوة . والترمذي (٣٤٧٦) من طريق رشدين بن سعد . والنسائي في الكبرى (١١١٦) من طريق عبد الله بن وهب . ثلاثتهم (حيوة ، ورشدين ، وابن وهب) عن أبي هانئ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هانئ من غير وجه ، مع ما للحديث

من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٦٥)

٣٤٧٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ خَشْرَمٍ ، حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ يُونُسَ ، عَنْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ أَبِي زِيَادٍ الْقَدَّاحِ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أَسْمَاءَ بِنْتِ يَزِيدَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «اسْمُ اللهِ الأَعْظَمُ فِي هَاتَيْنِ الآيَتَيْنِ ﴿وَإِلَهُكُمْ إِلَهٌ وَاحِدٌ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ وَفَاتِحَةِ آلِ عِمْرَانَ ﴿الم اللَّهُ لاَ إِلَهَ إِلاَّ هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ﴾» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٧٦٧) . ونقل المنذري في مختصر السنن قوله : «حسن» فقط .

أخرجه أبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٩٦) ، وابن ماجه (الدعاء / اسم الله الأعظم ، ٣٨٥٥) من طريق عيسى بن يونس . وأحمد (٦ / ٤٦١) عن محمد بن بكر . وعبد بن حميد (١٥٧٨) من طريق أبي عاصم . ثلاثتهم (عيسى ، ومحمد ، وأبو عاصم) عن عبيد الله بن أبي زياد به .

والحديث في إسناده شهر بن حوشب ، قال الذهبي في الكاشف : عن شعبة : لقيت شهراً ، فلم أعتدَّ به ، وقال النسائي : ليس بالقوي ، ووثقه أحمد ، وابن معين . وقال ابن حبان : كان ممن يروي عن الثقات المعضلات ، وعن الأثبات المقلوبات ، ونقل الترمذي عن البخاري : شهر حسن الحديث ، وقوى أمره . وقال أحمد : روى عن أسماء بنت يزيد أحاديث حساناً .

وعبيد الله بن أبي زياد ، قال ابن معين : ضعيف . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي،

ولا المتين ، هو صالح الحديث ، يكتب حديثه . وقال أبو داود : أحاديثه مناكير . وقال النسائي : ليس به بأس . وقال : قد حدث عنه الثقات ، ولم أر في حديثه شيئًا منكرًا ، وقال الحافظ في التقريب : ليس بالقوي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه نظرًا إلى شواهده في الباب ، فيشهد له حديث ابن مسعود ﷺ عند عند الدارمي (٣٣٩٣) ، وحديث أبي أمامة ﷺ عند ابن ماجه (٣٨٥٦) نحوه .

ولما كان عبيد الله بن أبي زياد ضعيفًا ، لا يتجه التصحيح لحديثه بمجرد الشاهد دون المتابعة ؛ فالظاهر أن أصل حكم الترمذي على هذا الحديث إنما هو التحسين فقط ، دون التصحيح كما نقله المنذري في المختصر عنه .

والنسخ التي وقع فيها قوله « حسن صحيح » غير متجهة ، والله أعلم .

الحديث الخامس والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٣)

٣٤٨٥ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو ، يَقُولُ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ ، وَالْهَرَمِ ، وَالْجُبْنِ ، وَالْبُخْلِ ، وَفِتْنَةِ الْمَسِيحِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، ونقل المزي في الأطراف (٥٨٦) قوله: « صحيح » فقط .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٠١) عن يزيد . و(٣ / ٢٠٦) عن ابن أبي عدي . و(٣ / ١٧٩) عن يحيى . و(٣ / ٢٣٥) عن محمد بن عبد الله . و(٣ / ٢٦٤) عن عبد الله بن بكر . كلهم عن حميد . وأحمد (٣ / ٢٠٨) من طريق قتادة . والنسائي (الاستعاذة ، ٥٤٤٩) من طريق المنهال بن عمرو . و(٥٤٥٠) من طريق عمرو بن أبي عمرو .

و(٥٤٥٣) من طريق عبد الله بن المطلب . أربعتهم عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ . بالإضافة إلى كلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع حميد بغير واحد في روايته عن أنس ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : « حسن صحيح » . فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث السادس والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٣)

٣٤٨٩ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا الأَحْوَصِ يُحَدِّثُ عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَدْعُو : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَسْأَلُكَ الْهُدَى ، وَالتُّقَى ، وَالْعَفَافَ ، وَالْغِنَى » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٠٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٤١١) عن عفان . (١ / ٤١٦) عن روح بن عبادة . وأحمد (١ / ٤٣٧) ، ومسلم (الدعوات / في الأدعية ، ٢٧٢١) من طريق محمد بن جعفر . ثلاثتهم عن شعبة . وأحمد (١ / ٣٨٩) من طريق إسرائيل بن يونس . وأحمد (١ / ٤٣٤) ، ومسلم ، وابن ماجه (الدعاء / دعاء رسول الله ﷺ ، ٣٨٣٢) من طريق سفيان . ثلاثتهم

(شعبة ، ويونس ، وسفيان) عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود الطيالسي بكثيرين متابعاتٍ ما بين تامة وقاصرة كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السابع والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٦)

٣٤٩٣ – حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ التَّيْمِيِّ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : كُنْتُ نَائِمَةً إِلَى جَنْبِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَفَقَدْتُهُ مِنَ اللَّيْلِ ، فَلَمَسْتُهُ ، فَوَقَعَتْ يَدِي عَلَى قَدَمَيْهِ ؛ وَهُوَ سَاجِدٌ ، وَهُوَ يَقُولُ : «أَعُوذُ بِرِضَاكَ مِنْ سَخَطِكَ ، وَبِمُعَافَاتِكَ مِنْ عُقُوبَتِكَ ، لاَ أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ ، أَنْتَ كَمَا أَثْنَيْتَ عَلَى نَفْسِكَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ عَائِشَةَ . حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ ، وَزَادَ فِيهِ : «وَأَعُوذُ بِكَ مِنْكَ ، لا أُحْصِي ثَنَاءً عَلَيْكَ» .

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن» فقط ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٧٥٨٥) .

أخرجه النسائي (التطبيق ، ١١٣١) من طريق يحيى ، عن محمد بن إبراهيم . والنسائي (الاستعاذة ، ٥٥٣٤) من طريق مسروق . وأحمد (٦ / ٢٠١) ، ومسلم (الصلاة/ ما يقال في الركوع والسجود ، ٤٨٦) ، وابن ماجه (الدعاء / ما تعوذ منه رسول الله ﷺ، ٣٨٤١) من طريق الأعرج ، عن أبي هريرة . وابن خزيمة (٦٥٤) من طريق عروة بن الزبير . أربعتهم (محمد ، ومسروق ، وأبو هريرة ، وعروة) عن عائشة رضي الله عنها .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن إبراهيم بكلام يسير ، فوثقه الجمهور ، وذكره العقيلي في الضعفاء ، وقال أحمد : في حديثه شيء ، يروي أحاديث مناكير ، أو منكرة . وقال الحافظ في التقريب : ثقة له أفراد .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه نظرًا إلى ما توبع محمد بن إبراهيم كما أشار إليه بقوله : وقد روي من غير وجه عن عائشة .

ولما كان القصور قليلاً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسخ التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» أولى بالصواب .

الحديث الثامن والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٧)

٣٤٩٥ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ بْنُ سُلَيْمَانَ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : كَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدْعُو بِهَؤُلَاءِ الْكَلِمَاتِ : «اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ النَّارِ ، وَعَذَابِ النَّارِ ، وَفِتْنَةِ الْقَبْرِ ، وَعَذَابِ الْقَبْرِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْغِنَى ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْفَقْرِ ، وَمِنْ شَرِّ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ،

اللَّهُمَّ اغْسِلْ خَطَايَايَ بِمَاءِ الثَّلْجِ وَالْبَرَدِ ، وَأَنْقِ قَلْبِي مِنَ الْخَطَايَا كَمَا أَنْقَيْتَ الثَّوْبَ الأَبْيَضَ مِنَ الدَّنَسِ ، وَبَاعِدْ بَيْنِي وَبَيْنَ خَطَايَايَ كَمَا بَاعَدْتَ بَيْنَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ ، اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ ، وَالْهَرَمِ ، وَالْمَأْثَمِ ، وَالْمَغْرَمِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٠٦٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٠٧) ، وابن ماجه (الدعاء / ما تعوذ منه رسول الله ﷺ ، ٣٨٣٨) من طريق وكيع . وأحمد (٦ / ٥٧) عن ابن نمير . والبخاري (الدعوات / التعوذ من المأثم والمغرم ، ٦٣٦٨) من طريق وهيب . و(الاستعاذة من فتنة الغنى ، ٦٣٧٦) من طريق سلام بن أبي مطيع . و(٦٣٧٧) من طريق أبي معاوية . وأبو داود (الاستعاذة ، ١٥٤٣) من طريق عيسى . ستتهم عن هشام . ومسلم (الذكر والدعاء / ما يستعاذ منه في الصلاة ، ٥٨٩) من طريق الزهري . كلاهما (هشام ، والزهري) عن عروة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية غير عبدة عنه ، ولما توبع هشام بالزهري في روايته عن عروة .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والثلاثون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٧)

٣٤٩٦ - حَدَّثَنَا هَارُونُ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ عَبَّادِ بْنِ عَبْدِاللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ عِنْدَ وَفَاتِهِ : «اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي ، وَارْحَمْنِي ، وَأَلْحِقْنِي بِالرَّفِيقِ الأَعْلَى» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في تحفة الأشراف المزي (١٦١٧٧) .

أخرجه مسلم (فضائل الصحابة / فضائل عائشة ، ٢٤٤٤) من طريق عبدة . والبخاري (المرضى / تمني المريض الموت ، ٥٦٧٤) من طريق ابن نمير . وأحمد (٦ / ٢٣١) ، ومسلم من طريق ابن نمير ، وأبي أسامة . والبخاري (المغازي / مرض النبي ﷺ ووفاته ، ٤٤٤٠) من طريق عبد العزيز بن مختار . ومالك في الموطأ (١٦٤) . خمستهم عن هشام به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية غير واحد عنه ، وفيهم مالك .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، بل وفي الرواة عنه مالك ، وهو علَم في شيوخ المدينة ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٨)

٣٤٩٧ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «لاَ يَقُولُ أَحَدُكُمُ : اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِي إِنْ شِئْتَ ، اللَّهُمَّ ارْحَمْنِي إِنْ شِئْتَ ، لِيَعْزِمِ الْمَسْأَلَةَ ، فَإِنَّهُ لاَ مُكْرِهَ لَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٨١٣) .

أخرجه البخاري (الدعوات / ليعزم المسألة إلخ ، ٦٣٣٩) ، وأبو داود (الصلاة / الدعاء ، ١٤٨٣) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ٢٤٣) عن سفيان . وابن ماجه (الدعاء / لا يقول الرجل إلخ ، ٣٨٥٤) من طريق ابن عجلان . ثلاثتهم (مالك ، وسفيان ، وابن عجلان) عن أبي الزناد .

وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ، فرواه عنه همام ، وعبد الرحمن بن يعقوب ، وعطاء بن ميناء وغيرهم ، انظر : «المسند الجامع» (١٧ / ١٤٣٦٧ - ١٤٣٦٩) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٧٩)

٣٤٩٨ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الأَغَرِّ ، وَعَنْ أَبِي سَلَمَةَ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «يَنْزِلُ رَبُّنَا كُلَّ لَيْلَةٍ إِلى السَّمَاءِ الدُّنْيَا حِينَ يَبْقَى ثُلُثُ اللَّيْلِ الآخِرُ ، فَيَقُولُ : مَنْ يَدْعُونِي ؛ فَأَسْتَجِيبَ لَهُ ؟ وَمَنْ يَسْأَلُنِي ؛ فَأُعْطِيَهُ ؟ وَمَنْ يَسْتَغْفِرُنِي ؛ فَأَغْفِرَ لَهُ» ؟

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَجُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، وَرِفَاعَةَ الْجُهَنِيِّ ، وَأَبِي الدَّرْدَاءِ ، وَعُثْمَانَ بْنِ أَبِي الْعَاصِ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١٣٤٦٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٨٧) ، والبخاري (التهجد / الدعاء والصلاة من آخر الليل ، ١١٤٥) ، ومسلم (المسافرين / الترغيب في الدعاء إلخ ، ٧٥٨) ، وأبو داود (الصلاة / أي الليل أفضل ، ١٣١٥) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ٢٦٤) ، وابن ماجه (الصلاة / أي ساعات الليل أفضل ، ١٣٦٦) من طريق إبراهيم بن سعد . وأحمد (٢ / ٢٦٧) من طريق معمر . ثلاثتهم (مالك ، وإبراهيم ، ومعمر) عن الزهري ، عن أبي عبد الله الأغر ، وأبي سلمة ، عن أبي هريرة ﷺ .

هذا ، وحديث أبي هريرة ﷺ هذا قد رُوي عنه من طرق كثيرة ، سبق تخريجها في (الصلاة / ما جاء في نزول الرب إلخ ، ٤٤٦) ، فليرجع .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٨٣)

٣٥٠٦ – حَدَّثَنَا يُوسُفُ بْنُ حَمَّادٍ الْبَصْرِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى ، عَنْ سَعِيدٍ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَبِي رَافِعٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا ؛ مِائَةً غَيْرَ وَاحِدٍ ، مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» .

قَالَ يُوسُفُ : وَحَدَّثَنَا عَبْدُ الأَعْلَى عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ سِيرِينَ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ بِمِثْلِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

ليس هذا الحكم في نسختي إبراهيم عطوة والعارضة ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، و كذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٦٧٤) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق قتادة ، عن أبي رافع ، عن أبي هريرة ﷺ .

وأخرجه أحمد (٤ / ٤٩٩) ، ومسلم (الذكر والدعاء / باب أسماء الله تعالى إلخ ، ٢٦٧٧) من طريق محمد بن سيرين . وأحمد (٢ / ٢٥٨) ، والبخاري (الدعوات / باب لله مائة اسم غير واحدة ، ٦٤١٠) ، والترمذي هنا من طريق الأعرج . وأحمد (٢ / ٥٠٣) ، وابن ماجه (الدعاء / باب أسماء الله ، ٣٨٦٠) من طريق أبي سلمة . ومسلم من طريق همام بن منبه . أربعتهم عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث من وجوهٍ كثيرة ، وقد أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثالث والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٨٣)

٣٥٠٨ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ لِلَّهِ تِسْعَةً وَتِسْعِينَ اسْمًا مَنْ أَحْصَاهَا دَخَلَ الْجَنَّةَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَلَيْسَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ذِكْرُ الأَسْمَاءِ ، وَهُوَ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . رَوَاهُ أَبُو الْيَمَانِ عَنْ شُعَيْبِ بْنِ أَبِي حَمْزَةَ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، وَلَمْ يَذْكُرْ فِيهِ الأَسْمَاءَ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٦٧٥) .

أخرجه البخاري (الدعوات / لله مائة اسم إلخ ، ٦٤١٠) عن علي بن علي . ومسلم (الذكر والدعاء / في إسماء الله تعالى إلخ ، ٢٦٧٧) عن عمرو الناقد ، وزهير بن حرب . ثلاثتهم عن سفيان . وأحمد (٢ / ٢٥٨) من طريق محمد بن إسحاق . والبخاري (٢٧٣٦) من طريق شعيب . ثلاثتهم (سفيا، وابن إسحاق ، وشعيب) عن أبي الزناد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي الزناد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والله أعلم .

الحديث الرابع والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٨٥)

٣٥١٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا جَعْفَرُ بْنُ سُلَيْمَانَ الضُّبَعِيُّ ، عَنْ كَهْمَسِ بْنِ الْحَسَنِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُرَيْدَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ عَلِمْتُ أَيُّ لَيْلَةٍ لَيْلَةُ الْقَدْرِ مَا أَقُولُ فِيهَا ؟ قَالَ : «قُولِي : اللَّهُمَّ إِنَّكَ عُفُوٌّ كَرِيمٌ تُحِبُّ الْعَفْوَ ، فَاعْفُ عَنِّي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦١٨٥) .

أخرجه النسائي في الكبرى (١٠٧٠٨) من طريق جعفر بن سليمان . وأحمد (٦ / ٢٠٨) ، وابن ماجه (الدعاء / الدعاء بالعفو والعافية ، ٣٨٥٠) من طريق وكيع . وأحمد (٦ / ١٧١) عن محمد بن جعفر . و(٦ / ١٨٣) عن يزيد . أربعتهم عن كهمس . وأحمد (٦ / ١٨٢) من طريق الجريري. كلاهما (كهمس ، والجريري) عن عبد الله بن بريدة به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في كهمس بن الحسن قد تُكلم فيه ، قال أبو حاتم : لا بأس به . وقال الساجي : صدوق يهم . ونقل أن ابن معين ضعفه . وتبعه الأزدي في نقل ذلك عنه . ووثقه أحمد وغيره ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة .

وفي جعفر بن سليمان الضبعي ، وثقه غير واحد من النقاد ، وضعفه بعضهم من غلوه في التشيع ، وقال البخاري في الضعفاء : يخالف في بعض حديثه . وقال ابن حبان : كان جعفر من الثقات في الروايات غير أنه ينتحل الميل إلى أهل البيت ، ولم يكن بداعية إلى مذهبه . وقال ابن المديني هو ثقة عندنا ، وقال أيضًا : أكثر عن ثابت وبقية ، أحاديثه مناكير . وقال الحافظ في التقريب : صدوق زاهد ، لكنه كان يتشيع .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما

توبع كل من كهمس ، وجعفر بغير واحد ولما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٨٦)

٣٥١٧ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مَنْصُور ، حَدَّثَنَا حَبَّانُ بْنُ هِلاَل ، حَدَّثَنَا أَبَانُ هُوَ ابْنُ يَزِيدَ الْعَطَّارُ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى أَنَّ زَيْدَ بْنَ سَلاَّمٍ حَدَّثَهُ أَنَّ أَبَا سَلاَّمٍ حَدَّثَهُ عَنْ أَبِي مَالِكٍ الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « الْوُضُوءُ شَطْرُ الإِيمَانِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلأُ الْمِيزَانَ ، وَسُبْحَانَ اللهِ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ تَمْلآَنِ ، أَوْ تَمْلأُ مَا بَيْنَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ ، وَالصَّلاَةُ نُورٌ ، وَالصَّدَقَةُ بُرْهَانٌ ، وَالصَّبْرُ ضِيَاءٌ ، وَالْقُرْآنُ حُجَّةٌ لَكَ أَوْ عَلَيْكَ ، كُلُّ النَّاسِ يَغْدُو ، فَبَائِعٌ نَفْسَهُ ، فَمُعْتِقُهَا أَوْ مُوبِقُهَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « صحيح » فقط ، والباقية متفقة على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢١٦٧) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٤٢) ، ومسلم (الطهارة / فضل الوضوء ، ٢٢٣) ، والنسائي في اليوم والليلة (١٦٨) من طريق أبان بن يزيد ، عن يحيى بن أبي كثير أن زيد بن سلام حدثه ، أن أبا سلام حدثه ، عن أبي مالك الأشعري .

وأخرجه ابن ماجه (الطهارة / الوضوء شطر الإيمان ، ٢٨٠) ، والنسائي في اليوم والليلة (١٦٩) ، والطبراني في الكبير (٣٤٢٤) من طريق معاوية بن سلام ، عن أخيه زيد بن سلام أنه أخبره ، عن جده أبي سلام ، عن عبد الرحمن بن غنم ، عن أبي مالك ﷺ .

وإلا أبان بن يزيد العطار ، وثقه أحمد ، وابن معين ، والنسائي وغيرهم ، وذكره ابن عدي في الكامل ، وأورد له حديثًا فرداً ، ثم قال : له روايات ، وهو حسن الحديث ، متماسك ، يكتب حديثه ، وله أحاديث صالحة عن قتادة وغيره ، وعامتها مستقيمة ، وأرجو أنه من الصدق ، وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، له أفراد .

بالإضافة إلى ما اختلف فيه على زيد بن سلام ، فروى مرةً عن أبي سلام ، عن أبي مالك ، ومرةً عنه عن عبد الرحمن بن غنم ، عن أبي مالك ﷺ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي مالك ﷺ من غير وجه ، ولِما له من شواهد كثيرة في الباب ، منها:

١ - حديث عبد الله بن عمرو ﷺ عند المصنف في نفس الباب بلفظ: «التسبيح نصف الميزان، والحمد لله يملؤه، ولا إله إلا الله ليس لها دون الله حجاب؛ حتى تخلص إليه». و قال: حديث غريب، وليس إسناده بالقوي .

٢ - وحديث رجل من بني سليم عنده في نفس الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ٩٦)

٣٥٣٠ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا وَائِلٍ ، قَال : سَمِعْتُ عَبْدَ اللهِ بْنَ مَسْعُودٍ ﷺ يَقُولُ: قُلْتُ لَهُ : أَنْتَ سَمِعْتَهُ مِنْ عَبْدِ اللهِ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، وَرَفَعَهُ أَنَّهُ قَالَ : لاَ أَحَدَ أَغْيَرُ مِنَ اللهِ ، وَلِذَلِكَ حَرَّمَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ ، وَلا أَحَدَ أَحَبُّ إِلَيْهِ الْمَدْحُ مِنَ اللهِ ، وَلِذَلِكَ مَدَحَ نَفْسَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن غريب صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٢٨٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٤٣٦) . ومسلم (التوبة / غيرة الله تعالى وتحريم الفواحش ، ٢٧٦٠) عن محمد بن المثنى . كلاهما عن محمد بن جعفر . والبخاري (التفسير ، ٤٦٣٤) عن حفص بن عمر . و(٤٦٣٧) عن سليمان بن حرب . ثلاثتهم (محمد ، وحفص ، وسليمان) عن شعبة ، عن عمرو بن مرة . وأحمد (١ / ٣٨١) ، والبخاري (النكاح / باب الغيرة ، ٥٢٢٠) ، ومسلم من طريق الأعمش . كلاهما (عمرو ، والأعمش) عن أبي وائل . ومسلم من طريق عبد الرحمن بن يزيد . كلاهما (أبو وائل ، وعبد الرحمن) عن ابن مسعود ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عبد الله بن مسعود ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / فضل التوبة والاستغفار وما ذكر من رحمة الله)

٣٥٣٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ أَبِي النَّجُودِ ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، قَالَ : أَتَيْتُ صَفْوَانَ بْنَ عَسَّالٍ الْمُرَادِيَّ ﷺ أَسْأَلُهُ عَنِ الْمَسْحِ عَلَى الْخُفَّيْنِ ، فَقَالَ : مَا جَاءَ بِكَ يَا زِرُّ ؟ فَقُلْتُ : ابْتِغَاءَ الْعِلْمِ ، فَقَالَ : إِنَّ الْمَلَائِكَةَ لَتَضَعُ أَجْنِحَتَهَا لِطَالِبِ الْعِلْمِ رِضًا بِمَا يَطْلُبُ ، فَقُلْتُ : إِنَّهُ حَكَّ فِي صَدْرِي الْمَسْحُ عَلَى الْخُفَّيْنِ بَعْدَ الْغَائِطِ وَالْبَوْلِ ، وَكُنْتَ امْرَأً مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ ، فَجِئْتُ أَسْأَلُكَ هَلْ

سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي ذَلِكَ شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ ، كَانَ يَأْمُرُنَا إِذَا كُنَّا سَفْرًا أَوْ مُسَافِرِينَ أَنْ لاَ نَنْزِعَ خِفَافَنَا ثَلاَثَةَ أَيَّامٍ وَلَيَالِيهِنَّ إِلاَّ مِنْ جَنَابَةٍ ، لَكِنْ مِنْ غَائِطٍ ، وَبَوْلٍ ، وَنَوْمٍ ، فَقُلْتُ: هَلْ سَمِعْتَهُ يَذْكُرُ فِي الْهَوَى شَيْئًا ؟ قَالَ : نَعَمْ كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي سَفَرٍ ، فَبَيْنَا نَحْنُ عِنْدَهُ إِذْ نَادَاهُ أَعْرَابِيٌّ بِصَوْتٍ لَهُ جَهْوَرِيٍّ : يَا مُحَمَّدُ ! فَأَجَابَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَحْوًا مِنْ صَوْتِهِ هَاؤُمُ ، فَقُلْنَا لَهُ : وَيْحَكَ ، اغْضُضْ مِنْ صَوْتِكَ ، فَإِنَّكَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ ، وَقَدْ نُهِيتَ عَنْ هَذَا ، فَقَالَ : وَاللهِ لاَ أَغْضُضُ ، قَالَ الأَعْرَابِيُّ : الْمَرْءُ يُحِبُّ الْقَوْمَ وَلَمَّا يَلْحَقْ بِهِمْ ، قَالَ النَّبِيُّ ﷺ : « الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ يَوْمَ الْقِيَامَةِ » ، فَمَا زَالَ يُحَدِّثُنَا حَتَّى ذَكَرَ بَابًا مِنْ قِبَلِ الْمَغْرِبِ مَسِيرَةُ سَبْعِينَ عَامًا عَرْضُهُ أَوْ يَسِيرُ الرَّاكِبُ فِي عَرْضِهِ أَرْبَعِينَ أَوْ سَبْعِينَ عَامًا ، قَالَ سُفْيَانُ : قِبَلَ الشَّامِ ، خَلَقَهُ اللهُ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضَ مَفْتُوحًا ، يَعْنِي لِلتَّوْبَةِ ، لا يُغْلَقُ حَتَّى تَطْلُعَ الشَّمْسُ مِنْهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله « حسن صحيح » حينما لم ينقل المزي في الأطراف (٤٩٥٢) أيَّ حكمٍ عليه .

قد سبق من المصنف إخراج طرف من هذا الحديث الطويل في الطهارة (٩٦) من طريق عاصم بن أبي النجود ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، ولا نتعرض هنا لتخريج هذا الحديث والذي يليه برقم (٣٥٣٦) فإنهما معًا من طريق عاصم ، فليرجع .

الحديث التاسع والأربعون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب خلق الله مائة رحمة)

٣٥٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنِ الْعَلاَءِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « خَلَقَ اللهُ مِائَةَ رَحْمَةٍ ، فَوَضَعَ رَحْمَةً وَاحِدَةً بَيْنَ خَلْقِهِ يَتَرَاحَمُونَ بِهَا ، وَعِنْدَ اللهِ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ رَحْمَةً » .

٥٠٦
وَفِي الْبَاب عَنْ سَلْمَانَ ، وَجُنْدَبِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ سُفْيَانَ الْبَجَلِيِّ .
قَالَ أَبو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١٤٠٧٧) .

أخرجه أحمد (٢ / ٣٣٤) من طريق زهير . ومسلم (التوبة / في سعة رحمة الله إلخ ، ٢٧٥٢) من طريق إسماعيل بن جعفر . كلاهما عن العلاء بن عبد الرحمن ، عن أبيه . ومسلم ، وابن ماجه (الزهد / ما يُرجى من رحمة الله إلخ ، ٤٢٩٣) من طريق عطاء . والبخاري (الأدب ، ٦٠٠٠) ، ومسلم من طريق سعيد بن المسيب . وأحمد (٢ / ٥٢٦) من طريق أبي صالح . والبخاري (الرقاق ، ٦٤٦٩) من طريق سعيد المقبري . خمستهم (عبد الرحمن ، وعطاء ، وابن المسيب ، وأبو صالح ، وسعيد المقبري) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في العلاء بن عبد الرحمن ؛ قال ابن معين : ليس بذاك ، لم يزل الناس يتقون حديثه، وقال أبو زرعة: ليس هو بأقوى ما يكون، وقال أبو حاتم: صالح، روى عنه الثقات، و لكنه أنكِر من حديثه أشياء ، وقال النسائي: ليس به بأس، وثقه ابن سعد، و العجلي، قال ابن عدي : للعلاء نسط يرويها عنه الثقات ، وقال الحافظ في التقريب: صدوق ، ربما وهِم. اهـ . وقد أخرج له مسلم من حديث المشاهير دون الشواذ، والبخاري في جزء القراءة ، والأربعة.

وفي عبد العزيز الدراوردي ، قال الحافظ في التقريب : صدوق كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ . وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : إذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز ، مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان في الصحيح ؛ فوصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب خلق اللّٰه مائة رحمة)

٣٥٤٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلَانَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللهَ حِينَ خَلَقَ الْخَلْقَ كَتَبَ بِيَدِهِ عَلَى نَفْسِهِ إِنَّ رَحْمَتِي تَغْلِبُ غَضَبِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن صحيح غريب» ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤١٣٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ٤٣٣) عن يحيى . وابن ماجه (المقدمة / فيما أنكرت الجهمية ، ١٨٩) من طريق صفوان بن عيسى . و(الزهد / ما يُرجى من رحمة الله إلخ ، ٤٢٩٥) من طريق أبي خالد . ثلاثتهم عن ابن عجلان . وأحمد (٢ / ٣٥٨) ، والبخاري (بدء الخلق / قول الله : وهو الذي يبدأ الخلق إلخ ، ٣١٩٤) ، ومسلم (التوبة / في سعة رحمة الله إلخ ، ٢٧٥١) من طريق الأعرج . وأحمد (٢ / ٣١٣) من طريق همام بن منبه . ثلاثتهم (عجلان ، والأعرج ، وهمام) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا أن محمد بن عجلان حكم عليه الحافظ بـ «صدوق اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ» ، وثقه ابن معين ، والنسائي ، وأبو حاتم : وقال الترمذي (٢٦٣٨) : سمعت ابن أبي عمر يقول : سمعت ابن عيينة يقول : محمد بن عجلان كان ثقة مأموناً في الحديث ، وقد بين في الحديث التالي (٢٧٤٦) أنه اختلطت عليه أحاديث أبي هريرة ﷺ . وذكره العقيلي في الضعفاء . روى له البخاري تعليقًا، ومسلم متابعةً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن

أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه ، ولِما له من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب خلق الله مائة رحمة)

٣٥٥١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ الثَّوْرِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْحَارِثِ ، عَنْ طُلَيْقِ بْنِ قَيْسٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَدْعُو ، يَقُولُ : «رَبِّ أَعِنِّي ، وَلا تُعِنْ عَلَيَّ ، وَانْصُرْنِي ، وَلا تَنْصُرْ عَلَيَّ ، وَامْكُرْ لِي ، وَلَا تَمْكُرْ عَلَيَّ ، وَاهْدِنِي ، وَيَسِّرِ الْهُدَى لِي ، وَانْصُرْنِي عَلَى مَنْ بَغَى عَلَيَّ ، رَبِّ اجْعَلْنِي لَكَ شَكَّارًا ، لَكَ ذَكَّارًا ، لَكَ رَهَّابًا ، لَكَ مِطْوَاعًا ، لَكَ مُخْبِتًا ، إِلَيْكَ أَوَّاهًا مُنِيبًا ، رَبِّ تَقَبَّلْ تَوْبَتِي ، وَاغْسِلْ حَوْبَتِي ، وَأَجِبْ دَعْوَتِي ، وَثَبِّتْ حُجَّتِي ، وَسَدِّدْ لِسَانِي ، وَاهْدِ قَلْبِي ، وَاسْلُلْ سَخِيمَةَ صَدْرِي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ : وَحَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بِشْرٍ الْعَبْدِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ هَذَا الْحَدِيثَ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٧٦٥) .

أخرجه عبد بن حميد (٧١٧) من طريق عمر بن سعد أبي داود الحفري . وأحمد (١/ ٢٢٧) عن يحيى . والبخاري في الأدب المفرد (٦٦٤) من طريق قبيصة . وأبو داود (الصلاة / ما يقول الرجل إذا سلم ، ١٥١٠) من طريق محمد بن كثير . وابن ماجه (الدعاء / دعاء رسول الله ﷺ ، ٣٨٣٠) من طريق وكيع . والمصنف هنا من طريق محمد

ابن بشر . ستتهم (أبو داود الحفري ، ويحيى ، وقبيصة ، ومحمد بن كثير ، ووكيع ، ومحمد ابن بشر) عن سفيان الثوري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سفيان الثوري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ١٠٤)

٣٥٥٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّار ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، قَال : سَمِعْتُ كُرَيْبًا يُحَدِّثُ عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ عَنْ جُوَيْرِيَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَرَّ عَلَيْهَا ؛ وَهِيَ فِي مَسْجِدِهَا ، ثُمَّ مَرَّ النَّبِيُّ ﷺ بِهَا قَرِيبًا مِنْ نِصْفِ النَّهَارِ ، فَقَالَ لَهَا : «مَا زِلْتِ عَلَى حَالِكِ» ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، قَالَ : «أَلا أُعَلِّمُكِ كَلِمَاتٍ تَقُولِينَهَا ؟ سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ عَدَدَ خَلْقِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ رِضَا نَفْسِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ زِنَةَ عَرْشِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ ، سُبْحَانَ اللهِ مِدَادَ كَلِمَاتِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَمُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ هُوَ مَوْلَى آلِ طَلْحَةَ ، وَهُوَ شَيْخٌ مَدَنِيٌّ ثِقَةٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ الْمَسْعُودِيُّ ، وَسُفْيَانُ الثَّوْرِيُّ هَذَا الْحَدِيثَ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٧٨٨) .

أخرجه أحمد (٦ / ٤٢٩) عن محمد بن جعفر . وأحمد (٦ / ٣٢٥) عن روح .

كلاهما عن شعبة . ومسلم (الذكر والدعاء / التسبيح أول النهار إلخ ، ٢٧٢٦) ، و البخاري في الأدب المفرد (٦٤٧) من طريق سفيان . ومسلم ، وابن ماجه (الدعاء / فضل التسبيح ، ٣٨٠٨) من طريق مسعر . ثلاثتهم (شعبة ، وسفيان ، ومسعر) عن محمد بن عبد الرحمن به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن محمد بن عبد الرحمن من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ١١٠)

٣٥٦٢ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عُبَيْدِ اللهِ ، عَنْ سَالِمٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ أَنَّهُ اسْتَأْذَنَ النَّبِيَّ ﷺ فِي الْعُمْرَةِ ، فَقَالَ : «أَيْ أُخَيَّ ! أَشْرِكْنَا فِي دُعَائِكَ ، وَلاَ تَنْسَنَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٥٢٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٥٩) . وأبو يعلى (٥٥١٠) عن أبي خيثمة . وابن ماجه (المناسك / فضل دعاء الحاج ، ٢٨٩٤) عن أبي بكر بن أبي شيبة . ثلاثتهم (أحمد ، وأبو خيثمة ، وأبو بكر) عن وكيع ، عن سفيان . وأحمد (١ / ٢٩) وأبو داود (الصلاة / الدعاء، ١٤٩٨) من طريق شعبة . كلاهما (سفيان ، وشعبة) عن عاصم به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن عاصم بن عبيد الله العمري متفق على ضعفه ، قال البيهقي في السنن (٧ / ٢٣٩) : تكلموا فيه ، ومع ضعفه روى عنه الأئمة . وقال الحافظ

في التقريب : ضعيف . قلنا : وعاصم هذا ؛ وإن ضعفه الجمهور ولكنه صدوق عند الإمام البخاري والترمذي ، فنقل في آخر «العلل الكبير» قال محمد : عاصم بن عبيد الله صدوق، روى عنه مالك بن أنس حديثين مرسلين ، وروى عنه شعبة والثوري . اهـ .

بالإضافة إلى ما تكلم في سفيان بن وكيع ، قال البخاري : يتكلمون فيه لأشياء لقنوه، و قال أبو زرعة: لايُشتغل به ، قيل : كان يكذب ؟ قال : كان أبوه رجلاً صالحاً ، قيل له : كان يتهم بالكذب ؟ قال : نعم . وذكره ابن حبان في المجروحين ، و قال : كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ؛ إلا أنه ابتُلي بوراق سوء ، فنُصِح ، فلم يقبل ، فسقط حديثه . (تهذيب) . وبمثله قال الحافظ في التقريب .

ولأجل الكلام المذكور في عاصم ، وسفيان بن وكيع توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه لما يشهد للحديث غير واحد من الأحاديث ، منها :

حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «يُغفر للحاج ولمن استغفر له الحاج» . قال الهيثمي في المجمع (٣ / ٢١١) : رواه البزار والطبراني في الصغير ، وفيه شريك النخعي ، وهو ثقة ، وفيه كلام ، وبقية رجاله رجال الصحيح .

وحديث أبي موسى رضي الله عنه مرفوعاً : «الحاج يشفع في أربعمائة أهل بيت ، أو قال من أهل بيته ، ويخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه» . قال الهيثمي : رواه البزار وفيه من لم يسم.

وحديث عبد الله بن عمر رضي الله عنه مرفوعًا : «إذا لقيتَ الحاج ؛ فسلم عليه وصافحه ، ومره أن يستغفر لك قبل أن يدخل بيته ؛ فإنه مغفور له» . قال الهيثمي في المجمع (٤ / ١٦) : فيه محمد بن البيلماني ، وهو ضعيف .

وعاصم هذا مع كونه ضعيفًا عند الجمهور يظهر من صنيع الترمذي أنه لا ينحط عن رجال الحسن لذاته عنده ، كما يشعر بذلك نقله عن البخاري ، ورواية شعبة وسفيان عنه، وكذلك سفيان بن وكيع ؛ فإنه فوق من يضعَّف حديثه عند الترمذي لما تجلى له من خلال تجربته لأحاديثه أنه كثير المتابعة فيما يرويه كما اتضح ذلك هنا أيضًا بالتخريج ، فأقل أحواله أيضًا أن يكون حسن الحديث ، ولما كان هذا الحديث مؤيد بغير واحد من الأحاديث الثابتة الصحيحة ؛ وصفه الترمذي أيضًا

بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه إن شاء الله .

الحديث الرابع والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب في دعاء المريض)

٣٥٦٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ : كُنْتُ شَاكِيًا فَمَرَّ بِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَأَنَا أَقُولُ : اللَّهُمَّ إِنْ كَانَ أَجَلِي قَدْ حَضَرَ ؛ فَأَرِحْنِي ، وَإِنْ كَانَ مُتَأَخِّرًا ؛ فَارْفَعْنِي ، وَإِنْ كَانَ بَلاءً ؛ فَصَبِّرْنِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «كَيْفَ قُلْتَ» ؟ قَالَ : فَأَعَادَ عَلَيْهِ مَا قَالَ ، قَالَ : فَضَرَبَهُ بِرِجْلِهِ ، فَقَالَ : «اللَّهُمَّ عَافِهِ ، أَوِ اشْفِهِ» ، شُعْبَةُ الشَّاكُّ، فَمَا اشْتَكَيْتُ وَجَعِي بَعْدُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٧٦٣) .

أخرجه أحمد (١ / ٨٣) عن يحيى بن سعيد . و(١ / ٨٤) عن عفان . و(١ / ١٢٨) عن وكيع . وأبو يعلى (٢٨٤) من طريق عبد الرحمن . والحاكم (٢ / ٢٦٠) من طريق وهب بن جرير . خمستهم عن شعبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن شعبة من غير وجه ، ثم حسنه نظرًا لما يشهد لمعناه حديث الحارث عن علي ﷺ الآتي عند المصنف برقم (٣٥٦٥) بلفظ : كان النبي ﷺ إذا عاد مريضًا ؛ قال : «اللهم أذهب البأس رب الناس ، واشف فأنت الشافي ، لا شفاء إلا شفاؤك ، شفاءً لا يغادر سقمًا» ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / في دعاء النبي ﷺ وتعوذه في دبر كل صلاة)

٣٥٦٧ - حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، أَخْبَرَنَا زَكَرِيَّا بْنُ عَدِيٍّ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ هُوَ ابْنُ عَمْرٍو الرَّقِّيُّ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ مُصْعَبِ بْنِ سَعْدٍ ، وَعَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، قَالا : كَانَ سَعْدٌ ﷺ يُعَلِّمُ بَنِيهِ هَؤُلاَءِ الْكَلِمَاتِ كَمَا يُعَلِّمُ الْمُكَتِّبُ الْغِلْمَانَ ، وَيَقُولُ : إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ كَانَ يَتَعَوَّذُ بِهِنَّ دُبُرَ الصَّلاةِ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْجُبْنِ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنَ الْبُخْلِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ أَرْذَلِ الْعُمُرِ ، وَأَعُوذُ بِكَ مِنْ فِتْنَةِ الدُّنْيَا وَعَذَابِ الْقَبْرِ » ، قَالَ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ : أَبُو إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ يَضْطَرِبُ فِي هَذَا الْحَدِيثِ ، وَيَقُولُ : عَنْ عَمْرِو بْنِ مَيْمُونٍ ، عَنْ عُمَرَ ﷺ ، وَيَقُولُ : عَنْ غَيْرِهِ ، وَيَضْطَرِبُ فِيهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٩١٠) .

أخرجه النسائي (الاستعاذة / ٥٤٧٩) من طريق عبيد الله بن عمرو . وابن خزيمة (٧٤٦) من طريق شيبان . والنسائي (٥٤٨١) من طريق إسرائيل . ثلاثتهم عن عبد الملك ابن عمير ، عن مصعب بن سعد ، وعمرو بن ميمون .

وأخرجه أحمد (١ / ١٨٣) ، والبخاري (الدعوات / التعوذ من البخل ، ٦٣٧٠) من طريق شعبة . والبخاري (الدعوات / الاستعاذة من أرذل العمر إلخ ، ٦٣٧٤) من طريق زائدة . والبخاري (الدعوات / التعوذ من فتنة الدنيا ، ٦٣٩٠) من طريق عبيدة بن حميد . ثلاثتهم عن عبد الملك بن عمير ، عن مصعب بن سعد ، عن سعد . وليس فيه عمرو بن ميمون .

والبخاري (الجهاد / ما يتعوذ من الجبن ، ٢٨٢٢) ، والنسائي (الاستعاذة / الاستعاذة

من البخل ، ٥٤٤٩) من طريق أبي عوانة ، عن عبد الملك ، عن عمرو بن ميمون ، عن سعد ﷺ . وليس فيه مصعب بن سعد . وفي رواية النسائي : قال عبد الملك : فحدثت بها مصعبًا ، فصدقه.

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في عبد الملك بن عمير ، قال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها ، وقال العجلي : صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وهو مشهور بالتدليس . وقال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس .

وفي عبيد الله بن عمرو ، قال الحافظ في التقريب : ثقة ، فقيه ، ربما وهِم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِرواية كثيرين عن عبد الملك بن عمير ، وقد رواه عن عمرو بن ميمون ، ومصعب بن سعد جميعًا ، وقد صرح بالسماع منهما ، مع مجيء الحديث عن النبي ﷺ من غير وجه.

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بمجيء الحديث من طرق ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / في انتظار الفرَج وغير ذلك)

٣٥٧٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، حَدَّثَنَا عَاصِمٌ الأَحْوَلُ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ مِنَ الْكَسَلِ ، وَالْعَجْزِ ، وَالْبُخْلِ » .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(٣٦٧٧) .

أخرجه مسلم (الذكر والدعاء / باب في الأدعية ، ٢٧٢٢) ، والنسائي في الكبرى (٨٧٦٥) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٤ / ٣٧١) من طريق عبد الرحمن بن زياد . والنسائي (الاستعاذة من العجز ، ٥٤٦٠) من طريق محاضر بن المورع . والنسائي (٥٥٤٠) من طريق ابن فضيل . وفي الكبرى (٧٨٦٤) من طريق المثنى بن سعيد الطائي . خمستهم عن عاصم الأحول به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عاصم الأحول من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب ، ١١٧)

٣٥٧٤ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ عُبَيْدَةَ ، حَدَّثَنِي الْبَرَاءُ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا أَخَذْتَ مَضْجَعَكَ ؛ فَتَوَضَّأْ وُضُوءَكَ لِلصَّلاةِ ، ثُمَّ اضْطَجِعْ عَلَى شِقِّكَ الأَيْمَنِ ، ثُمَّ قُلِ : اللَّهُمَّ أَسْلَمْتُ وَجْهِي إِلَيْكَ، وَفَوَّضْتُ أَمْرِي إِلَيْكَ ، وَأَلْجَأْتُ ظَهْرِي إِلَيْكَ ، رَغْبَةً وَرَهْبَةً إِلَيْكَ ، لاَ مَلْجَأَ وَلاَ مَنْجَا مِنْكَ إِلاَّ إِلَيْكَ ، آمَنْتُ بِكِتَابِكَ الَّذِي أَنْزَلْتَ ، وَنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ . فَإِنْ مُتَّ فِي لَيْلَتِكَ ؛ مُتَّ عَلَى الْفِطْرَةِ» ، قَالَ : فَرَدَدْتُهُنَّ لأَسْتَذْكِرَهُ ، فَقُلْتُ : آمَنْتُ بِرَسُولِكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ ، فَقَالَ : «قُلْ : آمَنْتُ بِنَبِيِّكَ الَّذِي أَرْسَلْتَ» .

قَالَ : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ ، وَلاَ نَعْلَمُ فِي شَيْءٍ مِنَ الرِّوَايَاتِ ذِكْرَ الْوُضُوءِ إِلاَ فِي هَذَا الْحَدِيثِ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٧٦٣) .

أخرجه مسلم (الذكر والدعاء / الدعاء عند النوم ، ٢٧١٠) عن عثمان بن أبي شيبة، وإسحاق بن إبراهيم . كلاهما عن جرير . وأحمد (٤ / ٢٩٢) من طريق فضيل بن عياض. وأحمد (٤ / ٢٩٣) ، والبخاري (الوضوء ، ٢٤٧) من طريق سفيان . والبخاري (الدعوات ، ٦٣١١) من طريق المعتمر . أربعتهم (جرير ، وفضيل ، وسفيان ، والمعتمر) عن منصور . وأحمد (٤ / ٢٩٠) من طريق فطر . وأحمد (٤ / ٢٩٦) ، ومسلم من طريق حصين ابن عبد الرحمن . وأحمد (٤/ ٣٠٠) ، ومسلم من طريق عمرو بن مرة . وأبو داود (٥٠٤٨) من طريق الأعمش ، ومنصور . والنسائي في اليوم والليلة (٧٨١) من طريق الحكم بن عتيبة . ستتهم (منصور ، وفطر ، وحصين ، وعمرو ، والأعمش ، والحكم) عن سعد بن عبيدة به .

هذا ، والحديث قد رُوي عن البراء من وجوهٍ كثيرة ، فرواه عنه أبو إسحاق ، وهلال بن يساف ، والحسن ، والمسيب بن رافع ، والربيع البراء ، والمهاجر ، انظر لأحادثهم : «المسند الجامع» (٣ / ١٧٥٨ - ١٧٦٣) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سفيان بن وكيع ، قال البخاري : يتكلمون فيه لأشياء لقنوه ، و قال أبو زرعة: لايُشتغل به ، قيل : كان يكذب ؟ قال : كان أبوه رجلاً صالحاً ، قيل له : كان يتهم بالكذب ؟ قال : نعم . وذكره ابن حبان في المجروحين ، و قال : كان شيخاً فاضلاً صدوقاً ؛ إلا أنه ابتُلي بوراق سوء ، فنُصِح ، فلم يقبل ، فسقط حديثه . (تهذيب) . وبمثله قال الحافظ في التقريب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع سفيان هذا بكثيرين متابعاتٍ تامة وقاصرة كما مر في التخريج .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات سوى سفيان بن وكيع ، وهو عند الترمذي لا يقل عن درجة من يحسَّن له ، وقد توبع بكثيرين ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب في دعاء الضيف)

٣٥٧٦ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ خُمَيْرٍ الشَّامِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ ﷺ قَالَ : نَزَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَلَى أَبِي ، فَقَرَّبْنَا إِلَيْهِ طَعَامًا ، فَأَكَلَ مِنْهُ ، ثُمَّ أُتِيَ بِتَمْرٍ ، فَكَانَ يَأْكُلُ ، وَيُلْقِي النَّوَى بِإِصْبَعَيْهِ جَمَعَ السَّبَّابَةَ وَالْوُسْطَى ، قَالَ شُعْبَةُ : وَهُوَ ظَنِّي فِيهِ إِنْ شَاءَ اللهُ ، وَأَلْقَى النَّوَى بَيْنَ أُصْبُعَيْنِ ، ثُمَّ أُتِيَ بِشَرَابٍ ، فَشَرِبَهُ ، ثُمَّ نَاوَلَهُ الَّذِي عَنْ يَمِينِهِ ، قَالَ : فَقَالَ أَبِي : وَأَخَذَ بِلِجَامِ دَابَّتِهِ : ادْعُ لَنَا ، فَقَالَ : «اللَّهُمَّ بَارِكْ لَهُمْ فِيمَا رَزَقْتَهُمْ ، وَاغْفِرْ لَهُمْ وَارْحَمْهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ بُسْرٍ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٢٠٥) .

أخرجه أحمد (٤ / ١٨٨) عن عفان ، وبهز . ومسلم (الأشربة / استحباب وضع النوى خارج التمر ، ٢٠٤٢) من طريق ابن أبي عدي ، ويحيى بن حماد . وأبو داود (الأشربة / في النفط في الشراب إلخ ، ٣٧٢٩) عن حفص بن عمر , خمستهم عن شعبة ، عن يزيد بن خمير . وأحمد (٤ / ١٨٧) من طريق هشام بن يوسف . وأحمد (٤ / ١٨٨) ، والدارمي (٢٠٢٨) من طريق صفوان بن عمرو . ثلاثتهم (يزيد ، وهشام ، وصفوان) عن عبد الله بن بسر ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن يزيد بن خمير قال أبو حاتم فيه : صالح الحديث صدوق . وقال أحمد : كان كيسًا ، وحديثه حسن . وقال الهيثم بن عدي : قلت لشعبة : رويتَ عن يزيد بن خمير ؛ وكان شرطيًا لهشام ؟ قال : ويحك ، كان صدوقًا . وقال

الحافظ في التقريب : صدوق .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع يزيد هذا بغير واحد عن عبد الله بن بسر ﷺ كما صرح به المصنف .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بمجيء الحديث من طرق ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والخمسون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب أي الكلام أحب إلى الله)

٣٥٩٣ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، أَخْبَرَنَا الْجُرَيْرِيُّ ، عَنْ أَبِي عَبْدِ اللهِ الْجَسْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الصَّامِتِ ، عَنْ أَبِي ذَرٍّ ﷺ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَادَهُ ، أَوْ أَنَّ أَبَا ذَرٍّ ﷺ عَادَ رَسُولَ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ! يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّ الْكَلَامِ أَحَبُّ إِلَى اللهِ عَزَّ وَجَلَّ ؟ قَالَ : «مَا اصْطَفَاهُ اللهُ لِمَلَائِكَتِهِ ، سُبْحَانَ رَبِّي وَبِحَمْدِهِ ، سُبْحَانَ رَبِّي وَبِحَمْدِهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٩٥٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٤٨) ، ومسلم (الذكر والدعاء / فضل سبحان الله وبحمده ، ٢٧٣١) من طريق وهيب بن خالد . وأحمد (٥ / ١٦١) ، ومسلم من طريق شعبة . وأحمد (٥ / ١٧٦) عن يزيد . والنسائي في اليوم والليلة (٨٢٤) من طريق حماد بن سلمة . أربعتهم عن الجريري ، عن أبي عبد الله بن الجسري . والنسائي في اليوم والليلة (٨٢٥) من طريق سوادة بن عاصم العنزي . كلاهما (الجسري ، وسوادة) عن عبدالله بن الصامت به.

والحديث رجاله ثقات إلا أن سعيد الجريري مع كونه ثقة ، واحتج به الشيخان ؛

كان قد اختلط بأخرة ، قال أبو حاتم : تغير حفظه قبل موته ، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح ، وهو حسن الحديث ، وقال كهمس : أنكرنا الجريري أيام الطاعون . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين .

والراوي عنه هنا ممن قد سمع منه قبل الاختلاط ، وإسماعيل بن علية ، وشعبة ، وحماد بن سلمة سمعوا منه قديمًا ، والغرض من التحسين إنما هو رفع مظنة الغرابة عن ابن علية ، فقد رواه غير واحد عن الجريري ، مع مجيء الحديث عن عبد الله بن الصامت من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، ورجال الصحيح ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الستون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب أي الكلام أحب إلى الله)

٣٥٩٧ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَأَنْ أَقُولَ : سُبْحَانَ اللهِ ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ ، وَلاَ إِلَهَ إِلاَّ اللهُ ، وَاللهُ أَكْبَرُ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعَتْ عَلَيْهِ الشَّمْسُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٢٥١١) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه مسلم (الذكر والدعاء / فضل التهليل والتسبيح والدعاء ، ٢٦٩٥) من طريق أبي معاوية . وابن خزيمة (١١٤٢) من طريق أبي حمزة . كلاهما عن الأعمش به .

وأخرجه النسائي في اليوم والليلة (٨٤٨) من طريق ابن عجلان ، عن سعيد المقبري، عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه كما علم من التخريج .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والستون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / إن لله ملائكة سياحين في الأرض)

٣٦٠٠ – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، أَوْ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنهما قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ لِلَّهِ مَلائِكَةً سَيَّاحِينَ فِي الأَرْضِ فُضُلاً عَنْ كُتَّابِ النَّاسِ ، فَإِذَا وَجَدُوا أَقْوَامًا يَذْكُرُونَ اللهَ ؛ تَنَادَوْا : هَلُمُّوا إِلَى بُغْيَتِكُمْ ، فَيَجِيئُونَ ، فَيَحُفُّونَ بِهِمْ إِلَى السَّمَاءِ الدُّنْيَا ، فَيَقُولُ اللهُ : عَلَى أَيِّ شَيْءٍ تَرَكْتُمْ عِبَادِي يَصْنَعُونَ ؟ فَيَقُولُونَ : تَرَكْنَاهُمْ يَحْمَدُونَكَ ، وَيُمَجِّدُونَكَ ، وَيَذْكُرُونَكَ ، قَالَ : فَيَقُولُ : فَهَلْ رَأَوْنِي ؟ فَيَقُولُونَ : لا ، قَالَ : فَيَقُولُ : فَكَيْفَ لَوْ رَأَوْنِي ؟ قَالَ : فَيَقُولُونَ : لَوْ رَأَوْكَ ؛ لَكَانُوا أَشَدَّ تَحْمِيدًا ، وَأَشَدَّ تَمْجِيدًا ، وَأَشَدَّ لَكَ ذِكْرًا . الحديث بطوله .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٠١٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٥١) عن أبي معاوية . والبخاري (الدعوات / فضل ذكر الله ،

٦٤٠٨) من طريق جرير . وابن حبان (٨٥٣) من طريق فضيل بن عياض . ثلاثتهم عن الأعمش . ومسلم (الذكر والدعاء / فضل مجالس الذكر ، ٢٦٨٩) من طريق سهيل . كلاهما (الأعمش ، وسهيل) عن أبي صالح به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره في روايته عن أبي صالح ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والستون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / إن لله ملائكة سياحين في الأرض)

٣٦٠٢ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لِكُلِّ نَبِيٍّ دَعْوَةٌ مُسْتَجَابَةٌ ، وَإِنِّي اخْتَبَأْتُ دَعْوَتِي شَفَاعَةً لأُمَّتِي، وَهِيَ نَائِلَةٌ إِنْ شَاءَ اللهُ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ لاَيُشْرِكُ بِاللهِ شَيْئًا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٢٥١٢) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه مسلم (الإيمان / اختباء النبي ﷺ دعوة الشفاعة لأمته ، ١٩٩) ، وابن ماجه (ذكر الشفاعة ، ٤٣٠٧) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٢ / ٤٢٦) عن يعلى بن عبيد . كلاهما عن الأعمش ، عن أبي صالح . وأحمد (٢ / ٤٨٦) ، والبخاري (الدعوات / لكل نبي دعوة مستجاجة ، ٦٣٠٤) من طريق الأعرج . وأحمد (٢ / ٣٩٦) ، والبخاري

(التوحيد ، ٧٤٧٤) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن . وأحمد (٢ / ٤٠٩) ، ومسلم من طريق محمد بن زياد ، وأبي زرعة . كلهم (أبو صالح ، والأعرج ، وأبو سلمة ، ومحمد ابن زياد ، وأبو زرعة) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره في روايته عن أبي صالح ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والستون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / في حسن الظن بالله عز وجل)

٣٦٠٣ - حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ نُمَيْرٍ ، وَأَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « يَقُولُ اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ : أَنَا عِنْدَ ظَنِّ عَبْدِي بِي ، وَأَنَا مَعَهُ حِينَ يَذْكُرُنِي ، فَإِنْ ذَكَرَنِي فِي نَفْسِهِ ؛ ذَكَرْتُهُ فِي نَفْسِي، وَإِنْ ذَكَرَنِي فِي مَلإٍ ؛ ذَكَرْتُهُ فِي مَلَإٍ خَيْرٍ مِنْهُمْ ، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ شِبْرًا ؛ اقْتَرَبْتُ مِنْهُ ذِرَاعًا ، وَإِنِ اقْتَرَبَ إِلَيَّ ذِرَاعًا ؛ اقْتَرَبْتُ إِلَيْهِ بَاعًا ، وَإِنْ أَتَانِي يَمْشِي ؛ أَتَيْتُهُ هَرْوَلَةً » .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٥٠٥) .

أخرجه مسلم (الذكر والدعاء / فضل الذكر والدعاء إلخ ، ٢٦٧٥) ، وابن ماجه (الأدب / فضل العمل ، ٣٨٢٢) من طريق أبي معاوية . وأحمد (٢ / ٢٥١) من طريق

أبي معاوية ، وابن نمير . وأحمد (٢ / ٤١٣) من طريق عبد الواحد . والبخاري (التوحيد ، ٧٤٠٥) من طريق حفص بن عمر . أربعتهم عن الأعمش . وأحمد (٢ / ٥١٦) ، والبخاري في خلق أفعال العباد (٥٥) ، ومسلم من طريق زيد بن أسلم . كلاهما (الأعمش ، وزيد) عن أبي صالح به .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا ؛ من طريق عبد الرحمن بن أبي عمرة ، وهمام بن منبه ، وأنس بن مالك ، وموسى بن يسار ، انظر أحاديثهم في المسند الجامع (١٧ / ١٤٣٠٩ – ١٤٣١٢) .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغيره في روايته عن أبي صالح ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح الأعمش بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والستون بعد ١٤٠٠

(الدعوات / باب في الاستعاذة)

٣٦٠٤ – حَدَّثَنَا أَبُو كُرَيْبٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ جَهَنَّمَ ، وَاسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ ، اسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَسِيحِ الدَّجَّالِ ، وَاسْتَعِيذُوا بِاللهِ مِنْ فِتْنَةِ الْمَحْيَا وَالْمَمَاتِ» . قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف أيَّ حكم عليه (١٢٥٣٩) .

أخرجه البخاري في الأدب المفرد (٦٤٨) من طريق ابن سلام ، عن أبي معاوية به. وأحمد (٢ / ٤١٦) من طريق أبي علقمة الأنصاري . وأحمد (٢ / ٢٨٨) ، ومسلم (المساجد / ما يستعاذ منه في الصلاة ، ٥٨٨) من طريق الأعرج ، وطاؤس ، وشقيق سلمة. وأحمد (٢ /٤١٤) من طريق أبي رافع . كلهم عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والستون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في فضل النبي ﷺ)

٣٦٠٥ - حَدَّثَنَا خَلاَّدُ بْنُ أَسْلَمَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ مُصْعَبٍ ، حَدَّثَنَا الأَوْزَاعِيُّ ، عَنْ أَبِي عَمَّارٍ ، عَنْ وَاثِلَةَ بْنِ الأَسْقَعِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّ اللهَ اصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِبْرَاهِيمَ إِسْمَاعِيلَ ، وَاصْطَفَى مِنْ وَلَدِ إِسْمَاعِيلَ بَنِي كِنَانَةَ ، وَاصْطَفَى مِنْ بَنِي كِنَانَةَ قُرَيْشًا ، وَاصْطَفَى مِنْ قُرَيْشٍ بَنِي هَاشِمٍ ، وَاصْطَفَانِي مِنْ بَنِي هَاشِمٍ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف أيَّ حكم عليه (١١٧٤١) .

أخرجه مسلم (الفضائل / فضل النبي ﷺ إلخ ، ٢٢٧٦) ، والترمذي (٣٦٠٦) من طريق الوليد بن مسلم . وأحمد (٤ / ١٠٧) عن أبي المغيرة . وأبو يعلى (٧٤٨٧) من طريق يزيد بن يوسف . والطبراني (٢٢ / ١٦١) من طريق محمد بن بشر. أربعتهم عن الأوزاعي به.

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن مصعب القرقساني ، قال أحمد : القرقساني عن الأوزاعي مقارب ، وقال مرةً : لا بأس به . وقال ابن معين : ليس بشيء وذكر عنه حديثا ، ثم قال يحيى : لم يكن من أصحاب الحديث ، كان مغفلاً . وقال البخاري : كان ابن معين سيء الرأي فيه . وقال النسائي : ضعيف . وقال صالح بن محمد: ضعيف في الأوزاعي . وقال الخطيب : كان كثير الغلط لتحديثه من حفظه ، ويذكر عنه الخير والصلاح ، وقال ابن حبان : ساء حفظه ، يقلب الأسانيد ويرفع المراسيل ، لا يجوز الاحتجاج به . وقال الحاكم أبو أحمد : روى عن الأوزاعي أحاديث منكرة ، وليس بالقوي عندهم . وقال الحافظ في التقريب : صدوق كثير الغلط .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع محمد بن مصعب بغير واحد في روايته عن الأوزاعي .

ولما كان محمد بن مصعب من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالمتابعات إلى درجة الصحيح بلا شك ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال: «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والستون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في فضل النبي ﷺ)

٣٦١٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ يَزِيدَ الْمُقْرِيُّ ، حَدَّثَنَا حَيْوَةُ ، أَخْبَرَنَا كَعْبُ بْنُ عَلْقَمَةَ ، سَمِعَ عَبْدَ الرَّحْمَنِ بْنَ جُبَيْرٍ ، أَنَّهُ سَمِعَ عَبْدَ اللهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ : «إِذَا سَمِعْتُمُ الْمُؤَذِّنَ ؛ فَقُولُوا مِثْلَ مَا يَقُولُ ، ثُمَّ صَلُّوا عَلَيَّ ، فَإِنَّهُ مَنْ صَلَّى عَلَيَّ صَلاَةً صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ بِهَا عَشْرًا ، ثُمَّ سَلُوا لِيَ الْوَسِيلَةَ ، فَإِنَّهَا مَنْزِلَةٌ فِي الْجَنَّةِ لاَ تَنْبَغِي إِلاَّ لِعَبْدٍ مِنْ عِبَادِ اللهِ ، وَأَرْجُو أَنْ أَكُونَ أَنَا هُوَ ، وَمَنْ سَأَلَ لِيَ الْوَسِيلَةَ حَلَّتْ عَلَيْهِ الشَّفَاعَةُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٨٧١) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٦٨) ، ومسلم (الصلاة / استحباب القول مثل قول المؤذن إلخ، ٣٨٤) ، وأبو داود (الصلاة / ما يقول إذا سمع المؤذن ، ٥٢٣) ، والنسائي (الأذان / الصلاة على النبي ﷺ بعد الأذان ، ٦٧٩) من طريق حيوة . وقرن مسلم وأبو داود بحيوة سعيدَ بن أبي أيوب ، وأبوداد أيضًا ابن لهيعة . ثلاثتهم (حيوة ، وسعيد ، وابن لهيعة) عن كعب بن علقمة به .

والحديث رجاله ثقات إلا كعب بن علقمة لا يوجد فيه جرح ولا تعديل سوى ما ذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : صدوق .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد حديثه أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له من الأحاديث ، منها حديث أبي هريرة ﷺ عند أحمد (٢ / ٢٦٢) ، وحديث أنس ﷺ عنده (٣ / ١٠٢) ، وحديث عمير بن نيار الأنصاري عند النسائي في اليوم والليلة (٦٤) نحوه .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات سوى كعب بن علقمة ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والستون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في فضل النبي ﷺ)

٣٦١٥ - حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عُمَرَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ ابْنِ جُدْعَانَ ، عَنْ أَبِي نَضْرَةَ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَنَا سَيِّدُ وَلَدِ آدَمَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَلاَ

فَخْرَ ، وَبِيَدِي لِوَاءُ الْحَمْدِ ، وَلا فَخْرَ ، وَمَا مِنْ نَبِيٍّ يَوْمَئِذٍ آدَمُ فَمَنْ سِوَاهُ ؛ إِلاَّ تَحْتَ لِوَائِي ، وَأَنَا أَوَّلُ مَنْ تَنْشَقُّ عَنْهُ الأَرْضُ ، وَلا فَخْرَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ ، وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَقَدْ رُوِيَ بِهَذَا الإِسْنَادِ عَنْ أَبِي نَضْرَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «حسن صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «حسن» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٣٦٧).

قد سبق من المصنف إخراجه بنفس الإسناد في التفسير (٣١٤٨) ، وسبق تخريجه، وتطبيقه في «الحديث الحسن» ، فليرجع .

الحديث الثامن والستون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في مبعث النبي ﷺ إلخ)

٣٦٢١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي عَدِيٍّ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ حَسَّانَ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ قَالَ : أُنْزِلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ وَهُوَ ابْنُ أَرْبَعِينَ ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ ثَلاثَ عَشْرَةَ ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا ، وَتُوُفِّيَ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٦٢٢٧) .

أخرجه أحمد (١ / ٢٤٩) عن محمد بن جعفر . وأحمد (١ / ٢٣٦) عن يزيد ، وابن جعفر . وأحمد (١ / ٣٧١) ، والبخاري (مناقب الأنصار / هجرة النبي ﷺ وأصحابه إلى المدينة ، ٣٩٠٢) من طريق روح . والبخاري (مبعث النبي ﷺ ، ٣٨٥١) من طريق النضر بن شميل . وأحمد (١ / ٢٢٨) عن يحيى . خمستهم عن هشام . وأحمد (١ / ٣٧٠) من طريق عمرو بن دينار . كلاهما عن عكرمة . وأحمد (١ / ٣٧١) ، والبخاري (المناقب، ٣٩٠٣) ، ومسلم من طريق عمرو بن دينار . وأحمد (١ / ٣٦٣) من طريق أبي

جمرة . ثلاثتهم (عكرمة ، وعمرو ، وأبو جمرة) عن ابن عباس ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في عكرمة مولى ابن عباس ، احتج به البخاري، وأصحاب السنن ، وتركه مسلم ، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير ، وإنما تركه لكلام مالك فيه ، فكان يأمر أن لا يؤخذ عنه ، وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري : كان كذابًا . والجمهور على توثيقه .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع عكرمة بغير واحد في روايته عن ابن عباس ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والستون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في مبعث النبي ﷺ إلخ)

٣٦٢٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ . ح وحَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ رَبِيعَةَ بْنِ أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسًا ﷺ يَقُولُ : لَمْ يَكُنْ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالطَّوِيلِ الْبَائِنِ ، وَلاَ بِالْقَصِيرِ الْمُتَرَدِّدِ ، وَلا بِالأَبْيَضِ الأَمْهَقِ ، وَلاَ بِالآدَمِ ، وَلَيْسَ بِالْجَعْدِ الْقَطَطِ ، وَلاَ بِالسَّبِطِ بَعَثَهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ أَرْبَعِينَ سَنَةً ، فَأَقَامَ بِمَكَّةَ عَشْرَ سِنِينَ ، وَبِالْمَدِينَةِ عَشْرًا ، وَتَوَفَّاهُ اللهُ عَلَى رَأْسِ سِتِّينَ سَنَةً ، وَلَيْسَ فِي رَأْسِهِ وَلِحْيَتِهِ عِشْرُونَ شَعْرَةً بَيْضَاءَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٣٣) .

أخرجه البخاري (المناقب / صفة النبي ﷺ ، ٣٥٤٨) عن عبد الله بن يوسف .

والبخاري (اللباس / باب الجعد ، ٥٩٠٠) عن إسماعيل . ومسلم (الفضائل / قدر عمره ﷺ إلخ ، ٢٣٤٧) عن يحيى بن يحيى . كلهم عن مالك . والبخاري (٣٥٤٧) من طريق سعيد بن أبي هلال . ومسلم من طريق إسماعيل بن جعفر ، وسليمان بن بلال . وأحمد (٣/ ١٣٠) من طريق أنس بن عياض . وأحمد (٣ / ١٤٨) من طريق عبد العزيز بن أبي سلمة . وأحمد (٣ / ١٨٥) من طريق سفيان . كلهم عن ربيعة بن أبي عبد الرحمن . والترمذي (١٧٥٤) ، وأبو داود (٤٨٦٣) ، وأحمد (٣ / ١٠٠) من طريق حميد . كلاهما عن أنس ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٦)

٣٦٣٠ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، قَالَ عَرَضْتُ عَلَى مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ: قَالَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ لأُمِّ سُلَيْمٍ رضي الله عنها : لَقَدْ سَمِعْتُ صَوْتَ رَسُولِ اللهِ يَعْنِي ضَعِيفًا، أَعْرِفُ فِيهِ الْجُوعَ ، فَهَلْ عِنْدَكِ مِنْ شَيْءٍ ؟ فَقَالَتْ : نَعَمْ ، فَأَخْرَجَتْ أَقْرَاصًا مِنْ شَعِيرٍ ، ثُمَّ أَخْرَجَتْ خِمَارًا لَهَا ، فَلَفَّتِ الْخُبْزَ بِبَعْضِهِ ، ثُمَّ دَسَّتْهُ فِي يَدِي ، وَرَدَّتْنِي بِبَعْضِهِ ، ثُمَّ أَرْسَلَتْنِي إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، قَالَ : فَذَهَبْتُ بِهِ إِلَيْهِ ، فَوَجَدْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَالِسًا فِي الْمَسْجِدِ ؛ وَمَعَهُ النَّاسُ ، قَالَ : فَقُمْتُ عَلَيْهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَرْسَلَكَ أَبُو طَلْحَةَ ؟» ، فَقُلْتُ : نَعَمْ ، قَالَ : «بِطَعَامٍ» ؟ فَقُلْتُ : نَعَمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ لِمَنْ مَعَهُ : «قُومُوا» ، قَالَ : فَانْطَلَقُوا ، فَانْطَلَقْتُ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ حَتَّى جِئْتُ أَبَا

طَلْحَةَ ﷺ ، فَأَخبَرْتُهُ ، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ : يَا أُمَّ سُلَيْمٍ ! قَدْ جَاءَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَالنَّاسُ مَعَهُ ، ولَيْسَ عِنْدَنَا مَا نُطْعِمُهُمْ ، قَالَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ : اللهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ ، قَالَ : فَانْطَلَقَ أَبُو طَلْحَةَ ﷺ حَتَّى لَقِيَ رَسُولَ اللهِ ﷺ فَأَقْبَلَ رَسُولُ اللهِ ﷺ وَأَبُو طَلْحَةَ مَعَهُ ؛ حَتَّى دَخَلاَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «هَلُمِّي يَا أُمَّ سُلَيْمٍ مَا عِنْدَكِ» ، فَأَتَتْهُ بِذَلِكَ الْخُبْزِ ، فَأَمَرَ بِهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَفُتَّ ، وَعَصَرَتْ أُمُّ سُلَيْمٍ بِعُكَّةٍ لَهَا ، فَآدَمَتْهُ ، ثُمَّ قَالَ فِيهِ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَا شَاءَ اللهُ أَنْ يَقُولَ ، ثُمَّ قَالَ : «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» ، فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا، ثُمَّ خَرَجُوا ، ثُمَّ قَالَ : «ائْذَنْ لِعَشَرَةٍ» ، فَأَذِنَ لَهُمْ ، فَأَكَلُوا حَتَّى شَبِعُوا ، ثُمَّ خَرَجُوا ، فَأَكَلَ الْقَوْمُ كُلُّهُمْ ، وَشَبِعُوا ، وَالْقَوْمُ سَبْعُونَ ، أَوْ ثَمَانُونَ رَجُلاً .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي الهندية والتحفة : «حسن صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «صحيح» فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٠٠) .

أخرجه البخاري (المناقب / علامات النبوة في الإسلام ، ٣٥٧٨) عن عبد الله بن سف . والبخاري (الأطعمة / من أكل حتى شبع ، ٥٣٨١) عن إسماعيل . و(الأيمان / إذا حلف أن لا يأتدم إلخ ، ٦٦٨٨) عن قتيبة . ومسلم (الأشربة / جواز استتباعه غيره إلخ ، ٢٠٤٠) عن يحيى بن يحيى . كلهم عن مالك به .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن أنس ﷺ من وجوهٍ كثيرة ، فرواه عنه الجعد أبو عثمان، وابن سيرين ، وسعد بن سعيد ، وعبد الرحمن بن أبي ليلى ، ويحيى بن عمارة ، وعبد الله بن عبد الله بن أبي طلحة ، وعمرو بن عبد الله ، ويعقوب بن عبد الله ، والنضر أبن أنس ، وحميد الطويل ، انظر أحاديثهم في «المسند الجامع» (٢ / ١٣٨٧ – ١٣٩٥).

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٦)

٣٦٣١ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ إِسْحَاقَ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ أَبِي طَلْحَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ ؛ وَحَانَتْ صَلاَةُ الْعَصْرِ ، وَالْتَمَسَ النَّاسُ الْوَضُوءَ ، فَلَمْ يَجِدُوهُ ، فَأُتِيَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِوَضُوءٍ ، فَوَضَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ يَدَهُ فِي ذَلِكَ الإِنَاءِ ، وَأَمَرَ النَّاسَ أَنْ يَتَوَضَّئُوا مِنْهُ ، قَالَ : فَرَأَيْتُ الْمَاءَ يَنْبُعُ مِنْ تَحْتِ أَصَابِعِهِ ، فَتَوَضَّأَ النَّاسُ حَتَّى تَوَضَّئُوا مِنْ عِنْدِ آخِرِهِمْ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ ، وَجَابِرٍ ، وَزِيَادِ بْنِ الْحَارِثِ الصُّدَائِيِّ ﷺ . قَالَ أَبو عِيسَى : وَحَدِيثُ أَنَسٍ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٠١) .

أخرجه مسلم (الفضائل / في معجزات النبي ﷺ ، ٢٢٧٩) من طريق معن . والبخاري (الوضوء / التماس الوضوء إذا حانت الصلاة ، ١٦٩) عن عبد الله بن يوسف . والبخاري (المناقب / علامات النبوة ، ٣٥٧٣) عن عبد الله بن مسلمة . والنسائي (الطهارة/ الوضوء من الإناء ، ٧٦) عن قتيبة . كلهم عن مالك به .

هذا ، وقد رُوي الحديث عن أنس ﷺ من وجوهٍ غير هذا ، فرواه عنه حميد الطويل، وثابت ، وقتادة ، والحسن ، انظر أحاديثهم في «المسند الجامع» (٢ / ١٣٨٠ -١٣٨٣).

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٦)

٣٦٣٣ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ مَنْصُورٍ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَلْقَمَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : إِنَّكُمْ تَعُدُّونَ الآيَاتِ عَذَابًا ، وَإِنَّا كُنَّا نَعُدُّهَا عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ بَرَكَةً ، لَقَدْ كُنَّا نَأْكُلُ الطَّعَامَ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ؛ وَنَحْنُ نَسْمَعُ تَسْبِيحَ الطَّعَامِ ، قَالَ : وَأُتِيَ النَّبِيُّ ﷺ بِإِنَاءٍ ، فَوَضَعَ يَدَهُ فِيهِ ، فَجَعَلَ الْمَاءُ يَنْبُعُ مِنْ بَيْنِ أَصَابِعِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «حَيَّ عَلَى الْوَضُوءِ الْمُبَارَكِ ، وَالْبَرَكَةُ مِنَ السَّمَاءِ» ، حَتَّى تَوَضَّأْنَا كُلُّنَا .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٩٤٥٤) .

أخرجه البخاري (المناقب / علامات النبوة ، ٣٥٧٩) من طريق أبي أحمد الزبيري . وأحمد (١ / ٤٦٠) عن الوليد بن القاسم . والدارمي (٢٩) عن عبيد الله بن موسى . ثلاثتهم عن إسرائيل ، عن منصور . وأحمد (١ / ٤٠٢) من طريق الأعمش . كلاهما (الأعمش ، ومنصور) عن إبراهيم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن إبراهيم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / ما جاء كيف كان ينزل الوحي على النبي ﷺ)

٣٦٣٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا

مَالِكٌ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ الْحَارِثَ بْنَ هِشَامٍ سَأَلَ رَسُولَ اللهِ صلى الله عليه وسلم : كَيْفَ يَأْتِيكَ الْوَحْيُ ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « يَأْتِينِي فِي مِثْلِ صَلْصَلَةِ الْجَرَسِ ، وَهُوَ أَشَدُّهُ عَلَيَّ ، وَأَحْيَانًا يَتَمَثَّلُ لِيَ الْمَلَكُ رَجُلاً ، فَيُكَلِّمُنِي ، فَأَعِي مَا يَقُولُ »، قَالَتْ عَائِشَةُ رضي الله عنها : فَلَقَدْ رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْوَحْيُ فِي الْيَوْمِ ذِي الْبَرْدِ الشَّدِيدِ ، فَيَفْصِمُ عَنْهُ ؛ وَإِنَّ جَبِينَهُ لَيَتَفَصَّدُ عَرَقًا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧١٥٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢٥٧) ، والبخاري (بدء الوحي ، ٢) ، والنسائي (الصلاة / جامع ما جاء في القرآن ، ٩٣٥) بطرقهم عن مالك . والبخاري (بدء الخلق / ذكر الملائكة، ٣٢١٥) من طريق علي بن مسهر . ومسلم (الفضائل / باب عرق النبي ﷺ في البرد إلخ ، ٢٣٣٣) من طريق محمد بن بشر . وأحمد (٦ / ١٦٣) من طريق معمر . وأحمد (٦ / ٥٨) ، ومسلم من طريق أبي أسامة . ومسلم ، والحميدي (٢٥٦) من طريق سفيان ابن عيينة . ستتهم (مالك ، وعلي بن مسهر، ومحمد بن بشر ، ومعمر ، وأبو أسامة ، وسفيان) عن هشام بن عروة .

هذا ، وقد رُوي الحديث نحوه عن عبادة بن الصامت رضي الله عنه عند مسلم (٢٣٣٤) .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عبادة رضي الله عنه من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / ما جاء في صفة النبي ﷺ)

٣٦٣٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلاَنَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ : مَا رَأَيْتُ مِنْ ذِي لِمَّةٍ فِي حُلَّةٍ حَمْرَاءَ أَحْسَنَ مِنْ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ ، لَهُ شَعْرٌ يَضْرِبُ مَنْكِبَيْهِ ، بَعِيدُ مَا بَيْنَ الْمَنْكِبَيْنِ ، لَمْ يَكُنْ بِالْقَصِيرِ ، وَلاَ بِالطَّوِيلِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٤٧) .

قد سبق من المصنف إخراجه في اللباس (١٧٢٤) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه ، وتطبيقه هناك ، فليرجع .

الحديث الخامس والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / ما جاء في صفة النبي ﷺ)

٣٦٣٦ - حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا حُمَيْدُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، حَدَّثَنَا زُهَيْرٌ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، قَالَ : سَأَلَ رَجُلٌ الْبَرَاءَ ﷺ : أَ كَانَ وَجْهُ رَسُولِ اللّٰهِ ﷺ مِثْلَ السَّيْفِ ؟ قَالَ : لاَ ، مِثْلَ الْقَمَرِ .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة، و العارضة « حسن»، و الباقية متفقة على قوله « حسن صحيح » ، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨٣٩).

أخرجه أحمد (٤ / ٢٨١) من طريق أحمد بن عبد الملك . والدارمي (المقدمة / حسن النبي ﷺ) ، والبخاري (المناقب / صفة النبي ﷺ ، ٣٥٥٢) من طريق أبي نعيم . و

المصنف في الشمائل أيضاً من طريق حميد بن عبد الرحمن . ثلاثتهم – أحمد بن عبد الملك ، أبو نعيم ، حميد – عن زهير به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق ، وسفيان بن وكيع ، أما أبو إسحاق السبيعي ؛ فثقة ، مدلس ، اختلط بأخرة ، والرواي عنه هنا زهير ، سماعه منه بعد ما تغير ، ولكن صاحبي الصحيح أخرجا من حديثه من طريق زهير وهذا يدل على أنه قد ثبت صحته عندهما .

وأما سفيان ؛ فكان صدوقاً، إلا أنه ابتلي بوراق سوء، فأدخل عليه ما ليس من حديثه، فنُصح، فلم يقبل، فسقط حديثه . وقال الذهبي : ضعيف ، ولكنه كما سبق مراراً لا ينحط عن درجة راوي الحسن عند الترمذي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع سفيان بغير واحد ، ولِما يشهد للحديث حديث جابر بن سمرة ﷺ عند مسلم (الفضائل/ إثبات خاتم النبوة) مطولاً، وفيه: فقال رجل: وجهه مثل السيف ؟ قال : لا ، بل كان مثل الشمس ، والقمر . الحديث .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وسفيان بن وكيع من رجال الحسن لذاته ، وقد توبع ، مع ما للحديث من شاهد صحيح ، فارتقى بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ فلذلك وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسط التي ورد فيها قوله : « حسن صحيح » أولى بالصواب .

الحديث السادس والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / ما جاء في صفة النبي ﷺ)

٣٦٣٧ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، حَدَّثَنَا الْمَسْعُودِيُّ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ مُسْلِمِ بْنِ هُرْمُزَ ، عَنْ نَافِعِ بْنِ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ، قَالَ : لَمْ يَكُنْ

رَسُولُ اللهِ ﷺ بِالطَّوِيلِ ، وَلاَ بِالْقَصِيرِ ، شَثْنَ الْكَفَّيْنِ وَالْقَدَمَيْنِ ، ضَخْمَ الرَّأْسِ ، ضَخْمَ الْكَرَادِيسِ ، طَوِيلَ الْمَسْرُبَةِ ، إِذَا مَشَى ؛ تَكَفَّأَ تَكَفُّؤًا كَأَنَّمَا انْحَطَّ مِنْ صَبَبٍ ، لَمْ أَرَ قَبْلَهُ وَلاَ بَعْدَهُ مِثْلَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبِي ، عَنِ الْمَسْعُودِيِّ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٠٢٨٩) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (١ / ٩٦) عن وكيع ، عن المسعودي ، عن عثمان بن مسلم . وأحمد (١ / ١١٧) من طريق عبد الملك بن عمير ، وأيضًا من طريق صالح بن سعيد ، وأيضًا من طريق أبي عبد الله المكي . أربعتهم عن نافع بن جبير . وأحمد (١ / ١٢٧) من طريق عبد الله بن عمران . والترمذي (٣٦٣٨) من طريق إبراهيم بن محمد مطولاً . وأحمد (١ / ٨٩) من طريق محمد بن علي . وأحمد (١ / ١٥١) من طريق رجل مبهم . خمستهم عن علي رضي الله عنه به ، والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عثمان بن مسلم ، والمسعودي .

أما عثمان ؛ فقال النسائي : ليس بذاك . وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال الحافظ في التقريب : فيه لين .

وأما المسعودي ؛ فقال الحافظ في التقريب : صدوق ، اختلط قبل موته . ورواية المتقدمين عنه صحيحة ، والضابط أن من سمع منه ببغداد ؛ فسماعه ضعيف ، و من سمع منه بالكوفة ، والبصرة ؛ فسماعه صحيح ، كذا قال أحمد (نهاية الاغتباط) . وقد شدد قوم في أمرالمسعودي ، ورد حديثه كله لأنه لايتميز حديثه القديم من حديثه الجديد .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع كل من المسعودي ، وعثمان بن مسلم متابعةً تامة وقاصرة ، ولمجيء الحديث عن علي رضي الله عنه وغيره من غير وجه .

ولما كان المسعودي ، وعثمان من رجال الحسن ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وارتقى الحديث إلى درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في خاتم النبوة)

٣٦٤٤ - حَدَّثَنَا سَعِيدُ بْنُ يَعْقُوبَ الطَّالَقَانِيُّ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ بْنُ جَابِرٍ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ : كَانَ خَاتَمُ رَسُولِ اللهِ ﷺ يَعْنِي الَّذِي بَيْنَ كَتِفَيْهِ غُدَّةً حَمْرَاءَ مِثْلَ بَيْضَةِ الْحَمَامَةِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢١٤٢) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق أيوب بن جابر . وأخرجه أحمد (٥ / ٩٠) ، ومسلم (الفضائل / إثبات خاتم النبوة إلخ ، ٢٣٤٤) من طريق شعبة . وأحمد (٥ / ١٠٤)، ومسلم من طريق إسرائيل . ومسلم من طريق الحسن ابن صالح . أربعتهم عن سماك به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سماك بن حرب ؛ قال النسائي : ليس بالقوي، وكان يقبل التلقين . وقال ابن المبارك : ضعيف الحديث . وكان شعبة يضعفه ، و قال الذهبي : هو ثقة ساء حفظه ، قال الدارقطني: إذا حدث عنه شعبة، والثوري، وأبو الأحوص؛ فأحاديثهم عنه سليمة. وقال الحافظ في التقريب : صدوق، روايته عن عكرمة خاصة مضطربة ، وقد تغير بأخرة ، فكان ربما تلقن. اهـ .

وفي أيوب بن جابر ، قال ابن معين : ضعيف ، ليس بشيء . وقال أبو زرعة : واهي الحديث ، ضعيف ، وهو أشبه من أخيه ، قال أحمد : حديثه يشبه حديث أهل الصدق ، وقال ابن عدي : وسائر أحاديث أيوب متقاربة يحمل بعضها بعضًا ، وهو ممن يكتب

حديثه ، وقال البخاري في التأريط الأوسط : هو أوثق من أخيه محمد ، وقال ابن حبان : كان يخطئ حتى خرج عن حد الاحتجاج به لكثرة وهمه ، وقال الحافظ في التقريب : ضعيف .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أيوب بن جابر بغير واحد في روايته عن سماك ، وسماك وإن تفرد به ؛ ولكن للحديث شواهد صحيحة في الباب كما أشار إليها المصنف .

ولما كان أيوب هذا أوثق عند البخاري من أخيه ، وأخوه صدوق اختلط ؛ فالظاهر أن الرجل لا ينحط عن من يُحسَّن له عند المصنف ، وقد توبع ، وكذا سماك من رجال الحسن ، ولحديثه شواهد ترقيه إلى درجة الصحيح لا محالة ؛ فلذلك وصفه الترمذي ايضًا بالصحة، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في صفة النبي ﷺ)

٣٦٤٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا أَبُو قَطَنٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سِمَاكِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ سَمُرَةَ ﷺ قَالَ : كَانَ النَّبِيُّ ﷺ ضَلِيعَ الْفَمِ ، أَشْكَلَ الْعَيْنَيْنِ ، مَنْهُوشَ الْعَقِبِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢١٨٣) .

أخرجه أحمد (٥ / ١٠٣) ، ومسلم (الفضائل / صفة فم النبي ﷺ إلخ ، ٢٣٣٩) من طريق شعبة . والحاكم (٢ / ٦٠٦) من طريق سعيد . كلاهما عن سماك .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا ما تُكلم في سماك بن حرب كما مرَّ آنفًا ، لذلك توقف

الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما يشهد له غير واحد من الأحاديث حديث هند بن أبي هالة عند المصنف في الشمائل .

ولما كان سماك من رجال الحسن ، ولحديثه شواهد ترقيه إلى درجة الصحيح لا محالة؛ فلذلك وصفه الترمذي ايضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والسبعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في صفة النبي ﷺ)

٣٦٥١ - حَدَّثَنَا نَصْرُ بْنُ عَلِيّ الْجَهْضَمِيُّ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ الْمُفَضَّلِ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ ، حَدَّثَنَا عَمَّارٌ مَوْلَى بَنِي هَاشِمٍ ، حَدَّثَنَا ابْنُ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ تُوُفِّيَ ؛ وَهُوَ ابْنُ خَمْسٍ وَسِتِّينَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط ، وفي نسختنا الهندية : «حسن الإسناد صحيح» ، و في التحفة وفيما نقله المزي في الأطراف: «حسن الإسناد صحيح».

أخرجه أحمد (١ / ٢٦٦ ، ٢٩٤ ، ٢٧٩) ، ومسلم (الفضائل / كم أقام النبي ﷺ إلخ ، ٢٣٥٣) من طريق حماد بن سلمة . وأحمد (٢٩٠)، و مسلم من طريق يونس بن عبيد . وأحمد (١ / ٢٢٣ ، ٣٥٩) ، ومسلم ، والمصنف في الشمائل بأسانيدهم من طريق خالد الحذاء . ثلاثتهم –حماد ، ويونس ، وخالد –عن عمار مولى بني هاشم .

وأخرجه أحمد (١ / ٢١٥) ، وابن سعد (٢ / ٢٣٦) من طريق علي بن زيد ، عن يوسف بن مهران . كلاهما –عمار ، ويوسف –عن ابن عباس رضي الله عنهما .

والحديث رجاله ثقات ؛ ما عدا عمار بن أبي عمار ، قال الحافظ: صدوق ، ربما أخطأ ، وقال الذهبي : وثقوه ، وذكره ابن حبان في الثقات ، وقال : كان يخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن ابن عباس ﷺ من غير وجه ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان عمار هذا من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في صفة النبي ﷺ)

٣٦٥٣ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَامِرِ بْنِ سَعْدٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ ، عَنْ مُعَاوِيَةَ بْنِ أَبِي سُفْيَانَ ﷺ أَنَّهُ قَالَ : سَمِعْتُهُ يَخْطُبُ ، يَقُولُ : مَاتَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَأَنَا ابْنُ ثَلاَثٍ وَسِتِّينَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٤٠٢) .

أخرجه أحمد (٤ / ٩٦ ، ٩٧ ، ١٠٠) ، ومسلم (الفضائل / كم أقام النبي ﷺ بمكة والمدينة ، ٢٣٥٢) من طرق عن شعبة . ومسلم من طريق أبي الأحوص . كلاهما عن أبي إسحاق ، عن عامر بن سعد . وأحمد (٤ / ٩٧) من طريق عامر الشعبي . كلاهما عن جرير بن عبد الله به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، قال الفسوي : قال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، ولكن الراوي هنا وشعبة ، وسماعه منه قديم ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً ، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع ، وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن جرير ﷺ من غير وجه ، ولما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عنده ؛ فوصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب في صفة النبي ﷺ)

٣٦٥٤ - حَدَّثَنَا الْعَبَّاسُ الْعَنْبَرِيُّ ، وَالْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنِ ابْنِ جُرَيْجٍ ، قَالَ : أُخْبِرْتُ عَنِ ابْنِ شِهَابٍ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها ، وَقَالَ الْحُسَيْنُ بْنُ مَهْدِيٍّ فِي حَدِيثِهِ : ابْنُ جُرَيْجٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ مَاتَ ؛ وَهُوَ ابْنُ ثَلاثٍ وَسِتِّينَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ ابْنُ أَخِي الزُّهْرِيِّ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ عُرْوَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ مِثْلَ هَذَا .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٥٣٢) .

أخرجه البخاري (المناقب / وفاة النبي ﷺ ، ٣٥٣٦) ، ومسلم (الفضائل / قد رعمره وإقامته بمكة والمدينة ، ٢٣٤٩) من طريق عقيل بن خالد . وأحمد (٦ / ٩٣) ، ومسلم من طريق يونس . كلاهما عن الزهري به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني : عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب ، كذا في شرح

العلل لابن رجب (٢/٧٥٦) .

بالإضافة إلى ما وقع في من الانقطاع ، فإن ابن جريج قال : أخبرت عن الزهري ، لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما رواه غير واحد من الثقات عن الزهري ، ولما يشهد للحديث من أحاديث الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر خلل الانقطاع أيضًا بالعواضد ؛ والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب أبي بكر الصديق ﷺ)

٣٦٥٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاق ، أَخْبَرَنَا الثَّوْرِيُّ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ أَبِي الأَحْوَصِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَبْرَأُ إِلى كُلِّ خَلِيلٍ مِنْ خِلِّهِ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ ابْنَ أَبِي قُحَافَةَ خَلِيلاً ، وَإِنَّ صَاحِبَكُمْ خَلِيلُ اللهِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي سَعِيدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٩٨) .

أخرجه أحمد (١ / ٤١٢) ، ومسلم (فضائل الصحابة / من فضل أبي بكر ﷺ ، ٢٣٨٣) من طريق شعبة . وأحمد (١ / ٤٣٤) ، ومسلم من طريق سفيان . وأحمد (١ / ٤٠٨) من طريق معمر . ثلاثتهم عن أبي إسحاق . وأحمد (١ / ٣٧٧) ، ومسلم ، وابن ماجه (فضائل / فضل أبي بكر ﷺ ، ٩٣) من طريق عبد الله بن مرة . وأحمد (١ /

٤٣٩)، ومسلم طريق عبد الله بن أبي الهذيل . ثلاثتهم (أبو إسحاق ، وعبد الله مرة ، وعبد الله بن أبي الهذيل) عن أبي الأحوص به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط كما سبق قريبًا برقم (٣٦٥٣) ، ولكن الراوي عنه هنا سفيان ، وسماعه منه قديم ، وبقيت خيفة بالتدليس ؛ وقد عنعن .

مع ما تُكلم في عبد الرزاق أيضًا كما سبق آنفًا برقم (٣٦٥٤) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي إسحاق من غير وجه كما توبع أبو إسحاق بغير واحد في روايته عن أبي الأحوص مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث

(المناقب / مناقب أبي بكر الصديق ﷺ)

٣٦٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ الدَّوْرَقِيُّ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنِ الْجُرَيْرِيِّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ شَقِيقٍ ، قَالَ : قُلْتُ لِعَائِشَةَ : أَيُّ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ كَانَ أَحَبَّ إِلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ؟ قَالَتْ : أَبُو بَكْرٍ ﷺ ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَتْ : عُمَرُ ﷺ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَتْ : ثُمَّ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ ، قُلْتُ : ثُمَّ مَنْ ؟ قَالَ : فَسَكَتَتْ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٢١٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٢١٨) عن إسماعيل ويزيد . وابن ماجه (الفضائل / فضل عمر

ﷺ ، ١٠٢) من طريق أبي أسامة . والنسائي في الكبرى (٨٢٠١) من طريق عبد الوارث. وأبو يعلى (٤٧٣٢) من طريق وهيب . خمستهم عن الجريري . وأبو يعلى (٤٨٠٠) من طريق كهمس . كلاهما (الجريري ، وكهمس) عن عبد الله بن شقيق به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن سعيد الجريري مع كونه ثقة ، واحتج به الشيخان ؛ كان قد اختلط بأخرة ، قال أبو حاتم : تغير حفظه قبل موته ، فمن كتب عنه قديمًا فهو صالح ، وهو حسن الحديث ، وقال كهمس : أنكرنا الجريري أيام الطاعون . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ، اختلط قبل موته بثلاث سنين .

والراوي عنه هنا ممن سمع منه قبل الاختلاط ، والغرض من التحسين إنما هو رفع مظنة الغرابة عن ابن علية ؛ فقد توبع بغير واحد في روايته عن الجريري كما توبع الجريري بغيره في روايته عن عبد الله بن شقيق .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، ورجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ١٦)

٣٦٦٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي النَّضْرِ ، عَنْ عُبَيْدِ بْنِ حُنَيْنٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ جَلَسَ عَلَى الْمِنْبَرِ ، قَالَ : «إِنَّ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : فَدَيْنَاكَ يَا رَسُولَ اللهِ بِآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا، قَالَ : فَعَجِبْنَا ، فَقَالَ النَّاسُ : انْظُرُوا إِلَى هَذَا الشَّيْخِ ، يُخْبِرُ رَسُولُ اللهِ ﷺ عَنْ عَبْدٍ خَيَّرَهُ اللهُ بَيْنَ أَنْ يُؤْتِيَهُ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ وَبَيْنَ مَا عِنْدَ اللهِ ، وَهُوَ يَقُولُ : فَدَيْنَاكَ بِآبَائِنَا وَأُمَّهَاتِنَا ، قَالَ : فَكَانَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : هُوَ الْمُخَيَّرُ ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ هُوَ أَعْلَمَنَا

بِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنَّ مِنْ أَمَنِّ النَّاسِ عَلَيَّ فِي صُحْبَتِهِ وَمَالِهِ أَبُو بَكْرٍ ، وَلَوْ كُنْتُ مُتَّخِذًا خَلِيلاً لاتَّخَذْتُ أَبَا بَكْرٍ خَلِيلا ، وَلَكِنْ أُخُوَّةُ الإِسْلامِ ، لاَ تُبْقَيَنَّ فِي الْمَسْجِدِ خَوْخَةٌ إِلاَّ خَوْخَةُ أَبِي بَكْرٍ ﷺ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤١٤٥) .

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار / هجرة النبي ﷺ إلخ ، ٣٩٠٤) ، ومسلم (الفضائل / فضائل أبي بكر ﷺ ، ٢٣٨٢) من طريق مالك . وأحمد (٣ / ١٨) من طريق فليح . كلاهما (مالك ، وفليح) عن سالم أبي النضر ، عن عبيد بن حنين به .

وأخرجه أحمد (٣ / ١٨) ، والبخاري (٣٦٥٤) من طريق فليح ، عن سالم ، عن عبيد بن حنين ، وبسر بن سعيد ، عن أبي سعيد ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي سعيد ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ١٦)

٣٦٧٢ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ ﷺ ، فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ، فَقَالَتْ عَائِشَةُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! إِنَّ أَبَا بَكْرٍ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ ؛ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ ، فَأْمُرْ عُمَرَ ﷺ ؛ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، قَالَتْ : فَقَالَ : «مُرُوا أَبَا بَكْرٍ ﷺ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ، قَالَتْ عَائِشَةُ : فَقُلْتُ لِحَفْصَةَ : قُولِي لَهُ : إِنَّ أَبَا

بَكْرٍ ﷺ إِذَا قَامَ مَقَامَكَ ؛ لَمْ يُسْمِعِ النَّاسَ مِنَ الْبُكَاءِ ، فَأْمُرْ عُمَرَ ﷺ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ ، فَفَعَلَتْ حَفْصَةُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «إِنَّكُنَّ لَأَنْتُنَّ صَوَاحِبَاتُ يُوسُفَ ، مُرُوا أَبَا بَكْرٍ ﷺ فَلْيُصَلِّ بِالنَّاسِ» ، فَقَالَتْ حَفْصَةُ لِعَائِشَةَ : مَا كُنْتُ لأُصِيبَ مِنْكِ خَيْرًا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ، وَأَبِي مُوسَى ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَسَالِمِ بْنِ عُبَيْدٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ زَمْعَةَ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧١٥٣) .

أخرجه البخاري (الأذان / أهل العلم والفضل أحق بالإمامة ، ٦٧٩) من طريق مالك . وأحمد (٦ / ٩٦) من طريق حماد بن سلمة . وأحمد (٦ / ٢٠٢) عن يحيى . ومسلم (الصلاة / استخلاف الإمام إلخ ، ٤١٨) ، وابن ماجه (١٢٣٣) من طريق عبد الله ابن نمير . أربعتهم (مالك ، وحماد ، ويحيى ، وابن نمير) عن هشام . وأحمد (٦ / ١٥٩) من طريق سعد بن إبراهيم . كلاهما (هشام ، وسعد) عن عروة بن الزبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عروة من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ١٦)

٣٦٧٤ - حَدَّثَنَا إِسْحَاقُ بْنُ مُوسَى الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ ﷺ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ حُمَيْدِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ أَنْفَقَ زَوْجَيْنِ فِي سَبِيلِ اللهِ نُودِيَ فِي الْجَنَّةِ : يَا عَبْدَ اللهِ ! هَذَا خَيْرٌ ،

فَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّلَاةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الْجِهَادِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الْجِهَادِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصَّدَقَةِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الصَّدَقَةِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَهْلِ الصِّيَامِ دُعِيَ مِنْ بَابِ الرَّيَّانِ» ، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ : بِأَبِي أَنْتَ وَأُمِّي ! مَا عَلَى مَنْ دُعِيَ مِنْ هَذِهِ الأَبْوَابِ مِنْ ضَرُورَةٍ ، فَهَلْ يُدْعَى أَحَدٌ مِنْ تِلْكَ الأَبْوَابِ كُلِّهَا ؟ قَالَ : «نَعَمْ ، وَأَرْجُو أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٢٧٩) .

أخرجه البخاري (الصوم / الريان للصائمين ، ١٨٩٧) ، والنسائي (الصوم ، ٢٢٤٠) من طريق مالك . وأحمد (٢ / ٣٦٨) من طريق معمر . والبخاري (فضائل أصحاب النبي ، ٣٦٦٦) ، والنسائي (٢٤٤١) من طريق شعيب . وأحمد (٢ / ٤٤٩) من طريق محمد بن عمرو . ومسلم (الزكاة / فضل من ضم إلى الصدقة إلخ ، ١٠٢٧) من طريق يونس . خمستهم عن الزهري ، عن حميد . وأخرجه البخاري (٢٨٤١) ، ومسلم (٢٣٣٦) من طريق أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٣٦٦) من طريق أبي صالح . ثلاثتهم (حميد، وأبو سلمة ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ١٦)

٣٦٧٥ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الْبَزَّازُ الْبَغْدَادِيُّ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ دُكَيْنٍ ،

حَدَّثَنَا هِشَامُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ ، عَنْ أَبِيهِ ، قَال : سَمِعْتُ عُمَرَ ابْنَ الْخَطَّابِ ﷺ يَقُولُ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللهِ ﷺ أَنْ نَتَصَدَّقَ ، فَوَافَقَ ذَلِكَ عِنْدِي مَالاً ، فَقُلْتُ : الْيَوْمَ أَسْبِقُ أَبَا بَكْرٍ ﷺ إِنْ سَبَقْتُهُ يَوْمًا ، قَالَ : فَجِئْتُ بِنِصْفِ مَالِي ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ» ؟ قُلْتُ : مِثْلَهُ ، وَأَتَى أَبُو بَكْرٍ ﷺ بِكُلِّ مَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : يَا أَبَا بَكْرٍ ! «مَا أَبْقَيْتَ لأَهْلِكَ» ؟ قَالَ : أَبْقَيْتُ لَهُمُ اللهَ وَرَسُولَهُ ، قُلْتُ : وَاللهِ ! لا أَسْبِقُهُ إِلى شَيْءٍ أَبَدًا .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ونقل المزي في الأطراف (١٠٣٩٠) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه عبد بن حميد (١٤) ، والدارمي (١٦٦٧) ، وأبو داود (الزكاة / الرخصة في ذلك ، ١٦٧٨) كلهم من طريق أبي نعيم الفضل بن دكين به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولا يُروى إلا بهذا الإسناد ، تفرد به الفضل بن دكين ، ولم نجد له طريقًا أخر ، ولا شاهدًا فنوجه التحسين حسب شرط الترمذي ؛ فالظاهر أن كلام الترمذي على هذا الحديث إنما هو قوله : «صحيح» فقط حسب ما نقله المزي في الأطراف ، والله أعلم .

الحديث الثامن والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ١٧)

٣٦٧٧ – حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، قَال : سَمِعْتُ أَبَا سَلَمَةَ بْنَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ يُحَدِّثُ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «بَيْنَمَا رَجُلٌ رَاكِبٌ بَقَرَةً إِذْ قَالَتْ : لَمْ أُخْلَقْ لِهَذَا ، إِنَّمَا خُلِقْتُ لِلْحَرْثِ» ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «آمَنْتُ بِذَلِكَ أَنَا ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ» . قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَمَا هُمَا فِي الْقَوْمِ يَوْمَئِذٍ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ بِهَذَا الإِسْنَادِ نَحْوَهُ . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٩٥١) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٨٢) ، والبخاري (المزارعة / استعمال البقر للحراثة ، ٢٣٢٤)، ومسلم (الفضائل / فضائل أبي بكر ﷺ ، ٢٣٨٨) من طريق غندر ، عن شعبة ، عن سعد. والبخاري (أحاديث الأنبياء ، ٣٤٧١) من طريق الأعرج . والبخاري (٣٦٩٠) مسلم من طريق الزهري . ثلاثتهم (سعد ، والأعرج ، والزهري) عن أبي سلمة ، وزاد الزهري سعيد بن المسيب عند مسلم . كلاهما (أبو سلمة ، وسعيد) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو داود الطيالسي بغيره مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والثمانون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عمر بن الخطاب ﷺ)

٣٦٨٨ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ حُمَيْدٍ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «دَخَلْتُ الْجَنَّةَ ، فَإِذَا أَنَا بِقَصْرٍ مِنْ ذَهَبٍ ، فَقُلْتُ : لِمَنْ هَذَا

الْقَصْرُ ؟ قَالُوا : لِشَابٍّ مِنْ قُرَيْشٍ ، فَظَنَنْتُ أَنِّي أَنَا هُوَ ، فَقُلْتُ : وَمَنْ هُوَ ؟ فَقَالُوا : عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٨٩) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٨١٢٧) من طريق إسماعيل . وأحمد (٣ / ١٠٧) عن ابن أبي عدي . وأبو يعلى (٣٧٥٧) من طريق يزيد . ثلاثتهم (إسماعيل ، وابن أبي عدي، ويزيد) عن حميد . وأحمد (٣ / ١٩١) من طريق أبي عمران الجوني . وأحمد (٣ / ٢٦٩) من طريق قتادة . ثلاثتهم (حميد ، وأبو عمران ، وقتادة) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في حميد الطويل من قِبل التدليس ، عدَّه الحافظ من الطبقة الثالثة من المدلسين ، وقال : صاحب أنس ﷺ ، مشهور ، كثير التدليس عنه ، حتى قيل : إن معظم حديثه عنه بواسطة ثابت وقتادة ، ووصفه بالتدليس النسائي وغيره . اهـ . بالإضافة إلى كلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع حميد بغير واحد في روايته عن أنس ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث التسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عمر بن الخطاب ﷺ)

٣٦٩٣ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ عَجْلانَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ،

عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «قَدْ كَانَ يَكُونُ فِي الأُمَمِ مُحَدَّثُونَ ، فَإِنْ يَكُ فِي أُمَّتِي أَحَدٌ ؛ فَعُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . قَالَ : حَدَّثَنِي بَعْضُ أَصْحَابِ سُفْيَانَ ، قَالَ : قَالَ سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ : مُحَدَّثُونَ ، يَعْنِي مُفَهَّمُونَ .

اختلفت النسط هنا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «صحيح» ، والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٧٧١٧) .

أخرجه مسلم (الفضائل / فضائل عمر ﷺ ، ٢٣٩٨) ، والحاكم (٣ / ٨٦) من طريق الليث . ومسلم من طريق سفيان بن عيينة . كلاهما عن ابن عجلان . ومسلم من طريق إبراهيم بن سعد . كلاهما (ابن عجلان ، وإبراهيم) عن سعد بن إبراهيم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن سعد بن إبراهيم من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عمر بن الخطاب ﷺ)

٣٦٩٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الطَّيَالِسِيُّ ، عَنْ شُعْبَةَ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «بَيْنَمَا رَجُلٌ يَرْعَى غَنَمًا لَهُ ، إِذْ جَاءَ ذِئْبٌ ، فَأَخَذَ شَاةً ، فَجَاءَ صَاحِبُهَا ، فَانْتَزَعَهَا مِنْهُ ، فَقَالَ الذِّئْبُ: كَيْفَ تَصْنَعُ بِهَا يَوْمَ السَّبُعِ ، يَوْمَ لاَ رَاعِيَ لَهَا غَيْرِي ؟ قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : فَآمَنْتُ بِذَلِكَ أَنَا ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، قَالَ أَبُو سَلَمَةَ : وَمَا هُمَا فِي الْقَوْمِ يَوْمَئِذٍ .

حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٩٥١) .

هذا أحد طرفي الحديث الذي سبق قريبًا برقم (٣٦٧٧) ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليرجع .

الحديث الثاني والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عثمان ﷺ)

٣٦٩٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي عَرُوبَةَ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ حَدَّثَهُمْ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ صَعِدَ أُحُدًا ؛ وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ﷺ ، فَرَجَفَ بِهِمْ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «اثْبُتْ أُحُدُ ، فَإِنَّمَا عَلَيْكَ نَبِيٌّ ، وَصِدِّيقٌ ، وَشَهِيدَانِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٧٢) .

أخرجه أحمد (٣ / ١١٢) ، والبخاري (فضائل الصحابة / فضائل عمر ﷺ ، ٣٦٩٩) ، وأبو داود (السنة / باب في الخلفاء ، ٤٦٥١) من طريق يحيى . والبخاري (٣٦٨٦) من طريق محمد بن سواء ، وكهمس . ثلاثتهم (يحيى ، ومحمد ، وكهمس) عن سعيد بن أبي عروبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن هنا .

ولما كان من عادة الترمذي التورع في الحكم على الحديث ، ويتقي تصحيح حديث

مَن وجد فيه أدنى مقدار من التدليس ؛ توقف في تصحيح هذا الإسناد أيضًا ، ثم حسنه حسب شرطه لما يشهد له غير ما حديث في الباب .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عثمان ﷺ)

٣٧٠٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَيُّوبُ ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ ، عَنْ أَبِي الأَشْعَثِ الصَّنْعَانِيِّ أَنَّ خُطَبَاءَ قَامَتْ بِالشَّامِ ؛ وَفِيهِمْ رِجَالٌ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَامَ آخِرُهُمْ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ مُرَّةُ بْنُ كَعْبٍ ، فَقَالَ : لَوْلا حَدِيثٌ سَمِعْتُهُ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ ؛ مَا قُمْتُ ، وَذَكَرَ الْفِتَنَ ، فَقَرَّبَهَا ، فَمَرَّ رَجُلٌ مُقَنَّعٌ فِي ثَوْبٍ ، فَقَالَ : «هَذَا يَوْمَئِذٍ عَلَى الْهُدَى» ، فَقُمْتُ إِلَيْهِ ، فَإِذَا هُوَ عُثْمَانُ بْنُ عَفَّانَ ﷺ. قَالَ : فَأَقْبَلْتُ عَلَيْهِ بِوَجْهِهِ ، فَقُلْتُ : هَذَا ؟ قَالَ : « نَعَمْ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عُمَرَ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ حَوَالَةَ ، وَكَعْبِ بْنِ عُجْرَةَ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١١٢٤٨) .

أخرجه أخرجه أحمد (٤ / ٢٣٦) ، والحاكم (٢ / ١٠٢) من طريق وهيب ، عن أيوب به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى ما يشهد له من أحاديث الباب ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عثمان ﷺ)

٣٧٠٦ - حَدَّثَنَا صَالِحُ بْنُ عَبْدِ اللهِ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَبْدِ اللهِ ابْنِ مَوْهَبٍ أَنَّ رَجُلاً مِنْ أَهْلِ مِصْرَ حَجَّ الْبَيْتَ ، فَرَأَى قَوْمًا جُلُوسًا ، فَقَالَ : مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالُوا : قُرَيْشٌ ، قَالَ : فَمَنْ هَذَا الشَّيْخُ ؟ قَالُوا : ابْنُ عُمَرَ ﷺ ، فَأَتَاهُ : فَقَالَ : إِنِّي سَائِلُكَ عَنْ شَيْءٍ ، فَحَدِّثْنِي ، أَنْشُدُكَ اللهَ بِحُرْمَةِ هَذَا الْبَيْتِ ! أَتَعْلَمُ أَنَّ عُثْمَانَ ﷺ فَرَّ يَوْمَ أُحُدٍ ؟ قَالَ : نَعَمْ ، قَالَ : أَتَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ فَلَمْ يَشْهَدْهَا ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : أَتَعْلَمُ أَنَّهُ تَغَيَّبَ يَوْمَ بَدْرٍ فَلَمْ يَشْهَدْ ؟ قَالَ : نَعَمْ . قَالَ : اللهُ أَكْبَرُ ، فَقَالَ لَهُ ابْنُ عُمَرَ ﷺ: تَعَالَ أُبَيِّنْ لَكَ مَا سَأَلْتَ عَنْهُ ، أَمَّا فِرَارُهُ يَوْمَ أُحُدٍ ؛ فَأَشْهَدُ أَنَّ اللهَ قَدْ عَفَا عَنْهُ وَغَفَرَ لَهُ ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ يَوْمَ بَدْرٍ ؛ فَإِنَّهُ كَانَتْ عِنْدَهُ أَوْ تَحْتَهُ ابْنَةُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَكَ أَجْرُ رَجُلٍ شَهِدَ بَدْرًا ، وَسَهْمُهُ» ، وَأَمَرَهُ أَنْ يَخْلُفَ عَلَيْهَا ، وَكَانَتْ عَلِيلَةً ، وَأَمَّا تَغَيُّبُهُ عَنْ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ ؛ فَلَوْ كَانَ أَحَدٌ أَعَزَّ بِبَطْنِ مَكَّةَ مِنْ عُثْمَانَ لَبَعَثَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَكَانَ عُثْمَانَ ، بَعَثَ رَسُولُ اللهِ ﷺ عُثْمَانَ ﷺ إِلَى مَكَّةَ ، وَكَانَتْ بَيْعَةُ الرِّضْوَانِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ عُثْمَانُ ﷺ إِلَى مَكَّةَ ، قَالَ : فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ بِيَدِهِ الْيُمْنَى : هَذِهِ يَدُ عُثْمَانَ ، وَضَرَبَ بِهَا عَلَى يَدِهِ ، فَقَالَ : «هَذِهِ لِعُثْمَانَ» ، قَالَ لَهُ : اذْهَبْ بِهَذَا الآنَ مَعَكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٣١٩) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٠١) ، والبخاري (فضائل أصحاب النبي / مناقب عثمان ، ٣٦٩٩) من طريق أبي عوانة . والبخاري (المغازي / قول الله : إن الذين تولوا منكم إلخ ، ٤٠٦٦) من طريق أبي حمزة . واحمد (٢ / ١١٩) من طريق أبي معاوية النحوي . ثلاثتهم

(أبو عوانة ، وأبو حمزة ، وأبو معاوية) عن عثمان بن عبد الله . والبخاري (المناقب ، ٣٧٠٤) من طريق سعد بن عبيدة نحوه . كلاهما (عثمان ، وسعد) عن ابن عمر ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر ﷺ من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب عثمان ﷺ)

٣٧١٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدَةَ الضَّبِّيُّ ، حَدَّثَنَا حَمَّادُ بْنُ زَيْدٍ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ أَبِي مُوسَى الأَشْعَرِيِّ ﷺ قَالَ : انْطَلَقْتُ مَعَ النَّبِيِّ ﷺ ، فَدَخَلَ حَائِطًا لِلأَنْصَارِ ، فَقَضَى حَاجَتَهُ ، فَقَالَ لِي : « يَا أَبَا مُوسَى ! أَمْلِكْ عَلَيَّ الْبَابَ ، فَلا يَدْخُلَنَّ عَلَيَّ أَحَدٌ إِلاَّ بِإِذْنٍ ، فَجَاءَ رَجُلٌ يَضْرِبُ الْبَابَ ، فَقُلْتُ : مَنْ هَذَا ؟ فَقَالَ : أَبُو بَكْرٍ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! هَذَا أَبُو بَكْرٍ يَسْتَأْذِنُ ، قَالَ : « ائْذَنْ لَهُ ، وَبَشِّرْهُ بِالْجَنَّةِ » ، فَدَخَلَ ، وَبَشَّرْتُهُ بِالْجَنَّةِ ، وَجَاءَ رَجُلٌ آخَرُ . الحديث .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ .

وَفِي الْبَاب عَنْ جَابِرٍ ، وَابْنِ عُمَرَ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٠١٨) .

أخرجه البخاري (فضائل أصحاب النبي / مناقب عثمان ، ٣٦٩٥) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل عثمان ، ٢٤٠٣) من طريق حماد بن زيد ، عن أيوب . وأحمد (٤ / ٣٩٣) من طريق قتادة . والبخاري (٣٦٩٣) ، ومسلم من طريق عثمان بن غياث .

وابن حبان (٦٨٧٣) من طريق عثمان بن عتاب . وابن حبان (٦٨٧١) من طريق علي بن الحكم . خمستهم (أيوب ، وقتادة ، وعثمان بن غياث ، وعثمان عتاب ، وعلي بن الحكم) عن أبي عثمان النهدي . والبخاري (٣٦٧٤) ، ومسلم من طريق سعيد بن المسيب . وأحمد (٤ / ٤٠٧) من طريق عبد الرحمن بن نافع . ثلاثتهم (أبوعثمان ، وسعيد ، وعبد الرحمن) عن أبي موسى ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي موسى ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٢١)

٣٧٣١ - حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ دِينَارٍ الْكُوفِيُّ ، حَدَّثَنَا أَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ عَبْدِ السَّلاَمِ بْنِ حَرْبٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ، عَنْ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِعَلِيٍّ ﷺ : « أَنْتَ مِنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى إِلاَّ أَنَّهُ لاَ نَبِيَّ بَعْدِي » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ سَعْدٍ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَيُسْتَغْرَبُ هَذَا الْحَدِيثُ مِنْ حَدِيثِ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، حينما نقل المزي في الأطراف (٣٨٥٨) قوله : « صحيح » فقط .

انفرد الترمذي من طريق عبد السلام بن حرب ، عن يحيى بن سعيد . وأخرجه أحمد (١ / ١٧٣ ، ١٧٩) من طريق علي بن زيد بن جدعان . والنسائي في الكبرى (٨١٤٠) من طريق محمد بن المنكدر . ثلاثتهم (يحيى ، وابن جدعان ، وابن المنكدر) عن سعيد بن المسيب ، عن سعد ﷺ .

وأخرجه مسلم (فضائل الصحابة / فضائل علي ﷺ ، ٢٤٠٤) ، وأحمد (١ / ١٧٣) من طريق محمد بن المنكدر ، عن ابن المسيب ، عن عامر بن سعد ، عن أبيه ﷺ . وكلا الوجهين صحيح .

وأخرجه مسلم ، والنسائي في الكبرى (٨١٤١) ، وأحمد (١ / ١٨٢) من طريق الحكم ، عن مصعب بن سعد ، عن أبيه سعد ﷺ .

هذا ، وأيضًا قد رُوي الحديث عن سعد ﷺ من طريق عائشة بنت سعد ، وعبد الله، وإبراهيم بن سعد ، وعبد الرحمن بن سابط ، وانظر لطرق أحاديثهم : «المسند الجامع» (٦/ ٤١١٩ - ٤١٢٢) .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد السلام بن حرب ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة في حديثه لين . وقال ابن سعد : كان به ضعف في الحديث ، وكان عسرًا . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، له مناكير .

ولما كان عبد السلام هذا تفرد بروايته من طريق يحيى بن سعيد الأنصاري ؛ توقف في تصحيح إسناده ، ثم حسنه لِما رأى الحديث مرويا من طرق غير طريق يحيى عن ابن المسيب ، ولمجيء الحديث عن سعد ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٢١)

٣٧٣٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، قَالاَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ مُرَّةَ ، عَنْ أَبِي حَمْزَةَ رَجُلٍ مِنَ الأَنْصَارِ قَالَ : سَمِعْتُ زَيْدَ بْنَ أَرْقَمَ ﷺ يَقُولُ : أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ عَلِيٌّ ﷺ ، قَالَ عَمْرُو بْنُ مُرَّةَ : فَذَكَرْتُ

ذَلِكَ لإِبْرَاهِيمَ النَّخَعِيِّ ، فَأَنْكَرَهُ ، فَقَالَ : أَوَّلُ مَنْ أَسْلَمَ أَبُو بَكْرٍ الصِّدِّيقُ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ ، وَأَبُو حَمْزَةَ اسْمُهُ طَلْحَةُ بْنُ يَزِيدَ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٦٦٤) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٧١) عن محمد بن جعفر . وأحمد (٤ / ٣٦٨) عن وكيع . والنسائي في الكبرى (٨١٣٧) من طريق خالد . وأيضًا (٨٣٩٢) من طريق ابن إدريس . أربعتهم عن شعبة به .

والحديث رجاله ثقات إلا أن أباحمزة الأنصاري لم يرو عنه إلا عمرو بن مرة ، قال ابن معين : لم يرو عنه غيره ، ذكره ابن حبان في الثقات ، ووثقه النسائي ، وروى له البخاري (٣٧٨٧ ، ٣٧٨٨) مقرونًا بعبد الرحمن بن أبي ليلى .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد لحديثه هذا غير ما حديث ، فأخرج الحاكم (٣ / ٥٢٨) عن أبي موسى الأشعري ﷺ ، و(٣ / ٥٧١) عن سعد بن أبي وقاص ﷺ ، والمصنف في الباب عن ابن عباس ﷺ نحوه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، ورجال الصحيح ؛ وللحديث شواهد صحيحة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» ، ووافقه الحاكم في التصحيح .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / باب ، ٢١)

٣٧٣٦ - حَدَّثَنَا عِيسَى بْنُ عُثْمَانَ ابْنِ أَخِي يَحْيَى بْنِ عِيسَى ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ عِيسَى الرَّمْلِيُّ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عَدِيِّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنْ زِرِّ بْنِ حُبَيْشٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ : لَقَدْ عَهِدَ إِلَيَّ النَّبِيُّ الأُمِّيُّ ﷺ : «أَنَّهُ لا يُحِبُّكَ إِلاَّ مُؤْمِنٌ ، وَلاَ يَبْغَضُكَ إِلاَّ مُنَافِقٌ» ،

قَالَ عَدِيُّ بْنُ ثَابِتٍ : أَنَا مِنَ الْقَرْنِ الَّذِينَ دَعَا لَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٠٩٢) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق يحيى بن عيسى . وأخرجه أحمد (١ / ٨٤) عن ابن نمير . ومسلم (الإيمان / الدليل على أن حب الأنصار وعلي إلخ ، ٧٨) ، وابن ماجه (المقدمة / فضل علي ﷺ ، ١١٤) من طريق وكيع، وأبي معاوية . والنسائي في الكبرى (١١٧٤٩) من طريق الفضل بن موسى . وأبو يعلى (٢٩١) من طريق عبيد الله بن موسى. خمستهم عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في يحيى بن عيسى ، قال ابن معين : ليس بشيء. وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال مسلمة : لا بأس به ، وفيه ضعف . وقال ابن عدي : عامة ما يرويه لا يُتابع عليه . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ ، ورُمي بالتشيع .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع يحيى بن عيسى بغير واحد في روايته عن الأعمش ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث التاسع والتسعون بعد ١٤٠٠

(المناقب / مناقب الزبير بن العوام)

٣٧٤٣ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِاللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ، عَنِ الزُّبَيْرِ ﷺ قَالَ : جَمَعَ لِي رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَوَيْهِ يَوْمَ قُرَيْظَةَ ، فَقَالَ : «بِأَبِي وَأُمِّي» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٦٢٢) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٨٢١٤) من طريق عبدة . وأحمد (١ / ١٦٤) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل طلحة والزبير ، ٢٤١٦) من طريق أبي أسامة . ومسلم من طريق علي بن مسهر . وأبو يعلى (٦٦٣) من طريق حماد بن سلمة . والنسائي في الكبرى (٨٢١٣) من طريق عبد الله . والنسائي في اليوم والليلة (٢٠١) من طريق حماد بن زيد. ستتهم عن هشام بن عروة به .

وأخرجه أحمد (١ / ١٦٤) ، وابن ماجه (المقدمة / فضل الزبير ، ١٢٣) من طريق أبي معاوية ، عن هشام به . وفيه : «يوم أحد» بدل «يوم قريظة» .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية غير واحد عنه .

ولما كان القصور خفيفاً ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الموفي خمس مائة وألفاً

(المناقب / مناقب الزبير بن العوام)

٣٧٤٥ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، وَأَبُو نُعَيْمٍ ، عَنْ

سُفْيَانَ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : «إِنَّ لِكُلِّ نَبِيٍّ حَوَارِيًّا ، وَإِنَّ حَوَارِيَّ الزُّبَيْرُ بْنُ الْعَوَّامِ» ، وَزَادَ أَبُو نُعَيْمٍ فِيهِ : يَوْمَ الأَحْزَابِ قَالَ : «مَنْ يَأْتِينَا بِخَبَرِ الْقَوْمِ» ؟ قَالَ الزُّبَيْرُ ﷺ : أَنَا ، قَالَهَا ثَلاثًا ، قَالَ الزُّبَيْرُ ﷺ : أَنَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٢٠) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٠٧) ، والبخاري (الجهاد / هل يبعث الطليعة وحده ، ٢٨٤٧) من طريق صدقة . والبخاري (٢٨٤٦) عن أبي نعيم . و(٢٩٩٧) عن الحميدي. و(٤٠١٣) عن محمد بن كثير . ومسلم (الفضائل / فضائل طلحة والزبير ، ٢٤١٥) عن عمرو الناقد . ومسلم ، وابن ماجه (المقدمة / فضل الزبير ، ١٢٢) من طريق وكيع . خمستهم عن سفيان . والبخاري (المناقب / مناقب الزبير ، ٣٧١٩) من طريق عبد العزيز . والنسائي في الكبرى (٨٢١٩) من طريق هشام . ثلاثتهم (سفيان ، وعبد العزيز ، وهشام) عن محمد بن المنكدر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن محمد بن المنكدر من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب سعد بن أبي وقاص)

٣٧٥٣ - حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ الصَّبَّاحِ الْبَزَّارُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَلِيِّ ابْنِ زَيْدٍ ، وَيَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، سَمِعَا سَعِيدَ بْنَ الْمُسَيِّبِ يَقُولُ : قَالَ عَلِيٌّ ﷺ : مَا جَمَعَ

رَسُولُ اللهِ ﷺ أَبَاهُ ، وَأُمَّهُ لأَحَدٍ ؛ إِلاَّ لِسَعْدٍ ﷺ ، قَالَ لَهُ يَوْمَ أُحُدٍ : «ارْمِ ، فِدَاكَ أَبِي وَ أُمِّي» ، وقَالَ لَهُ : «ارْمِ أَيُّهَا الْغُلاَمُ الْحَزَوَّرُ» .

قَالَ أَبوعِيسَى: هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .

وقَدْ رَوَى غَيْرُ وَاحِدٍ هَذَا الْحَدِيثَ عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ عَنْ سَعْدٍ ﷺ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة «حسن» فقط ، و الباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠١١٦) .

قد سبق من المصنف إخراجه في الأدب (٢٩٢٨) بنفس الإسناد ، وسبق منا تخريجه وتطبيقه هناك ، فليُرجع .

الحديث الثاني بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب سعد بن أبي وقاص)

٣٧٥٦ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَامِرِ بْنِ رَبِيعَةَ أَنَّ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : سَهِرَ رَسُولُ اللهِ ﷺ مَقْدَمَهُ الْمَدِينَةَ لَيْلَةً ، قَالَ : «لَيْتَ رَجُلاً صَالِحًا يَحْرُسُنِي اللَّيْلَةَ» ! قَالَتْ : فَبَيْنَمَا نَحْنُ كَذَلِكَ ؛ إِذْ سَمِعْنَا خَشْخَشَةَ السِّلاَحِ ، فَقَالَ : «مَنْ هَذَا» ؟ فَقَالَ : سَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «مَا جَاءَ بِكَ» ؟ فَقَالَ سَعْدٌ ﷺ : وَقَعَ فِي نَفْسِي خَوْفٌ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَجِئْتُ أَحْرُسُهُ ، فَدَعَا لَهُ رَسُولُ اللهِ ﷺ ، ثُمَّ نَامَ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٢٢٥) .

أخرجه مسلم (فضائل الصحابة / فضل سعد ﷺ ، ٢٤١٠) من طريق الليث . وأحمد (٦ / ١٤١) عن يزيد . والبخاري (الجهاد / الحراسة في الغزو إلخ ، ٢٨٨٥) من طريق علي بن مسهر . والبخاري (٧٢٣١) ، ومسلم من طريق سليمان بن بلال . ومسلم من طريق عبد الوهاب . والنسائي في الكبرى (٨٢١٧) من طريق أبي إسحاق . كلهم عن يحيى بن سعيد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن يحيى بن سعيد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب سعيد بن زيد بن عمرو بن نفيل)

٣٧٥٧ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا حُصَيْنٌ ، عَنْ هِلَالِ بْنِ يَسَافٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ ظَالِمٍ الْمَازِنِيِّ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدِ بْنِ عَمْرِو بْنِ نُفَيْلٍ ﷺ أَنَّهُ قَالَ: أَشْهَدُ عَلَى التِّسْعَةِ أَنَّهُمْ فِي الْجَنَّةِ ، وَلَوْ شَهِدْتُ عَلَى الْعَاشِرِ ؛ لَمْ آثَمْ ، قِيلَ : وَكَيْفَ ذَلِكَ ؟ قَالَ : كُنَّا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ بِحِرَاءَ ، فَقَالَ : « اثْبُتْ حِرَاءُ ! فَإِنَّهُ لَيْسَ عَلَيْكَ إِلاَّ نَبِيٌّ ، أَوْ صِدِّيقٌ ، أَوْ شَهِيدٌ » ، قِيلَ : وَمَنْ هُمْ ؟ قَالَ : رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَأَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُثْمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدٌ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ﷺ ، قِيلَ : فَمَنِ الْعَاشِرُ ؟ قَالَ : أَنَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ . حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا الْحَجَّاجُ بْنُ مُحَمَّدٍ، حَدَّثَنِي شُعْبَةُ ، عَنِ الْحُرِّ بْنِ الصَّبَّاحِ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ الأَخْنَسِ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ زَيْدٍ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ بِمَعْنَاهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤٤٥٨) .

أخرجه أحمد (١ / ١٨٨) ، وابن ماجه (فضائل العشرة ، ١٣٤) من طريق شعبة . وأحمد (١ / ١٨٩) عن علي بن عاصم ، وزائدة . وأبو داود (السنة / باب في الخلفاء ، ٤٦٤٨) من طريق عبد الله بن إدريس . والنسائي في الكبرى (٨١٩٠) من طريق جرير . والحاكم (٣ / ٤٥٠) من طريق أبي بكر بن عياش . ستتهم عن حصين . والحاكم (٣ / ٣١٧) من طريق منصور . كلاهما (حصين ومنصور) عن عبد الله بن ظالم . والترمذي (٣٧٤٨) من طريق حميد . وابن ماجه (١٣٣) من طريق رياح بن الحارث . وأحمد (١ / ١٨٨) ، وأبو داود (٤٦٤٩) ، والترمذي هنا من طريق عبد الرحمن بن الأخنس . أربعتهم (عبد الله بن ظالم ، وحميد ، ورياح ، وعبد الرحمن) عن سعيد ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في حصين بن عبد الرحمن ، ثقة تغير حفظه في الآخركما قال أبو حاتم ، والنسائي، ولكن الراوي عن حصين قد رواه عنه قبل الاختلاط.

ولعل الترمذي إنما أراد بالتحسين رفع مظنة الغرابة ، وذلك بأنه قد توبع حصين بغيره في روايته عن هلال بن يساف مع مجيء الحديث عن سعيد بن زيد رضي الله عنه من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب العباس بن عبد المطلب ﷺ)

٣٧٥٨ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا أَبُو عَوَانَةَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ ابْنِ الْحَارِثِ ، حَدَّثَنِي عَبْدُ الْمُطَّلِبِ بْنُ رَبِيعَةَ بْنِ الْحَارِثِ بْنِ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ : أَنَّ الْعَبَّاسَ

ابْنَ عَبْدِ الْمُطَّلِبِ دَخَلَ عَلَى رَسُولِ اللهِ ﷺ مُغْضَبًا ؛ وَأَنَا عِنْدَهُ ، فَقَالَ : « مَا أَغْضَبَكَ »؟ قَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! مَا لَنَا وَلِقُرَيْشٍ ؟ إِذَا تَلاقَوْا بَيْنَهُمْ ؛ تَلاقَوْا بِوُجُوهٍ مُبْشَرَةٍ ، وَإِذَا لَقُونَا ؛ لَقُونَا بِغَيْرِ ذَلِكَ ، قَالَ : فَغَضِبَ رَسُولُ اللهِ ﷺ ؛ حَتَّى احْمَرَّ وَجْهُهُ ، ثُمَّ قَالَ : «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ ! لا يَدْخُلُ قَلْبَ رَجُلٍ الإِيمَانُ ؛ حَتَّى يُحِبَّكُمْ للهِ وَلِرَسُولِهِ» ، ثُمَّ قَالَ : « يَا أَيُّهَا النَّاسُ ! مَنْ آذَى عَمِّي ؛ فَقَدْ آذَانِي ؛ فَإِنَّمَا عَمُّ الرَّجُلِ صِنْوُ أَبِيهِ».

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ.

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسختنا الهندية « حسن فقط »، والباقية متفقة على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١١٢٨٩).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة، وأخرجه أحمد (١/٢٠٧، ٤/١٦٥) ، والنسائي في الكبرى (فضائل الصحابة / مناقب العباس بن عبد المطلب) من طرق عن يزيد ابن أبي زياد به .

والحديث رجاله ثقات إلا يزيد بن أبي زياد ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف ، كبِر ، فتغيَّر ، وصار يتلقن ، وقال الذهبي في الكاشف : صدوق ، ردئ الفهم ، لم يُترَك. وفي المغني: قال ابن عدي: يكتب حديثه ، ووثقه شعبة ، وأخرج له مسلم مقروناً ، والبخاري تعليقاً.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما له من شواهد قوية في الباب ، منها :

١ – حديث ابن عباس ﵄ عند الطبراني في الكبير (١١/٦٧، رقم ١١١٠٧) : «استوصوا بعمي العباس خيراً؛ فإنه بقية آبائي، فإنما عم الرجل صنو أبيه». قال الهيثمي في المجمع (٩/٢٦٩): فيه عبد الله بن خراش، و هو ضعيف، و وثقه ابن حبان، وقال: ربما أخطأ، و بقية رجاله وثقوا.

٢ – حديث عصمة ﵁ عند الطبراني في الكبير (١٧/١٨٥، رقم ٤٩٤) قال: دخل العباس بن عبد المطلب يوماً المسجد، فنظر إلى الكراهية في وجوه الناس، فرجع إلى رسول

الله ﷺ في بيته، فقال: يا رسول الله! ما لي إذا دخلت المسجد؛ أرى الكراهية في وجوه الناس؟ فجاء رسول الله ﷺ؛ حتى دخل المسجد، فقال: «يا معشر الناس! لن تؤمنوا، ولن تكونوا مؤمنين؛ حتى تحبوا عباساً». قال الهيثمي في المجمع (٢٦٩/٩): فيه الفضل بن المختار، وهو ضعيف .

ولَمَّا كان يزيد بن أبي زياد من الذين اختُلف فيهم بين الاحتجاج به وعدمه، وهم رجال الحسن ، واعتضد حديثه بالشواهد ، فارتقى إلى درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الخامس بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب جعفر بن أبي طالب ﷺ)

٣٧٦٥ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ ، حَدَّثَنَا عُبَيْدُ اللهِ بْنُ مُوسَى ، عَنْ إِسْرَائِيلَ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ بْن عَازِبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لِجَعْفَرِ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ : «أَشْبَهْتَ خَلْقِي وَخُلُقِي» ، وَفِي الْحَدِيثِ قِصَّةٌ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ حَدَّثَنَا أُبَيٌّ عَنْ إِسْرَائِيلَ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٠٣) .

هذا طرف من حديث طويل ، وأخرجه البخاري (الصلح ، ٢٦٩٩) من طريق عبيد الله بن موسى . وأحمد (٤ / ٢٩٨) عن حجين ، وأسود بن عامر . والدارمي (٢٥١٠) عن محمد بن يوسف . والترمذي (١٩٠٤ ، ٣٧١٦ ، وهنا) من طريق وكيع . خمستهم (عبيد الله ، وحجين ، وأسود ، ومحمد ، ووكيع) عن إسرائيل به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس

والاختلاط ، وقال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، وقدروى عنه هنا إسرائيل ، وسماعه منه بعد تغيره ، وقد رُمي بالتدليس أيضاً، كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع . قال الحافظ في التقريب : ثقة مكثر عابد ، اختلط بأخرة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث نحوه عن غير واحد من الصحابة ﷺ ، منهم ابن عباس ﷺ عند أحمد (١ / ٢٣٠) وعلي ﷺ عند أحمد (١ / ٩٨ ، ١١٥) ، وأبي داود (٢٢٨٠) ، وعبيد الله بن أسلم عند أحمد (٤ / ٣٤٢) .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ؛ وصفه بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٦٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ الْحَفَرِيُّ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ يَزِيدَ بْنِ أَبِي زِيَادٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي نُعْمٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الْحَسَنُ وَالْحُسَيْنُ سَيِّدَا شَبَابِ أَهْلِ الْجَنَّةِ» .

حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ وَكِيعٍ ، حَدَّثَنَا جَرِيرٌ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ فُضَيْلٍ ، عَنْ يَزِيدَ نَحْوَهُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٤١٣٤) .

أخرجه أحمد (٣ / ٦٢) من طريق سفيان . وأحمد (٣ / ٦٤) عن خالد بن عبد الله. كلاهما عن يزيد بن أبي زياد . وأحمد (٣ / ٣) ، والنسائي في الكبرى (٨٥٢٦) من

طريق يزيد بن مردانبه . والنسائي أيضًا (٨١٦٩) ، والحاكم (٣ / ١٦٦) من طريق الحكم. ثلاثتهم (ابن أبي زياد ، ابن مردانبه ، والحكم) عن عبد الرحمن بن أبي نُعم به .

والحديث رجاله ثقات إلا يزيد بن أبي زياد ، قال الحافظ في التقريب : ضعيف ، كبِر ، فتغيَّر ، وصار يتلقن ، وقال الذهبي في الكاشف : صدوق ، ردئ الفهم ، لم يُترَك. وفي المغني: قال ابن عدي: يكتب حديثه ، ووثقه شعبة ، وأخرج له مسلم مقروناً ، والبخاري تعليقاً.

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع يزيد بن أبي زياد بغير واحد ، ولما له من شواهد في الباب .

ولَمَّا كان يزيد بن أبي زياد من الذين اختُلف فيهم بين الاحتجاج به وعدمه، وهم رجال الحسن ، واعتضد حديثه بالشواهد ، فارتقى إلى درجة الصحيح ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث السابع بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٧٣ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللهِ الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا الأَشْعَثُ هُوَ ابْنُ عَبْدِ الْمَلِكِ ، عَنِ الْحَسَنِ ، عَنْ أَبِي بَكْرَةَ ﷺ قَالَ : صَعِدَ رَسُولُ اللهِ ﷺ الْمِنْبَرَ ، فَقَالَ : «إِنَّ ابْنِي هَذَا سَيِّدٌ يُصْلِحُ اللهُ عَلَى يَدَيْهِ فِئَتَيْنِ عَظِيمَتَيْنِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، حين ما نقل المزي في الأطراف (١١٦٥٨) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أبو داود (السنة / ما يدل على ترك الكلام في الفتنة ، ٤٦٦٢) ، والحاكم (٣ / ١٧٤) من طريق محمد بن عبد الله الأنصاري ، عن الأشعث . وأحمد (٥ / ٣٨) ،

والبخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ / مناقب الحسن والحسين ، ٣٧٤٦) من طريق أبي موسى . وأحمد (٥ / ٤٤) عن المبارك . وأحمد (٥ / ٤٩) عن علي بن زيد . والطبراني في الكبير (٢٥٩٤) من طريق إسماعيل بن مسلم . خمستهم (الأشعث ، وأبو موسى ، والمبارك، وعلي بن زيد ، وإسماعيل) عن الحسن البصري به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح إلا ما يُخشى من جهة تدليس الحسن ؛ فإنه مدلس من المرتبة الثانية حسب ما بينه الحافظ في الطبقات ، وقد عنعن هنا ، ثم حسنه الترمذي لِما يشهد له حديث علي ﷺ عند أبي داود (٤٢٩٠) .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، والحديث أخرجه البخاري ، وقد صرح الحسن بالسماع عنده ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الثامن بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٧٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ يَحْيَى ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، عَنْ مَعْمَرٍ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : لَمْ يَكُنْ مِنْهُمْ أَحَدٌ أَشْبَهَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ مِنَ الْحَسَنِ بْنِ عَلِيٍّ .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٣٩) .

أخرجه البخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ / منا قب الحسن والحسن ، ٣٧٥٢) من طريق عبد الرزاق . وأحمد (٣ / ١٩٩) عن عبد الأعلى . والبخاري من طريق هشام ابن يوسف . والحاكم (٣ / ١٦٩) من طريق عبد الله بن المبارك . أربعتهم (عبد الرزاق ، وعبد الأعلى ، وهشام ، وابن المبارك) عن معمر به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق عن معمر ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني : عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب ، كذا في شرح العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسَّنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق بغير واحد في روايته عن معمر ولما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٧٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ أَبِي جُحَيْفَةَ ، قَالَ : رَأَيْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ وَكَانَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ يُشْبِهُهُ .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ .

اتفقت النسخ على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٧٩٨) .

أخرجه النسائي في الكبرى (٨١٦٢) من طريق يحيى . والبخاري (المناقب / صفة النبي ﷺ ، ٣٥٤٤) ، ومسلم (الفضائل / باب شبيه رسول الله ﷺ ، ٢٣٤٣) ، والترمذي (٢٨٢٧) من طريق محمد بن فضيل . وأحمد (٤ / ٣٠٧) عن يزيد . والبخاري (٣٥٤٣) من طريق زهير . ومسلم من طريق خالد بن عبد الله ، وسفيان ، ومحمد بن بشر . والحاكم (٣ / ١٦٨) من طريق وكيع . سبعتهم عن إسماعيل بن أبي خالد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن إسماعيل بن أبي خالد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العاشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٨٠ - حَدَّثَنَا وَاصِلُ بْنُ عَبْدِ الأَعْلَى ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ عُمَارَةَ بْنِ عُمَيْرٍ ، قَالَ : لَمَّا جِيءَ بِرَأْسِ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ وَأَصْحَابِهِ ؛ نُضِّدَتْ فِي الْمَسْجِدِ فِي الرَّحَبَةِ ، فَانْتَهَيْتُ إِلَيْهِمْ ؛ وَهُمْ يَقُولُونَ : قَدْ جَاءَتْ ، قَدْ جَاءَتْ ، فَإِذَا حَيَّةٌ قَدْ جَاءَتْ تَخَلَّلُ الرُّءُوسَ ، حَتَّى دَخَلَتْ فِي مَنْخَرَيْ عُبَيْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ ، فَمَكَثَتْ هُنَيْهَةً، ثُمَّ خَرَجَتْ ، فَذَهَبَتْ حَتَّى تَغَيَّبَتْ ، ثُمَّ قَالُوا : قَدْ جَاءَتْ ، قَدْ جَاءَتْ ، فَفَعَلَتْ ذَلِكَ مَرَّتَيْنِ أَوْ ثَلاثًا .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٩١٤٠) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق واصل بن عبد الأعلى . وأخرجه الطبراني في الكبير (٣ / ٢٨٣٢) من طريق عبد الله بن نمير . كلاهما عن أبي معاوية به .

والحديث رجاله كلهم ثقات سوى ما فيه من خشية تدليس الأعمش ، ولم نجد له طريقًا غير هذا ، فنجعل تحسين الترمذي واقعًا على شرطه ، ولما كانت النسط التي بين أيدينا متفقة على قوله : « حسن صحيح » ؛ فالظاهر أن المصنف رحمه الله قد اطلع على طريق آخر لم نطلع عليه ، والله أعلم .

الحديث الحادي عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب الحسن والحسين رضي الله عنهما)

٣٧٨٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَسَامَةَ ، عَنْ فُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوق ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَبْصَرَ حَسَنًا وَحُسَيْنًا ، فَقَالَ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُمَا فَأَحِبَّهُمَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٣٧٨٣ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَدِيٍّ بْنِ ثَابِتٍ ، قَال : سَمِعْتُ الْبَرَاءَ بْنَ عَازِبٍ ﷺ يَقُولُ : رَأَيْتُ النَّبِيَّ ﷺ وَاضِعًا الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ عَلَى عَاتِقِهِ ؛ وَهُوَ يَقُولُ : « اللَّهُمَّ إِنِّي أُحِبُّهُ فَأَحِبَّهُ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَهُوَ أَصَحُّ مِنْ حَدِيثِ الْفُضَيْلِ بْنِ مَرْزُوقٍ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، حينما نقل المزي في الأطراف (١٧٩٣) قوله : « حسن» فقط .

انفرد المصنف بإخراج الحديث الأول ، ولم نجده عند غيره ، وأما الثاني ؛ فأخرجه أحمد (٤ / ٢٨٤ ، ٢٩٢) ، والبخاري (فضائل أصحاب النبي / مناقب الحسن ، والحسين، ٣٧٤٩) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل الحسن والحسين ، ٢٤٢٢) من طرق عن شعبة . والطبراني في الكبير (٢٥٨٤) من طريق الأشعث بن سوار . كلاهما عن عدي بن ثابت به .

والحديث رجاله في الإسنادين ثقات إلا أن في الأول منهما فضيل بن مرزوق ، قال الحافظ في التقريب : صدوق يهم ، ورُمي بالتشيع . بالإضافة إلى أنه خولف بشعبة حيث حديثه يتناول فضل الحسن والحسين معًا حينما لا يتناول حديث شعبة - وشعبة شعبة - إلا فضل الحسن بن علي ، وقد توبع شعبة أيضًا بغيره كما مر في التخريج .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديثين معًا ، ثم حسنهما لاعتضادهما بغير ما حديث في الباب ، منها حديث أسامة بن زيد ﷺ عند المصنف (٣٧٦٩) .

ولما كان رجال الإسنادين ثقات ، وانجبر القصور في الإسناد الأول ، والحديث بلفظ الثاني أخرجه الشيخان ؛ وصفهما الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب معاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت إلخ)

٣٧٩١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ بْنُ عَبْدِ الْمَجِيدِ الثَّقَفِيُّ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ ، عَنْ أَبِي قِلابَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَرْحَمُ أُمَّتِي بِأُمَّتِي أَبُو بَكْرٍ ، وَأَشَدُّهُمْ فِي أَمْرِ اللهِ عُمَرُ ، وَأَصْدَقُهُمْ حَيَاءً عُثْمَانُ ، وَأَقْرَؤُهُمْ لِكِتَابِ اللهِ أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَأَفْرَضُهُمْ زَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَعْلَمُهُمْ بِالْحَلالِ وَالْحَرَامِ مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، أَلاَ وَإِنَّ لِكُلِّ أُمَّةٍ أَمِينًا ، وَإِنَّ أَمِينَ هَذِهِ الأُمَّةِ أَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ» .

هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

ليس هذا الحديث بهذا الإسناد مفصلاً في الهندية ولا في التحفة ، وإنما هو في نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٥٢) .

أخرجه ابن ماجه (١٥٤) ، والنسائي في الكبرى (٨٢٨٧) ، وابن حبان (٧٠٩٣) ، والحاكم (٤٢٢/٣) من طريق عبد الوهاب بن عبد المجيد الثقفي . وأحمد ٣ / ١٨٤) ، وابن سعد (٣ / ٤٩٩ ، ٥٨٦ ، و٧ / ٣٨٨) ، وابن أبي عاصم (١٢٨١ ، ١٢٨٢) ، والطحاوي في المشكل (٨٠٩ ، ٨١٠) ، والبيهقي (٢١٠/٦) ، والبغوي في شرح السنة (٣٩٣٠) بأسانيدهم عن سفيان الثوري . والبغوي أيضاً من طريق شعبة . وابن أبي شيبة

(الفضائل / فضائل أبي بكر) من طريق ابن علية . أربعتهم عن خالد الحذاء. والبيهقي (٦/٢١٠) من طريق عاصم. كلاهم (خالد، وعاصم) عن أبي قلابة، عن أنس ﷺ. والروايات مطولة، ومختصرة .

وأخرجه المصنف في نفس الباب نحوه ، وابن أبي عاصم في السنة (١٢٥٢، ١٢٨٣) من طريق سعيد بن أبي عروبة، عن قتادة به مختصراً في موضع ما يتعلق بالشيخين ، وفي آخرَ ما يتعلق بأبي بكر وعثمان .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تكلم بكلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع عبد الوهاب بغير واحد ولمجيء الحديث عن أنس ﷺ من غير وجه .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الثالث عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب معاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت إلخ)

٣٧٩٢ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ: « إِنَّ اللَّهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ »، قَالَ : وَسَمَّانِي ؟ قَالَ : « نَعَمْ» ، فَبَكَى .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ قَالَ : قَالَ لِيَ النَّبِيُّ ﷺ ، فَذَكَرَهُ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٢٤٧) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٧٣) ، ومسلم (الصلاة / استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل إلخ ، ٧٩٩) من طريق شعبة . والبخاري (سورة لم يكن ، ٤٩٦٠) ، ومسلم من طريق همام . والبخاري (٤٩٦١) من طريق سعيد بن أبي عروبة . وأحمد (٣ / ١٣٧) من طريق معمر . أربعتهم عن قتادة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له حديث أبي بن كعب ﵁ كما أشار إليه المصنف .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث من غير هذا الوجه ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الرابع عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب معاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت إلخ)

٣٧٩٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، أَخْبَرَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ عَاصِمٍ قَال : سَمِعْتُ زِرَّ بْنَ حُبَيْشٍ يُحَدِّثُ عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ لَهُ : «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ ، فَقَرَأَ عَلَيْهِ : ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهلِ الكتابِ﴾ ، فَقَرَأَ فِيهَا : «إِنَّ ذَاتَ الدِّينِ عِنْدَ اللهِ الْحَنِيفِيَّةُ الْمُسْلِمَةُ ، لاَ الْيَهُودِيَّةُ ، وَلا النَّصْرَانِيَّةُ ، وَلا الْمَجُوسِيَّةُ ، مَنْ يَعْمَلْ خَيْرًا ؛ فَلَنْ يُكْفَرَهُ» ، وَقَرَأَ عَلَيْهِ : «وَلَوْ أَنَّ لابْنِ آدَمَ وَادِيًا مِنْ مَالٍ؛ لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَانِيًا ، وَلَوْ كَانَ لَهُ ثَانِيًا ؛ لابْتَغَى إِلَيْهِ ثَالِثًا ، وَلا يَمْلأُ جَوْفَ ابْنِ آدَمَ ؛

إِلاَّ التُّرَابُ ، وَيَتُوبُ اللهُ عَلَى مَنْ تَابَ» .

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ هَذَا الْوَجْهِ ، رَوَاهُ عَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبْزَى ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ أُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» .

وَقَدْ رَوَى قَتَادَةُ عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ لأُبَيٍّ ﷺ: «إِنَّ اللهَ أَمَرَنِي أَنْ أَقْرَأَ عَلَيْكَ الْقُرْآنَ» .

ليس هذا الحديث هنا في النسخة الهندية ، ولا في التحفة ، وإنما هو مع هذا الحكم هنا في نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة ، والحديث بهذا الحكم في سائر النسط سيأتي برقم (٣٨٩٨) ، ونقل المزي في الأطراف (٢١) أيضًا قوله : « حسن صحيح » .

أخرجه أحمد (١٣١/٥، ١٣٢) من طريق شعبة، عن عاصم بن بهدلة به.

وأخرجه البخاري (مناقب الأنصار / مناقب أبي بن كعب) ، ومسلم (صلاة المسافرين / استحباب قراءة القرآن على أهل الفضل) ، وأحمد (٣ /١٣٠ ، ١٣٧ ، ١٨٥)، وعبد بن حميد (١١٩٣) بأسانيدهم من طريق قتادة ، عن أنس ﷺ مثل ما أشار إليه المصنف .

وأخرجه الحاكم (٣٠٤/٣) من طريق عبد الله بن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه ، عن أبي بن كعب ﷺ مثل ما أشار إليه المصنف .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في عاصم بن بهدلة ، قال الحافظ : صدوق ، له أوهام ، وقال الذهبي : وُثّق ، وقال الدارقطني : فيه عندي شيء ، وحديثه مضطرب خاصةً عن زِر ، وأبي وائل . وقال الذهبي في الميزان : حسن الحديث .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أنس ﷺ من غير هذا الوجه مع ما يشهد له حديث ابن عباس ﷺ عند أحمد (رقم ٢٠١٩٤) نحوه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات سوى عاصم ، وهو من رجال الحسن ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد لا محالة ، وأصل الحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الخامس عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب معاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت إلخ)

٣٧٩٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ سَعِيدٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، عَنْ قَتَادَةَ ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : جَمَعَ الْقُرْآنَ عَلَى عَهْدِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَرْبَعَةٌ ، كُلُّهُمْ مِنَ الأَنْصَارِ : أُبَيُّ بْنُ كَعْبٍ ، وَمُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ ، وَزَيْدُ بْنُ ثَابِتٍ ، وَأَبُو زَيْدٍ ﷺ ، قَالَ : قُلْتُ لأَنَسٍ ﷺ : مَنْ أَبُو زَيْدٍ ؟ قَالَ : أَحَدُ عُمُومَتِي .

قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٧٧) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل أبي بن كعب إلخ ، ٢٤٦٥) من طريق شعبة . وأحمد (٣ / ٢٣٣) من طريق سعيد . والبخاري (فضائل القرآن/ القراء من أصحاب رسول الله ﷺ ، ٥٠٠٣) ، ومسلم من طريق همام . ثلاثتهم عن قتادة . والبخاري (٥٠٠٤) من طريق ثابت ، وثمامة . ثلاثتهم (قتادة ، وثابت ، وثمامة) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح هذا الإسناد ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع

قتادة بغير واحد عن أنس ﷺ .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرحه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب معاذ بن جبل ، وزيد بن ثابت إلخ)

٣٧٩٦ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ صِلَةَ بْنِ زُفَرَ ، عَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ ﷺ قَالَ : جَاءَ الْعَاقِبُ وَالسَّيِّدُ إِلى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالا : ابْعَثْ مَعَنَا أَمِينًا ، فَقَالَ : « فَإِنِّي سَأَبْعَثُ مَعَكُمْ أَمِينًا حَقَّ أَمِينٍ » ، فَأَشْرَفَ لَهَا النَّاسُ ، فَبَعَثَ أَبَا عُبَيْدَةَ بْنَ الْجَرَّاحِ ﷺ ، قَالَ : وَكَانَ أَبُو إِسْحَاقَ إِذَا حَدَّثَ بِهَذَا الْحَدِيثِ عَنْ صِلَةَ ؛ قَالَ سَمِعْتُهُ مُنْذُ سِتِّينَ سَنَةً .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٣٥٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٨٥) ، وابن ماجه (المقدمة / فضل أبي عبيدة بن الجراح ، ١٣٥) من طريق سفيان . والبخاري (المغازي / فضل أهل نجران ، ٤٣٨٠) من طريق إسرائيل . والبخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ / مناقب أبي عبيدة ، ٣٧٤٥) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل أبي عبيدة ، ٢٤٢٠) ، وابن ماجه من طريق شعبة . وابن حبان (٦٩٦١) من طريق زكريا بن أبي زائدة . أربعتهم عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، وقال الفسوي : فقال بعض أهل العلم : كان قد اختلط ، ولكن قد روى عنه

هنا سفيان ، وسماعه منه قديم ، وقد رُمي السبيعي بالتدليس أيضاً كما قال ابن حبان، وعده الحافظ من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لا تقبل عنعنتهم ما لم يصرحوا بالسماع ، وقد صرح بالسماع أيضًا .

ومع ذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أيضًا حسب عادته أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد له حديث ابن عمر ، وأنس ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وليس فيه أي قصور ، وقد أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب عمار بن ياسر ﷺ)

٣٧٩٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ هَانِئِ بْنِ هَانِئٍ ، عَنْ عَلِيٍّ ﷺ قَالَ : جَاءَ عَمَّارٌ ﷺ يَسْتَأْذِنُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « ائْذَنُوا لَهُ ، مَرْحَبًا بِالطَّيِّبِ الْمُطَيَّبِ» .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٣٠٠) .

أخرجه أحمد (١ / ١٢٥) ، وابن ماجه (المقدمة / فضل عمار ﷺ ، ١٤٦) ، والحاكم (٣ / ٣٨٨) ، والبخاري في الأدب المفرد (١٠٣١) من طرق عن سفيان . وأحمد (١ / ١٢٣) من طريق شعبة . كلاهما عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر لأن الراوي عنه سفيان ، وسماعه منه قديم ، وأما التدليس فقد عنعن ؛ ولكن لحديثه شاهد .

بالإضافة إلى ما تكلم في هانئ بن هانئ بجهالة العين ، أو الحال ، وقال الحافظ في التقريب : مستور .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما يشهد للحديث حديث عائشة رضي الله أنها قالت : ما أحد من أصحاب رسول الله ﷺ إلا لو شئتُ لقلتُ فيه ما خلا عمارًا ، فإني سمعتُ رسول الله ﷺ يقول : «مُلئ إيمانًا إلى مشاشه» رواه البزار ، وقال الهيثمي في المجمع (٩ / ٢٩٥) : رجاله رجال الصحيح .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب عبد الله بن مسعود ﷺ)

٣٨٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا إِسْرَائِيلُ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ يَزِيدَ ، قَالَ : أَتَيْنَا عَلَى حُذَيْفَةَ ﷺ ، فَقُلْنَا : حَدِّثْنَا مَنْ أَقْرَبُ النَّاسِ مِنْ رَسُولِ اللهِ ﷺ هَدْيًا وَدَلاًّ ، فَنَأْخُذَ عَنْهُ ، وَنَسْمَعَ مِنْهُ ، قَالَ : كَانَ أَقْرَبُ النَّاسِ هَدْيًا وَدَلاًّ وَسَمْتًا بِرَسُولِ اللهِ ﷺ ابْنُ مَسْعُودٍ ؛ حَتَّى يَتَوَارَى مِنَّا فِي بَيْتِهِ ، وَلَقَدْ عَلِمَ الْمَحْفُوظُونَ مِنْ أَصْحَابِ رَسُولِ اللهِ ﷺ أَنَّ ابْنَ أُمِّ عَبْدٍ هُوَ مِنْ أَقْرَبِهِمْ إِلَى اللهِ زُلْفَى .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٣٧٤) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٨٩) من طريق إسرائيل . البخاري (فضائل أصحاب النبي ﷺ / مناقب عبد الله ﷺ ، ٣٧٦٢) ، والنسائي في الكبرى (٨٢٦٥) من طريق شعبة . كلاهما

(إسرائيل ، وشعبة) عن أبي إسحاق ، عن عبد الرحمن بن يزيد . والبخاري (الأدب / باب الهدي الصالح ، ٦٠٩٧) من طريق شقيق . وأحمد (٥ / ٣٩٥) من طريق أبي عمرو الشيباني . ثلاثتهم (عبد الرحمن ، وشقيق ، وأبو عمرو) عن حذيفة ﷺ به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط كما مر آنفًا ،وقدروى عنه هنا إسرائيل ، وسماعه منه بعد تغيره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما رواه غير واحد من أصحاب أبي إسحاق عنه ، وفيهم شعبة ، وسماعه منه قديم ، ولِما توبع أبو إسحاق بغير واحد متابعةً قاصرة في روايته عن حذيفة .

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ، وانجبر بعواضده لا محالة ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع عشر بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب عبد الله بن مسعود ﷺ)

٣٨١٠ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ مَسْرُوق ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَمْرو ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « خُذُوا الْقُرْآنَ مِنْ أَرْبَعَةٍ : مِنِ ابْنِ مَسْعُودٍ ، وَأُبَيِّ بْنِ كَعْبٍ ، وَمُعَاذِ بْنِ جَبَلٍ ، وَسَالِمٍ مَوْلَى أَبِي حُذَيْفَةَ » .

قَالَ : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٨٩٣٢) .

أخرجه أحمد (٢ / ١٨٩) ، والبخاري (فضائل الأصحاب / مناقب عبد الله ﷺ ، ٣٧٦٠) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل عبد الله وأمه ، ٢٤٦٤) من طريق الأعمش، عن شقيق . وأحمد (٢ / ١٩١) ، والبخاري (٣٧٥٨ ، ٣٨٠٦) من طريق إبراهيم .

كلاهما (شقيق ، وإبراهيم) عن مسروق . والنسائي في فضائل الصحابة (١٧٥) من طريق خيثمة . كلاهما (مسروق ، وخيثمة) عن عبد الله بن عمرو ﷺ .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن . ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش لمجيء الحديث عن عبد الله بن عمرو ﷺ من غير هذا الوجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث العشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب زيد بن حارثة ﷺ)

٣٨١٦ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ الْحَسَنِ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ مَسْلَمَةَ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا ، وَأَمَّرَ عَلَيْهِمْ أُسَامَةَ بْنَ زَيْدٍ ﷺ ، فَطَعَنَ النَّاسُ فِي إِمْرَتِهِ ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ : «إِنْ تَطْعَنُوا فِي إِمْرَتِهِ ؛ فَقَدْ كُنْتُمْ تَطْعَنُونَ فِي إِمْرَةِ أَبِيهِ مِنْ قَبْلُ ، وَايْمُ اللهِ ! إِنْ كَانَ لَخَلِيقًا لِلإِمَارَةِ ، وَإِنْ كَانَ مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ ، وَإِنَّ هَذَا مِنْ أَحَبِّ النَّاسِ إِلَيَّ بَعْدَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَ حَدِيثِ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٢٣٦) .

أخرجه البخاري (المغازي / بعث النبي ﷺ أسامة إلخ ، ٤٤٦٩) من طريق مالك .

وأحمد (٢ / ٢٠) ، والبخاري (٤٢٥٠) من طريق سفيان . والبخاري (٣٧٣٠) من طريق سليمان . والبخاري (٧١٨٧) من طريق عبد العزيز بن مسلم . والترمذي هنا من طريق إسماعيل بن جعفر . خمستهم (مالك ، وسفيان ، وسليمان ، وعبد العزيز ، وإسماعيل) عن عبد الله بن دينار به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه البخاري ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عبد الله بن دينار من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب جرير بن عبد الله ﷺ)

٣٨٢٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو الأَزْدِيُّ ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ، عَنْ بَيَان ، عَنْ قَيْسِ بْنِ أَبِي حَازِمٍ ، عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : مَا حَجَبَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلاَ رَآنِي إِلاَّ ضَحِكَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

٣٨٢١ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا مُعَاوِيَةُ بْنُ عَمْرٍو ، حَدَّثَنَا زَائِدَةُ ، عَنْ إِسْمَاعِيلَ بْنِ أَبِي خَالِدٍ ، عَنْ قَيْسٍ ، عَنْ جَرِيرٍ ﷺ قَالَ : مَا حَجَبَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ مُنْذُ أَسْلَمْتُ ، وَلاَ رَآنِي إِلاَّ تَبَسَّمَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٢٢٤) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٥٩) من طريق زائدة . والبخاري (مناقب الأنصار / ذكر جرير ، ٣٨٢٢) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل جرير ، ٢٤٧٥) من طريق خالد .

كلاهما عن بيان . وأحمد (٤ / ٣٥٨) عن محمد بن عبيد . والبخاري (٣٠٣٣) ، ومسلم، وابن ماجه (المقدمة / فضل جرير بن عبد الله ، ١٥٩) من طريق عبد الله بن إدريس . والترمذي هنا من طريق زائدة . ثلاثتهم (محمد بن عبيد ، وابن إدريس ، وزائدة) عن إسماعيل بن أبي خالد . كلاهما (بيان ، وإسماعيل) عن قيس بن أبي حازم به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن قيس بن أبي حازم من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب عبد الله بن عباس رضي الله عنهما)

٣٨٢٤ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْوَهَّابِ الثَّقَفِيُّ ، عَنْ خَالِدٍ الْحَذَّاءِ ، عَنْ عِكْرِمَةَ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما قَالَ : ضَمَّنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ ، وَقَالَ : « اللَّهُمَّ عَلِّمْهُ الْحِكْمَةَ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٦٠٤٢) .

أخرجه ابن ماجه (المقدمة / فضل ابن عباس رضي الله عنهما ، ١٦٦) من طريق عبد الوهاب . وأحمد (١ / ٣٥٩) عن إسماعيل . وأحمد (١ / ٢١٤) عن هشيم . والبخاري (فضائل الأصحاب / ذكر ابن عباس رضي الله عنهما ، ٣٧٥٦) من طريق عبد الوارث. والبخاري (الاعتصام، ٧٢٧٠) من طريق وهيب . خمستهم عن خالد الحذاء ، عن عكرمة . والترمذي (٣٨٢٣) من طريق عطاء . كلاهما (عكرمة ، وعطاء) عن ابن عباس رضي الله عنهما .

والحديث رجاله ثقات معروفون ؛ إلا ما تُكلم في عكرمة مولى ابن عباس ، احتج

به البخاري ، وأصحاب السنن ، وتركه مسلم ، فلم يخرج له سوى حديث واحد في الحج مقروناً بسعيد بن جبير ، و إنما تركه لكلام مالك فيه ، فكان يأمر أن لا يؤخذ عنه ، وقال وهيب بن خالد عن يحيى بن سعيد الأنصاري : كان كذابًا . و الجمهور على توثيقه .

بالإضافة إلى كلام يسير في عبد الوهاب الثقفي ، فقال الحافظ في التقريب : ثقة تغير قبل موته بثلاث سنين .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه لما توبع كل من عبد الوهاب ، وعكرمة كما علم من التخريج .

ولما كان رجال الإسناد رجال الصحيح ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب عبد الله بن عمر ﷺ)

٣٨٢٥ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنْ نَافِعٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ قَالَ : رَأَيْتُ فِي الْمَنَامِ كَأَنَّمَا فِي يَدِي قِطْعَةُ إِسْتَبْرَق ، وَلاَ أُشِيرُ بِهَا إِلَى مَوْضِعٍ مِنَ الْجَنَّةِ إِلاَّ طَارَتْ بِي إِلَيْهِ ، فَقَصَصْتُهَا عَلَى حَفْصَةَ ، فَقَصَّتْهَا حَفْصَةُ عَلَى النَّبِيِّ ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّ أَخَاكِ رَجُلٌ صَالِحٌ ، أَوْ إِنَّ عَبْدَ اللهِ رَجُلٌ صَالِحٌ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧٥١٤) .

أخرجه أحمد (٢ / ٥) عن إسماعيل . والبخاري (التهجد / فضل من تعارَّ من الليل إلخ ، ١١٥٦ ، ١١٥٧) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل ابن عمر ، ٢٤٧٨) من

طريق حماد بن زيد . والبخاري (٧٠١٥ ، ٧٠١٦) من طريق وهيب . ثلاثتهم عن أيوب. وابن ماجه (٥٧١) من طريق عبيد الله بن عمر . كلاهما عن نافع . والبخاري (٣٧٣٩) من طريق سالم . كلاهما عن ابن عمر رضي الله عنهما .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر رضي الله عنهما من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب أنس بن مالك رضي الله عنه)

٣٨٢٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ رضي الله عنه ، عَنْ أُمِّ سُلَيْمٍ رضي الله عنها أَنَّهَا قَالَتْ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَنَسٌ خَادِمُكَ ادْعُ اللهَ لَهُ ، قَالَ : « اللَّهُمَّ أَكْثِرْ مَالَهُ ، وَوَلَدَهُ ، وَبَارِكْ لَهُ فِيمَا أَعْطَيْتَهُ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (١٨٣٢٢) .

أخرجه أحمد (٦ / ٤٣٠) ، والبخاري (الدعوات / الدعاء بكثرة المال إلخ ، ٦٣٧٨) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل أنس رضي الله عنه ، ٢٤٨٠) من طريق محمد بن جعفر . والبخاري (٦٣٨٠ ، ٦٣٨١) من طريق أبي زيد سعيد بن الربيع . و(٦٣٤٤) من طريق حرمي . ومسلم من طريق أبي داود . أربعتهم عن شعبة ، عن قتادة . ومسلم من طريق هشام بن زيد . والبخاري (١٩٨٢) من طريق حميد . ثلاثتهم (قتادة ، وهشام ، وحميد) عن أنس رضي الله عنه .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان

من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع قتادة بغيره في روايته عن أنس ﷺ .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ،والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الخامس والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب أبي هريرة ﷺ)

٣٨٣٥ - حَدَّثَنَا أَبُو مُوسَى مُحَمَّدُ بْنُ الْمُثَنَّى ، حَدَّثَنَا عُثْمَانُ بْنُ عُمَرَ ، حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ ، عَنْ سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَسْمَعُ مِنْكَ أَشْيَاءَ ، فَلا أَحْفَظُهَا ، قَالَ : «ابْسُطْ رِدَاءَكَ» ، فَبَسَطْتُهُ ، فَحَدَّثَ حَدِيثًا كَثِيرًا ، فَمَا نَسِيتُ شَيْئًا حَدَّثَنِي بِهِ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

قَدْ رُوِيَ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٠١٥) .

أخرجه البخاري (العلم / حفظ العلم ، ١١٩) ، والبخاري (المناقب ، ٣٦٤٨) من طريق ابن أبي ذئب ، عن سعيد المقبري . والترمذي (٣٨٣٤) من طريق أبي الربيع . وأحمد (٢ / ٢٤٠) ، والبخاري (الاعتصام ، ٧٣٥٤) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل أبي هريرة ، ٢٤٩٢) من طريق الأعرج . وأحمد (٢ / ٢٤٠) ، والبخاري (البيوع، ٢٠٤٧) من طريق أبي سلمة بن عبد الرحمن . وأحمد (٢ / ٣٣٤) من طريق الحسن .

خمستهم عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سعيد المقبري من قِبَل تغيره ، قال يعقوب بن شيبة : قد كان تغير وكبِرَ ، واختلط قبل موته يقال بأربع سنين . وقال الحافظ في التقريب: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين . وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (١٥٧٩) . بالإضافة إلى ما اختلف عليه مثل ما بينه المصنف مفصلاً .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان القصور في االإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب أبي هريرة ﷺ)

٣٨٤١ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ دِينَارٍ ، عَنْ وَهْبِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَخِيهِ هَمَّامِ بْنِ مُنَبِّهٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : لَيْسَ أَحَدٌ أَكْثَرَ حَدِيثًا عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنِّي إِلاَّ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ عَمْرٍو ﷺ ، فَإِنَّهُ كَانَ يَكْتُبُ ، وَكُنْتُ لا أَكْتُبُ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٨٠٠) .

وقد سبق من المصنف إخراجه بنفس الإسناد في العلم (٢٦٦٨) ، وسبق منا تخريجه، وتطبيقه هناك ، فليرجع .

الحديث السابع والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب سعد بن معاذ ﷺ)

٣٨٤٧ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا وَكِيعٌ ، عَنْ سُفْيَانَ ، عَنْ أَبِي إِسْحَاقَ ، عَنِ الْبَرَاءِ ﷺ قَالَ : أُهْدِيَ لِرَسُولِ اللهِ ﷺ ثَوْبُ حَرِيرٍ ، فَجَعَلُوا يَعْجَبُونَ مِنْ لِينِهِ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَتَعْجَبُونَ مِنْ هَذَا ؟ لَمَنَادِيلُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ فِي الْجَنَّةِ أَحْسَنُ مِنْ هَذَا» .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٨٥٠) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٠١) ، والبخاري (بدء الخلق / ما جاء في صفة الجنة إلخ ، ٣٢٤٩) من طريق سفيان . وأحمد (٤ / ٢٩٤) ، والبخاري (اللباس / من مس الحرير من غير لبس ، ٥٨٣٦) من طريق إسرائيل . والبخاري (مناقب الأنصار / مناقب سعد بن معاذ ، ٣٨٠٢) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل سعد ، ٢٤٦٨) من طريق شعبة . والبخاري (الأيمان / كيف كانت يمين النبي ﷺ ، ٦٦٤٠) من طريق أبي الأحوص . أربعتهم عن أبي إسحاق به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما تُكلم في أبي إسحاق السبيعي من قِبل التدليس والاختلاط ، أما الاختلاط ؛ فلا يضر لأن الراوي عنه سفيان ، وسماعه منه قديم ، وأما التدليس فقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه بناءً على شواهده في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه

الشيخان ، وقد صرح أبو إسحاق بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب سعد بن معاذ ﷺ)

٣٨٤٨ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلَانَ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّزَّاقِ ، أَخْبَرَنَا ابْنُ جُرَيْجٍ ، أَخْبَرَنِي أَبُو الزُّبَيْرِ أَنَّهُ سَمِعَ جَابِرَ بْنَ عَبْدِ اللهِ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ ؛ وَجَنَازَةُ سَعْدِ بْنِ مُعَاذٍ بَيْنَ أَيْدِيهِمْ : « اهْتَزَّ لَهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ » .

قَالَ : وَفِي الْبَابِ عَنْ أُسَيْدِ بْنِ حُضَيْرٍ ، وَأَبِي سَعِيدٍ ، وَرُمَيْثَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي التحفة : « صحيح غريب » ، حينما وقع في الهندية « صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٨١٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ٢٩٦) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل سعد ﷺ ، ٢٤٦٦) من طريق عبد الرزاق ، عن ابن جريج . وأحمد (٣ / ٣٤٩) من طريق ابن لهيعة . والطبراني في الكبير (٥٣٣٨) من طريق قرة بن عبد الرحمن ، وأبي عمرو التجيبي . أربعتهم (ابن جريج ، وابن لهيعة ، وقرة ، وأبو عمرو) عن أبي الزبير . والبخاري (٣٨٠٣) ، ومسلم من طريق أبي سفيان . والبخاري (٣٨٠٣) من طريق أبي صالح . ثلاثتهم (أبو الزبير ، وأبو سفيان ، وأبو صالح) عن جابر ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الرزاق ، فنقل الترمذي في العلل (٥٣٥/١) عن البخاري قوله : عبد الرزاق يهم في بعض ما يحدث به. اهـ. وقال الدارقطني : عبد الرزاق يخطئ عن معمر في أحاديث لم تكن في الكتاب ، كذا في شرح

العلل لابن رجب (٧٥٦/٢) . وأما تدليس ابن جريج ، وأبي الزبير ؛ فلا يضر لتصريحهما بالسماع عند المصنف وغيره .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عبد الرزاق متابعة قاصرة ، ولمجيء الحديث عن جابر ﷺ ، وعن غيره من الصحابة ﷺ من غير وجه .

ولما كان الكلام في عبد الرزاق يسيراً ، وانجبر بالعواضد ؛ والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه ، والنسط التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب ، وأما «صحيح غريب» ؛ فغريب .

الحديث التاسع والعشرون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب جابر بن عبد الله ﷺ)

٣٨٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِي ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرِ بْنِ عَبْدِ اللهِ ﷺ قَالَ : جَاءَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ لَيْسَ بِرَاكِبِ بَغْلٍ وَلَا بِرْذَوْنٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٠٢١) إلا ما وقع في الهندية من قوله : «صحيح» فقط .

قد سبق من المصنف إخراجه في الفرائض (٢٠٩٦ ، ٣٠١٥) ، وأخرجه أحمد (٣ / ٣٧٣) ، والبخاري (المرضى / عيادة المريض راكبا وماشيًا إلخ ، ٥٦٦٤) ، ومسلم (الفرائض / ميراث الكلالة ، ١٦١٦) ، وأبو داود (الجنائز / المشي في العيادة ، ٣٠٩٦) من طرق عن عبد الرحمن . والبخاري (٥٦٥١) من طريق عبد الله بن محمد . كلاهما عن سفيان . والبخاري (الوضوء / صب النبي صلى الله عليه وسلم

وضوءه على المغمى عليه ، ١٩٤) من طريق شعبة . كلاهما (سفيان ، وشعبة) عن محمد بن المنكدر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه مسلم ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن جابر ﷺ من غير وجه ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه.

الحديث الثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / مناقب مصعب بن عُمير ﷺ)

٣٨٥٣ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ ، عَنْ خَبَّابٍ ﷺ قَالَ : هَاجَرْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ نَبْتَغِي وَجْهَ اللهِ ، فَوَقَعَ أَجْرُنَا عَلَى اللهِ ، فَمِنَّا مَنْ مَاتَ ؛ وَلَمْ يَأْكُلْ مِنْ أَجْرِهِ شَيْئًا ، وَمِنَّا مَنْ أَيْنَعَتْ لَهُ ثَمَرَتُهُ ؛ فَهُوَ يَهْدِبُهَا ، وَإِنَّ مُصْعَبَ بْنَ عُمَيْرٍ مَاتَ ؛ وَلَمْ يَتْرُكْ إِلاَّ ثَوْبًا كَانُوا إِذَا غَطَّوْا بِهِ رَأْسَهُ ؛ خَرَجَتْ رِجْلاهُ ، وَإِذَا غَطَّوْا بِهِ رِجْلَيْهِ ؛ خَرَجَ رَأْسُهُ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «غَطُّوا رَأْسَهُ ، وَاجْعَلُوا عَلَى رِجْلَيْهِ الإِذْخِرَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا ابْنُ إِدْرِيسَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي وَائِلٍ شَقِيقِ بْنِ سَلَمَةَ ، عَنْ خَبَّابِ بْنِ الأَرَتِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٥١٤) .

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار / هجرة النبي ﷺ وأصحابه ، ٣٩١٣) ، وأبو داود (الفرائض / ما جاء في الدليل على أن الكفن من جميع المال ، ٢٨٧٦) من طريق محمد ابن كثير . والبخاري (٣٨٩٧) عن الحميدي . ومسلم (الجنائز / في كفن الميت ، ٩٤٠)

من طريق جرير ، وعيسى بن يونس ، وعلي بن مسهر ، وإسحاق بن إبراهيم ، وابن أبي عمر . سبعتهم عن سفيان . وأحمد (٥ / ١١٢) عن عبد الله بن إدريس . وأحمد (٥ / ١٠٩) ، والبخاري (٣٩١٤) من طريق يحيى . والبخاري (الجنائز / إذا لم يجد كفنا إلخ ، ١٢٧٦) من طريق حفص . وأحمد (٥ / ١٠٩) ، ومسلم من طريق أبي معاوية . خمستهم عن الأعمش ، عن شقيق .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الأعمش من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / ما جاء في فضل من رأى النبي ﷺ وصحبه)

٣٨٥٩ - حَدَّثَنَا هَنَّادٌ ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ إِبْرَاهِيمَ ، عَنْ عَبِيدَةَ هُوَ السَّلْمَانِيُّ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ مَسْعُودٍ ﷺ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « خَيْرُ النَّاسِ قَرْنِي ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ ، ثُمَّ يَأْتِي قَوْمٌ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ تَسْبِقُ أَيْمَانُهُمْ شَهَادَاتِهِمْ ، أَوْ شَهَادَاتُهُمْ أَيْمَانَهُمْ » .

وَفِي الْبَابِ عَنْ عُمَرَ ، وَعِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ، وَبُرَيْدَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : وَهَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٤٠٣) .

أخرجه أحمد (١ / ٣٧٨) عن أبي معاوية . والبخاري (الرقاق / ما يحذر من زهرة الدنيا إلخ ، ٦٤٢٩) من طريق أبي حمزة . كلاهما عن الأعمش . والبخاري (فضائل الأصحاب / فضائل أصحاب النبي ومن صحب النبي ﷺ ، ٣٦٥١) ، ومسلم (فضائل

الصحابة / فضل الصحابة إلخ ، ٢٥٣٣) ، وابن ماجه (الأحكام / كراهية الشهادة لمن لم يُستشهد ، ٢٣٦٢) من طريق منصور . وأحمد (١ / ٤١٧) ، ومسلم من طريق ابن عون. ثلاثتهم (الأعمش ، ومنصور ، وابن عون) عن إبراهيم به .

والحديث رجاله ثقات ؛ إلا أن الترمذي توقف في تصحيح إسناده أولاً لخيفة التدليس من الأعمش ، وقد عده الحافظ من الطبقة الثانية من المدلسين ، وقد عنعن .

ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع الأعمش بغير واحد في روايته عن إبراهيم كما علم من التخريج .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ؛ والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / ما جاء في فضل من بايع تحت الشجرة)

٣٨٦٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لا يَدْخُلُ النَّارَ أَحَدٌ مِمَّنْ بَايَعَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٢٩١٨) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٥٠) ، وأبو داود (السنة / في الخلفاء ، ٤٦٥٣) من طريق عن الليث . والترمذي (٣٨٦٣) من طريق خداش . كلاهما عن أبي الزبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، سوى أبي الزبير المكي ، ولكن الراوي عنه هنا الليث بن سعد ، والليث إذا روى عنه ؛ كفانا تدليسه ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي الزبير من غير وجه ،

مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / ما جاء في من سبَّ أصحاب النبي ﷺ)

٣٨٦١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو دَاوُدَ ، قَالَ : أَنْبَأَنَا شُعْبَةُ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، قَال : سَمِعْتُ ذَكْوَانَ أَبَا صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللّٰهِ ﷺ : « لاَ تَسُبُّوا أَصْحَابِي ، فَوَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ أَنْفَقَ مِثْلَ أُحُدٍ ذَهَبًا مَا أَدْرَكَ مُدَّ أَحَدِهِمْ وَلا نَصِيفَهُ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ الْخَلاَّلُ ، وَكَانَ حَافِظًا ، حَدَّثَنَا أَبُو مُعَاوِيَةَ ، عَنِ الأَعْمَشِ ، عَنْ أَبِي صَالِحٍ ، عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ نَحْوَهُ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في أطراف المزي (٤٠٠١) .

أخرجه البخاري (فضائل الأصحاب / لو كنت متخذا إلخ ، ٣٦٧٣) عن آدم بن إياس . ومسلم (فضائل الصحابة / تحريم سب الصحابة ، ٢٥٤١) من طريق معاذ ، وابن أبي عدي . ثلاثتهم عن شعبة . وأحمد (٣ / ١١) ، ومسلم (٢٥٤٠) ، وأبو داود (السنة ، ٣٦٥٨) ، وابن ماجه (المقدمة / فضل أهل بدر ، ١٦١) ، والترمذي هنا من طريق أبي معاوية . ومسلم من طريق وكيع ، وجرير . أربعتهم عن الأعمش به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في أبي داود الطيالسي ، قال إبراهيم الجوهري : أخطأ أبو داود في ألف حديث . و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، وربما غلط . وقال أبو حاتم : محدث صدوق ، و كان كثير الخطأ . وقال الحافظ في التقريب : ثقة حافظ ، غلط في أحاديث .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناده ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع أبو

داود الطيالسي بغير واحد متابعات تامة وقاصرة .

ولما كان القصور في الإسناد يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث الرابع والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب ، ٥٩)

٣٨٦٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ أَبِي الزُّبَيْرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ عَبْدًا لِحَاطِبِ بْنِ أَبِي بَلْتَعَةَ جَاءَ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ يَشْكُو حَاطِبًا ، فَقَالَ : يَا رَسُولَ اللهِ ! لَيَدْخُلَنَّ حَاطِبٌ النَّارَ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « كَذَبْتَ ، لا يَدْخُلُهَا ؛ فَإِنَّهُ قَدْ شَهِدَ بَدْرًا وَالْحُدَيْبِيَةَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، ولم ينقل المزي في الأطراف (٢٩١٠) أي حكم عليه .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٤٩) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل حاطب ، ٢٤٩٥) من طريق الليث . وأحمد (٣ / ٣٢٥) من طريق ابن جريج . كلاهما عن أبي الزبير به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولعل الترمذي أراد بالتحسين إزالة مظنة الغرابة عن الليث بن سعد ، وذلك بأنه قد توبع الليث بغيره في روايته عن أبي الزبير ، والليث إذا روى عن أبي الزبير ؛ كفانا تدليسه .

ولما كان رجال الإسناد ثقات أثباتًا ، وما في الحديث من علة ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل فاطمة بنت محمد ﷺ)

٣٨٦٧ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، قَالَ : سَمِعْتُ النَّبِيَّ ﷺ يَقُولُ ؛ وَهُوَ عَلَى الْمِنْبَرِ : «إِنَّ بَنِي هِشَامِ بْنِ الْمُغِيرَةِ اسْتَأْذَنُونِي فِي أَنْ يُنْكِحُوا ابْنَتَهُمْ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ، فَلاَ آذَنُ ، ثُمَّ لاَ آذَنُ ، ثُمَّ لا آذَنُ إِلاَّ أَنْ يُرِيدَ ابْنُ أَبِي طَالِبٍ أَنْ يُطَلِّقَ ابْنَتِي ، وَيَنْكِحَ ابْنَتَهُمْ ؛ فَإِنَّهَا بَضْعَةٌ مِنِّي ، يَرِيبُنِي مَا رَابَهَا ، وَيُؤْذِينِي مَا آذَاهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ . وَقَدْ رَوَاهُ عَمْرُو بْنُ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ نَحْوَ هَذَا .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٢٦٧) .

أخرجه أحمد (٤/ ٣٢٨) ، والبخاري (النكاح / ذب الرجل عن ابنته إلخ ، ٥٢٣٠، ٥٢٧٨) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل فاطمة ، ٢٤٤٩) ، وأبو داود (النكاح / ما يُكره أن يجمع بينهن من النساء ، ٢٠٧١) ، وابن ماجه (النكاح / باب الغيرة، ١٩٩٨) من طرق عن الليث . والبخاري (فضائل الأصحاب / قرابة رسول الله ﷺ ومنقبة فاطمة ، ٣٧١٤) ، والترمذي هنا من طريق عمرو بن دينار . والطبراني في الكبير (٢٢ / ١٠١١) من طريق ابن لهيعة . وأبو داود (٢٠٧٠) من طريق أيوب . أربعتهم (الليث ، وعمرو ، وابن لهيعة ، وأيوب) عن ابن أبي مليكة به . وفي الإسناد اختلاف يأتي في الحديث التالي .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن أبي مليكة من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل فاطمة بنت محمد ﷺ)

٣٨٦٩ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ عُلَيَّةَ ، عَنْ أَيُّوبَ ، عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ الزُّبَيْرِ ﷺ أَنَّ عَلِيًّا ﷺ ذَكَرَ بِنْتَ أَبِي جَهْلٍ ، فَبَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ ، فَقَالَ : « إِنَّمَا فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي ، يُؤْذِينِي مَا آذَاهَا ، وَيُنْصِبُنِي مَا أَنْصَبَهَا » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

هَكَذَا قَالَ أَيُّوبُ عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ ابْنِ الزُّبَيْرِ ، وَقَالَ غَيْرُ وَاحِدٍ : عَنِ ابْنِ أَبِي مُلَيْكَةَ عَنِ الْمِسْوَرِ بْنِ مَخْرَمَةَ ، وَيُحْتَمَلُ أَنْ يَكُونَ ابْنُ أَبِي مُلَيْكَةَ رَوَى عَنْهُمَا جَمِيعًا .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٢٧١) .

أخرجه أحمد (٤ / ٥) عن إسماعيل بن علية به .

والحديث رجاله ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، إلا أنه اختلف في الإسناد على أيوب ، عن ابن أبي مليكة ، فقد روى معمر عن أيوب ، عن ابن أبي مليكة ، عن المسور ، وقد توبع أيوب على ذلك بغير واحد من الثقات كما سبق ، وأما رواية ابن أبي مليكة ، عن ابن الزبير ؛ فإنما تفرد به إسماعيل عن أيوب ، عنه ، لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن ابن أبي مليكة ، عن المسور من غير وجه .

ولما كان رجال الإسناد ثقاتٍ ، والحديث أخرجه الشيخان من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل فاطمة بنت محمد ﷺ)

٣٨٧١ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُوأَحْمَدَ الزُّبَيْرِيُّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ زُبَيْدٍ ، عَنْ شَهْرِ بْنِ حَوْشَبٍ ، عَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ جَلَّلَ عَلَى الْحَسَنِ ، وَالْحُسَيْنِ ، وَعَلِيٍّ ، وَفَاطِمَةَ كِسَاءً ، ثُمَّ قَالَ : «اللَّهُمَّ هَؤُلاءِ أَهْلُ بَيْتِي ، وَخَاصَّتِي ، أَذْهِبْ عَنْهُمُ الرِّجْسَ ، وَطَهِّرْهُمْ تَطْهِيراً» ، فَقَالَتْ أُمُّ سَلَمَةَ رضي الله عنها : وَأَنَا مَعَهُمْ يَا رَسُولَ اللهِ! قَالَ : «إِنَّكِ عَلَى خَيْرٍ».

قَالَ أَبوعِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صحيحٌ .

وهوَ أَحْسَنُ شَيْءٍ رُوِيَ فِي هَذَا الْبَابِ ، وَفِي الْبَاب عَنْ عُمَرَ بْنِ أَبِي سَلَمَةَ ، وَأَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ، وَأَبِي الْحَمْرَاءِ ، وَمَعْقِلِ بْنِ يَسَارٍ ، وَعَائِشَةَ ﵃.

اختلفت هنا نسخ الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» والباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا المزي فيما نقله في الأطراف (١٨١٦٥).

انفرد الترمذي بإخراجه من بين الستة ، وأخرجه أحمد (٢٩٨/٦) من طريق عبد الحميد بن بهرام . و(٣٠٤/٦) من طريق زبيد . و(٣٢٣/٦) من طريق علي بن زيد . ثلاثتهم عن شهر بن حوشب به. والحاكم (٢ / ٤١٦) من طريق عطاء بن يسار. وأحمد (٦ / ٢٩٢) من طريق أبي المعدل عطية الطفاوي ، عن أبيه . ثلاثتهم - شهر، عطاء، والد أبي المعد - عن أم سلمة رضي الله عنها.

و الحديث في إسناده رجلان تكلم العلماء فيهما، و بقية رجاله ثقات .

الأول : محمد بن عبد الله بن الزبير أبو أحمد الزبيري ، الكوفي ، فهو ثقة ثبت ، لكنه قد يخطئ في حديث الثوري، و هو يروي هنا عن الثوري، قال أبو حاتم : حافظ للحديث، عابد مجتهد، له أوهام .

الثاني : شهر بن حوشب فهو صدوق، كثير الإرسال و الأوهام، و قد سبق مراراً،

راجع مثلاً : الحديث (٣٣١) و هناك نقل الإمام الترمذي عن الإمام أحمد قوله: لا بأس بحديث عبد الحميد بن بهرام، عن شهر بن حوشب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل المتابعات التي سبق ذكرها في التخريج ، ولما للحديث من شواهد كثيرة في الباب .

ولما كان شهر بن حوشب من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثه إلى درجة الصحيح بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» ، ووافقه الحاكم في التصحيح .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل خديجة رضي الله عنها)

٣٨٧٦ - حَدَّثَنَا الْحُسَيْنُ بْنُ حُرَيْثٍ ، حَدَّثَنَا الْفَضْلُ بْنُ مُوسَى ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَائِشَةَ رضي الله عنها قَالَتْ : مَا حَسَدْتُ أَحَدًا مَا حَسَدْتُ خَدِيجَةَ ، وَمَا تَزَوَّجَنِي رَسُولُ اللهِ ﷺ إلاَّ بَعْدَ مَا مَاتَتْ ، وَذَلِكَ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ بَشَّرَهَا بِبَيْتٍ فِي الْجَنَّةِ مِنْ قَصَبٍ لا صَخَبَ فِيهِ ، وَلا نَصَبَ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .

اختلفت هنانسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط ، وفيما نقله المزي في الأطراف (١٧١٤٢) : «صحيح» فقط ، وفي نسختنا الهندية والتحفة: «حسن صحيح» .

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار/ تزويج النبي ﷺ خديجة، و فضلها) من طريق الليث . ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل خديجة) من طريق أبي أسامة . وابن ماجه (النكاح / الغيرة) من طريق عبدة بن سليمان . والنسائي في الكبرى (المناقب / مناقب خديجة) من طريق الفضل بن موسى . كلهم عن هشام بن عروة . ومسلم من طريق

الزهري . كلاهما (هشام ، والزهري) عن عروة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، ولعل الترمذي توقف في التصحيح من أجل الفضل بن موسى السيناني ؛ فإنه ثقة ثبت يُغرب ، وقال أحمد : روى مناكير ، ثم حسنه لِما رآه قد توبع بكثيرين في روايته عن هشام بن عروة كما توبع هشام أيضًا بالزهري .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، وانجبر القصور الخفيف جدًا بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسط التي ورد فيها قوله : « حسن صحيح » هي الأولى بالصواب .

الحديث التاسع والثلاثون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل خديجة رضي الله عنها)

٣٨٧٧ - حَدَّثَنَا هَارُونُ بْنُ إِسْحَاقَ الْهَمْدَانِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدَةُ ، عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ جَعْفَرٍ ، قَال : سَمِعْتُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ ﷺ يَقُولُ : سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ يَقُولُ : « خَيْرُ نِسَائِهَا خَدِيجَةُ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ ، وَخَيْرُ نِسَائِهَا مَرْيَمُ ابْنَةُ عِمْرَانَ » .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَنَسٍ ، وَابْنِ عَبَّاسٍ ، وَعَائِشَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠١٦١) .

أخرجه البخاري (مناقب الأنصار / تزويج النبي ﷺ خديجة إلخ ، ٣٨١٥) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل خديجة ، ٢٤٣٠) من طريق عبدة . وأحمد (١ / ٨٤) عن عبدالله بن نمير . والبخاري (الأنبياء ، ٣٤٣٢) من طريق النضر بن شميل . ومسلم من

طريق وكيع ، وأبي معاوية . خمستهم عن هشام به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تكلم في هشام بن عروة من جهة رواية العراقيين عنه مع أنه ثقة ، قال يعقوب بن شيبة : ثقة ثبت ، لم ينكَر عليه شيء إلا بعدما صار إلى العراق، فإنه انبسط في الرواية عن أبيه ، فأنكر ذلك عليه أهل بلده . انظر للمزيد : الحديث رقم (٧٩٢) . قلنا: وهذا من رواية عبدة بن سليمان عنه ، وهو كوفي .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيئه عن هشام بن عروة من رواية كثيرين عنه .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن هشامًا من رجال الجماعة ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضًا، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب من فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨١ - حَدَّثَنَا سُوَيْدُ بْنُ نَصْرٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ اللهِ بْنُ الْمُبَارَكِ ، أَخْبَرَنَا مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ عَائِشَةَ رَضِي اللهُ عَنْهَا قَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «يَا عَائِشَةُ ! هَذَا جِبْرِيلُ ﵇ وَهُوَ يَقْرَأُ عَلَيْكِ السَّلامَ» ، قَالَتْ : قُلْتُ : وَعَلَيْهِ السَّلامُ ، وَرَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ ، تَرَى مَا لاَ نَرَى .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ونقل المزي في الأطراف (١٧٧٦٦) قوله «صحيح» فقط .

أخرجه البخاري (بدء الخلق / ذكر الملائكة ، ٣٢١٧) من طريق هشام . و(الاستيذان / تسليم الرجال على النساء ، ٦٢٤٩) من طريق ابن المبارك . كلاهما عن معمر . و(فضائل أصحاب النبي / فضل عائشة ، ٣٧٦٨) من طريق يونس . و(الأدب /

من دعاء صاحبه فنقص من اسمه حرفًا ، ٦٢٠١)، وأحمد (٦ / ٨٨) من طريق شعيب . ثلاثتهم (معمر ، ويونس ، وشعيب) عن الزهري . وأحمد (٦ / ٥٥) ، و(٦ / ٢٠٨ ، ٢٢٤) ، والبخاري (الاستيذان / إذا قال : فلان يقرئك السلام ، ٦٢٥٣) ومسلم (٢٤٤٦) ، وأبو داود (الأدب / الرجل يقول فلان يقرئك السلام ، ٥٢٣٢) ، وابن ماجه (الأدب / رد السلام ، ٣٦٩٦) ، والمصنف (٢٦٩٣) كلهم من طرقٍ عن الشعبي . كلاهما (الشعبي ، والزهري) عن أبي سلمة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي سلمة من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب من فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٥ - حَدَّثَنَا إِبْرَاهِيمُ بْنُ يَعْقُوبَ ، وَمُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، وَاللَّفْظُ لابْنِ يَعْقُوبَ ، قَالاَ : حَدَّثَنَا يَحْيَى بْنُ حَمَّادٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ الْمُخْتَارِ ، حَدَّثَنَا خَالِدٌ الْحَذَّاءُ ، عَنْ أَبِي عُثْمَانَ النَّهْدِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ الْعَاصِ ﵁ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ اسْتَعْمَلَهُ عَلَى جَيْشِ ذَاتِ السَّلاسِلِ ، قَالَ : فَأَتَيْتُهُ ، فَقُلْتُ : يَا رَسُولَ اللهِ ! أَيُّ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيْكَ ؟ قَالَ : «عَائِشَةُ» ، قُلْتُ : مِنَ الرِّجَالِ ؟ قَالَ : «أَبُوهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٧٣٨) .

أخرجه أحمد (٤ / ٢٠٣) عن يحيى بن حماد . والبخاري (فضائل أصحاب النبي / لو كنت متخذًا خليلاً ، ٣٦٦٢) عن معلى بن أسد . كلاهما عن عبد العزيز بن مختار .

والبخاري (المغازي / غزوة ذات السلاسل إلخ ، ٤٣٥٨) ، ومسلم (فضائل الصحابة / من فضائل أبي بكر ﷺ ، ٢٣٨٤) من طريق خالد بن عبد الله . كلاهما (عبد العزيز ، وخالد) عن خالد الحذاء ، عن أبي عثمان . والترمذي (٣٨٨٦) من طريق قيس بن أبي حازم . كلاهما (أبو عثمان ، وقيس) عن عمرو بن العاص ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن عمرو بن العاص ﷺ من غير وجه ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب من فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٧ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ الأَنْصَارِيِّ ، عَنْ أَنَسٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «فَضْلُ عَائِشَةَ عَلَى النِّسَاءِ كَفَضْلِ الثَّرِيدِ عَلَى سَائِرِ الطَّعَامِ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَأَبِي مُوسَى رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيْحٌ .

وَعَبْدُ اللهِ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ مَعْمَرٍ هُوَ أَبو طُوَالَةَ الأَنْصَارِيُّ ، الْمَدَنِيُّ ، ثِقَةٌ ، وَقَدْ رَوَى عَنْهُ مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : « حسن » فقط، والباقية متفقة على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٩٧٠).

أخرجه أحمد (٣ / ٢٦٤) من طريق إسماعيل بن جعفر . ومسلم (فضائل الصحابة / فضل عائشة رضي الله عنها ، ٢٤٤٦) من طريق إسماعيل بن جعفر ، وسليمان بن بلال ، وعبد العزيز بن محمد . والبخاري (المناقب / فضل عائشة رضي الله عنها ، ٣٧٧٠) من

طريق محمد بن جعفر . وابن ماجه (الأطعمة/ فضل الثريد على الطعام ،٣٢٨١) من طريق مسلم بن خالد . وأحمد (٣ / ١٥٦) من طريق زائدة . ستتهم عن عبد الله بن عبد الرحمن أبي طُوالة الأنصاري .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أبي طوالة الأنصاري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسط التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب ، والله أعلم .

الحديث الثالث والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب من فضل عائشة رضي الله عنها)

٣٨٨٩ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيّ ، حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ عَيَّاشٍ ، عَنْ أَبِي حَصِيْنٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ زِيَادٍ الأَسَدِيِّ ، قَال : سَمِعْتُ عَمَّارَ بْنَ يَاسِرٍ ﷺ يَقُولُ : هِيَ زَوْجَتُهُ فِي الدُّنْيَا وَالآخِرَةِ ، يَعْنِي عَائِشَةَ رَضِي اللهُ عَنْهَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحيحٌ . وَفِي الْبَاب عَنْ عَلِيٍّ ﷺ.

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة ، والعارضة : «حسن» فقط ، والباقية متفقة على قوله «حسن صحيح»، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٠٣٥٦).

أخرجه البخاري (الفتن / باب ١٨بدون ترجمة) من طريق أبي بكر بن عياش به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، إلا ما تُكلم في أبي بكر بن عياش بكلام يسير ، قال أبو نعيم : لم يكن في شيوخنا أكثر غلطًا منه ، وسئل أبو حاتم عنه وعن شريك ، فقال: هما في الحفظ سواء غير أن أبا بكر أصح كتابًا . وذكره ابن عدي في الكامل ، وقال : لم أجد له حديثًا منكراً من رواية الثقات عنه ، وقال ابن حبان : كان يحيى القطان وعلي بن المديني يسيئان الرأي فيه ، وذلك أنه لما كبر ؛ ساء حفظه ، فكان يهم . وقال

الحافظ في التقريب : ثقة عابد إلا أنه لما كبِر ساء حفظه ، وكتابه صحيح . اهـ . لم يرو له مسلم إلا شيئًا في مقدمة صحيحه ، وروى له البخاري أحاديث مقرونًا بغيره كما قال الحافظ في المقدمة .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه بناءً على شواهد له قوية ، منها : ما رواه البخاري (المناقب/ فضل عائشة رضي الله عنها) من طريق أبي وائل قال: لما بعث علي عماراً و الحسن إلى الكوفة ليستنفرهم؛ خطب عمار ﷺ ، فقال: إني لأعلم أنها زوجته في الدنيا و الآخرة، ولكن الله ابتلاكم لتتبعوه، أو إياها.

وحديث عائشة رضي الله عنها عند ابن حبان (١١/٩) أن النبي ﷺ قال لها: «أما ترضين أن تكوني زوجتي في الدنيا والآخرة ؟» قلت : بلى ؛ والله ! قال : «فأنتِ زوجتي في الدنيا و الآخرة».

ولما كان القصور في الإسناد خفيفًا ؛ فإن أبا بكرٍ من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد، والحديث أخرجه البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه . والنسط التي ورد فيها قوله : «حسن صحيح» هي الأولى بالصواب .

الحديث الرابع والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩٠١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، قَالَ : حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، قَال : سَمِعْتُ قَتَادَةَ عَنْ أَنَسٍ ﷺ قَالَ : جَمَعَ رَسُولُ اللهِ ﷺ نَاسًا مِنَ الأَنْصَارِ ، فَقَالَ : «هَلْ فِيكُمْ أَحَدٌ مِنْ غَيْرِكُمْ» ؟ قَالُوا : لا إِلاَّ ابْنَ أُخْتٍ لَنَا ، فَقَالَ ﷺ : «إِنَّ ابْنَ أُخْتِ الْقَوْمِ مِنْهُمْ» ، ثُمَّ قَالَ : «إِنَّ قُرَيْشًا حَدِيثٌ عَهْدُهُمْ بِجَاهِلِيَّةٍ وَمُصِيبَةٍ ، وَإِنِّي أَرَدْتُ أَنْ أَجْبُرَهُمْ وَأَتَأَلَّفَهُمْ ، أَمَا تَرْضَوْنَ أَنْ يَرْجِعَ النَّاسُ بِالدُّنْيَا ، وَتَرْجِعُونَ بِرَسُولِ اللهِ ﷺ إِلى

بُيُوتِكُمْ» ؟ قَالُوا : بَلَى ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «لَوْ سَلَكَ النَّاسُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا ، وَسَلَكَتِ الأَنْصَارُ وَادِيًا أَوْ شِعْبًا ؛ لَسَلَكْتُ وَادِيَ الأَنْصَارِ أَوْ شِعْبَهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اختلفت هنا نسط الجامع ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، وفي الهندية والتحفة قوله « صحيح » فقط ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤٤).

أخرجه أحمد (٣ / ١٧٢) ، والبخاري (المغازي / غزوة الطائف إلخ ، ٤٣٣٤) ، ومسلم (الزكاة / إعطاء المؤلفة قلوبهم إلخ ، ١٠٥٩) من طرق عن شعبة به .

وأخرجه أحمد (٣ / ١٥٧) من طريق السميط السدوسي . والبخاري (٤٣٣٣) من طريق هشام بن زيد . والبخاري (٤٣٣٢) ، ومسلم من طريق أبي التياح . والنسائي (الزكاة ، ٢٦١١) من طريق معاوية بن قرة . أربعتهم عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِمجيء الحديث عن أنس ﷺ من وجوهٍ كثيرة .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بمجيء الحديث من وجوهٍ كثيرة ، والحديث قد أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه. والله أعلم .

الحديث الخامس والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩٠٢ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا هُشَيْمٌ ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ زَيْدِ بْنِ

جُدْعَانَ، حَدَّثَنَا النَّضْرُ بْنُ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ أَنَّهُ كَتَبَ إِلى أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ يُعَزِّيهِ فِيمَنْ أُصِيبَ مِنْ أَهْلِهِ وَبَنِي عَمِّهِ يَوْمَ الْحَرَّةِ ، فَكَتَبَ إِلَيْهِ : إِنِّي أُبَشِّرُكَ بِبُشْرَى مِنَ اللهِ ، إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : « اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِلأَنْصَارِ وَلِذَرَارِيِّ الأَنْصَارِ وَلِذَرَارِيِّ ذَرَارِيهِمْ » .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رَوَاهُ قَتَادَةُ عَنِ النَّضْرِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٣٦٨٦) .

أخرجه أحمد (٤ / ٣٧٠) من طريق علي بن زيد بن جدعان . وأحمد (٤ / ٣٦٩)، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل الأنصار ، ٢٥٠٦) من طريق قتادة . كلاهما عن النضر، عن زيد بن أرقم . وأحمد (٣ / ١٤٠) من طريق ثابت . و(٣ / ٢١٣) من طريق موسى بن أنس . و(٣ / ١٦٢) من طريق أبي قلابة . والترمذي (٣٩٠٩) من طريق عطاء ابن السائب . خمستهم عن أنس ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة .

والحديث رجاله ثقات إلا علي بن زيد بن جدعان ، قال المصنف في الجامع (العلم / الأخذ بالسنة و اجتناب البدعة) : صدوق ، إلا أنه ربما يرفع الشيء الذي يوقفه غيره . وقال شعبة: كان رفَّاعاً . وقال الحافظ في التقريب : ضعيف . وانظر لمزيد الكلام عليه : الحديث رقم (٥٤٥) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع ابن جدعان بغيره في روايته عن النضر مع مجيء الحديث عن أنس ﷺ من طرق كثيرة غير هذا الوجه .

ولما كان علي بن زيد لا ينزل حديثه عن درجة الحسن لذاته ، وقد روى عنه الأئمة الثقات ، فارتقى حديثه بالعواضد إلى درجة الصحيح ، والحديث أخرجه مسلم من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي بالصحة أيضاً ، وقال : «حسن صحيح».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السادس والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩٠٦ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا بِشْرُ بْنُ السَّرِيِّ ، وَالْمُؤَمَّلُ ، قَالا : حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ حَبِيبِ بْنِ أَبِي ثَابِتٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ جُبَيْرٍ ، عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ ﵄ أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ : «لاَ يَبْغَضُ الأَنْصَارَ رَجُلٌ يُؤْمِنُ بِاللهِ وَالْيَوْمِ الآخِرِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٥٤٨٣) .

أخرجه أخرجه أحمد (١ / ٣١٠) عن عبد الرحمن ، عن سفيان . والطبراني في الكبير (١٢٣٣٩) من طريق الأعمش . كلاهما (سفيان ، والأعمش) عن حبيب بن أبي ثابت . والنسائي في الكبرى (٨٣٣٣) من طريق عدي بن ثابت . كلاهما (حبيب ، وعدي) عن سعيد بن جبير به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في بشر بن السريّ ، ومؤمل بن إسماعيل .

أما بشر ؛ فقال ابن عدي : له غرائب عن الثوري ، ومِسعر وغيرهما ، وهو حسن الحديث ممن يُكتب حديثه ، ويقع في أحاديثه من النكرة ، لأنه يروي عن شيط محتملٍ ، فأما هو في نفسه ؛ فلا بأس به . وقال الحافظ في التقريب : كان واعظًا ، ثقة ، متقناً ، طُعن فيه برأي جهم ، ثم اعتذر وتاب .

وأما مؤمل ؛ فوثقه ابن معين ، وإسحاق بن راهويه ، وقال أبو حاتم : صدوق شديد في السنة ، كثير الخطأ . وقال البخاري : منكر الحديث . وقال الساجي : صدوق كثير الخطأ ، وله أوهام يطول ذكرها. وقال الحافظ في التقريب : صدوق ، سيء الحفظ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمتابعة كل منهما الآخر مع غيرهما في الرواية عن سفيان متابعة تامة ، وعن سعيد بن جبير متابعة

قاصرة مع ما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ فإن كلا من بشر والمؤمل من رجال الحسن لذاته ، وارتقى حديثهما بالعواضد إلى درجة الصحيح البتة ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩٠٧ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَالَ: سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الأَنْصَارُ كَرِشِي وَعَيْبَتِي ، وَإِنَّ النَّاسَ سَيَكْثُرُونَ وَيَقِلُّونَ ، فَاقْبَلُوا مِنْ مُحْسِنِهِمْ ، وَتَجَاوَزُوا عَنْ مُسِيئِهِمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٢٤٥) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٧٦) ، والبخاري (مناقب الأنصار / قول النبي ﷺ : اقبلوا إلخ، ٣٨٠١) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل الأنصار ، ٢٥١٠) من طريق محمد بن جعفر . والنسائي في الكبرى (٨٣٢٤) من طريق حرمي بن عمارة . كلاهما (محمد ، وحرمي) عن شعبة ، عن قتادة . وأحمد (٣ / ١٥٦) من طريق النضر بن أنس . وأحمد (٣/ ١٦٢) من طريق ثابت . والبخاري (٣٧٩٩) من طريق هشام بن زيد . والنسائي في الكبرى (٨٣٢٦) من طريق حميد . خمستهم عن أنس ﷺ به . والروايات مطولة ومختصرة.

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا

بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح هذا الإسناد ، ثم حسنه حسب شرطه لأجل المتابعات لقتادة عن أنس ﷺ .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩١٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ بْنُ سَعْدٍ ، عَنْ يَحْيَى بْنِ سَعِيدٍ الأَنْصَارِيِّ ، أَنَّهُ سَمِعَ أَنَسَ بْنَ مَالِكٍ ﷺ يَقُولُ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَلاَ أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ دُورِ الأَنْصَارِ، أَوْ بِخَيْرِ الأَنْصَارِ» ؟ قَالُوا : بَلَى يَا رَسُولَ اللهِ ! قَالَ : «بَنُو النَّجَّارِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو عَبْدِ الأَشْهَلِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ بَنُو سَاعِدَةَ» ، ثُمَّ قَالَ بِيَدِهِ ، فَقَبَضَ أَصَابِعَهُ ، ثُمَّ بَسَطَهُنَّ كَالرَّامِي بِيَدَيْهِ ، قَالَ : «وَفِي دُورِ الأَنْصَارِ كُلِّهَا خَيْرٌ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ هَذَا أَيْضًا عَنْ أَنَسٍ ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٦٥٦) .

أخرجه البخاري (الطلاق / اللعان إلخ ، ٥٣٠٠) ، ومسلم (فضائل الصحابة / في خير دور الأنصار ، ٢٥١١) من طريق الليث . وأحمد (١ / ٥٦) من طريق مالك . وأحمد (٣ / ٢٠٢) عن يزيد بن هارون . ومسلم من طريق عبد العزيز بن محمد ، وعبد الوهاب. خمستهم عن يحيى . وأحمد (٣ / ١٠٥) من طريق حميد . وأحمد (٢ / ٢٦٧) من طريق

ثابت ، وقتادة . أربعتهم (يحيى ، وحميد ، وثابت ، وقتادة) عن أنس ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن أنس ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث التاسع والأربعون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل الأنصار وقريش)

٣٩١١ – حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ ، قَال سَمِعْتُ قَتَادَةَ يُحَدِّثُ عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ ، عَنْ أَبِي أُسَيْدٍ السَّاعِدِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « خَيْرُ دُورِ الأَنْصَارِ دُورُ بَنِي النَّجَّارِ ، ثُمَّ دُورُ بَنِي عَبْدِ الأَشْهَلِ ، ثُمَّ بَنِي الْحَارِثِ بْنِ الْخَزْرَجِ ، ثُمَّ بَنِي سَاعِدَةَ ، وَفِي كُلِّ دُورِ الأَنْصَارِ خَيْرٌ» ، فَقَالَ سَعْدٌ ﷺ : مَا أَرَى رَسُولَ اللهِ ﷺ إِلاَّ قَدْ فَضَّلَ عَلَيْنَا ، فَقِيلَ : قَدْ فَضَّلَكُمْ عَلَى كَثِيرٍ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ نَحْوَ هَذَا عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَرَوَاهُ مَعْمَرٌ ، عَنِ الزُّهْرِيِّ ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، وَعُبَيْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ عُتْبَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١١٨٩) .

أخرجه أحمد (٣ / ٤٩٦) ، والبخاري (مناقب الأنصار / فضل دور الأنصار ، ٣٧٨٩) ، و(٣٨٠٧) ، ومسلم (٢٥١١) من طرق عن شعبة به .

والحديث رجاله كلهم ثقات إلا ما يخشى هنا من قِبَل تدليس قتادة، وهو وإن كان من رجال الصحيح لكنه مدلس من أصحاب المرتبة الثالثة الذين لم يقبل الأئمة تدليسهم إلا بما صرحوا فيه بالسماع، منهم من رد حديثهم، ومنهم من قبلهم . وقد عنعن هنا .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح هذا الإسناد ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن أنس ﷺ من غير وجه كما سبق في الحديث السابق .

ولما كان القصور يسيرًا ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ، وقد صرح قتادة بالسماع عند البخاري ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩١٤ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا اللَّيْثُ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ أَبِي سَعِيدٍ الْمَقْبُرِيِّ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ سُلَيْمٍ الزُّرَقِيِّ ، عَنْ عَاصِمِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قَالَ : خَرَجْنَا مَعَ رَسُولِ اللهِ ﷺ حَتَّى إِذَا كُنَّا بِحَرَّةِ السُّقْيَا الَّتِي كَانَتْ لِسَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ ﷺ فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « ائْتُونِي بِوَضُوءٍ ، فَتَوَضَّأَ ، ثُمَّ قَامَ ، فَاسْتَقْبَلَ الْقِبْلَةَ ، ثُمَّ قَالَ : « اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ عَبْدَكَ وَخَلِيلَكَ ، وَدَعَا لأَهْلِ مَكَّةَ بِالْبَرَكَةِ ، وَأَنَا عَبْدُكَ وَرَسُولُكَ، أَدْعُوكَ لأَهْلِ الْمَدِينَةِ أَنْ تُبَارِكَ لَهُمْ فِي مُدِّهِمْ وَصَاعِهِمْ مِثْلَيْ مَا بَارَكْتَ لأَهْلِ مَكَّةَ مَعَ الْبَرَكَةِ بَرَكَتَيْنِ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ عَائِشَةَ ، وَعَبْدِ اللَّهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» حين ما نقل المزي في الأطراف (١٠١٤٦) قوله : «صحيح» فقط .

أخرجه أحمد (١ / ١١٥) ، والنسائي في الكبرى (٤٢٧٠) من طرق عن الليث به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في سعيد المقبري من قِبَل تغيره ، قال يعقوب بن شيبة : قد كان تغير وكبِرَ ، واختلط قبل موته يقال بأربع سنين . وقال الحافظ في التقريب: ثقة تغير قبل موته بأربع سنين . وقد تقدم الكلام عليه مفصلاً برقم (١٥٧٩) .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لمجيء الحديث عن النبي ﷺ من طريق غير واحد من الصحابة .

ولما كان رجال الإسناد ثقات ، ورجال الصحيح ، والقصور في االإسناد أقل قليل ، وانجبر بالعواضد ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩١٦ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ كَامِلٍ الْمَرْوَزِيُّ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ أَبِي حَازِمٍ الزَّاهِدُ ، عَنْ كَثِيرِ بْنِ زَيْدٍ ، عَنِ الْوَلِيدِ بْنِ رَبَاحٍ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَا بَيْنَ بَيْتِي وَمِنْبَرِي رَوْضَةٌ مِنْ رِيَاضِ الْجَنَّةِ» .

وَبِهَذَا الإِسْنَادِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «صَلاةٌ فِي مَسْجِدِي هَذَا خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ صَلاةٍ فِيمَا سِوَاهُ مِنَ الْمَسَاجِدِ إِلاَّ الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ غَيْرِ وَجْهٍ .

اختلف النسط هنا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : « حسن صحيح » ، و الباقية متفقة على قوله : « صحيح » فقط، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٤٨١٠).

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق كثير بن زيد ، عن الوليد بن رباح . وأخرجه أحمد (٢ / ٣٩٧) ، والبخاري (الاعتصام / ما ذكر النبي ﷺ وحض على اتفاق أهل العلم إلخ ، ٧٣٣٥) من طريق حفص بن عاصم . وأحمد (٢ / ٤٠١) من طريق الأعرج . وأحمد (٢ / ٤١٢) من طريق أبي صالح . وأحمد (٢ / ٣٦٠) من طريق أبي سلمة. أربعتهم عن أبي هريرة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في كثير بن زيد ، قال ابن معين : ليس بذاك ،

وقال أبو زرعة : صدوق فيه لين . وقال أبو حاتم : ليس بالقوي ، يُكتب حديثه ، وقال النسائي : ضعيف . وقال الحافظ في التقريب : صدوق يخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه لمجيئه عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ كثيرة غير هذا كما أشار إلى ذلك هو نفسه .

ولما كان كثير هذا من رجال الحسن لذاته ؛ فارتقى حديثه بالعواضد الصحيحة ، والحديث أخرجه البخاري من غير هذا الوجه ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثاني والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩٢٠ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ .ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكِ بْنِ أَنَسٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْمُنْكَدِرِ ، عَنْ جَابِرٍ ﷺ أَنَّ أَعْرَابِيًّا بَايَعَ رَسُولَ اللهِ ﷺ عَلَى الإِسْلامِ ، فَأَصَابَهُ وَعَكٌ بِالْمَدِينَةِ ، فَجَاءَ الأَعْرَابِيُّ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ فَقَالَ : أَقِلْنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى رَسُولُ اللهِ ﷺ ، فَخَرَجَ الأَعْرَابِيُّ ، ثُمَّ جَاءَهُ ، فَقَالَ : أَقِلْنِي بَيْعَتِي ، فَأَبَى ، فَخَرَجَ الأَعْرَابِيُّ ، فَقَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : « إِنَّمَا الْمَدِينَةُ كَالْكِيرِ ، تَنْفِي خَبَثَهَا ، وتُنَصِّعُ طَيِّبَهَا» .

وفِي الْبَاب عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (٣٠٧١) .

أخرجه أحمد (٣ / ٣٠٦) ، والبخاري (الأحكام / بيعة الأعراب ، ٧٢٠٩) ، ومسلم (الحج / المدينة تنفي خبثًا إلخ ، ١٣٨٣) من طريق مالك . والبخاري (فضائل المدينة / المدينة تنفي الخبث ، ١٨٨٣) من طريق سفيان الثوري . وأحمد (٣ / ٣٠٧) من

طريق سفيان بن عيينة . ثلاثتهم (مالك ، والثوري ، وابن عيينة) عن ابن المنكدر به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن المنكدر من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثالث والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩٢١ - حَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ . ح وحَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، عَنْ مَالِكٍ ، عَنِ ابْنِ شِهَابٍ ، عَنْ سَعِيدِ بْنِ الْمُسَيِّبِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ أَنَّهُ كَانَ يَقُولُ : لَوْ رَأَيْتُ الظِّبَاءَ تَرْتَعُ بِالْمَدِينَةِ مَا ذَعَرْتُهَا ، إِنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «مَا بَيْنَ لابَتَيْهَا حَرَامٌ».

وَفِي الْبَاب عَنْ سَعْدٍ ، وَعَبْدِ اللهِ بْنِ زَيْدٍ ، وَأَنَسٍ ، وَأَبِي أَيُّوبَ ، وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَرَافِعِ بْنِ خَدِيجٍ ، وَسَهْلِ بْنِ حُنَيْفٍ ، وَجَابِرٍ ﷺ .

قَالَ أَبو عِيسَى : حَدِيثُ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١٣٢٣٥) .

أخرجه أحمد (٢ / ٢٣٦) ، والبخاري (فضائل المدينة / لابتى المدينة ، ١٨٧٣) ، ومسلم (الحج / فضل المدينة ، ١٣٧٢) من طريق مالك . ومسلم من طريق معمر . وأحمد (٢ / ٤٨٧) من طريق عبد الرحمن بن إسحاق . ثلاثتهم (مالك ، ومعمر ، وعبد الرحمن) عن الزهري به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن الزهري من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الرابع والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩٢٢ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ عَنْ مَالِكٍ . ح وحَدَّثَنَا الأَنْصَارِيُّ ، حَدَّثَنَا مَعْنٌ ، حَدَّثَنَا مَالِكٌ ، عَنْ عَمْرِو بْنِ أَبِي عَمْرٍو ، عَنْ أَنَسِ بْنِ مَالِكٍ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ طَلَعَ لَهُ أُحُدٌ، فَقَالَ : «هَذَا جَبَلٌ يُحِبُّنَا ، وَنُحِبُّهُ ، اللَّهُمَّ إِنَّ إِبْرَاهِيمَ ﷺ حَرَّمَ مَكَّةَ ، وَإِنِّي أُحَرِّمُ مَا بَيْنَ لابَتَيْهَا» . قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في أطراف المزي (١١١٦) .

أخرجه أحمد (٣ / ١٥٠) ، والبخاري (الأنبياء ، ٣٣٦٧) من طريق مالك . وأحمد (٣ / ١٥٩) ، والبخاري (الأطعمة / الحيس ، ٥٤٢٥) ، ومسلم (الحج / فضل المدينة ، ١٣٦٥) من طريق إسماعيل بن جعفر . والبخاري (الجهاد ، ٢٨٨٩) من طريق محمد بن جعفر . ومسلم من طريق يعقوب بن عبد الرحمن . أربعتهم عن عمرو بن أبي عمرو . وأحمد (٣ / ١٩٩) ، والبخاري (الحج ، ١٨٦٧) ، ومسلم (١٣٦٦) من طريق عاصم الأحول نحوه . كلاهما (عمرو بن أبي عمر ، وعاصم) عن أنس ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عمرو بن أبي عمرو ، وثقه غير واحد ، قال ابن معين : في حديثه ضعف ، ليس بالقوي ، وقال ابن حبان في الثقات : ربما أخطأ ، يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه . قال الساجي : صدوق إلا أنه يهم . وقال الحافظ في التقريب : ثقة ربما وهِم .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناد الحديث أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع عمرو بعاصم ، ولِما للحديث من شواهد في الباب .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، وانجبر القصور بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الخامس والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / في فضل المدينة)

٣٩٣٥ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الْعَزِيزِ بْنُ مُحَمَّدٍ ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرٍو ، عَنْ أَبِي سَلَمَةَ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «أَتَاكُمْ أَهْلُ الْيَمَنِ هُمْ أَضْعَفُ قُلُوبًا ، وَأَرَقُّ أَفْئِدَةً ، الإِيمَانُ يَمَانٍ ، وَالْحِكْمَةُ يَمَانِيَةٌ» .

وَفِي الْبَاب عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ، وَابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنهما .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٥٠٤٧) .

انفرد الترمذي بإخراجه من طريق عبد العزيز . وأخرجه أحمد (٢ / ٥٠٢) عن يزيد ابن هارون . كلاهما عن محمد بن عمرو ، عن أبي سلمة . وأحمد (٢ / ٢٦٧) ، ومسلم (الأيمان / تفاضل أهل الإيمان إلخ ، ٥٢) من طريق ابن سيرين . وأحمد (٣ / ٢٥٢) ، ومسلم من طريق أبي صالح . ومسلم أيضًا من طريق ابن المسيب . أربعتهم عن أبي هريرة ﷺ به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في محمد بن عمرو بن علقمة ، قال ابن معين : ما زال الناس يتقون حديثه ، قيل له : و ما علة ذلك ؟ قال: كان يحدث مرة: عن أبي سلمة بالشيء من رأيه، ثم يحدث به مرة أخرى: عن أبي سلمة، عن أبي هريرة ﷺ، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، يكتب حديثه، و هو شيط. قال النسائي : ليس به بأس . وقال الحافظ : صدوق ، له أوهام .

وفي عبد العزيز الدراوردي هو صدوق ، كان يحدث من كتب غيره ، فيخطئ ، قال الحافظ في المقدمة : وثقه ابن معين ، وابن المديني ، وقال أحمد : كان معروفاً بالطلب ، وإذا حدث من كتابه ؛ فهو صحيح ، وإذا حدث من كتب الناس ؛ وهِم ، وكان يقرأ

من كتبهم ، فيخطئ .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب قاعدته لِما توبع عبد العزيز ، مع مجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من وجوهٍ غير هذا كما مر في التخريج .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه مسلم في الصحيح ؛ فوصفه الترمذي بالصحة أيضاً، وقال : « حسن صحيح ».

فتحسين الترمذي وتصحيحه معاً متجه .

الحديث السادس والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في غفار ، وأسلم ، وجهينة ، ومزينة)

٣٩٤٠ - حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مَنِيعٍ ، حَدَّثَنَا يَزِيدُ بْنُ هَارُونَ ، حَدَّثَنَا أَبُو مَالِكٍ الأَشْجَعِيُّ ، عَنْ مُوسَى بْنِ طَلْحَةَ ، عَنْ أَبِي أَيُّوبَ الأَنْصَارِيِّ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «الأَنْصَارُ ، وَمُزَيْنَةُ ، وَجُهَيْنَةُ ، وَغِفَارٌ ، وَأَشْجَعُ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ بَنِي عَبْدِ الدَّارِ مَوَالِيَّ لَيْسَ لَهُمْ مَوْلَى دُونَ اللهِ ، وَاللهُ وَرَسُولُهُ مَوْلاهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٣٤٩٢) .

أخرجه أحمد (٥ / ٤١٨) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل غفار وأسلم إلخ ، ٢٥١٩) من طريق يزيد بن هارون به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ؛ ولعل الترمذي توقف في التصحيح من أجل يزيد بن هارون ؛ فإنه قد تكلم فيه ابن معين ، قال : يزيد ليس من أصحاب الحديث ، لأنه لا يميز ولا يبالي عمن روى . ولكن لم يعد النقاد هذا الجرح شيئًا ، ثم حسنه نظرًا إلى ما يشهد له من حديث أبي هريرة ﷺ مثله عند مسلم (٢٥٢٠) .

ولما كان رجال الإسناد كلهم ثقات ، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث السابع والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في غفار ، وأسلم ، وجهينة ، ومزينة)

٣٩٤١ - حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حُجْرٍ ، حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ جَعْفَرٍ ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللَّهُ ، وَغِفَارٌ غَفَرَ اللَّهُ لَهَا، وَعُصَيَّةُ عَصَتِ اللهَ وَرَسُولَهُ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧١٣٠) . وسيأتي أيضًا عند المصنف برقم (٣٩٤٩) .

أخرجه مسلم (فضائل الصحابة / في حسن صحبة الأنصار ، ٢٥١٨) من طريق إسماعيل بن جعفر . وأحمد (٢ / ٦٠) ، ومسلم من طريق سفيان . وأحمد أيضًا ، ومسلم من طريق شعبة . والدارمي (٢٥٢٨) من طريق موسى بن عقبة . أربعتهم إسماعيل ، وسفيان ، وشعبة ، وموسى) عن عبد الله بن دينار . وأحمد (٢ / ١٣٠) ، ومسلم ، والبخاري (المناقب ، ٣٥١٣) من طريق نافع . ومسلم من طريق أبي سلمة . وأحمد (٢ / ١١٧) من طريق سعيد بن عمرو مختصرًا . أربعتهم عن ابن عمر ﷺ .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن ابن عمر ﷺ من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الثامن والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في ثقيف وبني حنيفة)

٣٩٤٨ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا شُعْبَةُ، عَنْ عَبْدِ اللهِ بْنِ دِينَارٍ ، عَنِ ابْنِ عُمَرَ ﷺ ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ : «أَسْلَمُ سَالَمَهَا اللهُ، وَغِفَارٌ غَفَرَ اللهُ لَهَا» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

وَفِي الْبَاب عَنْ أَبِي ذَرٍّ ، وَأَبِي بَرْزَةَ الأَسْلَمِيِّ ، وَبُرَيْدَةَ ، وَأَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ .

اختلفت النسط هنا ، ففي نسخة إبراهيم عطوة والعارضة : «صحيح» فقط ، و الباقية متفقة على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (٧١٩٤).

هذا الحديث من طريق شعبة ، وهو نفس الحديث السابق من طريق إسماعيل بن جعفر ، وتخريجه نفس التخريج ، وتطبيقه نفس التطبيق .

الحديث التاسع والخمسون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في ثقيف وبني حنيفة)

٣٩٥٠ - حَدَّثَنَا قُتَيْبَةُ ، حَدَّثَنَا الْمُغِيرَةُ بْنُ عَبْدِ الرَّحْمَنِ ، عَنْ أَبِي الزِّنَادِ ، عَنِ الأَعْرَجِ ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ ﷺ قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ : «وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بِيَدِهِ ! لَغِفَارٌ ، وَأَسْلَمُ ، وَمُزَيْنَةُ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ جُهَيْنَةَ ، أَوْ قَالَ : جُهَيْنَةُ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ مُزَيْنَةَ خَيْرٌ عِنْدَ اللهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مِنْ أَسَدٍ وَطَيِّءٍ وَغَطَفَانَ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١٣٨٨١) .

أخرجه مسلم (فضائل الصحابة / من فضائل غفار إلخ ، ٢٥٢١) من طريق المغيرة

ابن عبد الرحمن . وأحمد (٢ / ٣٦٩) من طريق ورقاء . والحميدي (١٠٤٨) من طريق سفيان . ثلاثتهم عن أبي الزناد ، عن الأعرج . وأحمد (٢ / ٤٢٠) ، والبخاري (المناقب / ذكر أسلم وغفار إلخ ، ٣٥١٦) من طريق ابن سيرين . ومسلم من طريق أبي صالح . ثلاثتهم (الأعرج ، وابن سيرين ، وأبو صالح) عن أبي هريرة ﷺ .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في المغيرة بن أبي عبد الرحمن ، قال ابن معين : ليس بشيء . وقال النسائي : ليس بالقوي . وقال أبو داود : رجل صالح . وقال مرةً : لا بأس به . وقال ابن عدي : ينفرد بأحاديث ، وعامتها مستقيمة . وقال الحافظ في التقريب: ثقة ، له غرائب .

لذلك توقف الترمذي في تصحيح إسناده أولاً ، ثم حسنه حسب شرطه لما توبع المغيرة بغير واحد ، ولمجيء الحديث عن أبي هريرة ﷺ من غير وجه .

ولما كان القصور خفيفًا ؛ لأن المغيرة من رجال الجماعة ، وانجبر القصور بالعواضد، والحديث أخرجه مسلم ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، وقال : «حسن صحيح» .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الستون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في ثقيف وبني حنيفة)

٣٩٥١ - حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ بَشَّارٍ ، حَدَّثَنَا عَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ مَهْدِيٍّ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ جَامِعِ بْنِ شَدَّادٍ ، عَنْ صَفْوَانَ بْنِ مُحْرِزٍ ، عَنْ عِمْرَانَ بْنِ حُصَيْنٍ ﷺ قَالَ : جَاءَ نَفَرٌ مِنْ بَنِي تَمِيمٍ إِلى رَسُولِ اللهِ ﷺ ، فَقَالَ : «أَبْشِرُوا يَا بَنِي تَمِيمٍ» ، قَالُوا : بَشَّرْتَنَا، فَأَعْطِنَا ، قَالَ : فَتَغَيَّرَ وَجْهُ رَسُولِ اللهِ ﷺ ، وَجَاءَ نَفَرٌ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ ، فَقَالَ : «اقْبَلُوا الْبُشْرَى ، فَلَمْ يَقْبَلْهَا بَنُو تَمِيمٍ» ، قَالُوا : قَدْ قَبِلْنَا .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : «حسن صحيح» ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف

(١٠٨٢٩) .

أخرجه أحمد (٤ / ٤٢٦) ، والبخاري (بدء الخلق ، ٣١٩٠) من طريق سفيان . والبخاري (٣١٩١) من طريق الأعمش . كلاهما (سفيان ، والأعمش) عن جامع بن شداد به .

والحديث رجاله كلهم ثقات ، وليس في أحد منهم كلام يمنع من التصحيح ، وقد أخرجه الشيخان ، لذلك صححه الترمذي ، ثم حسنه نظرًا إلى مجيئه عن جامع بن شداد من غير وجه ، مع ما للحديث من شواهد ، وقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي وتصحيحه معًا متجه .

الحديث الحادي والستون بعد ١٥٠٠

(المناقب / باب في ثقيف وبني حنيفة)

٣٩٥٢ - حَدَّثَنَا مَحْمُودُ بْنُ غَيْلانَ ، حَدَّثَنَا أَبُو أَحْمَدَ ، حَدَّثَنَا سُفْيَانُ ، عَنْ عَبْدِ الْمَلِكِ بْنِ عُمَيْرٍ ، عَنْ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ أَبِي بَكْرَةَ ، عَنْ أَبِيهِ ، أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ : «أَسْلَمُ وَغِفَارٌ وَمُزَيْنَةُ خَيْرٌ مِنْ تَمِيمٍ ، وَأَسَدٍ ، وَغَطَفَانَ ، وَبَنِي عَامِرِ بْنِ صَعْصَعَةَ» ، يَمُدُّ بِهَا صَوْتَهُ ، فَقَالَ : «الْقَوْمُ قَدْ خَابُوا وَخَسِرُوا» ، قَالَ : «فَهُمْ خَيْرٌ مِنْهُمْ» .

قَالَ أَبو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ .

اتفقت النسط على قوله : « حسن صحيح » ، وكذا في ما نقله المزي في الأطراف (١١٦٨٠) .

أخرجه أحمد (٥ / ٣٦) ، والبخاري (المناقب / ذكر أسلم وغفار ، ٣٥١٥) من طريق ابن مهدي . وأحمد (٥ / ٣٩) ، ومسلم (فضائل الصحابة / فضائل غفار وأسلم ، ٢٥٢٢) من طريق وكيع . والبخاري عن قبصة . ثلاثتهم (عبد الرحمن ، ووكيع ، وقبيصة) عن سفيان ، عن عبد الملك بن عمير . وأحمد (٥ / ٤٨) ، ومسلم من طريق أبي بشر مختصرًا . والبخاري (٦٦٣٥) ، ومسلم من طريق محمد بن يعقوب . وأحمد (٥ /

٥١) من طريق علي بن زيد . أربعتهم (عبد الملك ، وأبو بشر ، ومحمد بن يعقوب ، وعلي ابن زيد) عن عبد الرحمن بن أبي بكرة به .

والحديث رجاله ثقات إلا ما تُكلم في عبد الملك بن عمير ؛ فقال أحمد : مضطرب الحديث جداً مع قلة روايته ، ما أرى له خمس مائة حديث ، وقد غلط في كثير منها ، وقال : سماك أصلح منه ، وذلك أن عبد الملك يختلف عليه الحفاظ ، وقال ابن معين : ثقة إلا أنه أخطأ في حديث أو حديثين ، وقال مرةً : مخلِّط . وقال العجلي : صالح الحديث ، تغير حفظه قبل موته . وعده الحافظ من المرتبة الثالثة من المدلسين ، وهو مشهور بالتدليس. وقال في التقريب : ثقة ، تغير حفظه ، وربما دلس . اهـ .

وفي أبي أحمد الزبيري ، قال الحافظ في التقريب : ثقة ثبت إلا أنه قد يخطئ في حديث الثوري ، وقال أحمد بن حنبل : كان كثير الخطأ في حديث سفيان .

لذلك توقف الترمذي أولاً في تصحيح إسناد الحديث ، ثم حسنه حسب شرطه لِما توبع كل من أبي أحمد ، وعبد الملك بغير واحد متابعات تامة وقاصرة .

ولما كان القصور في الإسناد يسيراً ، وانجبر بالعواضد ، والحديث أخرجه الشيخان ؛ وصفه الترمذي أيضًا بالصحة ، فقال : « حسن صحيح » .

فتحسين الترمذي ، وتصحيحه معاً متجه .